

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

القوة العسكرية وسياسة الطاقة

بوتين والبحث عن "العظمة" الروسية



بافل باييف



القوة العسكرية وسياسة الطاقة:
بوتين والبحث عن "العظمة" الروسية

محتوىٰ الكتاب لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2010

النسخة العادية ISBN 978-9948-14-306-2
النسخة الفاخرة ISBN 978-9948-14-307-9
النسخة الإلكترونية ISBN 978-9948-14-308-6

توجه جميع المراسلات إلى العنوان التالي:
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567
أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044541-9712+
فاكس: 4044542-9712+

E-mail: pubdis@ecssr.ae
Website: http://www.ecssr.ae



مركــز الإمــارات للدراســات والبحــوث الاستراتيجيــة

دراسات مترجمة 41

القوة العسكرية وسياسة الطاقة:
بوتين والبحث عن "العظمة" الروسية

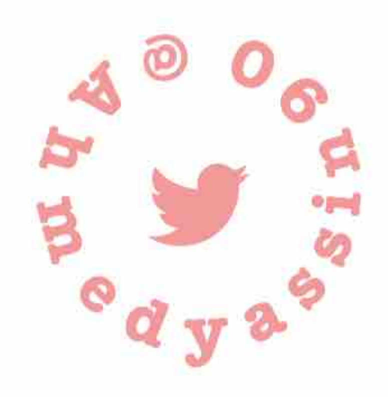
بافل باييف

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، بهدف إعداد البحوث والدراسات الأكاديمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. ويسعى المركز لتوفير الوسط الملائم لتبادل الآراء العلمية حول هذه الموضوعات؛ من خلال قيامه بنشر الكتب والبحوث وعقد المؤتمرات والندوات. كما يأمل مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أن يسهم بشكل فعّال في دفع العملية التنموية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يعمل المركز في إطار ثلاثة مجالات هي مجال البحوث والدراسات، ومجال إعداد الكوادر البحثية وتدريبها، ومجال خدمة المجتمع؛ وذلك من أجل تحقيق أهدافه المتمثلة في تشجيع البحث العلمي النابع من تطلعات المجتمع واحتياجاته، وتنظيم الملتقيات الفكرية، ومتابعة التطورات العلمية ودراسة انعكاساتها، وإعداد الدراسات المستقبلية، وتبني البرامج التي تدعم تطوير الكوادر البحثية المواطنة، والاهتمام بجمع البيانات والمعلومات وتوثيقها وتخزينها وتحليلها بالطرق العلمية الحديثة، والتعاون مع أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة في مجالات الدراسات والبحوث العلمية.

المحتويات


@Ahmedyassin90

مقدمة

يحيط هذا الكتاب بفرضية تحتمل النقاش والجدل وتتعلق بمستقبل روسيا القريب. فقد شهد عام 2008 رحيل فلاديمير بوتين عن رئاسة الدولة، وقدوم زعيم جديد يرأس المكتب التنفيذي في الكرملين. ومنذ الأيام الأولى لولاية بوتين الثانية، مابرح هذا المشهد يمثل موضوعاً جوهرياً للنقاشات التي تدور في الصالونات السياسية الروسية، حتى إنه لم يبق هناك ما يدفع الكاتب إلى إضافة حجج أو رؤى ثاقبة جديدة.

ثمة موضوعان اثنان يحظيان بحضور بارز في السياسة التي انتهجها بوتين على امتداد فترة حكمه إلى حد أنهما أفرزا خطوطاً فاصلة في غاية الأهمية، وحددا المنحى الذي سلكته القضايا الأخرى في تطورها. أول هذين الموضوعين هو الأمن العسكري الذي صاغت له دوره الحيوي حرب الشيشان الثانية، هذه التي أضحت المنصة التي انطلق منها بوتين نحو الرئاسة. وثانيهما هو أمن الطاقة؛ وهذا قد تعززت أولويته القصوى بفضل هيمنة قطاع النفط والغاز على الاقتصاد الروسي بشكل غير مسبوق.

ولكل من هذين الموضوعين منظوماته وبناه الداخلية المعقدة، وكلاهما يجد القوة الدافعة له في المنطق الخاص به الذي يقف وراء كل منهما. ومع هذا، فإن ثمة عاملاً مشتركاً يجمع بينهما؛ وذلك هو أنهما يمثلان العنصرين الأساسيين لقوة روسيا التي يُسبغ عليها تقليدياً مفهوم "العظمة". وإلى جانب هذا، فإن اقتران الدافع الموجود فعلاً بالتصميم المعلن عنه، على إعادة إرساء أسس العظمة الروسية وبنائها من جديد، قد حدد معالم الموضوع الرئيسي الثالث من مواضيع سياسة بوتين، والذي يبدو متعارضاً في بعض النواحي مع ولعه بـ "البراجماتية" السياسية، التي غالباً ما يجري اختزالها إلى مزيج من المفاهيم القائمة على الشك، والنزعة التجارية.

وعلى الرغم من ذلك، فإن الرغبة في استغلال قدرات روسيا النووية الاستراتيجية، لتأكيد موقعها من حيث هي "قوة عظمى"، تبدو صادقة صدق ولعها بتسييس صادراتها من ثروات الطاقة بقصد تحويل روسيا إلى "قوة عظمى في مجال الطاقة". ومن هنا، فإن هذه الموضوعات قد ارتبطت فيما بينها ارتباطاً وثيقاً، ورسمت الملامح الجوهرية لـ"عصر" بوتين.

وهذا الكتاب يستهدف تشخيص القضايا الرئيسية التي تقع في دائرة التفاعل الدينامي بين هذه الموضوعات الثلاثة (اللجوء إلى القوة العسكرية؛ والاستفادة من ثروات الطاقة؛ وإعادة إرساء أسس "العظمة") والخروج بتقويم للتفاعلات القائمة فيما بينها. وهذا الهدف الثلاثي الأبعاد هو الذي يحدد هيكل هذا الكتاب الذي استهله المؤلف بثلاثة تقويمات -أو خلفيات- مستقلة تركز كل منها على: وضعية القوات المسلحة، وتطوير قطاع الطاقة، وجوهر نيات استعادة "عظمة" روسيا خلال السنوات التي أمضاها بوتين في رئاسة البلاد.

ومن ثم يتم تحليل كل منها من خلال تفحص السبل التي أمكن من خلالها للزيادة الهائلة في مدخولات الدولة (التي جلبها لها قطاع الطاقة) تيسير عملية بناء المؤسسة العسكرية (والحد منها في الوقت عينه)؛ وطبيعة التأثير الذي أحدثته القوة العسكرية (الفعلية و"الافتراضية"، على حد سواء) على مكانة روسيا وسلامتها الإقليمية؛ ونوعية تأثير التحولات التي أحدثتها عملية تطوير صناعات النفط والغاز غير المتجانسة، سواء على حضور روسيا على المستوى الدولي، أو على رؤيتها الذاتية لنفسها.

وليس هناك من أهمية خاصة للترتيب الذي وُضع لتحليل هذه القضايا واحدة بعد الأخرى. وثمة قضايا ربما ستطفو على السطح من جديد خلال هذه التحليلات؛ ولعل القارئ سيسهل عليه اكتشاف سطحية الاهتمام بقضايا أخرى، ومن هذه على سبيل المثال العلاقات الروسية-الصينية في ميداني الطاقة والأمن، والتي يعدها بوتين في الوقت الحاضر واحدة من كبريات إنجازاته. والكتاب، على أي حال، يجمع سوياً ثمار (ونقاط ضعف) عدة مشاريع بحثية أجراها الكاتب في غضون سنوات هذا العقد التي مرت بعجالة.

القسم الأول

خلفيات ثلاث

تطلع بالاجانوف إلى المثلث باحترام واضح. ولم تكن حجج بانيكوفسكي لتقنعه، ولكن المثلث كان ينطوي على حتمية صادقة جعلت بالاجانوف يتردد. (Ilf and Petrove 2006)

تتناول الفصول الثلاثة لهذه الخلفيات، التي تشكل القسم الأول من هذا الكتاب، "الركائز" القوية الشديدة التعقيد التي يستند إليها "البيت الروسي" اليوم؛ وكان سيسهل جعل كل منها موضوعاً لمشروع بحثي يملأ كتاباً بأكمله. ومهما يكن، فالنية لم تكن متجهة على الإطلاق إلى تقديم قدر كبير من الأرقام الموثقة عن تركيبة القوات المسلحة، أو رسوم بيانية توضح احتياطيات النفط والغاز وحجم إنتاجها، أو حتى خرائط للمواقع "الساخنة" ومشاريع خطوط الأنابيب. فهذه الخرائط والرسوم يمكن الحصول عليها بكل يسر من عالم الإنترنت "الافتراضي"؛ بيد أن المشكلة تكمن في الأرقام التي لا تكون دائماً أقدم زمناً مما ينبغي فحسب، بل إنها أيضاً لا تعكس مطلقاً آخر تحول في مسار الأحداث، وليست جديرة بالاعتماد عليها، وغالباً ما كان يتم تحريفها عمداً إلى الحد الذي تصبح فيه الحقائق الإحصائية معزولة تماماً عن وقائع الحياة في روسيا.

لذا، فإن الغرض الفعلي لهذه الفصول هو استخلاص تحليل للقدرات الحقيقية للقوات المسلحة الروسية؛ ومكامن القوة الفعلية في مزيج مصادر الطاقة الروسية بمعزل عن النقاشات المعمقة التي تقتصر على فئات محدودة؛ إضافة إلى التركيز على الصراعات الرئيسية التي أضحت القوى المحركة للتفاعلات التي تم التعاطي معها في هذا الكتاب.

وفيما يتعلق بمطامح إثبات "عظمة" روسيا، فإن الإحاطة بها تستهدف أيضاً الإفلات من حلقات الجدل الذي لا ينتهي بين أنصار ودعاة الثقافات السلافية والغربية، وإلقاء الضوء على المحتوى السياسي الطابع في المساعي الجارية لرسم ملامح الهوية الروسية في حقبة ما بعد العهد السوفيتي. وباختصار، فإن الأسس المنطقية الثلاثة للموضوعات الآنفة الذكر، والتي تختلف بشكل واضح فيما بينها (وليس بينها ما ينسب إلى أرسطو وفلسفته!)، هي التي ستكون موضع البحث والتحليل في الصفحات اللاحقة.

الفصل الأول

إصلاحات عسكرية لم تتحقق

حين اختار بوريس يلتسين - الـذي عُـرف بافتقـاره إلى الحـصافة وصـفاء الـذهن - فلاديمير بوتين خليفة له في خريف عام 1999، فقـد بـدت مهمـة إعـادة تنظـيم المؤسـسة العسكرية (التي نخرها الفساد والتدهور على نحو فاضح) وتحديثها كبيرة جداً أمام زعـيم جديد جاء إلى السلطة عرضاً، ولا يمتلك من الخبرة والتجربة إلا النزر اليسير.

وفي واقع الحال، فإن الاتحاد السوفيتي -الذي بلغ مرحلة الإفلاس وانعدام الثقة به- كان قبل أقل من عشر سنوات من ذلك التاريخ قد انهار بالفعل تحت وطأة أعبـاء عملياتـه العـسكرية الكثـيرة والمتطاولـة. والـدبابات التـي انتـشرت في شـوارع موسـكو في آب/ أغسطس 1991 أقامت الدليل على أن السياسة لا تحول دون اسـتخدام أدوات بالغـة الأثر كهـذه، في وقـت خلقـت فيـه إخفاقـات يلتـسين الواضـحة (في مجـالي اسـتخدامها وتحديثها) وضعاً «أمسى فيه الجيش -في تقدير المؤلف- سبباً رئيسياً لزعزعة الأمن بالنسبة للدولة التي يُفترض به حمايتهـا» (Baev, 2004d, p. 43). وفي حـال كهـذه، فـإن مخـاطر البقاء بأيد مكتوفة تبدو شديدة، في حين بات يصعب أكثر فأكثر اقتناص الفـرص المواتيـة، على الرغم من أنه يبقى لزاماً عدم تفويتها للحيلولة دون وقوع كارثـة ذات أبعـاد نوويـة، كانت نُذرها تلوح في الأفق في ذلك الوقت.

وعلى أي حال، فقد نجح بوتين في خلق توازن مختلـف مـا بـين المخـاطر والفـرص؛ حيث تمثلت المقاربة الأساسية في تعزيز عملية تنظيم المؤسسة العسكرية. ولنا أن نقول هنـا إن سياسة المضي قدماً في إدخال تغييرات تدريجية، وتأجيل إجراء الإصـلاحات الجوهريـة المستحقة إلى أجل غير مسمى، لم تكن متناغمة مع المطالب السياسية الجدية بتـوفير أدوات

عسكرية صالحة للاستخدام؛ مثلما هي ليست مناسبة من الناحية العملية للتصدي لتحديات أمنية حقيقية محددة. ومع ذلك، وفي حين كانت ولاية بوتين الرئاسية الثانية تقترب من ختامها، كانت لديه أسباب وجيهة تدعوه للاعتقاد أن اختياره لمثل تلك السياسة كان سليماً، وما كانت تحقق له ما كان يتمنى من النتائج، وفي مقدمها ضمان هيمنته الفاعلة على الآلة الحربية.

وسيتناول هذا الكتاب، بمزيد من الدرس والتحليل، عديداً من القضايا الرئيسية التي اقترنت بهذه السياسة؛ ومنها: تمويل قطاع الصناعات العسكرية (الفصل الرابع)؛ وخفض حجم القوات النووية (الفصل السابع)؛ وتشكيل قوات تقليدية قابلة للانتشار، إن لم نقل "انتشاراً سريعاً" (الفصل الثامن). أما هذا الفصل، وإلى جانب اشتماله على خلفية عامة، فإنه يعالج مسائل مهمة أخرى من قبيل: هيكل القيادة، ونظام الخدمة الإلزامية، والنهج العام المتبع في تحديث القوات المسلحة.

صراع من أجل البقاء في التسعينيات

وفقاً لكثير من المحللين الغربيين، فإن الاتحاد السوفيتي كان مع حلول عقد الثمانينيات قد حقق تفوقاً عسكرياً صريحاً على خصومه المحتملين المحيطين بأراضيه، وعلى جميع مسارح العمليات.[1] ولكن روسيا، وبعد مضي عقد واحد من الزمن، لم تكن تمتلك إلا أجزاءً مفككة متناثرة كثيرة من آلة حربية هائلة فقدت مقاصدها الاستراتيجية وعقيدتها التنظيمية. وعلى نحو فريد من نوعه، بدت الزعامة الجديدة على غير استعداد لمعالجة كارثة مؤسسية من هذا النوع الذي خلَّف تأثيراً عميقاً، ليس في البيئة السياسية الروسية ذاتها فحسب، بل وكذلك في التحولات الملتبسة في الدول التي ولدت حديثاً في أعقاب العهد السوفيتي.[2]

وكانت قد تعالت أصوات الانتقاد والإدانة -بما فيها صوت المؤلف- لفريق يلتسين (الذي كان يُعاد تشكيله مرة بعد أخرى) لفشله في صياغة أي خطة متماسكة لإعادة تنظيم

القدرات والالتزامات العسكرية الموروثة. ولكن، ومن خلال استعادة الأحداث الماضية والتأمل فيها، فإن ما تحقق خلال التسعينيات من إزالة للمظاهر العسكرية بصورة جذرية عن بنية الدولة يمكن أن يشار إليه بالتقدير، لأنه كفل تفادي كثير من الانتكاسات والأخطاء الفادحة التي كانت ستبرّ كثيراً ما وقع منها في الشيشان.

وفي غضون أشهر قلائل من عام 1992، أمكن تبديد الأوهام التي أحاطت باحتمال الاحتفاظ بقيادة موحدة للقوات المسلحة السوفيتية التي كانت تُدار بمركزية شديدة؛ وذلك بعد أن عمدت الدول، التي نالت استقلالها فجأة، إلى "تأميم" و"خصخصة" ما كان قد أقيم على أراضيها من تشكيلات وبنى تحتية عسكرية. فكان أن وجد يلتسين نفسه أمام حاجة ملحة لإنجاز مهمتين اثنتين على درجة عالية من التعقيد. الأولى تقضي بأن تُسحب إلى الأراضي الروسية تلك الأصول والقدرات العسكرية التي كانت تخضع لسيطرة موسكو عليها وقت وجودها في ما كان يُعرف بـ "الخارج القريب"؛ بما في ذلك عشرات الآلاف من عناصر القوات العسكرية المتمركزة في أذربيجان ودول البلطيق، ومئات الأسلحة النووية في روسيا البيضاء وكازاخستان وأوكرانيا. والثانية هي تقليص المؤسسات والهياكل العسكرية الموروثة إلى المستوى الذي يمكن عنده مدها بأسباب البقاء من الناحية الاقتصادية خلال مدة الركود المدمِّر.

وكان ممكناً يومذاك النهوض بمهمة إعادة تنظيم القيادة العليا؛ وربما كان يمكن أيضاً من الناحية العملية، وابتداءً من نقطة الصفر، بناء منظومة جديدة تضم عناصر مدنية وسياسية لتتولى مراقبة هذه المؤسسة التي اعتادت، تقليدياً، التصرف بصورة مستقلة. غير أن يلتسين، مع ذلك، آثر تبني النهج السوفيتي القديم الذي كان متبعاً في وزارة الدفاع وهيئة الأركان العامة؛ بل وتفادى حتى تطبيق التدابير والإجراءات الملحة الكفيلة بتيسير أداء هذه البنى الفوقية البيروقراطية المترهلة، التي تتشابك فيما بينها من الناحية الوظيفية والمهنية، وزيادة فاعليته. وجاء خياره هذا أساساً بدافع من رغبته في ضمان ولاء كبار ضباطه له، والذي كان يمثل في تقدير يلتسين (انطلاقاً من إحساسه السياسي الفطري

بصواب رأيه)، عاملاً مهماً وحاسماً في كسب الصراع السياسي على السلطة الذي كانت رحاه تدور في الخفاء.[3]

وقد توجهت الدبابات بالفعل في الرابع من تشرين الأول/ أكتوبر 1993، لتحقق له الانتصار على البرلمان الذي شق عصا الطاعة عليه. ولكن الإبقاء على نظام تسلطي شديد الشبه بالنظام السوفيتي، ومن دون الخضوع للمساءلة والمحاسبة، قد قطع الطريق -من حيث الجوهر- على فرص إصلاح المؤسسة العسكرية، بل إنه ربما شكّل -وهو الأهم- منعطفاً رئيسياً في المسار السياسي الروسي تسبب في عديد من الانتكاسات اللاحقة التي لحقت بعملية الانتقال إلى الديمقراطية.[4]

ولم يتسنّ إنجاز هاتين المهمتين التمهيديتين (تقليص الحجم الإجمالي للقوات المسلحة بمقدار النصف ليصل عديدها إلى 1.5 مليون جندي، وإعادة نشر قرابة نصف مليون جندي داخل الأراضي الروسية) إلا في منتصف عام 1994. وهو العام نفسه الذي أذن فيه يلتسين بتخفيض النفقات العسكرية بدرجة كبيرة. ولعل أي قيادة عسكرية أكثر حكمة كانت ستجد في هذا حافزاً قوياً يدفعها إلى إجراء الإصلاحات المطلوبة، غير أن "تجفيف" منابع التمويل العسكرية على هذا النحو قوّض -في الحالة الروسية- كل الفرص المتاحة للإصلاح. وفي مسعى من القيادة العليا لاستعادة نفوذها السياسي المتأكّل، عمدت إلى تسليط الضوء على النجاحات التي حققتها في عملياتها "السلمية" وتضخيمها، على رغم أنها جاءت في واقع الحال بصورة مرتجلة، وليست منظمة، خلال عامي 1992 و1993.

بيد أن هذا المسعى تسبب -سواء عن إهمال أو غفلة- في ارتكاب واحد من أفدح الأخطاء، على رغم أنه بدا «مقصوداً إلى أبعد حد»، حسب وصف جيورجي ديرلوجيان له (Georgi Derluguian, 2003). ومع ذلك، فإنه في الوقت عينه جاء «منسجماً مع فترة جنون العظمة التي كان يمر بها يلتسين». ومهما يكن من أمر، فإذا اعتبرنا أن غزو الشيشان، الجمهورية شبه المستقلة الفاشلة تماماً، في كانون الأول/ ديسمبر 1994 كان عملاً خاطئاً وفقاً لكل المقاييس، فإنه بالنسبة للمؤسسة العسكرية الروسية يمثل انحداراً

يكاد يكون كارثياً.[5] وهذا ما قد كشف النقاب عن مدى تجذر مظاهر التدهور الـذي نخـر البنى العسكرية جراء عمليات إعادة نشر القوات المسلحة وتقليص تعـدادها وتمويلاتهـا، وعن درجة قصور القيادة العليا وانعدام كفاءتها.

ومع ذلك، فقد برز أحد مظاهر الدعم لتعبئة الجهد العـسكري، وإن لأجـل قـصير، يوم أُجبر الجيش على تركيز كل قدراته، وحشد جميع وحداته القتالية، في مـسرح عمليـات بالغ الصغر كمسرح الشيشان. بيد أن العامل المضعف للمعنويات كان أشد تـأثيراً بكثـير، بسبب الرفض الذي جوبهت به الحرب من جانب الرأي العام الروسي الـذي صـار يـدين جيشه بقوة.

وما يلفت النظر هنا هو أن قضيتَي تكـشّف فـصول الكارثـة في الشيـشان، والحاجـة الملحة لإصلاح الجيش المحارب، لم تكونا بين القضايا الرئيسية التي أثيرت في الانتخابـات الرئاسية عام 1996. وعلى الرغم من ذلـك، فـإن الانتـصار الـذي حققـه يلتـسين، بـشق الأنفس وبالتجرد من المبادئ الأخلاقية، قد مكّنه من إنهاء الحرب عن طريق تقبُّل الهزيمة، وبعزل ألكسندر ليبيد الـذي امتلـك الـشجاعة ليـضع توقيعـه عـلى اتفـاق خاسـافيورت للسلام. وفي الوقـت الـذي اقتنـع فيـه المجتمـع الـروسي بــ"الانتـصار" الـذي تحقـق في الشيشان، ونسي ما يتعلق بمن يتحمل مسؤولية الحرب، كان لزاماً على المؤسسة العسكرية التعامل مع العواقب التي ترتبت على هذه الهزيمة المذلّة.[6]

وما كان ينبغي توافره لترجمة الدروس الناجمة عن خسارة الحرب إلى خطوط عريـضة للإصلاح هو القيادة الـسياسية والنفقـات العـسكرية المحـدودة، ولكـن أيـاً مـن هـذين العنصرين لم يكن حاضراً. وحين زاد وزير الدفاع، إيغـور روديونـوف، مـن إصراره عـلى معالجة الأزمة الناشبة داخل الجيش الـروسي، جـرت الاستعاضـة عنـه في حينـه بـإيغور سيرجييف، الأكثر مرونة وتقبلاً للأوضاع القائمـة. أضـف إلى ذلـك أن النقاشـات التـي دارت بين الخبراء المدنيين، بقيادة يوري باتورين وأندريه كوكوشين، كانت قد تلاشت بعد أن اختفى الرجلان من الساحة السياسية.[7]

ومن جهة أخرى، فقد تبخرت التمويلات المحدودة التي كانت قد خصصت لمعالجة المشكلات الأشد إلحاحاً بتأثير انهيار النظام المالي في آب/ أغسطس 1998؛ ومن هنا جاء تكليف سيرجييف بإبقاء المعضلات العسكرية بعيداً عن ميادين المعارك السياسية التي دارت خلال الدورة الانتخابية الجديدة، فكانت هذه الوسيلة هي الأرخص ثمناً. فقد خلص سيرجييف، وبصفته القائد السابق لقوات الصواريخ الاستراتيجية، إلى أن السبيل الوحيد القابل للتطبيق عملياً لتنفيذ مهمته التي كلف بها هو توظيف ما لديه من تخصيصات مالية ضئيلة في تحديث الثالوث الاستراتيجي، سعياً لتوحيدها تحت قيادة واحدة (Yakovlev, 1999).

وجاء التفاقم المحتوم للتصدعات التي أوقعتها الحرب بالقوات التقليدية المهملة ليخلق قوة دافعة من النوع الذي وصفه ستيفن بلانك (Stephen Blank, 1998) بـ«نقطة اللاعودة التي تقترب سريعاً».

إجهاض "المعارضة" العسكرية

لم يكن بوتين، حين دخل الكرملين بـ"تذكرة" الحرب، في وضع يمكّنه من طرح أي مشروع إصلاحي، أو حتى التفكير في مشروع كهذا بعد تحقق الانتصار الذي كان في واقع الحال مشكوكاً فيه تماماً على رغم الوعود التي أطلقت بتحقيقه يقيناً. وهو قد وُضع في موقف خطر تمثل في تحميله مسؤولية حرب ليست من صنع يده. فلم يكن هناك من سبيل للمضي قدماً غير منح جنرالاته الغاضبين الضوء الأخضر لتنفيذ العمليات العسكرية على النحو الذي يرونه مناسباً.

وعلى الرغم من أن جهوزية الجيش الروسي القتالية كانت وقتئذ قد تراجعت إلى أدنى مستوى لها، فإن عامل المؤازرة كان أقوى بكثير مقارنة بما كان عليه في الحرب الأولى؛ نظراً إلى أن المجتمع الروسي، وبسبب الصدمة التي أحدثتها الهجمات الإرهابية، قد منح هذه المرة كل دعمه لعملية التدخل، ولم يبد أي تحفظ على استخدام القوة النارية بأوسع نطاق

ضد الأهداف المدنية، أياً كان نوعها. وعلى الرغم من أن المقامرة، التي وجد بوتين نفسه مجبراً على خوضها برهانات كبيرة، قد أعانته إلى حد كبير على إحكام قبضته على السلطة السياسية، فإن المشكلات العسكرية القائمة لم تكن لتتبدد بقرع طبول خطاب طنّان يستهدف استثارة الروح "الوطنية" والتحمس للدفاع عن الوطن.[8]

وفي صيف عام 2000، كان الخلاف الذي نشب علانية بشكل جدل مكشوف، بين كل من وزير الدفاع إيغور سيرجييف ورئيس هيئة الأركان العامة أناتولي كفاشنين، هو الذي أثار انتباه القائد العام للقوات المسلحة، القليل الخبرة، إلى مشاعر الاستياء التي كانت تعتمل في صدور كبار ضباطه (Golts and Pinsker, 2000b). وبفضل يقظة بوتين الدائمة لما كان يحاك في السر من أجندات خفية، فقد استشف من ذلك "الجدل" أنه ليس صداماً صريحاً بين أشخاص، أو تنافساً مهنياً تقليدياً، بل هو العلامة الأولى لعصيان يقوده "ضباط الشيشان"، الذين نجحوا في ستر الهزيمة بغطاء الانتصار، وإن لم يكن مقنعاً تماماً؛ فشرعوا الآن في المطالبة بمكافأتهم، وفي مقدمها ما يتعلق بالنفوذ السياسي. وبدا واضحاً أن كفاشنين كان يتصرف بوصفه زعيماً لتلك "المعارضة العسكرية" الحديثة النشأة.

وفي الوقت الذي كان فيه بوتين يكشف عن تعاطفه الشخصي مع جيشه، وعن تعهده الثابت بإيجاد نهاية حقيقية للحرب التي كانت رحاها ماتزال دائرة، فقد خلص أيضاً إلى أن الخبرة القتالية والصداقة الحميمة سجيتان سياسيتان في منتهى الخطورة.[9] وعوضاً عن التصدي وجهاً لوجه للقادة العسكريين المتمرسين الذين كانوا يضمرون طموحات سياسية جديدة، فقد "منحهم" انتصاراً أجوف حين أحال سيرجييف على التقاعد، وقام بتعيين سيرجي إيفانوف، أقرب أعوانه إليه وموضع ثقته، وزيراً جديداً للدفاع.[10]

وعلى مفترق طرق كهذا، كان بالإمكان اتباع طرق منهجية لمعالجة المشكلات ذات الصلة بتركيبة القيادة العليا وتنظيمها ووظائفها، الأمر الذي كان سيشكل نقطة انطلاق طبيعية لأي مشروع إصلاحي. وبدا أن المفتاح كان بحوزة إيفانوف، نظراً إلى أن وزارة الدفاع كان ينبغي تحويلها إلى مؤسسة مدنية، تعالج قضايا الموازنة العسكرية بخاصة،

وتحدد أولويات السياسة العسكرية، بعامة. غير أن شيئاً كهذا كان سيضع هيئة الأركان العامة في أعلى مواقع سلسلة القيادات العسكرية؛ وهذه مجازفة كان واضحاً أن بوتين لم يكن مستعداً لركوبها.[11] وفي واقع الأمر، فإن مهمة إيفانوف انطوت على تقويض الدعائم التي ترتكز إليها زعامة كفاشنين لعصبة المعارضة العسكرية بصورة تدريجية، بينما تولى بوتين نقل "جنرالات الشيشان"، واحداً تلو الآخر، إلى مناصب سياسية على مرتبة أدنى من الأهمية، مثل حاكم منطقة (فلاديمير شامانوف وجورجي شباك)، أو مبعوث رئاسي إلى الشرق الأقصى الروسي (كونستانتين بوليكوفسكي)، أو مستشار رئاسي (جينادي تروشيف).[12] ومن الناحية التقليدية، فلا ريب في أن أداء هؤلاء الضباط في مواقعهم السياسية هذه كان أبعد من أن يكون ناجحاً، فأسهم هذا في تشويه سمعة العصبة برمتها.

ولم يحدث إلا في أواخر عام 2003 أن شن إيفانوف هجوماً أجيد إعداده على كفاشنين المعزول، عندما ألغى عدداً من مهام هيئة الأركان العامة الرئيسية وربط وزارة الدفاع بها، ورفض بشكل قاطع الاعتراضات التي وجهت له. وفي شهر تموز/ يوليو 2004، جاءت إقالة كفاشنين بعد طول انتظار، ومعها قرار بتعيينه مبعوثاً رئاسياً إلى منطقة سيبيريا الاتحادية (Baev 2004j). بيد أن خليفته، يوري بالويفسكي، الضابط المحترف الذي لم يرتبط اسمه بحرب الشيشان، قد نجح في ضمان إرجاع السلطات "الضائعة" إلى هيئة الأركان العامة، ما أسهم في استعادة التماسك البنيوي لتركيبة القيادة العليا. ومهما يكن، فإن هذه التسوية السياسية التي لا خلاف عليها لم تلغ كثيراً من الفروع الثانوية والتداخلات الوظيفية إلى الحد الذي بقيت معه هذه الهيئة المترهلة بالعاملين فيها، والتي تحتل الموقع الأرفع في هرم القوات المسلحة الروسية، كياناً فوقياً معنياً في المقام الأول بخدمة مصالحه الذاتية.

وفي كانون الأول/ ديسمبر 2005، اقترح بالويفسكي خطة تقضي بإنهاء العمل بنظام المناطق العسكرية والقيادات المستقلة لكل صنف من صنوف القوات المسلحة، وبأن تؤسس -بدلاً من ذلك- ثلاث قيادات إقليمية ("غربية" و"جنوبية" و"شرقية")، إضافة لتقوية

دور هيئة الأركان العامة (Babakin, 2005c). غير أن هذه الخطة بدت متطرفة إلى حد أثار دهشة العناصر المحافظة داخل المؤسسة العسكرية، وجوبهت في الحال بمعارضة عنيفة لم يؤخذ فيها بالحسبان الحقيقة الموضوعية المتمثلة في انقطاع الصلة بنظام القيادة السوفيتية القديمة للقوات المسلحة الحالية، التي لم يتقلص تعدادها إلى مليون جندي فحسب، بل وأصبح لزاماً عليها أيضاً التعامل مع تحديات أمنية جديدة آخذة في التعاظم سريعاً.

وبسبب افتقار بالويفسكي وفريقه الصغير من بعض ضباط هيئة الأركان العامة إلى النفوذ السياسي، فقد عجزوا عن الاعتماد حتى على دعم وزير الدفاع إيفانوف، الذي لم يكن يريد لهذه "الإجراءات الفنية" الإضرار بطموحاته وتطلعاته الأعظم شأناً. وسرعان ما اختزلت خطة بالويفسكي إلى "تجربة" يتم اختبارها في مناورات كانت أجريت في منطقتي الأورال وسيبيريا خلال شهري آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر 2006، وهي التي قد أزاحت الستار عن مصاعب جدية في تشكيل قيادة فعالة لقوات مشتركة.[13] ووفق تعبير أحد المعلقين، فإنه «ليس من المنطق تفكيك نظام المناطق العسكرية الذي أوجده ميليوتين في عام 1861، إن لم يكن ثمة جيش ينتمي إلى القرن الواحد والعشرين» (Myasnikov and Grigoryev, 2006).

وعوضاً عن ذلك، فإن ما حدث بالفعل في مطلع عام 2007 هو ترقية سيرجي إيفانوف المتوقعة -وإن جاءت مفاجئة وقتئذ- إلى منصب النائب الأول لرئيس الوزراء، وتعيين أناتولي سيرديوكوف وزيراً جديداً للدفاع. وقد كان لهذه التعديلات وقع الصدمة على أعضاء القيادة العليا؛ نظراً إلى أن سيرديوكوف، كما كان واضحاً، لا يمتلك من المزايا التي تؤهله لهذا المنصب غير ولائه للقائد العام للقوات المسلحة؛ ولم يكن بالإمكان تبديد شيء من مخاوفها إلا عن طريق تقوية دور هيئة الأركان العامة (Myasnikov, 2007a; Baev, 2007e).

ومهما تكن الحال، ومع أن ذلك جاء في اللحظة الأخيرة، فإن اختيار بوتين له كان منطقياً أكثر مما بدا للوهلة الأولى. فالتخصيصات المالية كانت هي المفتاح إلى الهيمنة على

تحركات كبار الضباط خلال فترة انتقال السلطة ذات الأهمية الفائقة. فضلاً عن أن سيرديوكوف، بما اكتسبه من خبرة في أثناء توليه إدارة هيئة الضرائب الاتحادية، كان قادراً تماماً على التحكم بالقضايا المعقدة ذات الصلة بالتمويلات العسكرية، إن لم يكن صياغة رؤى "استراتيجية" لأولويات عملية الإصلاح.

وكان واضحاً طوال الوقت أن نجاح أي مشروع إصلاحي جدي ذي مغزى كان سيتطلب جهوداً تتميز بالعزم والتصميم يبذلها فريق من الإصلاحيين. غير أن تشكيل مثل هذا الفريق داخل مؤسسة عسكرية محافظة كهذه، وكما هو شأنها دائماً، كان متعذراً تماماً. ومع ذلك، فقد سعى بوتين جاهداً في المقام الأول، وربما حتى حصراً، ليضمن عدم اعتراض (إن لم يكن ولاء) القيادة العليا وإمكانية التحكم بتصرفاتها، بعد أن جرى وبعناية بالغة إقصاء جميع الضباط من "محاربي الشيشان" منها. فهو قد بدد سنوات ولايته الأولى في محاولات القضاء على كل ما تبقى من آثار "المعارضة" العسكرية؛ ولم يرَ أنه بحاجة ليفعل شيئاً حيال قصور أداء التشكيلة القيادية، فعلى أي حال لم تكن لتلحق الضرر به، باستثناء "تشذيبها" بعض الشيء وسيلةً تضمن له الحفاظ على النظام والانضباط.[14] وما كان يراد للمبادرات التي أطلقت عام 2006 بعد طول انتظار إلا توفير الأساس المناسب للقرارات التي كان سيتخذها القائد الأعلى الجديد عام 2008، على ما كنا نظن.

"لا قرار" بالتخلي عن نظام الخدمة الإلزامية

إن مسألة التخلي عن نظام التجنيد الإلزامي "العام" القديم، الذي كان متبعاً في القوات المسلحة إبان الحقبة السوفيتية (إضافة إلى "مراكز قوة" متعددة أخرى، بما فيها ما يعرف بالقوات الداخلية)، وتبني أنموذج الجيش المؤلف برمته من المتطوعين حصراً، ولم يكن الاتحاد السوفيتي قد انهار بعد، قد أثارت جدلاً حامياً إلى الحد الذي بات حل الجيش مسألة مركزية لا مفر من إدخالها في أي مشروع إصلاحي. وهناك كثير من الخبراء الذين يرون، على نحو يبدو مقنعاً، أن أي برنامج شامل للإصلاحات العسكرية ينبغي أن يعالج

عدداً كبيراً من المعضلات التي يرتبط بعضها ببعض (Arbatov, 2005). أما بالنسبة للرأي العام، فإن معنى مصطلح "الإصلاحات العسكرية" أمسى مرادفاً لمفهوم "التعاقد بديلاً عن الخدمة الإلزامية".

وحتى عندما كان الاتحاد السوفيتي في خريف عمره، فإن شرائح واسعة من عامة الناس كانت ترى في الخدمة الإلزامية -ربما بسبب الحرب في أفغانستان- عقاباً لا يمكن لأي شاب تفاديه إلا إذا كان مؤهلاً لإكمال دراسته العليا. ومع اندلاع حرب الشيشان الأولى، أصبح التهرب من أداء الخدمة العسكرية الإلزامية عرفاً اجتماعياً مقبولاً كلياً. ومن هنا، جاء وعد الرئيس يلتسين -عندما كان يخوض بقوة حملة عام 1996 الانتخابية- بإلغاء نظام الخدمة الإلزامية بحلول عام 2000، أي في أثناء ولايته الرئاسية الثانية.[15]

ومع أن بوتين كان عليه التملص من هذا الوعد خلال أولى سنوات رئاسته، فقد أدرك أنه حتى موجة "الحماسة الوطنية" التي أثارتها حرب الشيشان الثانية، لم تحدث تغييراً هاماً في موقف المجتمع الروسي من نظام التجنيد الإلزامي.[16] ومع أنه كان واعياً -كما هو شأنه دائماً- لمواقف الرأي العام، فإنه لم يكن في نيته إثارة حفيظة كبار ضباطه من خلال فرض تغييرات جذرية لا تتعلق بتوفير المقاتلين للمؤسسات والكيانات العسكرية فحسب، بل وتمس جوهر الثقافة العسكرية ذاته. وعلى الرغم من أن هذه الثقافة قد اكتسبت، من الناحية التقليدية، طابعاً بيروقراطياً صريحاً، فإن مسار تطورها كان مرتبطاً بتنامي مختلف خصائص "الجندي المحارب" ومزاياه؛ وبالتالي فإنه حتى جنرالات القيادة العامة كانوا مجبرين على الإقرار بأن جيشاً من "المرتزقة" سيستجيب على نحو أفضل لمقتضيات الحياة الفعلية، وبأن الانتقال إلى نظام التجنيد عن طريق التعاقد قد أوجبته التجارب والخبرات المكتسبة من العمليات القتالية، وفي مقدمها حرب الشيشان.

وانطلاقاً من تجربة بوتين التي اكتسبها في أثناء عمله في جهاز بيروقراطي ضخم كلجنة أمن الدولة "كي جي بي"، فقد كان متعاطفاً إلى أبعد الحدود مع الثقافة

البيروقراطية السائدة في الجيش الروسي، وباتت تساوره شكوك حادة حيال تنامي نفوذ "جنرالات الشيشان" الذين تجسدت فيهم ثقافة "المحارب" البديلة.[17]

وبناء على ذلك، فقد ارتضى الكرملين أن يترك لصغار اللاعبين السياسيين استغلال هذه المسألة، وصار يرقب بارتياح المعركة الشاقة التي خاضها حزب "اتحاد القوى اليمينية"، الذي جعل من مسألة التحول إلى "جيش المتطوعين" مادة رئيسية على أجندة برنامجه السياسي. ومع أن الخطة المقترحة ربما لم تكن واقعية تماماً، إلا أن عدداً من السياسيين المتنفذين، كبوريس بيمتسوف، قام بمحاولات كبيرة للترويج لها وتعميمها شعبياً. ونتيجة لذلك، بدا أن الرأي العام الروسي قد قطع شوطاً إضافياً على المسار المضاد لنظام الخدمة الإلزامية.[18]

ووقتذاك، وافقت المؤسسة العسكرية، بعد تردد، على الشروع في "تجارب" شملت وحدات مؤلفة برمتها من جنود يؤدون الخدمة بمقتضى عقود أبرمت معهم، فيما كان وزير الدفاع إيفانوف يلفت انتباه معاونيه إلى «أن من غير الممكن التقليل من شأن الآثار السلبية التي تسعى قوى سياسية معينة من خلالها إلى تقويض هيبة الخدمة العسكرية».[19] بيد أن هذه الآثار المزعومة تدنت بشكل حاد عندما فشل اتحاد القوى اليمينية في حشد ما يكفي من الأصوات لصالحه في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في كانون الأول/ ديسمبر 2003؛ وعجز بالتالي عن تأسيس كتلة له في مجلس الدوما. ومع أنه دعا إلى تنظيم استفتاء حول مسألة وقف العمل بنظام الخدمة الإلزامية، إلا أن الكرملين سارع إلى إجهاض هذه المبادرة جملة وتفصيلاً.

ومع ذلك، ظلت هذه المشكلة قائمة، نظراً إلى أن الفئة العمرية المشمولة بنظام الخدمة الإلزامية كانت مابرحت تتجه إلى الانكماش لأسباب ديمغرافية؛ فيما تزايدت حالات التهرب من الخدمة، كما أن نظام فرض الأعمال والواجبات المرهقة على المجندين الجدد، الواسع الانتشار في الثكنات العسكرية، وبصورة وحشية أحياناً (والذي يعرف محلياً بمصطلح **ديدوفشينا** *dedovshchina*) زاد من صعوبة إخفاء الإحصاءات المتعلقة

بتصاعد معدلات الجرائم، المصحوبة بأعمال العنف وحالات الانتحار والهروب من الخدمة، تصاعداً مثيراً للفزع.[20]

بيد أن بوتين (Putin, 2004a) كان في خطابه الذي ألقاه أمام البرلمان عام 2004 قد تجاوز هذه المشكلات، مشيراً في عبارات على قدر كبير من العمومية إلى ضرورة «تعزيز المكانة الرفيعة للخدمة العسكرية وجاذبيتها»؛ بل إنه لم يشر إليها -أي المشكلات- على الإطلاق في خطابه للسنة اللاحقة. ولم يحدث إلا في مؤتمر صحفي كبير، عقد في أواخر عام 2004 (Putin, 2004b) أن جرى التعبير عن رؤية رئاسية لحسم المشكلة عندما قال بوتين: «لست أذيع سراً حين يتعين عليَّ القول إننا لا نسعى لبناء جيش محترف بكل معنى الكلمة. ومع هذا، فإن الوحدات القتالية ينبغي أن تكون كذلك».

وترجم وزير الدفاع من جانبه هذا التوجيه الغامض بعض الشيء إلى خطة اشتملت على عنصرين رئيسيين هما: 1) تقليص فترة الخدمة الإلزامية إلى 18 شهراً في عام 2007، وإلى سنة واحدة في عام 2008؛ و 2) العمل في الحال على إزالة القسم الأعظم من منافذ التملص من هذه الخدمة، ليمكن بذلك شمول قسم أكبر بكثير ممن هم بعمر الشباب في هذه الخدمة (Plugatarev and Tsiganok, 2005; Baev, 2005m). وفي تلك الأثناء، نجحت الحملة الدعائية الشاملة التي صاحبت هذه الخطة في التعتيم على الأصوات المعارضة التي حاول حزب اتحاد القوى اليمينية إحياءها من جديد بالتعاون مع "لجنة أمهات الجنود". وهكذا، فقد سجلت استطلاعات الرأي التي أجريت عام 2005، ولأول مرة، تزايد الدعم لنظام الخدمة الإلزامية.[21] وتأسيساً على هذا، عمد سيرجي إيفانوف عبر البرلمان إلى الترويج لبعض من بنود التشريع اللازم المقترح، فيما جرى في الوقت عينه إغلاق الأقسام العسكرية -التي تتيح للطلبة فرص التخلص من الخدمة الإلزامية- في كثير من الكليات المدنية.

وفي مطلع عام 2006، بدا أن هذه الحملة لن يمكن وقفها، وذلك عندما أحيطت مسألة تعذيب الجندي أندريه سيجيف بصورة وحشية كادت تودي بحياته بتغطية إعلامية

غير عادية من قبل كبريات وسائل الإعلام. ورأى معلقون كثر أن ثمة بعداً سياسياً في طريقة تداول هذه المسألة وعرضها، معتبرين إياها تطوراً في أسلوب الدسائس (التي تحاك في إطار انتقاء بوتين لمن يخلفه) يهدف إلى تشويه سمعة وزير الدفاع إيفانوف (Leibin, 2006). وقد كشفت التحقيقات التي أجراها مكتب النائب العام عن صورة قاتمة لانهيار الانضباط داخل مؤسسات الجيش الروسي، وعن ارتفاع معدل الجريمة فيها بنسبة 13٪ خلال النصف الأول من عام 2006 (Plugatarev, 2006c).

وقلل بوتين عامداً في خطابه أمام الدوما عام 2006 من شأن هذه المشكلة، مشدداً بقوله: «إننا بحاجة إلى أن ندرك أن القوات المسلحة جزء منا ومن مجتمعنا، وأن الخدمة في صفوفها تكتسب أهمية فائقة بالنسبة إلى وطننا والشعب الروسي بأسره» (Putin, 2006b). وباغت الجميع من ثم بإعفاء فلاديمير أوستينوف -الذي بدا أنه يريد تعزيز مساعيه مرشحاً للانتخابات الرئاسية عن طريق مهاجمة سيرجي إيفانوف- من منصب النائب العام، وتعيينه بدلاً من ذلك وزيراً للعدل (Baev, 2006f). ومع أن هذا الإجراء كان قد خفف من حدة مشاعر الغضب في وزارة الدفاع، إلا أنه لم يحقق شيئاً باتجاه تحسين الأوضاع في الثكنات العسكرية.[22]

ولم يكن ليساور بوتين أدنى شك في أن مشكلة التجنيد الإلزامي قد أضحت العامل المركزي الذي يقف وراء استفحال العداء بين القوات المسلحة والمجتمع الروسي؛ ولكنه بدا واثقاً من أن الضغوط القادمة من كلا الجانبين ستظل سهلة القياد حتى موعد نقطة التحول السياسي الفاصلة في عام 2008. ومن المرجح أنه كان عالماً بأن الأموال المخصصة لتوسيع العمل بنظام التعاقد ليست كافية لتحويل الفرق والكتائب ذات الجهوزية العالية إلى وحدات «كل عناصرها من المحترفين» (Golts, 2006e). ولكنه يقيناً كان على دراية تامة بأن خفض مدة الخدمة الإلزامية سيخلق مشكلات كبيرة تتعلق بتوفير الجنود للمؤسسات العسكرية التي لم تنلها بعد يد الإصلاح؛ وإن كان بإمكانه مواصلة إطلاق حملات العلاقات العامة الإيجابية في عام 2007، وإخفاء الإحصاءات المروعة ذات الصلة بحالات الانتحار في القوات المسلحة (Plugatarev, 2007b).

ومهما يكن من أمر، فإن المجتمع الروسي كان مايزال محبطاً ومنقسماً على نفسه أكثر مما ينبغي بفعل غياب البدائل السياسية لأي نوع من أنواع الاحتجاج أو العصيان المدني الطابع؛ فيما بدا كبار الضباط قانعين بمحاولات التسويف والتأجيل تلك، أملاً منهم في أن قائداً عاماً جديداً للقوات المسلحة سيقر لهم في حينه إصرارهم على الحفاظ على "قدسية" تقاليد الخدمة الإلزامية.

مبدأ "نصف الحداثة"

في الاجتماع الرسمي للقيادة العليا والقيادة السياسية الذي انعقد في الثاني من تشرين الأول/ أكتوبر 2003، أكد وزير الدفاع سيرجي إيفانوف أن المدة المحددة لتخفيض عديد القوات المسلحة وإصلاحها قد انقضت، وأن هذه القوات لم تبق بحاجة إلى النضال من أجل البقاء، بل ستمضي قدماً في بناء كامل قدراتها العسكرية بصورة طبيعية.[23] ولم يكن من بوتين إلا تأكيد موافقته على هذا (Putin, 2004b)؛ وقال في خطابه الذي ألقاه في البرلمان عام 2004 إن «تحديث القوات المسلحة يعد من دون ريب مهمة ذات أهمية قومية».

بيد أن عدداً كبيراً من الخبراء العسكريين كان يرى أن هذا التغير في الخطاب -الذي زعم أنه ينطوي على "مغزى مبدئي"- جاء غريباً على نحو مثير للارتباك؛ نظراً إلى أنه لم يجرِ إطلاق أي مشاريع إصلاح عسكرية جدية ومناسبة في أي مرحلة من مراحل حقبة ما بعد الاتحاد السوفيتي. ومع هذا، فقد كان يبدو ممكناً تأويل هذا الرفض لمصطلح "الإصلاحات العسكرية"، والذي توصل كبار الضباط إلى تفاهم بشأنه فيما بينهم، على أنه بداية لجهد جديد يستهدف إصلاح البنى العسكرية المتداعية تحت شعار "التحديث" (Tsimbal, 2004).[24]

وفي واقع الأمر، فإن مثل هذا الجهد كان وقتذاك قابلاً للتطبيق أكثر مما كان عند مستهل ولاية بوتين الأولى؛ نظراً إلى زوال مختلف العوائق التي كانت تعترض سبيله، بينما قويت إلى حد كبير الهيمنة السياسية على المؤسسة العسكرية، التي كان بوتين قد أعادها إلى

الذاكرة في خطابه عام 2004 أمام البرلمان (ويعني بها بوضوح أكبر هيمنة الكرملين "المدنية" على القيادة العليا).[25] ولم تكن الحرب في الشيشان قد وضعت أوزارها بعد؛ إلا أن الأعباء التي أثقلت كاهل الجيش كانت قد تضاءلت كثيراً، إذ تولى عدد صغير فقط من التشكيلات المتنقلة وسرايا القوات الخاصة الروسية (المعروفة باسم *Spetsnaz*) تنفيذ عمليات قتالية مؤثرة، بينما اضطلعت القوات التي تعمل بإمرة وزارة الداخلية بالقسم الأكبر من عمليات الدورية وحفظ النظام (Mukhin, 2004b).

وعلى الرغم من اتساع نطاق الحديث عن مكافحة الإرهاب، فلم يكن هناك بالمعنى الحقيقي ذلك العدد الكبير من المهمات التي يتعين على القوات المسلحة النهوض بها فيما يتعلق بمحاربة الإرهاب؛ فكانت بالتالي قادرة على تركيز اهتمامها على مشكلاتها الداخلية المتراكمة.

ويومئذ بدت فرص معالجة هذه المشكلات سانحة بصورة استثنائية من حيث الزيادة الكبيرة التي سجلتها التمويلات المتاحة لوزارة الدفاع. ومع أن الخط البياني للنفقات العسكرية كان يتجه نحو الأعلى منذ بداية عهد بوتين، إلا أن كل ما أضيف إليها من تخصيصات جرى توجيهه بين عامي 2000 و2002 لدعم العمليات الحربية في الشيشان، ولتغطية الزيادات التي أضيفت إلى رواتب الضباط بصورة عاجلة.

من جانب آخر، لم يستطع سيرجي إيفانوف تحقيق أي زيادة مهمة في الموازنة العسكرية لعام 2003، كما أخفق في الاستفادة من الموارد المالية الإضافية التي خصصت في منتصف العام نفسه لتمويل الحرب على الإرهاب.[26] غير أن الأموال التي حددت لتلبية المتطلبات الدفاعية أخذت بالتزايد بشكل كبير ومطّرد منذ عام 2004 إلى حد أنها فاقت غيرها من أبواب الموازنة العامة للدولة الآخذة بالتعاظم.

ومن هنا، فقد كان ممكناً، بفضل إعادة النظر في توزيع عائدات النفط والغاز المتصاعدة، كسر الحلقة المفرغة التي كانت قد أجهضت كل مشاريع الإصلاح العسكري

منذ محاولات جورباتشوف اليائسة لإصلاح آلة الحرب السوفيتية الضخمة. ومع أن الحاجة كانت ماسة لهذه الإصلاحات بغية تمكين الدولة من "تحمل تكاليف" القوات المسلحة، فإنها -أي الإصلاحات- كانت قد اقتضت توظيف استثمارات إضافية تتجاوز في قيمتها حاجز "القدرة على تحمل التكاليف". وقد جرى توجيه ما كان يتدفق من "أموال جديدة" نحو تنفيذ عملية "التحديث"، التي اتخذت شكل المكوّن الرئيسي من مكونات التوافق السياسي الواسع على مجمل السياسة العسكرية. ووفق تعبير ألكسي أرباتوف (Alexi Arbatov, 2006)، فإن «على المرء الإقرار بأن السياسة العسكرية الروسية، على صعيد المهام الاستراتيجية وصياغة المفاهيم، تضاهي كلياً التصورات الرسمية المعتمدة في هذا الشأن في كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ودول أخرى أعضاء في الناتو؛ بل إنها في بعض الحالات تتفوق عليها كثيراً من حيث الشفافية والمنطقية».

وفي واقع الحال، فإن النخب السياسية كانت صادقة في اقتناعها بهذه الشفافية، واتفقت فيما بينها على تجاهل التناقض الجوهري القائم بين عملية التحديث وفرضيتين مهمتين اثنتين: 1) الإبقاء على عديد القوات المسلحة عند مستوى يزيد قليلاً على مليون جندي؛ 2) ضمان عدم تجاوز النفقات العسكرية ما نسبته 2.6-2.8٪ من حجم الناتج المحلي الإجمالي، أو ما يعادل 15-16٪ من الموازنة العامة للدولة. وبناء على ذلك، فإن عملية "التحديث" قد تُرجمت في أضيق معانيها إلى حيازة الأسلحة والمعدات الحديثة. وهذا في مجمله قد أثار استياء الضباط الذين يتقاضون رواتب أقل مما ينبغي، والتي تراجعت في عام 2004 إلى ما دون مستوى الخط البياني لمعدلات التضخم (Plugatarev, 2004؛ فما كان من بوتين (Putin, 2007d) إلا أن وعدهم في خطابه أمام البرلمان بزيادات جديدة في الرواتب.

وفي واقع الحال، فإن الحاجة مابرحت ماسة لإجراء مثل هذا النوع من عمليات التحديث، نظراً إلى أن أعواماً طويلة من النقص الحاد في التمويل لم تترك للمؤسسة العسكرية ما تتسلح به غير ترسانات ضخمة من الأسلحة السوفيتية الصنع التي أصابها

البلى جراء غياب الصيانة المناسبة؛ بل إن معظمها قد تخطى العمر المفترض لصلاحيتها. غير أن النتيجة الظاهرية لإعطاء الأولوية لتمويل المشتريات العسكرية المتطورة، تمثلت في أن مقدار ما تتلقاه القوات العسكرية فعلاً من أسلحة حديثة لم يزدد بدرجة كبيرة.

وعلى الرغم من أن البيانات ذات الصلة بمفردات الموازنة العسكرية، وبالتنفيذ الفعلي لها، محدودة للغاية، فمايزال بالإمكان القول بقدر معقول من اليقين إن الأموال التي خصصت لأغراض البحث والتطوير وشراء الأسلحة قد تضاعفت ما بين عامي 2003 و2006 (من 115 إلى 240 مليار روبل، مقارنة بخمسين مليار روبل تقريباً في عام 2001). وفي غضون ذلك، ظلت مستويات توريد منظومات الأسلحة الأساسية على ما كانت عليه من حيث الأساس: فمن دبابات القتال الرئيسية طراز تي-90c تم شراء 14 دبابة عام 1993، و31 دبابة عام 1994، و17 دبابة عام 1995، و31 دبابة أيضاً في عام 2006. وخلال الأعوام نفسها، فإن الأرقام المتعلقة بناقلات الأفراد المدرعة راوحت بين 100 و120 ناقلة؛ فيما كان يتم سنوياً تحديث ما يراوح بين أربع وسبع طائرات من نوع Su-27 وفقاً لمواصفات الطائرة Su-27CM (Myasnikov, 2005a).

ولعل ما يفسر تدني حجم المشتريات الفعلية هو ارتفاع مستوى التمويلات المخصصة لبرامج البحث والتطوير (إلى 40٪ تقريباً) التي يتم إجراؤها في العشرات من المراكز التي تفتقر إلى القدرات التنافسية، والمترهلة بأكثر مما ينبغي من الموظفين. وثمة سبب آخر يتمثل في ازدياد الحصص المخصصة للبرامج ذات العائدات المنخفضة المتعلقة بالقوات الاستراتيجية، وبخاصة الجيل الجديد من الغواصات النووية. ومع أنه لا مناص في هذا الخصوص من أخذ معدلات التضخم في الاعتبار، فإن الأهم من ذلك هو الارتفاع الحاد في أسعار الإنتاج العسكري بتأثير توجه الصناعات الحربية نحو أسواق التصدير،[27] والفصل الرابع يتناول هذه الظاهرة بتفصيل أوسع. وليس ثمة شك في أن طلبات الشراء، التي ترد إلى شركات الإنتاج الكبرى (المتخصصة في بناء السفن البحرية، ومنظومات الدفاع الجوي، والطائرات المقاتلة، والدبابات) من زبائنها في الصين وفنزويلا، أهم كثيراً من تلك التي تتقدم بها القوات المسلحة الروسية.[28]

ويبدو مؤكداً تماماً أن القوات المسلحة الروسية لن يكون لديها مع انتهاء ولاية بـوتين الرئاسية الثانية إلا القليل جداً مما يمكن أن تفعله في إطار الجهود التطويرية؛ نظراً إلى أن ما سيورّد إليها من المعدات الجديدة لن يكون كافياً لتعـويض حتـى الخـسائر التـي تتكبـدها عرضاً، وبخاصة في سلاح الجو. بل إن حصولها على أطقم الدبابات الجديـدة ظـل قـاصراً عن تحقيق التطور الذي كان إيفانوف يتمنى إظهاره إلى الوجود قبل أن يغادر منصب وزير الدفاع الذي لا يعده بشيء من الناحية السياسية.[29]

وبرغم توافر تصاميم نافعة لأجيال جديدة من منظومـات الأسـلحة، إلا أن الجـيش الروسي مابرح غير قادر على الاستفادة منها، لا بسبب غياب التخصيصات المالية، ولكـن لأن مثل هذه المنظومات تتطلب في المقام الأول مستوى أرفع مـن المعـدات والتجهيـزات العسكرية. فهناك كثير من أجهزة الاتصال، والحواسيب، ومنظومات القيادة المدمجة، التـي ماتزال التشكيلات العسكرية -ابتداءً من أعلى مستوياتها وانتهاءً بميـدان المعركـة- تفتقـر إليها على نحو لافت للانتباه؛ بيد أن "تبضع" هذه المعدات والتقنيات لا يعـد منطقيـاً مـن الناحية العملية، فهذا الجانب من برنامج التحديث قد يقتضي توفير قوى عاملـة مـن نـوع مختلف، بدءاً بجنود متفانين مدربين تدريباً شاملاً، مروراً بضباط مؤهلين علميـاً ويتقنـون استخدام الحاسوب، وانتهاءً بجنرالات يتحلون بفكر إبداعي دينامي.

وكانت حلقات النقاش التي عقدت في مطلع عام 2007 بشأن صياغة عقيـدة حربيـة جديدة قد كشفت عـن حـرص القيـادات العـسكرية العليـا عـلى طـرح طلبـات جديـدة للحصول على المزيد من كل ما من شأنه استغلال التهديدات "الافتراضـية" القادمـة مـن الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو (Felgengauer, 2007). وقصارى القول، فإن الجيش الروسي -كما يبدو- مـافتىء مكـبلاً بقيـود أسـاليب العمـل الـسوفيتية القديمـة؛ وجاءت مبادرة "التحديث" التي أطلقها بوتين لتستهدف من حيث الجـوهر الإبقـاء عـلى أنماط العمل العتيقة الطراز هذه، والتي بات يتعـذر أساسـاً مـدّها بأسـباب البقـاء لبـضع سنوات أخرى من دون إيلاء أي اعتبار يذكر للفرص والاحتمالات المتوسطة المدى.

استنتاجات

يعرب عديد من الخبراء والمحللين العسكريين عن اعتقادهم أن البنى الرئيسية للقوات المسلحة الروسية لم تبق قابلة للإصلاح من حيث الأساس؛ لذا فإن بناء جيش جديد أضحى مهمة أسهل من تحديث الجيش الحالي على النحو الذي يلبي مقتضيات عصر الثورة الذي تشهده شؤون الحرب وقضاياها (Sharavin, 2005; Solovyev, 2002; Trenin 2004b). وقد اتخذ هؤلاء من الاختراق الذي تحقق على يد القيصر بطرس (الأول) الكبير في مطلع القرن الثامن عشر مؤشراً مرجعياً لتكهناتهم. وكان هذا القيصر قد أقدم على تفكيك القوات الروسية التي كانت تتبنى مناهج بطل استعمالها، واستطاع من نقطة الصفر بناء تشكيلات من "نوع جديد" ضمنت له النصر على السويديين الشديدي المراس.[30]

ومع أن بوتين غالباً ما كان يبدي إعجابه ببطرس الكبير، إلا أنه لم يعرب قط عن عزمه على الاقتداء بمثل هذا النهج "الثوري". ومع ذلك، فإن بعض الخطط التي وضعها لتحديث المؤسسة العسكرية الروسية (ومنها على سبيل المثال توسيع نطاق "تجربة" الفرقة السادسة والسبعين المحمولة جواً لتشتمل على تشكيل بضع عشرات من الوحدات ذات الجهوزية الدائمة التي تتألف برمتها من جنود محترفين) يمكن تشبيهها بمحاولة لتأسيس جيش صغير ذي قدرات قتالية عالية داخل المؤسسة العسكرية القديمة. ولكن هذا التشابه سيظل، مع ذلك، ظاهرياً نظراً إلى أن العفن المتفشي في الجيش الإلزامي الأكبر حجماً سينتقل حتماً إلى الوحدات التي شُكلت وفقاً لنظام التعاقد، ناهيك عن أن تلك الوحدات، التي أصلحت جزئياً، ستظل جزءاً لا يتجزأ من المؤسسة العسكرية الفاسدة ذاتها.[31]

وأياً تكن الحال، فإن ما غدا واضحاً خلال ولاية بوتين الرئاسية الثانية هو أن انعدام الموارد المالية لم يكن العقبة الرئيسية التي تعترض طريق الإصلاح؛ فقد جرى ضخ تمويلات إضافية وفيرة في جسم المؤسسات القديمة حفاظاً على سلامتها وكمال أوضاعها. وعلى الرغم من استقرار المشهد العسكري بكل جوانبه، فإن مستوى الأداء مايزال متدنياً

جداً. وعند التأمل في عواقب أحداث الماضي، فإن للمرء أن يخلص إلى أن توجيه قنوات هذه التمويلات وجهة تحقيق أهداف إصلاحية تم تحديدها بشكل واضح كان يمكن أن يثمر عن نتائج حقيقية ملموسة في غضون سنتين أو ثلاث. وبالتالي، فبحلول عام 2008، فإن الموعد النهائي الفاصل لإعادة تنظيم القوات المسلحة وتحديثها سيكون قد انقضى. وعوضاً عن ذلك، فإن جميع القرارات الصعبة قد تأجل اتخاذها إلى ما بعد تلك اللحظة المصيرية -كما يفترض لها أن تكون- التي سيتم فيها انتقال السلطة السياسية العليا؛ في حين لم تفضِ التدابير الإضافية التي أريد بها معالجة الأزمات العاجلة إلا إلى تزايد مواطن الخلل وحالات التناقض، وما أكثرها في الأصل.

وفي مجمل القول، فإن العامل الأهم في عملية الإصلاح العسكري يتمثل حتماً في نوعية العناصر العاملة تحت مظلة القوات المسلحة؛ ابتداءً بالقيادة العليا، التي تنبغي إعادة تنظيمها وزيادة فاعليتها وتركيز جهدها على تمكين هذه القوات من مواجهة تحديات العصر الحديث؛ وبالضباط الذين باتوا بحاجة إلى إخضاعهم إلى نظام تدريبي جديد؛ ومروراً بالمجاميع المحترفة من ضباط الصف والرقباء التي لم يتم تشكيلها بعد؛ وانتهاءً بالجنود الذين يتعين تحفيزهم على صقل مهاراتهم وإتقانها. وما يدعو للحيرة هنا قلة ما اتخذ من خطوات لتحسين ظروف عيش هؤلاء، باستثناء الحلول "المسكِّنة" التي لم تستهدف إلا ضمان ولاء الجنرالات، وإشاعة الأمل في نفوس الضباط بشأن مرتباتهم وظروف إسكانهم، واحتجاز الجنود داخل ثكناتهم.[32]

إن هذا النمط من غياب الزعامة السياسية إنما يرتكز أساساً على اقتناع مفاده أن المستقبل القريب ربما لن يشهد حقاً بروز حاجة للقوات المسلحة لصد أي تهديدات أمنية حقيقية، وأن التقارير والروايات الدعائية التي يتم إطلاقها عن قوتها المذهلة وعن ترسانات الأسلحة السوفيتية الهائلة، ستكون كافية لردع معظم التحديات الأمنية غير المباشرة.

ويكمن منشأ هذه الاقتناع في التوجيه المربك بعض الشيء الذي عرضه بوتين (Putin, 2006b) في خطابه الذي أدلى به عام 2006 أمام البرلمان قائلاً: «نحن بحاجة إلى

قوات مسلحة قادرة على القتال في وقت واحد في صراعات عالمية وإقليمية، وأخرى محلية أيضاً، عند الاقتضاء». وبحسب ديمتري ترينين (Trenin, 2004c)، فإن هذا يعني، من حيث الجوهر، أن «الهدف المحدد لما نسبته 85٪ من جيشنا اليوم هو شن الحرب العالمية الثالثة، التي أعددنا عدتنا لخوضها منذ عقود، وحتى عام 1991».

إن الإبقاء على تلك المؤسسات العسكرية، التي تستنزف نفقات مالية كبيرة لا لشيء غير "إنجاز" مهام "خيالية" بالكامل، ربما يمثل تخطياً للحدود الخارجية للمنطق السياسي السليم، وإن كان متوافقاً مع مفهوم بوتين للبراجماتية. كما أن الطابع شبه السوفيتي الذي يطغى على القوات المسلحة بات متوافقاً مع الأنموذج الديمقراطي الزائف للدولة الذي اتخذ شكلاً متصلباً نوعاً ما خلال ولاية بوتين الثانية، عندما أسهم الارتفاع الحاد غير المتوقع في العائدات النفطية في تعزيز النمو المفرط في البنى البيروقراطية العليا. وهكذا، فقد كان بإمكان هذه الدولة غير العصرية تحمل تكاليف آلة حربية عقيمة غير مستقرة وفاسدة حتى الصميم، ولكنها لم تستطع المخاطرة ببناء جيش مهني كفء.

الفصل الثاني

عائدات النفط والغاز:
أقل مما ينبغي.. أكثر مما ينبغي

لم يحدث إلا في عهد بوتين أن تحولت روسيا إلى "دولة نفطية" حقيقية؛ ليس من حيث نصيب قطاع الطاقة في ناتجها المحلي الإجمالي أو في تركيبة صادراتها فحسب، ولكن أيضاً في سياق رؤيتها الذاتية لنفسها. ولأن روسيا عُدت -على مدى عقود طويلة- من كبريات الدول المنتجة والمصدّرة للنفط والغاز الطبيعي، فقد دأبت على تصوير نفسها قوة صناعية متقدمة (ناهيك عن الخطاب الأيديولوجي المكرر). ولم تتغير هذه الصورة بشكل جلي إلا منتصف العقد الأول من القرن الجديد (أي بعد 120 سنة تقريباً على قيام الأخوين نوبل بتأسيس شركتهما النفطية المسماة فيلا بتروليا Villa Petrolea في باكو) عندما شرعت روسيا بالسير على الطريق المؤدية إلى منظمة البلدان المصدّرة للنفط (أوبك).

وإذا كان هذا التحول وليد عوامل مثل كساد الصناعات التقليدية، وتدهور المستويات العلمية الأساسية، وتأخر امتلاك تقنيات عصر المعلومات وبطئه، فإن العامل الرئيسي منها هو الارتفاع المذهل في أسعار النفط. وفي هذا الشأن، أجمع خبراء قطاع الأعمال والتجارة، والنخب السياسية بأسرها، بل وحتى شريحة المتقاعدين الأكثر قلقاً، على الإقرار بالدور الحيوي الذي تلعبه الموارد الهيدروكربونية في ضمان رخاء البلاد ورفاهيتها؛ فبات الجميع يرقب، بمزيج من مشاعر الأمل والوجل، التقلبات التي تطرأ على الأسواق العالمية. وبتأثير ذكريات الأزمة المالية لعام 1998، فإن مبعث القلق الأكبر قد تجسد في هبوط الأسعار النفطية بصورة مفاجئة؛ غير أن هذه الزيادة الهائلة في الروبلات النفطية قد تحولت شيئاً فشيئاً إلى تحدٍّ يتهدد سلامة الكيانات والمؤسسات الحكومية.

الإفلاس السوفيتي

في حقبة التنامي المتسارع لمشاريع وبرامج التصنيع، لم تكن القيادة السوفيتية ترى في النفط والغاز شيئاً متميزاً؛ بل إنها منحت الأولوية لموارد أخرى، مثل مد شبكات الكهرباء خلال الخطتين الخمسيتين الأولى والثانية؛ وإنتاج الحديد والفولاذ إبان "الفورة" الصناعية التي سبقت الحرب وعمليات إعادة الإعمار التي تلتها؛ ومشاريع الطاقة النووية والكهرمائية الجديدة خلال عقدي الخمسينيات والستينيات. وعلى الرغم من ضلوعها الواسع في شؤون الشرق الأوسط، فإن تضاعف أسعار النفط العالمية ثلاث مرات في عام 1973 كان مباغتاً تماماً، بل ومدعاة للذهول في جوانب عدة.[1] فقد تزامن مع اكتشاف حقول جديدة ضخمة للنفط والغاز في غرب سيبيريا اعتبرت رصيداً استراتيجياً مهماً لإنجاز طفرة تحديثية جديدة في القطاع الصناعي، ولتحقيق غايات السياسة الخارجية أيضاً.

وعلى أي حال، فإن التقويمات المتعلقة بالاحتياطيات المؤكدة والمحتملة مابرحت مدفونة في تلال الملفات السرية المهملة الخاصة بلجنة الدولة للتخطيط الاقتصادي (المعروفة اختصاراً باسم GOSPLAN)؛ كما أن البيانات ذات الصلة بالاستثمارات ليست ذات مغزى أو نفع، نظراً إلى أن الأوامر والتوجيهات الخاصة بالتخطيط الاقتصادي أهم بكثير من جني الروبلات.[2] وهكذا، فلم يبق هناك من الإحصائيات الجديرة بالتعويل عليها إلى حد معقول غير تلك الخاصة بإنتاج النفط والغاز وصادراتها؛ وهذه تكشف عن ازدياد الصادرات النفطية إلى حد الضعف تقريباً خلال فترة السبعينيات، فيما ارتفعت صادرات الغاز من 3.3 مليارات إلى 54.2 مليار متر مكعب.

وبذلك، فإن نصيب موارد الطاقة في القيمة الإجمالية للصادرات السوفيتية قد تصاعد في المدة 1970–1980، من 15.6 إلى 46.9٪ (*Stosialisticheskie strany*, 1987). وهذه هي مدة الركود التي تميز بها عهد بريجينيف، وذلك لأن الخطط والبرامج الإصلاحية التي كانت قد أعدت في أوائل العقد قد جرى التخلي عنها باعتبارها "غير ضرورية". وقد ضمن جني العملات الصعبة على هذا النحو غير المتوقع تحقيق تطور مطّرد في نوعية

الظروف المعيشية، وتدفق واسع للسلع الاستهلاكية المستوردة. ومن هنا، وفي سياق الحنين إلى الماضي، فهذه الفترة باتت توصف بحقبة "الاشتراكية المتطورة". ومن المؤكد أن الجانب الأكبر من "العائدات النفطية" تم توظيفه في قطاع الصناعات العسكرية، بيد أنه لم تكن هناك -فيما بدا- حاجة للاختيار ما بين "المدفع [القوة العسكرية = الدفاع]" و"الزبدة [رخاء العيش= الاستهلاك]".

وما إن حل عقد الثمانينيات حتى بدأت هذه الرؤية المتفائلة بالتلاشي، نظراً إلى أن الطلب على الموارد صار ينمو بوتيرة أسرع من نمو المعروض منها، منذ انهيار حالة الوفاق في العلاقات الدولية التي أوجبت بذل جهود جديدة شاملة باتجاه بناء القوة العسكرية. وبرغم تضاعف أسعار النفط خلال عامي 1979 و1980، فإن التمويلات التي كانت تدفع شداً لأزر الاقتصادات المتداعية في "الدول الاشتراكية الشقيقة" (ولاسيما بولندا التي حلت عليها إضرابات منظمة التضامن حلول الصاعقة)، ودعماً للحرب في أفغانستان، قد دفعت بالموازنة العامة إلى هاوية العجز (Shmelev and Popov, 1989; Sinelnikov, 1995). كما آلت إلى مجرد أمنيات خادعة توقعات المكتب السياسي، الذي تقدم به السن، بأن أوربا الغربية -التي تعتمد كثيراً على "صفقة الغاز" الضخمة التي أبرمت عام 1980- ستتردد عن الدخول في مواجهة جديدة في غمرة ركود اقتصادي حاد.[3]

وعند وصول ميخائيل جورباتشوف إلى الكرملين في آذار/ مارس 1985، أدرك أن شيئاً ما ليس على ما يرام في الاقتصاد السوفيتي الذي بدا متخلفاً وراء الاقتصاد الغربي "الراكد"، وكذلك في الحكمة القائلة بأن تقديم حوافز إدارية بسيطة -كما طبقها أستاذه يوري أندروبوف- لا يفي بالغرض.[4] وأدرك أيضاً الحاجة إلى تخفيف الأعباء العسكرية، واتخذ قراراً جريئاً بوقف الاتجاه التصاعدي في سباق التسلح الاستراتيجي. وقد منحه نجاح مبادرته الأولى في الحال قوة دفع كبيرة، وهي التي كان قد أعدها بصيغة اختبار ليطرحها على رونالد ريجان في لقاء القمة الذي جمعهما في ريكيافيك في تشرين

الأول/ أكتوبر 1986. ومن هنا، فقد توجه بأقصى سرعة لاغتنام الفرص التي أتاحها "الفكر السياسي الجديد"، وإن هو شعر بالذهول حين اكتشف أن "عائدات السلام" لم تجد سبيلاً إلى التحقق على الإطلاق.

إن إقدام الاتحاد السوفيتي على تدمير نفسه بنفسه تلقائياً -في «أعظم كارثة جيوسياسية في القرن العشرين»، كما يراها بوتين- كان يمكن تفسيره وفقاً لأي منظور تحليلي؛ ولكن ما هو شديد الصلة بهذا الموضوع هو تأثير موارد الطاقة بوصفه أحد عوامل الانهيار الاقتصادي للبلاد.[5] فحظوظ جورباتشوف فيما يتعلق بأسعار النفط كانت عاثرة للغاية؛ فهذه قد انخفضت انخفاضاً حاداً في عامي 1986 و1988، ما تسبب بالتالي في ارتفاع نسبة العجز في الموازنة العامة إلى 10٪ تقريباً من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وفي تزايد الديون الخارجية بصورة سريعة ومطّردة.[6]

ولأن الانتكاسة الأولى عُدت خللاً مؤقتاً، فالسبيل الأيسر لتجاوزها لم يكن غير التعويض عن تأكُّل قيمة الأرصدة المالية بزيادة حجم الصادرات النفطية. وهكذا، فقد جرى سد النقص الحاصل في الاعتمادات المالية (الواجب استثمارها في تطوير حقول نفطية جديدة) من خلال مضاعفة عمليات استغلال الثروات القيّمة وليس استخدام التقنيات الأكثر تطوراً، ولكن في الأغلب الأعم برفع معدلات الضغط في "الآبار" المنتجة عن طريق ضخ الماء فيها. ولم تكن الأموال اللازمة لإعادة تأهيل هذه الحقول النفطية -التي استغلت على نحو مفرط- في المتناول وقتذاك، وذلك لأن "الأوقات العصيبة" كانت ماتزال تخيم على أسواق التصدير، فكان من المحتم إذاً أن تتراجع معدلات الإنتاج.[7]

وفي ربيع عام 1991، اشتكى رئيس الوزراء فالنتين بافلوف من تراجع الإنتاج النفطي بمقدار 53 مليون طن خلال السنتين الفائتتين، فـ«أي اقتصاد هذا -والسؤال لبافلوف- يمكن أن يصمد أمام انتكاسة كهذه؟» (Doklad, 1991). وفي هذا الشأن، لم تفضِ المحاولات المستميتة التي بُذلت لتحقيق الاستقرار في سوق الاستهلاك (عن طريق طبع العملات الورقية والحفاظ على ثبات الأسعار الأساسية) إلا إلى المزيد من حالات

التصدع والنقص المؤذية. ويذكر أسلوند (Åslund 2002, p. 68) أن «سعر الجملة للنفط الخام في الحقبة السوفيتية تراجع عام 1991 إلى أقل من نصف نقطة مئوية عن سعره في الأسواق العالمية محسوباً وفق سعر سوق تبادل العملات الحرة». وهكذا، فقد اكتمل الإفلاس المالي إلى الحد الذي عجز عنده كبار المسؤولين الحكوميين -الذين كانوا قد شنوا حركة انقلابية ضد جورباتشوف في آب/ أغسطس 1991- عن إقناع أي كان بقدرتهم على إعادة الروح لدولة في النزع الأخير.

خطط يلتسين للخصخصة، وإفلاس جديد

جاء قرار بوريس يلتسين بتفكيك الاتحاد السوفيتي، كي يتمكن من الإمساك بزمام السلطة في دولة الاتحاد الروسي، مثيراً للدهشة من حيث جرأته. ولأنه "حيوان سياسي" بالفطرة، فقد كان يعلم أنه قادر على الإفلات من العقاب إن استطاعت الدولة الحديثة الولادة البقاء في الحال والمضي إلى أمام، كعلمه بأن أوان الخوف من الحلول الجذرية قد فات بالنسبة إليه. وعلى الرغم من أن خلفيته من حيث هو زعيم لحزب إقليمي سوفيتي لم ترشده إلى سلسلة الإصلاحات الاقتصادية الواجب إحداثها، فإنه شعر غريزياً أن المخاطر المتوقعة ستكون مهلكة. وهذا الإحساس الفطري كان مصدر وحي لقراره بألا يعهد بدفة الحكم إلى زمرة من الموالين والرفاق المقربين، ولكن إلى فريق من الجيل الجديد من الخبراء الاقتصاديين بقيادة إيغور جيدار وأناتولي شوبيس، من دون أن يفارقه إحساس غريب بأنه قد يضطر إلى التضحية بهم في غضون سنة واحدة لا أكثر.

وما إن أعلن عن أول مرسوم بإلغاء تحكم الدولة بمعظم أسعار الاستهلاك حتى دخلت عمليات "المعالجة بالصدمة" في سباق مع الزمن. غير أن الأخطاء التي وقعت لم تكن وليدة عجلة هؤلاء الخبراء واندفاعهم الشديد فقط، بل كان واضحاً أيضاً أن تعقيدات الكارثة الاقتصادية، التي حلت بالبلاد بعد انقضاء العهد السوفيتي، قد فاقت قدراتهم وخبراتهم الأكاديمية.[8]

ولا بد من القول هنا إن الإجراءات والتدابير النقدية، التي كثيراً ما وصفت بـالمكون الأساس للعلاج بالصدمة الذي وصفه جيدار، قد أسهمت في تمهيـد الطريـق أمـام تنفيـذ عدد من البرامج الاقتصادية الرئيسية؛ غير أن الحكومة الجديـدة بـدت مقتنعـة بـأن نظـام اقتصاد السوق لن تترسخ جذوره في روسيا إلا في حال إقرار مبدأ الملكية الخاصـة بـشكل تام وثابت. ولعل شكوكاً خامرت الرئيس يلتسين بشأن "فضائل" الرأسمالية، ولكنه كـان مدركاً لضرورة الحيلولة دون وقـوع حركـة ردة شـيوعية؛ ولـذلك سـارع إلى خصخـصة الموجودات والأصول الاقتصادية الرئيسية. وكان من المتوقع أيضاً ظهور طبقة جديدة من الملّاك من شأنها التصدي إلى القوى المحركة التي تريد العـودة بـالبلاد إلى سـابق عهـدها. وكان من المرجح للتنفيذ المتسارع لبرامج الخصخصة الواسعة النطاق، والتي صاحبها منح كل مواطن روسي سندات تضمن له نصيباً من الأسهم ذات الصلة، أن يعود عـلى النظـام الجديد بالدعم من جانب الرأي العام، ولكن ثبت في آخر المطاف أنها منشأ استياء وغضب لم يقفا عند حد (Goldman, 2003).

ومع أن قطاع الطاقة كان يضم كثيراً من الأصول والقدرات النافعة التي تشجع عـلى إخضاعها لبرنامج الخصخصة، فإن أسباباً شتى وقفـت وراء اسـتثناء عـدد مـن مكوناتـه الرئيسية (كصناعات الغاز الطبيعي والكهرباء والطاقة النووية) من هـذا البرنـامج. فعـلى الرغم من أن الأسباب والحجج التي سيقت لتبرير إدامـة احتكـار الدولـة لمـشاريع إنتـاج الغاز الطبيعي وتوزيعه لم ترتكز إلى أسـاس صـلب، فـإن فيكتـور تـشيرنومردين، الـوزير السوفيتي لصناعات الغاز منذ عام 1985، كان قادراً على تثبيـت نفـوذ الدولـة الحاسـم في هذا الميدان. فقد عمد في آب/ أغسطس 1989، وبعد أن شعر باقتراب العاصفة، إلى إعـادة ترتيب أوضاع وزارته بتحويلها إلى شركـة مـساهمة مملوكـة للدولـة بالكامـل تحـت اسـم "غازبروم" (GAZPROM).

وفي خضم موجة الهياج الذي رافق هذه الإصلاحات الجارفة، وقـف تـشيرنومردين بقوة بوجه الضغوط التي تدعوه إلى تجزئة ميدان عملـه، ملوحـاً إلى ضرورة الحفـاظ عـلى

استمرار إمدادات الغاز الموجهة إلى المشاريع الصناعية والمساكن بأسعار منخفضة وثابتة. وفي كانون الأول/ ديسمبر 1992، لم ير يلتسين بداً من الإذعان للضغوط التي مارسها عليه البرلمان، فقرر إحلال تشيرنومردين بديلاً لجيدار رئيساً للوزراء. ولم تكن غازبروم لتغيب عن دائرة اهتمام رئيس الوزراء الجديد؛ فقد عين نائبه وموضع ثقته، ريم فياخريف، رئيساً لمجلس إدارة الشركة، وهو بذلك قد قضى على جميع المخططات الرامية إلى تفتيت هذه الشركة العملاقة إلى وحدات تشغيلية تمكن خصخصتها.[9]

أما قطاع الصناعات النفطية، فأوضاعه مختلفة إلى حد بعيد؛ وذلك نظراً إلى أن رياح الخصخصة قد غيرت الهيكل التنظيمي الأساسي له كلياً. ولم يتم تعيين فاجيت أليكبيروف نائباً لوزير الوقود والطاقة إلا في آب/ أغسطس 1991، ولكن بصلاحيات أدنى بكثير مما لدى تشيرنومردين؛ وهو لذلك، وفيما يتعلق بالمؤسسات النفطية، آثر تبني ما عرف باستراتيجية "كلٌّ مسؤول عن نفسه" التي ارتأى أنها تعده بحظوظ طيبة لتحقيق النجاح. وفي معظم مؤسسات هذه الصناعة ومشاريعها، ساد ميل قوي نحو تطبيق مبدأ حرية "تقرير المصير"؛ وبدلاً من مقاومة هذا النزعة، حرص أليكبيروف على الجمع بين أصول وقدرات واعدة يمكن أن تشكّل أساساً لتأسيس شركة سهلة القياد. وما كان جيدار ليعترض على ذلك، فقد كانت تدور في ذهنه عشرة أسماء أو أكثر لشركات متكاملة عمودياً يمكن أن تدخل حلبة المنافسة على المستويين المحلي والدولي. ومهما يكن، فإن شركة "لوك أويل" Lukoil، برئاسة أليكبيروف، لم تكن الأنموذج الذي يُحتذى به. ففي كثير من الحالات الأخرى، عمد مديرو الشركات إلى إبرام صفقات مع النقابات العمالية بغية خصخصة شركاتهم من دون تدخل خارجي.[10]

ونتيجة لتطور الأحداث على نحو يكاد يكون فوضوياً كهذا، فقد ضمن البقاء لنفسه عدد من الشركات المتوسطة الحجم، ومنها على سبيل المثال: شركة "سيرجونفتجاز" Surgutneftegaz (التي حاول رئيسها التنفيذي فلاديمير بوجدانوف أن يجعل منها أنموذجاً لشركة "الشعب" التي تحظى بقبول عامة الناس)، وعدد من الشركات الإقليمية

الصغيرة (كشركة "تاتنيفت" Tatneft، مثلاً، في تتارستان برعاية الرئيس شامييف)، إضافة إلى مجموعة كبيرة من الشركات المستقلة "الثانوية".[11] وغالباً ما كانت علاقات الإنتاج عرضة للانقطاع يومئذ، فيما تلاشت رؤوس الأموال الاستثمارية كلياً تقريباً، واتجهت معدلات الإنتاج نحو الهبوط بشكل مطّرد.

ومع ذلك، فقد تقلص الطلب المحلي أكثر فأكثر، ما حفظ للصادرات استقرار مستوياتها؛ بيد أن مشكلات جدية أمست تواجه الحكومة في سعيها لفرض الضرائب على هذه الأعمال المربحة. ولأن الأسعار المحددة للجازولين محلياً ظلت ثابتة، فقد تلاشت أمام الشركات التي استقلت حديثاً أي فرص لجني الأرباح من السوق المحلية. وبناء على ذلك، فإن القوى الداعية للابتعاد عن المركز سرعان ما أخلت الطريق لقوى الجذب المركزية في وقت شرعت فيه "كبريات" الشركات بالتهام صغارها ممن افتقرت -رغم نفعها- إلى مقومات النمو والحياة.

وتسارعت وتيرة مسار الأحداث هذا مع دخول برنامج الخصخصة مرحلة جديدة خلال عامي 1995 و1996، يوم بات مبدأ "النفعية" السياسية يملي تقديم تنازلات مريبة للغاية لأرباب العمل الجدد. ومع حلول عام 1996، لم تكن شعبية يلتسين لتزيد على 9٪؛ فأوكل إلى أناتولي شوبيس مهمة إدارة حملة إعادة انتخابه للرئاسة التي لم يكن أمامه من مناص غير الفوز بها. وفي واقع الحال، فإن الانتصار المعجزة، الذي تحقق في تموز/ يوليو، جاء برعاية عدد من كبار رجال الأعمال من ذوي الثراء الفاحش، وإن هو ليس بالمشروع تماماً. وقد أتيحت لهؤلاء في المقابل، وعلى نحو لا سابق له، فرص توسيع نشاطاتهم ونفوذهم على حساب الدولة.[12]

وفي الوقت الذي حرص فيه كل من تشيرنومردين وفياخريف وبوجدانوف، وبحكمة، على البقاء عند مستوى متدن من الحضور السياسي وقتذاك، فإن رومان أبراموفيتش وبوريس بيريزوفسكي (اللذين يمتلكان شركة "سيبنفت" Sibneft)، وميخائيل خودوركوفسكي (الذي استحوذ عام 1996 على شركة "يوكوس" Yukos)،

وفلاديمير بوتانين (الذي يمتلك حصة كبيرة من أسهم شركة "سيدانكو" Sidanco)، كانوا من بين أولئك الذين نصّبوا أنفسهم "أباطرةً" لهذا القطاع.

وفي تعارض حاد مع أولى مراحل الخصخصة، والتي لم يكن توفير الأموال محورها الرئيسي (بعد أن تسببت الإصلاحات النقدية في القليل من قيمة المدخرات الشخصية)، فإن كسب الأموال أمسى الغاية الأهم منذ الأيام الأولى لولاية يلتسين الثانية. وفي حين تمكّن هؤلاء "الأباطرة" من بناء إمبراطوريات ضخمة في عالم التجارة والمال، فقد صار لكل منهم أيضاً نصيب كبير في منظومة الدولة نفسها؛ ولعلهم حسبوا -من حيث المبدأ- أن دفع الضرائب سيعود عليهم بالنفع. بيد أن الوقائع الملموسة على الأرض ما كانت لتستوعب البنية التقليدية للعلاقات القائمة بين المصالح التجارية والمالية الضخمة والدولة الروسية؛ كما أن الانهيار الاستثنائي الحاد الجديد في أسعار النفط العالمية كان من بين العوامل الرئيسية التي تسببت في إفساد تركيبة هذه الوقائع. فالانكماش الشديد في المدخولات قد أجبر الحكومة على اللجوء إلى الاقتراض القصير الأمد؛ حتى إن العوائد الكبيرة التي تحققت عن السندات الحكومية القصيرة الأجل بلغت حداً لم يترك إلا قليلاً جداً من الدوافع المنطقية للاستثمار في مجالات أخرى. ولأن الشركات أوقفت تسديد ما يعرف بـ"المدفوعات التعاونية المتبادلة"، فقد تضخم حجم اعتماداتها الائتمانية غير المدفوعة ليبلغ 85٪ من إجمالي الناتج المحلي لعام 1998 (Gaidar 2005, p. 397).

ومن الواضح أن هذا الاقتصاد "الافتراضي" ما كان سيصبح مستداماً، إلا أن الحكومة لم يكن أمامها من بديل غير المضي في بناء هذا "الهرم" المالي، بل إنها كانت توشك على الخروج من هذا المأزق بفضل القروض الضخمة التي حصلت عليها من صندوق النقد الدولي.[13] ولعل تحسناً طفيفاً في أسعار النفط كان ربما سيتيح للحكومة طوق نجاة؛ بيد أن الحال لم تكن كذلك، حتى جاء تخلفها -وإن جزئياً- عن تسديد أقيام السندات الحكومية ليشعل فتيل كارثة اقتصادية وسياسية ماحقة. وهكذا، فقد شكّل شهر آب/ أغسطس 1998 خطاً فاصلاً حاداً يوازي حدة ذلك الذي نشأ في الشهر نفسه من عام 1991.

الخروج من الأزمة مع السيد بوتين

في أول الأمر، اتسمت عملية التعافي من آثار تلك الكارثة بالبطء والفتور؛ بيد أنها اكتسبت زخماً قوياً إبان انتقال السلطة على نحو منظم تماماً من يلتسين إلى خليفته. ومن بين كل "أباطرة" رجال الأعمال، لم يكن إلا لاثنين منهم (بيريزوفسكي وأبراموفيتش) دور نافع حقاً في صعود نجمه المفاجئ والسريع؛ فيما آثر الباقون اتخاذ موقف غير "منحاز". فما كان من بوتين، وهو يجتاز عتبة الكرملين، إلا التأكيد على أن غياب الود بينه وبينهم على هذا النحو قد وافق هواه تماماً؛ بل إنه حرص على نفي بيريزوفسكي ذاته قسراً خارج البلاد حين أراد هذا الحصول لنفسه على موقع متميز في الكرملين؛ وهو ما أكسب الرئيس الجديد رصيداً إضافياً من الاحترام من جانب "كبار" رجال الأعمال الروس.[14]

ولا ريب في أن الارتفاع المطّرد في أسعار النفط قد جاء عوناً ثميناً في إعادة ترتيب حلقات الوصل الرئيسية داخل قطاع الطاقة الروسي؛ ولكن ما فاق هذا أهمية هو العودة من جديد لاكتشاف قيمة العائدات المالية، بما في ذلك تحديد سعر ذي مغزى لصرف الروبل الذي تدنت قيمته أمام الدولار إلى ربع ما كانت عليه تقريباً. فكان هذا سبباً في إزالة "مركزية" المصارف بالنسبة للشركات التي تم إدماجها عمودياً، وفي نقل مركز الجذب إلى الوحدات الإنتاجية. وهكذا، بدأ المالكون بتحسس المنافع المباشرة التي يعود بها عليهم دفع رواتب أفضل لمهندسيهم وعمالهم؛ ووجدوا -إضافة إلى ذلك- من الأسباب الوجيهة ما جعلهم يأملون جني أرباح مباشرة من الاستثمارات التي يوظفونها في تحديث أصولهم ومشاريعهم المتأكلة (التي طالما أسيء استخدامها) وإعادة تأهيلها. أما في تقدير "الصغار" منهم، الذين انتهت بهم الحال إلى الإفلاس من الناحية الفنية، فما هذه إلا حسابات قائمة على الافتراض تماماً؛ فيما مضى "الكبار" قدماً في الاستحواذ على المشاريع الاستثمارية القليلة الكلفة ذات العائد السريع. فكان هذا كافياً لإنهاء حالة هبوط معدلات الإنتاج التي دامت عقداً من الزمن. وبفضل الزيادة الطفيفة في حجم كميات النفط التي يتم ضخها، والارتفاع الكبير في عائداتها، فقد تحولت الأجواء القاتمة التي أشاعها الركود الاقتصادي الذي طال أمده إلى آمال بنمو لا يقف عند حد.[15]

ولم تترك التحولات الجذرية التي استهدفت تقوية ركائز الصناعة النفطية إلا حفنة من كبار اللاعبين في سوق النفط؛ وأولئك هم: أليكبيروف (لوك أويل)؛ وخودوركوفسكي (يوكوس)؛ وبوجدانوف (سيرجونفتجاز)؛ وأركادي فيكسلبيرج (تيمين TNK)؛ وقد اشتركوا مجتمعين في ملكية مؤسسات "صغيرة" شبه مستقلة، إضافة إلى شركتين إقليميتين (تاتنيفت وباشنيفت)، وثالثة مملوكة للدولة (روزنفت Rosneft). وكان مقرراً خصخصة هذه الشركة في منتصف عام 1988، إلا أن الانهيار الذي وقع في آب/ أغسطس أنقذها، وظلت محتجبة في الأروقة الخلفية انتظاراً لفرصة تعود من خلالها إلى الظهور على المسرح الرئيسي.

وفي حين غلبت عليها صفة كبريات الشركات "الصغيرة"، فهي قد قبلت بقواعد اللعبة المعقولة التي حددتها الدولة. وأولاها تتعلق بدفع الضرائب؛ وفي هذا الشأن فإن الإصلاحات الضريبية التي طبقت سريعاً، وتحديد ضريبة الدخل بما لا يزيد على 13٪ فقط، وتخفيض ضريبة أرباح الشركات إلى حد كبير، إنما هي عوامل اجتمعت لتقنع رؤساء هذه الشركات بتطبيع علاقاتهم المالية مع الدولة. ثانية هذه القواعد هيمنة الدولة بشكل محكم على الصادرات التي يؤمنها احتكار شركة "ترانزنفت" Transneft ملكية أنابيب النفط التي منحتها الدولة لها. وقد برهنت الدولة على استعدادها لتحمل أعباء المهام ذات الصلة بهذه الهيمنة ابتداءً بمنظومة أنابيب البلطيق؛ في حين أصبح أنبوب تنجيز-نوفوروسيسك الاستثناء الوحيد الذي أجيز فيه لأطراف دولية -وخاصة "كونسورتيوم" (ائتلاف شركات) أنبوب قزوين- تملّك حصص منه.

أما القاعدة الثالثة فتتعلق بتوجيه الدعوة لمستثمرين دوليين والتعامل معهم بوصفهم شركاء مهمين للغاية. ومع أن الغالبية العظمى من "الرواد" الغربيين كانت قد انسحبت من قطاع الطاقة الروسي أواخر التسعينيات بعد تكبدها خسائر ليست بالقليلة، إلا أن شركة "بريتش بتروليوم" BP استطاعت عام 2001 حسم نزاعها مع شركة "تيمين" TNK بشأن حصة الـ 10٪ في شركة سيدانكو، ما أوحى بحدوث تحولات إيجابية في المناخ

السائد.[16] ففي أواخر العام نفسه، أعلنت شركة "إيكسون موبيل" عن التزامها باستثمار أربعة مليارات دولار في مشروع سخالين-1. وشهد مطلع عام 2003، اختراقاً رئيسياً حين أقدمت شركة بريتش بتروليوم على إدماج فرعها في روسيا مع شركة تيمين، لتشكل الشركتان بذلك شركة جديدة تتشاطران ملكيتها باسم "تي أن كي-بي بي" TNK–BP، عُدت -طبقاً لموقعها الإلكتروني- «إحدى أكبر عشر شركات نفطية خاصة في العالم من حيث حجم الإنتاج النفطي»؛ وذلك بهدف تطوير حقل "كوفيكتا" العملاق للغاز في شمال سيبيريا (www.tnk-bp.com/company/).

وعلى أي حال، لم يكن الخوف من العقاب هو الذي أجبر "كبريات" الشركات النفطية على قبول هذه القواعد، بل هي الرغبة في "تنقية" سجلاتها، وضمان تقبل الأوساط الدولية لها بوصفها أطرافاً فاعلة في هذا الميدان. وهكذا، فقد تحول ميخائيل خودوركوفسكي إلى داعية حقيقي لهذه القضية، حين قرر جاداً أن يعيد تشكيل صورته من مصرفيّ سيئ ذي ماض تمتد جذوره إلى منظمات الشبيبة الشيوعية (الكوموسمول)، إلى قطب صناعي جدير بالثقة والاحترام. وقد استلزم هذا ما هو أكثر من مجرد حملة علاقات عامة ذات ميزانية سخية وبضعة تبرعات خيرية الطابع؛ فهو كان مستعداً لبذل كل جهد يراه ضرورياً لتحقيق ذلك بدءاً بتحويل يوكوس إلى أول شركة روسية تطبق معايير المحاسبة والشفافية الدولية.[17] وجاء نهوض يوكوس من وضعها في عام 1996 كشركة فاشلة مثقلة بالديون لتصبح في عام 2002 الشركة النفطية الروسية الكبرى والفضلى من الناحية الإدارية، ليشكل الحدث الأهم في تلك الفترة، يوم بدت روسيا في طريقها إلى استعادة كامل عافيتها.[18]

بيد أن ثمة حدثاً آخر يعود للمدة ذاتها كان قد اجتذب قدراً أقل من الاهتمام، وإن كانت له آثار أعظم على تطور قطاع الطاقة في روسيا؛ وذلك هو استعادة الدولة هيمنتها على شركة غازبروم. ومع ذلك، ومن الناحية الرسمية، فإن هذه الهيمنة ظلت من دون تغيير، نظراً إلى أن توزيع الأسهم لم يشهد تحولاً كبيراً. أما بالمعنى الدقيق لها، فإن رئاسة

الشركة، وليست الدولة، هي التي كان يتعين عليها تأكيد سيطرتها على الشركة. وفي واقع الحال، فإن الشركة كانت، خلال النصف الثاني من عقد التسعينيات، قد تحولت إلى إقطاعية شخصية لكل من تشيرنومردين وفياخريف، اللذين كانا يتخذان جميع القرارات الاستراتيجية، ويحولان الأصول المربحة إلى شركات مغمورة شبه مستقلة، كشركة آيتيرا Itera، من دون أن ينسيا أفراد عائلتيهما.

وقد أدرك بوتين أنه لن تكون له سلطة حقيقية على البلاد إن هو لم يفرض هيمنته على الشركة التي يزيد نصيبها في الناتج المحلي الإجمالي الروسي على 7٪؛ ولكنه آثر الانتظار سنة أو أكثر قبل أن يقدم في أيار/ مايو 2001 على إحلال ألكسي ميلر محل فياخريف رئيساً تنفيذياً للشركة.[19] وفي بادئ الأمر، لم يكن المدير الجديد الشاب، المنحدر من سان بطرسبرغ، ليبدو نداً قادراً على الوقوف بوجه الرموز القديمة المتمرسة التي ارتبط بعضها ببعض بعلاقات وثيقة؛ ولكنه استطاع فيما بعد حشد مناصرين فاعلين إلى جانبه، ليس من رجالات الكرملين فحسب، بل وعناصر في "جهاز الأمن الاتحادي" FSB وفي "مكتب الادعاء العام" أيضاً، ليتمكن بالتالي من ممارسة ضغوطه على "المنشقين"، والدخول في صراع مع "الانفصاليين"، والمطالبة باستعادة الأصول والممتلكات الضائعة.[20] ومع أن الحكومة الروسية ماانفكت تفكر في وضع حد لاحتكار شركة غازبروم "المحفوف بالمخاطر"، فإن الحلقة الضيقة المحيطة ببوتين كانت في ربيع عام 2003 قد أوشكت على اتخاذ قرار بانتفاء الحاجة إلى أي إصلاحات جديدة.[21]

ومهما يكن من أمر، فإن ثمة شكوكاً كثيرة كانت تحيط بهذه النجاحات، ناهيك عن أن المخاوف من هبوط جديد محتمل في أسعار النفط كانت بادية للعيان بين سطور التقارير السنوية التي يشيد كاتبوها أنفسهم بما حققوه من إنجازات. وعلى رغم ذلك، صارت تتضح تدريجياً مظاهر جديدة للثقة بالنفس لدى "الكبار" الذين استطاعوا تحسباً تكديس أرصدة كافية في ودائع سرية، وفي حسابات مصرفية، كي يتمكنوا من الصمود في وجه العاصفة المقبلة المحتملة. وقد انعكس هذا الإحساس بالثقة في تقرير "استراتيجية الطاقة"

الذي أصدرته الحكومة الروسية، والذي وضع في تصوره تصاعد مستوى الإنتاج النفطي من 379 مليون طن في عام 2002 إلى ما يراوح بين 445-490 مليون طن في عام 2010، وإلى 450-520 مليون طن عام 2020؛ وارتفاع إنتاج الغاز الطبيعي من 595 مليار متر مكعب عام 2002 إلى 635-665 مليار متر مكعب عام 2010، وإلى 680-730 مليار متر مكعب عام 2020.[22]

وقد ارتبطت الهوامش الكبيرة التي وضعت لهذه الخطط بالتقلبات المحتملة في أسعار النفط؛ ولكن حين تم إقرار هذه الاستراتيجية في أواخر آب/ أغسطس 2003، فإن نذر العاصفة كانت قد تجمعت بالفعل داخل قطاع الطاقة الروسي برمته، ولكن ليس في الأسواق العالمية.

مقاضاة خودوركوفسكي ومصادرة يوكوس

في صيف عام 2003، بدت أجواء موسكو الفائقة الحساسية مثقلة بشائعات يتناقلها ثرثارون داخل الأوساط السياسية مفادها أن الكرملين يشعر باستياء شديد حيال نمط العلاقات التي تجمعه بأقطاب المصالح التجارية والمالية. وفي غضون ذلك، أثار التقرير الموسوم **الدولة والأوليغاركية** *The state and the oligarchy*,2003 (الذي أعده فريق لا يعرف عنه الكثير ويطلق على نفسه اسم "مجلس الاستراتيجية القومية") اهتماماً واسع النطاق لدى عامة الروس حين خرج بافتراض غريب يصعب تخيله عن حركة انقلابية دستورية تخطط لها زمرة من الأوليغاركيين، زُعم أنهم يوظفون ثرواتهم لكسب الانتخابات البرلمانية المقبلة.[23]

وجاء الهجوم المضاد بقلم المرشد الروحي للكرملين جليب بافلوفسكي (2003)، الذي نشر عبر صحيفة **روسكي جورنال** *Russkii zhurnal* الإلكترونية مقالة تحت عنوان «العواقب السلبية "لهجوم الصيف" من جانب فئة صغيرة تعارض نهج الرئيس»، جاء ليكشف النقاب، وعلى نحو لا يختلف هو الآخر من حيث غرابته، عن "مؤامرة" تحاك

داخل الكرملين.[24] وفي تموز/ يوليو من العام نفسه، بدا أن اعتقال بلاتون ليبيديف، أحد كبار مديري يوكوس، إنما هو رسالة تحذير من الكرملين مفادها أن أوان إثبات الولاء قد حان (Yasin, 2003). بيد أن خودوركوفسكي رفض الانصياع، وأطلق حملة علاقات عامة دفاعاً عن شركته، رافضاً حتى "نصح الأصدقاء" له بمغادرة البلاد. واعتقل خودوركوفسكي في الخامس والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر، ليصبح هذا اليوم نقطة انعطاف فاصلة في مسار التحولات التي شهدها قطاع الطاقة الروسي، بل وربما حتى المسار العام الذي اختطته روسيا لنفسها.

وهناك المئات من الأدبيات التي تناولت بالبحث والتحليل، ومن جميع الزوايا الممكنة، الإجراءات القضائية والدسائس السياسية التي أحاطت بمحاكمته؛ وبالتالي، فليس لدينا ما نعرضه هنا سوى بضع نقاط ذات صلة بتداعيات هذا الحدث-الزلزال وعواقبه.[25] وأولها، أن عصبة "المتآمرين" في فريق بوتين، وإن هي قد بخست قطعاً تقدير خودوركوفسكي، إلا أنها كانت قريبة جداً إلى الصواب في تقويمها لغيره من الأوليغاركيين. وإذ ضمنت موافقة الرئيس -الذي يضمر ضغينة شخصية لرجل الأعمال المتعجرف "الناجح فوق العادة" هذا- فهذه العصبة لم ترد غير إعادة حديث النعمة هذا إلى نصابه الحقيقي؛ ولم تكن تخطط لخوض صراع معه من نمط "إما كل شيء، أو لا شيء".

ولأن خودوركوفسكي افترض أن أعداءه لا يملكون حجة أو دليلاً ضده، فلم يتردد عن دعوتهم إلى تنفيذ تهديداتهم. غير أن الكرملين ما كان ليقبل خسارة هذه المواجهة؛ فمضى قدماً في إجراء "محاكمة استعراضية" لهذا الأخير أضرت كثيراً بسمعته -أي الكرملين- على الصعيد الدولي؛ ولكنها، مع ذلك، انتهت بإصدار الحكم الذي كان يتطلع إليه. ولعل بوتين كان يتوقع عرضاً تضامنياً أقوى من كبار رجال الأعمال "زملاء" خودوركوفسكي، تأسيساً على غريزة الحفاظ على الذات التي تستحوذ عليهم جميعاً؛ بيد أن الرئيس ضرب بشكل مباشر على وتر هذه الغريزة ذاتها، مطالباً "بوقف التصرفات الهستيرية". وفي الحال، أدرك "الأوليغاركيون"، ومعهم كبار مسؤولي حكومة كاسيانوف، أن الحكمة تقضي الركون إلى الصمت.[26]

ثانية هذه النقاط هي أن وقفة التحدي التي اتخذها خودوركوفسكي جعلت من تقطيع أوصال يوكوس و"إعادة تأميمها" مهمة أصعب بكثير مما كان يعتقد مدبرو المكايد في الكرملين. إذ إن الدعوى التي أقيمت على الشركة بتهمة التهرب من دفع الضرائب كانت تنفذ قضائياً بالتزامن مع محاكمة خودوركوفسكي وليبيديف، بل وحفلت بكثير من المناورات غير القويمة، إلى حد أن المزاد العلني الذي أمرت المحكمة بإقامته (لبيع أحد أثمن أصول يوكوس، وهو شركة يوجانسكنفتجاز Yuganskneftegaz، في كانون الأول/ ديسمبر 2004) قد تحول إلى فضيحة محرجة للغاية.[27] بل إن شركة روزنفت الحكومية، التي استخدمت تمويلات مشبوهة وواجهات أو شركات وهمية بغية الاستحواذ على هذه "الجوهرة الملوثة"، كانت تواجه عدداً من الدعاوى القضائية الدولية التي تسببت في تعقيد عملية جمع الأموال التي احتاجت إليها، بما في ذلك الاكتتاب العام الأولي في سوق لندن للأوراق المالية في منتصف عام 2006 (‘Thou shalt not steal’, 2006). وعلى الرغم من أن هذا القرض كان ضرورياً لإعادة تنظيم هذه الأصول التي اشتريت حديثاً، فإن مشكلة الربحية لم تكن لتجد حلولاً يسيرة، نظراً إلى أن إدارة شركة روزنفت التي تعطي الأولوية عادة لعلاقاتها مع الكرملين لم تكن ممتازة تماماً (Novikova, 2006).

وسوء الإدارة هذا كان مرتبطاً بشكل مباشر بجانب آخر من جوانب "ملحمة" يوكوس/ خودوركوفسكي؛ وهو أن "خبراء" ينتمون أصلاً إلى الأجهزة الخاصة في "الحلقة الضيقة" الوطيدة الصلة ببوتين كانوا قد وضعوا في حساباتهم الانعكاسات الاقتصادية الأهم لهذه القضية التي أحيطت بجدار من العزلة التامة. وفي واقع الحال، فإن الركن السياسي من خططهم حقق نجاحاً تاماً، حين انتهت انتخابات كانون الأول/ ديسمبر 2003 البرلمانية بانتصار حزب "روسيا المتحدة" الموالي للكرملين.

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد وجد المستثمرون الدوليون المذهولون، ورجال الأعمال المحليون المذعورون، أنهم بحاجة إلى تعليق نشاطاتهم مؤقتاً. وكان معدل نمو الإنتاج النفطي، الذي زاد على 10٪ عام 2002، قد هبط إلى الصفر في عام 2005؛ بل إن

الارتفاع المذهل في أسعار النفط لم يكن ليقنع "كبريات" الشركات النفطية باستثمار أموالها في أعمال التنقيب والمشاريع الطويلة الأجل.[28]

وبوجه عام، فإن الزيادة الهائلة في عائدات الصادرات النفطية كانت قد حجبت حالة الركود هذه، إلى حد أن معدل النمو الاقتصادي القوي في روسيا لم يشهد سوى اقتطاع نقطتين مئويتين منه؛ على رغم أن الخبراء ذوي الصلة كانوا قد بدؤوا يشككون في طبيعة هذا النمو.[29] ومهما يكن، وعلى الرغم من أن تباطؤ النمو على هذا النحو قد تسبب في تقويض هدف "مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي" الذي أطلقه بوتين رسمياً، فإن الأهم من ذلك بالنسبة إليه هو الضرر الفادح الذي أصاب سمعته على المستوى الدولي. فقد كان مستشاره الاقتصادي، أندريه إيلاريونوف، نفسه قد وصف تفتيت شركة يوكوس "بخديعة العام"؛ ولم يكن أمام بوتين من منفذ ينأى به بنفسه عن هذه المسألة، فكان مجبراً على الإقرار بمعرفته الشخصية "للخبراء المتمرسين" الذي طرحوا الرهان الرابح في ذلك المزاد.[30]

ولا بد، أخيراً، من الإشارة إلى الآثار الضارة والمثيرة للخلاف والشقاق التي خلّفتها "قضية" يوكوس على فريق بوتين. وكان واضحاً أن الحكومة الروسية (التي كان عليها التعامل مع العواقب الاقتصادية لإساءة استخدام السلطة على هذا النحو المتطاول) قد أجبرت على "ابتلاع" تحفظاتها (التي عرضها جيرمان جريف على أوضح وجه ,Baev 2004c)؛ كما أن الاستعاضة عن رئيس الوزراء كاسيانوف بصورة مباغتة بميخائيل فرادكوف، لم يثر إلا قليلاً من الحماسة. والأهم من هذا هو بقاء الفريق الرئاسي منقسماً على نفسه فيما يتعلق بمسألة يوكوس حتى بعد رحيل فولوشين؛ بل إن مرارة هذا النزاع ازدادت حدة عندما حان أوان تقاسم الغنائم أواخر عام 2004. وببراعة فائقة، استغلت هذه المجموعة، بزعامة إيغور سيشين، التي يرتبط أعضاؤها بعلاقات وثيقة فيما بينهم، والبعيدة عن الأضواء، العداء الذي يضمره بوتين شخصياً لخودوركوفسكي؛ بيد أنه كان واضحاً أن شكوكاً بدأت، في مرحلة من المراحل، تساور الرئيس بأن مساعديه الخلص كانوا في واقع الحال يتلاعبون به.[31]

وفي أغلب الحالات، كان الطمع دون غيره يقف وراء تأجيج هذا النزاع ؛ ومن هنـا، فإن هذه الحملة برمتها، التي صورت على أنها عملية تأديبية "للأوليغـاركيين" الفاسـدين، قد جلبت معها فساداً إدارياً متزايداً قابلاً للانفجار، كما كان متوقعاً له. وهناك بين المراقبين كثيرون أشاروا إلى اجتماع شباط/ فبراير 2003 (الذي عرض خودوركوفسكي خلاله على بوتين وثائق تثبت أن أعضاءً من فريقه كانوا ضالعين في صفقات غير مشروعة مـع شركـة روزنفت) على أنه البداية الحقيقية لملاحقة خودوركوفسكي قضائياً دونما رحمـة.[32] وبـدا أن إساءة استغلال السلطة، والاستخفاف بالقانون، كانا يجريان على نحو سافر للغاية إلى حـد أن أعوان بوتين المخلصين، أينما كانوا في البنية "العموديـة" للـسلطة التنفيذيـة المفرطـة في النمو، تلقوا رسالة مفادها أن الوقت بات مناسباً "لمصادرة" جميع المـشاريع المربحـة التـي نجح "الأوليغاركيون" الصغار في تأسيسها، أياً تكن.

ما بعد يوكوس: عودة إلى الفكر السوفيتي

جرى الإعلان عن قضية يوكوس على أنها الوحيدة من نوعها؛ أي أنها حالـة متميـزة لا تنبئ بأي نية لإعادة النظر بمجمل نتائج برنامج الخصخصة. ومع ذلك، فإن أثر طرحها على هذه الصورة كان قوياً إلى حد كبير؛ كما أن سلسلة العواقب المباشرة التي ترتبت عليها طالت كثيراً إلى حد بات من المحتم معه تعثر المسار العـام للتنميـة الاقتـصادية في روسـيا. وكان أندريه إيلاريونوف (Illarionov, 2005b) قد وصف عام 2004 بأنه "عـام التقـدم الكبير"، مقارناً إياه برفض ستالين للتوجهات الليبرالية نسبياً التي اتسمت بهـا "الـسياسة الاقتصادية الجديدة"، وتبنيه لأساليب التعبئة القسرية لعام 1929.

ولعل الصناعة النفطية هي القطاع الذي بدا فيه هذا التأثير ملموساً ومباشراً إلى الحـد الأبعد بحيث يسهل قياسه وتقويمه. وإذ ترتبت على يوكوس فواتير ضريبية تفوق أقيامهـا كثيراً أرباحها السنوية التي تراوح عادة بين 3-3.5 مليارات دولار، فلم يكـن أمامهـا مـن مناص في عام 2003 سوى خفض حجم استثماراتها بنـسبة كبـيرة، ووقفهـا كليـاً في العـام التالي؛ وهو ما فعلته أيضاً شركة "سيبنيفت" Sibneft، التي ترتبط بعملية انـدماج معقـدة

مع يوكوس. وفي عام 2003، كان نصيب هاتين الشركتين يربو على 30٪ من الإنتاج النفطي الروسي؛ فيما أسهمت يوكوس بمفردها بما يصل إلى 5٪ من مدخولات الموازنة الاتحادية، على رغم أنها لم تسدد كامل ما عليها من ضرائب.

وبوجه عام، لا بد من أن الضربة القاسية، التي وُجهت لأفضل الشركات أداءً، قد أقنعت غيرها من "كبريات" الشركات بأن توظيف استثمارات ذات طابع استراتيجي في ظل ظروف كهذه ليس بالفكرة الجيدة؛ فلم تغط بالتالي إلا احتياجاتها الأساسية جداً، حتى إن شركة لوك أويل المعروفة بأنها تستجيب دوماً للرسائل التي تصدر عن الكرملين قد آثرت الاستثمار في مشاريع تقام في الخارج، ابتداءً بكازاخستان وانتهاءً بالولايات المتحدة الأمريكية.[33]

ويرى المحنكون من أقطاب الصناعة النفطية أن الارتفاع السريع في إنتاج النفط الروسي، خلال المدة 2000-2003، لم يكن إلا نمواً لاسترداد العافية تحقق بفضل استثمار ثمانية مليارات دولار تقريباً سنوياً، خصص معظمها لإصلاح الآبار المتضررة وتوفير المتطلبات السوقية. أما النمو المستدام فكان يتطلب القيام بعمليات حفر واسعة النطاق، وهو ما اقتضى توظيف ما لا يقل عن 15 مليار دولار في كل سنة من السنوات المتبقية من هذا العقد، إضافة لما يراوح بين 20 و30 مليار دولار في العام الواحد من أعوام العقد المقبل.[34] بيد أن رفع حجم الإنتاج بمقدار ضعفين أو ثلاثة أضعاف، وهو ما نص عليه أيضاً تقرير "استراتيجية الطاقة" لعام 2003، لم يكتب له التحقق؛ وتوقفت معدلات الإنتاج عند مستوياتها التي كانت عليها في غياب فرص تحقيق زيادة جديدة أخرى، أياً كانت، خلال السنوات الخمس اللاحقة.[35]

وعلى أي حال من الأحوال، فقد كان ممكناً التعويض عن النقص الحاصل في الاستثمارات المحلية عن طريق اجتذاب مقادير ضخمة من رؤوس الأموال الأجنبية؛ نظراً إلى أن ردات الفعل السلبية، التي أحدثها هدم شركة يوكوس، لم توهن عزيمة أولئك

المستثمرين الذي اعتمدوا على شبكات الاتصالات التي أقاموها مع الكرملين، وأعاروا آذاناً صمّاء لنصائح غاري كاسباروف (Kasparov, 2007).

ومهما يكن من أمر، فلم يسمح حتى لمستثمرين كهؤلاء إلا بشراء حصص ثانوية في شركات كشركة لوك أويل، مثلاً. وباتت موضع رفض متزايد فكرة السماح للشركات العالمية "الكبيرة" بتملك ثروات روسيا النفطية، وكما تجسد هذا عملياً في الاستحواذ بصورة "غير ودية" على مشروع "سخالين-2" من كونسورتيوم كان قد أنشئ بزعامة شركة "شل" Shell (Kramer, 2006). أما الاستثناء الوحيد في هذا الخصوص فقد تمثل في شركة تي أن كي-بي بي (الروسية-البريطانية) التي كانت تعاني معضلات ضريبية معقدة لا حصر لها؛ بعد أن أخفقت الزيارات الشخصية التي قام بها اللورد براون للكرملين، وعروض المشاعر "الوطنية" التي قدّمها أركادي فيكسلبيرج بشرائه "مجوهرات فابرجيه" التي لا تقدر بثمن، في حسم هذه المعضلات (Ostrovsky and Grost, 2005).[36]

وفيما يتعلق بهذه الشركة، فقد كان "منشأ الضغوط" التي تعرضت لها يكمن في مشروع تطوير حقل كوفيكتا النفطي/ الغازي في جنوبي سيبيريا، الذي عجزت الشركة، على رغم امتلاكها الحصة الكبرى فيه، عن المضي قدماً في تنفيذه، بسبب إحباط خططها الرامية إلى مد خط أنابيب تصديري إلى الصين. وحين أرادت الشركة الشروع في أعمال التطوير، بدءاً بمشروع صغير يستهدف تزويد مقاطعة أركوتسك بالغاز، استطاعت شركة غازبروم إقناع حاكم المقاطعة بأن الحكمة تقضي الاعتماد على إمداداتها التي يمكن توفيرها من حقول غاز ثانوية عدة.[37]

غازبروم هذه لم تسلم هي الأخرى من تداعيات "قضية" يوكوس السلبية، وإن بشكل مختلف جداً. ففي أعقاب استعادة الهيمنة على الشركات التابعة التي لم تتم خصخصتها كلياً، أعلن ميلر عزمه توسيع دائرة أعماله لتشمل القطاع النفطي. ومن الناحية التقنية والبنيوية، فإن ثمة منطقاً سليماً جداً يقف وراء هذا القرار؛ نظراً إلى أن النفط ونواتج تكثيف الغاز الطبيعي متاحة أيضاً لأغراض الإنتاج في كثير من حقول الغاز؛ كما

أن المرونة التي تتميز بها أسواق النفط يمكن أن تشكل عاملاً متمماً لعقود الغاز الطويلة الأجل الأكثر صرامة. وبدا أن السبيل الأكثر يسراً للمضي بهذا الاتجاه هو "الاستيلاء ودياً" على شركة روزنفت الحكومية؛ بيد أن رئيسها التنفيذي، سيرجي بوغدانتشيكوف، كان يحمل رؤية مغايرة تماماً. فقد استخدم شركته كأداة أفادته في تفكيك شركة يوكوس؛ واشترى شركة يوجانسكنفتجاز بطريقة أحاطت بها الشكوك، واضعاً في حساباته أن الحسم في السعر، الذي حصل عليه خلال المزاد العلني، يمكن أن يسد النقص في الرصيد السالب لحساب الشركة المفلسة ويزيد؛ وأنه سيكون كافياً لتغطية القروض التي يتعين عليه الحصول عليها لإبرام صفقة الشراء هذه. وقد نجح، بفضل التحالف الذي عقده مع إيغور سيشين، في إجهاض مناورات ميلر داخل أروقة الكرملين؛ مجبراً إياه ابتداءً على نسيان أمر روزنفت، والقبول على مضض بالاستحواذ على شركة سيبنفت (Bremmer, 2005/2006; Baev, 2005n).

ولم يكن ثمة حسم في هذه الصفقة الأخيرة، وكان لزاماً على شركة غازبروم دفع أكثر من 13 مليار دولار لقاء الشركة التي استنفدت كل إمكانات النمو وفرصه، باعتبارها "أرخص سعر" لها؛ بل وكانت بحاجة أيضاً لضخ رؤوس أموال بالقدر ذاته تقريباً كيما تحافظ الشركة على نصيبها البالغ 10٪ من إجمالي الإنتاج الروسي.[38] وعلى نحو مميّز، فإن تراكم حصة النصف من أسهم غازبروم، كمحصلة نهائية لهذه الصفقات المشبوهة، صار موضع ثناء باعتباره الوسيلة الضرورية لترسيخ ملكية الدولة، مقترناً بإقرار صوري بوعد طال انتظاره يقضي "بتحرير" سوق تداول هذه الأسهم؛ والذي أصبح -أي الوعد- برغم ذلك عاملاً مهماً للغاية من عوامل رفع قيمة الشركة السوقية إلى 250 مليون دولار تقريباً (كما هي عليه في منتصف عام 2007).[39]

كان محتماً أن تتسبب هذه المكايد السياسية في حرف برنامج استثمارات غازبروم عن مساره الصحيح، واستنزافها في نهاية المطاف؛ وهي التي كان يتم إقرارها سنوياً (حتى عام 2007) من قبل الحكومة الروسية بعد تأجيل مطول لأكثر من مرة، وتنقيحات تجرى من

حين إلى آخر.[40] ونتيجة لذلك، فقد تأخر تطوير حتى تلك الحقول الأكثر تيسراً، كحقل يوجنو-روسكوي؛ فيما تم تأجيل عمليات تطوير حقول عملاقة في منطقة يامال Yamal (ومنها حقل بوفانينكوفسكوي) حتى منتصف العقد المقبل أو أواخره.

من جانب آخر، دفع القرار المفاجئ بتطوير حقل شتوكمان الغازي العملاق، من دون تشكيل كونسورتيوم مع شركاء أجانب، بكثير من الخبراء إلى الاعتقاد أن هذا المشروع سيعاني جراء التأخير هو الآخر ولفترات غير قصيرة (Moe, 2006). وهكذا، فلم يكن أمام غازبروم من سبيل لتعويض تناقص إنتاج حقولها التي توشك على النضوب غير الاستحواذ على شركات منتجة مستقلة كانت مجتمعة قد حققت نتائج باهرة في رفع حجم الإنتاج إلى 105 مليارات متر مكعب (أي ما يناهز 20٪ من المستوى المتحقق لشركة غازبروم) في عام 2006 (Milov, 2007a).

ومع ذلك، فإن المسألة الرئيسية التي واجهت غازبروم تمثلت في ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي المحلية، والتي ما كانت حتى عام 2006 لتصل إلى ما يعادل 20٪ من أسعار صادراته إلى أوربا الغربية. وعلى الرغم من حملات الضغط النشطة التي شهدها الكرملين خريف العام نفسه، فقد جاء قرار بوتين النهائي ليحدد ارتفاع أسعار الغاز محلياً بنسبة لا تزيد على 15٪ في عام 2007. ويمكن القول هنا إن فرض زيادات أكبر، بقصد تضييق الفجوة بين أسعاره المحلية والتصديرية إلى 50٪ تقريباً بحلول عام 2010، سيتحول من حيث الجوهر إلى مشكلة يتعين على الرئيس الجديد إيجاد حل لها (Milov, 2007b).

ولا ريب في أن تنامي سطوة الدولة على صناعتي النفط والغاز في روسيا، وما صاحبه من تدني نشاط القوى المحركة لهما، قد أحدث تأثيراً سلبياً بالغ الأهمية في فروع قطاع الطاقة الروسي الأخرى. وقد جاءت الخطط الطموحة لتحسين إنتاج الطاقة الكهربائية، التي أفلح أناتولي تشوبايس، الرئيس التنفيذي لشركة نظام الطاقة الموحدة المملوكة للدولة، في اختراق عديد من العقبات البيروقراطية الكبيرة على طريق تنفيذها، لتجمع بين برامج خصخصة مصانع الغاز والفحم، وبين مشاريع واسعة النطاق لبناء محطات جديدة

يُقدر لها، في حال تم تشغيلها وفقاً للخطط الموضوعة لها، أن تنتج 34000 ميجاواط بحلول عام 2012، وصولاً إلى 160000 ميجاواط في عام 2020، من خلال توظيف استثمارات قدرت بما يراوح بين 420 و540 مليار دولار (Aliyev, 2007) .

ولن تكون لخطط الخصخصة هذه جدوى اقتصادية ما لم يُسمح لأسعار الكهرباء المحلية بالارتفاع إلى المستوى الذي يحقق الربحية المتوخاة، وهو أمر مافتئ يشكل قضية سياسية على درجة عالية من الحساسية. ويجدر التذكير هنا بأن اتساع نطاق مشاريع شركة غازبروم بصورة نشطة في هذه السوق الحديثة النشأة إنما ينذر في الوقت نفسه بخطر إحلال قوة احتكارية محل أخرى.[41]

وفي هذه الأثناء، تتعرض صناعة الفحم لضغوط سياسية قوية تدعوها لرفع مستوى إنتاجها كي تتمكن بحلول عام 2020 من زيادة مساهمتها في إنتاج الكهرباء من 23٪ إلى ما بين 31-38٪، بغية توفير كميات أكبر من الغاز الطبيعي لأغراض التصدير. وفي هذا الشأن، فإن الانفجار الذي وقع في منجم يوليانوفسكايا للفحم بمقاطعة كيميروفو، والذي أودى بحياة 110 أشخاص، يمثل الكارثة الأسوأ من نوعها بين الكوارث المسجلة في روسيا، ورسالة تذكير قوية مفادها أن الطلب الشديد ربما سيدفع بهذه الصناعة إلى الإفراط في استغلال مواردها وأصولها على حساب متطلبات السلامة ومعاييرها (Vorontsov and Shirokov, 2007).

ومنذ عام 2005، شهدت صناعة الطاقة النووية "انبعاثاً دينامياً"، على حد تعبير سيرجي كيرينكو، الرئيس التنفيذي لمؤسسة روزآتوم، تُرجم إلى خطط تستهدف بناء مفاعلين جديدين اثنين كل سنة بدءاً بعام 2007، بعد أن كان مفاعلان اثنان فقط قد وضعا قيد التشغيل منذ بداية العقد. ويؤمل لهذه الخطط أن ترفع نصيب الصناعة النووية في إنتاج الكهرباء من 16٪ إلى 25٪ (Gorelov, 2007b).

ولعل المشكلة التي تواجه جميع هذه الصناعات تكمن في أن تنفيذ خططها الاستثنائية هذه -وإن هي افتقرت للتنسيق- تتطلب تطويراً غير مسبوق لقطاع صناعة المكنات

والآلات الثقيلة، الذي طالما عُد العمود الفقري للقوة الاقتصادية السوفيتية؛ غير أنه دخل مرحلة كساد شديد خلال التسعينيات، على رغم ظهور بعض المؤشرات الخجلى التي تنبئ اليوم باسترداد هذا القطاع شيئاً من عافيته وازدهاره. وفي الوقت الذي تسعى فيه الدولة الروسية للإمساك من جديد بزمام السيطرة على قطاع الطاقة، فإنها -في واقع الحال- لم تضف قيمة كبيرة له حتى في حال حددت أولوياته وخصصت له الاستثمارات التي يتطلع إليها.

كما أن الصراعات البيروقراطية المتواصلة بقيادة غازبروم، التي لا همَّ لها غير حماية مصالحها الذاتية الضيقة، قد تسببت في تقويض التماسك المطلوب لإعادة النظر في "استراتيجية الطاقة" لعام 2003 وتنقيحها. وتبعاً لذلك، فقد تحول النقص الحاد في مصادر الطاقة إلى عقبة كأداء على طريق النمو الاقتصادي في روسيا. وعلى الرغم من أن شتاء 2006/ 2007 المعتدل لم يشهد أي عطل خطير في شبكات البلاد الكهربائية، فإن انعدام القدرة -الذي بات يزداد وضوحاً شيئاً فشيئاً- على خلق توازن بين الطلب المحلي المتعاظم وتدني مستويات الإنتاج، وبين الحاجة للوفاء بأحكام عقود التصدير، يمكن أن يبلغ ذروته خلال سنوات قريبة ليفجر أزمة شاملة في موارد الطاقة.

استنتاجات

إن تنامي هيمنة الدولة على قطاع الطاقة بصورة لا تقبل الشك منذ منتصف عام 2003 لم يكن ليهتدي بضوابط أيديولوجية مترابطة منطقياً. وعوضاً عن ذلك، فإن هذه السياسة القسرية التي انتهجتها الدولة قد جرى تسويغها بخطاب غريب يمزج بين "تعويذات" اقتصاد السوق وطلاسمه، والمبادئ الأساسية لاقتصاد شبه سوفيتي، مع مصطلحات عامية مبتذلة من قبيل "اقتصاد الظل".

وفي سخرية تامة من هذه "العقيدة" الانتقائية، يذهب فلاديسلاف سوركوف، نائب رئيس الإدارة الرئاسية للكرملين وأحد كبار "منظريه"، إلى حد اقتراح إثراء مفهوم

"اقتصادات الديمقراطية السيادية" بأفكار تشي جيفارا الثورية.[42] غير أن ما بات مسلماً بـه في إطار العقيدة الرسمية المشوشة، على رغم إيجابيتها، بالنسبة لـشؤون الطاقـة هـو الـرأي القائل بأن الشركات الحكومية التي أُدمج بعضها مع بعـض عموديـاً، بعـد أن كانـت قـد أُنشئت بقصد السيطرة على أجزاء مهمة من هذا القطاع، تمثـل الـشكل التنظيمـي الأمثـل لتحويل موارد الطاقة إلى قدرات سياسية.

ومهما يكن من أمر، فإن افتراضاً بديهياً كهذا لم يجد إلا القليل مما يـسنده مـن شـواهد تجريبية في عمليات شركـات مثـل غـازبروم وروزنفـت وروزآتـوم، وغيرهـا مـن فريـق "المناصرين" الذين حققوا مكاسب كبيرة في رفع قيمة شركاتهم في الـسوق؛ ولكـنهم قـد عجزوا -على نحو لا يقبل الشك- عـن زيـادة حجـم الإنتـاج، أو الارتقـاء بالإنجـازات الإبداعية التقنية، أو تحقيق مستوى أرفع من الكفاءة. وليس خافيـاً أن التراجـع الكبـير في ربحية شركات النفط الروسية في عام 2006، على خلفية ارتفـاع الأسـعار عـلى نحـو غـير معقـول، إنـما هـو نتيجـة مبـاشرة للهيمنـة الخانقـة المتزايـدة مـن جانـب الدولـة عليهـا (Shokhina, 2007).

ومن بين أهم النتائج الجانبية المرافقة لهذه الهيمنة، ولعلهـا لم تخطـر لأحـد عـلى بـال، ضعف الأعراض التقليدية لما يسمى "بالمرض الهولنـدي" في الاقتـصاد الـروسي؛ فقطـاع الطاقة، وبرغم ما يدره من أرباح متزايدة، لم يعق نمو القطاعات الأخرى، وبخاصة قطاعا التشييد والتجارة؛ في حين أن معدل ارتفاع قيمـة الروبـل مـايزال محـدوداً. ومـن الناحيـة العملية، فإن هذه الأرباح قد صودرت من قبل الدولة؛ وهكذا فإن الآثار الضارة للأموال "السهلة" قد انتقلت من المنشأ الأصلي في صناعة النفط والغاز إلى مكنة الدولة. وفي سياق النقاشات الأكاديمية التي دارت بشأن هذه الظاهرة، جرى إخضاع خصوصية الأنمـوذج الروسي لما يعـرف "بلعنـة المـوارد" لبحـث وتمحـيص دقيقـين (Åslund 2005, 2006; Gaddy and Ickes, 2005). ولعل التشخيص الأكثر تعقيداً هـو ذلـك الـذي خـرج بـه أندريه إيلاريونوف (Illarionov 2006) الذي اكتـشف مزيجـاً مـن أمـراض "هولنديـة" و"أرجنتينية" و"فنزولية" و"زيمبابوية".[43]

وقد يبدو أن حكماً كهذا هو حكم المتشبث برأيه وليس حكماً علمياً، كما أن الأدلة والشواهد التي تم جمعها بشكل دقيق مازالت أعجز من أن تدحض الحقيقة القائلة بأن الاقتصاد الروسي لم يكن، حتى منتصف عام 2007 على أقل تقدير، يتجه وجهة الانزلاق إلى هاوية الركود. وبرغم ذلك، فإن النمو الذي امتد به الزمن طويلاً قد تسبب في تراكم كثير من التحولات الضارة، إلى حد أنه حتى الاضطرابات الطفيفة التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي، الذي يغلب عليه الفزع عادة (وحتى في غياب الاحتمال الأكثر خشية المتمثل في هبوط أسعار النفط بشكل مفاجئ)، أو سوق الإسكان المتسارعة النمو، يمكن أن توقع بهما آثاراً مدمّرة.

ومن هنا، فإن المزيج غير المتكافئ الذي يجمع بين آليات تحكم مفرطة في الصرامة في بعض المجالات الاقتصادية، وبين قوى السوق "الخفية" التي تتعذر السيطرة عليها في مجالات أخرى، ربما سيعجز عن التعامل مع أي أزمة محتملة بصورة منطقية وفي الوقت المناسب. وعلى المستوى الاقتصادي، فإن هذا التراجع الحاد في القدرة على الصمود أمام الهزات الخارجية إنما يشكل نقطة ضعف عصية على العلاج. بيد أن طبيعة هيمنة الدولة، التي اتسعت نطاقاً وازدادت قوة إبان ولاية بوتين الرئاسية الثانية، يمكن أن تزيد الأوضاع سوءاً؛ فهي لا تنطوي على أي مزايا فيما يتعلق برسم الخطط الاستراتيجية أو تحديد أولويات منطقية؛ بل إنها تضع القطاعات الاقتصادية الرئيسية، وأولها قطاع الطاقة، تحت رحمة النزعات السياسية النفعية، والتقلبات المتواصلة التي تكتنف المكايد التي تحاك داخل "القصر"، إلى الحد الذي لم يعد معه ما عُرف "بمشكلة عام 2008" أحجية سياسية فحسب، بل وكذلك معضلة تدخل في صميم الاقتصاد الكلي الروسي.

الفصل الثالث

"العظمة" الجديدة: حلم ثبت زيفه

تبنى فلاديمير بوتين، منذ بداية رئاسته تحديداً، البراجماتية من حيث هي فلسفة سياسية. ومع أنه ربما كان قد فسرها بأسلوب غير معقد نوعاً ما، إلا أنه ماانفك يصر على عقد صلة ما بين الأهداف القابلة للتنفيذ، والوسائل المتاحة لديه. ولعل ميزة أسلوب "التنفيذ من دون اعتراض"، الذي اتسمت به عملية صنع القرار، كانت قد تمثلت في استبعاد أي حاجة إلى أيديولوجية مترابطة منطقياً يمكن أن توظف لتوجيه الجهود الرامية لتقوية مكنة الدولة وإثبات أهليتها.

ومع ذلك، فإن ثمة مفهوماً كان مايزال عالقاً في الأذهان مفاده أن "فكراً قومياً" روسياً (وهو الذي كان يلتسين قد أخفق في اكتشافه إبان عهده المضطرب) كانت صياغته أمراً واجباً؛ وأن خليطاً من شعارات براجماتية مثل "التحديث" و"التنافسية"، بل وحتى "مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي"، لم يكن مقنعاً بما يكفي. ومن هنا، جاء كلام بوتين (Putin, 2007d)، في آخر خطاب له أمام البرلمان، عن البحث عن "فكر قومي".

ولم يحدث إلا في منتصف ولاية بوتين الرئاسية الثانية أن تركزت حملات العلاقات العامة، والتسويق التجريبي للمفاهيم (بقيادة فلاديسلاف سوركوف، كبير منظّري الكرملين)، على مزيج من مفهومين اثنين: "الديمقراطية السيادية" و"القوة العظمى في ميدان الطاقة". وقد بدا أول هذين المفهومين مبهماً ومتناقضاً في عيني ديمتري ميدفيديف، النائب الأول لرئيس الوزراء، الطامح إلى ارتقاء سدة الرئاسة.[1] وخلافاً لذلك، بدا المفهوم الثاني مبسطاً وساذجاً إلى حد أن العديد من المراقبين والمعلقين اتخذوا منه مادة للسخرية. ولعل الإحساس بالإثم قد ساور سوركوف نفسه وهو "يسوّق" هذا المفهوم بأسلوب

بدائي إلى حد ما بالقول: «حين تمتلك ساقين قويتين فحري بك ممارسة رياضة القفز العالي، لا أن تلعب الشطرنج».[2] ومع هذا، فإن الأمر ينطوي على ما هو أبعد من مجرد انتهاز الفرص المواتية التي تخلقها قوى السوق: «متى ما كان سعر برميل النفط 20 دولاراً، فما نحن إلا قوة تابعة في مجال المواد الخام؛ وحين يبلغ سعره 60 دولاراً، فنحن قوة عظمى في مجال الطاقة».[3] وكان سيرجي إيفانوف (2006)، وزير الدفاع وقتئذ، وطامح آخر للرئاسة، هو من أوحى بأن "الديمقراطية السيادية"، والاقتصاد القوي، والقوة العسكرية، يمكن أن تجتمع لتشكّل "الثالوث الجديد للمثل القومية العليا".

إن هذه الممارسة "المفاهيمية"، المتمثلة في الجمع بين بضع أفكار يؤتى بها من ميدان العلاقات العامة، أملاً في الخروج بشكل من أشكال الأيديولوجية المترابطة منطقياً، قد أظهرت أن "النخبة" المحيطة ببوتين باتت موقنة بأن المفاهيم التي صيغت لقوة روسيا (تأسيساً على ثرواتها الطبيعية الفريدة من نوعها) يمكن أن تأتلف مع مفهوم "السيادة" الفضفاض. ولربما كان إيفانوف أكثر صراحة مما ينبغي، إلا أن تصوره الأولي يتسق بشكل مميّز مع الاعتقاد المتأصل أن روسيا تستحق نوعاً من أنواع "العظمة" التي خسرتها جراء سوء زعاماتها؛ أو لأنها اختطفت من قبل منافسين معادين، ولا مفر من استعادتها. ومع أن قدراً من التشابه يمكن تبينه هنا بين هذا التصور المضخّم للذات وبين التصور الفرنسي الديجولي للعظمة، فإنه يمثل ظاهرة اجتماعية معقدة لا يمكن رفضها بصورة ساخرة.[4]

القوة العظمى، والإمبراطورية، والحضارة

يبرز حب الوطن وتمجيده للعيان بمستويات عدة من القوة، ويتخذ مظاهر متباينة في مختلف بلدان العالم. ففي نظر كثير من الأوربيين، فإن حضور "النجوم والأشرطة" [إشارة للعلم الأمريكي] بشكل طاغٍ في الولايات المتحدة الأمريكية يبدو غريباً غرابة الحضور الأبدي لصور كمال أتاتورك في تركيا. أما في روسيا، فإن توقها إلى "العظمة" يجسد نمطاً استثنائياً للوطنية وحب الوطن ولا ينطوي إلا على قليل من الرموز المرئية، وكثير من

المضامين السياسية. وهو يمتد جذوراً في جغرافية روسيا التي لا يمكن اختراقها، وتاريخها الذي لا يمكن التكهن بتقلبات أحداثه؛ وهو يتمازج تقليدياً مع القصص الأسطورية القديمة التي يعيد الروس استحضارها بأنفسهم عن عداء الغرب الدائم لروسيا؛ وعن رسالتها العالمية الفذة؛ وعن رفعة أخلاق الشخصية الوطنية الروسية و"روحانيتها".[5] ومع أن مهمة الخروج بتحليل مستفيض لهذه الظاهرة تقع خارج قدرات الكاتب، فإنه لأغراض هذا البحث، يبدو ممكناً تشخيص ثلاث سمات متميزة لفكرة العظمة التي بنيت على أسس سياسية.

البعد الأول هو الأكثر يسراً على التحليل السياسي، مادام يدور حول محور المفهوم الراسخ الجذور "للقوة العظمى". والافتراض الرئيسي هنا هو أن روسيا قد طوّرت، بل وامتلكت، مقومات مادية محددة لقوة الدولة لكي تكون مؤهلة، بفضل إدماج هذه المقومات كلها معاً، للانضمام إلى مجموعة صغيرة من الدول الفائقة القوة القادرة على تحديد طبيعة الشؤون والقضايا الدولية.[6] ومن بين هذه المقومات، باتت مساحة الأرض الواسعة تُعد رصيداً لا يمكن نكرانه، بل ولعله حتى أكثر أهمية من عدد السكان؛ ويسود الاعتقاد أيضاً أن القوة العسكرية وسيلة جوهرية لا غنى عنها؛ وإلى جانب هذا وذاك، أمست الترسانة النووية الضخمة دليلاً حاسماً ونهائياً على "العظمة".

وغالباً ما يتم إيراد عنصر آخر من عناصر قوة الدولة، وذلك هو البرنامج الفضائي الذي بدأ بإطلاق القمر الصناعي سبوتنيك-1 عام 1957، ومن بعده رحلة يوري جاجارين الفضائية عام 1966، والتي شكلت بالنسبة للعهد السوفيتي إنجازاً لم يحظَ إنجاز آخر بما حظي به من اعتزاز وتمجيد.[7] وفي هذا السياق، فإن امتلاك القدرة على إمداد العالم بمصادر الطاقة التي تشتد حاجته إليها، أضحى، وعلى حد سواء، ركيزة أساسية من ركائز قوة الدولة، ووسيلة لإعادة بناء قوتها العسكرية المهملة المهترئة.

المجرى الثاني للتفكير في أمر "العظمة" المتأصلة لروسيا يبدو أكثر تقلباً والتواءً مادام يتجه جهة مفهوم "الإمبراطورية" الحافل بكثير من الجدل والخلاف. ولنا أن نقر هنا بأن

ريتشارد بايبس هو الأب المؤسس لمدرسة التحليل السياسي التي ترى أن النزعة التوسعية هي السمة الجوهرية التي لا رجعة عنها بالنسبة للدولة الروسية الساعية دائماً وأبداً لإخضاع البلدان المجاورة لها وضمها إليها.[8] ومع أن كثيراً من الباحثين الغربيين الآخرين يعكف اليوم على تطوير وجهات نظر أكثر توازناً عن الأنماط التاريخية والمظاهر المعاصرة التي اتخذتها "الإمبريالية" الروسية، فإن التشخيص الذي خرج به بايبس صار يحظى بكثير من الشواهد والدلائل التي تسنده في الاستنتاجات والاستدلالات التي يخلص إليها باحثون متخصصون، أمثال ألكسندر دوجين وميخائيل ليونتييف من "الإمبرياليين الجدد" الموالين للكرملين.[9] فهؤلاء يعبرون عن رأي شاع على نطاق واسع يقول إن روسيا قد لا يمكنها البقاء "عضوياً" إلا بشكل إمبراطورية؛ وهذا ينطوي ضمناً على التحكم بصورة فاعلة بالتطور السياسي للدول المجاورة لها، والنهوض بمسؤولية حماية أمنها. وفي هذا الخصوص، أمست الطاقة تعتبر الآصرة الأكثر أهمية التي تجمع معاً أوصال الإمبراطورية الروسية في حقبة ما بعد العهد السوفيتي، وتضمن لروسيا السطوة والهيمنة، وتضع في متناولها أيضاً مدخولات إضافية تستطيع ترجمتها إلى جبروت ونفوذ.[10]

وثالثة سمات هذه "العظمة" المتوخاة تبدو أكثر إبهاماً، ويمكن اختزالها في مفهوم "الحضارة" الغامض المعالم. ومن الناحية التقليدية، فإن الأفكار غير المنطقية -على رغم شيوعها إلى حد كبير- القائلة بأن لروسيا "نهجاً" فريداً من نوعه خاصاً بها، أو "رسالة حضارية"، إنما تنطوي على رؤى وتصورات من ثلاثة أنواع مختلفة: إثنية-قومية (الدعوة إلى روسيا الكبرى، أكثر من الدعوة إلى توحيد الشعوب السلافية)، ودينية (المسيحية الأرثوذوكسية ولكن مع "احترام" ظاهر للإسلام)، وبناء السلطة على أساس تركيزها بيد الدولة (الأسلوب الأبوي الاستبدادي في إدارة البلاد من حيث هو أنموذج سياسي روسي طبيعي).

وتتطابق هذه التصورات إلى حد بعيد مع تلك الصيغ التي وضعها دعاة الحفاظ على التقاليد القديمة: الحكم المطلق، والعقيدة الأرثوذوكسية، والشخصية الوطنية، وكما

ابتدعها الكونت سيرجي أوفاروف في فترة الثلاثينيات؛[11] والتي تحتمل طائفة عريضة من الافتراضات والتفسيرات السياسية. وتتباين الآراء اليوم حول ما إذا كانت روسيا تتخذ موقفاً ملتبساً من مسألة "صدام الحضارات"، أو أن بإمكانها التراجع بعيداً عن الجبهة الأمامية للصدام المباشر بين الغرب والإسلام.[12] والاتجاه العام الذي يطغى على هذا التوق الشديد إلى "العظمة" يتمثل في أن على روسيا رفض النماذج و"الوصفات" الغربية لعملية الدمقرطة؛ في حين أن هناك موقفاً متطرفاً يروج لمنافع العزلة الذاتية التي تفرضها روسيا على نفسها داخل أسوار "روسيا-القلعة".[13]

وعلى الرغم من عدم تناغم أبعاد "العظمة" الثلاثة هذه فيما بينها كلياً، وهي القوة العظمى، والإمبراطورية، والحضارة، فإنها تمتزج فيما بينها في فضاء الفكر السياسي السائد الذي ينطلق من فرضية أهمية الدولة الحيوية لتحقيق مركزية "السيادة"، ولبناء بلد قوي يبعث على الفخر. ومع أن هذه المكونات قد جرى خلطها بنسب مختلفة، فإن بالإمكان تشخيص ملامح ثلاث مراحل (من خلال "توليفات" مميَّزة) من مسار الأيديولوجية التي تطورت إبان عهد بوتين.

التأهل إلى مركز "القوة العظمى" باستغلال مكافحة الإرهاب

استعادة "عظمة" روسيا كان أحد أبرز الشعارات الانتخابية التي أطلقها فلاديمير بوتين، رئيس الوزراء المعين حديثاً والمرشح الرئاسي القليل الحظ [عام 2000]، الذي كان قد عرض رؤاه وأفكاره، على نحو غير سوي إلى حد ما، في مقالة نشرها على موقعه الإلكتروني.[14] وقد كانت حرب الشيشان الثانية، التي شنت بقوة وتصميم اتسما بالوحشية، قد جاءت دليلاً على حدوث اختراق في إقناع المجتمع الروسي بإمكانية عودة بلاده إلى سابق قوتها ومجدها، وفي إعادة بناء الثقة بالنخبة السياسية؛ بيد أن هذه الحرب لم تسهم بشيء على الإطلاق في تحسين صورة روسيا على المستوى الدولي، أو في تحديد معالم خبرات الرئيس الجديد وقدراته.

ومن المهم التذكير هنا أن بوتين كان قد بدأ عهده من منطلق خفيض للغاية على الصعيد الدولي، وذلك مع تفاقم الآثار السلبية لعجز الدولة في آب/ أغسطس 1998 عن الوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها، وأكثر فأكثر بفعل تداعيات أزمة كوسوفا في ربيع العام اللاحق. ومن خلال فهم طبيعة ما جرى من أحداث، يغدو واضحاً أن الهجوم الذي شنه حلف شمال الأطلسي "الناتو" على يوغسلافيا قد أقام منعطفاً فاصلاً على مسار تطور مفاهيم روسيا، سواء ما يتعلق منها بعلاقاتها مع الغرب، أو برؤيتها لنفسها. فعلى الرغم من أن الصدمة التي أوقعها انهيار النظام المالي في آب/ أغسطس 1998 قد أمكن التخفيف من آثارها بفضل تسع سنوات من النمو الاقتصادي القوي، فإن "الصدمة" التي أوقعتها رؤية حلف الناتو وهو يفلت تماماً من أي عقاب، جراء حملات القصف المتواصلة التي شنها، قد خلقت شعوراً بالإقصاء وفقدان الثقة.

وعلى حين غرة، أصاب الوهن كل الركائز الثلاث التي بُنيت عليها "عظمة" روسيا المتخيلة؛ فآلت إلى الرفض معارضتها القوية للتدخلات الخارجية، وهو ما عُدَّ خرقاً لمكانتها بصفتها "قوة عظمى"، على الرغم من "الرسائل" التي بعث بها يلتسين "للتذكير" بقوة الردع النووية، والتي أسيء فهمها.[15] وتأكد ضعف قدرة روسيا على نشر قواتها في البلقان (المنطقة ذات التاريخ الزاخر بمآثر روسيا وأعمالها "الإمبريالية" البطولية) من خلال اختبار هذه القدرة عبر "مسيرة برشتينا" التي انطلقت بصورة مرتجلة.[16] كما تبين بشكل جلي غياب أي دلالات أمنية أو سياسية عن الأواصر "الحضارية" المتخيلة مع صربيا.

حالة الإذلال هذه بلغت من العمق حداً جعل من الزعيم الذي انتخب لتوه، ليشغل مقعد الرئاسة مصادفة، يتحسس ثقل وطأة ضغوط تطلعات الرأي العام إلى الإتيان بمعجزة يُعاد بها بناء مكانة روسيا ومقامها. وفي هذا السياق، لم تكن لتساعده كثيراً سمعته المحاطة بالشكوك في الغرب؛ ولم يحدث إلا في قمة لوبليانا Ljubljana في حزيران/ يونيو 2001 مع الرئيس جورج بوش الابن (الذي كان وقتئذ مايزال حديث عهد بالسلطة) أن سنحت الفرصة لبوتين ليجتاز اختبار "المواجهة وجهاً لوجه" برباطة جأش.[17]

ومن المشكوك فيه كثيراً أن بوتين كان قد نجح في استثمار هذه الفرصة ليطرح فرضية بعيدة الاحتمال مفادها أن روسيا تمثل درعاً واقية للحضارة الغربية في المواجهة الكونية التي تخوضها مع التطرف الإسلامي. بيد أن المعجزة وقعت بالفعل، وعلى نحو مباغت حقاً؛ ولم تمض إلا سويعات قلائل على هجمات الحادي عشر من سبتمبر، التي غالباً ما يشار إليها رقمياً بـ"11/ 9"، حتى سارع بوتين إلى الاتصال ببوش والإعراب له عن مشاعر التعاطف والغضب. وكان سريعاً أيضاً في التنبه أن وضعية العلاقات الدولية ستكون فجأة عرضة لتحولات جوهرية؛ ومن ثم فإن "أهمية" اللاعبين المعنيين سيعاد تقويمها من جديد. وخلافاً لآراء أقرب أعوان بوتين، فقد عجّل في إقحام روسيا في الحلف الذي تشكل حديثاً لمحاربة الإرهاب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية. فكان هذا عاملاً مفيداً في إعادة روسيا في الحال إلى القائمة القصيرة التي تضم "القوى العظمى".[18]

وكان هذا البعد من أبعاد "العظمة" تحديداً هو الذي أولاه بوتين جلَّ اهتمامه في السنوات القليلة اللاحقة؛ وسرعان ما صار ولوعاً بعقد لقاءات مع نظرائه الغربيين؛ ولم يفته استغلال اختلافهم في الرأي بشأن تنامي نفوذ روسيا. بل إنه حقق نجاحاً فاق التوقعات في إقامة علاقات شخصية مع المستشار الألماني جيرهارد شرويدر بالذات. ولعل أكثر ما آزر مساعيه الدبلوماسية هذه الانتعاش القوي الذي شهده الاقتصاد الروسي بقيادة قطاع النفط والغاز، الذي غدا ميداناً تنفذ فيه مشاريع ضخمة مخصصة لأغراض التصدير، بما في ذلك "منظومة خطوط أنابيب البلطيق"، و"بلو ستريم" (المجرى الأزرق)، و"خط أنابيب تنجيز-نوفوروسيسك". وفي غضون ذلك، انطلقت جولات "حوار الطاقة" مع واشنطن، بما حملته من دلائل ومؤشرات نجاح مهمة وكثيرة، (كما سيتم وصفه في الفصل العاشر)، والتي كان ميخائيل خودوركوفسكي، الرئيس التنفيذي لشركة يوكوس العملاقة، من أشد مناصريها حماسة.[19]

ومهما يكن من أمر، فما إن حلَّ عام 2003، حتى صار البعد الرئيسي لمساعي بوتين الرامية لاستعادة "عظمة" روسيا يغير مساره. ولا بد من القول، ابتداءً، إن قرار توسيع

حلف الناتو، الذي تم تبنيه في مؤتمر قمة براغ في تشرين الثاني/ نوفمبر 2002، بانضمام سبعة أعضاء جدد إليه، لم يكن في هذا السياق على ذلك القدر من الأهمية؛ مثلما هي حال قرار الرئيس بوش الانسحاب من "معاهدة الأسلحة المضادة للصواريخ البالستية" ABM. وما لا ريب فيه هو أن أشد التأثيرات وقعاً على مناورات بوتين في هذا الإطار هو ذلك الذي أحدثه اندفاع واشنطن على طريق شن الحرب في العراق، والتي لم تكن -أي واشنطن- مدركة لعواقبها. وقد وجدت موسكو في ذلك الاستخدام الأحادي الجانب للقوة العسكرية الساحقة فرصة مثالية لتعزيز دورها بوصفها "قوة توازن مضادة"، والدخول في مساومات "براجماتية".

وعلى مدى قرابة شهرين، جعلت لعبة "المواقف غير الحاسمة" هذه من موسكو إحدى أشد العواصم أهمية في العالم؛ بيد أن ساعة الحقيقة كانت قد حانت خلال لقاء باريس الثلاثي الذي التأم في العاشر من شباط/ فبراير 2003، والذي أعلن فيه كل من بوتين وشيراك وشرويدر معارضتهم لأي قرار من مجلس الأمن يجيز التدخل الأمريكي. ولكن، وبدلاً من أن يسهم في ترسيخ موقع روسيا بوصفها "قوة عظمى" حقيقية، فإن هذا الخيار أشَّر إلى بداية سلسلة أحداث أسفرت عن إقصائها من حظيرة الغرب، وتوجت بفشل رئاستها عام 2006 لمجموعة الثماني فشلاً ذريعاً.

ولم يكن كل هذا ليعني تخلي روسيا عن سعيها لاعتلاء منزلة "القوة العظمى"؛ ولقد غيرت نهجها منذ ربيع عام 2003 فقط على نحو اتسم بأهمية بالغة. فعوضاً عن توسيع نطاق مساهمة الكرملين في تحالف محاربة الإرهاب، وضع رهانه على اندحار الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، وعلى حتمية انهيار هذا التحالف. بل إن الهجوم الإرهابي الصاعق في بيسلان في أيلول/ سبتمبر 2004 لم يتسبب في حرف الكرملين عن نهجه هذا؛ نظراً إلى أن محاولات روسيا الهادفة إلى استعادة منزلتها "قوة عظمى" كانت، في تلك المرحلة، قد تداخلت بشكل وثيق مع رغبتها في إعادة بناء "إمبراطوريتها".

تزعم الثورات المضادة سبيلاً إلى إعادة بناء "الإمبراطورية"

ظل شائعاً في أوساط الخبراء الأمنيين في موسكو الاعتقاد أن الحرب في العراق ستطول زمناً، وستكون باهظة الكلفة، وستنتهي بكارثة في آخر المطاف؛ وأن ضرراً جسيماً سيلحق بحلف الناتو جراء الفعل الأحمق الذي أقدمت عليه الولايات المتحدة الأمريكية من جانب واحد.[20] وقد كانوا على صواب تقريباً في أول افتراضاتهم (على رغم خيبة الأمل بهزيمة سريعة)، إلا أنهم أخطؤوا تماماً في ثانيها، نظراً إلى أن "التصدع البنيوي"، الذي تخيلوا أنه سيصيب حلف الناتو، لم يزد على خلافات معتادة في الرأي بين حلفاء.

وعلى الرغم من أن واشنطن كانت عازمة ابتداءً على «معاقبة فرنسا، وتجاهل ألمانيا، والصفح عن روسيا»، فإن واقع الحال كان ينبئ بأن إعادة انتخاب بوش في تشرين الثاني/ نوفمبر 2004 قد أقنعت الحلفاء الأوربيين بضرورة توحيد صفوفهم، في حين آثرت روسيا الابتعاد أكثر فأكثر عبر محاولاتها التي أرادت بها استغلال هذه الخلافات لصالحها.[21] وقد اتخذ هذا التوجه منحى متصاعداً بإقدام موسكو على سلسلة من التحركات المتعجلة التي استندت إلى الافتراض بأن تورط الولايات المتحدة الأمريكية المرهق في العراق سيضعف اهتمام واشنطن بمناطق أخرى من العالم؛ وسيمكن لروسيا، في غضون ذلك، الشروع بترجمة ما استعادته لنفسها من قوة ونفوذ إلى هيمنة تفرضها على المناطق الأكثر قرباً إليها.

وفي أيلول/ سبتمبر 2002، قامت موسكو بأولى محاولاتها الرامية إلى ممارسة الضغوط على جاراتها اللائي لم يُظهرن ما يكفي من الاحترام لروسيا؛ فأصدر بوتين إنذاراً أخيراً لجورجيا يهددها فيه باتخاذ تدابير عسكرية لاستئصال شأفة الجماعات الإرهابية في مقاطعة بانكيسي جورج. ومع أن الاعتراضات الأمريكية تسببت في إحباط هذه المحاولة، فإن موسكو باتت بحلول خريف عام 2003، مقتنعة بأنها -في خضم نظام عالمي شوهت صورته الحرب في العراق- لن تواجه إلا عقبات ثانوية على الطريق إلى إعادة بناء "إمبراطوريتها" في حقبة ما بعد الاتحاد السوفيتي. ومن أجل تأسيس نواة لمشروعها

النيوإمبريالي، فقد تم تشكيل ما سمي "الفضاء الاقتصادي المشترك" بين روسيا وروسيا البيضاء وكازاخستان وأوكرانيا.[22]

وهناك كثير مما تكرر إيراده من تعليقات وفرضيات عن قيام روسيا بدور "القوة المحركة" التي تقف وراء جاراتها اللائي يشعرن بالامتنان لها، وعن كونها مركزاً ذا قدرات جاذبة يستقطب إليه القوى المحيطة به؛ بيد أن العجالة الحقيقية التي تقف وراء بناء مثل هذه التحالفات إنما ترتبط بالانتفاضة الشعبية المذهلة التي أطاحت أواخر عام 2003 نظام إدوارد شيفرنادزه الفاسد في جورجيا. ومن هنا، وعلى حين غرّة، صارت كل الأنظمة التي تسلمت السلطة في حقبة ما بعد الاتحاد السوفيتي تشعر أنها مهددة بالسقوط؛ وهنا جاء حرص موسكو الشديد على الاضطلاع بدور القوة التي تضمن لهذه الأنظمة طول البقاء؛ مدعية بنبرة جازمة أن الدول موضوع البحث هذه تشكل الحزام "الطبيعي" لمصالحها القومية.

ولكن المشكلة التي تكمن في أحد جوانب هذا التوجه تتمثل في تدني العائد المتحقق قياساً إلى النفقات التي وظفت فيه، مادام بعض زعماء المنطقة المتمرسين -أمثال ألكسندر لوكاشينكو (في روسيا البيضاء)، وعسكر أكاييف (قرغيزستان) وإمام علي رحمانوف (طاجكستان)- كانوا يتوقعون دعماً مادياً مقابل إقرارهم بالدور القيادي لروسيا. وكما يرى ديمتري ترينين (Dmitri Trenin 2004a)، فإن «الإمبريالية بكل أنواعها، محافظة كانت أو ليبرالية، ليست نظاماً عملياً بالنسبة لروسيا؛ فهي باهظة الكلفة للغاية، وتنطوي على مخاطر خوض مجابهة مع الغرب. ومتى ما استبدت بروسيا فكرة "المنافسات" الجيوسياسية، فهذا من شأنه أن يحرفها عن الوضع السوي، ويؤدي في التحليل النهائي إلى إضعافها».

غير أن تحذيرات من هذا النوع كانت تلقى آذاناً صماء من أعضاء حاشية بوتين الذين صاروا يستلهمون وحي الرؤية النيوإمبريالية "للعظمة". ولكن ثمة جانباً آخر للمشكلة التي تكتنف النهج الذي أحيط بشعار: "يا طغاة رابطة الدول المستقلة: اتحدوا"؛ وتلك

هي المخاطرة بالفشل. ولقد جاءت أولى نذر الخطر من إقليم أجاريا Ajaria التي أطيح أصلان أباشيدزه فيها في أيار/ مايو 2004، على رغم ما كان يحظى به من دعم موسكو القوي له، بفعل مزيج من ضغوط مارستها تبليسي واستياء شعبي في باتومي. ولم تمضِ إلا أشهر قلائل حتى بعثت أبخازيا برسالة تحذير أخرى تمثلت في إخفاق المرشح المدعوم من قبل موسكو في الفوز في الانتخابات الرئاسية. وفي هذا الإطار، لم تكن العقوبات الاقتصادية التي فُرضت بطريقة خرقاء لتستميل أنصاراً جدداً إلى جانب روسيا في هذه الدويلة الانفصالية.[23]

وفي نظر فيدور لوكيانوف (Fedor Lukyanov, 2004)، فإن غياب الوسائل القابلة للتطبيق اللازمة لبسط النفوذ "الإمبريالي" بات واضحاً للعيان: «أما وقد روضت روسيا اليوم نفسها لقبول دور القوة الإقليمية وليس العالمية، وتم أخيراً وضع العلاقات مع بلدان رابطة الدول المستقلة في مرتبة الأولوية القصوى، فلم يبق واضحاً على الإطلاق السبيل إلى تطبيق هذه الأولوية».

ولنا أن نقول هنا إن أوكرانيا مثلت المصب الرئيسي لاهتمام هذه السياسة النيوإمبريالية الجديدة، بعد أن اتضحت استحالة بناء أي نوع من أنواع "الإمبراطورية" الجدير بالقبول من دون ضم هذا الجار الأكثر أهمية من غيره، وما بقيت "عظمة" من هذا النوع فلن يمكن لروسيا بلوغها من دون بسط هيمنتها "الناعمة" الخيّرة على تلك الأرض التي شكلت جزءاً من "قلب" إمبراطوريتها التاريخي.

وعلى هذا، فقد كان محتماً أن تسعى موسكو إلى إثبات قدرتها على فرض هيمنتها على أوكرانيا خلال الانتخابات الرئاسية التي أجريت في تشرين الثاني/ نوفمبر 2004.[24] ولم يكن خافياً أن تدخلات موسكو قد جاءت بنتائج عكسية؛ وهي التي تفاقمت أكثر فأكثر بفعل سوء تقديرات منظمي حملات العلاقات العامة، والأخطاء التكتيكية الفاضحة التي ترتبت على طبيعة آلية صنع القرار في الكرملين ذاتها.[25] بل جرت أيضاً زيادة قيمة الرهانات التي وضعت على المشروع "الإمبراطوري" حين اعتبر بوتين انتصار المرشح

الموالي لروسيا مسألة تتعلق بمكانته الشخصية ورفعتها. وفي الوقت الذي اعتبر فيه بلاط بوتين أن تقسيم أوكرانيا إلى شرق موال لروسيا، وجنوب، وغرب موال للاتحاد الأوربي، ووسط، كان خياراً محتملاً ومقبولاً من حيث الأساس، فإنه لا أحد فيه كان ليتخيل إمكانية تحول تظاهرات الاحتجاج الجماهيرية السلمية المتواصلة إلى قوة حاسمة لها القول الفصل.[26]

كان وقع صدمة الانحدار مدمراً في موسكو. ومزاعم فريق صنّاع "التقنيات السياسية"، الذي تزعمه فيكتور يوشتشينكو بفضل الدعم الهائل الذي تلقاه من جانب الغرب، ربما جاءت متوافقة مع ولع بوتين بتبرئة نفسه من أخطائها، وتوجيه أصابع الاتهام لمتآمرين "معادين" هم السبب وراء كل ما يقع من انتكاسات.[27] ولكن المحصلة المباشرة تمثلت في إضعاف مواقف روسيا من حيث هي "قوة عظمى" إلى حد بعيد. وإذ ضربت "الثورة الملونة" التالية قرغيزستان في آذار/ مارس 2005، فقد أخضع مشروع إعادة بناء "الإمبراطورية" إلى عملية تنقيح جذرية، اكتسبت بعدها العلاقات القائمة في ميدان الطاقة أهمية فائقة، وأمست "المركنتلية" المبدأ الأساس الذي تبنى عليه العلاقات داخل رابطة الدول المستقلة، «التي ليس لمشاعر الأخوة تأثير فيها».

وفي تلك المرحلة، جرى مرة أخرى إدخال تعديلات على طبيعة الجهود الرامية إلى تأكيد الإيمان بـ"عظمة" روسيا باتجاه زيادة التركيز على مفهوم "الحضارة".

تمويه التراجع عن الديمقراطية بدعوى حماية "حضارة" روسيا

انطلاقاً من إحساس فريق بوتين بخيبة الأمل حيال المواقف "الخيانية" التي تتخذها الأنظمة التي جاءت إلى السلطة في إثر انهيار الاتحاد السوفيتي، وإذ أفزعه الصدام السياسي المباشر الذي خاضته روسيا مع الغرب إبان "كارثة" أوكرانيا، فقد خلص إلى أن مفهوم "عظمة" روسيا لن يمكن ترسيخه إلا بزيادة التركيز على مفهوم آخر هو "الحضارة".

وهنا، يوجز جليب بافلوفسكي (Pavlovsky, 2005a)، أحد مهندسي الإخفاق السياسي التام في أوكرانيا، صياغته لهذا المفهوم بأن على «روسيا أن تعرّف نفسها على أنها دولة أوربية، وأنها في الوقت عينه تمثل حضارة تحمل معها نسختها الخاصة بها للحقائق المطلقة».[28] ولعل ما جعل هذا التحول ممكناً هو تغير وجهة أحداث "الثورات الملونة" في أعقاب مجزرة أنديجان (أوزبكستان) في أيار/ مايو 2005، والتي أقرتها موسكو على أنها رد مشروع على "هجمات إرهابية".[29] إلا أن ما جعله ضرورياً هو الاعتقاد أن روسيا لن تستطيع تحصين نفسها من خطر تغيير النظام عن طريق الثورة إلا من خلال التطبيق المنهجي لتدابير وقائية صارمة تستهدف قمع جميع تنظيمات المعارضة السياسية وشبكاتها واجتثاثها. وكان مقرراً تنفيذ هذا القرار على المستوى الإقليمي أيضاً، في ضوء كثير من أوجه التشابه ما بين انتفاضة تشرين الأول/ أكتوبر 2005 في نالجيك، عاصمة جمهورية كاباردينو-بالكاريا، وبين الأحداث الدرامية التي شهدتها أنديجان (Derluguian, 2005a).

وعلى الرغم من أن المبادئ التوجيهية العريضة لمفهوم "الحضارة" لم يسبق أن صيغت بكثير من الدقة، فإن الولع الشديد به صار يتنامى بشكل واضح في أعقاب انتصار "الثورة البرتقالية" في كييف؛ ووقتذاك صار التهديد بـ"استيراد الثورة" يوصف بالكبير على نحو مثير للفزع.[30] وفي البنية التي صيغت على نحو عرضي وغريب "للحضارة" المضادة للثورة، فإن "دعامتها" الإثنية-القومية (تشابهاً مع مفهوم أوفاروف للقومية) كانت هي الأقل حضوراً؛ وليس هناك غير تعليقات تصدر عن الكرملين من حين إلى آخر يقول فيها إن «الروس هم أمة دأبت طوال السنوات الخمسمئة الماضية على تأسيس الدول».[31] ومع أن أفراد الحاشية المحيطة ببوتين أدركوا قيمة تأجيج الحس الوطني عبر المجاهرة عالياً بخطاب إثني حماسي طنّان، فإنهم كانوا في الوقت نفسه على دراية بالمخاطر المحتملة؛ فآثروا بالتالي إخلاء الساحة أمام أحزاب شبه معارضة، كحزب رودينا (الوطن الأم)، أو لقوى أطلقت على نفسها خطأً اسم "الديمقراطيون الأحرار" بزعامة فلاديمير جيرينوفسكي الذي انتحل لنفسه شعارات من قبيل: "من أجل الفقراء.. من أجل الروس".

كاد هذا التنظير "التجريبي" المتحفظ يتسبب في إشعال فتيل صراعات إثنية-سياسية مع تتارستان أو حتى مع كالميكيا، على سبيل المثال؛ وإن كان قد زاد بالفعل وبشكل مطّرد من حدة ظاهرة رهاب الأجانب، وأثار أعمال عنف إثنية محدودة النطاق في عموم أرجاء روسيا. وعلى الرغم من أن منظمات غير حكومية معنية بحقوق الإنسان كانت تعمل على رفع مستوى الوعي العام بهذه التوجهات، فإن الكرملين لم يكن ميالاً للإصغاء إلى تحذيرات من أوساط مثل هذه. وقد جرى التعتيم على العمليات التي نفذتها الأجهزة الحكومية رداً على تصاعد الاعتداءات العنصرية الطابع، التي استهدفت المهاجرين من آسيا الوسطى والطلبة الأفارقة، حتى وقوع المذبحة التي استهدفت الشيشانيين في مدينة كوندوبوغا (كاريليا) في أيلول/ سبتمبر 2006.

وفي هذا الشأن، فإن تعليمات بوتين القاضية بحماية مصالح السكان "الأصليين" جاءت لتؤكد أن أعمال العنف التي تقع بدوافع عرقية كانت تُعد شراً أهون من الاحتجاجات ذات الطابع الاجتماعي، بل وحتى وسيلة نافعة لامتصاص مشاعر الغضب المتراكمة في مجتمع لا يقدم للطبقات الفقيرة العريضة إلا النزر اليسير جداً من العون أو الأمل.[32] وهذه التحركات التي افتقرت تماماً إلى أي صبغة سياسية تتشابه، على نحو مثير للانتباه، مع التجاهل الرسمي للمذابح التي نفذتها الحركة التي عرفت باسم "بلاك هندردز" Black Hundreds قبل مئة سنة مضت. ولعل المسيرة التي نظمتها الجماعات القومية المتطرفة في موسكو بمناسبة عطلة رسمية استحدثت مؤخراً (سميت "عيد الوحدة الوطنية") كانت قد ألقت بعض الضوء على ذلك الحدث التاريخي المماثل (Baev, 2005b, 2006j).

أما ثانية دعائم مفهوم "الحضارة" الروسية الحديث التكون فقد أقيمت على الوحدة القوية التي جمعت بين الدولة والكنيسة الأرثوذكسية. ومع أن تصرفات بوتين الشخصية كانت دائماً تعكس ورعاً وتقوى دينيين، فإن هذا الالتزام الشخصي بالتعاليم الدينية صار يكتسب شيئاً فشيئاً طابع الوحدة شبه الرسمية. وفي مسعى من الكرملين للتوطيد، بات يحث على بناء علاقات وفاق مع كنائس "المهاجرين" قسراً خارج روسيا (Makarkin,

(2007b. وعلى حد تعبير صحفي ثاقب النظر، فقد «بات من الخطورة قول نكتة أو مجرد التحدث باستخفاف عن مواضيع تتعلق بالعقيدة الأرثوذوكسية، أو شعائرها، أو تعاليمها وسياساتها» (Kolesnikov, 2006a).

وحين جعل بوتين الكنيسة عملياً واحدة من أجهزة الدولة، فإنه أراد التأكيد على الاحترام الذي يكنه للإسلام؛ حتى إنه وصف روسيا في إحدى المناسبات بأنها «المدافع الموثوق الثابت الجدير بالتعويل عليه عن مصالح العالم الإسلامي».[33] ولم يفت على الزعامة الروسية أن تدين بشدة نشر رسوم كاريكاتيرية "تجديفية" في مجلة دانمركية، ومن ثم في صحف أوربية، أوائل عام 2006.

ومع كل هذه الإيماءات الودية نحو الديانة الإسلامية، فقد أوكل إلى الكنيسة الأرثوذوكسية النهوض بدور رئيسي في تشخيص السمات المميزة "للحضارة" الروسية. ولقد اتضحت معالم فحوى هذا الدور، وطبيعة هذه السمات، في المؤتمر العالمي للشعب الروسي الذي التأم في موسكو مطلع نيسان/ إبريل 2006، وتبنى "إعلان حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية".

لقد عرض المطران كيريل (مطران سمولينسك وكالينينجراد) بتعبيرات لا لبس فيها خلاصة هذه الوثيقة، ودان بعض سمات نمط الحياة الغربية، كالإجهاض، وما يعرف بـ"القتل الرحيم"، والمثلية الجنسية؛ مشدداً على أن المفهوم الغربي لحقوق الإنسان غير لائق بالنسبة لروسيا.[34] ومن بين "المثل العليا" الأكثر انسجاماً مع الشخصية الوطنية الروسية، جرى إيراد الإيمان، والفضائل الأخلاقية، والرموز المقدسة، والوطن الأم، ليتم إقرارها من جانب المعلقين الأشد تحفظاً بعد التأمل فيها ملياً (Privalov, 2006a).[35] ومع أن هذه الأيديولوجية الحديثة النشأة شبه الدينية بدت وكأنها لم تكن قد تبلورت بعد تماماً، فإن النظام في تقدير يوليا لاتينينا (Latynina, 2006 a) «ليس بحاجة إلى أيديولوجية بشكل توليفة من قواعد عمل؛ وإنما هو بحاجة إلى حملة "علاقات عامة" تشهد له بصحة تصرفاته وصوابها».

وفي الوقت الذي لعبت فيه "القومية" والعقيدة الأرثوذوكسية في الأغلب الأعم دوراً مساعداً وتجميلياً في تأسيس البنية "الحضارية"، فقد برزت مركزية الدولة لتشكل من دون أدنى شك الدعامة الأساسية لها، بل جرى الارتقاء بالمدلول المطلق لتقوية الدولة إلى منزلة العقيدة شبه الدينية التي غالباً ما يجري تصويرها من خلال المقارنة مع "الفوضى السياسية" و"غياب سلطة الدولة" إبان التسعينيات. وتبعاً لذلك، فقد صارت التهديدات الموجهة إلى حالة الاستقرار السائدة في يومنا هذا تُعرض على أنها حصيلة المحاولات المتواصلة من جانب "أعداء" خارجيين لتحويل روسيا إلى دولة مضطربة تخضع لسطوة "الأوليغاركيين"، وربما حتى تكرار سيناريو انهيار الاتحاد السوفيتي، الذي يصفه بوتين (Putin, 2005e) بأنه «أحد أعظم كوارث القرن الجيوسياسية».[36]

وفي توسيع للمعنى بدا منطقياً تماماً، فإن أوصافاً مثل "الطابور الخامس" و"أعداء الدولة" صارت تطلق على العناصر الناقمة الساعية لتعكير صفو الأوضاع، بعد إعادتها بشق الأنفس إلى مجاريها الطبيعية؛ وهذه أوصاف تختلف كثيراً عن مجرد "معارضين للنظام".[37] ولنا أن نقول هنا إن إعادة سبك هذا الصراع السياسي بشكل معركة مصيرية أخروية بين "الخير" و"الشر"، من شأنها تحويل سلطة النظام إلى هيكل في منتهى الصلابة والصرامة قد لا يمكن تغييره إلا من خلال أزمة مزلزلة كاسحة. وهكذا، يكتسب رحيل بوتين شكل الكارثة النبوئية. وعلى النقيض من ذلك، فإن بلوغ النظام أقصى درجات الاستقرار قد أحال الثورة إلى ضرورة ملحة لتخطي حالتي الجمود والسلبية على الصعيد السياسي، وخلق دافع جديد للتحديث. وكما ترى ليليا شيفتسوفا (Lilia 2006a Shevtsova,)، فإن «طريق الخلاص بالنسبة لنظام من هذه الشاكلة قد لا يمكن العثور عليه من دون اندحاره؛ وبقاؤه سيؤدي حتماً إلى خلق أزمة ما».

وفي الوقت ذاته، وطبقاً لتوقعات حملها مقال افتتاحي لصحيفة **كوميرسانت** *Kommersant*، فإن تأجج الحس الوطني سيخلق وضعاً «يحظى فيه أي مشروع قومي-شعبي سياسي في روسيا بفرص نجاح أفضل بكثير من فرص ثورة برتقالية ترفع شعارات اجتماعية-ديمقراطية» ('From Koptsev to Kondopoga', 2006).

إن المنطق الذي وقف وراء المغالاة في مركزية سلطة النظام، وقد "أُعتقت" من كل وسائل الرقابة والمحاسبة المؤسسية، لم يحتّم ربط الدولة بقائدها ربطاً عضوياً (إعادة الحياة لشعار "أنا الدولة والدولة أنا") فحسب، بل والارتقاء أيضاً بمستوى الطموحات من منزلة "الدولة" إلى منزلة "القوة العظمى". والمفهوم الأساس في هذا الخصوص هو "السيادة"، وهو لا يُفهم بالمعنى الضيق، ولكن بمعنى أكثر إجلالاً، وذلك هو قدرة الدولة على تقرير مصيرها بنفسها. وفي السياق ذاته، فإن المحور الرئيسي لحملات العلاقات العامة، وكما يرد في الخطاب شبه الرسمي، يدور في المقام الأول حول قدرة روسيا على حماية "تفردها الحضاري" من الضغوط التي تدعوها إلى التأقلم للنماذج الغربية، وكما انطوى عليه ضمناً التعريف الذي خرج به سوركوف (Surkov 2006a): «السيادة هي المرادف السياسي للتكافؤ».

وتأسيساً على ذلك، جرى تعريف النظام السياسي الروسي بمصطلح "الديمقراطية السيادية"، والذي يعني في جوهره رفض "وصفات" دخيلة كتلك التي يمكن أن تفرض قيوداً على السلطة التنفيذية من خلال تقوية قدرات السلطات الأخرى، أو أن تضمن للصحافة حريتها. وفي التحليل النهائي، يتبين أن إعادة بناء حضارة "روسية" لا تعدو أن تكون إسباغ الشرعية، وشيئاً من الفخامة، على «دكتاتورية بوتين الخجلى»، حسب وصف ديمتري فورمان له (Dmitri Furman, 2004).

استنتاجات

في سياق السعي للارتقاء بروسيا إلى منزلة "العظمة"، وكما جرى عرضه سابقاً، فإن الانتقال التدريجي عبر مشاريع مثل "القوة العظمى" إلى "الإمبراطورية"، ومنهما إلى "الحضارة"، لا يعني ضمناً التخلي عن هذا الهدف أو ذاك الشعار في حال تبني ذلك الذي يليه. وفي واقع الحال، ومع اقتراب ولاية بوتين الثانية من نهايتها، فإن المفاهيم الثلاثة جميعاً رهن الاستعمال اليوم؛ باستثناء التأكيد على مفهوم "الحضارة" الذي أمسى أكثر وضوحاً

وصراحة. وقد كان يفترض بترؤس روسيا لقمة الثماني الكبار، التي عقدت في ستريلنا في تموز/ يوليو 2006، أن يقدم الدليل النهائي على شغلها موقع "القوة العظمى".

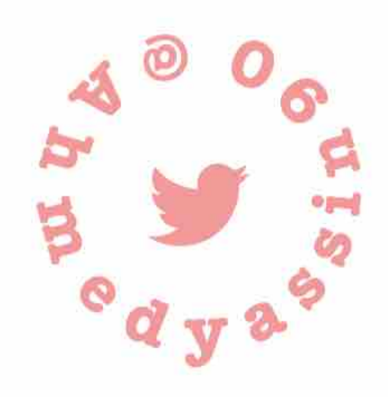
كما أن تركيز بوتين (في خطابه أمام البرلمان في أيار/ مايو 2006) على تقديم الدعم لرابطة الدول المستقلة، جاء شاهداً على أن مشروع "بناء الإمبراطورية" كان مايزال مدرجاً على قائمة المهام السياسية الكبرى. وفي خطاب فلاديمير بوتين الذي ألقاه في ميونخ، وخضع لكثير من الجدل والنقاش، وجَّه (Putin, 2007a) انتقاداً حاداً للنزعة الأمريكية الأحادية، مطالباً لروسيا بموقع داخل "مجموعة" القوى الكبرى؛ نظراً إلى أن «روسيا بلد يمتد تاريخه لأكثر من ألف سنة؛ ولطالما كان لها من الناحية العملية امتياز تطبيق سياسة خارجية مستقلة». ولم يمضِ غير شهر على ذلك حتى كان بوتين (Putin, 2007c) يتوجه بالثناء للاتحاد الأوربي، مستحضراً مرجعية ديستوفسكي، قائلاً: «إن هذا الكاتب العظيم قد أدرك تماماً أن أوربا لن تجد لنفسها مكاناً في العالم من دون روسيا؛ وفي الوقت عينه، لن يقف عند حد على الإطلاق تطلُّع روسيا للالتحاق بأوربا».

ولم يكن التعامل مع هذه المسألة، بلباقة كهذه ليبطل الحقيقة القائلة بأن انتقال روسيا جهة إعادة بناء "حضارتها" الخاصة بها قد عاد بنتائج عكسية على مشروعها الهادف إلى الارتقاء إلى منزلة "العظمة" في نواح أخرى. وهذا التضارب في الخطوط التوجيهية العريضة لهذه المشاريع تحول إلى هدف لديك تشيني (Cheney, 2006)، نائب الرئيس الأمريكي [السابق]، الذي شدد القول على «أن أمام روسيا خياراً ينبغي عليها اتخاذه». وعلى رغم أنه أعرب عن أمله في «عودتها إلى الإصلاحات الديمقراطية»، فإنه استطرد محذراً من أنه «لا أحد بيننا يعتقد أن روسيا محتوم عليها التحول إلى عدو».[38]

والكتاب في فصوله اللاحقة يتناول بتفصيل أكبر التفاعلات القائمة بين الرغبة في استعادة "عظمة" روسيا وبين سياساتها التي تنتهجها في مجال الطاقة وعلى الصعيد العسكري. وعلى أي حال، فإن ثمة فرضية تجد المكان الصحيح لها في نهاية هذا القسم، ومفادها أن سمات مختلفة للعظمة لها صلة بعناصر مختلفة للقوة في هذين الميدانين. وعلى

هذا، فإن المطالبة بموقع "القوة العظمى" تجد ما يسندها في الترسانة النووية؛ في حين أن مساعي إعادة بناء "الإمبراطورية" تشكل تعويضاً عن القدرات المستخدمة حالياً لنشر القوة العسكرية واستعراضها. وعلى النحو ذاته، وإذا كانت الحوارات الجارية مع الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية بشأن الطاقة تشكل ركناً أساسياً من أركان سياسات "القوة العظمى"، فإن صادرات الطاقة إلى الدول التي نشأت بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمشروع بناء "الإمبراطورية".

ولإضفاء المصداقية على مفهوم "الحضارة" الذي يجول في المخيلة، يغدو لزاماً ضمان هيمنة الكرملين بشكل فعّال على قطاعي النفط والغاز، وفرض الاستقرار في منطقة شمال القوقاز المضطربة. ومايزال علينا أن ننتظر لنرى، أولاً، أي مزيج من هذه العناصر التي تفتقر إلى التناغم الكافي فيما بينها سيشكل إرث بوتين الأيديولوجي؛ وما إذا كان قادراً، ثانياً، على قيادة عملية انتقال السلطة من دون الوقوع في فخ "روسيا-القلعة".


@Ahmedyassin90

القسم الثاني

أمن الطاقة: مآزق مستعصية

لا أحد في هذه البلاد يفهم قضايا أمن الطاقة العالمية أفضل مما يفهمها بوتين.

(Shuvalov 2006)

إن الافتراض القائل إن "المتاجرة" بمصادر الطاقة، وصادرات الموارد الهيدروكربونية تحديداً، ترتبط ارتباطاً مباشراً بالأجندة الأمنية، يبدو في الواقع جديداً على الفكر السياسي الروسي؛ على الرغم من الصلة السببية المباشرة التي تجمع ما بين هبوط أسعار النفط في أواخر الثمانينيات وانهيار الاتحاد السوفيتي. وكان تأجج الأزمة المالية والسياسية في آب/ أغسطس 1998 قد أثبت أن انكماش عائدات الصادرات مافتئ يمثل تحدياً أمنياً كبيراً. بيد أنه لم يحدث إلا في عامي 2004 و2005 أن دفع الارتفاع المذهل في أسعار النفط بروسيا إلى التوجه نحو توظيف مصادر الطاقة توظيفاً احترازياً. وعلى الرغم من أن صافي الكميات التي صدّرتها روسيا من هذه المصادر لم يزدد بشكل كبير، فقد بدا أن من الممكن حقاً أمام عائدات هذه الصادرات صوغ مفهوم "سلاح الطاقة" واستخدامه.

وفي سياق تحويل الطاقة إلى "أداة أمنية" على هذا النحو، فإنه حتى التفاعل التقليدي بين قطاعي الطاقة والتصنيع العسكري صار يكتسب حدة أكبر، نظراً إلى أن اللوبي الذي يقف وراء الصناعة النفطية/ الغازية، والذي قويت شوكته بشكل جدي، ماانفك يطالب بالمزيد من الأموال لاستثمارها في القطاع الأول، ولا يعير سوى قليل جداً من الاهتمام بـ"إطعام" الثاني. ومنذ منتصف عقد التسعينيات من القرن الماضي، فإن المنطقة الوحيدة التي تداخلت فيها الطاقة مع الأمن تداخلاً شديداً هي منطقة بحر قزوين؛ ولكن هنا أيضاً

جاءت الطفرة المفاجئة في أسعار النفط لتزيد من حدة المخاطر التي قد تترتب على "المناورات" الجيوسياسية، ولتجبر روسيا على إعادة تقويم مصالحها الأمنية.

وفي خضم هذا التفاعل، اكتشفت القيادة الروسية مأزقاً صعباً آخر تمثل في تصادم رغبتها بتقوية منظومة تحالفاتها الأمنية في الفضاء "ما بعد السوفيتي" مع عزمها على بيع الغاز بأعلى سعر ممكن. فعلى الرغم من أنها مقاربة براجماتية بالكامل، فإن "تتجير" الطاقة، أي تحويلها من جديد إلى ركن من أركان النزعة "المركنتلية" التجارية، لا يتسق مع دور "الضامن" الأمني الشاق -وإن كان مايزال جاذباً ومهماً- الذي تؤديه روسيا؛ فبات الكرملين في كرب شديد حيال هذا الخيار.

الفصل الرابع

تقاطر عائدات النفط على المؤسسة العسكرية

انطوت ظاهرة الحنين إلى "الأيـام الـسوفيتية" الخـوالي، وقـد غـدت مألوفـة خـلال النصف الثاني من "عصر" بـوتين، عـلى فرضـية واضـحة مفادهـا أن عائـدات صـادرات مصادر الطاقة لا ينبغي أن "تلتهمها" النفقات الاستهلاكية، بـل يجـب اسـتثمارها في بنـاء القدرات العسكرية. بيد أن ثمة ملاحظات متشائمة تظل قائمة حول المقياس غير العقلاني كلياً للأموال التي تخصص للحفاظ على الآلة العسكرية الضخمة، وإن هي في آخـر الأمـر ليست بذات جدوى.

وعلى الرغم من هذا، فإن ثمة انطباعات شاعت على نطاق واسع مفادها أن القـوات المسلحة الروسية جرى إهمالها خلال العقد الأول من حقبة ما بعد الاتحـاد الـسوفيتي، ولم يكن هناك ما يحد من تدهور أوضاعها تدهوراً خطيراً؛ في وقـت كانـت فيـه المكانـة التـي تحتلها روسيا، وقدرتها على التصدي للتهديدات الخارجية، بـل وحتـى سـلامة أراضـيها، مرهونة جميعاً وبشكل مطلق بامتلاك روسيا لقوة عسكرية قابلة للاستخدام.

وعلى الصعيد الاقتصادي، فإن تقليص حضور المؤسسة العسكرية بعامـة، الـذي تحقـق خلال التسعينيات، جاء سريعاً وعميقـاً؛ غـير أن الأثـر "العلاجـي" لتلـك الـصدمة لم يكـن واضحاً على الإطلاق. فقد طلب من القيادة العليا أن تقتصر طلباتها على الحد الأدنى تماماً مـن التمويلات الدفاعية التي تم أصلاً تخفيضها من دون رحمة، بل و"احتجازها" ، برغم الأعبـاء الثقيلة التي خلفتها الحرب الشيشانية الأولى، والحاجة إلى مداواة جراحاتها بعد انتهائها.

وعلى حين غرة، فقـدت الـصناعة العـسكرية العملاقـة أضـخم "أسـواقها" (بعـد أن أوقفت القـوات المـسلحة العمـل بمعظـم بـرامج مـشترياتها)، وتعـين عليهـا العثـور عـلى

مستهلكين آخرين لشراء البضائع التي تنتجها بشكل غزير.[1] وفي تقدير الرأي العام الروسي، فإن هذه الكارثة العسكرية/ الصناعية قد تفاقمت جراء استيلاء "الأوليغاركيين" الجشعين على أكثر مشاريع الطاقة وأصولها ربحية، وأنكروا على الدولة ليس نصيبها الذي تستحقه من المدخولات فحسب، بل وحتى الضرائب المترتبة عليهم أيضاً.

وكان من المؤمل أن يعمل الرئيس بوتين على قلب مسار هذه التيارات الكارثية الثلاثة جميعاً؛ وقد ألزم نفسه حقاً بإعادة بناء القوة العسكرية التي «تحمي أمن روسيا وسلامة أراضيها الإقليمية في أي سيناريو كان»، كما أكد ذلك في خطابه الذي ألقاه أمام البرلمان في عام 2006 (2006b).

وهذا الفصل سيبحث، ابتداءً، في نتائج الزيادة الكبيرة في التمويلات التي خُصصت للمؤسسة العسكرية بفضل الارتفاع الحاد في أسعار النفط والغاز. ويتقصى، من ثم، التقويم الذي أجراه قطاع الصناعات العسكرية للوقوف على مدى مساهمة التمويلات الجديدة في إعادة ارتباطه بالقوات المسلحة التي كان يفترض تحديثها، وبالتالي نشوء طلب قوي جديد على منتجات صناعاته. ويتناول أخيراً أحد جوانب المسألة المعقدة المتمثلة في توسيع نطاق ملكية الدولة لأصول قطاع الطاقة، في مسعى يستهدف التيقن من أن ما تبقى من "الأوليغاركيين"، ومن عُين حديثاً منهم، قد صاروا أكثر "وطنية"، وأشد ميلاً لتمويل المشاريع ذات الطابع الأمني.

"الثقب الأسود" في الموازنة العسكرية

في الوقت الذي أطلق فيه إيغور جيدار وفريقه من "المصلحين الشباب" عملية الإصلاحات بوتيرة متسارعة خلال الأسابيع الأولى من عام 1992، فإنه لم يكن واثقاً تماماً من قدرته على إقناع كبار الضباط بـ"ترشيد" طلباتهم المالية بغية تمكين القوات المسلحة من تحمل آثار الانكماش الحاد في موازنة الدولة بشكل عام. واعتبر أيضاً أن من حقائق الحياة الثابتة استحالة تشكيل فريق من المصلحين العسكريين ومنحهم السلطات

والصلاحيات التي يحتاجون إليها، بما أن الرئيس يلتسين كان يتحكم شخصياً بالسياسة التي تنتهجها الكوادر العسكرية العليا، لينفذ بذلك أجندة خفية اتضحت نتائجها بجلاء في تشرين الأول/ أكتوبر 1993، ساعة حسمت الدبابات انتصاره على البرلمان الذي كان قد أعلن العصيان عليه. فما كان من جيدار، إذاً، إلا أن يواصل عمله تأسيساً على الافتراض بأن المعاناة الناشئة عن قرار تقليص النفقات الحربية (الذي لا رجعة عنه) سيرغم المؤسسة العسكرية على تهيئة منظوماتها وهياكلها لتقبل الأوضاع الجديدة.[2]

وعلى نحو مميَّز، فإن ثمة فريقاً آخر من "المصلحين الشباب"، شكَّله يلتسين في أوائل عام 1998، في عهد وزير الدفاع سيرجي كيريينكو، كان قد مارس عمله خلال المدة القصيرة التي أتيحت له انطلاقاً من الفرضية ذاتها تقريباً، وحتى نشوب الأزمة المالية الحادة في شهر آب/ أغسطس 1998.[3]

ومهما يكن، فإن المؤسسة العسكرية آثرت انتهاج استراتيجية مختلفة لضمان البقاء تقوم على الاحتفاظ بالهياكل والبنى المتداعية والآيلة للانهيار، التي لن تتأثر بالتالي بأي خفض في التخصيصات المالية، بدلاً من الإبقاء على عدد قليل من تلك الكيانات التي كانت ستكون جديرة بالاحتفاظ بها وهي في كامل قوتها. وقد حرصت القيادة العليا على انتهاج مسار تدمير الذات هذا طوال فترة التسعينيات، وعلّقت كل آمالها على الرئيس الجديد بعد أن انخفض حجم النفقات الدفاعية إلى أدنى مستوياته في عام 1999 حين لم يزد على ما نسبته 2.34٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ولم يلبث بوتين أن تحسس في الحال ثقل الضغوط الناجمة عن هذه التوقعات في وقت كان مصير رئاسته مايزال معلقاً؛ ذلك أن رحى الحرب الجديدة في الشيشان كانت ماتزال دائرة؛ ولم يكن غير المؤسسة العسكرية من هو قادر على صنع الانتصار فيها، أياً يكن نوعه. الحرب، بحد ذاتها، لم تكن باهظة الكلفة إلى حد كبير، فلا شيء تقريباً كان ينفق فعلياً على إعادة بناء هذا البلد "التابع" للاتحاد الروسي المدمّر تماماً. وخلافاً لما جرى عام 1995، فإن

الغزو جعل من الممكن زيادة النفقات العسكرية، نظراً إلى أن المجتمع الروسي الذي جرفته حمى حملات "الوطنية" الدعائية بدا مهيأً لتقبل منح الجيش الروسي حصة أعظم من الموارد المالية؛ فيما بدا بوتين حريصاً على عدم التعويل أكثر مما ينبغي على هذا الدعم الشعبي "غير المؤكد"، وعلى إعطاء الأولوية لضرورة زيادة رواتب الضباط، والتيقن من تلبية كامل مستحقاتهم التي لم تكن قد دفعت بعد. وعمد في غضون ذلك إلى تأجيل استثمار الأموال في شراء المعدات والأجهزة العسكرية "المادية"، وإلى الاستجابة لطلبات "جنرالات الشيشان" عن طريق تقليل النفقات المخصصة للقوات الاستراتيجية، من دون أن يصاحب ذلك أي زيادة في مشتريات الأسلحة التقليدية.[5]

وجاءت الزيادة التدريجية في إيرادات موازنة الدولة، التي ارتبطت بشكل مباشر بالارتفاع "الصحي" في أسعار النفط العالمية، لتساعد بوتين على منح المؤسسة العسكرية "مكافآت" ملموسة من دون الحاجة إلى "التضييق" على البرامج الحساسة الأخرى. وبرغم ذلك، فقد وجد نفسه ملزماً في أثناء اجتماع مجلس الأمن الروسي في مطلع عام 2003، بالتأكيد على «أن نفقاتنا الدفاعية لا ينبغي أن تشكل عبئاً على الشعب، أو أن تقف عائقاً، سواء أمام النمو الاقتصادي أو على طريق حسم مشكلاتنا الاجتماعية».[6] ومع ذلك، فقد شهدت تلك السنة تحولاً هاماً في التوجهات الاقتصادية-الأمنية بتأثير عوامل تختلف عن عوامل أخرى، من قبيل الغزو الأمريكي للعراق، أو الملاحقة القضائية القاسية لشركة يوكوس ومالكها ميخائيل خودوركوفسكي.

ولم تكن تلك السنة قد انتهت بعد حتى كان الافتراض الحذر بإمكانية استقرار موازنة الدولة قد مهد الطريق لتوقعات أكثر جرأة، مفادها أن ارتفاع أسعار النفط ليس بالطفرة المؤقتة، ولكنها منحى ثابت؛ وبالتالي، فإن قدرة الدولة على توفير الموارد المالية وتوزيعها ستزداد بصورة متواصلة تبعاً لذلك. وبلاط بوتين لم يكن يشعر بقلق جدي حيال "الجوانب الفنية" لإعادة انتخابه، غير أنه اكتشف على حين غرة فرصاً تتيح له رسم أهداف طموحة لولايته الثانية، وتوفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذها.

ووقتذاك، عمل عدد من الخبراء المتخصصين على صوغ مقترحات تفصيلية تستهدف إدخال إصلاحات عسكرية مهمة وذات مغزى، والتي كان تطبيقها سيتم بشكل سريع بمجرد حدوث زيادة متواضعة في النفقات الدفاعية ترتفع بها إلى مستوى نسبة الـ 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي التي طالما كانت تخصص لها (Arbatov and Romashkin, 2003; Arbatov, 2004).

غير أن فكرة أخرى مغايرة كانت تجول في ذهن بوتين. وبناءً عليها، وكما أوضحتُ في الفصل الأول، فهو قد سلَّم في أواخر عام 2003 بالفرضية التي تقول إن زمن إصلاح الجيش الروسي قد ولّى؛ وعاد في العام التالي ليشدد في خطابه أمام البرلمان على أن تحديث القوات المسلحة يمثل إحدى أولويات الدولة الأساسية. ومن حيث الجوهر، فإن هذا التغير في التوجهات قد ارتقى إلى اتخاذ قرار بشراء بعض القدرات العسكرية القابلة للاستخدام عن طريق توظيف استثمارات جديدة في المنظومات والهياكل العسكرية القديمة. ومن المؤكد أن بوتين كان مدركاً أن النتائج لن تظهر كاملة بين عشية وضحاها؛ إلا أنه علَّق آمالاً كبيرة على الاحتمالات والفرص الأكثر قرباً؛ اعتقاداً منه أن زيادة تمويلات تراوح بين 25 و30 ٪ بشكل دائم ستضمن تحقيق نتائج باهرة إذا ما اقترنت بتقليص طفيف في القوة العددية، وتخفيف أعباء حرب الشيشان إلى حد بعيد.

وعند ذاك، بات متوقعاً أن يقود هذا التوجه الجديد وزير الدفاع سيرجي إيفانوف، الذي كان قبلاً ملزماً بالتفاوض مع كبار القادة العسكريين لتقليص حجم مطالباتهم، وإقناع ضباط الجيش بأن المأزق الذي يحيق بهم قد أخذ في الاعتبار. وقد أولى إيفانوف جلَّ اهتمامه لبرامج التدريب القتالية التي كانت تحظى بتمويلات سخية؛ غير أن حوادث عرضية غالباً ما كانت تفسد صورة المناورات العسكرية، التي كان يتم "إخراجها" على نحو يتسم بالأبهة والضخامة؛ ابتداءً باصطدام طائرتين عموديتين من طراز Mi-24 في آب/ أغسطس 2003، وانتهاءً بفشل إطلاق صواريخ بالستية من غواصتين نوويتين في شباط/ فبراير من العام اللاحق.

ويوم جرى الإعلان عن زيادة جديدة في النفقات العسكرية بنسبة 30٪ لعام 2005، أطلق بعض الخبراء تحذيرات قوية من أن القسم الأعظم من هذه الأموال سيؤول إلى الضياع، في وقت اكتشف فيه ديوان المحاسبة الروسي اختلاسات مالية على نطاق واسع.[7] ولكن هذه المؤشرات جرى تجاهلها؛ وحملت موازنة عام 2007 تصوراً لنمو في النفقات العسكرية بنسبة 24.5٪؛ وهي وإن عُدت عالية وفقاً لكل المقاييس، إلا أنها تظل دون المعدل المتوقع، إذا ما قورنت بنسبة الزيادة الإجمالية لنفقات الدولة عموماً التي بلغت 26.5٪.[8] وكان من المقرر لبرنامج المشتريات العسكرية أن يرتفع بنسبة تقرب من 30٪؛ وهذا ما يعني بلغة المال قائمة طلبات هي الأضخم على الإطلاق.

وعلى أي حال، فإن الجانب الأكبر من المشكلة يكمن في انغلاق الموازنة العسكرية التي قدمت إلى الدوما، والتي صادق عليها بصفتها حصيلة إجمالية لما يقرب من عشرة محددات وضوابط رئيسية؛ فيما لم يُعرض إلا القليل من التفاصيل "السرية" للموازنة على اللجنة الدفاعية التي تمتلك الصلاحية اللازمة لإقرارها (Solovyev and Tsimbal, 2007). وعلى الرغم من أن غطاء السرية هذا كان منسجماً تماماً مع رغبة الكرملين في الإبقاء على عمليات صنع القرار مغلقة كلياً، فإنه قد ضمن للقيادة العليا أيضاً وضعاً لا تتعرض فيه إلا للحد الأدنى من المساءلة والمحاسبة. وقد حيل بين الخبراء المعنيين وبين التأمل ملياً في تفاصيل الموازنة العسكرية بتأثير سلسلة من التحقيقات التي أجراها جهاز الأمن الاتحادي الروسي مع علماء روس زُعم أنهم أفشوا بعضاً من "أسرار الدولة". ولم يكن بوسع عدد من الصحفيين إلا القول إن هذه «الموازنة ليس فيها من الروحية العسكرية شيء يذكر؛ وقد صممت لينتفع اللصوص بها» (Latynina, 2002).[9]

وثمة جانب آخر للمشكلة يتمثل في العجز عن تحديد أولويات عملية التحديث، والذي اقترن بالرغبة المعلنة في شراء أكثر ما يمكن من منظومات الأسلحة الحديثة. وفي واقع الحال، فإن موازنة المشتريات هي التي شهدت الزيادة الأقصى بالأرقام الثابتة (من 50 مليار روبل عام 2000 إلى 240 و300 مليار روبل في عامي 2006 و2007، على

التوالي)؛ أي بزيادة سنوية قدرها 40٪ كانت ستكفي، من حيث المبدأ، للشروع بعملية شاملة للتسلح من جديد. لكن هذه التخصيصات توزعت على مئات المشاريع التي كان يُعاد ترتيبها وتقويمها كل سنة تبعاً لما تتمتع به الجماعات الداعمة لها من مهارة وبراعة. وبالتالي، فإن إجمالي التجهيزات التي يعلن عنها وزير الدفاع سنوياً بقيت هزيلة حقاً.[10] وفي تلك الأثناء، وحين عاد الكرملين "ليكتشف" من جديد أهمية قوة الردع النووية وقيمتها، ازدادت مجدداً التمويلات المخصصة لبرامج الغواصات والصواريخ الاستراتيجية الحديثة، بعد أن كانت قد تدنت خلال النصف الأول من العقد، وإن جاء المردود واطئاً على نحو مخيب للآمال (كما سيرد في الفصل السابع). وفي إطار القوات التقليدية، جرت العادة على إخضاع برنامج المشتريات لعملية إعادة تنظيم دائمة؛ وبالتالي، فلم يكن في مأمن إلا تلك المشاريع التي تدر على العاملين فيها أرباحاً مجزية (Tsyganok, 2005b).

وإضافة إلى ما تقدم، ثمة بعد مهم آخر لهذه المشكلة (غالباً ما يتم التعتيم عليه بخطاب "القوة" الحماسي، والبيانات المثيرة للإعجاب عن الزيادات الإجمالية في التمويلات العسكرية) تمثل في تمنع بوتين عن قيادة عملية حقيقية لتوجيه الموارد المتأتية من قطاع الطاقة نحو مشاريع بناء القوة العسكرية. وفي حين خلص بوتين إلى أن معين "الروبلات النفطية" لن ينضب في وقت قريب، فقد حرص على أن ما يخصص لتلبية المتطلبات العسكرية من هذه الروبلات لن يتسبب في إلحاق ضرر جدي بمصالح منتجي النفط والغاز، ولا في تجاهل الدعوات الكثيرة الأخرى التي تطالب بحصص من "الريع النفطي" تجاهلاً تاماً. وفي حين أَلِف التعامل مع تحول مواقف الرأي العام، فقد كان "بلاط" بوتين محقاً عندما أدرك أن المجتمع الروسي لم يكن مهيأً لتقديم أي تضحيات لصالح قوات بلاده المسلحة، مهما بلغت قوة الأصوات التي تعالت في إثر حادثة بيسلان مطالبة بتحقيق انتصار في الحرب على الإرهاب.

واستجابة من بوتين للتوقعات المتصاعدة، فقد أطلق أواخر عام 2005 مبادرة توظف بموجبها تمويلات جديدة في "مشاريع وطنية" في أكثر المجالات حساسية من الناحية

الاجتماعية، كالرعاية الصحية، والتعليم، والإسكان؛ ولكنه لم يعِد المؤسسة العسكرية حتى بروبل واحد إضافي. ولكن في خطابه الذي وجهه للبرلمان عام 2006 (Putin, 2006b)، الذي قدم فيه تقويماً إيجابياً شاملاً لوضعية القوات المسلحة، شدد على القول بأنه «لا ينبغي لنا حسم قضايانا الدفاعية على حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ فهذه طريق مسدودة من شأنها استنزاف احتياطيات البلاد في آخر المطاف، ولا تحمل معها أي فرص للنجاح والتقدم مستقبلاً».

وفي الخطوط التوجيهية العريضة لميزانية عامي 2008–2010، تجسد مركز الاهتمام في تقليص التوزيعات المباشرة لعوائد النفط والغاز عبر موازنة الدولة (Butrin and Netreba, 2007). وعلى الرغم من موقف المواجهة الذي اتخذه بوتين حيال حلف الناتو، فقد عبَّر مرة أخرى في خطابه الموجه للبرلمان عام 2007 عن إصراره على جعل الجهود الدفاعية في حالة «تكافؤ مستمر مع إمكاناتنا الاقتصادية» (Putin, 2007d).

ولعل تقويماً دقيقاً لحصيلة ثلاث سنوات من التوسع في حجم النفقات العسكرية كان سيوفر البيانات والمعطيات اللازمة لبذل مجهودات إضافية بهذا الاتجاه. ومع ذلك، فقد كان واضحاً في شباط/ فبراير 2007 أن ليس ثمة نية لإجراء تقويم كهذا، حين أكد وزير الدفاع سيرجي إيفانوف لمجلس دوما الدولة اطّراد التطور المتحقق في قدرات القوات المسلحة، وذلك قبل ترقيته إلى منصب النائب الأول لرئيس الوزراء (Plugatarev, 2007a). ولم يكن الكرملين بحاجة إلى أي أدلة قاطعة يسند بها الاستنتاج القائل بأن تخصيص نفقات دفاعية بهذا القدر كان سيحقق تطوراً مهماً في القدرات القتالية لو أنه اقترن بإصلاحات عسكرية بعيدة المدى. وفي حال غياب إصلاحات مهمة ذات مغزى، سيغدو لزاماً توفير تمويلات أكبر بكثير (ربما تصل حتى إلى ما نسبته 3.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بغية تحقيق نتائج مهمة إلى الحد المعقول. وعلى أي حال، فقد بدا بوتين راغباً في مواصلة تقديم الدعم للمؤسسات المتدنية الأداء، وإطلاق حملات "علاقات عامة" ذات صلة بذلك النوع من المناورات العسكرية الذي لا قيمة له أو فائدة (Tsyganok, 2006).

وفي عام 2006، تمت المصادقة على "برنامج الدولة للتسلح، 2007-2015" (بقيمة 4.9 تريليونات روبل)، وإحاطته بحملة دعائية واسعة النطاق على أنه خطة تستهدف تنفيذ عملية بعيدة المدى لتحديث المؤسسة العسكرية؛ ولكن في المقابل جرى تعتيم بشكل دقيق على فشل البرنامج الحالي (الذي يغطي الفترة 2001-2010). ولعل الدليل القاطع على هذا الفشل يتجسد في حقيقة أن ما يمكن وصفه بالأسلحة "الحديثة" لا يشكل سوى 20٪ فقط من الأسلحة المخزونة حالياً؛ ولن تمكن زيادة هذه النسبة بنهاية هذا العقد إلا في حال التوسع في تفسير معنى "الأسلحة الحديثة" بشكل مناسب ليغطي منظومات الأسلحة السوفيتية التي يرجع العهد بها إلى ثمانينيات القرن الفائت (Rastopshin, 2007).

إعادة بناء قطاع الصناعة العسكرية

كان يفترض بنظام " الطلبات الدفاعية" الآخذ في الاتساع المطّرد أن يشكل صلة الوصل المركزية بين القوات المسلحة ومئات من المؤسسات التصنيعية التي أدرجت على قائمة مكونات ما عُرف بـ"المجمع الصناعي-العسكري". وقبل أسبوع واحد من موعد الانتخابات الرئاسية لعام 2000، عرض فلاديمير بوتين رؤيته للآفاق المستقبلية لهذا القطاع في خطاب غير عادي ألقاه في مدينة نيجني نوفغورود، أحد أهم "معاقل" الصناعة الدفاعية (Putin, 2000). فهو وإن أقرَّ بما تراكم من مشكلات في هذا الميدان، إلا أنه قال جازماً إن القدرات المتاحة حالياً «كافية تماماً سواء لصيانة منظومات الأسلحة المستخدمة وإدامتها، أو لتزويد الجيش الروسي بأسلحة حديثة لا نظير لها في العالم». وبدا واضحاً في ذلك الخطاب أن الرئيس المقبل لن يعتبر هذا القطاع سبباً رئيسياً من أسباب انهيار الاتحاد السوفيتي، بل يجعل منه العمود الفقري للصناعة الروسية بعامة.

وأياً تكن الحال، فإن رؤية كهذه جاءت منسلخة كلياً عن الحقائق القائمة على الأرض؛ نظراً إلى أن هذا القطاع لم يتكبد خسائر جسيمة خلال الفترة الانتقالية فقط، بل إنه عملياً فقد وجوده أيضاً بأي صيغة كانت من الصيغ التنظيمية التكاملية. وبما أن القوات المسلحة أوقفت منذ أوائل التسعينيات طلبات الحصول على أسلحة جديدة،

وصارت تتكبد ديوناً "معدومة"، فقد تقطعت، على نحو يتعذر إصلاحه، كل سبل الاتصال الكثيرة التي كانت قائمة في العهد السوفيتي ما بين المؤسسة العسكرية وقطاع الصناعة الدفاعية.[11] وفي تلك الأثناء، فقدت علاقات التعاون التي تربط ما بين عشرات المشاريع الصناعية، التي تسهم في إنتاج منظومات الأسلحة المتطورة، الأساس الاقتصادي الذي قامت عليه. وجاء هذا في وقت تسببت فيه حدود الدولة الجديدة، وفي حالات معينة، بعزل الشركاء السابقين بعضهم عن البعض الآخر.

وعلى الرغم من أن بوتين سارع إلى المصادقة على عدد من الخطط البعيدة المدى، كبرنامج التسلح للمدة 2001-2010، وعلى حزمة من الوثائق تستهدف إصلاح "المجمع الصناعي-العسكري"، فإنه لم يستطع إلا تخصيص قدر ضئيل جداً من الموارد المالية لها. لذا، لم يكن أمام المشاريع المنتجة غير اتخاذ موقف اللامبالاة. وعلى حد وصف خبير ثاقب البصيرة، فإن هذا «المجمع كان محكوماً بفراغ أيديولوجي وفوضى مؤسسية».[12] وبالنسبة للغالبية العظمى من مؤسساته، فإن الدافع الأساس لوضع أي منها في عداد "الوحدات الدفاعية" إنما هو حمايتها من الإفلاس، ومنحها الفرصة للدخول في صفقات مربحة لتصفية "قوات التعبئة الاحتياطية" التي تحتفظ بها منذ العهود السوفيتية؛ بينما تحقق لنفسها أرباحاً إضافية من تأجير بعض المساحات في الطوابق الأرضية لمبانيها، أو من ملء كشوفات توظيف زائفة توفر الحماية للمتطوعين الشباب من الخضوع للخدمة الإلزامية (Shlykov, 2004).

وفي جميع الأحوال، استطاعت طائفة من الشركات الناجحة ضمان البقاء لنفسها في إثر انهيار منظومة هذا المجمع، وذلك عن طريق توجيه نشاطاتها نحو التصدير إلى الخارج، وبناء مكانة مرموقة لها داخل أوساط زبائن أجانب من النوع الذي يصعب إرضاؤه. ومرة أخرى، لم يتأخر بوتين عن إدراك الأهمية الكامنة في هذه السوق؛ ولكنه، وخلافاً ليلتسين، سعى جاهداً لبسط هيمنته على هذه المشاريع المربحة. وخلال زيارة لبوتين في أواخر عام 2002 إلى شركة "أن بي أو ماشينوستروويني" NPO Mashinostroenie، وهي أحد كبار

منتجي الصواريخ، أسهب في عرض أحد أركان سياسته، وهو المتمثل في تشجيع هذه الشركات على ضم مقاولين ثانويين مستقلين، لتحول نفسها من ثم إلى شركات "قابضة" مدمجة (Sokut, 2002c). ولسوف يسهل كثيراً على وزارة الدفاع بسط هيمنة فاعلة على مثل هذه الشركات "القابضة"، وبخاصة منذ أن صارت عمليات الاستحواذ "غير الودية" تولد صراعات يطول أمدها، وغالباً ما تتمخض عن عواقب سياسية الطابع.[13]

وتجسد البعد الآخر من خطط بوتين في تقوية دور الدولة في تنظيم صادرات الأسلحة؛ فلا تذهب الأرباح بالتالي إلى هذه الشركات، بل إلى إدارة خاصة في وزارة الدفاع تأخذ على عاتقها توزيع طلبات الشراء والأرباح المتحققة. ولهذه الغاية، جرى في نيسان/ إبريل 2004 تعيين أندريه بيليانينوف، المدير العام السابق لشركة "روزوبورون إكسبورت" Rosoboronexport، مديراً للوكالة الاتحادية للطلبات الدفاعية، المكلفة بخلق توازن أفضل بين الكميات التي تخصص للتصدير، وتلك التي تلبي احتياجات القوات المسلحة.[14] غير أن سيرجي تشيميزوف، المدير الجديد لشركة "روزوبورون إكسبورت "، جلب معه أفكاره الشخصية المتعلقة بهذا التوازن، إلى جانب قناة اتصال خاصة به تربطه بالحلقة الداخلية المقربة إلى بوتين (Myasnikov, 2007b).

وقد حققت سياسة الاندماج هذه قدراً معقولاً من النجاح خلال المدة 2003-2004، ولاسيما فيما يتعلق بالنمو المطّرد في صادرات الأسلحة؛ بل وكان يؤمل لها أن تزداد قوة بين عامي 2005 و2007، مع زيادة التمويلات المخصصة لبرنامج "الطلبات الدفاعية". ولكن لم يحدث شيء من هذا، ما أثار ثائرة بوتين، حتى وهو يخفيها وراء تصريحات يريد بها تأكيد أن «هذا العام قد شهد بداية مشتريات ضخمة من المعدات الدفاعية تلبية لاحتياجات وزارة الدفاع» (Putin, 2006a). وعلى النقيض من هذه التأكيدات التي يُراد بها خداع الذات، فإن حجم التجهيزات والمعدات المخصصة لهذه الوزارة بقي عند مستواه ذاته المنخفض جداً أصلاً (كما جاء وصفه في الفصل الأول).

ويظل السبب الرئيسي الذي يقف وراء ذلك هو توجه كبريات الشركات المنتجة بقوة نحو الأسواق الخارجية، بعد أن حققت أقيام صادرات الأسلحة في عام 2005 مستوى قياسياً بلغ 6.1 مليارات دولار أمريكي، بل وارتفعت في العام التالي إلى 6.5 مليارات دولار أمريكي.[15]

وبفضل تدفق "الدولارات البترولية"، تنامت قوة الروبل بصورة منتظمة، ما أسفر عن زيادات سريعة في أسعار منظومات الأسلحة وقطع الغيار. وثمة تقديرات كانت قد أوصلت التضخم "الداخلي"، الناجم عن عمليات التطوير التقاني في قطاع الصناعة العسكرية، إلى ما يراوح بين 25-30٪، الأمر الذي أفقد النفقات الدفاعية فعلياً قيمة الزيادات التي طرأت عليها.[16]

وعلى وجه التعميم، لم تكن الشركات التي وجهت نشاطاتها نحو التصدير لتستجيب لاحتياجات القوات المسلحة الروسية نظراً لتواضع طلبات الشراء التي تتقدم بها؛ أضف إلى ذلك أن الكثير من الشركات الأخرى التي تندرج على قائمة عضوية "المجمع الصناعي العسكري" كان معطلاً تحت وطأة ضائقة اقتصادية حادة.[17] وهذا ما ألقى بظلاله على برنامج التسلح الطموح الذي أقر في منتصف عام 2006، ويغطي المدة 2007-2015، وبخاصة أن آلية تنفيذه ليست على درجة كافية من التطور.[18] وعلى سبيل المثال، وفي سياق تقويم للقواعد التوجيهية لصناعة بناء السفن، توصل الخبراء المتخصصون إلى أن هذا البرنامج «لا يوجب إبقاء سلاح البحرية عند مستوى الحد الأدنى من الكفاية» (Puchnin, 2006). ومن حيث الأساس، فإن من الضروري تحويل قدر أكبر بكثير من الموارد من قطاع الطاقة إلى قطاع الصناعات العسكرية بغية إعادة ربط مكوناته بعضها بالبعض الآخر، وإرساء أسس الاعتماد الوظيفي المتبادل من جديد بين المؤسسة العسكرية وهذه الصناعات، التي يفترض بها تلبية احتياجات هذه المؤسسة ومتطلباتها. وفي تقدير فيتالي شليكوف (Vitaky Shlykov, 2005) فإن «مجمع المواد الأولية قد خلق اقتصاداً موازياً لا مكان فيه لقطاع الصناعات العسكرية. وتبدو غريبة حقاً الآمال التي تعلقها

الزعامة الروسية على قدرة الصناعات الدفاعية المستنزفة، ليس فقط على ضمان البقاء عن طريق تصدير الأسلحة، بل وعلى تمويل برامج تسليح الجيش الروسي بجيل جديد من الأسلحة».

وفي واقع الأمر، فإن بوتين كان مايزال يرفض استغلال صناعات النفط والغاز بما يعود بالنفع على قطاع الصناعات العسكرية؛ مع أنه من حيث المبدأ كان سيتناغم تماماً مع خطابه "التحديثي". كما لم يتم الأخذ في الحسبان الحقيقة المهمة المتمثلة في أن ثلاثة أرباع المعدات والتقنيات الموجودة بحوزة المشاريع "الاستراتيجية" باتت من طراز عتيق عفا عليه الزمن؛ غير أن الموضوع الذي حظي فعلاً باهتمام أكبر هو ترسيخ دعائم المكونات الأساسية للقطاع الصناعي العسكري، وإضفاء الطابع المركزي عليها. وقد تركز هذا الاهتمام، في معظمه، على توحيد الشركات المتخصصة بإنتاج الطائرات جميعاً (بما في ذلك شركات سوخوي وإليوشن وميج) في شركة عملاقة واحدة يمكنها دخول حلبة المنافسة في الأسواق العالمية. وعلى الرغم من تدخل بوتين شخصياً، فقد اتسمت هذه العملية بالبطء، بسبب مخاوف الشركات الصغيرة من أن شركة مثل سوخوي (التي يصل نصيبها إلى 50٪ من إجمالي الأسهم) يمكن أن تحدث تغييراً في الترتيبات التي اتخذت شكل "الكارتل" على النحو الذي يخدم مصالحها.[19] أما الخطوة اللاحقة على هذا المضمار فقد تمثلت في توحيد الكيانات الصناعية الرئيسية في قطاع صناعة السفن (الذي يتميز بتوجهه التقليدي الغالب لتلبية طلبات سلاح البحرية) في شركة واحدة (Gnusarev, 2007).

وفي الخطة التي وضعت لإحياء نشاطات قطاع الصناعات العسكرية (من دون فرض أعباء إضافية على عاتق قطاع الطاقة، أو تقليص الخدمات التي تقدمها البرامج الاجتماعية) كان الغرض الرئيسي يتمثل في إعادة ترتيب نظام "الطلبات الدفاعية" وتحقيق الانسيابية فيه؛ والسعي لإدارته من قبل هيئة واحدة، كما اقترح بوتين ذلك في خطابه الذي ألقاه في مدينة نيجني نوفغورود عام 2000. وفي أعقاب التشاور وتبادل الأفكار مع عديد من اللجان والشخصيات ذات الصلة، قرر بوتين إناطة سلطة إدارة هذا النظام بوزير

الدفاع سيرجي إيفانوف الذي كان قد رقّي إلى منصب النائب الأول لرئيس الوزراء.[20] وفي آذار/ مارس 2006، أضفي الطابع الرسمي على هذه السلطة حين تم تشكيل هيئة عسكرية-صناعية برئاسة إيفانوف على نحو جعلها قريبة الشبه جداً "بحكومة موازية" (Ivanov, 2006b; Netreba, 2006).

ومع أن بوتين (Putin, 2006b) كان قد أكّد للبرلمان «أنه يعلق آمالاً كبيرة على التأثير الإيجابي لهذه التدابير في إطار مكافحة الفساد داخل القوات المسلحة»، إلا أن أياً من إصلاحاته الإدارية هذه لم يكن له في واقع الأمر تأثير كهذا. وفي شباط/ فبراير 2007، ازداد دور إيفانوف قوة بتعيينه نائباً أول لرئيس الوزراء وتكليفه بإعطاء قوة دفع جديدة لسياسة صناعية "إبداعية"، تولي اهتماماً خاصاً بتحديث المجمع الصناعي-العسكري (Baev, 2007e). وبدا مؤكداً تقريباً أن إيفانوف سيعجز عن إحداث فارق أو تأثير مهمين، نظراً إلى أن قدرات الخبراء وأصحاب المواهب العاملين في فريق إدارته لم تكن من النوع اللافت للنظر إلى حد كبير؛ وتأثيره الشخصي لم يكن مستنداً في معظمه إلا على سمعته من حيث هو "صديق وفيّ" للرئيس، الأمر الذي لا يعد كافياً للاضطلاع بإدارة هذا المجمع.

القرار للكوادر في كل شيء، أو هكذا بدا الأمر

وضعية إيفانوف هذه تصلح مثلاً يعكس سمتين أساسيتين لنظام السلطة الذي يرأسه بوتين؛ ألا وهما: ضيق القاعدة السياسية إلى أدنى حد، وانغلاق عملية صنع القرار. وفي الوقت الذي كان بوتين يحتل رأس هرم بيروقراطي ضخم للغاية، وينعم بدعم شعبي واسع، إلا أن قدرته على صياغة إصلاحات مهمة ذات مغزى، ووضعها موضع التطبيق كانت في واقع الحال محدودة جداً، مادامت مقاومة التغييرات الواجب إدخالها في مجمل النظام تتزايد بالتناسب وحجم الموارد المتوافرة لغرض التوزيع.

وكان من بين المعوقات الرئيسية التي تحول دون أداء الحكومة لمهامها بصورة فاعلة ومؤثرة امتناع بوتين الصريح عن منح الوزراء والمسؤولين الآخرين (الذي لا يحظون إلا

بالقليل من ثقته) سلطات وصـلاحيات تنفيذيـة مهمـة؛ ناهيـك عـن خـضوعه لهـاجس الإمساك بمقاليد الهيمنة على جميع النشاطات السياسية المهمـة داخـل المقـر الرئـاسي. وفي الوقت الذي جرى فيه اختزال مهام نظام الرقابة والمحاسـبة الحكـومي إلى تـدابير تجميليـة وثانوية محض، فإن الحاجة إلى استحصال موافقة رئاسية على أي تحرك باتـت عقبـة كـأداء تحول دون إحراز أي تقدم على طريق تنفيذ حتى المبادرات الأشد إلحاحاً. وهكذا فقد صار النظام يكافئ الاستسلام والخمول ويعاقب من يرفض الانصياع له.[21]

وإذ وصل إلى قمة السلطة عبر سلسلة أحداث يمكن وصفها بالعرضية إلى حـد مـا، فقد عقد بوتين العزم على تصفية جميع مراكز القوة المستقلة. وبلوغ هدف كهذا كان يستلزم بالضرورة ضمان ولاء الجيش، والتحكم بالموارد المتأتية عن تصدير مـصادر الطاقـة، في آن معاً. وليس خافياً اتكال كل من هاتين المهمتين على الأخـرى بـشكل متبـادل؛ فـالولاء لا يمكن كسبه بإيماءات ورسـائل ضـئيلة القيمـة (كالـذهاب إلى غـروزني عـلى مـتن طـائرة مقاتلة)، بل لا بد من شرائه؛ ولن يمكن توفير القدر الكافي المطلوب من الأمـوال إلا عـن طريق "تأميم" حصة ذات شأن كبير من الأرباح التي تجنيها شركات النفط والغاز. وكـان الرأي العام الروسي في غالبيته العظمى يقف موقفاً مناهضاً ضد "الأوليغـاركيين" الـذين يعتبرهم "طفيليين" ينهبون ثروات البلاد الطبيعية لتحقيق الثراء الشخصي؛ ولكـن بـوتين الذي كان لبعض هؤلاء الفضل في وصوله إلى الكرملين كان قد أدرك بـصورة مبـاشرة أن ثرواتهم يمكن أن تؤمن له قدراً كبيراً من النفوذ والـسلطة، وأنـه لا منـاص مـن إضـعاف منشأ الخطر هذا الذي يتهدد زعامته إلى أدنى حد؛ ومن هنا فإن شعار إبقاء "الأوليغاركيين على مسافة واحدة"، مهما يبدو حيادياً في ظاهره، صار ينطوي على النية للتحكم بهم.[22]

وقد استُهلت حملـة الـتحكم هـذه باضـطهاد مفـاجئ لفلاديمـير جوسـنكي، أحـد بارونات الإعلام الروسي؛ وتواصلت بإزاحة الأوليغاركي الأشهر بوريس بيريزوفسكي، الذي غالى في الوثوق بنفوذه وقوته حينما تولى تنسيق عمليـة رحيـل يلتـسين.[23] وعـلى أي حال، فإن المعركة الرئيسية كانت قد كرست لبسط الهيمنة على شركة غازبروم التي كانـت

قد "التزمت جانب الحياد" إبان الصراع السياسي على الخلافة؛ وهو موقف لم يكن سلبياً بما يكفي. وبالتزامن مع هذه المعركة المتطاولة (كما تناولها الفصل الثاني)، جرى تنفيذ "عمليات خاصة" عدة استهدفت عدداً من شركات الطاقة الأخرى؛ ومن هذه على سبيل المثال، اختطاف سيرجي كوكورا، أحد كبار مديري شركة لوك أويل، بصورة غامضة في أيلول/ سبتمبر 2002 (Tavernise, 2002).[24]

وبذلك فقد تعززت سلطة بوتين العليا، وإن كانت الشكوك مابرحت تخيم عليها؛ ولم يكن هناك من سبيل لإحكامها غير "ترويض" يوكوس، الشركة التي كانت قد أقامت الدليل على أن بالإمكان تحقيق نجاحات باهرة برغم رفضها العمل وفقاً لقواعد الكرملين الجديدة. وبهذا الاتجاه، مورست ضغوط شديدة على صاحبها ميخائيل خودوركوفسكي؛ ولكن هذا رفض صراحة الخضوع، فأجبر بوتين على إذكاء نيران الصراع، وإحالته إلى "محاكمة استعراضية".

لقد خلَّفت القسوة التي اتسمت بها هذه التدابير تأثيراً قوياً لدى "العناصر المنشقة" داخل مؤسسات المال والأعمال الكبرى، وإن هي تسببت أيضاً في إلحاق أضرار بالغة بسمعة الرئيس وزعامته. ورداً على مشاعر السخط التي عبَّر عنها مسؤولون كبار في إدارة بوتين، فقد صار لزاماً عليه عزل عدد منهم، بمن فيهم رئيس الإدارة الرئاسية (كبير موظفي الكرملين) ألكسندر فولوشين، ورئيس الوزراء ميخائيل كاسيانوف، ومن بعدهما مستشاره أندريه إيلاريونوف. ومن المرجح تماماً أن بوتين لم يكن يخطط لحركة انقلابية كبيرة كهذه؛ غير أنه أصر على تحقيق نصر حاسم، بل و"المبالغة في التدمير" بعد أن تراجعت مشاعر الحسد وفورات الغضب لتخلي الطريق لرغبته الشخصية في الانتقام.

وإلى جانب إحساس بوتين بخذلان أولئك الذين عارضوا "تدمير" يوكوس، كانت لديه من الأسباب ما يدعوه للاعتقاد أنه كان ضحية خداع من جانب أنصار "إعادة تأميم" الأصول والموجودات المنهوبة. وكان يمكن لتصوره هذا أن يزداد قوة حين توجب على بوتين استخدام سلطته للتغطية على أخطاء بعض موظفيه الثانويين الآخرين، ممن

عملوا بحماسة واضحة على تقطيع أوصال يوكوس، ثم صاروا يتدافعون لجني الغنائم. فلم يتبقَ بحوزة بوتين من خيارات غير تحريض المجموعات "الموالية" له إحداها ضد الأخرى، ما تمخض عن نزاعات طال بها الأمد، لحقت خلالها الهزيمة بشركة غازبروم على يد روزنيفت، الشركة الصغرى التي لا تقيم أي اعتبار لأخلاقيات العمل التجاري وقيمه .(Baev, 2005n)

ومهما يكن، فقد استغلت هذه اللعبة بالضد منه، عندما أصبح أعضاء حاشيته الذين ازدادوا جرأة أكثر تضلعاً بطرق التلاعب بالرئيس من خلال الضغط على أزرار غروره واستبداد هاجس الهيمنة به. وهكذا، وفي غضون ثلاثة أسابيع من شهر حزيران/ يونيو 2006، أمكنت إطاحة المدعي العام فلاديمير أوستينوف الذي كان ضحية لمكيدة حيكت ضده بزعم أنه يضمر أكبر مما ينبغي من الطموحات السياسية. وعبر مكيدة أخرى، اقتنع بوتين بتعيينه وزيراً للعدل حفاظاً على التوازن داخل الكرملين (Radzikhovsky, 2006c).

وباستعادة أحداث الماضي والتفكر فيها، فإن هذه الصراعات الضارية بدت في عيون المراقبين أقل إثارة للقلق مما هي حالها بالفعل؛ ولكن تأثيرها في القوى المحركة لقطاع الطاقة كان عميقاً. وربما تراءى لبوتين أن ترويض أوليغاركيي عصر يلتسين، والاستبدال بالفاسدين منهم آخرين لا تشوبهم شائبة أو عيب، وينحدرون من جهاز الأمن الاتحادي، سيكفل حماية مصالح الدولة، ويضمن توجيه الموارد إلى تحقيق أهداف التحديث، بما في ذلك القوات المسلحة الروسية (Baev, 2007c). غير أن ما حدث فعلاً كان سلسلة من النزاعات المريرة داخل أوساط معاونيه الذين أرادوا "تنظيم" تدفقات الموارد المالية، وإضعاف معنويات "رجالات النفط" الذي عجزوا عن الوقوف بوجه عناصر جهاز البوليس السري الروسي السابق التي اجتاحت معاقلهم. وفي واقع الأمر، فإن الدولة طالبت بنصيب أكبر بكثير من عائدات النفط والغاز، غير أن الشركات المثقلة بالأعباء أخذت تمتنع عن استثمار أموالها في أصولها الأساسية، فيما أفضى التوكيد على توسيع نطاق ملكية الدولة في قطاع النفط إلى مزيد من التراجع في مستوى الكفاءة، وإلى تدهور معدلات الإنتاج.[25]

ومن حيث المبدأ، فإن التصاعد الشديد في وتيرة مصادرة الأرباح من قطاع الطاقة على هذا النحو من شأنه أن يتيح للدولة ضخ الأموال داخل المؤسسات العسكرية والمجمع الصناعي-العسكري؛ غير أن قوة العلاقة الوثيقة بين الكرملين وشركتي غازبروم وروزنيفت لا بد من أن تفعل فعلها في تحديد أولويات مغايرة تماماً لتوزيع الموارد المالية. ولأن جهاز الأمن الاتحادي يشكل طرفاً في هذه العلاقات من خلال شبكاته العديدة، فإنه قادر على أن يعزز مصالحه المحدودة أصلاً، وأن "يزكّي" الشركات النفطية الخاصة الأكثر تعاطفاً التي يمكن أن تتقدم بمساهماتها خدمة لقضايا "نبيلة"، كمحاربة الإرهاب على سبيل المثال، والتبرع لجمعيات "خيرية" معينة.[26]

وعلى الرغم من الصداقة الحميمة التي تجمع سيرجي إيفانوف، وزير الدفاع، والنائب الأول لرئيس الوزراء من بعد، ببوتين، فإنه لم يجد لنفسه مكاناً في التحالفات التي أبرمت بين الكرملين وغازبروم، أو بين روزنيفت وجهاز الأمن الاتحادي. وخلافاً لرجال البوليس السري الروسي، فإن الكوادر العسكرية لم تكن موضع ترحيب في هذه الشبكات الآخذة في النمو. وبالتالي، فإن القوات المسلحة الروسية قد استبعدت فعلياً من عملية إدارة العائدات وتوزيعها، ولم يكن أمامها سوى القليل من الفرص لترويج مطالبها. ولم يكن للمجمع الصناعي-العسكري داخل الإدارة الرئاسية إلا القليل من الجماعات الضاغطة التي يمكن أن تسانده، في حين كانت لشركة روزوبورون إكسبورت تحت إدارة سيرجي تشيميزوف أجندتها السياسية الخاصة بها؛ وهي لذلك لن تكون سخية فيما يتعلق بتقاسم الأرباح المتأتية من صادرات الأسلحة مع المنتجين. وإذ نأى إيفانوف بنفسه عن الصدامات التي تقع بين الكتل الرئيسية النافذة في الكرملين، فلعله كان يستشرف في مخيلته، كطرف "خارجي"، فرصه للتنافس على الفوز بمباركة بوتين كخليفة له؛ غير أن العقبة الكأداء التي واجهته هي انعدام سبل الوصول إلى المدخولات المالية الكبيرة التي لا تدخل في أبواب الموازنة، والتي لا أحد يجد تفسيراً لها.

استنتاجات

زعم بوتين في مستهل ولايته الرئاسية الثانية أن القوات المسلحة الروسية قد خرجت من مرحلة الضعف والفساد و"الإصلاحات"، ودخلت حقبة التطوير الوطيد. وقد استطاع يوم اقتربت ولايته هذه من ختامها أن يقدم من الشواهد والأدلة ما يسند مزاعمه. وفي واقع الحال، فإن إجمالي الزيادة التي طرأت على الموازنة الدفاعية، والتي ارتقت بها من 140 مليار روبل في عام 2000 إلى 820 مليار روبل في عام 2007، تدعو للدهشة من دون شك، ولاسيما أن القيمة الاسمية للروبل مقابل الدولار بقيت من دون تغيير. وفي حال أمعن المرء النظر في هذه المزاعم، فإنها ستتحول إلى مزيج من أنصاف الحقائق، وخداع الذات، وحملة علاقات عامة.

وعندما اكتشف عمق الأزمة التي يعانيها الجيش الروسي مع بداية حرب الشيشان الثانية، كان على بوتين الاختيار ما بين إطلاق حملة إصلاح واسعة طويلة الأجل، أو العودة به إلى الأنموذج السوفيتي. الخيار الأول كان سيقتضي زيادة النفقات العسكرية إلى ما يناهز 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي؛ في حين أن تكلفة الخيار الثاني ربما كانت ستصل إلى ضعفي هذه النسبة تقريباً. غير أن بوتين آثر أن يؤجل اتخاذ قرار بهذا الخصوص؛ وعاد ليواجه الحالة هذه في عام 2004 حين بدأت "مدخولات النفط" تتدفق على خزانة الدولة، في وقت عادت فيه الحرب في الشيشان إلى مسارها الطبيعي، وبقدر تعلق الأمر بالمؤسسة العسكرية، على أقل تقدير.

وإذ استبعد بوتين كلا الخيارين فقد اختط لنفسه مساراً وسطياً تمثل في تخصيص الأموال لمعالجة المشكلات المتأصلة، ولبناء قوة "افتراضية" ينتفع بها أساساً في "تسييس" المناورات والتظاهرات العسكرية. بيد أن مظاهر الفساد والتعفن ظلت قائمة خلف هذه الواجهة البراقة، وتطفو إلى السطح من حين إلى آخر مع تواتر الأنباء عن حالات انتحار أو جرائم قتل تقع داخل الثكنات، أو عن حوادث تتعلق بالمنظومات النووية.[27]

وفي مجمل القول، فإن المصطلح الرئيسي الذي تبناه بوتين فيما يتعلق بالقوات المسلحة كان هو "التحديث"، والذي أراد به من حيث الجوهر إعادة بناء العلاقات في المؤسسة العسكرية وقطاع الصناعات الحربية وفقاً للطراز السوفيتي، وإن على نطاق أضيق؛ نظراً إلى أن القدرات الكلية للقوات المسلحة كانت ماتزال عند مستوى لا يتجاوز نحو خُمس المستوى الذي كانت عليه في عهد الاتحاد السوفيتي خلال فترة الثمانينيات من القرن الماضي.

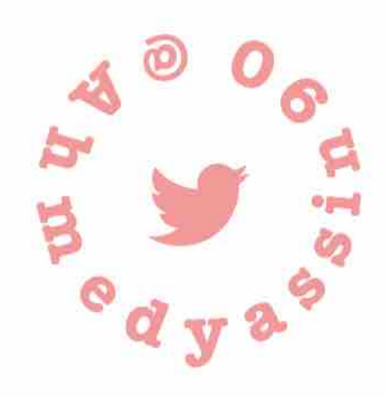
وأياً تكن الحال، فقد ثبت أن التوجهات المركزية الرامية إلى الإبقاء على عديد القوات المسلحة عند مستوى يزيد قليلاً على مليون شخص، وعلى حجم النفقات العسكرية بين 2.6٪ و2.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أنها تتعارض والهدف المتوخى لتحديث القدرات القتالية لهذه القوات (Arbatov, 2006a). وقد تبين، إضافة إلى ذلك، أن المجمع الصناعي-العسكري أعجز من أن يعمل وفقاً لهذا المستوى، بعد أن تحولت المئات من مؤسساته إلى "قواقع جوفاء" تراد حمايتها من الإفلاس، بينما غدا واضحاً أن القلة القليلة من الشركات "القابضة" الناجحة تعطي الأولوية للأسواق الخارجية.

وفي عامي 2005 و2006، كانت القيمة الاسمية للطلبات الدفاعية أكبر بما يقرب من 30٪ من قيمة الأسلحة المصدّرة؛ غير أن أعداد منظومات الأسلحة الرئيسية التي سلّمت فعلاً للقوات المسلحة الروسية، أو كان مقرراً تسليمها لها لاحقاً كانت -وسوف تظل قطعاً- أقل من أعداد تلك التي تم تصديرها إلى زبائن أساسيين، مثل الجزائر والصين والهند وإيران وفنزويلا.

ومع تواصل الارتفاع المذهل في أسعار النفط العالمية، واعتباره نزوعاً طويل الأجل، وليس مجرد ضربة حظ، فقد انتقلت أولويات بوتين السياسية أكثر فأكثر نحو قطاع الطاقة. ولعله ما كان سيرى من الحكمة أن يثقل هذا القطاع بأكثر من طاقته، وأن يستثمر الموارد المالية في عملية "التحديث"؛ فتؤول به الحال بالتالي إلى استحضار ذلك النمط الذي أوقع الاتحاد السوفيتي السابق في هاوية الإفلاس قبل خمس عشرة سنة. ولعله أيضاً كان مدركاً

تماماً لتلك المخاطرة حين رفض إحياء تلك "الذكرى". ومع أن سياساته في هذا الخصوص قد انطوت مع ذلك على قدر مماثل من "الإرهاق"، إلا أن الموارد التي تم الاستيلاء عليها لم تكن تضخ باتجاه بناء القوة العسكرية، بل نحو دعم الهرم البيروقراطي الهائل الآخذ في النمو، والذي تحول بمثل فعل السحر إلى العمود الفقري للسلطة التنفيذية.

وفي تلك الأثناء أصبحت القوات المسلحة الروسية تعتمد كلياً على تمويلات نظام "إنقاذ الحياة"، الذي تعين عليه توفير تقديم موارد مالية متزايدة بغية تمكين المؤسسة العسكرية من الحفاظ على وضعها "المزري" ذاته الذي آلت إليه. وعلى الرغم من أن هذا النهج لم يكن ليغدو مستداماً أكثر من نهج الإفراط في تقوية المؤسسة العسكرية في العهد السوفيتي، فإن بوتين قد بات موقناً -على أقل تقدير- بأن الجيش الروسي سيكون أداة غير ذات جدوى في أي أزمة تنشب مستقبلاً.


@Ahmedyassin90

الفصل الخامس

محاربة الإرهاب والتنافس على نفط قزوين

بدأت ملامح تحول اهتمامات قطاع الطاقة الروسي باتجاه منطقة بحر قزوين تتضح للعيان منذ منتصف عقد التسعينيات؛ بيد أن التضارب والتنافس اللذين نشبا بين مضمون الاستراتيجيات التي أعدت لهذا الغرض، وبين نشاطات الأجهزة البيروقراطية الاتحادية غير المنسقة، قد حالا دون الخروج بسياسة منطقية متماسكة تتبناها الدولة بكل أركانها.

وبانتهاء العقد المذكور، فإن سمتين اثنتين للتحولات السياسية والأمنية في المشهد العام لتلك "المنطقة" التي تنحصر بين مناطق صراع ونزاعات عدة -وقد لا ينطبق عليها هذا الوصف- قد كشفتا عن نفسيهما بصورة واضحة. وأول هاتين السمتين التفاعلات التي طغى عليها طابع الخلاف، والتي ما كانت لتشبه بأي حال من الأحوال أنموذج "اللعبة الكبرى"، بل إنها انطوت على كثير جداً من الألاعيب الصغيرة، والدسائس الصغيرة، التي يمارسها لاعبون ينتمون إلى الدولة، وآخرون في أجهزتها الفرعية، وغيرهم ممن لا ينتمون إلى أي منهما. وثانيتهما، نشوء بيئة استثمارية آمنة إلى حد معقول، تميزت بتدني مستوى خطر اندلاع أعمال عنف، سواء داخل الدولة ذاتها أو ما بين دولة وأخرى، إلى ما دون المستوى الذي كان متوقعاً.[1]

وعند تولي فلاديمير بوتين الزعامة على نحو غير متوقع، فإنه لم يكن يشعر بالارتياح كلياً حيال أولى هاتين السمتين، مثلما لم يكن مقتنعاً كل الاقتناع بأن الثانية سيطول بها الزمن، في وقت كانت الاستعدادات لحرب جديدة في الشيشان ماضية على قدم وساق. وهو قد أخذ مصالح بلاده في ميدان الطاقة على محمل الجد إلى أبعد حد؛ وربما لم يكتفِ

بضرورة حمايتها، بل صار بالأحرى يتدارس العديد من إمكانات تعزيزها من خلال توظيف المؤسسة العسكرية، فهي الأساس التقليدي الذي ترتكز إليه قوة روسيا.

ولعل خير ما يترجم هذه الإمكانات، إلى مبادئ توجيهية جديدة تقوم عليها السياسة الروسية حيال منطقة قزوين، بنود جدول أعمال الاجتماع الخاص الذي عقده مجلس الأمن الروسي في الحادي والعشرين من نيسان/ إبريل 2000.[2] وفي إطار هذه المبادئ، كان للنزعة البراجماتية أثرها في خفض سقف الطموحات التي وضعت في هذا المجال؛ لذلك فإن الوشائج التي تجمع بين عناصر الطاقة والقوة العسكرية ربما كانت ستظل محدودة لو لم يحدث ذلك الانقلاب الشامل في الأوضاع الأمنية في 11 سبتمبر 2001.

وقد تجسدت بؤرة هذا التحول المزلزل في أفغانستان، البلد الذي يصعب بلوغه. وكما يوحي كورنيل (Cornell, 2006, p. 29)، فإنه «في الوقت الذي يتحول فيه تأمين منفذ استراتيجي إلى عامل حاسم من عوامل مواصلة الحرب، فإن جمهوريات آسيا الوسطى قد شغلت، على مدى عقود من الزمن، موقعاً مركزياً في الصراع الأشد أهمية لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية». ومع أنه لا يمكن، بأي حال من الأحوال، اعتباره "حرباً في قزوين"، فإن اشتباكاً كهذا سيخلّف مضاعفات واسعة النطاق. وكما خلصت إحدى الدراسات التحليلية التي أصدرتها مؤسسة راند RAND قبل حرب العراق، فإن «احتمالات نشر قوات تابعة للجيش في آسيا الوسطى، في إطار مهمة ذات طابع محلي بالنسبة لهذه المنطقة، قد قويت كثيراً ضمن البيئة الأمنية التي نشأت في أعقاب أحداث 11 سبتمبر، وعلى المدى القريب على أقل تقدير».[3]

وفي منطقة قزوين هذه، فإن مقارعة الإرهاب أضحت المنطق الاستراتيجي الأساسي الذي يقف وراء المسارعة إلى إسباغ الطابع الأمني على أجندة الطاقة؛ الأمر الذي يتوقع له أن يعود بالفائدة على روسيا والولايات المتحدة الأمريكية على حد سواء. وفي غضون ست سنوات تقريباً، ومنذ أن بدأت الحملة المضادة للإرهاب، يبدو من الممكن القول بأن موسكو، وبعد أخذ كل الأمور في الاعتبار، قد استطاعت جني عائدات أكبر، في وقت

كانت فيه واشنطن تشق طريقها بصعوبة بالغة نحو إبقاء الصراع في أفغانستان على مساره الصحيح، في الوقت الذي تركز فيه على توظيف الجهود والموارد في الحرب المتعددة الأوجه في العراق.[4]

ومهما يكن من أمر، فإن إجمالي تلك العائدات جاء متواضعاً، بعد أن تبينت محدودية نفع الوسائل العسكرية في منطقة قزوين، في حين أخذت في التضاؤل شيئاً فشيئاً قوة الدفع التي وقفت وراء النزوع إلى إضفاء الطابع الأمني على مسائل الطاقة في هذه المنطقة.

ويتناول هذا الفصل أولاً عملية البناء العسكري المتواصلة في روسيا، في سياق حالات التوتر الأمني في منطقة قزوين، التي ما هدأت يوماً حتى تأججت في غده. ويسعى من ثم إلى تشخيص أهداف موسكو باتجاه تنسيق التفاعل القائم بين محاربة الإرهاب ومواجهة الثورات. ويتدارس أخيراً الحالة المتميزة لداغستان، بسبب ارتباطها بأمن منطقة قزوين بصورة أقوى مما يعتقد عادة.

دبلوماسية الزوارق الحربية وحدود منطقة قزوين

من بين الخلافات الدولية الرئيسية الناشبة في المنطقة، التي ورثها بوتين من حقبة التسعينيات، النزاع الذي طال أمده بشأن تقسيم قاع بحر قزوين ومياهه إلى قطاعات وطنية.[5] وفي مسعى من بوتين لتحقيق اختراق سريع في هذا الصدد، عمد إلى تعيين فيكتور كاليوجني (وزير الوقود والطاقة السابق) مبعوثاً خاصاً مكلفاً بالتوصل إلى تسوية وسط، مع إبداء الاحترام للمطالب الإيرانية بشكل خاص. وبغية تنشيط "الدبلوماسية المكوكية" هذه، جرى تنظيم مناورات بحرية لتشكيل خلفية مشهد زيارة بوتين إلى باكو في كانون الثاني/ يناير 2001.[6] بيد أن هذه المحاولات الدبلوماسية، والتلويح "بالعصا الصغيرة" من حين إلى آخر، شابها الارتباك والاضطراب في تموز/ يوليو 2001، حين أرسلت إيران عدداً من زوارق الدورية (وهي قطعاً من النوع الذي يعرف "بالزوارق الحربية") وطائرة حربية مقاتلة لملاحقة سفينة تنقيب تعود ملكيتها لشركة بريتش بتروليوم خارج المياه

المتنازع عليها التي تطالب بها أذربيجان بصفتها "ملكاً" لها بصورة لا تقبل الجدل.[7] ولم يكن استخدام "دبلوماسية الزوارق الحربية" على هذا النحو (وإن لم يتكرر ذلك خلال السنوات اللاحقة) ليثير لغطاً وهياجاً في وسائل الإعلام الغربية فحسب، بل وأقنع موسكو أيضاً بأن اللجوء بشكل مقصود إلى استخدام قوة عسكرية صغيرة يمكن أن يخلّف آثاراً كبيرة، نظراً إلى أن هذه المنطقة البحرية الواعدة كانت قد أغلقت تماماً لغرض تنفيذ مشاريع تطويرية فيها.

وفي تلك الأثناء، واصل بوتين ممارسة ضغوطه من أجل عقد قمة لدول منطقة قزوين الخمس، على الرغم مما جاء في تقارير كاليوجني التي تحدثت عن خلافات تصعب على الحل ونزاعات بلغت طرقاً مسدودة. وبعد تأجيل هذه القمة مرات عدة، عقدت في عشق أباد (تركمانستان) في الرابع والعشرين من نيسان/ إبريل 2002؛ بيد أنها لم تفضِ إلى أي من تسويات "اللحظة الأخيرة"، نظراً إلى غياب الإرادة السياسية، كما كان متوقعاً (Romanova, 2002). غير أنه جرى تصوير هذه الخلافات على أنها واحدة من "إخفاقات" السياسة الروسية؛ في وقت أعرب فيه بوتين نفسه عن إحساس عميق بالإحباط حيال "المطالب غير العقلانية" التي تقدم نظراؤه بها.

وعلى أي حال، وبعد استعادة الأحداث الماضية، يغدو من الممكن القول بأنه قد حقق النتيجة التي كان يتطلع إليها؛ فالتوصل إلى اتفاق -مهما يكن منقوصاً- كان في واقع الأمر سيمهد الطريق لإزالة واحدة من أهم المعضلات الأمنية من على جدول الأعمال؛ وربما إلى تجريد هذا البحر (الذي تعود ملكيته لدول خمس) من جميع المظاهر العسكرية. وعلى النقيض من ذلك، فإن غياب اتفاق كهذا قد أبقى التحديات الأمنية قائمة، ومكّن موسكو من لعب ورقتها الرابحة الرئيسية، ألا وهي أسطولها الحربي في بحر قزوين.

ومن هنا، فقد كانت القاعدة العسكرية، التي يتجمع فيها هذا الأسطول في مدينة أستراخان، هي التي توجه إليها بوتين من عشق أباد مباشرة؛ ومن هناك وجّه أوامره للأدميرال كورودوف، القائد الأعلى لسلاح البحرية الروسية، لتنظيم مناورات واسعة

النطاق خلال مدة لا تتعدى ثلاثة أشهر، وإخراجها بالشكل الذي يجعلها «شبيهة كل الشبه بعمليات قتالية حقيقية».[8] وهكذا، فقد شهد الأسبوعان الأول والثاني من شهر آب/ أغسطس هذه المناورات المنقطعة النظير (والتي لم يكشف النقاب على الإطلاق عن الاسم الذي أطلق عليها)، بمشاركة 10500 من أفراد سلاح البحرية، و60 سفينة ما بين قتالية ومساندة. وإلى جانب الغايات "الصحيحة من الناحية السياسية"، كعمليات البحث والإنقاذ، وإخماد الحرائق، ومطاردة الصيادين غير المرخصين، فقد اشتملت هذه المناورات أيضاً على إنزال كتيبة من القوات البحرية لغرض القضاء على "زمرة إرهابية" تحاصرها وحدات من الجيش في إحدى المناطق الساحلية.[9] ومع أن قائمة الأهداف التي حددت للمناورات لم تضم أياً من تلك التي تتصل اتصالاً مباشراً، سواء بإنتاج الموارد الهيدروكربونية، أو بالنزاعات الحدودية، إلا أن وزير الدفاع سيرجي إيفانوف حرص على مراقبة هذه المناورات من منصة نفطية تعود ملكيتها إلى شركة لوك أويل. وكما أشرت وقتذاك في سياق مناقشة هذه المسألة، فإنه «ليس النفط بحد ذاته هو الهدف المرسوم للقوة العسكرية؛ بل إن ما تطمح إليه روسيا هو النهوض بدور القوة التي تكفل ضمان الأمن لهذه المنطقة المضطربة عادة» (Baev, 2002d).

ومن الجائز أن الصدى الذي خلّفته "ألاعيب" الحرب هذه لم يأت متوافقاً تماماً وتوقعات موسكو، ولاسيما بعد أن أعربت كل من كازاخستان وإيران، وبعبارات لا لبس فيها، عن رفضها لمثل هذه التحركات التي تحمل معها رسائل تهديد ووعيد. وعلى الرغم من أن مناورات بهذا الحجم، ولهذه المدة، لم يتكرر حدوثها منذ ذلك الحين، فإن بوتين بات موقناً من تنفيذ أوامره القاضية بتوسيع نطاق الوجود العسكري الروسي في بحر قزوين.[10]

وفي عام 2003، حصل أسطول قزوين على سفينة حربية مهمة جديدة، هي الفرقاطة تتارستان المجهزة بالصواريخ؛ فيما تلقت الكتيبة البحرية السابعة والسبعون (التي تتخذ من كاسبيسك مقراً لها) زوارق إنزال جديدة وقطعاً من أسلحة المدفعية الحديثة، فيما تم الاستغناء عن مهامها القتالية تدريجياً في الشيشان. وفي حوض بناء السفن في سان

بطرسبرغ، جرى تدشين سلسلة جديدة من الزوارق الحربية، مع وصول السفينة أستراخان إلى بحر قزوين، كأول سفينة تدخل الخدمة فيه خلال عام 2006؛ فيما تقرر في الوقت نفسه إدخال سفينتين أخريين خلال عامي 2007 و2008، وهما كاسبيسك وماخاتشكالا.[11]

وفي سياق سعي بوتين للتأكيد على أهمية هذه القوة المتفوقة، التقى مندوبين عن دول بحر قزوين في إطار مؤتمر أمني عقد في تموز/ يوليو 2005 على متن الفرقاطة تتارستان (Blagov, 2005a).

ولم يغبْ عن موسكو وهي تبني قوتها العسكرية أن تولي اهتمامها لحسم نزاعاتها الحدودية مع أذربيجان وكازاخستان عن طريق عقد اتفاقيات ثنائية؛ فلا يبقى هناك ما يعوق مساعيها الرامية إلى تطوير حقول النفط والغاز في الجزء الشمالي من البحر. وفي الوقت نفسه، وعلى الرغم من تأكيد بوتين على أهمية إدامة شبكات الاتصال والتفاعل المتعددة الأطراف، فإنه لم يكلّف نفسه عناء اقتراح مبادرات جديدة تستهدف التوصل إلى تسوية شاملة؛ وبالتالي، فالتوتر مابرح يخيم على العلاقات ما بين أذربيجان وإيران وتركمانستان، وماتزال عمليات التنقيب في الجزء الشمالي من البحر متوقفة عند الطريق المسدود الذي بلغته.

وعلى الرغم من الحماسة التي أظهرتها روسيا باتجاه تقوية علاقاتها العسكرية الثنائية مع كل من جاراتها الأربع المطلة على بحر قزوين، فقد فعلت كل ما يمكنها فعله لإحباط محاولات أذربيجان وكازاخستان الهادفة إلى عقد شراكات تعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة معاهدة شمال الأطلسي (حلف الناتو). وفي تقدير الكرملين، فإن إيماءات سخية، كقيام واشنطن بتزويد قوات الحدود الكازاخستانية بثلاثة زوارق دورية سريعة، لا تدخل قطعاً في عداد المساعدات، ولكنها "تدخل غير مرغوب فيه".[12] وحينئذ بدا أن من الممكن تماماً "تحييد" هذه الانتهاكات، وعلى سبيل المثال من خلال إجراء مناورات مشتركة ("قزوين-2006"، و"حدود-2006") تشارك فيها قوات روسية

وكازاخستانية تابعة لحرس الحدود وسلاح البحرية، وبالدرجة الأولى الأسطول الروسي المتمركز في بحر قزوين (McDermott, 2006b; Plugatarev, 2006). وإذ عمل جاهداً على أن يمنح كازاخستان ما يعادل ضعف أي "هبة" عسكرية تقدمها واشنطن لها، فإنه لم يستطع التعامل على النحو نفسه مع أذربيجان؛ الأمر الذي لم يمنعه من الإعراب، بعبارات لا لبس فيها، عن رفضه نشر قوات أمريكية "أمامية"، وبخاصة حين أثيرت مطلع عام 2007 مسألة إقامة منظومات رادارية أمريكية مضادة للصواريخ في منطقة القوقاز (Stepanov, 2007).

ومع أن لموسكو أن تتذمر من برنامج "حراس قزوين"، الذي ترعاه الولايات المتحدة الأمريكية، رغم محدوديته، إلا أنها ستتجه قطعاً جهة خيار الصواريخ البالستية متى ما أثيرت قضية بناء قاعدة أمريكية في أذربيجان.[13] والحجة الأساسية التي تسوقها في هذا الخصوص ليست خطر سباق تسليحي في منطقة قزوين، بل هي الخطر الأكبر من ذلك المتمثل في استثارة ردة فعل متشنجة مبالغ فيها في إيران؛ ناهيك عن أن المواجهة الأمريكية-الإيرانية، التي تلوح نذرها في الأفق، تمثل ذلك النوع من الصراعات الذي تفضل باكو قطعاً أن تنأى بنفسها عنه (Ismailzade, 2007).

ومهما كانت القدرات التي بحوزة كل من أذربيجان وكازاخستان، أو تلك التي تبنيها إيران تدريجياً، فإن ركائز الهيمنة العسكرية الروسية في منطقة قزوين باتت وطيدة، بل حتى مرشحة للتعاظم في المستقبل القريب. وإذا كان بمقدور موسكو إجراء المزيد من التظاهرات لاستعراض قوتها العسكرية، فإنها على العموم قد عجزت حتى الآن عن توظيف هذه القوة لكسب قدر أكبر من النفوذ والتأثير على الصعيد السياسي. فالعقود النفطية مافتئت تُعقد، أو تُنقض، دونما اعتبار كبير للقدرات القتالية التي يُحتمل استخدامها؛ وكازاخستان تتدارس في الوقت الحاضر خيارات توجيه نفطها وجهة أذربيجان، من دون أن تعير إلا القليل من الاهتمام للمدافع المحمّلة على سفن أسطول قزوين الروسي (Gabuev, 2007). ولعله من الممكن الزعم بأن التفوق الذي تتميز به القوات البحرية الروسية من دون منازع هو الذي ضمن استقراراً نسبياً في منطقة تحيط بها

الكثير من بؤر الصراع والتوتر.[14] ولكن ثبت، في الوقت عينه، أن المكاسب المتحققة عملياً من هذه الإمكانات والأدوات العسكرية، فيما يتعلق بتعزيز المصالح ذات الصلة بالطاقة، جاءت أصغر بكثير مما كان يأمل معظم المحللين الاستراتيجيين المعنيين بالشؤون الجيوسياسية في موسكو.

محاربة الإرهاب: أداة لمحاربة الثورات

لم يتأخر بوتين في إدراك الأهمية الاستراتيجية للمصالح الروسية في مجال مصادر الطاقة بمنطقة بحر قزوين؛ ولكنه منذ البدء جعل من محاربة الإرهاب موضوعاً جوهرياً لسياسته في هذا الشأن. ومع أنه بدا من الطبيعي أن يحاول إقامة آصرة تصل ما بين هاتين القضيتين، فإن الكرملين سرعان ما اكتشف أن محاربة الإرهاب مسألة يسهل كثيراً التوصل إلى توافق في الآراء والمواقف حيالها، وإن ظاهرياً على أقل تقدير؛ أما ما يصعب تحقيقه فهو مد قنوات التعاون بشكل مادي وحقيقي. وبينما كان لكل دولة أن تشخص "عدوها الذي تختاره بنفسها" في غمرة الصراع الكوني ضد الإرهاب، فلم يكن بين جارات روسيا في حوض قزوين من هي على استعداد لقبول تسوية مذلّة فيما يتعلق بأجندة الطاقة.

ويرجع هذا في المقام الأول إلى الرغبة التي عبّر عنها بوتين بشكل واضح باستبعاد قضية الشيشان من أي نقاشات أو مباحثات تجرى على المستوى الدولي، أو حتى داخل رابطة الدول المستقلة. ومع أن دول بحر قزوين ما كانت لتعترض على التعامل مع القضية الشيشانية على أنها "شأن داخلي" روسي، فإنه لن يبقى إذ ذاك من مغزى لموضوع مكافحة الإرهاب إلا الشيء القليل جداً.[15]

غير أن المشهد العام تغير كلياً في أعقاب القرار الأمريكي بالتدخل عسكرياً في أفغانستان رداً على هجمات 11 سبتمبر الإرهابية، وتغيّر معه بالدرجة ذاتها فحوى هذا الموضوع. ومن الجائز أن بوتين شعر بشيء من الارتياح حيال هذا الدليل الذي أثبت

صحة إحساسه المتميز بالقلق، ولكنه ما كان ليعجز عن إدراك أن قراره بالانضمام إلى التحالف الذي تزعمته الولايات المتحدة الأمريكية، على العكس من نصائح أعوانه المقربين، سيختزل دور روسيا إلى شريك مساند لا أكثر. وفي هذا السياق، تم تصوير المناورات البحرية التي أجريت في بحر قزوين في آب/ أغسطس 2002 على أنها تقع في إطار "مكافحة الإرهاب"؛ ولكن حتى هذا الاستعراض غير المسبوق للقوة العسكرية لم يكن لينطوي على إمكانية اعتراض قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على تحديد مسار "الحرب على الإرهاب" التي انطلقت للتو.

وفي موسكو، تمثلت وجهة النظر السائدة وقتذاك في أن التعاون في ميدان مكافحة الإرهاب لن "يخفف" من حدة المنافسة على الفوز بثروات قزوين الهيدروكربونية؛ وأن الولايات المتحدة الأمريكية، وبالاستفادة من دورها ضامنةً للأمن، إنما تسعى لامتلاك الأفضلية في الحصول على هذه الثروات.[16] وعلى أي حال، فإن هذه الرؤية كانت تعكس، وإن بطريقة محرّفة غالباً، تحليلات جيوسياسية شاعت على نطاق واسع في واشنطن حينذاك؛ وهي التي افترضت التناغم فيما بين أهمية منطقة آسيا الوسطى من الناحية الاستراتيجية بالنسبة للحرب على الإرهاب، وبين المصالح الأمريكية المرتبطة بموارد الطاقة التي تزخر بها منطقة بحر قزوين.[17]

وفي إطار محاولات موسكو التفوق على واشنطن في حلبة التنافس هذه، واجهت مشكلة كثيراً ما كانت تغيب عن المخططات الجيوسياسية المفرطة في بساطتها، في حين أن اكتشافها لم يكن يتطلب مجهراً حقاً؛ وتلك هي أن ثمة بؤر نشاط جغرافية مختلفة لكل من السياسات الخاصة بالطاقة وبمحاربة الإرهاب. وواقع الحال يقول إنه في الفكر الاستراتيجي الأمريكي والأوربي، فإن خريطتي مكافحة الإرهاب وموارد منطقة قزوين من مصادر الطاقة تتمحوران في كابل وباكو، على التوالي. والمسافة الفاصلة بين هاتين البؤرتين (وكلتاهما تقع خارج حدود آسيا الوسطى، كما هي عليه في حقبة ما بعد الاتحاد السوفيتي) لا تقل عن 1600 كيلومتر. وفي مقابل هذا، فإن الفكر العسكري-الأمني

الروسي يدور حول محوري دوشانبي [عاصمة جمهورية طاجكستان] وبيشكيك [عاصمة قيرغيزستان] حيث أقيمت قواعد عسكرية للقوات الروسية؛ في حين أن الحسابات والتقويمات ذات الصلة بالطاقة تتمركز على مبعدة ألف كيلومتر تقريباً غرباً عند شواطئ كازاخستان وتركمانستان، التي يجري فيها تنفيذ أكبر مشاريع النفط والغاز.

وتكمن هذه الهوة الواسعة في حقيقة مفادها أن مسألة محاربة الإرهاب لا تكتسب القدر ذاته من الأهمية والعجالة في نظر كل من أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان. وعلى الرغم من استغلال موسكو (وواشنطن أيضاً) لهذه الدول بشكل مستمر، فإن باكو، وأستانا، وعشق أباد، ما كانت ترى في ذلك خطراً يتهددها، ولكن فرصة للتحرر من قيود المناورات القائمة بين القوتين المتنافستين (McDermott et al., 2002).

وجاء الغزو الأمريكي للعراق في آذار/ مارس 2003 ليزيد هذه الهوة وضوحاً، وبخاصة في ضوء تدني اهتمام واشنطن بمنطقة آسيا الوسطى بشكل حاد للغاية. وفي تقدير بيتر روتلاند (Peter Rutland, 2003, p. 47)، فإن ذلك قد «أثار هلع قادة دول حوض قزوين، الذين اعتادوا انتهاج سياسات خارجية "تتقلب مع تقلب الرياح"؛ فباتت في نهاية المطاف متناغمة مع مد المصالح الأمريكية في المنطقة وجزرها». أما روسيا، فلم تجد أمامها سوى القليل من الفرص لتحسين أوضاعها ومواقفها، بعد أن تضاءلت كثيراً حاجة دول قزوين للبقاء "في كنفها" (Galeotti, 2002). غير أن ما ساعد على تغيير هذا الوضع هو شبح "الثورات الملونة" الذي غدا في أوائل عام 2005 مفزعاً أكثر من ذي قبل. ومع أن إيران بقيت منيعة أمام هذا "البعبع المخيف"، إلا أن هناك في كل دولة من دول منطقة قزوين، وبخاصة في حقبة ما بعد العهد السوفيتي، من مكامن الهشاشة ما يمكن أن يجعلها مكشوفة أمام خطر تفجر الاحتجاجات الشعبية عفوياً؛ وقد حرصت موسكو على استغلال مخاوف النظم الحاكمة في هذه إلى أبعد الحدود.

وفي تركمانستان، أمكن العثور على أفضل حقل لاختبار عملية إدماج "إبداعية" بين الاستراتيجيات، التي أعدت لمحاربة الإرهاب والثورات، بعضها مع البعض الآخر؛ وفيه

تحقق أول نجاح على هذا المضمار، حتى قبل أن تكتسب ديناميات "الثورات الملونة" كامل قوتها عام 2004. وخلال زيارة بوتين إلى عشق أباد في نيسان/ إبريل 2002 لغرض تجديد معاهدة الصداقة والتعاون (أبرمت عام 1992) لعشر سنوات أخرى، اكتشف أن الرئيس التركمانستاني صابر مراد نيازوف لم يبدِ تجاوباً واضحاً مع عروضه ومقترحاته، سواء ما تعلق منها بمحاربة الإرهاب أو بمشاريع الغاز. ويمكن القول هنا، إن الإرهاب لم يكن في يوم من الأيام مبعث قلق للرئيس نيازوف؛ فكان قد أفلح في إبرام اتفاق غير رسمي مع حركة طالبان أواخر عقد التسعينيات، وتوصل بعد زوال حكم هذه الحركة إلى "تفاهم" مع القوى المحلية التي فرضت هيمنتها في هيرات ومزار شريف في أفغانستان.[18] وحين شعر أنه قد أمن إلى حد معقول خطر التطرف الإسلامي، لم يبق يرى أنه بحاجة لإلزام نفسه بعقود ثابتة لتصدير الغاز الطبيعي، وألغى في عام 2001 وبشكل مفاجئ مشروع خط أنابيب لنقل الغاز يمر عبر بحر قزوين، والذي كان قد حظي بدعم كبير من جانب الولايات المتحدة الأمريكية.[19]

وقتذاك، بدا بوتين وكأنه القائد الوحيد في العالم الذي اعتبر أن نيازوف الذي نصَّب نفسه "أباً للتركمان" (أو تركمان باشي) شخص يمكنه التعامل معه؛ ولم تمض سوى ستة أشهر على زيارته لتركمانستان حتى ثبتت صحة استنتاجه هذا. ونقطة التحول هنا تجسدت في اعتقال زعيم المعارضة بوريس شيخ مرادوف، ليعقب ذلك إطلاق العنان لممارسة مختلف أنماط القمع والاضطهاد بحق كل القوى المعارضة بعد اتهامها بالضلوع مجتمعة في محاولة لاغتيال الرئيس.[20] ولعل من الجائز كلياً القول بأن هذه "المؤامرة" قد اختُلقت بصورة بدائية من قبل أجهزة نيازوف السرية الخاصة، ولكن بوتين بدا مهيأً لتقبلها معتبراً أنها "هجوم إرهابي" حقيقي يسوّغ اتخاذ "تدابير مضادة" عاجلة. وتمثلت المكافأة في صفقة إطارية صيغت بشكلها النهائي خلال زيارة نيازوف لموسكو في نيسان/ إبريل 2003، وحصلت روسيا بمقتضاها على حق حصري يتيح لها على مدى السنوات الخمس والعشرين القادمة شراء كل كميات الغاز الطبيعي التي تنتجها تركمانستان، والتي تقع خارج ما أبرم قبلاً من عقود واتفاقيات.

ومن المؤكد أن تلك الصفقة لم تكن فصل الختام؛ فالرئيس نيازوف زبون متقلب غريب الأطوار حقاً؛ والقدرة على التنبؤ بتقلبات مزاجه كانت أدنى بكثير من إمكانية التكهن بحركة تمثاله الضخم المقام وسط عشق أباد والذي يدور حول نفسه كي يظل دوماً مواجهاً للشمس! ومع ذلك، فإن موسكو لم تفقد الثقة بوفاء تركمانستان بالتزاماتها بموجب هذه الصفقة، حتى عندما أُغلق "صنبور" الغاز بصورة مفاجئة في بداية عام 2005.[21]

وثمة رؤية سياسية ثاقبة كانت تقف أساساً وراء هذا الاستنتاج: ففي آخر سنوات حكم نيازوف لم تكن مخاوفه من شبح "الثورة" بأقل مما كان يساور أي حاكم آخر من حكام ما بعد الحقبة السوفيتية. وربما كان قد اختلق هذه "الروح الشريرة" بنفسه قبل انتهاء عام 2002، ولكن "الموت المفاجئ" لنظام أكاييف في قرغيزستان في شباط/ فبراير 2005، جعل من هذا "العدو الوهمي" تحدياً حقيقياً على نحو مخيف.

وفي الإطار ذاته، فإن المدة الممتدة بين منتصف عام 2004 وحتى منتصف العام اللاحق، كانت سنة مفزعة بالنسبة للرؤساء "مدى الحياة" في دول آسيا الوسطى، وهم يرون قواعد قوتهم وهياكل حكوماتهم تنهار بسهولة ويسر أمام أعينهم. وبرغم مشاعر القلق التي كانت تساورها هي الأخرى حيال ما كان يجري داخل هذه الدول من اضطرابات وقلاقل، فقد استطاعت موسكو استغلال مخاوف قادتها لترسيخ دعائم نفوذها فيها، وتعزيز مصالحها في ميدان الطاقة. وقد ارتكزت استراتيجيتها، التي أرادت لها أن تكون فاعلة ومؤثرة، على فرضيتين اثنتين وجدهما طغاة آسيا الوسطى المذعورون مقنعتين ويسهل تقبلهما: الأولى ترى أن هذه الثورات، أياً يكن لونها، ليست وليدة انفجار تلقائي ذاتي للاحتجاجات والاعتراضات الشعبية، بل هي نتاج عمليات تخريبية خاصة جرى التخطيط لها بعناية فائقة في واشنطن، بعد أن استبد بإدارة بوش هاجس نشر الديمقراطية هناك. أما الفرضية الثانية فتقول إن بالإمكان حرف مثل هذه العمليات عن مسارها ودحرها عن طريق الاستخدام الحازم للقوة، وإن كان غياب الإرادة السياسية

لسحق هؤلاء "الثوريين"، الذين يتلقون توجيهاتهم من الخارج، هو الذي تسبب دون غيره، في وقوع هذه الأحداث الدرامية في كل من تبليسي، وكييف، وبيشكيك.[22]

هذا التغيير "الطوباوي" في استراتيجية محاربة الإرهاب أتاح لموسكو الخروج بخطاب سياسي قابل للاستخدام في سياق الفرضية الثانية. ولربما كان يصعب على موسكو، إلى حد ما، وصف ما عرف بثورة "التيوليب" في قرغيزستان بعملية من صنع المتطرفين الإسلاميين، وبخاصة بعد أن سارعت القيادة الجديدة إلى التوجه تلقاء روسيا ابتغاء الاحتفاظ بهيمنتها غير المحكمة بعد على السلطة في البلاد.[23] ولم تكن غير الانتفاضة التي اندلعت في أنديجان (أوزبكستان) والتي سحقت بوحشية على يد قوات عسكرية تحركت تنفيذاً لأوامر مباشرة من الرئيس إسلام كريموف، لتشكل الحجة المثالية المطلوبة لتطبيق الاستراتيجية التي نُقحت بقصد مكافحة الإرهاب والثورات، في آن معاً. فكان أن أصرت موسكو على أن هذه الانتفاضة لم تكن إلا هجوماً إرهابياً؛ فاستطاعت بذلك أن تقي كريموف من الضغوط الدولية.[24]

وقد كان لهذا الموقف الواضح تأثيره في الدول المجاورة التي استحوذ عليها القلق، فيما جاءت إدانة الولايات المتحدة الأمريكية للاستخدام العشوائي للقوة ضد المدنيين لتعزز شكوكها في أن واشنطن إنما تستهدف "تغيير الأنظمة" بالتتابع من خلال تنظيم أحداث ونشاطات راديكالية تنفذها على مستوى "الشارع" جماعات المعارضة التي تحظى برعاية واشنطن لها.[25]

ومع أن أوزبكستان شكلت بؤرة اهتمام تلك "المؤامرة" السياسية بالذات، فلا ريب في أن موسكو كانت تستهدف جمهوراً أوسع من المناصرين لاستراتيجيتها القائمة على تحقيق التكامل ما بين "غايات" مكافحة الثورات و"وسائل" مقارعة الإرهاب.

وجاء دور كازاخستان لتكون الهدف المركزي الذي حدده الكرملين لنفسه بدقة متناهية. ورئيسها نور سلطان نزارباييف لم يعرف عنه يوماً تأثره بالخطاب الذي يتبناه بوتين

في مواجهة الإرهاب، وما كان ليقلقه التيار الراديكالي الإسلامي تحديداً داخل بلاده؛ وهو لم يفعل أكثر من الإيحاء لروسيا بأمله في أن تسهم قواتها في "الحفاظ على الوضع الراهن" في طاجكستان بغية الحيلولة دون امتداد الآثار الناجمة عما يحدث من اضطرابات وزعزعة في الاستقرار. أما خطر "الثورة" فمسألة مختلفة كلياً؛ وما كان يشعر به نزارباييف هذا من هشاشة، فمرده اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية. وقد كان بإمكانه تأجيلها مدة عام، ولكنه أدرك أن الوقت لم يكن إلى جانبه. وإذ آثر أن يحتاط للأمر من جميع جوانبه فلا يترك شيئاً للمصادفات، فقد عمد إلى ممارسة ضغوط مؤثرة على قوى المعارضة، والتيقن في الوقت عينه من أن أدواته القمعية قد وضعت في أعلى حالات التأهب والاستعداد.[26]

وقد طمأنته موسكو إلى منحه دعمها الثابت له، ولكن ليس من دون مقابل. فقد كان على كازاخستان الموافقة على مشروع مشترك (لا يساهم فيه الغرب) لتطوير حقل كورمانجازي النفطي العملاق (سيتم تناوله بالتفصيل في الفصل الحادي عشر). وإذ وجدت أوزبكستان نفسها في موضع من سيتحمل العواقب السلبية لهذه التحركات والمناورات، بل وحتى العقوبات التي قد تفرضها عليها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي، فقد توصلت إلى اتفاقيات "ودية" مع شركة لوك أويل حول تطوير حقول خانديم-خاوزاك-شادي للغاز في جنوبي البلاد؛ ومع شركة غازبروم لتطوير حقول غاز أخرى في هضبة أوستيرت، ولتحديث خطوط أنابيب الترانزيت والخطوط المحلية التي كانت ستضمن تصدير كميات إضافية من الغاز إلى روسيا.[27]

من جهة تركمانستان، فقد وافقت أيضاً على تمتين أواصر التعاون مع روسيا في مجال الطاقة؛ وخلال زيارة الرئيس نيازوف لموسكو في كانون الثاني/ يناير 2006، تصرف على أفضل وجه فيما يتعلق بالأسعار؛ بل وأبدى استعداده كاملاً للوقوف إلى جانب روسيا في المواجهة التي نشبت بينها وبين أوكرانيا فيما يتعلق بإمدادات الغاز (Blagov, 2006b). ويبدو أن قيادة روسيا للتحركات الهادفة إلى مكافحة "الثورات"، تحت غطاء محاربة الإرهاب، قد تمخضت عن مردودات حقيقية ملموسة في مجال الطاقة.

غير أن ذلك الزخم اتخذ منحى التراخي والضعف مع حلول عام 2007. فقد عـادت كازاخستان ثانية لاستشراف "قوى دافعة متعددة"؛ فيما "تجرأت" تركمانستان على خوض مواجهة مع الزعامة الروسية بخصوص المطالبة بزيادة كبيرة في أسعار كميات الغـاز التـي تريد شركة غازبروم شراءه بأرخص سعر ممكن، لتتفادى بـذلك حـدوث عجـز في ميـزان مدفوعاتها بين العقود التي تبرمها مع الأسـواق المحليـة والعقـود التـصديرية.[28] وخـلال زيارة رئيس الوزراء فرادكوف لها في آذار/ مارس 2007، تقدمت أوزبكستان هي الأخرى بمطالب جدية جديدة تتعلق بالاستثمارات الموظفة في مشاريع الطاقة (Blagov, 2007a).

ولنا أن نقول هنا إن هذا التراجع الجديد في قوة نفوذ روسيا إنما هو، إلى حد ما، نتـاج انحسار واضح في التهديد المتمثل في "الثورات الملونة": فانتخابات كانون الأول/ ديسمبر 2005 الرئاسية في كازاخستان قد جرت وفقاً للخطط التي وضـعها نزاربـاييف لهـا دونـما حاجة لأي تدابير مؤذية.

وفي أوزبكستان، نجـح كريمـوف في إخمـاد الاحتجاجـات الـشعبية بـشكل فعـال، واستعاد السلطة رغم العزلة التي فرضها الغرب عليه. ولعل هـذا يمثـل في أحـد جوانبـه تجاوباً مع رسالة واشنطن السياسية "المنقحة" التي شددت فيها على أن الدعم الذي تقدمه لعملية "الدمقرطة" لا ينطوي ضمناً على وضع خطـط تمهـد الطريـق لقيـام ثـورة هنـا أو هناك، وعلى أن نظام نزارباييف يعد مقبولاً تماماً. حتى إن نائب الـرئيس الأمريكـي ديـك تشيني لم يتردد في إيصال هذه الطمأنات بنفسه في أثناء زيارته لأستانا في شـهر أيـار/ مـايو 2005.[29] وبأي حال من الأحوال، فإن ضعف سطوة روسيا على هذا النحو جـاء إلى حـد كبير نتيجة للتقويمات الأكثر واقعية، التي خلص إليهـا حلفـاء روسـيا في منطقـة قـزوين، لغاياتها وقدراتها. فقد تعين على قادة هذه الدول الحليفة أن يدركوا الحقيقة المثيرة للإحباط القائلة بأن الكرملين لم يضع في خططه على الإطلاق إرسال قـوات عـسكرية لقمـع ثـورة تشكل خطراً يتهدد هذا الحليف أو ذلـك. والحـال لا تتعـدى مجـرد وعـد تتعهـد روسـيا بموجبه تقديم العون والغطاء السياسي للأنظمة الصديقة التـي تمتلـك مـن الـشجاعة مـا يمكّنها من حماية نفسها في حالات الطوارئ.

وبدا لهم أيضاً أن منح روسيا منافذ متميزة تتيح لها الأفضلية في الحصول على موارد الطاقة إنما هو ثمن أكبر من أن يعادل هذه الضمانات الأمنية المحدودة التي تقدمها روسيا لهم؛ ولكن شبح "الثورة" في المقابل لم يتوارَ كلية، وقد تتحقق له العودة من جديد بشكل درامي. ومع أن أوزبكستان مابرحت في واقع الحال تفتقر إلى الاستقرار، فمن المؤكد أن تركمانستان هي المرشحة للانهيار المفاجئ أكثر من سواها من بين جميع دول منطقة قزوين. فهذا "تركمان باشي" مازال يتزعم نظاماً استبدادياً قائماً على المركزية المفرطة، ولا يدخر وسعاً من أجل القضاء على أي خطر ينذر بوقوع انقلاب "داخل القصر" عبر تغييرات لا تنتهي في القيادات العسكرية، ومسؤولي أجهزة تطبيق القانون، وشاغلي المواقع الحكومية المهمة. وقد جاء موته المفاجئ في آخر أيام عام 2006 ليأخذ الفصائل السياسية الرئيسية على حين غرة؛ وليؤجج صراعاً من أجل شغل العرش الخالي. وفي إطار هذا الصراع، تم اتخاذ الترتيبات الدستورية الخاصة بخلافة نيازوف في غياب المراسم والشكليات الاحتفالية اللازمة (Dolgin, 2006).

ولعل موسكو ما كانت لتغفل حقيقة أن حياة هذا النظام التركمانستاني الغريب من المرجح جداً أن تنقضي عاجلاً وليس آجلاً؛ ولكنها آثرت –فيما بدا– أن تولي جلَّ اهتمامها لهذا "الزبون" المتقلب الغريب الأطوار.[30]

وفي واقع الأمر، فإن "تركمان باشي" كان طوال الوقت واعياً للحظة التي لا يقدم فيها على ما يثير استياء روسيا منه؛ فهي الحليف الوحيد الذي يشكل بقاء نظامه أحد أهم مصالحه. غير أن خلفه ربما يحمل أفكاراً مغايرة؛ وقد يولي اهتماماً أكثر جدية لما تقدمه له الصين وإيران من عروض وشراكات؛ أو حتى للرسائل الواردة من واشنطن بخصوص إحياء مشروع الخطوط العابرة لمنطقة القوقاز.[31] وحتى لو تمكن هذا الزعيم الجديد من تخفيف حدة الضغائن والعداوات القبلية، فقد لا يكون مطلقاً على يقين من أن المعارضة الشعبية التي طال قمعها لن تنفجر من جديد، أو أن القوات العسكرية (التي تدهورت معنوياتها بفعل حملات التطهير الكثيرة جداً) ستنفذ الأوامر التي تقضي بإطلاق النار من أجل القتل في حالة طوارئ على غرار ما حدث في أنديجان (أوزبكستان).

ومع أن روسيا كانت تعلق كثيراً من الآمال على حالة "الدفء" السياسي الآخذة في التنامي مع نظام "تركمان باشي"، فقد كان على الكرملين أن يقر في الوقت ذاته بقلة ما في متناول يده من خيارات يضمن من خلالها تنفيذ صفقات الطاقة المتميزة التي أبرمها معه، وبقلة قدراته -أي الكرملين- على إدارة أزمة عنيفة من المرجح كلياً نشوبها في أي وقت. ومع ذلك، فقد لا تكون ثمة حاجة لمثل هذا الإقرار، في حال خلص الكرملين (في أعقاب زيارة بوتين إلى عشق أباد في أيار/ مايو 2005) إلى أن استخدام القوة استخداماً مباشراً هو السبيل الوحيد الذي قد يحول دون تدخل أطراف أخرى بدفع من مصالحها؛ أي ما يشبه كثيراً الموقف الذي خلص إليه حكام البلاد من الجيل القديم أواخر عام 1979، والقاضي بأن الغزو الواسع النطاق دون غيره هو الذي سيمنع أفغانستان من الوقوع تحت سطوة أي من القوى المعادية.

داغستان في منطقة قزوين

اعتاد أغلب المحللين المعنيين بالتفاعلات القائمة بين قضايا الأمن والطاقة في منطقة بحر قزوين، أن يدرجوا ضمن ميدان تخصصهم "الطبيعي" بلداناً مثل قرغيزستان وطاجكستان، بل وحتى أفغانستان، برغم الحقيقة الجغرافية الواضحة القائلة بأن هذه البلدان بعيدة عن البحر موضوع بحثنا، كبعد سورية، مثلاً، عنه. وفي الوقت عينه، فقد جرت العادة إهمال الآثار التي تصيب الوضع الأمني "الساحلي" جراء الأزمة التي طال أمدها في داغستان (أحد "توابع" الاتحاد الروسي المضطربة على نحو لا سابق له) برغم طول منطقتها الساحلية على بحر قزوين (كما تسهل ملاحظته) والتي لا تقل طولاً عن سواحل أذربيجان. وفي معظم الأحوال، فإن الأوضاع في داغستان يتم تحليلها في سياق العمليات السياسية الجارية في منطقة شمال القوقاز التي تنتمي داغستان إليها من الناحية الإدارية. ومهما يكن، فإن منطقة العمليات الحربية في الشيشان قد عزلت داغستان عن سائر هذه المنطقة الفرعية؛ ومن ثم فهي تواجه الكثير من التحديات التي تلقي بظلالها على عموم منطقة قزوين.

ولم تكن مصادفة أو سوءاً في التقدير أن يسعى الشيشاني الشهير شامل باساييف، ونائبه العربي الأصل المعروف باسم "خطّاب"، إلى تأسيس قاعدة مستقلة جديدة في المناطق الجبلية من جمهورية داغستان عن طريق غزوها في صيف عام 1999 بقوات تضم ما يراوح بين 300 و500 "مجاهد". وقد كان أول أهداف هؤلاء الاستيلاء على عدة قرى في منطقة بوتليخ، التي كانت قد قررت اعتماد الشريعة الإسلامية لإدارة شؤون الحياة فيها. أما الهدف الاستراتيجي الأكبر فهو توحيد الشيشان وأجزاء من داغستان في دولة إسلامية واحدة تمتلك منفذاً إلى بحر قزوين، فيكون لها بذلك حضور بارز على الصعيد الدولي.[32] بيد أن هذا الغزو المسلح جابه رداً مضاداً في داغستان التي لم تكن ترى في باساييف وخطاب سوى مغامرين يريدان تقويض ركائز توازن القوى القائم ما بين الفصائل الإثنية-السياسية. فكان أن ترجم هذا الرد إلى مقاومة مسلحة قوية، ما ساعد القوات الروسية على إجهاض الهجوم في غضون ثلاثة أسابيع من العمليات القتالية المكثفة، وإن كانت إلى حد ما غير ذات جدوى.[33]

وهكذا، فقد صار بإمكان موسكو، بفضل هذا الانتصار الذي تحقق على المستوى المحلي، عشية حرب الشيشان الثانية، أن تنفذ خطتها الاستراتيجية الرامية إلى فرض طوق العزلة على الشيشان، وإعادة تنظيم جميع خطوط اتصالاتها الرئيسية في كل أرجاء منطقة القوقاز حول ذلك "الثقب الأسود". ولعل ما يكتسب أهمية استثنائية، في هذا الخصوص، هو خط سكك الحديد المتجه إلى أذربيجان عبر داغستان، وخط الأنابيب النفطي الفرعي الجديد الذي يصل باكو بميناء نوفوروسيسك، من دون الحاجة للمرور عبر الأراضي الشيشانية. وإذ جرى بالفعل إقامة بنى تحتية كهذه، فقد وجهت للقوات الروسية أوامر بتدمير المصافي والخطوط النفطية في الشيشان (بل حتى المعهد النفطي في العاصمة غروزني) إلى الحد الذي يتعذر عنده إصلاحها؛ في حين أن هذه المنشآت كانت في منأى من الأذى قدر الإمكان خلال حرب الشيشان الأولى.[34]

ومع ذلك، فإن "ممر" النقل الجديد هذا لم يضف قدراً كبيراً من الأهمية الاستراتيجية لداغستان. فالقواعد الخلفية المهمة للعمليات الحربية في الشيشان كانت تقع في أوسيتيا

الشمالية (موزدوك، فلاديكافكاز)، وفي مواقع أبعد باتجاه الشمال في روستوف-أون-دون وفولجوجراد. أما القاعدة البحرية الرئيسية في بحر قزوين، ومقر قيادة الأسطول الروسي في بحر قزوين، فيقعان في أستراخان؛ في حين كان لواء مشاة البحرية السابع والسبعون (المعزز) (المتمركز في كاسبييسك بداغستان) يخوض عمليات قتالية في الشيشان. ومن منظور جغرافي-اقتصادي، فإن مشاريع الحفر المتزايدة، التي كان يتم من خلالها استكشاف الحقول الهيدروكربونية في القطاع الروسي من بحر قزوين، قد تمركزت هي الأخرى في أستراخان، التي تميزت بخطوط مواصلاتها النهرية، وبوجود محطة لتحميل الناقلات. وعلى هذا، فإن داغستان لم يكن لها حضور واضح في الخطط الموضوعة لتطوير قطاع الطاقة. ومن حيث الجوهر، فإن موسكو تركت داغستان وشأنها بشكل تام تقريباً لمعالجة شؤونها السياسية بنفسها في أجواء يخيم عليها القلق والتوتر؛ الأمر الذي أدى، في غضون سنوات قلائل، إلى تدهور الأوضاع الأمنية المحلية في هذه الجمهورية إلى حد الكارثة تقريباً.[35]

وقد واصلت القيادة الروسية تجاهلها لهذه الحالة المثيرة للقلق، إلى حد أن داغستان شهدت من الكمائن والتفجيرات في عام 2004، والأشهر الأولى من العالم التالي، عدداً أكبر مما يقع منها في الشيشان نفسها، حتى جاء ديمتري كوزاك ليقرع ناقوس الخطر بقوة أشد.[36] فقد شخصت مذكرته التي رفعها للكرملين "مستوى خطيراً" لتراكم المعضلات الاجتماعية-الاقتصادية والسياسية؛ وأشار فيها إلى أن «تركيز المشكلات الإثنية-السياسية، وفقاً لتقسيمات إقليمية صريحة، من شأنه أن يحفز التيارات المتطرفة إلى إقامة كيانات فعلية أقرب إلى الدويلات في شمال داغستان وجنوبها ووسطها؛ وهو ما يعني عملياً تفكك هذه الجمهورية».[37]

واتخذ رد بوتين شكل زيارتين قصيرتين قام بهما يوم 15 تموز/ يوليو 2005 لمقر جهاز الأمن الاتحادي خارج مدينة ماخاشكالا [عاصمة داغستان]، ولموقع حدودي قرب ديربنت. ومع أن بوتين شدد على تفهم الحكومة للأوضاع السائدة في داغستان، إلا أنه لم يتخذ أي إجراء بشأن اقتراح كوزاك بفرض سيطرة إدارية مباشرة من جانب موسكو، أو – على أقل تقدير – إزاحة ماجوميدالي ماجوميدوف، الذي اشتهر بفساده على نحو فاضح، عن

موقع القيادة هناك. ولم يكتفِ بوتين بتجاهل تحذيرات كوزاك من مخاطر "تعميق جذور المشكلات داخلياً" في حال اللجوء إلى أساليب القوة والعنف، بل تعهد بإرسال المزيد من القوات العسكرية، والإصرار على وجوب إغلاق حدود داغستان الجنوبية لمنع تسلل المتمردين نحو منتجعات منطقة كراسنودار كراي، حيث «يقضي الملايين من المواطنين الروس عطلاتهم».[38] وقد بدا هذا "التقويم النهائي" للمخاطر، القادم من الخارج على هذا النحو الخادع للذات، غير مناسب على نحو لافت للنظر مع طبيعة الأزمة في داغستان التي أشعلت فتيلها الاحتجاجات الشعبية الغاضبة على نظام الحكم الجشع المتفسخ فيها.

ومع أن تفجر القلاقل والاضطرابات الجماعية الضخمة كان متوقعاً من قبل الخبراء المتخصصين الذي كونوا وجهات نظر مستقلة، فإن ذلك لم يحدث في العاصمة ماخاشكالا، بل في مدينة نالجيك بجمهورية كباردينو-بالكاريا الروسية، خلال شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2005.[39] ومع أن الانتصار الذي حققته القوات العسكرية جاء سهلاً بفضل تفوقها عددياً على المتمردين المستميتين (بنسبة 20 إلى 1)، إلا أن الكرملين شعر بالفزع من تواصل سلسلة "الثورات الملونة"؛ فأطلق في آخر المطاف حملة طال انتظارها لتغيير كوادر السلطة، ابتداءً بماجوميدوف «الذي بدا حتى ذلك الوقت وكأنه لا بديل له». وكما كشفت عنه أحداث نالجيك، فقد كان انتشار الشبكات والحركات الإسلامية هو الذي أجبر موسكو على إعادة النظر في تقويمها للأخطار والتهديدات، والتي تقوم على قاعدة "لا داعي للقلق"؛ لتكتشف بعد نظرة متأنية أن الكثير من قرى وسط داغستان، ومنها جيمري، مثلاً، قد تحول إلى تبني الحكم الذاتي وفقاً للشريعة الإسلامية، وعلى غرار ما فعلت كاراماخي في أوائل عام 1999.[40]

ظروف كهذه وضعت داغستان في مشهد جيوسياسي مختلف كلياً: فبدلاً من أن تشكل زاوية غير ذات شأن في منطقة بحر قزوين، برزت داغستان كبوابة بالغة الأهمية للحركات الإسلامية العالمية المتطرفة التي استطاعت شن مئات الآلاف من الغارات والهجمات المهمة في عموم أرجاء المنطقة الشمالية من القوقاز، بل وحتى في المناطق والمجتمعات الإسلامية في موسكو نفسها.[41] ولقد كان بمستطاع الكرملين إيلاء القليل من

الاهتمام للتفجيرات المتكررة التي استهدفت خطوط أنابيب نقل النفط والغاز "غير الاستراتيجية" عبر داغستان، إلا أن بوتين، وفي أثناء زيارة مفاجئة خاطفة لغروزني في كانون الأول/ ديسمبر 2005، أولى كل اهتمامه لضرورة تصحيح «التفسيرات المحرّفة للقرآن» التي يبثها «من هم على الجانب الآخر».[42]

ومثل هذه الكلمات ما كانت ستترك تأثيراً يذكر بحد ذاتها؛ ولكنها حين اقترنت بإزاحة عدد من السياسيين الأكثر فساداً وسوء صيت، والامتناع عن استخدام القوة بصورة وحشية، وإطلاق تمويلات جديدة، فقد أسهمت بالفعل في التخفيف من حدة التوترات التي تنبه لها كثير من المراقبين خلال النصف الثاني من عام 2006 (Izmailov, 2006). وفي أواخر تشرين الأول/ أكتوبر، وبقدر تعلق الأمر بهذا الموضوع، فإن الأسئلة التي تلقاها بوتين من كاسبيسك، خلال برنامج "سؤال وجواب" التلفزيوني السنوي، لم تختلف عن تلك التي طُرحت عليه في تسعة برامج أعدت في مواقع أخرى اختيرت سلفاً.[43] وبأي حال من الأحوال، فإن تخفيف حدة هذا الصراع المتأصل بشكل مستمر قد لا يمكن تحقيقه إلا بإعطاء زخم جديد لعملية التنمية الاقتصادية من خلال إشراك داغستان بصورة أوسع في المشاريع ذات الصلة بالطاقة في منطقة قزوين (Isaev, 2006). وهي المشاريع التي تعطيها موسكو الأولوية على نحو متزايد، ومابرحت تحرص على عدم تعريضها للمخاطر الأمنية القادمة من داغستان. غير أن هذا الحذر المنطقي لم يخلّف غير فرص محدودة لتقليل هذه المخاطر؛ بل إنه أدى في واقع الأمر إلى تضييق مجالات التعاون ما بين دول منطقة قزوين.

استنتاجات

منذ بداية ولاية بوتين الرئاسية الثانية، شرعت روسيا بانتهاج سياسة نشطة في منطقة قزوين، في مسعى منها لوقف مد "الثورات الملونة"، وتعزيز مصالحها المتعلقة بمصادر الطاقة، استناداً إلى قوة موقعها راعياً للأمن. وقد اتخذت من محاربة الإرهاب استراتيجية أساسية للحفاظ على أهمية الوسائل العسكرية والقدرة على استخدامها، بما يضمن لموسكو موقع التفوق الذي لا يرقى إليه شك. وفي هذا السياق، فإن عمليات تطوير القدرات

الضاربة للأسطول الروسي في بحر قزوين، وكل المناورات التي أجراها سلاحا البحرية والجو والصنوف الخاصة العاملة في المنطقة (ابتداءً بالاستعراض الواسع النطاق للقوة في منتصف عام 2002، وانتهاءً بالمناورات المشتركة التي جرت في إطار منظمة معاهدة الأمن الجماعي في آب/ أغسطس 2006) قد تمركزت على توفير القدرات اللازمة لردع الهجمات الإرهابية والاستعداد لصدها. غير أن "موقع القوة" هذا، الذي أحيط بهالة كبيرة من التعظيم والتبجيل، قد أثبت أنه غير قابل للاستخدام من حيث الأساس.

وفي أذربيجان، نجح نظام علييف في تنظيم عملية نقل السلطة من الأب إلى الابن داخل الأسرة الحاكمة من دون حاجة إلى مساعدة من روسيا، وفي قمع قوى المعارضة "الثورية" بشكل فعّال بمباركة "صامتة" من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، التي استطاعت الحصول على منفذ أمني محدود جداً يوصلها إلى هذه البقعة الحيوية من منطقة قزوين. ومع أن تركمانستان منحت روسيا بالفعل عقداً حصرياً لتصدير الغاز إليها، إلا أنها رفضت أي مشاركة روسية مباشرة في دورة الإنتاج. وفي غياب الصلات العسكرية-الأمنية القابلة للاستغلال، فقد تعين على موسكو الاتكال على وعود نيازوف المتقلب المزاج؛ وليس أمامها الآن غير مراقبة الأسلوب الذي سيتبع في التعامل مع عقود الطاقة المبرمة مع تركمانستان في ظل صراع فوضوي على السلطة هناك. وارتضت كازاخستان الدخول في تحالف أشد صرامة مع روسيا يوم بلغ خطر "الثورة الملونة" ذروته؛ ولكنها وجدت لاحقاً السبيل لتحرير نفسها من ارتباط أكثر قسوة مما ينبغي، وشرعت في إقامة علاقات نفطية مع أذربيجان.

وعلى الرغم من أن داغستان كانت المسرح الذي ارتبطت فيه بصورة مباشرة للغاية القوة العسكرية باستراتيجية مكافحة الإرهاب، فإن موسكو بقيت حتى أواخر عام 2005 تنكر وجود حاجة لمعالجة الأزمة الداغستانية، وتمنعت فيما بعد عن إعطاء هذه الجمهورية المضطربة موقعاً في النظام الأمني الخاص بمنطقة قزوين.

الفصل السادس

بناء التحالفات بالتزامات افتراضية وبقوة الطاقة

في سياق مطالبة موسكو بدور قيادي في تأسيس نظام لأمن الطاقة على الصعيد العالمي، فإنها لا بد من أن تدرك أن شرعية هذه المطالبة مرهونة بقدرتها على تنظيم العلاقات المعقدة القائمة ما بين الدول التي نشأت في حقبة ما بعد الاتحاد السوفيتي، باستثناء واضح يتمثل في دول البلطيق الثلاث. وهذه العلاقات تراوح في طبيعتها من مواجهة "باردة" بين أرمينيا وأذربيجان إلى عملية توحيد معطلة بين روسيا البيضاء وروسيا؛ في وقت أضحى فيه الماضي السوفيتي المشترك عاملاً تتضاءل أهميته فيما يتعلق بالمسارات التي ستسلكها 12 دولة (مضى على استقلالها وقت ليس بالقصير) جهة أوضاع مستقبلية غامضة، وإن هي حتماً متفاوتة فيما بينها.

ومن خلال تفهم طبيعة الأحداث بعد وقوعها، يبدو واضحاً في عالم السياسة أن مشاريع بناء الدول التي تطلق متزامنة ما كانت لترسخ دعائم نموها وبقائها إلا عن طريق زيادة المسافة التي تفصل كلاً منها عن الآخر. وعلى العكس من ذلك، فعلى صعيد العلاقات الاقتصادية فإن تأسيس آلية تنسيقية محكمة التنظيم كانت ستمثل عاملاً مساعداً في تحويل العلاقات التي تسترشد بمبادئ التخطيط المركزي إلى علاقات تعاون جديدة تنشط بدفع من قوى السوق. فكانت الأزمة الاقتصادية المدمّرة التي اندلعت في مطلع التسعينيات هي التي أجبرت كل دولة من هذه الدول على قطع الجانب الأكبر من علاقاتها تلك، بعد أن أعطت كل منها الأولوية لبقائها هي. كما أن الانهيار المالي، الذي حلَّ بروسيا في آب/ أغسطس 1998، جاء ليعجل في تمزيق نسيج التعاملات والنشاطات الاقتصادية الذي كان قد حيك حديثاً.[1]

وفي حين ورث فلاديمير بوتين موقع القيادة "غير الرسمية" للمنظومة التي جمعت هذه الدول، الكبير في رمزيته الهزيل في مضمونه، فقد سعى بادئ ذي بدء إلى تنظيم أوضاعها عبر مقاربة براجماتية الطابع تمحورت أساساً حول مصالح روسيا، كما يحددها المبدأ الذي يقضي بأن تكون "التكاليف أقل من المنافع المتحققة". وعلى أي حال، فإن هذه النزعة البراجماتية قد آن لها أن تتراجع مع انتهاء ولايته الأولى لتفسح الطريق أمام طموحات بناء "القوة الإقليمية العظمى"؛ في وقت امتزجت فيه الرغبة المعلنة في زيادة الأرباح المتأتية من صادرات الطاقة مع التوجه نحو الوصول بالعائدات السياسية إلى أقصى مستوى لها عن طريق المناورة بالأسعار. وتحت تأثير "الثورة البرتقالية" الأوكرانية الصاعق في أواخر عام 2004، وجدت روسيا نفسها مرغمة على إجراء تغييرات جذرية، وإن هي غير مترابطة، في بنود أجندتها التي وضعتها لبناء التحالفات.[2]

ويسعى هذا الفصل للبحث في تقلب أهداف موسكو وخططها حيال كل من رابطة الدول المستقلة، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومنظمة شنغهاي للتعاون.

استمرار مكامن الخلل الوظيفي في رابطة الدول المستقلة

يوم دخل بوتين الكرملين نهاية عام 1999، كانت رابطة الدول المستقلة، وهي المنظمة الأقدم والأكثر تمثيلاً لحقبة ما بعد الاتحاد السوفيتي، قد أحبطت بالفعل كل الآمال التي عُلقت عليها. فبعد أن بلغ حجم المعاملات والرسائل والتقارير الورقية المتراكمة مستوى يتعذر قياسه، فإن المهمة الفعلية الوحيدة التي أنجزتها هذه المنظمة المسماة خطأً "الرابطة" هي بناء شبكات اتصال على أرفع المستويات ساهمت في الحفاظ على علاقات الصداقة الحميمة المتميزة التي نشأت داخل نظام "المحسوبية" السوفيتي بين رؤساء تقدم بهم العمر، ورؤساء وزراء أصغر سناً، ونواب رؤساء وزراء طامحين «جيء بهم إلى الحياة الاجتماعية» وليس لديهم إلا قليل مما يقدمونه من تنازلات.[3]

ولأن بوتين شخصياً خريج "مدرسة" فكرية مغـايرة كليـاً، فإنـه لم يجـد في شـبكات كهذه قيمة تذكر؛ كما أن سيرجي إيفانوف، وهو أحـد أخلـص معاونيـه، كـان قـد خلّـف انطباعاً خطيراً حين أومأ في مؤتمر ميونخ الدولي في مطلع عام 2001 إلى أن هذه الرابطة قـد لا تصلح أداة لبناء تكامل حقيقي، بل وقد تـؤول إلى التفكـك (Kasaev, 2001). بيـد أن الرؤية التي كانت لها الغلبة في الكـرملين خـلال الـسنتين اللاحقتـين اسـتندت إلى إعطـاء الأولوية لرابطة الدول المستقلة على أجندة السياسات الروسية، نظراً إلى أن الرابطة كانـت قد احتلت موقعاً قيادياً في كثير من الشبكات والتكتلات، في حين لم يكـن لـيربط أيـاً مـن الشركاء الآخرين بغيره إلا علاقات سطحية واهنة.

ومن المرجح أن قمة تشيسيناو، التي عقدت في تشرين الأول/ أكتـوبر 2002، كانـت قد شكلت نقطة التحول في النهج الجديد الذي صـاغته موسـكو لنفـسها باتجـاه اسـتعادة منزلة "الأخ الأكبر" القائد في عصر ما بعد الحكم الـسوفيتي. ولا ريـب في أن مـا أحـدث هذا التحول في الموقف لم يكن اقتناع روسيا بما قدمه الرؤساء؛ زملاء بوتين من هدايا لـه في عيد ميلاده الخمسين، أو مناشداتهم لروسيا بالاحتفاظ بزعامة الرابطة؛ بل هو استعدادهم جميعاً للسير خلف القيادة الروسية في "إدارة" -أو قل تعويق- الإصلاحات الديمقراطية، مقترناً بالآمال في كسب معونات وامتيازات اقتصادية.[4]

ومادامت موسكو مستعدة لإمداد أتباع معسكرها بالغاز والنفط والكهربـاء بأسـعار مخفّضة، فإن النهج الهادف إلى الحد تدريجياً من التراجعات الجيوسياسية، وبخاصة في آسـيا الوسطى، بدا خالياً من أي عيب، وسيحالفه النجـاح قطعـاً. غـير أن "مـشروع الرابطـة" واجه انتكاستين كبيرتين ولم تكن قد مضت سوى سنة واحدة على وضعه موضع التنفيـذ؛ وذلك حين رفضت مولدافيا على نحو مفاجئ اتفاقاً كان قد أبرمه ديمـتري كـوزاك، أحـد مساعدي بوتين، لحسم الصراع الذي طال به الأمد بينها وبين ترانزدنيستريا؛ بيـنما تـسببت الانتخابات التي تكرر تزييفها بصورة روتينية في جورجيا في اندلاع انتفاضة عنيفة (تحقـق لها الانتصار فيما بعد) ضد نظام شيفرنادزه؛ وهـي الانتفاضـة التـي قـدّمت نفـسها باسـم

"الثورة الوردية".[5] وبدا أن الكرملين لم يتبق لديه من الوقت ما يكفي لإعادة ترتيب "مشروعه"، ولطمأنة الزعماء القلقين، الذين نصّبوا أنفسهم رؤساء "مدى الحياة"، إلى صلابة دعمه لهم، بعد أن تلبدت سماء كييف بالسحب السياسية.

ولم يكن ليساور فريق بوتين أدنى شك في أن الانتخابات الرئاسية في أوكرانيا كانت قد شكّلت الاختبار النهائي لقدرة روسيا على تزعم هذا الحشد المتنوع من الحلفاء والأتباع. لذا، فإن المقاربة الحذرة القائمة على مبدأ "لننتظر ونرَ ما يحدث" (التي تم تبنيها حيال جورجيا خلال الأشهر الأولى من "الثورة الوردية") لم تعد تشكل خياراً على الإطلاق. وقد جاءت نتيجة هذا الاختبار سلبية على نحو مثير للذهول إلى حد أن الأوهام التي ارتبطت بـ«القدرات التكاملية التي تمتلكها الرابطة قد تبخرت تماماً»، على حد وصف ميخائيل ديلياجين لها (Mikhail Delyagin 2005b, p. 147)؛ ولم يبقَ هناك «غير المتحدثين باسم البيروقراطية الروسية، بما يمتلكونه من براعة وتصميم على تجاهل الحقائق، من ظلَّ يزعم» بأن المشروع كان مايزال في مساره الصحيح. وجاءت "ثورة التيوليب" في آذار/ مارس 2005 في قرغيزستان (وإن جرى سريعاً شطب هذه الزهرة من تسمية الثورة) لتقطع كل صلة لهذه المزاعم الواهنة بالأوضاع القائمة.[6] ومن هنا، بات لزاماً على الكرملين، بحلول موعد القمة التالية للرابطة في قازان، عاصمة تتارستان، (آب/ أغسطس 2005)، أن يقرر ما ينبغي عليه فعله حيال هذه المنظمة التي أنشئت بطريقة "خرقاء".

وخلافاً للتوقعات، لم يحدث كثير في القمة ذاتها، والتي لم يميزها عن سواها غير الاحتفالات الضخمة التي أقيمت لمناسبة العيد الألفي للعاصمة، وربما قرار تركمانستان غير المتوقع نوعاً ما بخفض مستوى عضويتها في الرابطة إلى "شراكة" تكتنفها الشكوك.[7] ومع ذلك، فإن القرار الذي كان على الكرملين اتخاذه قد نضج بالفعل، وجرى نقله إلى الأطراف المعنية بتعبيرات صريحة وواضحة إلى حد لافت للنظر. وجاء الاستنتاج الجاد، المستخلص من "الدروس المستفادة" في إطار ممارسة تتم تقليدياً بشكل حصري، ليقول إن

الامتيازات والحوافز الاقتصادية لم تكن كافية على الإطلاق كوسائل لاستثارة ولاء النخب الحاكمة في الدول "الحديثة الاستقلال"، أو للإتيان بدول رابطة الدول المستقلة إلى حظيرة النفوذ الروسي. ومن المنطقي أن يتبع ذلك القرار قرار برفع أسعار موارد الطاقة المصدّرة إلى الشركاء في هذه الرابطة إلى مستوى مقارب لمستوى أسعار الصفقات التي تبرم مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي. ومع أن هذا القرار كان يخضع في ظاهره لاعتبارات "مركنتلية" محض؛ إلا أنه كان يحمل في ثناياه أجندة سياسية خفية تبلورت تدريجياً، خلال كانون الأول/ ديسمبر 2005 - كانون الثاني/ يناير 2006، في سياق "حرب الغاز" مع أوكرانيا التي تركت صدى كبيراً.[8]

وكان من بين ما خلصت إليه موسكو في حساباتها أن إحداث هزة حادة في أسعار الكهرباء والغاز سيشكل أكثر من مجرد عقاب مستحق تنزله "بالخونة" في كل من جورجيا ومولدافيا، وفي أوكرانيا قبل كل شيء. فشيء كهذا سيحدث -في تقديرها- تغييراً سريعاً في المزاج "الثوري" للرأي العام في تلك الدول التي كانت تترنح وقتئذ على شفير هاوية الفشل، فيؤدي هذا من ثم إلى تقويض تحالف النخب الموالية للغرب. وفي غضون ذلك، سيغدو من الممكن عرض حزم معونات اقتصادية على الأصدقاء الموالين في أرمينيا أو طاجكستان، على سبيل المثال، بغية التقليل إلى أدنى حد ممكن من الأعباء الموجعة لفواتير ثروات الطاقة عالية الكلفة، من دون الإضرار بـ"مبادئ نظام السوق" التي أرسيت أسسها حديثاً.

وبأي حال، فقد كان لدى الكرملين كل الأسباب التي تدعوه للافتراض بأن النظامين "المنبوذين" في كل من روسيا البيضاء وأوزبكستان، ومعهما ذاك الذي جاء إلى السلطة في قرغيزستان بعد الثورة، ليس لها من تلجأ إليه طلباً للحماية من خطر "الثورات الملونة"، الذي وإن كان قد انحسر منذ مطلع عام 2006، إلا أنه قد يتفجر بغتة من جديد كتفجر زلزال تسونامي.[9] وفي هذا السياق، وجدت موسكو في هزيمة "التحالف البرتقالي" في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في أوكرانيا في آذار/ مارس 2006، وعودة

فيكتور يانوكوفيتش إلى السلطة رئيساً للوزراء، ما يثبت فاعلية استراتيجيتها الجديدة وصحتها. ومع ذلك، فإن "حرب الغاز والنفط" التي اندلعت مع روسيا البيضاء في كانون الثاني/ يناير 2007 (كما سيتم عرضها في الفصل الثاني عشر)، قد أثبتت أن نظام "السوق" أعجز من أن يؤسس علاقات "وثيقة دائماً وأبداً"؛ نظراً إلى أن «الدول في ذلك الجزء من الكوكب ليست مهيأة لتنفيذ أي مشروع تكاملي، بل إن روسيا هي الأقل استعداداً بينها جميعاً»، كما خلص إلى ذلك فيدور لوكيانوف (Fedor Lukyanov, 2007b).

وحقيقة الأمر هي أن رابطة الدول المستقلة بشكلها المعتاد، وإن هو غير مرحب به، قد تحولت إلى بنية غير ملائمة كلياً لدفع عجلة مصالح روسيا إلى الأمام، أو حتى إعادة ترتيبها، في حقبة ما بعد الاتحاد السوفيتي. ولعل هناك الكثير مما كان سيدفع بموسكو لتقوية الكيانات المؤسسية في آسيا الوسطى؛ إلا أنها وجدت أنه لا شيء غير العلاقات الثنائية يمكن أن يكون منطقياً وذا مغزى في التعامل مع الأصدقاء والأعداء في منطقة القوقاز على حد سواء، وكذلك مع الجارتين الأوربيتين المهمتين للغاية. ومع حلول عام 2006، أطلقت كل من جورجيا وأوكرانيا سلسلة من "بالونات الاختبار" بشأن نية كل منهما الانسحاب من رابطة الدول المستقلة؛ غير أن روسيا أعربت ببرود شديد عن عدم اكتراثها بذلك؛ بل وأبدت استعدادها للتخلص من هذه المظلة التي فقدت فاعليتها، والتي صارت بغتة تبدو وكأنها أكثر نفعاً "للمنشقين" عليها مما هي بالنسبة للقوة "الآمرة الناهية" فيها.[10]

وبسبب انهيار الأجندة الاقتصادية، بعد إقدام روسيا من جانب واحد على سحب الامتيازات التي تقدمها في مجال الطاقة، ومسارعة كل من كازاخستان وتركمانستان لتحذو حذوها بحماسة واضحة، فلم يتبق غير الاتصالات السياسية الرفيعة المستوى التي كانت تجرى بصورة غير رسمية، والتي خيمت عليها ظلال ثقيلة من "التكاملية" الرمزية لرابطة الدول المستقلة؛ والتي ربما ستظل قائمة لفترة أطول مما يظن، ما لم تستجمع أوكرانيا كل قواها لتحقيق اختراق على الطريق إلى أوربا.

تقوية افتراضية لنظام أمني جماعي لا وجود له

لطالما سعت موسكو إلى بناء نواة صلبة لهذه الرابطة الهلامية الشكل التي لم يبق هناك من سبيل لإصلاحها، بغية إكسابها جميع صفات وخصائص التحالف الحقيقي، وما يرتبط بهذا من تعهدات أمنية مناسبة وتعاون وثيق على الصعيد العسكري. وكانت أولى المحاولات بهذا الاتجاه قد بذلت بالفعل في أيار/ مايو 1992 حين اتفقت أرمينيا وكازاخستان وروسيا وطاجكستان وأوزبكستان على إنشاء منظمة الأمن الجماعي (التي عرفت أيضاً باسم "معاهدة طشقند")، ولتنضم إليها في العام التالي كل من أذربيجان وروسيا البيضاء وجورجيا. وفي عام 1999، وبينما كان يجري إعداد المعاهدة لغرض تجديدها، انسحبت منها فعلياً كل من أذربيجان وجورجيا وأوزبكستان (فألغيت، لذلك، تسميتها "معاهدة طشقند").

بيد أن المشكلة الرئيسية التي واجهت هذا التحالف المتماسك شكلياً هي أن روسيا لم تشأ على الإطلاق أن تأخذ على عاتقها تعهدات أمنية ملزمة؛ بل إنها قلَّصت مهامها داخل المنظمة إلى مجرد القيام بممارسات تنظيمية ذات طابع رمزي، وتنظيم عقود تسليحية صغيرة الحجم، وتوفير برامج تدريبية وتثقيفية "للأصدقاء" من الضباط في الأكاديميات العسكرية الروسية. ومن جانب الحلفاء، فقد رفضوا الانجرار إلى النزاعات التي كانت روسيا تخوضها مع حلف الناتو، وأصروا على إنشاء برامجهم الخاصة بهم في إطار "شراكة من أجل السلام"، والتي كانوا قد عملوا على إقامتها بصورة مستقلة.

ولكن الوضع تغير تغيراً جذرياً في خريف عام 2001، عندما اكتشفت موسكو أن الانتشار المحدود للقوات الأمريكية في آسيا الوسطى قد تسبب في تقليص نفوذها هناك إلى حد كبير. وهي، لذلك، اعتبرت أن تنشيط أواصر التعاون الأمني بين أطراف منظمة الأمن الجماعي يمثل وسيلة أساسية لمواجهة التجاوزات الأمريكية. وعلى هذا، فقد جرى في أيار/ مايو 2002 "تحديث" هذا التحالف الظاهري ليصبح اسمه "منظمة معاهدة الأمن الجماعي". وقد حظيت مسألة أنظمة الدفاع الجوي المشترك التي طال بها الأمد باهتمام

خاص؛ فهي قد اكتسبت، وعلى نحو مفاجئ، مغزى سياسياً حين دخل "حلفاء مخلصون"، مثل كازاخستان وقرغيزستان، مع حلف الناتو في اتفاقات تتعلق بالتحركات الجوية العسكرية؛ من دون أي اعتبار للقواعد ومناهج العمل التي كانت قد أقرت "بصورة جماعية".

وفي سياق مسعى روسيا لإعادة تأكيد هيمنتها الشاملة هنا، فقد عمدت إلى توظيف موارد أكبر في مشاريع البنى التحتية والمناورات العسكرية المشتركة؛ غير أن سلسلة الانتكاسات والحوادث الكارثية التي وقعت في المدة الواقعة بين عامي 2005 و2007 (بدءاً بتحطم طائرة مقاتلة من نوع سوخوي-27 بعد أن ضلت طريقها في أجواء ليتوانيا في تشرين الأول/ أكتوبر 2005، وانتهاءً بالإخفاق في اكتشاف الصواريخ التي أطلقتها كوريا الشمالية في تموز/ يوليو 2006، والتجارب المضادة للأقمار الصناعية التي أجرتها الصين في كانون الثاني/ يناير 2007) قد أثبتت أن الدفاعات الجوية المشتركة لا وجود لها إلا على المستوى الرمزي.[11]

ولعل ما اكتسب أهمية أكبر في نظر المشاركين في منظومة "الأمن الجماعي" هذه هو التركيز الجديد على الكفاح المشترك ضد الإرهاب؛ وهو الذي كان أغلبهم ميالاً إلى تفسيره بالدعم "الودي" المباشر الذي يُقدم لقمع جماعات المعارضة المحلية التي باتت تصنّف على أنها شبكات إرهابية. وعلى رغم تحمس موسكو لاستغلال مخاوف حلفائها من الحكام الطغاة، والتي أثارها التحدي الذي اتخذ شكل "ثورات ملونة"، فقد امتنعت عن تقديم أي ضمانات أمنية عسكرية في هذا الخصوص. وفيه أيضاً، جرى بعجالة واضحة نقل مسرح مناورات "محاربة الإرهاب" (التي كان مقرراً إجراؤها في آذار/ مارس 2005 في قرغيزستان) إلى طاجكستان، لتفادي تولد الانطباع بتدخل محتمل في الفوضى "الثورية" التي نشبت هناك.[12]

وفي السياق نفسه، فإن المركز المشترك لمكافحة الإرهاب، الذي كان قد أقيم عام 2000، ظل حتى ذلك الوقت أشبه بنشاط يقع في مجال "العلاقات العامة"، حتى إنه افتقر

إلى قاعدة بيانات يمكن الوثوق بها (Plugatarev, 2005a). وفي إطار جهد موسكو لتطوير منظومة من التعهدات الأمنية "الافتراضية" فقد دعت موسكو أوزبكستان بصورة ودية للانضمام إلى منظمة معاهدة الأمن الجماعي، تعبيراً عن مناهضتها للمحاولات الغربية الرامية إلى فرض عزلة على نظام كريموف في أعقاب مجزرة أنديجان في أيار/ مايو 2005. وقد اتخذ توسيع المنظمة بهذه الصورة شكله النهائي في أثناء مؤتمر قمة مينسك الذي عقدته المنظمة في حزيران/ يونيو 2006 (Socor, 2006b). كما بذلت موسكو جهداً لافتاً بهدف تصوير المنظمة على أنها الشريك "الطبيعي" لحلف الناتو، وبخاصة في منطقة آسيا الوسطى.[13]

ومع أن هذا الحلف كان يعتمد إلى حد بعيد سواء على التسهيلات التي تقدمها له قاعدة ماناس الجوية الرئيسية في قرغيزستان، أو تلك التي توافرت له في عموم المنطقة، لإسناد العمليات في أفغانستان، فإنه ظل يرفض إعطاء الشرعية لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي التي تهيمن عليها روسيا، بكل ما ترسمه لنفسها من غايات ومهام ذات طابع نووي. وفي أثناء جولة قام بها نيكولاي بورديوجا، الأمين العام للمنظمة، في منطقة آسيا الوسطى، عبّر عن استهجانه لهذا الموقف، موحياً بأن حلف الناتو إنما يحاول «التفريق بيننا واحداً بعد الآخر، ولكن وحدتنا تحول بينه وبين تنفيذ مخططاته هذه» (McDermott 2007).

وفي قمة مينسك ذاتها التي أعيدت خلالها أوزبكستان إلى حظيرة المنظمة، أثيرت مسألة تحديد الهدف الاستراتيجي الرئيسي للمنظمة وسط أجواء خيم عليها التوتر والخلاف. وقبيل انعقاد ذلك التجمع الذي سلطت عليه الأضواء، كان عدد من الخبراء من ذوي الاطلاع في موسكو، ومن المسؤولين العاملين في المنظمة، قد روّجوا لمقترح يدعو إلى قيام المنظمة بإعطاء الأولوية لحماية خطوط الأنابيب الناقلة للنفط والغاز، وعلى غرار المهمة الموكلة لقوات خاصة يتم حالياً تدريبها في أذربيجان وجورجيا وتركيا لتنفيذ عمليات مراقبة دورية على امتداد خط أنابيب باكو-تبليسي-جيهان (Plugatarev, 2006a).

وعلى أي حال، فإن ما لم يكن قد اتضح حتى تلك اللحظة هو طبيعة التهديدات المتخيلة التي تستدعي تدابير عسكرية مضادة حماية لتلكم الخطوط الاستراتيجية التي تمتد عبر الأراضي الروسية، بدءاً من كازاخستان. فالرئيس البيلاروسي ألكسندر لوكاشينكو، الذي اشتهر بحدة خطابه، قد رفض هذا المقترح العويص؛ موضحاً أن المهمة الرئيسية الملقاة على عاتق منظمة معاهدة الأمن الجماعي هي «الدفاع عن حدودنا الغربية كمكان مقدس؛ ونحن على استعداد لأداء هذه المهمة بنسبة 120٪».[14] وبكل الأحوال، فإن الفكرة لم تنل إلا القليل من التأييد في أوساط أعضاء "التحالف". فقد اعترض عليها الرئيس الكازاخستاني نزارباييف، قائلاً إن على المنظمة تركيز جهودها على منطقة آسيا الوسطى، ووضع الخطط العسكرية اللازمة للتصدي لعدوان محتمل قد تتعرض له أي دولة عضو في تلك المنطقة؛ مضيفاً أن عودة أوزبكستان إلى المنظمة قد زاد هذه المهمة إلحاحاً (Kolesnikov, 2006c).

وخلافاً لسيناريو حماية قلعة "بريست" ضد قوات حلف الناتو الغازية، فإن قائمة الصراعات العنيفة المحتملة في منطقة آسيا الوسطى بدت في واقع الأمر طويلة للغاية؛ وفي ضوئها، بدت منطقية تماماً المطالب التي تقدم بها الرؤساء المعنيون. غير أن روسيا فضلت تدريب قواتها لتمكينها من مواجهة "المعتدي" الأقل ترجيحاً، لأنها على وجه التحديد لم ترد الوقوع في فخ عمليات قتالية "فوضوية" من دون أن تكون قد رسمت لنفسها "استراتيجية رحيل"، باستثناء التقليل من الخسائر، والتخلي عن حلفائها ممن لا حول لهم ولا قوة "في وقت الشدة".

وفي أعقاب عديد من جولات المباحثات بشأن تشكيل قوات مشتركة لحفظ السلام، فإن أفراد الكتائب العشر (نصفها من القوات الروسية)، التي خصصت رسمياً للقيام بهذه المهمة، لم تكن تمتلك من القدرات القتالية في قواعدها إلا الاسم فقط، ويفصل بعضها عن البعض الآخر مئات الأميال. ومن هنا، فإن عملية تجميع "فيلق الرد السريع" هذا في قاعدة "كانت" الجوية القرغيزية (أو الروسية، في واقع الحال) التابعة لمنظمة معاهدة الأمن

الجماعي، قد تتطلب أسابيع عدة من العمل اللوجستي الشاق. ومهما يكن، فلم يبق خافياً أن ما أرادت روسيا الحصول عليه حقاً من وراء هذا التجمع الشبيه بالتحالف هو أن تستبدل بضماناتها الأمنية "الافتراضية" منافذ متميزة توصلها إلى موارد الطاقة المتوافرة في كازاخستان وأوزبكستان (فيما تشكل تركمانستان حالة خاصة)، وتمنح في غضون ذلك معونات يتم تحديد حجمها بدقة بالغة لدول تعد عالة على غيرها للحصول على مصادر الطاقة، كأرمينيا وروسيا البيضاء وقرغيزستان وطاجكستان.

وحتى خلال الأوضاع الأمنية المواتية التي شاعت في عام 2006، فإن العمل وفقاً لقاعدة "شيء مقابل لا شيء" بدا غير مرضٍ إلا قليلاً بالنسبة للدول الست جميعاً. أما فيما يتعلق بالرؤية الاستراتيجية التي تبناها لوكاشينكو، فإن التدهور الحاد في العلاقات الروسية-البيلاروسية في كانون الثاني/ يناير 2007، جعل البعض من المعلقين والمراقبين يتساءل عما إذا كانت المناورات "الجماعية" المقبلة ستشتمل على عملية لنشر قوات روسية تستهدف تأمين خطوط الأنابيب الاستراتيجية بدلاً من الهجوم المضاد المشترك الذي يفترض أن يشن بوجه غزو غربي محتمل (Golts, 2007a).

منظمة شنغهاي للتعاون: وعود جوفاء

إلى جانب منظمة معاهدة الأمن الجماعي، المعنية بالمهام "الأمنية الشاقة"، تولت موسكو إبان رئاسة بوتين الأولى أداء دور مركزي في منظمات عدة تعنى بالتعامل مع التحديات الاقتصادية و"الأمنية الناعمة"، ابتداءً بمنظمة "الفضاء الاقتصادي المشترك" الأضيق نطاقاً، التي أطلقت عام 2003 مع روسيا البيضاء وكازاخستان وأوكرانيا؛ ومروراً بالمجموعة الاقتصادية الأوروآسيوية، التي أنشئت عام 2000 على دعائم الاتحاد الجمركي العديم الفاعلية؛ وانتهاءً بمنظمة التعاون لمنطقة آسيا الوسطى، التي انضمت إليها روسيا عام 2004. بيد أن اندفاع أوكرانيا فيما بعد الثورة نحو الغرب أدخل منظمة "الفضاء الاقتصادي المشترك" طي النسيان؛ فيما جرى في تشرين الأول/ أكتوبر 2005

إدماج منظمة التعاون لمنطقة آسيا الوسطى بالمجموعة الاقتصادية الأوروآسيوية، التي ربطت روسيا البيضاء بروسيا وبدول آسيا الوسطى الأربع (باستثناء تركمانستان غير المتعاونة). ومع أن التداخل المربك في مهام هذه المنظمات قد أمكن تقليصه، إلا أن ذلك لم يحدث تحسناً ذا شأن في قدرة المجموعة الاقتصادية الأوروآسيوية على إنجاز أي من مهامها من الناحية العملية.[15]

ولعل المنظمة الوحيدة التي حققت فيها موسكو حضوراً قوياً، واكتسبت أهمية سياسية بالفعل، هي منظمة شنغهاي للتعاون، التي تأسست على يد روسيا، ودول آسيا الوسطى الأربع (باستثناء تركمانستان)، والصين.[16] وفي بادئ الأمر تركزت نشاطات هذه المنظمة في المقام الأول على مواجهة التحديات الأمنية غير التقليدية. وعلى حد تعبير بوتين (Putin, 2006d) في مقال خاص له «فقد صرنا الآن نمتلك بالفعل السبل الفعالة لمحاربة ما يسميه شركاؤنا الصينيون "الشرور الثلاثة"، وتلك هي: الإرهاب، والانفصالية، والتطرف». وفي واقع الحال، فإن ما تحقق من إنجازات في الميدان الأمني لم يكن على درجة عالية من الأهمية، فيما عبّرت الدول الأعضاء جميعاً عن اهتمامها بتوسيع مركز نشاط المنظمة الضيق هذا، وابتداءً بالأجندة الاقتصادية قبل كل شيء.

وفي أثناء اللقاء "الاحتفالي" الذي التأم في شنغهاي في حزيران/ يونيو 2006، اقترح بوتين نفسه إنشاء "نادٍ للطاقة" يتم في إطاره بحث وتصميم المشاريع المشتركة التي تمكن إقامتها في قطاع النفط والغاز. غير أن ثمة مشكلات جدية كثيرة تواجه روسيا في هذا الشأن مبعثها افتقارها إلى القدرة على التحكم فعلياً بنشاطات منظمة شنغهاي للتعاون.[17]

وترتبط أول مجموعة من هذه المشكلات بالتوترات الخفية الغامضة التي تشوب العلاقات الثنائية بين روسيا والصين. فالديناميات الاستثنائية التي تقف وراء النمو الاقتصادي الصيني الكاسح، يجري تقويمها في موسكو بدرجة من الاهتمام لا تقل عن تلك التي توليها واشنطن لها، على الرغم من أن حجم التجارة بين روسيا والصين يقل

بعشرة أضعاف تقريباً عن حجمها ما بين هذه الأخيرة والولايات المتحدة الأمريكية. وفي أواخر عقد التسعينيات من القرن الماضي، تركزت الشكوك في معظمها على مدى تأثير صادرات الأسلحة الروسية على برامج تحديث القوات المسلحة الصينية؛ مع إصرار بكين على امتلاك التقنيات الأكثر تطوراً، وامتناع موسكو المتواصل عن رفع القيود التي تفرضها على نقل هذه التقنيات. وبحلول منتصف العقد الحالي، وبحسب بعض الخبراء الروس، فإن التعاون العسكري-الفني الثنائي قد «تخطى ذروة ازدهاره»، وبأن مركز الثقل الرئيسي لعلاقات البلدين قد انتقل إلى مجالات حصول الصين على المواد الأولية الروسية؛ وفي مقدمها موارد الطاقة.[18]

وتعي موسكو جيداً أن النمو المطّرد في الطلب الصيني على هذا الموارد هو الذي أحدث هذا الارتفاع الحاد في أسعار النفط العالمية، والذي عاد بدوره على موسكو بفوائد جمة. وهي في الوقت عينه لا تريد -ولا تستطيع- الرد بالمثل على العروض الصينية ذات الطابع السياسي المقدمة إليها، والتي تمثلت في استثمارات مباشرة وعقود طويلة الأمد لتصدير كميات "استراتيجية" من النفط عبر خط أنابيب جديد.

ومن المرجح أن ثمة عاملاً نفسياً يفعل فعله في المفاوضات التي طال أمدها بشأن بناء هذا الخط. فاهتمام موسكو بأن تصبح مصدراً "تابعاً" للصين يزودها بالمواد الأولية، أدنى بكثير من اهتمامها بلعب الدور نفسه حيال أوروبا، التي تقيم النخب الروسية معها صلات في غاية الأهمية، وتمتلك فيها أصولاً ومقتنيات شخصية.[19] ومع أن الرأي العام الروسي كان مايزال، على وجه العموم، يتخذ مواقف إيجابية حيال الصين، فقد بات ينتهج مساراً تكتنفه مشاعر قلق متزايدة ومعلنة؛ لذا فإن نسبة الروس الذي يرون في الصين "دولة صديقة" قد انخفضت من 67٪ في عام 2001 إلى 48٪ في عام 2006؛ فيما اتفق 41٪ منهم مع الرأي القائل بأن تنامي قوة الصين يمكن أن يعرض مصالح روسيا للخطر ('Hidden threat', 2006).

وعلى هذا الصعيد، فقد اختار بوتين المضي قدماً بعـزم وإصرار عـلى طريـق تقويـة وشائج التعاون مع الصين في مجال الطاقة؛ جاعلاً من إبرام اتفـاق بـشأن تـصدير الغـاز المسألة المركزية لزيارته لبكـين في آذار/ مـارس 2006. ولعلـه كـان، وهـو ينقـل مركـز الاهتمام إلى الغاز، يتحرك بوحي من إحساسه الفطري أكثر مما كـان سـيفعل وفقـاً لأي حسابات أخرى. ولكن في النتيجة، فإن كلاً من الأوربيين والصينيين وجدوا أنفسهم في موقف دقيق وحساس بوصفهم طرفاً يسعى إلى خطْب ودّ روسيا. فأولئـك كـانوا عـلى دراية تامة بمقدار حاجتهم من الغاز الروسي خلال السنوات العشر القادمة؛ وهؤلاء ما كانوا من قبل قد اعتمدوا على هذا المصدر لتلبية احتياجاتهم من موارد الطاقة. ومـع أن بوتين لم يضع غير مخطط أولي للعقد، فقد تم الاتفاق على شرط واحد وهو استعداد بكين لدفع سعر مماثل لذلك الذي تدفعه أوربا لشراء الغاز.

بيد أن ثمة شرطين آخرين كانا واضحين إلى حد مقبول، وإن هما انطويا على تناقض حاد: فمع أن شركة غازبروم أبدت استعدادها لبناء خط أنابيب يمتد من جنوب سيبيريا حتى الصين بكلفة 10 مليارات دولار بحلول عام 2011، إلا أنها لن تكون قـادرة عـلى زيادة إنتاجها السنوي بمقدار 30 مليار متر مكعب من الغاز لتضخها في هذا الأنبـوب. وكان يتعين أيضاً تغطية تكاليف بناء الخط من أرباح الصادرات الإضافية. وعـلى هـذا، فإن أياً من الطرفين المتنافسين لن يكون بحاجة لتقديم عرض أكبر ينافس به الآخر.[20]

ومن بين الطرق المحتملة لحسم هذا النقص المخطط لـه سـلفاً في الإمـدادات هـي زيادة مشتريات روسيا من الغاز في تركمانستان وكازاخستان وأوزبكستان، الأمر الـذي سيتطلب توظيف استثمارات مستديمة في الطاقات الإنتاجية لهذه الـدول. ويـرتبط هـذا الاحتمال ارتباطاً مباشراً بالمجموعة الثانية من المشكلات التي تحـيط بمنظمـة شـنغهاي للتعاون والتي تنبـع مـن إحـساس موسـكو بـالقلق حيـال التغلغـل الـصيني في آسـيا الوسطى، ورغبتها في كبح جماحه. ومن وجهة نظر بكين، فإن هذه المنظمة تتـيح أمامهـا

فرصاً ممتازة لتقوية صلاتها المباشرة مع دول المنطقة، والتفاوض حول إبرام عقود طويلة الأجل لاستيراد النفط والغاز، فتتخطى بذلك القوانين والأنظمة الروسية التي أعدت لحماية مصالح روسيا الذاتية. وتجسد أول النجاحات المهمة التي حققتها الصين في أواخر عام 2005 بتدشين خط أنابيب "أتاسو-ألاشانكو" النفطي الذي نقل نفط قزوين إلى زنجيان. وفي طور الإعداد حالياً، عقود أخرى يمكن أن تبرم مع كازاخستان وأوزبكستان وتركمانستان؛ بما يعني، في نظر عدد من المحللين الروس، أن علاقات "الصداقة الحميمة" بين روسيا والصين ليست غير ستار أنيق يحجب واقعاً مفاده أن «بلدينا سيظلان يتصارعان في حلبة التنافس، وأن هذا التنافس سيكون شرساً جداً».[21]

وفي سياق سعي موسكو لإبقاء الصين بعيداً عن آسيا الوسطى، تعمد إلى استغلال مخاوف قادة قرغيزستان وكازاخستان، ودول المنطقة الأخرى، من تدفق السلع الصينية والمتاجرين الصينيين؛ الأمر الذي من شأنه -كما ترى روسيا- أن يقضي على الصناعات المحلية الهشة أصلاً، وعلى مشاريع رجال الأعمال المحليين. وتزعم موسكو أيضاً، وهو الأهم، أن الصين ليس بوسعها إلا لعب دور أمني غير مباشر في المنطقة، ولن يكون وجودها العسكري فيها إلا في أدنى مستوياته. ومع أن روسيا أولت الكثير من اهتمامها لتطوير صلاتها "الأمنية القوية" مع الصين، إلا أنها كانت تحرص كثيراً على أن يجري ذلك على المستوى الثنائي فحسب؛ وكما تجسد هذا على سبيل المثال في المناورات العسكرية الروسية-الصينية المشتركة التي جرت في آب/ أغسطس 2005 تحت اسم "بعثة السلام".[22]

وفي إطار استعدادات روسيا لإجراء المناورات اللاحقة في صيف عام 2007 في مقاطعة تشيليابنسك، فقد أبدت تحمساً واضحاً لإشراك كازاخستان ودول أخرى في المنطقة فيها، وإن على مستوى رمزي (سرية/ مفرزة)؛ بل إنها عبّرت عن رغبتها في مشاركة الهند أيضاً، ولكنها ظلت تعارض بقوة خوض "مباريات حربية" مع الصينيين على مسرح آسيا الوسطى.[23]

ويمكن القول إجمالاً إن هذا الخصام الخفي مع الصين لم يقف عائقاً أمام محاولات موسكو الاستفادة من منظمة شنغهاي للتعاون في تشكيل جبهة سياسية مشتركة تقف بوجه خطر "الثورات الملونة". وقد جاءت زيارة الرئيس كريموف العاجلة لبكين، حال الانتهاء من سحق انتفاضة أنديجان بشكل وحشي، لتؤكد الدور الحاسم الذي يمكن للصين أن تلعبه في إطار نادي "الاستبداد الدولي" (Zygar, 2005). وقد أفضى هذا الميل الشديد إلى مجابهة "التدخل" الخارجي (الذي أسهم في تأجيج مشاعر النقمة والاستياء) إلى اتخاذ تدابير عملية استهدفت تقليص النفوذ الغربي، والوجود الأمريكي على وجه التحديد، في آسيا الوسطى. وفي ظل هذا الوضع المائع الذي سبق الثورة، لعل روي أليسون (Roy Allison 2004c, p. 478) كان لديه كثير من الأسباب التي دعته إلى القول بأن «الوجود العسكري الأمريكي في آسيا الوسطى منذ خريف عام 2001 ربما أغرى كلاً من موسكو وبكين بالعمل على الانتفاع من منظمة شنغهاي للتعاون كقوة إقليمية لخلق التوازن بوجه واشنطن. بيد أن هدفاً كهذا لن يجد قبولاً من لدن الأنظمة الحاكمة في دول آسيا الوسطى الأعضاء فيها، بسبب حرصها -أي هذه الدول- على جني أقصى قدر ممكن من منافع علاقاتها الأمنية الثنائية الجديدة مع الولايات المتحدة الأمريكية».

وعلى أي حال، فإن هذه الأنظمة صارت تبدي منذ منتصف عام 2005 اهتماماً أشد بالحد من تضاؤل عائدات هذه العلاقات؛ ولعل خير ما يعكس هذا التغير في المواقف رسالة التذكير "المهذبة" التي بعثت بها المنظمة بشأن الانسحاب المتوقع للقوات والقدرات الأمريكية.[24] غير أن الجنرال الأمريكي ريتشارد مايرز أخطأ في فهم ما انطوت عليه الرسالة من معنى، فتحجج بأن روسيا والصين إنما «تحاولان الاستئساد على بعض البلدان الصغيرة» (Tyson, 2005). وهنا لا بد من القول إن طاجكستان ما كانت بحاجة إلى من يستأسد عليها، نظراً إلى أن رئيسها رحمانوف كان على إدراك تام أنه ما من قوات غير القوات الروسية يمكن أن تضمن له إحكام قبضته على السلطة في بلاده. وفي تلك الأثناء، انتهت المساومات

الشاقة، التي خاضتها الحكومة القرغيزية الجديدة للحصول من واشنطن على بدل أكبر لإيجار قاعدة ماناس الجوية، بمنح موسكو ضيافة مجانية (Chadova, 2006).

لقد كان يسهل على موسكو، وعلى نحو لافت، تأسيس أرضية مشتركة صلبة مع بكين لممارسة ضغوطهما على الولايات المتحدة الأمريكية بغية سحب الوجود العسكري الأمريكي؛ ولكن كان عليها أن تأخذ في الحسبان ارتباط ذلك بالعمليات الجارية في أفغانستان، وهو أمر ذو أهمية استراتيجية فائقة بالنسبة لواشنطن. أما في منظور روسيا، فهو وضع استراتيجي مهم أكثر تعقيداً مما هو في منظور الصين. ومن المؤكد أن الكرملين يكره رؤية أي نجاح تحققه الجهود الغربية لإعادة بناء الدولة الأفغانية؛ بل إن الخطوات المتعثرة ذاتها التي تحققت على طريق تقاسم السلطة وإجراء انتخابات تنافسية، جعلت من أفغانستان الدولة الأكثر ديمقراطية من غيرها في المنطقة. أما بالنسبة لطاجكستان وأوزبكستان، فقد كان هذا هو السبب الذي يدفعهما أكثر من غيره لإغلاق حدودهما بوجه الجار الجنوبي المثير للمتاعب، وبوجه "الوصفات" التي كتبت لمشروع "آسيا الوسطى الكبرى"، وهو الأهم، وكما صاغه اثنان من مراكز الأبحاث المحافظة في واشنطن.[25]

ومع أن موسكو تعارض هذا المشروع بحزم وإصرار شديدين لأنه -في نظرها- يستهدف مصالحها بصورة مباشرة، فإنها تعي في الوقت ذاته أن الإخفاق المحتمل للجهود التي تبذلها واشنطن وحلف الناتو في سبيل إعادة بناء مقومات الدولة في أفغانستان قد يتمخض عن آثار تزعزع الاستقرار إلى حد كبير في المنطقة برمتها. وهي حين تدعي لنفسها دور الراعي الأمني في آسيا الوسطى، فإن روسيا قد لا تكون قادرة مطلقاً على امتلاك القدرات الكافية لمواجهة تحدٍّ أمني كهذا.[26] وما إن وقعت موسكو في "فخ" الانتقاء من الناحية الاستراتيجية بين خيارين ليس بوسعها قبول أي منهما، فقد فضلت انتهاج سبيل المماطلة والتسويف، بافتراض أن حلف الناتو سيجد نفسه ملزماً باستنباط "استراتيجية للفرار" من أفغانستان (Baev, 2006h)؛ ولكنها مع ذلك مابرحت عاجزة عن تقديم أي خريطة طريق مفهومة ومعقولة كي يهتدي بها حلفاؤها الذين يوشك صبرهم على النفاد.

وعوضاً عن ذلك، فإن ما عرضه الكرملين هو الاعتماد إلى أقصى قدر ممكن على منظمة شنغهاي للتعاون ومساعيها التعاونية. فتم توجيه الدعوة إلى الصين والهند (وهذه الأخيرة تحمل صفة "مراقب" في المنظمة، ولم تكن قد تقدمت بطلب العضوية فيها) لحضور قمة مجموعة الثماني التي عقدت في ستريلنا في تموز/ يوليو 2006 كضيفتي شرف. وعلى هامش القمة، جرى تنظيم لقاء ثلاثي خاص بقصد التأكيد -على حد تعبير بوتين نفسه- على أن «مقارباتنا في التعامل مع المشكلات الدولية متقاربة للغاية؛ أو أنها، كما يقول الدبلوماسيون، متطابقة من الناحية العملية».

ومع أن كازاخستان كانت قد دعيت أيضاً لتعريفها لأول مرة بأعضاء نادي النخبة هذا، فإن المناورة الرئيسية كانت تحاك حول مسألة دعوة إيران للانضمام إلى منظمة شنغهاي للتعاون حالما تخفت قليلاً حدة الأزمة الناشبة حول برنامجها النووي (Beehner, 2006).

وبطريقة غريبة، أسهمت الحملة الدعائية الواسعة التي أحاطت بها موسكو منظمة شنغهاي للتعاون في تعزيز الرسالة التي بعث بها عدد من المحللين المحافظين في واشنطن والقائلة بأن توسيع إطار المنظمة يمثل مجمل تطلعات أعضائها والمرشحين لعضويتها (وإيران تمثل هنا النقطة المرجعية الأساسية) في خلق قوة توازن مضادة بوجه الولايات المتحدة الأمريكية.[27] وإذا ما وضعنا جانباً الخطاب القائم على تمجيد الذات، واختلاق العدو المفترض، فقد يصبح بالإمكان القول إن منظمة شنغهاي للتعاون قد تعجز عن تحقيق الآمال المعلقة عليها أياً كان نوعها، باستثناء كونها وسيلة رمزية لتعاون فارغ المحتوى قد لا يصلح إلا لحجب الشكوك والتوترات المتبادلة.

استنتاجات

تحول بناء التحالفات خلال ولاية بوتين الرئاسية الثانية إلى ممارسة أحيطت بكثير من الاهتمام السياسي وبحملات "العلاقات العامة"؛ بل وعدّت أيضاً عنصراً مهماً من عناصر إنجاز الموضوع الرئيسي من مفهوم "أمن الطاقة"، ألا وهو أن تضمن روسيا لنفسها موقعاً

تتحكم من خلاله في تنظيم التدفقات الرئيسية لموارد الطاقة عبر عقود طويلة الأجل، وتعهدات سياسية ذات طابع رسمي. ولكن الواقع على الأرض يقول إن التفاعلات القائمة ما بين سياسات الطاقة وخطط بناء التحالفات مافتئت يغلب عليها الاضطراب والتنافر. وبهذا الاتجاه، تزامنت مساعي موسكو في تعميق ارتباط حلفائها بها، من خلال التأكيد على اتكالهم عليها للحصول على موارد الطاقة، مع محاولاته الرامية إلى معاقبة المعارضين المتذمرين منهم؛ وذلك كيما تعطي لنفسها حقوقاً حصرية بشراء الغاز بأسعار مخفّضة، وبجني القدر الأعظم من الأرباح من بيع هذه السلعة البالغة الأهمية.

غير أن هذه الطرق الملتوية، والتحركات الانتهازية النفعية، لم تجلب لقطاع الطاقة الروسي إلا القليل من المنافع؛ بل إنها ألحقت ضرراً خطيراً ليس بدرجة الثقة التي يجب أن تسود داخل منظومة التحالفات فحسب، بل وبالقوى الدافعة للخطط والبرامج التكاملية لهذه التحالفات أيضاً. وفي إشارة من توماس جومارت (Thomas Gomart 2006, p. 70) إلى «عجز القيادة الروسية عن تطوير أي مشروع تكاملي حقيقي وتنفيذه بالاستناد إلى عملية مشتركة لصنع القرار» يخلص إلى أن هذا إنما هو نتيجة منطقية لـ«عدم الرغبة في تبني تعهدات طويلة الأمد ترتكز إلى الثقة المتبادلة. وبهذا المعنى، فإن سياسات موسكو في هذا المجال ماانفكت تفتقر إلى النضج تماماً».[28]

ولا بد من القول هنا إن هذه السياسات لم تجد ما يزيدها نضجاً، بشكل ملحوظ، في انتقال روسيا إلى إسباغ الطابع الاقتصادي على علاقاتها مع حلفائها، أو -بكلمة أدق- إلى تحويل الغاز إلى عنصر طاغٍ في هذه العلاقات؛ وهو ما شرعت تفعله ابتداءً من منتصف عام 2005، وبلغ ذروته تارة في "حرب الغاز" مع أوكرانيا في أول أيام عام 2006، وأخرى في "حرب الغاز والنفط" مع روسيا البيضاء مع حلول عام 2007. فقد ركّز بوتين جلَّ اهتمامه على "تسويق" مفهوم "أمن الطاقة" لدى الاتحاد الأوربي والصين (بعد أن افترض محقاً أنه لن يجد قبولاً لدى الولايات المتحدة الأمريكية)، والعمل في الوقت نفسه على مواصلة ضغوطه على "أعداء" مثل جورجيا، وتضييق الخناق سواء على "الأصدقاء المقربين" مثل روسيا البيضاء، أو "المحايدين" منهم مثل تركمانستان.

ولو كان الاتحاد الأوربي، المنقسم على نفسه داخلياً، قد قبل "الدور المتميز" الذي تؤديه روسيا كمورّد له الأولوية في تجهيز الاتحاد بموارد الطاقة، لكان بوسع موسكو الارتقاء بهذه الضغوط إلى مستوى جديد آخر. ولو كانت واشنطن، المشغولة البال بالعراق، قد قبلت "الرهان الذي تستثمره روسيا بشكل تسلطي" في كازاخستان، و"هواجسها المشروعة" في جورجيا، لكانت موسكو قد استهدفت تحقيق اختراق حقيقي باتجاه تثبيت هيمنتها؛ وربما كانت ستترك أوكرانيا تقاسي، لبعض الوقت، ما جنته يداها في حقبة ما بعد الثورة. وبثقة عالية تصل حد الغرور، نشر بوتين "مدافعه الكبيرة" مستهدفاً قمة مجموعة الثماني في ستريلنا.

وعلى حد وصف فيدور لوكيانوف (Lukyanov, 2006c)، فإن «من الحماقة أن يستعرض الفيل قوته في محل للخزف الصيني، ولكن هذا يصبح تصرفاً سليماً تماماً في حظيرة تلهو فيها بهائم ضخمة الحجم بمرح وصخب». وعلى أي حال، فإن هذا النمط من استعراض القوة لم يكفل النجاح المتوخى من نشر "المدافع" على هذا النحو؛ فالاتحاد الأوربي ظل على اعتقاده أن روسيا تشكل عقبة أمام معضلة "انعدام أمن الطاقة" التي يعانيها أكثر من كونها حلاً لها؛ والولايات المتحدة الأمريكية رفضت التخلي عن جورجيا أو وقف دعمها لها، بل وتقدمت بعروض مغرية لكازاخستان كسباً لودها.

ولم يتبقَ لبوتين إلا مواصلة الزعم بأنه ما من شيء ينطوي على مغزى منطقي حقيقي من الناحية السياسية غير البنى والكيانات، المتشابكة المهام والوظائف، بتسمياتها المختصرة المربكة، بدءاً برابطة الدول المستقلة التي تلفظ اليوم أنفاسها الأخيرة، وانتهاءً بمنظمة شنغهاي للتعاون التي أحيطت بهالة كبيرة من المباهاة والتفاخر.

القسم الثالث

القوة العسكرية: الدليل النهائي على "العظمة"

أعتقد أن زمان روسيا من حيث هي قوة عظمى قد ولّى؛ ولا مستقبل لها من حيث هي دولة تفرض ضغوطها على جاراتها، ولن يكون لها مستقبل كهذا لأمد طويل قادم. ولسوف ينكمش الفضاء المتاح لها. ولكم أن تغادروا مائدة القمار؛ فقد انتهى كل شيء. (Brodsky 1996)

في العقيدة الأمنية الروسية، فإن النظرية القائلة بأن القوة العسكرية مكون بالغ الأهمية من مكونات قوة الدولة، وشرط مسبق لا بد منه لكسب النفوذ داخل منظومة العلاقات الدولية القائمة على القوة، وأداة أساسية لمواجهة الضغوط الخارجية المعادية، قد اعتبرت حقيقة بديهية تكونت عبر مئات السنين من تاريخ هذه الدولة.

ولعل مقولة ألكسندر الثالث المأثورة بأن «روسيا ليس لها من حلفاء حقيقيين سوى اثنين: الجيش والبحرية»، باتت مقبولة من حيث هي خلاصة للحكمة التي يرتكز إليها فن إدارة شؤون الدولة وحكمها. كما أن من السهل على استنتاج حكيم يقول بأن «بلداً يعجز عن إطعام جيشه لسوف يرغم على إطعام جيش أجنبي» أن يكتسب الشرعية التي تؤهله ليكون منطقاً سياسياً تجمع عليه عامة الناس. وفي مبرر لتشريع نظام الخدمة العسكرية الإلزامية، فإن لنا في الوقت عينه أن نستحضر الكلمات التي تفوه بها الفيلسوف الروسي إيفان إيلين حين قال: «الجندي يمثل وحدة الشعب الوطنية، وإرادة الدولة الروسية، وقوتها وشرفها».

وفي خطاب الرئيس بوتين الذي ألقاه أمام البرلمان في أيار/ مايو 2006، أشاد بالولايات المتحدة الأمريكية لأنها تنفق في موازنتها العسكرية أكثر مما تنفق روسيا بخمسة

وعشرين ضعفاً؛ قائلاً: «...وهذا هـو مـا يُـشار إليـه في مجـال الـدفاع بتعبـير "وطـنهم.. قلعتهم"... ولي أن أقول لهم: أحـسنتم صـنعاً!».[1] وعـاد بـوتين في خطـاب لـه في ميـونخ (Putin, 2007a) ليشدد على أن «روسيا بلد يمتد تاريخه لأكثر من ألف سنة؛ ولطالما كـان لها من الناحية العملية امتياز تطبيق سياسة خارجية مستقلة». غير أن المشكلة الوحيدة التي تعترض تأليه القوة العسكرية على هذا النحو هي أن روسيا ليس بحوزتها إلا القليـل جـداً من هذه القوة لتسند بها مطالبتها بـ"العظمة" لنفسها.

الفصل السابع

"القوة العظمى": قدرات ردع افتراضية كبيرة

إن الصلة التلقائية بين امتلاك ترسانة من الأسلحة النووية (وحبذا لو كان امتلاكاً "شرعياً") وبين التنعم بمنزلة "القوة العظمى"، كانت وماتزال تمتد عميقاً في العقيدة الأمنية الروسية، على رغم الشواهد المتعددة على عدم جدوى الوسائل النووية سياسياً، وانتفاء صلتها وقت الأزمات الحقيقية. وهذه القدرة على التكيف وفقاً للتغيرات الطارئة في عصر العولمة، بكل ما حملته هذه الأخيرة معها من صنوف جديدة من التحديات غير التقليدية، قد يمكن تفسيرها، وإن جزئياً، بثبوت استحالة إصلاح مجلس الأمن، حيث الأعضاء الخمسة الدائمون مابرحوا يمثلون تلك الدول التي تمتلك أسلحة نووية بصورة قانونية دون غيرها. وعلى أي حال، فإن الجانب الأكبر من تفسيرنا هذا ينبع من حقيقة لا يمكن نكرانها، ومفادها أن روسيا، وعلى مدى السنوات الخمس عشرة من تاريخها في حقبة ما بعد الاتحاد السوفيتي، ليس في متناولها إلا القليل فقط من القدرات الأخرى التي تستطيع بها إسناد مطالبتها بشغل أحد مقاعد "القوى العظمى".

وفي خطاب الرئيس بوتين الذي ألقاه أمام البرلمان في أيار/ مايو 2006 (Putin, 2006b) ختم تقويمه الموجز للتهديدات كما يراها بتعليق بدا جازماً، وإن لم يكن صحيحاً تماماً من الناحية السياسية، فقال: «أخيراً، لا بد لنا من أن نبين بكل وضوح بأن المسؤولية الأساسية في مواجهة كل هذه التهديدات، وصيانة الأمن الدولي، ستقع على كاهل القوى العالمية الكبرى، وتلك هي الدول التي تمتلك أسلحة نووية، وأوراق ضغط قوية تتمثل في النفوذ العسكري والسياسي».[1]

إذاً، القائد العام للقوات المسلحة لا يساوره أدنى شك في أن روسيا هي حقاً إحدى هذه "القوى الكبرى"، وصار يبرر التمويلات الضخمة التي توظف في البرامج النووية على

أنها استثمار لا يصب في صالح أمن البلاد فحسب، بل وفي تعزيز هيبتها على المستوى الدولي. وكما سيعرض هذا الفصل، فإن ميل بوتين إلى القوة النووية كان ضئيلاً جداً في بداية عهده بالرئاسة؛ ولكنه ازداد ولعاً بـ"القوة المطلقة" مع ازدياد حملات النقد في الغرب لنزعاته الاستبدادية شيئاً فشيئاً، وحين صار واضحاً، كما يرى ديمتري ترنين (Dmitri Trenin 2006a)، أن "الشراكة الاستراتيجية" ما هي «إلا فصل لم يفتح على الإطلاق». وعملية "التسييس" المتواصلة هذه للأسلحة النووية مازالت منقطعة الصلة، على نحو مثير للانتباه، عن الواقع الحقيقي للقوة النووية الاستراتيجية الذي يطغى عليه الانكماش والتدهور.

وهذا الفصل يبحث في حالة التناقض هذه، ويتناول قضية محددة يبدو جلياً فيها أن مطالبة روسيا بمكانة "القوة العظمى" وطموحاتها النووية أمست تشكل أحد أركان بحثها عن مكاسب تكتيكية في إطار مناوراتها الجيوسياسية؛ ألا وهو الأزمة الدولية التي طال أمدها، والتي أثارها التقدم الذي تحقق للبرنامج النووي الإيراني.

بوتين والخيار "اللانووي"

لعله لا أحد كان يضاهي فلاديمير بوتين في عدم استعداده للنهوض بالمهمة التي أوكلت إليه في أول أيام عام 2000؛ بيد أن الخبرة التي كان يفتقر إليها أكثر من غيرها يقيناً هي الإمساك بزمام قيادة القوات النووية الاستراتيجية، بل إنه لم يسبق لأي من أعوانه ومساعديه الأوفياء، المتحدرين من سان بطرسبرغ، والذين اختارهم بعناية فائقة، أن تلقّى "دروساً" تمهيدية في مدرسة "الردع النووي". كما أن معظم صنّاع الدسائس المحنكين، الذين ورثهم بوتين عن بوريس يلتسين، كانوا من غير جدوى في تلك المؤسسة. والغياب التام للخبرة على هذا النحو، وإن هو لم يتسبب في هزيمة فريق الهواة هذا، قد عزز تصورهم -المبالغ فيه نوعاً ما- للجدوى السياسية للترسانة النووية الهائلة المتعددة الأنواع، إن لم نقل القدرة على استخدامها على الصعيد العسكري (Golts and Pinsker, 2000a). ولم يمكن التقليل بعض الشيء من قوة هذا التصور إلا بفضل الخبرة التي كان بوتين قد اكتسبها من مصادرها الأصلية بصورة مباشرة قبل عام من تنصيبه رئيساً للبلاد.

ففي آذار/ مارس 1999، كان بوتين قد عُيّن أميناً عاماً لمجلس الأمن الروسي، في وقت كانت فيه الأزمة السياسية الحادة بشأن كوسوفا قد تصاعدت إلى مستوى حملة جوية تشنها قوات حلف الناتو. وكانت موسكو تعارض بقوة أي تدخل عسكري في كوسوفا؛ فيما كانت في الوقت عينه (ابتداءً بالرئيس يلتسين ورئيس وزرائه بريماكوف، وانتهاءً بالشيوعيين المتطرفين والإصلاحيين الليبراليين داخل البرلمان) تواجه صدمة الالتفاف على حقها في النقض (الفيتو) في مجلس الأمن، وغياب أي قيمة أو تأثير لقواتها النووية.

ومن هنا، فقد كرَّس بوتين اجتماعاً خاصاً عقده مجلس الأمن الروسي في 29 نيسان/ إبريل لوضع خطة عاجلة لتحديث الترسانة النووية. ولعله في الأشهر اللاحقة سعى لخلق الانطباع بأن جهداً كهذا كان في معظمه لا طائل تحته.[2] وإن كان هناك ما أحدث تغييراً طفيفاً على أقل تقدير في سياق هذه الأزمة فهو المسيرة الشهيرة لفصيل من حماة السلام الروس من البوسنة حتى برستينا في العاشر من حزيران/ يونيو؛ وهي التي كادت تتسبب في خوض صدام مباشر مع قوات الناتو.[3] وعلى الرغم من الحقيقة الثابتة التي تؤكد عجز روسيا عن تعزيز "رأس الجسر" هذا بقوات إضافية، أو حتى تأمين ما يحتاج إليه من إمدادات، فإن بوتين، الذي لم يكن له -كما كان واضحاً- أي دور في القرار المرتجل الذي اتخذ بشأن هذه العملية، كان في وضع يمكّنه من أن يخلص إلى أنه حتى المجموعة الصغيرة من القوات القتالية التقليدية يمكن أن تكون قيمتها، في حالات المواجهة الفعلية، أكبر بكثير من مئات الرؤوس الحربية المنصوبة على الصواريخ العابرة للقارات.

وقد يبدو عقيماً أي جهد تحليلي يبذل لاستخلاص الدروس المستفادة من حرب كوسوفا من مصادر كنصوص وثيقتي "مفهوم الأمن القومي" و"العقيدة العسكرية" اللتين أقرهما بوتين قبل أن يشغل كرسي الرئاسة رسمياً. ومن خلال محاولة تفهم طبيعة الأحداث بعد وقوعها، يمكن القول إنه ما من قيمة سياسية حقيقية لهاتين الوثيقتين الطموحتين إلا شيء يسير جداً.[4] وكان أول القرارات الجادة التي تعيّن على بوتين اتخاذها، فيما يتعلق ببناء القوات النووية، ذا طبيعة مختلفة إلى حد كبير؛ نظراً إلى أن الصراع الذي

كان خافياً بين وزير الدفاع إيغور سيرجييف، ورئيس الأركان العامة أناتولي كفاشنين، قد تفجر بشكل فضيحة علنية صيف عام 2000.

وإذا كان الفصل الأول قد قدم تحليلاً للجانب السياسي من هذه المجابهة، فإنها من حيث الجوهر تمثلت في تمرد صريح من جانب كفاشنين على إعطاء الأولوية في النفقات الدفاعية للقوات النووية الاستراتيجية، وفي مقدمها الصواريخ البالستية العابرة للقارات المقامة على الأرض من طراز توبول-أم Tobol-M، وكما أراد سيرجييف لها ذلك.[5] وعلى الرغم من قلة التمويلات التي كانت تخصص وقتذاك للمؤسسة العسكرية، فإن هذا الأخير أورد من الحجج والذرائع القوية ما استطاع أن يثبت بها أن المردود الناشئ عن تمويل الأصناف الثلاثة الاستراتيجية الموحدة نسبياً، والتي أراد إدماجها تحت قيادة موحدة، أفضل بكثير من ذلك المتحقق من الإنفاق على الجيش بخزينته الخاوية وحاجته الملحة للإصلاح.

ومع أن سرجييف كان قد تقدم أيضاً ببضع فرضيات بشأن الأهمية الحيوية لقوات الردع النووية على المستوى العالمي، إلا أن التوقيت لم يكن سليماً؛ نظراً إلى أن واقع الحال كان -في تلك المرحلة من رئاسته- ينبئ بأن بوتين لم يكن تواقاً للطواف في زقاق ذكريات نظرية «التدمير المتبادل المؤكد».[6] وبالنسبة للكرملين، فإن التحدي الذي كان في ذلك الوقت يحجب كل ماعداه من تحديات هو حرب الشيشان الثانية؛ وما كان بوسع بوتين تحمل تبعات إقصاء الجنرالات الذين كانوا قد حصلوا منه على ضوء أخضر للوصول بها إلى خاتمة حاسمة ونهائية، مهما كلّف الأمر. وكان كفاشنين على رأس هؤلاء الضباط، بل إنه العقل المدبّر للهجوم الكارثي على غروزني عشية أول أيام عام 1995؛ فلم يكن بالإمكان إذاً تجاهل مطالباته الجريئة الملحة بالمزيد من التمويلات الدفاعية.

وفي اجتماع مجلس الأمن الروسي في التاسع من تشرين الثاني/ نوفمبر 2000، بذل سيرجييف آخر محاولاته اليائسة اعتراضاً؛ ولكن بوتين كان قد اتخذ قراره بالفعل. وفي غضون أسبوعين تقريباً، كان كفاشنين يستمتع بتذوق طعم انتصاره ساعة عقد القائد

العام للقوات المسلحة اجتماعاً مع كبار جنرالاته ليوجه سهام النقد فيه إلى السياسات المتبعة في وزارة الدفاع.[7] وجاء رحيل سيرجييف وفريقه في آذار/ مارس 2001 ليولّد الانطباع في أوساط الكرملين بأن القوة النووية ليس لها إلا قيمة سياسية محدودة في إطار سياسة "الردع بالحد الأدنى".

إلغاء الجانب النووي من حملات "العلاقات العامة" الأمنية

متى ما استعدنا الأحداث الماضية إلى الذاكرة، فإن من اللافت للنظر إلى حد كبير أن السنوات الأولى من هذا العقد، لا تكاد تشهد أي محاولة من جانب روسيا لتوطيد موقعها الدولي بالاتكاء على قدراتها النووية؛ على رغم أنها كانت ماتزال تقاسي من ضيق وركود شديدين على المستويين الاقتصادي والسياسي. فقد جاء رد بوتين متحفظاً على نحو نموذجي، سواء على انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية بشكل أحادي الجانب من معاهدة الأسلحة المضادة للصواريخ البالستية ABM في كانون الأول/ ديسمبر 2001، الذي لم يزد على وصفه بـ"العمل الخاطئ"؛ أو على إقرار وثيقة "استعراض الأوضاع النووية" في كانون الثاني/ يناير من العام اللاحق، وهي التي أولت أهمية كبيرة للمرونة في خيارات استخدام الولايات المتحدة الأمريكية لقدراتها النووية الاستراتيجية وغير الاستراتيجية، وفتحت المجال أمام احتمالات شن ضربات نووية استباقية (Sergeev, 2002).

وقد وجد السبيل للتغلب على رفض إدارة الرئيس بوش القاطع قبول أي قيود ملزمة قانوناً على الخطط الاستراتيجية، متذرعة بأن تقنين خفض هذه الصواريخ بشكل أحادي، بالقدر الذي يريد الجانبان تنفيذه، ليس بالفكرة السيئة.[8] وفي مجال مراقبة الأسلحة، فإن معاهدة موسكو (2002) أضعف من أن تشكل قفزة إلى الأمام، وبخاصة منذ أن أعلن الكرملين بأنه قد لا ينفذ التخفيضات التي تنص عليها معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت-2 START II) (1993)، ولكنها (أي معاهدة موسكو) اشترطت مواصلة العمل بسلسلة المشاريع التعاونية التي وصفتها روز جوتمولر (Rose Gottemoeller 2002) بـ«الثورة الهادئة».

ولا بد من الإشارة هنا إلى صعوبة تحديد اللحظة التي استنفدت فيها الثورة زخمها وقوة دفعها، والتي أشّرت أيضاً إلى عودة سياسة "حافة الهاوية النووية" -وإن كانت في معظمها من النوع "الافتراضي"- إلى الظهور من جديد. ومن المؤكد تماماً أن أحد التأثيرات الرئيسية في هذا الشأن هو المناورات السياسية المكثفة التي جرت مع بدء حرب العراق التي أحدثت تحولاً في المتغيرات الرئيسية ذات الصلة بتقويم الأخطار الاستراتيجية. والمشكلة هنا لا تتمثل في أن التسويغ الأمريكي لتدخل واشنطن قد استند إلى حجة وجود برنامج سري واسع النطاق لإنتاج أسلحة تدمير شامل، ولكن إلى الافتراض، المقنع نوعاً ما، القائل بأن صدّام حسين كان سيظل آمناً ضد أي تهديد خارجي في حال صارت في حوزته بضعة أسلحة نووية. وقد جاء سحق جيشه الضخم سريعاً على أيدي القوات الأمريكية ليرسخ الاعتقاد السائد في هذا الاتجاه ومفاده أنه لا شيء غير قوات الردع النووية يمكن أن يضمن لروسيا حماية أمنها. وكان أول ما انعكست فيه هذه الاستنتاجات هو خطاب بوتين في أيار/ مايو 2003 في البرلمان، الذي شدد فيه على القول بأن «العمل ماضٍ أيضاً في بناء أنماط جديدة من الأسلحة الروسية، أي جيل جديد يشتمل على ما يصفه الخبراء المتخصصون بالأسلحة الاستراتيجية؛ وهي التي ستضمن لروسيا وحلفائها امتلاك قدرات دفاعية في المنظور البعيد المدى» (Putin, 2003a).

وحيال هذه العبارات المبهمة، لم يكن أمام الخبراء المعنيين غير التكهن بنوعية الأسلحة التي ستحظى بالأولوية، فإما هي النووية وإما التقليدية المتطورة (Gottemoeller, 2004). وتخميناتهم هذه تلقت دافعاً جديداً تمثل في تقرير مجهول المصدر تناول التدهور الخطير في قوة الردع النووية الروسية، وصار مادة لتعليقات مطولة نشرتها صحف الإثارة (التابلويد) التي تصدر في موسكو.[9] غير أن نقطة التحول الحقيقية على مسار الاهتمام بالمسائل النووية على الصعيد السياسي برزت للعيان بعد أشهر قلائل عندما عرضت وزارة الدفاع رؤية جديدة تضمنتها وثيقة (بصيغة "كتاب أبيض") نُشرت تحت عنوان "مهام آنية لتطوير القوات المسلحة للاتحاد الروسي".[10]

وقد خلصت هذه الرؤية، التي أثارت المخاوف على نحو لافت للنظر، إلى أن القوات المسلحة الروسية وليس غيرها يمكن أن تضمن الاستقرار عالمياً وتحول دون تقويض نظام العلاقات الدولية المبني على أعراف وقوانين مشتركة. وإضافة إلى اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية «جزءاً من الحل»، بحسب وصف الوثيقة لها، فقد كان واضحاً تماماً أيضاً أنها الطرف المقصود بتعريف «الضرر الإجباري» الذي لن يكون «مقبولاً من الناحية الذاتية» من جانب العدو المحتمل، نظراً إلى أنه سيفوق أي مكاسب متوقعة تتحقق له من شن هجوم على روسيا. وفي هذا السياق، جاءت العبارة الختامية للرئيس بأن «قوات الردع النووية مابرحت تمثل الدعامة المركزية لأمن روسيا القومي، وستبقى كذلك لأمد طويل قادم» (Putin, 2003b)، لترسم خط الشروع الذي بدأت عنده موسكو اعتمادها المتزايد على قدراتها النووية في المناورات التي تنفذها في إطار سياساتها الخارجية.

وحاجتها هذه لم تأت بدفع من اتساع نطاق التهديدات الخارجية التي تتعرض لها روسيا، بل على العكس من ذلك. ففي الوقت الذي شرعت فيه الولايات المتحدة الأمريكية بالتصدي لحركة التمرد الآخذة في التصاعد في العراق، باتت موسكو مطمئنة إلى أن واشنطن لن تفكر بالإقدام على أي أعمال عدائية في المستقبل القريب. وعلى الساحة الأوربية، فإن «التلميحات ورسائل التذكير النووية» لم تكن مجدية بذاتها، نظراً إلى أن القوات النووية البريطانية والفرنسية لم يجرِ إخضاعها مطلقاً للمقايضات السياسية؛ في حين لم تكن ألمانيا تشعر بالارتياح حيال هذه المسألة على الإطلاق.[11] وعلى الرغم من ذلك، فقد واصل الكرملين، مرة بعد أخرى، إطلاق التصريحات المثيرة للتشاؤم عن صواريخه الجديدة المتطورة تقنياً التي يزعم أنها قادرة على ضرب المعسكرات الإرهابية أينما كانت في العالم وبدقة متناهية، واختراق المنظومات الاستراتيجية المحصنة بعدة خطوط دفاعية (والتي يندر أن تكون بحوزة أي منظمة إرهابية).[12]

ويبدو أن الغرض الحقيقي من هذه البيانات المتكررة لم يكن ردع أي تهديدات عسكرية افتراضية، ولكنه إحباط أي محاولات غربية ترمي إلى جر روسيا من جديد إلى

مسار "الدمقرطة". فالكرملين كان يرى أن سلوك هذا المضمار أشبه بالسير على حافة هاوية تنتهي به حتماً إلى وضع يمكن أن يتعرض فيه نظامه الراسخ الجذور للتغيير عبر عملية تقوم على التنافس السياسي. ولعل الفريق السياسي المحيط ببوتين لم ينسَ بعد مشاعر الهلع التي خيمت عليه جراء الدعم الصريح والمباشر من جانب الولايات المتحدة الأمريكية لمشروع "تغيير الأنظمة"، بدءاً بجورجيا (الثورة الوردية أواخر عام 2003)، ومن ثم في أوكرانيا (الثورة البرتقالية أواخر عام 2004). لذا، فقد بات لزاماً على روسيا أن تقيم خطاً فاصلاً واضحاً للتفريق بين الحالتين، تقول من خلاله إنها ينبغي اعتبارها "مكاناً مغلقاً" أمام الدسائس الغربية، وإن الخطاب القوي عن القدرات النووية إنما يقصد به توجيه رسالة تحذير "للشركاء" الخونة مفادها أن استثارة "ثورة ملونة" في بلد يمتلك ترسانة هائلة من أسلحة التدمير الشامل يعد خياراً خطيراً لا طائل تحته.

ومع أن الاعتماد على الرادع النووي للوقوف بوجه سيل جارف، لا يمكن التنبؤ بنتائجه، من الاحتجاجات والمعارضة الداخلية ربما بدا خطة عقيمة حقاً، ولكنه سيصبح خياراً أكثر منطقية في حال أصبح التحرك الغربي لرعاية الحركات الثورية وتوجيهها هو القاعدة الأساسية التي يستند إليها.

ولعل خير مثال لهذا ردة فعل الكرملين على خطاب ألقاه ديك تشيني (2006)، نائب الرئيس الأمريكي وقتذاك، في فيلنيوس (ليتوانيا) في أيار/ مايو 2006، قائلاً فيه: «إن ثمة خياراً ينبغي على روسيا تبنيه»، مؤكداً أن «ليس بيننا من يعتقد أن روسيا مقدر لها حتماً أن تتحول إلى عدو». وفي موسكو أقام المعلقون من أصحاب الفكر العام السائد في روسيا، الدنيا ولم يقعدوها حيال ذلك "الإنذار" الذي حمله "خطاب فولتون الجديد" [في إشارة إلى الخطاب الشهير الذي ألقاه وينستون تشرشل في فولتون، بولاية ميسوري الأمريكية، عام 1946؛ والذي اعتبر على نطاق واسع مؤشراً على بداية الحرب الباردة الحقيقية]؛ بيد أن رد بوتين، الذي عبّر عنه في خطابه أمام البرلمان، جاء غير مباشر عن عمد، وعاد فيه من جديد ليستحضر الخطط الطموحة التي أعدت لبناء القوة العسكرية الروسية كضمانة أمنية وحيدة، مادام «الرفيق "الذئب" يعرف من يفترس».[13]

أمـا الـرد الـذي جـاء مبـاشراً بـصورة أوضـح فهـو ذاك الـذي صـاغه بـوتين (Putin,2007a) في خطابه "التاريخي" أمام مؤتمر ميونخ الأمني، وفيه اشتكى بمرارة مـن نزعة الأحادية الأمريكية، ووصف الخطط الموضوعة لنشر منظومات دفاعية صاروخية في أوربا الشرقية بأنها تزعزع الاستقرار بشكل خـاص.[14] وهنـا سـارع الخـبراء والمـسؤولون الروس إلى التوعد باستخدام كل أنـواع "الـردود اللاتماثليـة"، بـما فيهـا الانـسحاب مـن معاهدة الحد من الصواريخ النوويـة المتوسـطة المـدى (INF) (1988)، وإعـادة النظـر في العقيدة العسكرية لعام 2000. غير أن تعيين أناتولي سيرديوكوف، وهو أحد البيروقراطيين الموالين ممن لا خبرة لهم على الإطلاق في الشؤون العسكرية، في منصب وزير الدفاع، بعـد أسبوع واحد من خطاب بوتين في ميونخ، أثبت أن الكرملين لم يكن يعتـزم جـدياً خـوض أي مواجهة نووية.[15]

وقد يبدو من الصعب تخيل إيلاء هذا القدر الكبير من الاهـتمام لـصواريخ لم تخـضع للاختبار بعد، في سياق الحديث عن أنظمة دفاعية استراتيجية أمريكية لم يتم نـشرها بعـد؛ في حين أن السياق الحقيقي كان مغايراً حقاً. فالواقع الملموس عـلى الأرض كـان غـير ذي صلة، نظراً إلى أن الصواريخ موضوع البحث لم تكن أكثر من مجرد "تعويذة" كان يفـترض بها طرد "الأرواح الشريرة" المتمثلة في بعبع "الثورات الملونة". وهكذا، فقد تراجع الفكـر الأمني الواقعي، الذي يولي جلَّ اهتمامه ليضمن بقاء الآلاف من الرؤوس النووية الحربيـة من دون نفع من حيث الجوهر، أمام حملات العلاقات العامة الأمنية التي ما كانت لتبـدي أي تحفظ على الاتكال بصورة نافعة على القدرات النووية بغية إحراز نقطـة أو اثنتـين عـلى لوحة الكفاح من أجل بلوغ منزلة "القوة العظمى" المتوخاة.

خطورة إهمال المخاطر النووية

كان إعطاء الأولوية لتأمين حاجة القوات الاستراتيجية للتمويلات الـضرورية التـي وافق المارشال سيرجييف بعد جهد جهيد على تخصيصها لها خـلال عـامي 1998 و1999، قد جرى تسويغه بحجة لا يمكن دحضها، ومفادها أن الموارد المحدودة المتاحة يمكـن أن

تحقق مستوى معقولاً لتحديث قوات الثالوث النووي؛ ولكنها قد تختفي من دون أن تترك أي أثر لو أنها خصصت لتطوير القوات البرية غير القابلة للتطوير. وفي حين اتخذ بوتين قراره، وقام بعزل سيرجييف، فإنه لم يكلف نفسه حتى عناء التحقق من أن "رجل الصواريخ" كان على صواب أو لم يكن؛ وإن تعين عليه أن يبذل جهوداً شخصية فيما بعد حين اكتشف ضرورة الاعتماد بصورة مباشرة أكثر على القدرات النووية.

وعلى الرغم من أن "الكتاب الأبيض" الذي نشر عام 2003، كان يستهدف تخصيص المزيد من الموارد لتطوير المكونات الأساسية لقوة الردع، فإن بعض البرامج ذات الصلة كانت وقتذاك قد أوقف العمل بها، وأخرى فقدت قوة الدفع التي تقف وراءها. ففي دورات الأبحاث والتطوير والاختبار والإنتاج المعقدة، فإن ضمان الاستقرار والاستدامة أهم بكثير من "نوبات" السخاء المفاجئة. وقد تعين على وزير الدفاع سيرجي إيفانوف أن يدرك أن توظيف موارد مالية إضافية في مشاريع جديدة لم يكن ليعجّل في تحقيق الآمال المرجوة، في حين أن التقتير في مجال صيانة منظومات الأسلحة السوفيتية القديمة التي كان ينبغي مواصلة استخدامها حتى بعد انقضاء عمرها التشغيلي المفترض، يمكن أن ينطوي على مخاطر الفشل في الأداء الذي ربما وجده الخبراء الغربيون أبعد من أن يكون مقبولاً.

وعلى الرغم من أن المشكلات كانت تتراكم في جميع صنوف قوات الردع، فقد فرضت نفسها بقوة استثنائية على سلاح البحرية. ففي آب/ أغسطس 2000، هزت كارثة الغواصة كورسك البلاد من أقصاها إلى أقصاها. ومع أن هذه الغواصة التي تعمل بالطاقة النووية لم تكن في عداد الأسلحة الاستراتيجية، إلا أن الحادثة أزاحت الستار بوضوح لا يمكن نكرانه عن الحالة البائسة لأسطول الغواصات الاستراتيجية الذي يضم قرابة عشرين غواصة، كان معظمها قد تقرر إخراجه من الخدمة خلال عقد من الزمن. وفي هذا السياق، جرى طرح كل النظريات والفرضيات الطائشة التي تحدثت بغرابة عن غواصات أمريكية اصطدمت بالغواصة كورسك، أو أغرقتها؛ وذلك على لسان أدميرالات البحرية الذين كان شغلهم الشاغل الحفاظ على "الكرامة" ونكران مسؤوليتهم؛ بيد أن بوتين لم يكن ليعير اهتماماً لشيء من هذا، فأمر بإجراء تحقيق شامل في هذا الخصوص.[16] ومع أنه

وفى بوعده بانتشال الغواصة السيئة الحظ (في تشرين الأول/ أكتوبر 2001)، إلا أنه أخفق في مواصلة اهتمامه بوقف تدهور سلاح البحرية. وفي آب/ أغسطس 2005، جاءت رسالة التذكير في حادثة الغواصة الصغيرة بريز Priz التي "علقت" بهوائي بحري سري للغاية لم يحظَ بصيانة مناسبة إلى الجنوب من بيتروبافلوفسك-كامتشاتسكي [مدينة روسية في الكيان الفيدرالي الروسي كامتشاتكا كراي]. والفضل يعود كاملاً هنا إلى بوتين لاستدعائه العون من الغرب، خلافاً لنصائح أدميرالات البحرية «الميالين إلى تغليب القدرات الوطنية»؛ وقد وصل الفريق البريطاني في الوقت المناسب لينقذ الغواصة من دون أن يعير اهتماماً للمعدات "الحساسة" الصدئة المحيطة بها.[17]

وخلال الفترة الفاصلة بين هاتين الحادثتين الدراميتين في أعماق البحر، شارك بوتين في المناورات الاستراتيجية التي أجراها الأسطول الشمالي في شباط/ فبراير 2004، والتي كان ينبغي أن تقيم الدليل على تطور قدرات "الضلع البحري" من المثلث الاستراتيجي. غير أنها تحولت إلى مسرح لفشل عمليتي إطلاق صواريخ من غواصتين استراتيجيتين.[18] ولم تفلح عمليات الإطلاق الناجحة العديدة التي نُفّذت خلال السنتين اللاحقتين في تغيير التقويم النهائي الذي خلص إلى أن منصات الإطلاق الاستراتيجية هذه غير جديرة بالتعويل عليها من حيث الأساس. وبقيت آمال بوتين في تلك الأثناء معلقة على الجيل الجديد من الغواصات الاستراتيجية، وأولها الغواصة يوري دولجوروكي (المشروع 955) والتي بدأ العمل في بنائها عام 1996، ولم يتم إطلاقها إلا في مطلع عام 2007 خارج حوض مدينة سيفيرودفينسك لبناء السفن. ولم يكن نقص التمويل وحده هو سبب هذا التأخير، بل إنه يرجع في المقام الأول إلى القرار السياسي المثير للجدل الذي اتخذ عام 1998 بوقف العمل، أولاً، ببرنامج صواريخ بارك، التي صممت خصيصاً لتناسب هذه الغواصة، في أعقاب أربعة اختبارات مخفقة، وبإعادة تحوير أنابيب الإطلاق لتتلاءم وطرازاً مختلفاً من الصواريخ التي تعمل بالوقود الصلب، وهي المعروفة باسم بولافا (أو R-30)، والتي تم تصميمها على غرار صواريخ توبول-أم الأرضية، ثانياً. وكان النجاح حليف اختبارين أوليين أجريا على هذا الصاروخ في شهري أيلول/ سبتمبر وكانون

الأول/ ديسمبر 2005، ليسارع بوتين إلى الإعلان بأنه سيصبح جاهزاً للاستخدام بعد تزويده برؤوس حربية جديدة.

إلا أن الاختبارات الثلاثة اللاحقة التي تمت في أشهر أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر وكانون الأول/ ديسمبر 2006 آلت جميعاً إلى الفشل؛ ليؤكد هذا أن ثمة شوطاً طويلاً كان مايزال ينبغي قطعه حتى يمكن إدخال الغواصة الجديدة في الخدمة الفعلية.[19] فبات لزاماً على سلاح البحرية، في غضون ذلك، الاعتماد على الغواصات القديمة من فئة ديلتا-4، التي كان نصيبها كبيراً من سوء الاستخدام، على الرغم من الفحوصات الدقيقة التي أخضعت لها؛ ناهيك عن صعوبة إثبات قدرتها التامة على الردع.

وعلى صعيد القوات الجوية الاستراتيجية، فإن المشكلات التي تعانيها إجمالاً أقل تجلياً للعيان؛ ربما لأنها مازالت تُعامل منذ العصر السوفيتي على أنها المكون الأدنى شأناً بين مكونات ثالوث قوات الردع. وكان النقص في التخصيصات المالية المتاحة لها قد تسبب منذ أوائل عقد التسعينيات في تقليص ساعات التحليق بشكل كبير ومستمر. لذا، وبحلول منتصف هذا العقد، فإن جيلاً كاملاً من الطيارين الذين لم ينالوا تدريباً مناسباً أو يكتسبوا خبرات كافية بات يشكل العمود الفقري لهذه القوات؛ أضف إلى ذلك تدهور إمكانات صيانة الطائرات، بما فيها 14 طائرة جديدة نسبياً من طراز تي يو-160 (بلاك جاك)، وهي التي أضحت تمثل جانباً آخر من جوانب هذه المشكلة. فقد جاءت حادثة تحطم إحدى هذه الطائرات، في أثناء تحليق تجريبي في أيلول/ سبتمبر 2003، لتثبت أنها قد دخلت بالفعل مرحلة الأزمة.[20] وعلى أي حال، فقد جرى تخصيص تمويلات إضافية لأغراض التدريب والصيانة، إضافة لاستكمال العمل في مشروع تطوير فئة جديدة من الصواريخ الجوالة (مشروع Kh-101/102).

وفي ضوء هذه التحسينات، صار بإمكان الرئيس بوتين أن يقوم في آب/ أغسطس 2005، بجولة طويلة على متن واحدة من طائرات تي يو-160 ليرقب عن كثب عملية إطلاق صواريخ جوالة طويلة المدى. وقد وصف هذه الجولة بأنها «التجربة النافعة جداً،

ليس للخوض في المشكلات التي تواجهها الطائرات ذات المدى الطويل فقط، بل وكذلك تلك التي تتعلق بالقوات المسلحة والجوية بأسرها».[21] وفي محاولة لإثبات صحة وجهة نظر بوتين القائلة بأن «طائراتنا الاستراتيجية قد بلغت اليوم المستوى القياسي العالي المطلوب»، أكد الجنرال إيغور خفوروف، قائد القوة الجوية الـ 37، أن مجموعة من طائرات تي يو-160 كانت في نيسان/ إبريل 2006 قد اخترقت منطقة يغطيها الرادار قرب الشواطئ الكندية من دون أن يكتشف أمرها.[22] وفي صيف عام 2007، أصدر بوتين أوامره باستئناف تحليقات القاذفات الطويلة المدى. ومهما يكن، فإن القدرات الرئيسية للقوات الجوية الروسية مافتئت أدنى بكثير من نظيرتها الأمريكية من حيث التطور التقني والجهوزية القتالية، إلى الحد الذي بات يصعب معه تماماً إثارة اهتمام المراقبين الغربيين وإعجابهم في هذا الميدان.

وعلى صعيد آخر، فإن الصواريخ البالستية الأرضية العابرة للقارات، التي تشكل عادة القسم الأكبر من قوات الردع السوفيتية، كانت هي الأخرى تشغل موقعاً مركزياً في الخطط التي وضعها سيرجييف لتحديث القوات الاستراتيجية عامة. وفي هذا المجال تحديداً تتجلى ظاهرة تدهور القدرات الفعلية على نحو استثنائي لافت للنظر. ففي الوقت الذي اعتاد الاتحاد السوفيتي امتلاك ونشر ما يربو على 1400 صاروخ من هذا النوع، فإن ما كان لدى روسيا منها حتى منتصف عام 2006 لم يزد على 502 منها؛ نصفها على الأقل كان قد تقرر إخراجه من الخدمة قبل انقضاء هذا العقد (Podvig, 2007).

وكانت إحدى منظومات الصواريخ "الجديدة"، المعروفة باسم توبول-أم (أس أس-27)، قد وضعت في الخدمة منذ عام 1997؛ بيد أن تسليمها للقوات المسلحة كان يتم بمعدل خمسة أو ستة صواريخ سنوياً، أي بما يقل بأربعة أمثال عن مستوى الإنتاج الكفء المتحقق في مصنع فوتكينسك. وقد فعلت المؤسسة العسكرية كل ما بوسعها لإطالة العمر الافتراضي لصواريخ أس أس-18 (عشرة رؤوس حربية) و أس أس-19 (ستة رؤوس حربية)؛ فيما جرى شراء ما يناهز ثلاثين صاروخاً من الطراز الثاني من أوكرانيا، حيث

كانت مخزونة من دون صيانة منتظمة.[23] وعلى أي حال، فإن النجاح مايزال حتى الآن حليف اختبارات الإطلاق التي أجريت عليها، فيما توشك على الاكتمال برامج تطوير رؤوس حربية جديدة تتناسب وصواريخ توبول-أم وبولافا.[24]

ومع أن بوتين لم يفته قط التباهي بتحقيق هذه الإنجازات، فإنه يحرص كثيراً في الوقت عينه على تفادي أي إشارة إلى حقيقة مفادها أن مقترحات كفاشنين، بشأن تخفيض عدد الصواريخ البالستية العابرة للقارات إلى نحو 150 صاروخاً (والتي جوبهت عام 2000 بانتقادات قاسية من جانب الخبراء المعنيين)، إنما يجري اليوم وضعها موضع التطبيق فعلاً.

وعلى الصعيد ذاته، فإن الحلقة الأضعف في سلسلة قوات الردع الاستراتيجية تكمن في نظم جمع المعلومات الاستخبارية، والإنذار المبكّر، والقيادة والسيطرة؛ في وقت لم يبق تراجع قدراتها يجتذب إلا الحد الأدنى من الاهتمام على المستوى السياسي. فمع تفكك الاتحاد السوفيتي، خسرت روسيا المنافذ التي كانت تتيح لها الاستفادة من كثير من القدرات والإمكانات الثابتة لهذه النظم في الدول الأخرى الحديثة الاستقلال. ومع أنها دخلت في مفاوضات حول هذه المنافذ، أو التوصل إلى ترتيبات لاستئجار هذه التسهيلات، مع بيلاروسيا وكازاخستان ودول أخرى غيرها، إلا أن هزالة مستوى الصيانة والإدامة كانت قد جعلت قاعدتي جابالا (أذربيجان) ونوريك (طاجكستان) شبه معطلتين. ويبدو من الجائز تماماً -إضافة إلى ذلك- أن أوكرانيا قد تواصل ضغوطها باتجاه إغلاق قاعدتي سيفاستوبول وموكاشيفو.[25]

ويذهب بافل بودفيج إلى الاعتقاد أن «ما يدعو للاستغراب هو أن هذا النظام، وإن كان قد تخطى أفضل مراحله، فإنه لم يفقد إلا القليل من قدرته على أداء المهام الموكلة إليه». بيد أن بمقدور ليبر وبريس (Lieber and Press 2006) أن يأملا في أن يصبح وصفهما له بالـ"فوضوي" مبرراً أكثر فأكثر. وعلى أي حال، فإن الوضع يبدو "فوضوياً" فيما يتعلق بقدرات الأقمار الصناعية تحديداً؛ وذلك في ضوء تعدد محاولات إعادة تنظيم قيادة قوات الفضاء، ما تسبب في تقويض خططها الاستراتيجية.

وفي إطار السعي للاستفادة من اتساع سوق إطلاق أقمار صناعية تجارية، كانت قيادة قوات الفضاء الروسية تعمد غالباً إلى إعطاء الأولوية لاحتياجاتها الذاتية، في وقت أدت فيه الإخفاقات العديدة في إطلاق السفن الفضائية إلى خسارة قدرات استخبارية بالغة الأهمية.[26] ولا بد من الإشارة هنا إلى تباطؤ الجهود الرامية إلى تطوير جيل جديد من الأقمار الصناعية بأعمار تشغيلية أطول؛ بل إن منظومة الملاحة الكونية (المعروفة اختصاراً باسم جلوناس GLONASS) التي أحيطت بهالة إعلامية واسعة، والتي كان ينبغي أن تحل محل منظومة جي. بي. أس الأمريكية بالنسبة للمستخدمين الروس، مازالت تفتقر إلى العدد الكافي من الأقمار الصناعية اللازمة لتوفير التغطية المضمونة المطلوبة.[27]

ويمكن القول، إجمالاً، إن المشاريع المتطورة المستقلة التي تستند في عملها إلى تقنيات المعلومات المتطورة، غالباً ما يتراجع مستوى الأداء فيها جراء عدم تساوقها ومعظم مكونات هذا النظام، الذي مازال يرتكز أساساً إلى تقنيات سوفيتية يرجع عهدها إلى ما قبل عصر الحاسوب.

وعلى وجه العموم، فإن حجم الاستثمارات الموظفة في القوات الاستراتيجية (وحتى عند مستويات الذروة التي بلغتها خلال عامي 2005 و2006) كان، ومايزال، غير كافٍ لمعالجة كثير من المشكلات المتراكمة؛ في حين أن تطلع القوى السياسية إلى حصد أقصى ما يمكن من المكاسب من استعراض "العضلات" النووية بات يزيد من مخاطر قصور الأداء والأحداث الكارثية. وتضاءلت إلى حد كبير، في غضون ذلك، قوة الدفع التي تقف وراء الحملة الرامية إلى إقحام الخطاب النووي في النقاشات السياسية. لذا، وعلى سبيل المثال، عندما كان بوتين يعد عدته كي يبحث مع الرئيس بوش في أثناء قمة براتسلافا (شباط/ فبراير 2005) قضايا ذات صلة بالعون الأمريكي في مجال تقليص المخاطر النووية، فإن سلسلة من التقارير الإعلامية الروسية، التي دقت ناقوس الخطر حيال مطالب واشنطن بمنحها حرية دخول المنشآت النووية الروسية، بل وحتى التحكم بها، كانت قد أجبرت بوتين على تغيير المحاور الأساسية لمباحثاته.[28] وبالتالي، فقد اكتشف

بوتين أن من الصعب تماماً امتطاء "حصانين استراتيجيين" في آن معاً؛ أي تزامن محاولاته لبناء ركائز تعاون نووي مع الولايات المتحدة الأمريكية مع استثمار قدرات روسيا النووية لإثبات "عظمتها".

ففي تلك المرحلة، كانت حرية بوتين في الاختيار محدودة بالفعل إلى حد أنه بدا مرغماً على إخفاء ما في جعبته من مبادرات في مجال التعاون النووي كي يتفادى الإضرار بخطابه الطموح. ومن اللافت للنظر أن التركة الثقيلة لعقود من المواجهات، التي تمخضت عن إنتاج آلاف من الرؤوس الحربية، لم تكن هي التي حتمت هذا الاتكال غير المألوف على القدرات النووية، بل الرغبة في إعطائها فرصة جديدة للعيش. وعلى أي حال، فإن المضي قدماً على طريق إسباغ "طابع نووي" على الفكر الأمني، والتقليل في الوقت نفسه من أهمية المخاطر الناجمة عن استغلال القدرات الاستراتيجية التي تقدم بها العمر، كان قد صاغ جوهر الخط السياسي الذي انتهجته موسكو في المناظرات النووية الرئيسية التي جرت على المستوى الدولي في هذا القرن.

روسيا وتعلم التعايش مع إيران النووية

على رغم عدم ترابط الجهود الدولية المتواصلة الهادفة إلى إقناع إيران بوقف العمل ببرنامج أبحاثها النووية، بما في ذلك تخصيب اليورانيوم، فقد اتسمت بكثير من المسارات المتعرجة، وبأعلى درجات التوتر الدرامية، وبقرارات وتسويات زائفة، إلى حد أن أي محاولة لتقصي هذا الموضوع وتدارسه لا بد من أن تنطوي على قدر من التبسيط المفرط الذي يؤدي غالباً إلى سوء الفهم.

وهنا، بات لزاماً أيضاً أن نستبعد من التحليل النهائي العديد من "خيوط" هذه المعضلة العويصة، أي تلك التي دأب الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد على "شدها" بقوة؛ ومنها على سبيل المثال، مسألة الإرث المعقد للثورة الإسلامية عام 1979، أو تأثير اللوبي الإسرائيلي في السياسة الأمريكية حيال هذه المشكلة.[29] والسؤال الذي يفرض نفسه

هنا هو: إلى أي مدى أثرت طموحات موسكو؛ الرامية إلى توظيف قدراتها وصولاً إلى منزلة القوة العظمى، في سياستها بشأن تسليح إيران نووياً، وعززتها؟[30]

ابتداءً، يمكننا القول إن "ثقل" هذه المسألة بالنسبة للعلاقات الروسية-الأمريكية خلال فترة التسعينيات، كان تأثيره في صياغة السياسات الروسية حيال إيران أكبر من تأثير مصالح روسيا ذاتها في منطقة قزوين عليها. ومع أن بوتين اكتشف سريعاً أن هاجس واشنطن بفرض العزلة على إيران يمكن أن يخلق فرصاً ما أمام روسيا، إلا أنه كان بحاجة إلى مزيد من الوقت لاستثمارها؛ ومن هنا جاء قراره بإلغاء الاتفاق القاضي بوقف صادرات الأسلحة الروسية.[31]

وهو في هذه الجهة، حين استقبل الرئيس الإيراني محمد خاتمي في موسكو بحفاوة في آذار/ مارس 2001، فقد كان حريصاً في الوقت عينه على ألا يتجاوز الخط الذي قد تضعف وراءه قدرته على التعامل بكفاءة مع موقف كهذا. وفي الجهة الأخرى، كان بوتين قادراً حقاً، وخلال بضعة أشهر بعد ذلك، على الوقوف وجهاً لوجه أمام الرئيس الأمريكي جورج بوش من دون وجل أو اضطراب، في محاولة للتخفيف من شكوك هذا الأخير ومخاوفه. وبينما اعترضت موسكو بقوة على إدراج إيران ضمن "محور الشر"، الذي افتقرت صياغته إلى الحكمة والمنطق السليم، إلا أن بوتين كان مايزال يعتقد أن ذهابه إلى إيران في ذلك الوقت، في زيارة كان قد تعهد بالقيام بها منذ وقت ليس بالقصير، سيكون في غير محله؛ وإن هو حرص على عرض وجهات نظره في أثناء زيارته لإسرائيل في نيسان/ إبريل 2005.[32]

ووقتذاك، كان التوتر الذي أحاط بالبرنامج النووي الإيراني قد تصاعد بالفعل إلى أزمة في ذروة حدتها؛ حيث صار للموقف الروسي أهمية حاسمة حقاً، والذي انطوى ضمناً على إسباغ الشرعية على مطالب روسيا بشغل مكانة "القوة العظمى". وخلال عامي 2004 و2005، تجسد مسار المناورة الرئيسي في تقريب مواقف روسيا من النهج الذي وضعته "الترويكا" الأوربية (فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة) لنفسها، والحفاظ في

الوقت نفسه على قنواتها المستقلة الذاتية المفتوحة على طهران وواشنطن. وقد استلزم هذا "تربيع دائرة" معقدة [أو جعلها رباعية]، حين تعين على موسكو إدامة مسار مشروعها الأضخم في بناء محطة بوشهر للطاقة النووية، من دون تقويض قدرتها التساومية مع "الترويكا". وقد أمكن، في شباط/ فبراير 2005، حسم هذه المهمة الشاقة بنجاح مع إبرام اتفاقية تقضي بإعادة الوقود النووي المستنفد إلى روسيا، وبقطع وعد غير رسمي للشركاء الغربيين بعدم تسليم الوقود لمحطة بوشهر إلا بعد التوصل إلى اتفاق إطاري شامل بهذا الخصوص.[33]

وفي أفضل أوصاف هذا النجاح أنه تكتيكي؛ نظراً إلى أن موسكو كان مايزال عليها أن توافق على نقل "الملف النووي" الإيراني من أجندة الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن. ومع أنه كان سيسهل على روسيا كثيراً رسم خطوط فاصلة عبر هذا المنبر الأخير، إلا أن مستوى المخاطرة بات أعلى من ذي قبل. وفي هذا السياق، سعت روسيا جاهدة للعب دور مركزي في هذا المشهد بتقديم مقترحين كانا سيضعان حداً لهذا المأزق، أولهما، بيع إيران منظومات صاروخية قصيرة المدى للدفاع الجوي من طراز Tor-M1؛ وثانيهما، إقامة مركز دولي "لخدمات" الوقود النووي على أراضيها يمكن لإيران الاستفادة منه في تخصيب اليورانيوم. ومع أن الغرب وجد المقترح الأول غير ذي نفع تماماً، فقد قوبل الثاني بالترحاب على أنه "فرصة" من شأنها، على حد تعبير روز جوتمولر (Rose Gottemoeller 2006)، أن «تحيل مفاوضات عقيمة إلى أخرى مثمرة». وعلى الرغم من تحمس طهران لتقوية دفاعاتها الجوية، إلا أنها أدركت في الوقت نفسه أن هذا المركز الروسي لا يقدم حلولاً لمشاغلها الأمنية، وإن كان ربما يستند إلى منطق اقتصادي سليم. وقد أبدت أول الأمر شيئاً من الاهتمام بالفكرة، ولكن بقصد كسب الوقت وتوسيع شقة اختلاف المواقف داخل الأمم المتحدة.

وقد جاء إخفاق مبادرتها هذه على هذا النحو المحرج ليترك موسكو أمام خيار واضح تتخذه حيال مشروع قرار لمجلس الأمن أعدته كل من الولايات المتحدة الأمريكية

والمملكة المتحدة وفرنسا، ورفضت روسيا بادئ الأمر تقديم دعمها بشكل حاسم له. فالكرملين لم يكن يساوره أدنى شك في أن موافقته على إنزال عقوبات بإيران، التي باتت تتخذ موقف التحدي، هي الشيء الوحيد تقريباً الذي تحتاج إليه واشنطن من روسيا، وأنها على استعداد لمناقشة ذلك.[34]

ومن جهة، حاول بوتين (Putin, 2006b) تبرير تأرجح مواقفه بالتشديد على «أننا ندعم بكل وضوح تقوية ركائز نظام منع الانتشار النووي، دونما أي استثناءات، استناداً إلى أحكام القانون الدولي. ولكننا ندرك أيضاً أن الأساليب التي تستند إلى العنف والقوة نادراً ما تحقق النتائج المتوخاة؛ بل إن عواقبها يمكن أن تكون أخطر من التهديد الأصلي نفسه». ويبدو أن هذا الموقف "المبدئي" المتمثل في الوقوف بحزم ضد امتلاك إيران أسلحة نووية، والاعتراض بالحزم ذاته على معاقبتها أو اتخاذ تدابير أخرى تتسم بالعنف بحقها، كان يستهدف الحيلولة دون حدوث تطورات غير مرغوب فيها يمكن أن تبدو متناقضة من حيث المنطق.

غير أن هذا الموقف جاء، في واقع الحال، منطقياً تماماً، وارتكز على تقويمين مترابطين. أولهما اتخذ من إيران محوراً له، واستند إلى الفرضية القائلة بأن وجود برنامج للأبحاث النووية ذي قدرة محدودة على تخصيب اليورانيوم، ويخضع لسيطرة كاملة من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، سيكون ضرره على مصالح روسيا أقل من ذلك الذي تلحقه بها العقوبات الاقتصادية التي ستقف حائلاً دون تصدير الأسلحة، وستضع مشروع بوشهر في طي النسيان. ومهما يكن، فإن المسألة الجوهرية هنا تدور حول برنامج للأسلحة النووية؛ وبينما تصر موسكو على انعدام أي دليل على وجود برنامج كهذا، فقد كان عليها أن تضع في اعتبارها مستوى المخاطر المتوقعة من إمكانية حصول إيران على أسلحة نووية. ومع أنه بالتأكيد ليس الاحتمال المفضل، إلا أن القيادة الروسية تراه بصورة مغايرة لرؤية الإدارة الأمريكية له؛ فإيران في نظر موسكو ليست "دولة مارقة" يحكمها نظام أصولي متعصب يسعى للقضاء على إسرائيل، بل إنها دولة تحتكم إلى العقل ولا تريد

غير حماية مصالحها المشروعة، ولن تسمح على الإطلاق بتزويد منظمات إرهابية، أو قوى أخرى لا تنتمي إلى دولة معينة، بمعدات وأجهزة نووية قابلة للاستخدام. وبطريقة من الطرق، فإن روسيا، بصفتها دولة نووية قوية، ربما ستجد أن من السهل عليها التعامل مع نظام إيراني لا يسلح نفسه إلا ببضعة صواريخ نووية ليس غير. وعلى أي حال، فإن إيران بهذا الوصف لن تشكل، من حيث الأساس، خطراً على أمن روسيا أكبر من ذاك الذي تشكله باكستان النووية.[35]

أما التقويم الثاني، فيرتبط بالولايات المتحدة الأمريكية، وبالتحالف التي تعمل على بنائه، والذي ستحتل "الترويكا" الأوربية موقع المركز فيه، ويُخصص مكان ما داخله لروسيا؛ أي على نحو مماثل تقريباً لما كانت عليه الحال في التحالف المناهض للإرهاب. وإيران، حتى منتصف عام 2005، لم تكن قطعاً لتشكل "ورقة تساومية" بيد بوتين يمكن أن تدر عليه بضعة امتيازات من جانب الشركاء الغربيين؛ ولكنها محكّ كانت روسيا ستبرهن من خلاله على أنها قد حققت لنفسها من القوة ما يكفي للتصدي للضغوط الأمريكية، والإصرار على انتهاج مسار التحرك الذي اختارته لنفسها في التعامل مع أزمة دولية كبيرة كهذه.

وقد استلزم هذا التقويم نسج مواقف مخادعة من دون التعرض "للساعات الحقيقة" المحرجة. لذا، وجدت موسكو، في أعقاب محادثة هاتفية خاصة أجراها بوتين مع الرئيس الأمريكي بوش (Volodin and Iskenderov, 2006) أن من المناسب التصويت لصالح قرار مجلس الأمن 1737، الذي تبناه بالإجماع في الثالث والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر 2006، بعد أن أيقنت أن مصالحها -بما فيها مشروع بوشهر- لن تتأثر سلبياً بصورة مباشرة. وفي خطاب بوتين الذي ألقاه في ميونيخ، أولى الكثير من اهتمامه لإيران، مدافعاً عن تزويدها بصواريخ من نوع Tor-M1؛ ولكنه تحقق أيضاً من أن واشنطن ستجد موقف روسيا من قرار المجلس اللاحق (الذي تبناه في 24 آذار/ مارس 2007 برقم 1747) بنّاءً إلى حد معقول؛ وبالتالي، فهو قد "ابتلع" جميع خطاباته اللاذعة المفعمة بالتوبيخ واللوم في مقابل جواب رقيق دمث فحسب (Baev, 2007g).

ومن المؤكد أن موسكو لم تشأ اتخاذ موقف متعنت آخر (وإن لا طائل تحته) ضد قرار أمريكي محتمل باستخدام القوة، وكما فعلت في أزمتي كوسوفا (1999) والعراق (2003). ولم يكن هناك أمام بوتين غير القدرة على منع التدخل ما يمكن أن يقيم دليلاً على "عظمة" روسيا؛ وهو الآن يراهن على تعاظم القدرات العسكرية للدولة "المفرطة في القوة" عالمياً، والتي أوقعت نفسها في شرك حروب لا يمكن الفوز بها في كل من أفغانستان والعراق.

وفي الوقت الذي لايزال من غير الممكن فيه إسقاط احتمال قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه ضربة أحادية الجانب للمنشآت النووية الإيرانية من الحساب،[36] (في ضوء رفض إيران الحاسم لمطالب الأمم المتحدة)، فإن الكرملين يعتقد أن خطأً محتملاً في التقدير يمكن التعويض عنه بارتفاع حاد في أسعار النفط. ومع ذلك، فإن نطاق حالات سوء التقدير قد يكون أكبر من ذلك بكثير، فلا تجد روسيا نفسها في "رفقة طيبة" مع فرنسا وألمانيا، كما كانت حالها في مطلع عام 2003، ولكنها محشورة مع الصين في زاوية أصعب بكثير.

استنتاجات

يبدو أن القدرات النووية بالنسبة لروسيا هي القوة الطبيعية التي لا تفوقها قوة غيرها، كي تعول عليها لتسويغ مطالبتها بالحصول على منزلة "القوة العظمى". ومع ذلك، فإن جهود بوتين الدؤوبة لكسب النفوذ السياسي من اعتماده على هذه القدرات لم تكن ذات نفع، في أحسن وصف لها، بل لعلها جاءت بنتائج معاكسة، بعد الأخذ بكل الحقائق في الحسبان.

وربما كان يشاطر جيربرت إيفريموف (Gerbert Efremov, 2006)، مدير أحد مراكز إنتاج الصواريخ وكبير المصممين فيه، الرأي بأن «القدرات النووية الاستراتيجية، التي أبدعتها جهود أجيال عدة من أبناء وطننا، تمثل واحدة من أهم كنوز روسيا، إلى جانب قدرات شعبها الإبداعية وثرواتها الطبيعية». بيد أن هذا الكنز، برغم ذلك، يتجه

ليتحول إلى مجرد "غبار إشعاعي" عديم الجدوى تماماً، بسبب عقم الأساليب التي يوظف بها بوتين هذه القدرات.

ويكمن أحد أبعاد المشكلة التي كان يواجهها، في سعيه لتوسيع نطاق مفهوم "الردع" كي يشمل سلسلة من القضايا التي لا تتساوق من حيث الجوهر مع تلك القدرات، مادامت الصواريخ والرؤوس الحربية، مهما بلغ تعدادها، لن تستطيع حماية روسيا من الانتقادات الغربية جراء تراجعها عن الإصلاحات الديمقراطية، أو إقناع القادة السياسيين في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية بأن النظام "الاستبدادي المستنير" -على طريقة بوتين- هو رهانهم الأمثل. كما أن بسط "المظلة" النووية فوق بيلاروسيا لن يمنح روسيا ورقة ضغط تلعبها في التعامل مع الرئيس البيلاروسي ألكسندر لوكاشينكو، الذي اختط لنفسه نهجاً مستقلاً؛ ولن يغير الموقف الأوربي حيال هذا الحاكم الذي يتبنى أسلوباً تمردياً في مناهضته للديمقراطية.

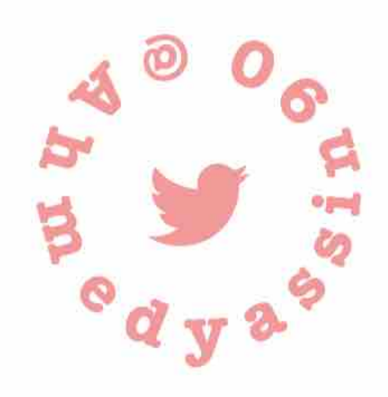
وعلى الرغم من أن رفض روسيا القاطع للخطط الأمريكية الهادفة إلى نشر قدرات ردع استراتيجية في بولندا وجمهورية التشيك ربما كان إجراءً عقلانياً أكثر مما يوحي به الخطاب الطنان الغاضب، فإن ربط هذا الرفض ضمناً بـ "تعليق" تنفيذ أحكام معاهدة القوات التقليدية في أوربا أفضى إلى فرض طوق من العزلة عليها.[37] ولا ريب في أن تراجع مرتبة روسيا في المضمار النووي، ناهيك عن السمعة التي اكتسبها بوتين شخصياً، إنما جاء نتيجة "تسميم" ألكسندر لوكاشينكو بنظير البولونيوم-210 المشع، وهو الحادث الذي دفع بالأجهزة الأمريكية والبريطانية الخاصة إلى إعادة النظر في تقويماتها للإرهاب النووي (Tendler and McGrory, 2006).

أما ثاني جوانب هذه المشكلة، والذي بات الاهتمام به اليوم أقل مما كان عليه منتصف عقد التسعينيات، فيتمثل في ضمان سلامة الترسانة النووية الروسية. فالشراكة العالمية لمكافحة الانتشار النووي، التي شُكلت في أثناء قمة مجموعة الثماني في كاناناسكيس (كندا)، عجزت عن تحقيق أهدافها المتعلقة بروسيا، التي ربما صار بحوزتها الآن ما يكفي

من الأموال لاستثمارها في الحفاظ على قدراتها وممتلكاتها النووية، وإن هي لم تستطع إيجاد الطريقة المناسبة لاستخدامها بالكفاءة ذاتها التي حققتها فيما يتعلق بحالة برنامج نان-لوجر Nunn-Lugar للتعاون في مجال خفض التهديدات.[38] ومن المهم هنا الإشارة إلى أن التمويلات المضافة لم تفعل إلا القليل في وقف المنحى المتسارع لانكماش القدرات النووية الروسية؛ بيد أن العجالة السياسية في استعراض هذه "القوة الفائقة" قد تسببت في ارتفاع مستوى أخطار النكبات الفنية والأخطاء البشرية.

وتشكل المعضلة الإيرانية حالة نادرة حقاً تبرز فيها أهمية مكانة روسيا في الميدان النووي؛ وربما كان يمكن توظيف كل قدراتها وخبراتها التقنية والصناعية للتوصل إلى تسوية ما. ومهما يكن من أمر، ففي غضون عام 2006، عام الرئاسة الروسية العقيمة لمجموعة الثماني، كان النهج الغالب في سياق مطالبة روسيا بمنزلة "القوة العظمى" يتمركز ليس على الدخول في شراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية، بل على خوض منافسة معها. ولم تسهم موافقة روسيا على قراري مجلس الأمن 1737 و1747، اللذين فرضا عقوبات رمزية على إيران، إلا قليلاً في إزالة شكوك صنّاع السياسة الغربيين الحيارى، المتأتية من اعتقادهم أن روسيا كانت ماتزال ترى في موقف التحدي الإيراني، وكما يصوره فلاديمير ميلوف (Vladimir Milov, 2006a)، «كفاحاً من أجل الحرية والاستقلال على الطريقة الجيفارية»؛ في حين يجري تجاهل الاحتمال الواضح للغاية بأن «الرؤوس الحربية النووية في إيران يمكن أن تشكل خطراً يتهدد روسيا نفسها».

وليس بخافٍ على أحد أن روسيا، جراء هذا الموقف، قد خسرت في أعين الغرب الكثير من الثقة والصدقية اللتين لم تستطع قبلاً كسبهما إلا بشق الأنفس. لذا، فقد يصعب على المرء أن يأمل حصول مقترحات بوتين بإحياء أجندة مراقبة الأسلحة على رد إيجابي، على الرغم من محتواها العقلاني المنطقي.


@Ahmedyassin90

الفصل الثامن

القوات المسلحة واستعراض القوة في "الإمبراطورية" الجديدة

من الناحية التاريخية، كانت القوة العسكرية، وماتزال، تقف في مقدمة أدوات بناء الإمبراطورية الروسية، شأنها في ذلك شأن أي إمبراطورية أوربية أخرى؛ فضلاً عن أنها تمثل الآلية المركزية للحفاظ على وحدة هذه الإمبراطورية وسلامتها، فيما آل غيرها إلى التفتت والانهيار. فمن الاستيلاء على قازان عام 1552 على يد إيفان الرهيب، وحتى الاستحواذ على ميرف عام 1884، فإن خاصية التفوق التي تميزت بها القوات المسلحة قد ساعدت الروس على توسيع الحدود الجنوبية لدولتهم.

وإذ تمكنت القوة العسكرية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر من إخماد حركات التمرد في بولندا، و"تهدئة" الأوضاع المضطربة في القوقاز الشمالية، والقضاء على المتمردين في آسيا الوسطى إبان عشرينيات القرن الماضي، فإن موسكو إنما كشفت بذلك عن استعدادها لاستخدام القوة استخداماً وحشياً حفاظاً على هيمنتها السياسية.[1]

ومع انهيار الاتحاد السوفيتي، فقد تعين على الدولة الروسية الوليدة، وإن كان عمرها قد امتد قروناً، أن تتصدى عسكرياً لتحديات أمنية ملحة عدة خارج حدودها "الجديدة" المضطربة في مواقع كثيرة. ولم يكن التوجه نحو "تنظير" هذه التدخلات قد تبلور حتى ذلك الوقت، في ظل مزيج غريب من بقية تطلعات لانتقام "إمبراطوري"، ومشاعر مبهمة عن طبيعة مسؤولية الدولة في حقبة ما بعد الإمبراطورية، وأفكار مستوردة عن الحفاظ على السلام باستخدام "القوة بكل أبعادها".[2]

غير أن حرب الشيشان الأولى تسببت في إضعاف قدرة روسيا على استعراض قوتها بشكل حاد، فيما كشفت الهزيمة مواطن الضعف التي خلفها ضياع الإمبراطورية. وفي حين دخل الكرملين بـ"تذكرة الحرب" التي منحتها إياه الشيشان نفسها، فقد بدا فلاديمير بوتين حريصاً على تفادي التركيز بشكل مبالغ فيه على "المزاج" الانتقامي، وعدم إلزام نفسه بأي مشروع إمبراطوري جديد. وفي معرض إشادته بـ"الولادة الجديدة" للجيش الروسي، افترض بطريقة براجماتية أن هذا الجيش لن يكون في المستقبل القريب جاهزاً لخوض مواجهة طويلة الأمد، نظراً إلى أن حرب الشيشان ماانفكت تستنفد نصيباً لا يتناسب والموارد المتاحة.

وجاء وصول القوات العسكرية الأمريكية إلى آسيا الوسطى، وهو الذي وافق عليه بوتين على مضض منتصف أيلول/ سبتمبر 2001، ليحدث تغييراً فعلياً في ميزان القوى في المنطقة؛ وإن هو خلّف تأثيراً أقوى في المفاهيم السائدة في موسكو بشأن طبيعة التحديات الجيوسياسية التي تتعرض لها روسيا وقوتها. وحينذاك، تزامنت الرغبة في إزالة القواعد العسكرية الأمريكية بعيداً، مع أمنيات استعادة مناطق النفوذ التي كان يمكن أن تشكل "الإمبراطورية" المتخيلة (كما جرى وصفها في الفصل الثالث). وبرغم هذه المطامح، فإن الاستخدام الفعلي للقدرات العسكرية لم يشهد أي تزايد على الإطلاق خلال ولاية بوتين الثانية؛ بل إنها عُدت المدة الأكثر هدوءاً وسلاماً في التاريخ الروسي الحديث.

وسيبحث هذا الفصل في هذه المفارقة الواضحة؛ فيتناول ابتداءً تطور القدرات القابلة للاستخدام، ومن ثم عمليات نشرها ("الافتراضية") في معظمها في آسيا الوسطى، واستعراضها على نحو يستهدف جورجيا.

عن أي قوات للانتشار السريع نتحدث؟

ما إن "استحوذت" الدولة الروسية في أيار/ مايو 1992 على وزارة الدفاع السوفيتية القديمة، وأوعزت إليها بوضع خطط لإدخال إصلاحات بعيدة الأثر، حتى كانت فكرة

تشكيل قوات متنقلة هي الأولى التي طُرحت على طاولة البحث. وعلى الرغم من أن سلسلة الصراعات العنيفة التي نشبت في المناطق المتاخمة لروسيا جنوباً هي التي وفرت المنطق الاستراتيجي الصريح لهذا المقترح، إلا أنه لم يقترب قط من مرحلة التنفيذ، جراء الطموح المبالغ فيه، والذي تجلى في خطط تشكيل هذه القوات. ولأن وزير الدفاع بافل جراتشيف أمضى جلَّ خدمته في وحدات المظلات، فما كان يدور في مخيلته لهذه القوات المتنقلة إنما هي صورة لقيادة مشتركة تضم جميع المكونات "الخاصة" للقوات المسلحة، بدءاً بكتائب تابعة لسلاح البحرية، ومروراً بوحدات العمليات الخاصة، وانتهاءً بالإشراف على نشر فرق لحفظ السلام يتم تدريبها في إطار الجيش الروسي.[3]

غير أن اعتراضات الأجهزة البيروقراطية، والمكايد التي حيكت داخل المؤسسة العسكرية، تسببت في إبطاء تنفيذ عملية إعادة التنظيم الجذرية هذه؛ وجاء اندلاع حرب الشيشان الأولى ليجهض عملياً هذه الخطط، نظراً إلى توجيه جميع الموارد والإمكانات المتاحة جهة هذا المشروع العقيم. ومع أن انتهاء هذه الحرب خلق فرصة جديدة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من المحتوى المنطقي لخطة الإصلاح الكبرى، إلا أن هذه الفرصة ضاعت (كما جرى توضيحه في الفصل الأول)، وضاعت معها دروس الهزيمة التي لم يستفد منها أحد.

ويوم أعاد بوتين الجيش من جديد إلى ساحة الحرب، فقد امتنع أول الأمر عن طرح أي خطط لإصلاح القوات المسلحة، واكتفى بالإشارة إلى الأهداف الطموحة، على رغم عدم واقعيتها، المتمثلة في تقوية هذه القوات بصورة شاملة وواسعة النطاق، في ظل العقيدة الحربية الجديدة. وكان بوتين مدركاً لأهمية إشاعة السرور في نفوس "كبار القادة" العسكريين في أوائل أيام رئاسته؛ ولكنه، وكأي براجماتي، أجرى تقويماً للمتطلبات التي تقتضيها مواجهة التحديات الأمنية الحقيقية. ومع انتقال العمليات القتالية في الشيشان من المراكز الحضرية عند سفوح التلال إلى الغابات والمناطق الجبلية، بات جلياً أن تلك المتطلبات قد تمركزت في بناء قوات متنقلة قادرة على شن الغارات ونصب الكمائن بإسناد جوي قريب ومحكم. وفي هذا السياق، تحولت معركة "الصمود الأخير" لفصيل محمول

جواً (والذي قضت عليه قوة تفوقه قدرة من المتمردين في الأول من آذار/ مارس 2000) إلى مسألة شخصية بالنسبة لبوتين، الذي حرص على أن يزور بنفسه كلاً من مسرح المعركة، وفرقة بسكوف السادسة والسبعين للإنزال الجوي.[4]

ولم يحدث إلا في تشرين الأول/ أكتوبر 2001 أن جرى تركيز الاهتمام على دروس حرب الشيشان، وذلك بفعل النجاح السريع والمقنع الذي حققته القوات الأمريكية في الحرب "ما بعد الحديثة" في أفغانستان.[5] وعلى أي حال، وإذ وجد الكرملين نفسه مضطراً إلى اتخاذ خيارات أولية صعبة خلال عام 2001 لتحديد أولويات بناء المؤسسة العسكرية، وخفض سقف معظم خططه الطموحة التي وضعها للقوات النووية الاستراتيجية، فقد قرر وقف العمل بأي مشروع لتشكيل "قوات للانتشار السريع".

وفي أواخر عام 2002، وفي إثر حادثة احتجاز الرهائن الدرامية في مسرح نورد-أوست بموسكو، دعا بوتين إلى ضرورة تركيز التحركات العسكرية على مقارعة خطر الإرهاب؛ ولكنه فضل مرة أخرى عدم تأسيس قيادة جديدة ضمن البنية التقليدية للقوات المسلحة، أو تشكيل وحدات وعناصر قتالية قادرة على إنجاز طيف واسع من المهام التي تقع ضمن المعنى الفضفاض لعمليات "محاربة الإرهاب".[6]

ومن المؤكد أن ثمة عوامل كانت تقف وراء الامتناع عن بناء قوات كهذه غير مجرد رفض هيئة الأركان العامة التي كانت ماتزال مصممة على التمسك برؤاها التقليدية لطبيعة الحروب وللنمط القتالي للمعارك. ولا بد من التذكير هنا بأن المكون المركزي لتركيبة أي قوات متنقلة متطورة ليس إلا القوات المنقولة جواً؛ ومنذ مطلع التسعينيات وقيادة هذه القوات تواجه شكوكاً مستمرة في ولائها السياسي. فالدور الحاسم الذي لعبته هذه القوات في إجهاض حركة آب/ أغسطس 1991 الانقلابية، وامتناعها الصريح عن الوقوف في صف الرئيس يلتسين خلال المواجهة التي خاضها عام 1993 مع البرلمان الروسي، قد ولدا من دون شك تأثيراً قوياً داخل بلاط الكرملين الذي لم يسعه تجاهل الحقيقة الواضحة المتمثلة في انتشار تشكيلات هذه القوات انتشاراً مكثفاً على مقربة من موسكو. وما كان موضع شك

تحديداً هو روح التضامن القوية تقليدياً السائدة داخل هذه القوات؛ وذلك بفضل الشعبية الواسعة التي حظي بها ألكسندر ليبيد، الذي انتقل إلى عالم السياسة وهو المظلي الأشهر من دون منازع، و"استورده" الكرملين لاحقاً ليضمن انتصار يلتسين في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في تموز/ يوليو 1996. ومع ذلك، فقد لجأ إلى التخلص منه فيما بعد على نحو يفتقر إلى الكياسة، في أعقاب توقيعه على اتفاقية خاسافيورت للسلام، المرفوضة شعبياً على الرغم من ضرورتها، مع الشيشانيين في أيلول/ سبتمبر 1997.[7]

ولم يكن لدى بوتين إلا القليل من الأسباب التي تثير قلقه حيال ولاء القوات المنقولة جواً؛ وبخاصة في إثر وفاة ليبيد في حادث تحطم مروحية في نيسان/ إبريل 2002. وبرغم ذلك، فقد كان مدركاً تماماً للمخاطر السياسية المحتملة التي قد تنجم عن تشكيل قيادة مشتركة جديدة تضم جيلاً جديداً من قيادات شابة ذات خبرة قتالية واسعة؛ لذلك فقد آثر إبقاء قوات النخبة موزعة، بحيث يخضع كل منها لسلسلة قيادية مختلفة؛ بما في ذلك، وبشكل خاص، وحدات القوات الخاصة التي عمل على إخضاعها لإدارة الاستخبارات الرئيسية (المعروفة اختصاراً باسم GRU) التابعة لهيئة الأركان العامة.[8] وحرص بوتين في الوقت نفسه على إجراء تغيير حذر في قيادة القوات المنقولة جواً؛ فعيّن الجنرال جيورجي شباك، صاحب الشعبية الكبيرة داخل القوات المسلحة، محافظاً لمقاطعة ريازان أوبلاست.[9] وتكبدت هذه القوات أيضاً سلسلة من عمليات خفض عديدها ليصل إجمالي حجمها إلى نحو 35 ألف عنصر؛ ناهيك عن "تجارب" عدة استهدفت إدماج المجندين الإلزاميين مع المتعاقدين منهم. غير أن هذه القوات لم تتلق أي أسلحة أو أجهزة تستخدم في العمليات الليلية، أو معدات اتصال حديثة.[10] ولعل التطور الحقيقي الوحيد الذي شهدته الجهوزية القتالية لهذه القوات هو ذلك المتعلق بالخفض التدريجي لواجباتها القتالية في الشيشان خلال المدة بين عامي 2004 و2006.

وعلى الرغم من غياب برامج تحديث الوحدات المتنقلة من القوات المسلحة الروسية وتقويتها، فقد سعى الكرملين لإظهار قدرتها على أداء عمليات "انتشار سريع" أراد بها

توجيه رسالة لتلك الدول المجاورة التي استثارت حماستها وقتذاك فكرة انضمامها إلى منظمة معاهدة شمال الأطلسي (حلف الناتو). فكانت تلك الرسالة هي المحور الرئيسي للمناورات التي سميت Mobility-2004، والتي جرى خلالها نقل ما يناهز 800 جندي (بما في ذلك سرية تابعة للفرقة الجوية السادسة والسبعين) جواً إلى الشرق الأقصى الروسي، حيث نجحوا في مهاجمة موقع تسيطر عليه "مجموعة إرهابية" (McDermott, 2004).

غير أن الأثر الذي خلَّفه استعراض هذه القدرات على هذا النحو قد أفسده هجوم فعلي شنَّه المتمردون على نازران [في أنغوشيا]، حيث آثرت القوات الروسية البقاء في ثكناتها المحصَّنة بدلاً من التعرض لخطر النيران التي انطلقت ليلاً من كل الاتجاهات (Solovyev, 2004). وكان واضحاً أيضاً أن هيئة النقل الجوي العسكري لم تكن تمتلك إلا قدرة محدودة يمكنها توفيرها لإقامة جسر جوي استراتيجي (جراء انشغالها بكثير من النشاطات ذات الطابع التجاري)، في حين أن إمكانات التعبئة التكتيكية التي قدمتها الطائرات المروحية بدت غير كافية بشكل فاضح؛ بل إنها كانت تتجه يقيناً للمزيد من التراجع (Babakin, 2005b). وعلى أي حال، فإن القوات المحمولة جواً كانت من حيث الجوهر قد خسرت وظيفتها الرئيسية المتمثلة في قدرتها على توجيه ضربات جوية والاستيلاء على المعاقل المهمة في مواقع "العدو الخلفية"؛ وتحولت إلى مجرد قوة مشاة خفيفة أشبه بتلك "الكتائب الجبلية" التي وعد بوتين بنشرها في داغستان بقصد إغلاق حدودها (كما تم عرضه في الفصل الثاني).

وعوضاً عن بناء الإمكانات اللازمة للتدخل عسكرياً في الصراعات العنيفة المرشحة للاندلاع عند حدود روسيا الجنوبية، عمد الكرملين إلى تحويل مركز الثقل إلى عمليات استعراض القوة بأسلوب مختلف تمثل في تطوير قدرات ضاربة ذات أمداء بعيدة. ولم يكن "التفسير" الرسمي لنقل مركز الاهتمام على هذا النحو غير الجهوزية المعلنة لتدمير معسكرات الإرهابيين خارج حدود روسيا؛ وهو التفسير الذي بدا متساوقاً إلى حد ما مع النية المصرح بها "لمعاقبة" حركة طالبان، عودةً إلى عام 2000، غير أن واقع الحال كان

يقول إن المتلقي المقصود بهذه "الرسالة" ليس إلا حكام دول القوقاز وآسيا الوسطى وأنظمتها.

ولكي يكون خطاب التباهي بهذه "الصواريخ العجيبة" أكثر إقناعاً، استقل بوتين نفسه في آب/ أغسطس 2005 إحدى القاذفات الاستراتيجية ليطلع عن قرب على عملية إطلاق مجموعة من الصواريخ الجوالة الطويلة المدى، التي أصابت هدفها وكأنها "مجبرة" على ذلك![11] ومرة أخرى، يحدث ما يفسد التأثير المراد من هذه العملية، فتتحطم في ليتوانيا في الخامس عشر من أيلول/ سبتمبر من العام نفسه طائرة مقاتلة روسية من طراز سوخوي-29، بعد أن ضلت طريقها في وضح النهار وفي أحوال مناخية مواتية. وفي واقع الحال، فقد كان من الصعب على روسيا أن تزعم امتلاك القدرة على توجيه "ضربة جراحية"، بينما هي أعجز من أن تشن هجوماً جوياً دقيقاً واحداً على معسكرات حقيقية أقامها المتمردون في شمالي القوقاز.

وعلى وجه التعميم، وعلى رغم حاجة روسيا الواضحة من الناحية الاستراتيجية إلى تقوية قدراتها على نشر قواتها العسكرية، فقد كان واضحاً أن الجهود والموارد، التي كانت تضخها القيادة الروسية فعلياً بهذا الاتجاه منذ مطلع هذا العقد، لم تكن لتفي بالغرض. ومع ذلك، فإن تقليص الأعباء التي تفرضها المهمات القتالية في الشيشان، وتزايد البرامج التدريبية النظامية إلى حد كبير، قد أفضيا إلى تطور ملحوظ في الجهوزية القتالية لوحدات القوات المنقولة جواً، والأفواج والكتائب البحرية، وغير هذه من القوات التي يمكن استخدامها في تنفيذ عمليات من النوع الذي يتطلب انتشاراً سريعاً. ومع أن كل هذه القوات تصنف على أنها في حالة "تأهب دائم"، ما يعني أن أفرادها جميعاً مجندون على أساس التعاقد، فإن "جيش النخبة" الصغير هذا يشاطر الجيش الأكبر الاستفادة من كثير من التشكيلات والوحدات العسكرية المساندة (Arbatov, 2006a).

وثمة عائق رئيسي كان مايزال ماثلاً وهو النقص الواضح في وسائل نقل القوات العسكرية، وبخاصة عبر الجو، وفي توفير الإسناد لها في مسارح العمليات النائية. وبناءً على

ذلك، كان على موسكو أن تستعيد في مطلع عام 2007 جانباً من قدرتها على نشر قواتها العسكرية بالمستوى الذي يكفي لتحقيق النتائج المتوخاة في الصراعات العنيفة من ذلك النمط الذي شاع اندلاعه في عموم مناطق الجنوب السوفيتي خلال النصف الأول من عقد التسعينيات. ولنا أن نقول إجمالاً إن الأسئلة المتعلقة بالغايات المرجوة من التدخلات المحتملة، والمنطق الذي يقف وراءها، وبشكل أعم بالإرادة السياسية اللازمة لركوب المخاطر، ربما ستظل مطروحة طوال المدة المضطربة التي ستشهد انتقال السلطة في الكرملين.

استعراض دائم لقوات لا وجود لها في آسيا الوسطى

من بين كل تجارب الاستخدام المباشر للقوة التي خاضتها موسكو في التسعينيات، تظل آسيا الوسطى المنطقة التي حققت التدخلات العسكرية فيها أعلى درجات النجاح. فمع أنها ربما عُدت الأكبر بين الصراعات العنيفة التي نشبت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، فإن الحرب الأهلية في طاجكستان، مثلاً، لم يجرِ إيصالها إلى خاتمة حاسمة فحسب، بل وأنهيت رسمياً بإبرام اتفاقية سلام. وعلى الرغم من أن موسكو تدخلت في ذلك الصراع من دون تصور واضح لمصالحها الذاتية، فإنها كانت وقتئذ ماتزال قادرة على نشر قوات تحقق الغرض، وعلى الوفاء بتعهداتها على امتداد سنوات من العمليات القتالية المحدودة، رغم الضغوط الكبيرة المترتبة عليها.[12]

ولكن الوجود العسكري الروسي في طاجكستان، وبكل ما انطوى عليه من قدرات مقنعة، بات يتجه نحو التأكّل بشكل كبير منذ وصول بوتين إلى السلطة في الكرملين؛ فيما قُطعت كل صلة ليفجيني بريماكوف، مهندس اتفاق عام 1997 السلمي، بعملية صناعة القرار. وفي تلك الأثناء، كان قد تعين على فريق معاوني بوتين التعامل مع تحد أمني جديد يواجه طاجكستان ومنطقة آسيا الوسطى برمتها؛ وما ذاك إلا تقدم مليشيات طالبان داخل أفغانستان على نحو كان واضحاً أنه يتعذر وقفه.

ولم يكن ليساور موسكو شك في أن طالبان ليس بالعدو الذي يمكن التفاوض معه؛ وهي كانت في أيار/ مايو 2000 قد هددت بشن ضربات جوية على معسكرات الإرهابيين في حال تعرض قواتها الحدودية القليلة العدد لأي هجمات مباشرة.[13] غير أن القدرة على وضع هذا التهديد موضع التطبيق الفعلي شابها كثير من المشكلات العويصة؛ فضلاً عن اعتراضات غير متوقعة أثارتها أوزبكستان مفادها أن روسيا يمكن أن تستثير صراعاً إقليمياً وتتفادى في الوقت نفسه تعريض نفسها لأي أخطار جدية (Mikhailov, Sokut, and Gornostaev, 2000).

ولم ينته شهر تشرين الأول/ أكتوبر حتى كان وزير الدفاع الروسي، إيغور سيرجييف، قد التقى أحمد شاه مسعود، الذي سبق له أن لعب دوراً بارزاً في إلحاق الهزيمة بالقوات السوفيتية في أفغانستان إبان الثمانينيات، ليعرض عليه دعماً لوجستياً سخياً.[14] ومع أن القوات الروسية كانت قد مدت يد العون للتحالف الشمالي، لتمكينه من الصمود بوجه طالبان في الزاوية الضيقة التي يتمركز فيها بوادي بانجشير؛ إلا أن محصلة الحرب الأهلية في أفغانستان بدت في ذلك الوقت وكأنها مقررة سلفاً. وقد يقول قائل إن موسكو لم تدّخر وسعاً في تأكيد دورها من حيث هي "درع" تقي آسيا الوسطى من "التهديدات القادمة من الجنوب"؛ ولكنها لم تقدم لأوزبكستان وقرغيزستان أي عون مباشر يوم شرعت الحركة الإسلامية بأوزبكستان في تنظيم سلسلة من الهجمات في وادي فيرجانا صيف عام 2000 (Mamadshoyev, 2000).

وبفعل التعاقب السريع للأحداث في إثر هجمات 11 سبتمبر 2001، التي شكلت منعطفاً بالغ الأهمية، فقد فقدت سياسة "الأمر الواقع" أهليتها تماماً، عندما وجب على موسكو الموافقة على نشر قوات أمريكية في منطقة آسيا الوسطى. ومع أن الطلب الذي تقدمت به واشنطن بدا للوهلة الأولى وكأنه يتخطى حدوداً أبعد مما ينبغي، إلا أن الأنظمة الحاكمة المحلية، بما في ذلك نظام الرئيس الطاجيكي إمام علي رحمانوف، المعروف باعتماده التام على روسيا، بدت شديدة الحماسة لاستضافة القوات الأمريكية، وتوفير الخدمات

والتسهيلات التي تحتاجها، والتي لم يكن أمام بوتين حيالها من خيار سوى الرضا بلباقة بالانتكاسة التي لا سبيل لاجتنابها. ومهما تكن الحال، فلم يساور الكرملين، أو كبار ضباط بوتين، أي شك في أن الوجود العسكري للقوات الأمريكية وقوات الناتو، على رغم محدوديته، يمثل تحدياً للمواقف الروسية؛ فكان لا بد بالتالي من مواجهته بقوة مضادة، والتوصل قدر الإمكان إلى تسوية ما بهذا الشأن. وبهذا الشأن أيضاً، لم تجدِ نفعاً يُذكر "الإيضاحات" المتواصلة التي أطلقها المسؤولون الروس بأن القوات الأمريكية قد انتشرت في آسيا الوسطى بصورة مؤقتة؛ حين لم يبق خافياً على طاجكستان وأوزبكستان (وربما بدرجة أقل بالنسبة لواشنطن وبروكسل) أن قوات التحالف عازمة على مواصلة عملياتها القتالية في أفغانستان لسنوات عدة قادمة.

ولم يكن هناك بين ضباط هيئة الأركان العامة على الإطلاق من تساءل عن المساهمة بشكل مباشر في هذه العمليات، على الرغم من "تبادل الآراء بشكل بنّاء" في اجتماعات ما يعرف بـ"مجلس الناتو-روسيا" فيما يتعلق بمحاربة الإرهاب.[15] التساؤل الوحيد هو الذي دار حول كيفية استعادة الاقتناع بقدرة روسيا على التصدي عسكرياً للتحديات الأمنية الرئيسية التي تواجهها منطقة آسيا الوسطى، بما في ذلك مواجهات قد لا يمكن استبعادها كلياً، والتي يحتمل نشوبها بين دول المنطقة جراء الغارات التي تشنها حركات التمرد عبر حدودها، أو تحت تأثير الرغبة في الاستحواذ على شيء من ثروات الطاقة في دولة ضعيفة مثل تركمانستان.

وقد اشتمل الجواب الذي تمت صياغته تدريجياً خلال عام 2002 على ثلاثة عناصر أساسية: تقوية دعائم الوجود العسكري في طاجكستان؛ ونشر قوات وقدرات إضافية في قرغيزستان؛ وتحويل أوزبكستان إلى حليف يمكن التعويل عليه بدرجة معقولة.[16] وبالمعنى الاستراتيجي، فإن هذا الجواب قد تمركز على منابع الاضطراب والقلاقل المنتشرة في وادي فيرجانا، ولا يرتبط إلا بصلة طفيفة -إن وجدت- بالأوضاع الأمنية في منطقة بحر قزوين، وهو ما تعرض له الفصل الخامس.

والخيار الذي تعيَّن على طاجكستان تبنيه كان خلواً إلى حد ما من أي مشكلات تصعب على الحسم؛ ولعل المسألة الوحيدة التي كان ينبغي حسمها هي الوضع القانوني لفرقة المشاة الآلية الـ 201، التي كانت على مدى عقد من الزمن تجد غطاءً قانونياً في التفويض المؤقت الممنوح لقوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة؛ ولكنها باتت الآن بحاجة إلى قاعدة دائمة في طاجكستان. ومع أن الرئيس رحمانوف كان قد دخل في بعض المساومات الشاقة، فقد صار مرغماً في تشرين الأول/ أكتوبر 2004، على القبول بحزمة عروض اشتملت، إضافة للقاعدة المشار إليها، على شطب ديون بلاده لروسيا البالغة 250 مليون دولار، وإبرام عقد طويل الأمد لتأجير مركز "نوريك" للاتصالات الفضائية.

وفي زيارة لبوتين للقاعدة التي أقيمت حديثاً، شدد على أنها «ستوفر الضمانات التي تكفل استقرار المنطقة بأسرها»؛ وهو في واقع الأمر ما عجزت هذه القوات عن فعله مطلقاً.[17] ومع أن هذه الفرقة قادرة اليوم، في أدنى التقديرات، على تسديد "فواتيرها" بنفسها، فإنها قد جرى عزلها عن الهرم الرئيسي للقوات المسلحة الروسية؛ وهي لذلك باتت تتكل على ما يتوافر لها محلياً من إمدادات ومجندين، لتغدو حالها شبيهة حقاً بحال "فيلق مفقود".

وكان من السهل أيضاً إعداد العدة لنشر قوات جديدة في قرغيزستان حيث لم يبدِ الرئيس عسكر أكاييف تحفظاً على إقامة قاعدة جوية روسية جديدة في "كانت" القريبة من العاصمة دوشانبي. ولكن ما بدا صعباً هو "تشغيل" هذه القاعدة، وتجميع سرب من مختلف أنواع الطائرات التكتيكية القادرة -في أقل التقديرات- على إنجاز الحد الأدنى من المهمات القتالية (Sokut, 2002b). ومع أن موسكو بذلت كل ما بوسعها لإحاطة هذه القاعدة بحملة دعائية واسعة، بوصفها إحدى القدرات المشتركة التي تقع في إطار "معاهدة الأمن الجماعي"، فقد كان واضحاً تماماً أن لا أحد من حلفائها كان قادراً على التقدم بشيء يمكن أن يسهم في وضع هذه القاعدة قيد الخدمة الفعلية. فبقيت، بالتالي، عاجزة كلياً عن العمل في حال قورنت بالعمليات التي كانت تنفذها القوات الأمريكية وقوات الناتو انطلاقاً من قاعدة ماناس (جانسي) الجوية المجاورة لها.[18]

بيد أن المسألة الأصعب هي التي تجسدت في أوزبكستان، حيث ما كان ليشيع السرور في نفس رئيسها إسلام كريموف أكثر من إثارة غضب روسيا بشتى الطرق والوسائل، بما فيها الخروج من معاهدة الأمن الجماعي، والانضمام إلى صفوف جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدافيا.[19] وقد كان موقف التحدي المناوئ لموسكو الذي تبناه كريموف موضع ثناء الإدارة الأمريكية وتقديرها؛ فغضت الطرف عن الصفات البشعة التي يتميز بها نظامه الاستبدادي. ولم يكن شيء غير انتفاضة أنديجان في أيار/ مايو 2005 ليضع حداً لتلك "المكيدة" بشكل مفاجئ، بعد أن بات لزاماً على واشنطن إدانة مجزرة أنديجان، فيما لم ترَ موسكو أي مشكلة في استخدام القوة على ذلك النحو ضد "الإرهابيين" في أوزبكستان.

وفي الحال، دخل كريموف في "تحالف استراتيجي" مع بوتين، وطلب إلى الولايات المتحدة الأمريكية سحب جميع قواتها من قاعدة كارشي-خان أباد (المعروفة بـ K-2)؛ بل وذهب بعيداً إلى حد إغلاق الأجواء الأوزبكية أمام الرحلات الجوية التي تمر عبرها.[20] وفي غضون ذلك، رأت موسكو في تقهقر الولايات المتحدة الأمريكية قسراً انتصاراً بالغ الأهمية أشَّر إلى نقطة تحول حاسمة؛ وهي بذلك قد نفذت من حيث الجوهر، وقبل انتهاء عام 2005، "السيناريو الأصغر" الذي رسمته لنفسها.[21]

ومن بين التحديات الأمنية التي واجهت منطقة آسيا الوسطى، والتي لم تُعطَ الأولوية، بل إنها حتى لم ترد ضمن توقعات الاستراتيجية الروسية التمهيدية، المتاجرة بالمخدرات التي ازدادت حجماً وشأناً بعد اندحار حركة طالبان، وذلك جراء اتساع نطاق إنتاج الأفيون إلى أبعد الحدود في أفغانستان. وقد أقرّت موسكو بضخامة هذا التحدي؛ ولكنها لم تولِهِ الاهتمام السياسي الذي يستحقه إلا بعد أن بلغ تدفق الهيروين على روسيا نسباً لا سابق لها.[22] وأياً تكن الحال، فإن السلطات الروسية قررت على صعيد التطبيق العملي ألا تفعل شيئاً حياله، ملقية باللائمة على حلف الناتو الذي أخفق في منع زراعة الخشخاش، بل وامتنعت عن الدخول في أي من مجالات التعاون مع الاتحاد الأوربي الذي كان قد وسع نطاق برنامجه الهادف إلى تقوية القدرات اللازمة للتحكم بالمناطق الحدودية في طاجكستان وقرغيزستان.[23]

وفي حين قررت موسكو التخلي عن سياسة الانتظار والترقب، فقد عمدت أواخر عام 2005 إلى سحب قواتها الحدودية من طاجكستان، وفي ذهنها بضعة أوهام بشأن قدرة القوات الطاجيكية على منع تجارة المخدرات (Plugatarev, 2005c). ولنا أن نقول هنا إن الأسباب التي وقفت وراء انتهاج سياسة "عدم التدخل" هي نفسها التي حالت دون تبني سياسة أكثر نشاطاً وفاعلية ضد إنتاج الأفيون في أفغانستان؛ وتلك هي تغلغل هذا النوع من المتاجرة عميقاً داخل مؤسسات الدولة وأجهزتها في طاجكستان وقرغيزستان، في وقت لم تكن موسكو فيه تمتلك الإرادة السياسية لمواجهة النخب المحلية المتنفذة أو القدرة على ذلك.

وفي واقع الأمر، فإن روسيا وهي تولي أهمية أعظم لوجودها العسكري الرمزي في منطقة آسيا الوسطى، فهي لم تنشر هناك إلا القليل جداً من القدرات الجديدة، بل وقلصت شيئاً فشيئاً ما كان يتوافر لها من قدرات قديمة. فغدا واضحاً على الصعيد السياسي أنها تفضل تفادي الالتزام بأي تعهدات. وبدا امتناعها هذا أكثر وضوحاً للعيان خلال ما سمي بـ "ثورة التيوليب" في قرغيزستان في آذار/ مارس 2005، والتي أحدثها حشد من بضعة آلاف من "المتمردين" ممن أدهشهم تماماً الانتصار الذي حققته،[24] بل إن وزير الدفاع الروسي آثر أن ينقل إلى طاجكستان مناورات مكافحة الإرهاب التي كان مقرراً إجراؤها في قرغيزستان، تفادياً لأي انطباع عن تدخل محتمل من جانب القوات الروسية.

ومع أن هناك تقارير كانت قد تحدثت عن أن روسيا تخطط لنشر قوات برية في منطقة أوش (في قرغيزستان)، أو لإقامة وجود دائم في القاعدة الأمريكية السابقة في أوزبكستان المشار إليها باسم (K-2)، إلا أنه لم تثبت صحة أي من هذه التقارير (Ivanov and Plugatarev, 2005b; Socor, 2006c). كما أن نشوب صدامات عنيفة على الحدود الطاجيكية-القرغيزية في أيار/ مايو 2006، لم يعتبر سبباً يدعو إلى وضع قاعدة "كانت" الجوية، أو القوات الروسية في طاجكستان، في حالة إنذار.[25] وباستثناء تنفيذ سلسلة من المناورات المشتركة الضيقة النطاق (ومنها على سبيل المثال، المناورات التي أجريت تحت اسم "حدود-2007" في طاجكستان بمشاركة قرابة 700 جندي)، فإن قيادة منطقة الفولجا-

الأورال العسكرية، التي أعيد ترتيب مهامها عام 2001 بما يجعل نشاطاتها أكثر تركيزاً على منطقة آسيا الوسطى، لم تكشف عما يدلل على تأهبها للاضطلاع بأي دور بهذا الاتجاه.

وأياً يكن من أمر، فقد كانت مفهومة تماماً رغبة موسكو في الاحتفاظ بحضور عسكري رمزي في آسيا الوسطى من شأنه أن يدر عليها أكبر قدر من العوائد السياسية؛ وهو نهج أثبت نجاحه على نحو لافت للنظر ما بين منتصف عام 2005 ومنتصف العام الذي تلاه. غير أن تزايد التحديات الأمنية تدريجياً على أرض الواقع، وفي مقدمها عودة الشبكات الإرهابية إلى الظهور مجدداً، وشيوع قنوات المتاجرة بالمخدرات، لا بد من أن يضعا هذه الترتيبات الأمنية "الافتراضية" قيد الاختبار حتماً (Rotar, 2006).

ومايزال الكرملين يتجاهل تحول قرغيزستان سريعاً إلى دولة فاشلة؛ أو تحول طاجكستان إلى دولة يرتكز وجودها على تجارة المخدرات. ومايزال أيضاً يتوقع التوصل إلى تسوية سريعة للصراع العشائري في تركمانستان؛ ويعتمد -كما يبدو- على قدرة نظام طشقند على حماية نفسه من الاضطرابات والقلاقل الناجمة عن الاستياء الشعبي المتنامي؛ ويرفض أي تلميح «بأن أوزبكستان قد قطعت بالفعل شوطاً طويلاً على الطريق نحو تدمير الذات» (*Uzbekistan: In for the Long-Haul*, 2006). وبدا أن موسكو، في هذه الأثناء، كانت قد أولت القدر الأعظم من اهتمامها لتقويض قدرات الولايات المتحدة الأمريكية على أداء أي دور داعم للاستقرار في آسيا الوسطى، ونجحت في أن تنسب لنفسها دور القوة الضامنة للأمن، وإن هي لم تستطع تأديته بصورة مقنعة إلا في حالات نادرة وفي ظل أجواء مواتية فحسب.

الإبقاء على جورجيا في مرمى البصر

ورث بوتين، وهو يحل بديلاً عن يلتسين، علاقات في غاية التعقيد مع جورجيا المبتلاة بقضايا أمنية لا تجد لها حلاً في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية؛ فيما لم تسهم الوعود التي قطعت على مضض بإلغاء القواعد العسكرية في إحداث تحسن يذكر في هذه العلاقات.

ومع أن حرب الشيشان ألقت بظلالها الثقيلة في هذا الشأن، فقد كان مايزال بالإمكان تحقيق بداية بنّاءة جديدة. ولكن بوتين، عوضاً عن ذلك، تبنى مقاربة لا لبس فيها على نحو غير معتاد (وإن هو لم يعلنها صراحة على الإطلاق)، وهي وجوب إحلال بديل عن الرئيس إدوارد شيفرنادزه.

وفي هذا السياق، لم يكن لماضي شيفرنادزه السوفيتي، ونزوعه إلى استغلال "التهديد الروسي" في المناورات الداخلية، أي صلة تُذكر؛ بل إن توجهه بشكل واضح ونهائي جهة الغرب، والسمعة الإيجابية التي حظي بها في الولايات المتحدة الأمريكية، هما اللذان جعلاه رئيساً غير مقبول لدى بوتين، الذي كان مايزال يسعى لإثبات قدراته ومؤهلاته القيادية.[26] وعلى أي حال، فإن رسم خطة بارعة لإطاحة الرئيس الجورجي كان يتطلب من الخبرات والقدرات الإبداعية قدراً أكبر مما كان يمتلكه فريق بوتين؛ ناهيك عن أن الأوضاع السياسية في جورجيا كانت في حالة من الفوضى يصعب معها وضع أي خطط بهذا الاتجاه.

ومع أن إيغور جيورجادزه قد تمت تهيئته استعداداً للزج به في هذا المعترك في اللحظة المناسبة (كما جرت الحال مع شيفرنادزه نفسه في ربيع عام 1992)، فإن الافتراض السائد بشكل عام هو أن أي قائد جديد ربما سيكون أفضل من هذا "الثعلب العجوز"، حتى لو افتقر إلى الهيمنة القوية على السلطة والحضور الدولي البارز.[27]

وقد عُدت الضغوط الاقتصادية الوسيلة الأهم لدعم القوى المعارضة لشيفرنادزه، فيما جرى تشخيص اعتماد جورجيا على روسيا في مجال الطاقة نقطة الضعف الرئيسية فيها. وقد شهد عاما 2000 و2001 تكرار انقطاع إمدادات الغاز والكهرباء الروسية بدعوى عدم قدرة تبليسي على تلبية مطالب موسكو بدفع أقيامها المتحققة عليها. وعلى الرغم من أن المناشدات المستميتة التي وجهها شيفرنادزه، سواء لبوتين بشأن إعادة جدولة هذه الديون، أو للقادة الغربيين طلباً لدعم عاجل، قد أسهمت في استئناف تلك الإمدادات، فإنها عادت لتتقطع من جديد في غضون أسابيع لا أكثر. وفي جورجيا، كانت مشاعر

السخط الشعبي تزداد حدة بالفعل منذ أن تكشفت علانية مظاهر الفساد في أجهزة الدولة ومؤسساتها الإدارية بشكل فاضح وشنيع.[28]

ومع أن بوتين لم يكن متعجلاً في دفع عجلة تطلعاته إلى أمام، وفضَّل إعطاء نظام التأشيرات المعقود مع جورجيا، والذي كان قد ازداد صرامة وقتئذ، وقتاً أطول ليفعل فعله، إلا أن وقع هجمات الحادي عشر من سبتمبر أحدث اختلافاً في الأوضاع إلى حد مثير للدهشة. فقد كان شيفرنادزه سريعاً سرعة بوتين نفسه في الإعلان عن استعداده للانضمام إلى التحالف الدولي المناهض للإرهاب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية. ولأن جورجيا -كما كان واضحاً- لم تكن تمتلك إلا القليل فقط مما يمكن أن تساهم به في العملية الأولى التي تركزت على أفغانستان، فهي لذلك كانت بحاجة إلى "حركة تساومية" تضمن لها موقعاً بارزاً على مسرح الحرب الكونية. ومن هنا، فقد نفذ شيفرنادزه، خلال زيارته للولايات المتحدة الأمريكية في تشرين الأول/ أكتوبر 2001، مناورة مثالية حقاً حين أعلن أن بلاده باتت هدفاً مباشراً لتهديدات المنظمات الإرهابية الدولية، التي كانت قد أسست لنفسها قاعدة في ممر بانكيسي. وقد جاءت تلميحاته الماكرة إلى احتمال قيام زمر إرهابية باستهداف أعمال إنشاء خط أنابيب باكو-تبليسي-جيهان النفطي لتزيد من عجالة نداء العون الذي تقدم به. وهكذا، ففي شهر شباط/ فبراير 2002، أنشأت واشنطن برنامجاً ضيق النطاق "لتدريب وتجهيز" القوات المسلحة الجورجية التي كانت حقاً في حال يرثى لها.[29]

وعلى الرغم من أن ردة فعل الإعلام الروسي جاءت أقرب إلى الهستيرية، فإن بوتين سارع إلى التأكيد بعبارات تدلل على ثقته بأن «ما حدث ليس بفاجعة»؛ فيما اتجه المعلقون والمراقبون الذين يتبنون الأفكار السائدة إلى التزام جانب الهدوء.[30] ما حدث ليس بفاجعة حقاً، ولكن بوتين -فيما بدا- قد أساء تقدير أهمية نشر مئتين من المدربين العسكريين الأمريكيين. فمع أن هذه العملية عُدت مؤقتة فقد ارتقت فيما بعد إلى إقامة جبهة متميزة، وإن على مستوى أدنى من الأهمية، في إطار الحرب العالمية على الإرهاب. وفي 11

أيلول/ سبتمبر 2002 (وهو توقيت لم يأتِ مصادفة)، وجه بوتين إنذاراً لجورجيا مطالباً إياها بإخضاع ممر بانكيسي لكامل سيطرتها، أو مواجهة عمل عسكري روسي أحادي الجانب.[31]

وفي الحال، ناشد شيفرنادزه المجتمع الدولي التضامن معه؛ وحين دخل الرئيس بوش في جدال مع الرئيس بوتين محاولاً ثنيه عن قراره، لم يكن أمام هذا الأخير غير التراجع بشكل مهين عن موقفه الذي كان قد تعهد باتخاذه، وذلك بعد استعراض مخيب للآمال لما في متناول يده من تدابير وإجراءات «لم يتم الكشف عنها بصراحة ووضوح».[32] وفيما كان "يبتلع" تهديداته الفارغة، كان عليه أيضاً تكييف خطابه الحاد مع الواقع الاستراتيجي الفعلي الصعب، بعد أن أبلغته هيئة الأركان العامة أن غارة تشنها قوات محمولة جواً يمكن أن تتحول إلى ما يشبه الكارثة، وأن الضربات الجوية التأديبية هي الخيار "المأمون" الوحيد (Khodarenok, 2002b). ومرة أخرى يتم توظيف إمدادات الطاقة لمعاقبة "الخائن" شيفرنادزه؛ ولكن هذا الأخير تمكن من الصمود شتاءً آخر من النقمة والاستياء، وإن كان ذلك الشتاء -كما سيتضح فيما بعد- هو الأخير من "فصول" وجوده في السلطة.

وفي سياق تقويض دعائم القيادة الجورجية بكل الوسائل المتاحة لها، لم تكن موسكو لتتوقع مطلقاً وصول فريق جديد إلى السلطة يمتلك تفويضاً شعبياً قوياً، أو أكثر موالاة للغرب من شيفرنادزه. ولم يترك التكشف السريع لفصول الأزمة السياسية في جورجيا، التي بلغت ذروتها باقتحام الحشود الجماهيرية الغاضبة لمبنى البرلمان في الثاني والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر 2003، أي خيارات عملية وحقيقية، بالرغم من أن وزير الخارجية الروسي إيغور إيفانوف كان قد ساهم في التفاوض بشأن شروط تنازل شيفرنادزه عن السلطة. وقد اقتصرت ردة فعل بوتين على الإعراب عن «قلق منطقي من أن انتقال السلطة في جورجيا قد وقع إزاء خلفية تميزت بضغوط شديدة لاستخدام القوة».[33] ولم يمض سوى وقت قصير حتى تأكدت مخاوفه هذه، عندما حقق ميخائيل ساكاشفيلي انتصاراً ساحقاً في الانتخابات الرئاسية؛ ولم يضيع هذا الأخير وقته فتحرك بقواته العسكرية ضد إقليم أجاريا، الذي انفصل حديثاً، بعد أن ظل خارج نطاق السيطرة لأمد

طويل. ومن جديد، تعين على إيغور إيفانوف أن يتفاوض بشأن استسلام آخر، وأن ينقل جواً الحليف الروسي المخلص أصلان أباشيدزه إلى موسكو.[34]

ومن المؤكد أن الإقرار بالأخطاء وبسوء التقدير لم يكونا موضع بحث؛ لذا فقد وضع الكرملين ساكاشفيلي على "رأس قائمة أعداء" الدولة الروسية الذين يتقاضون مرتباتهم من واشنطن. ولكن رد الفعل السياسي الطبيعي جداً حيال تطور الأحداث على هذا النحو البغيض قد أغلق فعلياً المجال الوحيد المتاح أمام روسيا لبسط نفوذها في جورجيا، وذلك هو إنقاذ اقتصاد هذه الأخيرة. فهذا البلد كان في أمس الحاجة للاستثمارات؛ وحين بادر ساكاشفيلي إلى تعيين كاها بيندوكيدزه، الأوليغاركي الروسي البارز الذي ينحدر من أصول جورجية، وزيراً للاقتصاد، فهو بذلك إنما يؤكد استعداده لفتح أبواب جورجيا أمام الاستثمارات الروسية، وهو ما كان قد عبَّر عنه أول مرة خلال زيارته لموسكو في شباط/ فبراير 2004.

ولأن تحقق ازدهار اقتصادي في جورجيا كان سيرسخ حتماً دعائم حكم ساكاشفيلي، فقد كان هذا آخر ما يود بوتين حدوثه في جورجيا. ومن هنا، جاءت رسالته لرجال الأعمال الروس واضحة للغاية بمنعهم من التوجه إلى هناك (Tretyakov, 2004b). ومع أن شركة غازبروم (وشركة إيتيرا شبه المستقلة التابعة لها) وشركة أنظمة الطاقة الموحدة الاحتكارية (المعروفة اختصاراً بـ RAO UES) هما اللتان سمح لهما دون غيرهما بتوسيع حجم أصولهما في جورجيا، إلا أن الهدف لم يكن قطعاً تحديث قطاع الطاقة الجورجي، ولكن توسيع نطاق الاستفادة من اعتماد جورجيا على روسيا للحصول على مصادر الطاقة.

وكان ينبغي استخدام أوراق الضغط الاقتصادية مقترنة بضغوط عسكرية مباشرة، وهي التي مورست أول مرة في تصعيد مظاهر التوتر المحيطة بإقليم أوسيتيا الجنوبية في صيف عام 2004. وجاءت الخطوة الأولى من ساكاشفيلي، فأغلق سوق "إيرجنيتي" Ergneti، وما كانت هذه في واقع الحال إلا "منطقة تجارة حرة" للمهربين؛ ولكنه كان مجبراً فيما بعد على الرد على سلسلة من العمليات الاستفزازية المسلحة التي نفذتها مليشيات

أوسيتية بمساندة من "حماة السلام" الروس.[35] غير أن حادثة احتجاز الرهائن المأساوية في بيسلان أوقفت منحى التصعيد الذي سلكته الأزمة، وذلك عندما أعطى ساكاشفيلي قواته أمراً بالتراجع. ومهما يكن، فإن المبادرات الدبلوماسية التي استهدفت حسم هذا الصراع، بعد أن طال به الأمد خمسة عشر عاماً، بدت أقل إقناعاً بكثير من الجهود التي بذلت بعزم واضح لزيادة حجم القوات الجورجية إلى أربعة ألوية تم تدريبها وتطويرها وفقاً لمقاييس حلف الناتو (Darchiashvili, 2005, p. 146).

وبمقتضى العقيدة القتالية الجديدة التي تم إقرارها عام 2005، جرى تحديد الأهداف الموكلة للقوات المسلحة الجورجية في إطار مهمة استعادة وحدة الأراضي الجورجية؛ فيما بدا واضحاً استعداد روسيا "للمساعدة" من جانبها في نقل علاقاتها مع جورجيا إلى مستوى المواجهة العسكرية.[36] وفي إطار كسب الدعم الأمريكي لتقوية بنيتها العسكرية، والمضي في تنفيذ خطتها الرامية إلى سلوك "مسار أسرع" للانضمام إلى حلف الناتو، فإن ثمة مسألة عملت جورجيا على الاستفادة من تأثيرها إلى أقصى حد ممكن، وهي جمود عملية سحب القواعد العسكرية الروسية.

وعلى الجانب الروسي، كان واضحاً تماماً، من الناحية الاستراتيجية، عدم جدوى تلك القواعد التي يعود بها الزمن إلى العهد السوفيتي؛ ومن هنا جاء تحمس الكرملين لإزالة مصدر الاستياء والإزعاج هذا. وبالتالي، فقد سادت الغلبة لفكرة إغلاق تلك القناة التي يمكن للتدخلات الغربية أن تمر عبرها؛ وقد تم بالفعل التوصل إلى اتفاق يقضي بإخلاء جميع القوات الروسية من الأراضي الجورجية قبل انقضاء عام 2008 (Fuller, 2005)؛ بل إن هذه القوات كانت في آخر أيام 2006 قد انسحبت بهدوء من العاصمة تبليسي.

ومهما يكن من أمر، فلم يكن هذا مؤشراً على أن موسكو صارت تتبنى مقاربة أكثر توازناً؛ بل إن التفجيرات التي أصابت في كانون الثاني/ يناير 2006 أنابيب الغاز والشبكات التي تمد جورجيا باحتياجاتها، قد وقعت لتذكير جورجيا بمدى هشاشتها.

بيد أن ساكاشفيلي سارع إلى استغلالها بقصد جذب انتباه الغرب للأوضاع المضطربة في بلاده (Walsh, 2006). ومع أنه لم يحقق إلا نجاحاً جزئياً بهذا الاتجاه؛ فقد انحسر اهتمام الغرب بهذه المسألة في وقت مست الحاجة إليه إلى أبعد الحدود؛ وهو ما اتضح خلال قمة مجموعة الثماني في ستريلنا حيث استطاع بوتين منع أي نقاش حول سوء إدارة الصراعات الناشبة في القوقاز.

وفي تلك الأثناء، حفلت وسائل الإعلام الروسية بكثير من التكهنات عن أن تبليسي تعد العدة لعملية استفزازية من شأنها إفساد تلك القمة؛ بيد أن ما جرى بعد اختتامها هو إقدام موسكو على اتخاذ خطوات من شأنها تأجيج الأوضاع المتوترة في إقليم أوسيتيا الجنوبية، والتي بلغت ذروتها في شهر أيلول/ سبتمبر (Anjaparidze, 2006). وعمد وزير الدفاع سيرجي إيفانوف، في الوقت نفسه، إلى تهيئة الأجواء لحملة "علاقات عامة" تصب بهذا الاتجاه، من خلال "رسالة تذكير" مقتضبة مفادها أن 90٪ من المقيمين في الإقليم هم مواطنون روس. وأوضح أيضاً أن المناورات العسكرية الواسعة النطاق -التي سميت "حدود القوقاز"- المقرر إجراؤها أواخر تموز/ يوليو، سيتم خلالها محاكاة عملية إسنادية ينفذها حماة السلام في أوسيتيا الجنوبية.[37]

ويبدو أن القيادة الروسية أرادت تأسيس واقع استراتيجي جديد يرتكز إلى حقيقة مفادها أن هذه القيادة سيكون في متناول يدها، حال انتهاء العمليات القتالية الرئيسية في الشيشان، وسائل وقدرات عسكرية أقوى بكثير من تلك التي عجزت عن تنفيذ الإنذار الذي أطلقته هذه القيادة في تشرين الأول/ أكتوبر 2002.

إن التصريح على هذا النحو بتوافر وسائل وقدرات كهذه، يشكل بحد ذاته تحدياً يعترض سبيل تطبيق سياسات تتخذ من إضعاف الثقة بالحكومة الجورجية "الثورية" وإسقاطها هدفاً محورياً لها. فهو يقيناً سيعود بنتائج معاكسة، نظراً إلى أن الأخطار الخارجية كانت وماتزال تخلق زخماً جديداً للتأييد الذي يحظى به داخلياً الرئيس ساكاشفيلي، الذي طالما بدا متشوقاً إلى النفخ في بوق "استثارة الحس الوطني" لأبناء وطنه. ويظل من

المستحيل كلياً أن يجازف ساكاشفيلي بتضييع التفويض الشعبي الذي حصل عليه بإطلاق أكثر مما ينبغي من الوعود، وإقصاء الرموز المعتدلة من رجال المال والأعمال، والسقوط في الهوة القائمة بين نخبة صغيرة موالية للغرب وشعب خائب الأمل.

ومع ذلك، فإن موسكو قد لا تستفيد كثيراً -إن هي استفادت أي شيء- من أزمة تنشب بين النخب الجورجية في حقبة ما بعد الثورة؛ نظراً لظهور اتفاق سياسي واسع النطاق في الرأي داخل جورجيا على قوة التحدي الأمني الذي تثيره روسيا ضد استقلال البلاد. وما التصويت بالإجماع داخل البرلمان الجورجي، لصالح مسألة الانضمام لحلف الناتو بحلول آذار/ مارس 2007، إلا دليل على قوة هذا الاتفاق.[38] وعندما تبنى سياسة تقوم على فرض العقوبات الاقتصادية وإطلاق التهديدات، فإن الكرملين كان في الواقع قد تخلى عن جميع المحاولات الهادفة إلى خلق أساس تستند إليه القوى الموالية لروسيا عن طريق رعاية شبكات التواصل العريضة بين المجتمعين.

ومن بين السمات الأخرى الأشد خطورة لهذه السياسة التي ترتكز إلى الثقة المفرطة بالنفس، والمدعومة بقوة عسكرية كبيرة، غياب الآلية المؤسسية، أياً كان نوعها، القادرة على وقف الاندفاع المفاجئ نحو الحرب. وعلى الرغم من أن بوتين ليس قطعاً ذلك المغامر المتهور، فإنه حين يجد نفسه محاطاً بكثير من "المحاربين " المتحمسين، من مختلف صنوف القوات المسلحة، وبالقليل جداً من الأصوات المستقلة التي تدعوه إلى الاحتكام إلى المنطق السليم، فإنه قد يجد ما يدفعه للذهاب إلى أبعد مما ينبغي، لتكتسب العمليات القتالية التي ستندلع، من بعد، قواها الدافعة الخاصة بها.[39]

ومع توالي التهديدات واحداً بعد آخر، لم يبق استعراض القوة الوسيلة التي تحقق الغاية السياسية، بل ممارسة يكمن المنطق الذي يقف وراءها في الحفاظ على مصداقية "القدرة على الإكراه" من خلال إضافة شيء من التصرفات الغريبة في كل جولة جديدة. ويجدر القول هنا إن مخاطر استخدام القوة على هذا النحو "الافتراضي"، وبقصد خدمة المصالح الذاتية، باتت تتزايد بشكل تدريجي مع بروز الحاجة إلى نشر المزيد من القدرات

المؤثرة من أجل إثبات نفس الغاية السياسية "التي لا سبيل إلى إنكارها". ومع أن فريق بطانة بوتين يدرك جيداً أهمية التحرك الاستفزازي الذي يُتخذ في الوقت المناسب، إلا أنه لم يتعلم بعد أي دروس من الإخفاق في استغلال الصراعات الانفصالية. وعلى الرغم من أن الخطط الرامية إلى استغلال اعتماد جورجيا على موارد الطاقة الروسية، وإلى منعها من الارتباط بحلف الناتو عبر استعراض القوة العسكرية المتفوقة، ربما بدت مضمونة إلى حد بعيد، فقد فقدت روسيا بالفعل قدرتها، سواء على فرض نفوذها في جورجيا، أو على التحكم بمخاطر تصعيد الأزمة معها.*

استنتاجات

مع دخول الولاية الرئاسية الثانية لبوتين آخر أعوامها، فإن الفكر الذي كان سائداً في الكرملين بشأن إمكانية استخدام القوة لتعزيز المصالح الروسية، وتقوية نفوذها في المناطق المتاخمة الجنوبية، أفرز مشهداً مفككاً، بل وحتى غير منطقي، ومنفصلاً تماماً عن الجهود العملية التي تبذل لبناء تلك القوة. وكان المفهوم الذي استحوذ بشكل طاغٍ على جمهرة واسعة من رجال الحاشية (وكثير منهم كان ينتمي أصلاً إلى الأجهزة الخاصة) وعلى الحلقة الضيقة من الأعوان المخلصين، يتمثل في أن لا شيء غير التفوق العسكري الصريح يمكن أن يقيم أساساً موثوقاً لترسيخ "منطقة النفوذ" الروسية؛ ومن ثم استعادة "عظمتها".

وهذه الرؤى الدارجة المستمدة من مبادئ "السياسة الواقعية" صار يجري تحريفها بشكل متزايد عبر إظهار الرغبة في تصحيح حالات التراجع التي شاعت في عصر يلتسين، والانتكاسات التي شهدتها السنوات الأولى من حكم بوتين؛ ومن ذلك على سبيل المثال "تعليق" تنفيذ بنود معاهدة القوات التقليدية في أوربا. وكما يؤكد أحد السياسيين

---

* لقد تم بالفعل تصعيد الأزمة إلى درجة اعتراف روسيا باستقلال كل من أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا عن جورجيا، وذلك في آب/ أغسطس 2008. (المحرر)

البارزين، فإن «الأخذ بالثأر دافع واقعي وقوي جداً... وانتقام كهذا يعني أن على السلطات المعنية أن تعيد لشعبها ما استلب منه، وما هذا إلا قوة كبرى تناثرت أشلاءً». وفي تعليق واضح لفيدور لوكيانوف (Fedor Lukyanov 2006d)، فإن «تعزيز الروح الانتقامية يمثل أدنى وسائل المقاومة التي تصبح عادة الوسيلة الأكثر تكلفة بالنسبة لأي أمة من الأمم».

ويوم يتم الإعلان بصوت عالٍ عن هذه المطامح، فهي لا تُترجم إلى جهد منسق ومتماسك يرمي إلى توسيع وتحديث الإمكانات العسكرية اللازمة للخروج بنظرية سياسية جديرة بالتصديق تقتضي استعراض هذه القدرات ونشرها. وما كان غير وقف تصعيد العمليات القتالية في الشيشان ليضع في متناول موسكو بعض القوات "المعطلة عن العمل"، التي تتميز بقدرات قتالية معقولة (وفي مقدمها الكتائب التابعة للقوات المحمولة جواً التي تتألف بجملتها من "جنود محترفين") يمكن نشرها في "البقاع الساخنة" المحتملة، وتتوافر لها أيضاً القدرة على توجيه ضربات جوية "تأديبية"، وإن هي ليست بذلك الحجم وتلك الدقة التي يولع المسؤولون الروس بإطلاق الوعود الكبيرة بشأنها. وهذه الوسائل العسكرية المحدودة القابلة للنشر لا تكاد تكفي للرد بشكل مناسب على التهديدات الأمنية الأكثر ترجيحاً، سواء ما ينجم منها عن الاضطرابات الجماهيرية، أو الهجمات الإرهابية، أو المتاجرة بالمخدرات.

وهناك ما هو أكثر من مجرد الهوة الفاصلة بين الطموحات السياسية والإمكانات المتاحة الفعلية سوى حالات التناقض والتقلب وانعدام التناسق. ففي دعوة موسكو إلى بناء "إمبراطورية" جديدة، فإنها في واقع الأمر ترفض كلياً تحمل أي مسؤولية قد يفرضها عليها الاضطلاع بدور كهذا. ويقيناً فإن روسيا مابرحت تسعى لتقليل -وإن أمكن إزالة- الفرص التي تتيح لواشنطن الاحتفاظ بمواقع "استراتيجية" لها في منطقتي آسيا الوسطى والقوقاز. غير أنها لا تجهد نفسها إطلاقاً في انتهاز الفرص التي تمكّنها من توسيع نطاق وجودها العسكري. وفي واقع الحال، فإن موسكو في الوقت الذي تعترض فيه بصخب

شديد على إقامة قاعدة جوية جديدة في "كانت"، فإنها كانت تسحب بهدوء قواتها الحدودية من طاجكستان؛ بل إنها -وإن على مضض- سارت قدماً نحو تطبيق أحكام اتفاق يقضي بإغلاق قواعدها في جورجيا.

وفي إقليم ترانسدنيستريا، جرى تخفيض حجم القوات الروسية هناك إلى كتيبتين مسلحتين تسليحاً خفيفاً تتوليان حراسة مستودعات ثابتة للذخيرة. ومع أن روسيا أجرت عدداً قليلاً من المناورات العسكرية في آسيا الوسطى وشمال القوقاز، فإنها كلما نشبت أزمة تنطوي على ديناميات خطرة، كانت تفضل التنازل عن مطالبها، أو اتخاذ موقف "عدم التدخل". وعلى الرغم من أن القدرات العسكرية المتاحة تبدو كافية لوضع استراتيجية العرض "الافتراضي" للقوة موضع التطبيق، فإن ثمة فجوة حقيقية قد نشأت بين الخطاب الداعي إلى الأخذ بالثأر، وبين سياسة الحفاظ على الوضع الراهن من دون المخاطرة بأي شيء.

ولا ريب في أن الاندحار الصاعق في المعركة السياسية الحافلة بالرهانات الكبيرة، التي دارت ضد "الثورة البرتقالية" في أوكرانيا أواخر عام 2004، قد رسخ الحقيقة القائلة إن القوة العسكرية قد لا تكون صالحة للاستخدام في حالات يبدو استخدامها فيها مهماً؛ ومن هنا فإن القيادة الروسية اليوم لا ترى إلا القليل من الأسباب مما يدعوها إلى المخاطرة بتدخلات عسكرية ربما كانت ستعزز حضورها "الإمبراطوري"، ولكنها قد تفرض عليها في الوقت عينه دفع ثمن باهظ في المقابل. ومهما يكن من أمر، فإن الخطاب الذي تتبناه هذه القيادة في الوقت الحاضر يمكن أن يوقعها في فخ لا فكاك منه تنصبه هي لنفسها.

الفصل التاسع

النظام والأمن الداخليان في مشروع "الحضارة"

في تلك اللحظة المصيرية التي وجد فيها فلاديمير بوتين نفسه فجأة على رأس السلطة، فإن من بين كل السمات المثيرة للقلق، التي تميز بها النظام السياسي للدولة الروسية، والتي بدت وقتئذ السمة الأكثر غرابة بالنسبة إليه شخصياً، هي انعدام النظام داخل البلاد. ومن هنا، فإن استعادة قدرة الدولة على الإمساك بزمام السيطرة على مؤسساتها ومكوناتها حالاً وبشكل مباشر، وعلى المجتمع الروسي بأسره، كانت هي المهمة التي تقدمت على أي شيء سواها، نظراً إلى أن تحقيق هذه السيطرة كان قد عُدّ شرطاً مسبقاً حتمياً لإحياء الزخم المفقود في الكفاح من أجل استرداد "عظمة" روسيا.

وقد تصادف أن تكون الشيشان هي المكان الذي ينبغي أن يبدأ فيه إنجاز هذه المهمة، إذ اعتبرت "نقطة ارتكاز أرخميدس" لأدوات السيطرة والتحكم التي من شأنها تغيير أوضاع البلاد نحو الأفضل. وقد حددت سمة العنف التي طغت على تلك المهمة الكثير من الخصائص الأساسية للنظام السياسي الذي عمل بوتين شيئاً فشيئاً على إقامته؛ وبالتالي، ومع نهاية فترة رئاسته الأولى، تجلى واضحاً اختلاف روسيا عن الغرب، إلى الحد الذي صار ممكناً معه -بل وربما حتى لزاماً- وصفها بـ"الحضارة" المستقلة. فتم التخلي عن الجهود المستميتة (والخرقاء غالباً) التي بذلها يلتسين إبان عصره لخلق السبل الكفيلة بربط بلاده مجدداً بأوربا، وبإثبات انسجامها مع مشروع العولمة الغربي. وكما وصفتها ناتاليا جيفوركيان (Natalya Gevorkyan 2006)، فإن تسعينيات القرن الماضي «أصبحت الفترة التي صرنا نتعلم الآن كيف نتحدث عنها باشمئزاز وبكراهية لا اعتراض عليها».

وكما تبلور في أثناء ولاية بوتين الثانية، فإن نظامه في واقع الحال لا يختلف عما وصفه مارشال بو (Marshall Poe 2003, p. 87) بـ"اللحظة الروسية"، التي نقلت الدولة عبر مرحلة الحداثة، واشتملت على أربعة مكونات؛ هي: «الحكم الفردي، والهيمنة على ميادين النشاطات العامة، واقتصاد السلطة، وفرض نظام العسكرة برعاية من الدولة نفسها».[1] ومع أن أياً من هذه المكونات لم يبرز من جديد بصيغته القديمة، إلا أن الاختلاف في آخرها هو الذي بدا لافتاً للنظر تحديداً. وكما يوضح الفصل الرابع، فإن حجم الموارد التي خصصت للقطاع العسكري-الصناعي كان مايزال أقل بكثير مما كان يخصص له في عهد الاتحاد السوفيتي، الذي وقع في هاوية الإفلاس قبل انهياره.

وعلى الرغم من أن المصطلحات اللفظية التي صاغها بوتين بدقة تعبيراً عن أسفه حيال هذه "الكارثة"، لم تكن متناغمة تماماً مع الطمأنات التي أطلقها بشأن تعلمه دروساً من الإفراط في استثمار الموارد في قدرات "غير قابلة للاستخدام"؛ فإنه من دون ريب أبدى تحفظاته أيضاً على تقوية القوات المسلحة إلى المستوى الذي يمكن أن تتحول عنده إلى أداة سياسية جبارة على الصعيد المحلي، وقد لا تقع بالضرورة تحت سيطرته.

ومنذ منتصف عام 2005، برزت إلى الواجهة السياسية (كما يعرضها الفصل الثالث) النظرية الأيديولوجية القائلة بأن النموذج الروسي "للديمقراطية السيادية"، الذي يتم تطويره ذاتياً من دون عون خارجي، يشكل في واقع الحال "حضارة" متميزة؛ وهو ما زاد من عجالة مسألة تحقيق النظام في الداخل على نحو يجعله مقبولاً على نطاق واسع داخل المجتمع، وجذاباً لدى الدول المجاورة. ويمكن القول يقيناً إن السلطة التنفيذية "العمودية" التي أقامها بوتين ربما بدت في نظر كثير من الأوكرانيين أكثر عقلانية من "الفوضى" التي شاعت بعد الثورة في كييف؛ فيما يمكن لكثير من البيلاروسيين عقد مقارنة باتجاه إيجابي ما بين الرخاء والانفتاح النسبيين، اللذين تتمتع بها الطبقة الوسطى الروسية، وبين صرامة حكم لوكاشينكو وقسوته.

ومهما يكن، فإن تشابك قضيتي الشيشان والإرهاب قد قوض في الحال جاذبية مفهوم "الحضارة" التي يتشاطرها الجميع تاريخياً، والمغلقة ثقافياً. وقد صار لزاماً على الكرملين أن يبرهن على قدرته على حسم الصراعات الداخلية من دون الاتكال أكثر مما ينبغي على الوسائل العسكرية، ولكن من دون القبول أيضاً بحلول سياسية وسطى من شأنها تشويه صورة أنموذج حدده لنظام الدولة يتبنى المركزية بشكل كامل.

ويسعى هذا الفصل إلى تناول قضايا الحرب في الشيشان، ومحاربة الإرهاب، والأوضاع الطارئة المعقدة في شمال القوقاز، المتداخلة فيما بينها؛ وصولاً إلى تقويم لمدى تأثيرها في المسار السياسي لروسيا.

الشيشان: إحلال الاستقرار في منطقة الكارثة

سارعت روسيا إلى دخول حرب الشيشان الثانية في أيلول/ سبتمبر 1999 بتصميم أقوى، ولكن في غياب أي خطة لإعادة إدماج منطقة الحرب هذه ضمن المنطقة الغربية-الجنوبية الأكثر حساسية وهشاشة بالنسبة للدولة الروسية. وفي إطار هذا الاستخدام الشامل للقوة الهادف إلى تأسيس منصة انطلاق لحملة بوتين الانتخابية الرئاسية التي لم يكن نجاحها -فيما بدا- مرجحاً، فقد أمكن بنجاح إنجاز المهمة السياسية المباشرة له خلال السنوات الست الأولى من العمليات القتالية. ومع ذلك، فإن الانتصار يظل أمراً يبعث على الحيرة. فلم يكن بوتين قادراً على أن يقول ما قاله الأمير ألكسندر بارياتنسكي، الذي كان في القرن التاسع عشر قد أوصل حرب القوقاز إلى خاتمة حاسمة، فقال: «كل ما حدث خلال هذه الحرب الكارثية ينبغي أن يطويه النسيان إلى الأبد» (Aptekar, 2000).

وحين حُرم بوتين من الانتصار، كان عليه أن يحول الحرب إلى صراع خاضع لسيطرته، وأقل حدة وحضوراً. وفي سياق هذا التحول، تعين عليه أن يحسم مهمتين متشابكتين، وإن اختلفتا. الأولى، التي عدت ركناً من أركان الحرب العالمية على الإرهاب، وهي احتواء تحدي الإرهاب وردعه، وسيتم بحثها لاحقاً في هذا الفصل وتم في الفصل

الخامس أيضاً.[2] أما الثانية، فهي فرض الهيمنة بشكل معقول وفعّال على الشيشان، وبسط النظام من جديد بين سكانها الناقمين المتضررين. وقد تم تصوير هذه المهمة رسمياً على أنها قضية ذات صلة بضمان وحدة أراضي الاتحاد الروسي ضد خطر النزعات الانفصالية؛ أما على أرض الواقع، فلا شك في أن الشيشان تمثل حالة خاصة لا ترتبط إلا قليلاً بتقوية الصلة ما بين "المركز" الاتحادي و"المحيط الخارجي" الواسع لهذه الدولة التي تمتد أراضيها اتساعاً على نحو فريد من نوعه.[3]

وعلى وجه التخصيص، فإن الرأي العام الروسي لم يؤازر في يوم من الأيام هذه المهمة "الجليلة" في ظاهرها. ففي كانون الثاني/ يناير 2000 قال 27٪ فقط من الروس إن انفصال الشيشان ينبغي منعه بأي وسيلة كانت؛ بل إن هذه النسبة تراجعت في منتصف عام 2006 إلى 20٪ فقط.[4] أما الغالبية منهم فقد كانت موقنة بأن الشيشانيين ربما يتعذر إدماجهم أو استمالتهم في حال احتجزوا عنوة داخل دولة تطبق عليهم أساليب القمع الوحشية. ولهذا السبب، لم تنل التمويلات التي خصصت لمشاريع إعادة إعمار ما خربته الحرب إلا القليل جداً من الدعم الشعبي.

وفي بادئ الأمر، امتثل بوتين لهذه المواقف التي شاعت داخل المجتمع الروسي، وصار يشدد في المقام الأول على دور الحرب في استعادة كرامة القوات المسلحة وجهوزيتها القتالية، بعد أن عادت من جديد لتحظى باحترام القيادة الروسية والشعب الروسي بعامة.[5] وكان منطقياً أن يحتاج خطاب عسكري "يستثير الحس الوطني" كهذا إلى انتصار؛ وهو الذي تم إعلانه مع حلول عام 2001، ليتم بعد ذلك إحالة مسؤولية السيطرة على العمليات الجارية هناك إلى جهاز الأمن الاتحادي. وبدا ممكناً وقتذاك مواصلة العمل بمزيج من السيطرة الإدارية والضغوط العسكرية القاسية، مادام الرأي العام الروسي كان مايزال يقف بشكل عام إلى جانب "تأديب" الشيشان ولا يتوقع "تطبيعاً" للأوضاع هناك، بينما تراجعت حدة الانتقادات الدولية إلى حد اللامبالاة مع إطلاق الولايات المتحدة الأمريكية "الحرب العالمية على الإرهاب" في أيلول/ سبتمبر 2001. ومع ذلك، فإن ارتفاع

مستوى الإصابات جراء العمليات القتالية، وتزايد عدد الهجمات المذهلة، كتفجير مبنى الإدارة الحكومية وسط غروزني في كانون الأول/ ديسمبر 2002، كانا قد أقنعا موسكو بأن إيجاد وسيلة أكثر فاعلية لحكم الشيشان بات ضرورياً.

وفي إطار صياغة السياسة الجديدة، برز أحمد قاديروف بوصفه شخصية رئيسية؛ وهو الذي كان بوتين قد عينه في منتصف عام 2000 رئيساً للإدارة الجمهورية في الشيشان، واستطاع شيئاً فشيئاً كسب تقدير الكرملين وثقته. وفي مارس/ آذار 2003، أعطيت إشارة البدء بتطبيق سياسة "الشوشنة" الجديدة مع إجراء استفتاء دستوري جرى التحكم به بشكل صارم، وتمخض عن حشد الدعم الساحق المطلوب للفرضية القائلة بأن الشيشان جزء لا يتجزأ من الاتحاد الروسي؛ وبالتالي، فإن ملف الانفصال قد أُغلق رسمياً. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2003، انتخب قاديروف رئيساً للشيشان؛ وما كان مهماً حقاً لتشديد قبضته على السلطة هو فرض سيطرته على إنفاق أموال مشاريع إعادة الإعمار التي تمده بها موسكو. وقد مكّنه هذا من الاستعانة بمتمردين سابقين لتشكيل قوات شبه عسكرية تابعة له شخصياً بقيادة نجله رمضان.[6]

وجاء اغتيال الرئيس قاديروف، في أيار/ مايو 2004، ليؤشر إلى نقطة تحول حاسمة، يوم كادت روسيا تفقد سيطرتها على الشيشان مع قيام المتمردين بتنفيذ عمليات كبيرة (كالغارة التي شنت على نازران في حزيران/ يونيو) توجت في أيلول/ سبتمبر بعملية احتجاز الرهائن في بيسلان (في أوسيتيا الشمالية)، التي انتهت بمجزرة مروعة. وعوضاً عن اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية استخداماً عقابياً شاملاً، آثر بوتين توسيع نطاق سياسة "الشوشنة"؛ فصار يوكل للسلطات المحلية مسؤوليات رئيسية لبسط الأمن والنظام. ومع أن ذلك الخيار بدا غير منطقي، إلا أنه عكس ضمناً تحولاً سياسياً كلياً نحو رسم صورة "الحضارة" الروسية التي ينتظر منها إظهار حيويتها ونمائها عن طريق إثبات قدرتها على إشاعة الهدوء والاستقرار في مناطق محيطها الخارجي، على الرغم من اختلاف هذه المناطق عنها "حضارياً"، لا بشيء إلا بمحض "قوتها الجاذبة".

وقــد صرح بــوتين بهــذه الرســالة بقيامــه بزيــارة قــصيرة إلى غــروزني في كــانون الأول/ ديسمبر 2005، حيث شدد -وربما لم يكن بذلك مقنعاً تماماً- على تبني روسيا لمفهـوم "التعددية الحضارية"، وعلى أن «أولئك الذين يقفون في الجانـب الآخـر»، الـذين يرفـضون إلقاء أسلحتهم، إنما هم يقوضون «واحدة من دعائم العالم الإسلامي» (Baev, 2005c).

ولعل الحديث عن هيمنة "خيرية" تحترم التقاليد والأعراف المحلية مـا كـان سيكـسب كثيراً من "القلوب والعقول" في أعقاب ارتكاب كثير مـن أسـاليب المعاملـة الوحـشية عـن عمد؛ إلا أن العنصر الرئيسي الذي ارتكزت عليه مقاربـة "الـشوشنة" كـان في واقـع الأمـر اتفاقاً ضمنياً يقوم على مبدأ "العفو من دون اشتراط نزع السلاح" تم التوصل إليه مع الجناح المعتدل من حركة التمرد الانفصالية.[7] إذ إن إتاحة الفرصة للانضمام إلى "حرس" قاديروف، بدلاً من الاستسلام المهين، قد ضمن للمقاتلين المتمرسين أمنهم الشخصي؛ كما أن الكثير من هؤلاء وضع في اعتباره أيضاً حصول كل منهم على دخل ثابت؛ ناهيك عن أن الفرصة تظـل دوماً متاحة أمامهم للعودة إلى "الجبال" في حال جرى نقض بنود الاتفاق.

وهكذا، فإن تدفق المتمردين من أعضاء الجماعات غير المتطرفة (للاستفادة مـن هـذا الاتفاق)، قد أدى إلى عزلة زعيمهم أصلان مسخادوف، الأمر الذي مكّن أجهـزة الأمـن الخاصة من نصب كمين مهلك لـه في آذار/ مـارس 2005.[8] وفي الجانـب الآخـر، عملـت المجموعة الصغيرة من "مقاتلي الحرية"، الذين رفضوا المصالحة، عـلى خلـق زخـم جديـد لكفاحهم عن طريق تجنيد جيل جديد من المقاتلين عبر الشبكات والتنظـيمات الإسـلامية؛ غير أن قضيتهم تكبدت ضربة قاسية في تموز/ يوليو 2006، عنـدما لقـي شـامل باسـاييف حتفه في تفجير من المرجح أنه وقع عرضاً، وهو الذي استطاع أن ينجو من فـرق المطـاردة الروسية طوال اثني عشر عاماً.[9]

وبتحقق هذا الانتصار الذي احتفي به كثيراً، اقتربت موسكو، كما لم تقترب قبلاً، من كسب هذه الحرب، وإلحاق الشيـشان بـشكل تـام ونهـائي بمناطقهـا الحدوديـة في شـمال القوقاز. ومع ذلك، فإن أوضاع المناطق المحيطية في النظام الجديد الذي نـشأ بعـد الحـرب

بدت أكثر إثارة للقلق من أن تبقى على ما هي عليه. فهو حين زاد من قوة رمضان قاديروف، لورد الحرب الطموح الذي يفتقر إلى كثير من الضوابط الأخلاقية، فإن الكرملين إنما أصبح رهينة لتصرفاته المتهورة في "ألعاب القوة" التي اعتاد ممارستها. وبالنسبة إلى كثير من الفصائل السياسية الشيشانية، لم يكن قاديروف الابن، الذي لم يبدِ احتراماً يذكر لثقافة "الحلول الوسط" الشائعة تقليدياً، زعيماً مقبولاً؛ ولكنها لم تستطع كسب إلا القليل من الثقة بالرئيس علو ألخانوف، الذي لم يلقَ سوى دعم رمزي من موسكو، فما كان منه إلا أن استقال في مطلع عام 2007 (Makarkin, 2007a).

وفي غضون ذلك أبدت السلطات الروسية تحمسها لإيكال المهام الأقذر والأخطر، التي يتطلبها فرض "السلام"، إلى قوات تتألف من متمردين سابقين يأتمرون بأمر قاديروف ويتقاضون أجورهم منه، حتى صاروا يعرفون بـ"القاديروفيين" kadyrovtsy. ومع أن هذا الإجراء أعاد الأوضاع إلى طبيعتها بدرجة طفيفة، وبالقدر الذي يتيح المضي في تنفيذ بعض مشاريع إعادة الإعمار، إلا أن حكم القانون كان مايزال غائباً، والخوف هو القوة السياسية الطاغية. غير أن فترة "التهدئة" القصيرة الأجل لم يكن أمامها سوى فرص محدودة لتتطور إلى استقرار متوسط أو طويل الأجل، يمكن أن يرتكز إلى ترميم الأضرار الكبيرة التي أحدثتها الحرب. ففيها، على أي حال، يكمن كثير من العيوب ومواطن الضعف المتأصلة التي قد تشعل بسهولة فتيل تصعيد جديد في العمليات القتالية.

ويمكن القول، إجمالاً، إن تركيز سلطة مطلقة في الشيشان في يدي قاديروف الابن ذي النزعة الاستقلالية يشكل خروجاً على التقاليد السياسية المحلية وتحدياً خطيراً لسيطرة روسيا على هذا "المرؤوس" الغريب. وحسبما يرى سيرجي ماركيدونوف (Sergei Markedonov, 2007)، فإن ثمة معاهدة غير رسمية بين الكرملين والرئيس الشيشاني، فهذا الأخير يعمل على تمكين الكرملين من الحفاظ على صورة "الشيشان المستقرة"، لينال في المقابل قدراً كبيراً من حرية التصرف... ولسوف يتعين التفاوض مجدداً بشأن هذه المعاهدة.

ومن حيث الأساس، فإن قدرة موسكو على إخضاع القاديروفيين إلى الحد الممكن من السيطرة والتحكم، وعلى الحيلولة دون تفجر صراع فئوي مسلح، باتت مرهونة كلياً بإنفاق مقادير تتزايد باطراد من تمويلات "إعادة الإعمار".[10] وقد يقول قائل إن دفع الرشى بدلاً من القمع العسكري المباشر ربما يبدو تطوراً نحو الأفضل، إلا أنه لا يقيم الدليل على قوة "الحضارة" الروسية المتخيلة ونفوذها.

محاربة الإرهاب: أداة سياسية ونمط عيش

كان من الواضح ارتباط مهمة ردع خطر الإرهاب واستئصال شأفته بمهمة بناء نظام فعّال للسيطرة على الشيشان، على رغم أن الأولى لم تكن بالضرورة متناغمة تماماً مع الثانية. وخلال فترة رئاسة بوتين الثانية، كانت كل العمليات الإرهابية التي تقع في روسيا (بصرف النظر عن نظريات المؤامرة، مع أنها ليست من دون أساس كلياً) تتخذ من الشيشان منطلقاً لها؛ وهو ما استوجب من حيث المبدأ شن حملات قمع واضطهاد أشد قسوة من تلك التي أُطلق لها العنان في إطار "عملية محاربة الإرهاب"، وهو الوصف الرسمي لعملية غزو الشيشان.

وقد أمسى التناقض جلياً بشكل خاص حين تزايدت الهجمات الإرهابية الدموية في موسكو منذ واقعة احتجاز الرهائن في مسرح نورد-أوست في تشرين الأول/ أكتوبر 2002، بينما كانت سياسة "الشوشنة" تقضي بوقف تصعيد الفعاليات العسكرية في الشيشان. ولعل التفسير الذي لا مفر منه -وإن بدا محيراً بعض الشيء- هو أن مشروع محاربة الإرهاب الذي وضعه بوتين طالما كانت له أهداف أخرى غير محاربة الإرهاب؛ فجرى توظيفه توظيفاً ذرائعياً وصولاً لغايات سياسية هي التي جسدت طبيعة نظام بوتين، وشكّلت في نهاية المطاف معالم مشهد "الحضارة" التي يتمنى لها أن ترى النور.[11]

وقد وصل فلاديمير بوتين إلى الكرملين وهو مقتنع تماماً بأن وجود روسيا مهدد بخطر تأكل غير مسبوق لصميم نظام الدولة ذاته؛ ولذلك عقد العزم على قلب مسار هذا

المنحى ووقفه. وقد كان بحاجة إلى وسيلة ضغط لفرض النظام والانضباط داخل الأجهزة البيروقراطية المتعفنة؛ فكانت الحرب على الإرهاب هي التي وضعت الوسيلة التي ينشد في متناول يده. ولأنه نتاج حملات علاقات عامة أُديرت بنجاح مذهل، فهو كان عارفاً من أين يبدأ تحديداً: فجرى في الحال وضع المحطات التلفزيونية الرئيسية تحت إشراف الكرملين المباشر؛ وأودع فلاديمير جوسينسكي، أحد أباطرة الإعلام الروسي، السجن لفترة وجيزة، لينفى بعدها خارج البلاد.

ثم جاء دور المصالح الأمنية الحيوية، ذات الصلة بشن "حرب المعلومات" على الإرهابيين، كي تتخذ مسوغاً صلباً لعملية "إعادة التأميم" تلك؛ وليتم استحضارها دائماً مع كل حملة من حملات القمع والاضطهاد التي تستهدف وسائل الإعلام الحر. ومن هذه، على سبيل المثال، عزل بوريس جوردان من محطة "أن تي في"، التي كان قد تم "تصحيح مسارها" (بمعنى تخفيف لهجتها الهجومية!) بالفعل في أعقاب فاجعة مسرح نورد-أوست؛ وإقالة راف شاكيروف من رئاسة تحرير صحيفة أزفستيا في إثر حادثة بيسلان.[12] وقد أسهمت هذه الهيمنة الصارمة على وسائل الإعلام في توفير نقطة الارتكاز اللازمة لتطبيق ورقة مكافحة الإرهاب على غيرها من مكونات النظام السياسي الأخرى التي كانت تخضع لـ"بيريسترويكا" مضادة.

وتمثل أحد الأبعاد الرئيسية لهذه التحولات في تركيز السلطة السياسية في موسكو؛ إذ إن تفرق دعائم هذه السلطة كان في تقدير بوتين قد بلغ حداً أمست معه وحدة أراضي الدولة وسلامتها عرضة للخطر. ومع أن رؤيته لدولة روسية تستعيد سلطتها المركزية من جديد عن طريق السيطرة الإدارية المحكمة ربما بدت من طراز عتيق إذا ما قورنت مع المفاهيم العصرية لتيارين مثل "الإقليمية" و"النقابية"؛ فإنها ستُعد "تقدمية" إزاء خلفية النظام الإقطاعي الجديد الذي نشأ في فترة ما بعد العهد السوفيتي.[13] وفي تلك الأثناء، كان الكرملين يتعجل تطبيق خطة تقضي بتأسيس طبقة بيروقراطية جديدة تتألف من سبع "مناطق إدارية فوقية"، تضاف إلى المناطق التسع والثمانين التأسيسية التي يتألف منها

الاتحاد الروسي، لتكون "مصفاة" تحول دون حصول "البارونات" الإقليميين المتعجرفين على منافذ مباشرة توصلهم إلى كواليس هذه الطبقة الجديدة وأروقتها الداخلية.

وكما يتبين لاحقاً، فإن وضع هذه الخطة موضع التطبيق أفرز كيانات إدارية مهلهلة وزائدة على الحاجة. ومع ذلك، فقد أمكن ترويض رؤساء الجمهوريات وحكام الأقاليم، وأصبحوا في موقع ليس لهم فيه إلا الاعتماد المطلق على السلطة المركزية الاتحادية.[14] ولا ريب في أن هذا الانقلاب القوي والفعّال على النزعة "الإقليمية"، التي كانت تبدو "طبيعية" في دولة بهذه الدرجة من التنوع والاتساع، ينبغي أن يكون مادة لبحث أكاديمي مستقل؛ إلا أن ما له صلة هنا هو أن إحدى الأدوات المهمة لتنشيط هذا التحول تمثلت في إعادة ترسيخ هيمنة السلطة المركزية على الأجهزة المحلية المكلفة بتطبيق القانون والنظام.

وهنا، برز الصراع ضد الإرهاب واحداً من القوى الدافعة المركزية. وفي هذا السياق، تم إخضاع نخبة تشكيلات وزارة الداخلية، مثل كتيبة المهمات الخاصة، ووحدة الرد السريع، التي دأب الحكام المحليون وبشكل متزايد على اعتبار أفرادها "حراساً إمبراطوريين" لهم، للقيادة المركزية في موسكو بشكل دقيق وصارم؛ وتم في الوقت نفسه تكليفها بصورة متناوبة بأداء مهام قتالية متعاقبة في الشيشان. ولعل الأسلوب المذهل لاستغلال الدافع الأساس لمكافحة الإرهاب هو الذي تجسد في القرار الرئاسي الذي أعلن بعد مضي أسبوعين فقط على مأساة بيسلان بإلغاء الانتخابات الإقليمية كليةً، ما يعني من حيث الجوهر «إقصاء الحكام المحليين من حيث هم طبقة سياسية مستقلة» (Petrov, 2004).

وكان لا بد من أن يفرض توطيد مركزية السلطة في الكرملين ضغوط عمل هائلة على فريق الإدارة الرئاسية بعد أن أخذ على عاتقه إنجاز مهام كل من "المكتب السياسي" و"لجنة الدولة للتخطيط الاقتصادي"؛ وهما الجهازان اللذان ينتميان إلى الماضي السوفيتي غير البعيد.[15] ونظراً لضيق القاعدة السياسية التي يستند بوتين إليها، فقد كان من الطبيعي بالنسبة إليه أن يتطلع إلى الأجهزة الأمنية الخاصة ليتخذ منها أدوات مهنية رئيسية لتنفيذ

خططه الرامية إلى إعادة تنظيم آلة الدولة وتنشيطها. فصار يشجع "استيراد" الكوادر المتقاعدة النشطة من "مراكز القوة" تلك لتوظيفها في أجهزة الدولة. ومرة أخرى، تبرز الحرب على الإرهاب بوصفها وسيلة نافعة للغاية لتطبيق هذه السياسة؛ فطلب إلى كثير من الأجهزة الحكومية إنشاء أقسام خاصة لتنسيق جهودها التي تصب في مقارعة الإرهاب.

وقد كان لتكاثر تسميات المناصب "الخاصة"، على المستويين الثاني والثالث في هيكل وزارات الدولة، دور مساعد في تسهيل بناء قنوات التواصل والحوار بين الزملاء القدامى في هذه الأقسام، وفي نشوء "طبقات نفوذ أفقية" عدة داخل "السلطة العمودية" التي أقامتها الإدارة الرئاسية. وافتراضاً بأن هذا النمو الكمي المطّرد في أعداد "البيروقراطيين الذين يرتدون الزي الرسمي" سيفضي حتماً إلى تغييرات نوعية في طبيعة النظام، فقد عمد علماء الاجتماع والمعلقون السياسيون إلى تبسيط مصطلح "الحكومة العسكرية" المضلل بعض الشيء وجعله في متناول مدارك عامة الناس.[16]

أما على أرض الواقع، فإن جهاز الأمن الاتحادي، وليس المؤسسة العسكرية، هو من عزز حضوره إلى أبعد حد بوصفه مؤسسة قيادية في الحرب على الإرهاب، وقوّى نفوذه بوصفه محوراً "طبيعياً" تدور حوله الشبكات الحديثة التشكيل. وخلافاً للقوات المسلحة الروسية (كما تم تناوله في الفصل الرابع)، فإن هذا الجهاز حظي بمنافع مؤسسية ملموسة من الأموال الضخمة التي خصصت حديثاً للحرب على الإرهاب؛ كما عمل على تصعيد مطالباته التي طال توقه إليها باستعادة هيمنته المباشرة على عدد من الأجهزة السرية الأخرى، وفي مقدمها جهاز الحدود الاتحادي، والوكالة الاتحادية للاتصالات والمعلومات الحكومية.[17]

ولكنه في الوقت نفسه، وبخاصة في أعقاب حادثة مسرح نورد-أوست في تشرين الأول/ أكتوبر 2002، بات حريصاً جداً على تفادي تحمل أعباء المسؤوليات الرئيسية التي تفرضها محاربة الإرهاب. ففي منتصف عام 2003، أوكلت مهمة الإشراف على العمليات الجارية في الشيشان إلى وزارة الداخلية، التي أخضعت إليها أيضاً ما سميت "مجاميع القيادة

العملياتية"، التي كانت قد شُكلت في كل جمهورية من جمهوريات القوقاز الشمالية في إثر الهجوم على بيسلان.[18] ولم يحدث إلا في مطلع عام 2006، عندما تضاءلت حدة خطر الإرهاب بصورة جلية، أن تولى جهاز الأمن الاتحادي مهمة إدارة اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب؛ ليحصل بالتالي على صلاحيات موسعة للإشراف على نشاطات "هياكل السلطة" الأخرى جميعاً.[19]

وعليه، فقد وفرت سياسة مكافحة الإرهاب مسوغاً مناسباً ومقنعاً لتحويل روسيا تدريجياً إلى دولة "بوليسية". فمع انتهاء ولاية بوتين الرئاسية الأولى، كان جهاز الأمن الاتحادي قد أقام منظومة من قنوات الاتصال والتحالفات، التي لم يقتصر تأثيرها ونفوذها على تأمين مصالح الجهاز الذاتية الضيقة فقط، بل وامتد أيضاً ليعيد كتابة أجندة استراتيجية أوسع نطاقاً، بما فيها التوجهات الاسترشادية الرئيسية لتطوير قطاع الطاقة.[20] ومنذ منتصف عام 2005، تكونت لدى المحللين العاملين في "لوبيانكا" Lubyanka (المقر الرئيسي لجهاز المخابرات الروسية "كي جي بي") أسباب وجيهة تدعوهم إلى اعتقاد تراجع حدة المخاطر السياسية الحقيقية الناجمة عن الإرهاب؛ وبالتالي فليس ثمة حاجة لمواصلة تعبئة الجهود والموارد لهذا الغرض. وما جرى، عوضاً عن ذلك، هو توظيف الطرق والأساليب التي تكفل إدامة ثقة الرأي العام العالية ببوتين، الذي دأب على تصوير الحرب على الإرهاب على أنها حربه الشخصية عليه، وعلى وسم أي معارضة لنهجه هذا بسمة "اللاوطنية"، وبأنها تصب في صالح "الأعداء في الداخل".

غير أن سلسلة الأحداث التي وقعت في منتصف عام 2005 جاءت لتفسد هذا النهج "البراجماتي"، بعد أن بلغت ذروتها بمأساة بيسلان. ومن هنا، فقد خرج بوتين ليدعو إلى تعبئة حقيقية للقدرات والموارد، وذلك في خطاب حمل نبرة مماثلة لنبرة خطاب ستالين الشهير الذي ألقاه في تموز/ يوليو 1941، واستهله بقوله: «إخواني وأخواتي».[21] وعلى أي حال، فإن تأثير ذلك النداء العاطفي كان قد تبدد في غضون أسابيع قلائل، حين بات واضحاً أن عامة الناس كانت مستعدة لتقبل استغلال الكرملين السافر لهذه "الفرصة"

للتقدم بحزمة من الإصلاحات السياسية المضادة التي لا صلة لها على الإطلاق بمحاربة الإرهاب.[22]

وإذ عاد بوتين إلى ممارسة نمط "العمل وفقاً للظروف المعتادة" في الحرب التي أُعلنت بشكل حاسم ضد "عدو" إرهابي غامض الملامح، فقد عمد أفراد حاشيته إلى التفكير ملياً في الفرضية القائلة بأن خوض حرب "افتراضية" في معظمها كهذه، سيكون أكثر أهمية من كسب الحرب "المادية" الفعلية. ويقيناً، فإن الرأي العام الروسي، في مجمله، كان قد أضفى طابعاً ذاتياً على الحقيقة القائلة بأن احتمال وقوع هجوم دموي مفاجئ يظل كبيراً، وأقرّ بالحاجة إلى بذل جهود استثنائية تستهدف ضمان أمن القيادة وسلامتها.[23] وهكذا، فقد تحول الإرهاب إلى واحدة من خصائص نمط العيش الطبيعي في "الحضارة" الروسية، إلى حد أن التراجع الحاد في عدد الهجمات الإرهابية في موسكو، منذ خريف عام 2004، لم يلق الاهتمام الذي يستحق، مقارنة بخلفية "الكوارث الطبيعية" الأخرى، من قبيل انطفاء الأنوار التام في أيار/ مايو 2005، أو انهيار سقف سوق "باسماني" في شباط/ فبراير 2006 بفعل ثقل الجليد الذي تراكم عليه.

ووقتذاك، ثمة مخاوف ظلت ماثلة لوقت ليس بالقصير من أن قمة مجموعة الثماني في ستريلنا سيتم التشويش عليها بعملية إرهابية صاعقة، مثلما فعلت تفجيرات لندن بقمة المجموعة السابقة في لندن؛ بيد أن تفجير العاشر من تموز/ يوليو كان قد أودى، بدلاً من ذلك، بحياة الإرهابي الشهير شامل باساييف (Gromov and Mamaev, 2006).

هذا الانتصار غير المخطط له في الحرب على الإرهاب المفيدة سياسياً، جاء مفاجئاً؛ حتى إن الكرملين تمنع عن إزالة شعار "وطن الأسلاف في خطر"؛[24] فيما حرصت اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب على إحياء المخاوف الناجمة عن وجود "العدو على الأبواب" عن طريق قرع "نواقيس الخطر الإرهابي"؛ كما فعلت مثلاً في كانون الثاني/ يناير 2007. ولكنها، مع ذلك، لم تبد اهتماماً يذكر في التعامل مع أنواع معينة جديدة من العمليات الإرهابية، كاغتيال أحد "المنشقين" الشيشانيين وسط موسكو على يد فرقة إعدام بعث بها

رمضان قاديروف، أو الانفجار الـذي نفذتـه مجموعـة مـن القـوميين المتطـرفين في سـوق تشيركيزوفسكي شرقي موسكو.[25] وفي حين ظل الكرملين يرفض الإقـرار بهـذه الـسمات الجديدة للمدرسة "البوتينية الناضجة"، ويصر على أن مشكلة الشيشان قد حُسمت، فإنـه لم يولِ إلا القليل من الاهتمام لظاهرة غياب الاستقرار في القوقـاز الـشمالية التـي مافتئـت تزداد حدة وتتحول شيئاً فشيئاً إلى تحد رئيسي لا يتهدد وجـود النظـام ذاتـه فحـسب، بـل وأسس مشروعه "الحضاري" أيضاً.

تطور الأوضاع الطارئة المعقدة في القوقاز الشمالية

من بين السمات الفريدة حقاً في نوعها التي تميزت بها حروب الشيشان سـمة ضـعف آثارها الجانبية على نحو مثير للدهشة، على الرغم من تذبـذب حـدتها، وتـسببها في نـشوء ظواهر كتدفق اللاجئين الشيشانيين على عموم أرجاء روسـيا، وتكـوّن تجمعـات الـشتات الشيشان فيها؛ فضلاً عن ارتباطها بصراعات أخرى في المناطق المتاخمة الأوسـع نطاقـاً. ولم تكن الغارة التي شنها "مجاهـدو" باسـاييف، داخـل داغـستان في صـيف عـام 2004، إلا تعزيزاً لهذه السمة؛ وذلك لأن الرد الـدفاعي القـوي، بـشكل لافـت للنظـر، مـن جانـب المجتمع الداغستاني (كما عرضه الفصل الخامس) كان قد أغلق معظم القنوات التي كانـت ستمر عبرها تأثيرات حرب الشيشان الثانية وعواقبها.

وقد جعل هذا من السهل على موسكو تنفيذ استراتيجيتها الرامية إلى تطويـق ميـدان الحرب، وعزل الشيشان عن سائر التفاعلات الإقليمية، ليتسنى لها -أي موسكو- التعامل معها داخل "ثقب أسود" تم إعداده بعناية فائقة. وفي تلك الأثناء، حرصت موسكو عـلى توطيد ركائز الاستقرار السياسي في الجمهوريات القوقازيـة الـشمالية مـن خـلال الزيـادة المطّردة في المعونات والتمويلات التي يتم تخصيصها لها في الموازنة الاتحاديـة؛ الأمـر الـذي اقتضى أيضاً التخفيف إلى أدنى حد ممكن من وقع الهجمات الإرهابيـة المتفرقـة، وأحـداث "الشغب" الأخرى، التي تتخذ جميعاً من الأراضي الشيشانية منطلقاً لها.[26]

وعلى الرغم من أن موسكو لم تصغ أو حتى تتخيل ما يمكن أن يرقى إلى استراتيجية منطقية مترابطة خاصة بمنطقة شمال القوقاز، فإن المنطق الجوهري الذي ارتكزت إليه المقاربة التي تبناها بوتين كان قد تمثل في ضمان بقاء السلطة السياسية، في أي من جمهوريات هذه المنطقة، تحت هيمنة زمرة تثبت بشكل جلي ولاءها للكرملين واتكالها عليه إلى أبعد الحدود. وتطبيقاً لهذه المقاربة، فقد جرى إرغام رسلان أوشيف (الذي أفلح في إبقاء جمهورية أنغوشيا التي كان يرأسها بعيداً عن طريق الأذى على امتداد عقد من الزمن حافل بالاضطرابات وأعمال العنف) على الاستقالة في أواخر عام 2001؛ فيما تم تنصيب مراد زيازيكوف، الأكثر خضوعاً لموسكو، رئيساً لهذه الجمهورية عبر انتخابات رئاسية تم تزويرها على نحو سافر ومخزٍ.[27]

وفيما يتعلق بداغستان، فقد امتنعت موسكو عن قبول الأسلوب التقليدي لخلق التوازن بين المصالح المتعارضة داخل مجلس الدولة، حيث انخرطت الفصائل السياسية، التي تمثل مختلف الجماعات الإثنية، في مساومات دقيقة وحساسة، ووضعت رهانها على ماجوميدالي ماجوميدوف، رئيس هذا المجلس، وتعاملت معه على أنه الرئيس "الفعلي" لداغستان. ومع أن كلاً من هذين الخيارين بدا منطقياً وعقلانياً تماماً، فإن كليهما خلّف عواقب كارثية. فقد عجز الرئيس زيازيكوف عن كسب دعم الزمر السياسية الرئيسية؛ فكان عليه بالتالي التعويل على نظام بوليسي جائر لحفظ الأمن والنظام، ما عجّل في شيوع مشاعر النفور والاستياء في معظم أرجاء أنغوشيا.

وفي حزيران/ يونيو 2004، بلغت التوترات والاحتقانات الداخلية ذروتها في الغارة الليلية التي شُنت على نازران، حيث استطاعت قوة تضم 150 متمرداً تقريباً قتل ما يزيد على 100 من رجال الشرطة، والاستيلاء على كميات كبيرة من الأسلحة.[28]

وفي داغستان، وبدلاً من إقامة بنية قيادية موحدة، تكشفت سريعاً فصول أزمة حكم نالت آثارها النظام الحاكم بمجمله، وشهدت ضلوع فئات سياسية في صراع "إجرامي"

عنيف على السلطة. غير أن موسكو ظلت عاجزة عن استيعاب نذر الخطر المتزايدة الناجمة عن غياب الاستقرار هناك، حتى جاءت فاجعة بيسلان في أيلول/ سبتمبر 2004 لتضع حداً لذلك. ومع أن هذا الهجوم الإرهابي الكبير كان من تدبير المتمردين الشيشانيين، فإنه قد قوض في الحال هياكل السلطة في جمهورية أوسيتيا الشمالية، وهدد بتفجر صراع مكبوت بينها وبين أنغوشيا يعود به الزمن إلى خريف عام 1992.[29] وحين أدرك بوتين ضرورة معالجة هذه التوترات المتراكمة، لجأ إلى تعيين ديمتري كوزاك، أحد أقرب أعوانه المؤتمنين لديه، مبعوثاً عنه إلى المقاطعة الجنوبية بصلاحيات واسعة.

ولم يُمضِ كوزاك إلا شهراً واحداً في منصبه هذا حتى واجه أولى أزماته في تشرين الأول/ أكتوبر 2004 عندما اقتحم حشد جماهيري غاضب مبنى الإدارة الحكومية في تشيركسك، عاصمة جمهورية كاراشاييفو-تشيركيسيا. ومع أنه نجح في إخماد هذه المواجهة الساخنة من دون اللجوء إلى القوة، فقد اكتشف أن تفجر النقمة الشعبية بهذه الصورة كان وليد إساءة استخدام السلطة على نحو منهجي وخطير، باعتبارها ظاهرة تقليدية تعم المنطقة بأسرها. وقد كتب في تقرير له بعد ستة أشهر قائلاً: «ثمة تكتلات فئوية جرى تشكيلها داخل المؤسسات الحكومية تحتكر لنفسها الأدوات السياسية والموارد الاقتصادية. فالمناصب العليا في الهرم الحكومي والكيانات الاقتصادية الرئيسية محاطة بشبكة من التحالفات والعلاقات العائلية؛ ولم يبق لأنظمة المراقبة والتحقق أي وجود؛ والتكتلات الفئوية المهيمنة ما هي إلا كيانات منغلقة على نفسها، وغير معنية بالدخول في حوار مع المواطنين العاديين».[30]

وبقدر تعلق الأمر بهذا الشأن، فإن ما أشعل فتيل الاضطرابات وأعمال الشغب في العاصمة تشيركسك إنما هو "صراع مصالح تجارية"، كان خلاله صهر الرئيس مصطفى باتدييف قد دعا مساهماً رئيسياً في أحد المشاريع المربحة مع ستة من مرافقيه إلى لقاء معه، وفيه تم قتلهم بالطريقة التي تنفذ بها أحكام الإعدام.[31]

وتردد في موسكو صدى ناقوس الخطر الذي قرعه كوزاك بالتزامن مع شيوع المخاوف التي أثارها انتصار "الثورة البرتقالية" المذهل في أوكرانيا. لذا، ومنذ مطلع عام 2005، صار الحؤول دون اندلاع "ثورات مصغّرة" في شمال القوقاز مهمة استراتيجية ذات أولوية قصوى؛ واختير الاستخدام الحاسم للقوة وسيلة أساسية لقمع مظاهر الاحتجاج والاستياء. ومن هنا، فقد شنت "مجاميع القيادة العملياتية" سلسلة من "عمليات خاصة" استخدمت فيها الأسلحة الثقيلة، بما فيها الدبابات، لدك معاقل الخلايا الإرهابية المشتبه بها (Golts, 2005a). وعلى رغم التقارير المتفائلة الصادرة عن وزارة الداخلية، فإن الأوضاع ظلت تتجه نحو التدهور، بسبب تشوق النخب السياسية "الموالية" إلى تصفية حساباتها تحت غطاء محاربة الإرهاب، وكل منها يقحم منافسيه ومعارضيه في معسكر "المتطرفين الإسلاميين" (Latynina, 2005e). بيد أن موجة القمع والاضطهاد الوحشيين زادت من حدة مشاعر النقمة الشعبية ضد القيادات الفاسدة المخزية. وباتت الفعاليات الاحتجاجية تمر عبر قنوات الشبكات (الجماعات) الإسلامية، التي نفذت الكثير من مهامها داخل المجتمعات الناقمة اعتماداً على قدراتها الذاتية، وإن هي حشدت لنفسها في الوقت عينه القدرات التي تكفل لها تبني خيار المقاومة المسلحة.[32]

وفي حين كان كوزاك يرقب عن كثب وبشكل مباشر «تعاظم تياري الراديكالية والتطرف على هذا النحو النشيط»، فقد اقترح في تقريره -بل وحتى التمس- الحد من العمليات العسكرية، متكهناً بـ«نشوء منطقة كبرى أوسع نطاقاً تفتقر إلى الاستقرار على الصعد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية». ومع أن عمليات "مكافحة الإرهاب" التي اتسمت بالقوة والفاعلية كانت قد تراجعت بالفعل منذ صيف عام 2005، فإن التوترات الحبيسة لم تلبث أن تفجرت علانية في انتفاضة رافقتها أعمال عنف اندلعت في الثالث عشر من تشرين الأول/ أكتوبر من العام ذاته في نالتشيك بجمهورية كاباردينو-بالكاريا.

ففي وضح النار، هاجم قرابة 150 من سكان المدينة المحليين عدداً من مراكز الشرطة ومقار الأجهزة الأمنية الخاصة، من دون أي أمل بالنجاح؛ ولكنهم كانوا قد عقدوا العزم، رغم سوء تسليحهم وتدريبهم، على وضع حد لأعمال القمع والاضطهاد الوحشية التي

تستهدف المسلمين تحديداً.[33] ولأن الإحساس بالفزع كان يستحوذ على السلطات الحكومية الروسية من لحظة لأخرى، فقد حوّلت عملية سحق الهجوم التي نفذت بشكل فوضوي إلى "انتصار حاسم". بيد أن كوزاك مُنح تفويضاً قوياً باستبدال أولئك المسؤولين المتنفذين في تلك الجمهورية الذين كان واضحاً أنهم يشكلون جزءاً من المشكلة الناشبة هناك. وهكذا، فقد تمت ترقية رموز جديدة تحظى بعلاقات قوية مع صفوة رجال الأعمال والمال المحليين إلى منصب الرئاسة في كل من أوسيتيا الجنوبية وكاراشاييفو- تشيركيسيا.

وفي شباط/ فبراير 2006، أحيل ماجوميديف إلى التقاعد، ليصبح موخو علييف، الذي يحظى بالاحترام على نطاق واسع، أول رئيس لداغستان.[34] غير أن الخطة التي كانت قد وضعت للتخلص من حزرت سوفمين، رئيس جمهورية أديجيا، عن طريق إدماج هذه الجمهورية الصغيرة بمقاطعة كراسنودار، تم تأجيلها نظراً إلى أن الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت في مايكوب (عاصمة أديجيا) كانت تنذر بالخروج عن نطاق السيطرة.[35] ولعل ما بدا ذا أهمية بالفعل هو عزل عديد من المسؤولين الأساسيين في أجهزة فرض القانون، ممن اشتهروا بإساءة استخدام مناصبهم، كوزير داخلية جمهورية كاباردينو- بالكاريا، والمدعي العام لجمهورية داغستان.

وعلى أي حال، فإن هذه التغييرات التي نالت الكوادر المسؤولة على هذا النحو قد أسهمت في إبطال الألغام السياسية الموقوتة في القوقاز الشمالية؛ واتجهت الأوضاع في عموم هذه المنطقة نحو الاستقرار، وإن على خلفية مشهد يتسم بالخطورة.[36] كما شكل موت شامل باساييف عاملاً مضافاً من عوامل التهدئة؛ فإلى جانب كونه أحد رموز التحدي والمقاومة، فقد مارس دوراً مهماً وحاسماً في ربط مختلف الجماعات الإسلامية، كل منها بالأخرى، أو بالشبكات الإسلامية العالمية.

وبرغم ذلك، فإن الأسباب الجوهرية لانعدام الاستقرار بقيت من دون علاج إلا فيما ندر؛ الأمر الذي رجّح كثيراً احتمالات بوقوع سلسلة تفاعلية جديدة من الاضطرابات وأعمال الشغب في شتى أرجاء المنطقة. وفي ما يتعلق بهذا الموضوع، فإن استبدال القيادات

العليا قد لا يؤدي إلا إلى تنشيط مؤقت للنظام السياسي، مادام التنافس على المناصب المفتوحة يمكن أن يستثير نشاطات "نافعة". ومهما يكن، فما هي إلا بضعة أشهر حتى يستقر المقام بالنظم الجديدة، لتشرع في تكييف نفسها لأداء وظيفتها الأكثر ربحاً؛ ألا وهي توزيع الموارد المالية التي تمنحها إياها السلطة المركزية الاتحادية. وقد شعر كوزاك بالفزع حيال انتشار الفساد الذي يحدثه تدفق الأموال بهذا الشكل، واقترح الحد من "التحكم السيادي" الذي تنتهجه الجمهوريات المعنية فيما يتعلق باستخدام الموارد المخصصة لها، وبالتالي فإنه «كلما ازدادت المعونات التي تحصل عليها المنطقة، قل نصيب الحكومة السيادية المحلية منها».[37]

غير أن العناصر الموالية للحكومات الإقليمية في الإدارة الرئاسية عملت بكل عزم على إحباط هذا المقترح؛ فهو في تقديرها يوشك أن يصيب هذه الأنظمة الوراثية في جمهوريات القوقاز الشمالية في الصميم؛ فهذه إنما بنت قواعد سلطتها عن طريق ضخ الهبات والإعانات إلى أفراد "عائلاتها" بكل فروعها وامتداداتها، وأبناء العشائر التي تنتمي إليها، وغير ذلك من أعوان وأنصار. ولا شك في أن دورة حياة أنظمة كهذه باتت محدودة إلى حد بعيد، في ضوء تكاثر أعداد "الأتباع والأنصار" وتنامي شهيتهم لمزيد من الأموال، في حين يزداد "المحرومون" نقمة وسخطاً.[38]

وعلى الرغم من أن حلول موسكو "المهدئة"، والمنح الزهيدة التي تقدمها، وإظهار استعدادها لاستخدام القوة استخداماً عشوائياً، يمكن أن تسهم لبعض الوقت في تخفيف حدة الصراعات المحلية على السلطة، وإخماد عواصف الغضب الشعبي؛ فإن غياب الاستقرار سيظل -فيما يبدو- هو الظاهرة الطاغية التي لن تسلم منها أي من بقاع منطقة القوقاز الشمالية طوال السنوات المتبقية من هذا العقد.

استنتاجات

ثمة ظواهر من قبيل الخطر المتواصل للهجمات الإرهابية؛ والتدابير التي تتخذ اعتباطاً لمكافحة الإرهاب؛ والصراع في الشيشان الذي لا نهاية له والذي خفت حدته وإن

زادت وحشيته؛ وكذلك الصدامات المتقطعة في القوقاز الشمالية، قد اجتمعت كلها لتشكل القاعدة الأساسية التي تقوم عليها الحياة السياسية في روسيا.

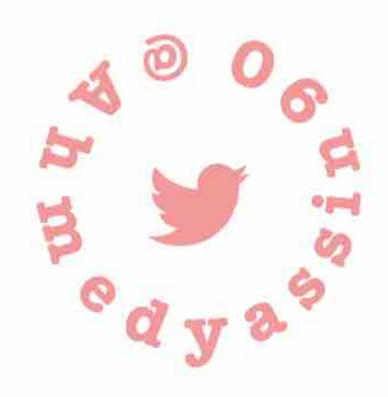
وفيما يتعلق بهذا الأمر، فإن الرأي العام الروسي كان واضحاً تماماً في اقتناعه بأن القضاء على شامل باساييف لن يحدث تغييراً مهماً في نمط الصراعات الشيشانية/ القوقازية.[39] ومع أن الكرملين قد أدرك من دون شك أن هذه الظواهر من شأنها إضعاف جاذبية مشروع "الحضارة" التي يعتزم بناءها؛ إلا أنه وجدها نافعة إلى حد كبير في الحفاظ على نظام للسلطة السياسية على درجة عالية من المركزية يصلح ليكون الدعامة الرئيسية لهذا البناء. وإذ تلاعبت الأجهزة الروسية المعنية بالمخاطر المحسوسة، وقدمت "الانتصارات" المرجوة، فقد تمكنت من ضمان قاعدة قوية من الدعم الشعبي للرئيس بوتين، بوصفه قائداً عاماً للحرب على الإرهاب؛ بل وضمنت أيضاً الإبقاء على حالة اللامبالاة من الناحية السياسية من حيث هو موقف عام تكون له الغلبة داخل المجتمع الروسي.

ويبقى مصدر القلق الرئيسي الذي تواجهه تلك البيئة السياسية، التي تخضع لسيطرة تامة ومحكمة، هو انعدام الاستقرار بشكل متزايد في القوقاز الشمالية؛ وبالتالي، وكما بينته في ربيع عام 2006، فإن «الشيشان لم تعد شبيهة بذلك "الثقب الأسود" الذي خلقته المحاولات الرامية إلى فرض العزلة على الحرب، بل باتت أكثر شبهاً بعين العاصفة التي قد تبتلع المنطقة برمتها» (Baev, 2006e).

وعلى الرغم من الجهود "الدبلوماسية المكوكية" الجادة التي بذلها ديمتري كوزاك (الذي يُعد من دون أدنى ريب أحد أفضل إداريي فريق بوتين)، والمطاردة المتواصلة لقادة الجماعات (الإسلامية)، والتزايد المطّرد في التمويلات المخصصة للمنطقة، فلم يتحقق شيء باتجاه وقف تدهور الأوضاع الأمنية. ولعل ما حوّل هذه الأزمة المتفاقمة إلى لغز محيّر في نظر موسكو هو أن طبيعة الأنظمة الحاكمة في جمهوريات القوقاز الشمالية لا تختلف بأي شكل كان عن هياكل السلطة التي ظهرت إلى الوجود في "توابع" الاتحاد الروسي

الأخرى؛ ولكن السكان هناك جاهروا باحتجاجاتهم وسخطهم بصلابة وعناد بدلاً من الركون إلى الاستسلام "المعتاد" واللامبالاة. وسعياً من الكرملين للتوصل إلى تبريرات مبسطة، بات يميل إلى إلقاء اللوم على شيوع ظاهرة التطرف الإسلامي التي تغذيها استراتيجيات تخريبية خارجية.

وخلاصة القول، إن العلاقة السببية القائمة بين الفساد المزمن المستشري داخل الأنظمة "الموالية"، وبين التزايد الطبيعي التلقائي في أعداد الشبكات الإسلامية، بات بالفعل موضوعاً شائكاً ومربكاً إلى الحد الذي يصعب تحليله واستشرافه. ويبدو أن ما يضمن لنا الأمن هو أن نظل ننكر وجود العيوب ومواطن الخلل البنيوية في هذا التصميم "العمودي" لنظام سياسي غير ديمقراطي، كل همّه أن يموه وجوده العابر الآيل إلى الزوال بارتداء لبوس "الحضارة".


@Ahmedyassin90

القسم الرابع

قوة الطاقة والبحث عن "العظمة"

«ولكننا لدينا الغاز الطبيعي. هذا أولاً.. ولدينا المزيد منه... ومرة أخرى، لدينا الغاز الطبيعي. وبالتالي، وبحسابات النسب المئوية، فأنتم تتخلفون وراءنا بمئة سنة تماماً».

(Galich 2003)
(*Klim Petrovich talks with tourists from West Germany* 1970)

ربما باتت المهمة الرئيسية المتعلقة بإدارة كل من إنتاج موارد الطاقة وإمداداتها، والجهود الحثيثة التي تبذل بحماسة واضحة بحثاً عن "عظمة" روسيا، تأخذ مسارين مختلفين كلياً. وفي حقيقة الأمر، فإن القيادة السوفيتية كانت خلال حقبة الحرب الباردة قد حرصت على جعل عملية صنع القرارات الخاصة بموارد الطاقة معزولة تماماً عن مخططات «الصراع المصيري المدمر مع الإمبريالية».

ومن المؤكد أن القرارات ذات الصلة بتصدير النفط والغاز وتسعيرهما كانت ترتبط بالأهداف الرامية إلى إبقاء الدول التي تدور في الفلك السوفيتي تحت الهيمنة القوية، وإلى إضعاف أواصر التلاحم داخل "معسكر الأعداء". غير أن تأمل أحداث الماضي وتفهمها يكشفان أن العقلية "المركنتلية" كانت هي السمة الأكثر طغياناً على الاستراتيجية السوفيتية الخاصة بالطاقة من النيات الخفية التي يراد منها تحويل النفط والغاز إلى "سلاحين" سياسيين.

غير أن فلاديمير بوتين استطاع بجرأة واضحة تخطي هذه العزلة وتحويل الطاقة، ليس فقط إلى وسيلة لبلوغ "العظمة" الروسية فحسب، بل وإلى ركن جوهري من أركان هذه

المهمة المحيّرة. وقد أوجز المفهوم الذي وضعه "للقوة العظمى في مجال الطاقة" هذا المزيج الذي يجمع بين الطاقة، من حيث هي أداة تجارية، وسياسات القوة معاً؛ والذي قد لا يمكن فيه التمييز بين الغايات الرامية إلى جني أقصى قدر من الأرباح وبين بناء أوضاع القوة. بل إن القيمة السوقية لشركة غازبروم أضحت الدالة الرئيسية لمكانة روسيا على الصعيد الدولي.

وكما جرى بحثه في القسم الثالث، فمن خلال توظيف ثلاث مزايا مختلفة "للعظمة"، أي: "القوة العظمى"، و"الإمبراطورية"، و"الحضارة"، يغدو بالإمكان تقويم مدى فاعلية استغلال شتى أنواع ثروات الطاقة لغرض دفع عجلة مشاريع سياسية محددة إلى أمام. وفي الوقت الذي انتقلت فيه الأولوية -التي حددها بوتين في "استراتيجيته الكبرى"- من أولى هذه المزايا إلى ثانيتها، ومن ثم إلى ثالثتها، فإن البحث التالي ليس مرتباً زمنياً بشكل دقيق، ولكنه يشتمل على أبعاد إقليمية مؤثرة، نظراً إلى أن كلاً من هذه التحولات كان قد اقتضى تكييف الأوضاع من الناحية المكانية، إضافة إلى اختيار الوسائل والأدوات السياسية المطلوبة بشكل استثنائي ومحدد.

الفصل العاشر

توظيف ورقة الغاز
للتأهل إلى منزلة "القوة العظمى"

لا ريب في أن مشروع "القوة العظمى"، وكما يجول في ذهن القيادة الروسية، هو المشروع الأكثر شيوعاً من غيره؛ وذلك نظراً إلى أن غالبية رموز النخبة السياسية الروسية تضع في تصورها رؤية ترتقي بروسيا إلى مرتبة «القوة التي لا يمكن الاستغناء عنها»، والتي من المقدر لها «موضوعياً البروز بصفة لاعب ومركز قوة مستقلين، لا يمكن عزلهما عن أي تحالف دولي» (Nikonov, 2002). وبما أن الخصائص التقليدية التي كانت تبرر لروسيا المطالبة بمنزلة كهذه (كالقوة العسكرية والعلوم الطبيعية الفائقة التطور) قد تأكّلت بالفعل، فقد أصبحت الطاقة هي الخيار "الافتراضي" البديل الذي بدا نجاحه أكيداً ومضموناً.

غازبروم: بيت منقسم على نفسه

حين وجد فلاديمير بوتين نفسه على رأس السلطة في روسيا محملاً بمسؤولية مشروع ضخم لبناء الدولة، لم يستطع وهو الذي لم توكل إليه على الإطلاق أي مهمة إدارية كانت خلال حياته الوظيفية، أن يدرك في الحال مدى ما لقطاع الطاقة من أهمية بالغة وحاسمة. وكل ما أدركه هو الحاجة الملحة لاستعادة السيطرة على شركة غازبروم، التي كانت قد أضحت إقطاعية شخصية لرئيسها التنفيذي ريم فياخريف، وبشكل غير مباشر لرئيس الوزراء الأسبق فيكتور تشيرنومردين.

ففي حزيران/ يونيو 2000، عيّن بوتين ديمتري ميدفيديف، المحامي الشاب الذي ينحدر من سان بطرسبرغ، رئيساً جديداً لمجلس إدارة هذه الشركة؛ وهو الذي كان قبل عام من ذلك نائباً لرئيس فريق الإدارة الرئاسية في الكرملين، وقد كان عليه أن يقضي في منصبه هذا قرابة عام كامل في الإعداد لعزل فياخريف. غير أن اختيار رئيس تنفيذي جديد للشركة جاء ليقوض الأولوية الثانية لهذه المهمة. فعلى الرغم من أن ألكسي ميلر ينحدر هو الآخر من سان بطرسبرغ، فإنه لم يكن في يوم من الأيام عضواً في دائرة أصدقاء بوتين و"رفاقه في السلاح"، ناهيك عن قلة خبرته في مجال إدارة الأعمال التجارية.[1]

وخلال الأشهر الأولى من شغل ميلر لهذا المنصب، عكف على إعادة ترتيب مناصب فريق إدارة الشركة من خلال الإتيان "بخبراء" تعود خلفياتهم إلى الأجهزة الخاصة، والسعي لاستعادة الهيمنة على الممتلكات والأصول، التي كانت قد نقلت إلى شركات فرعية تابعة شبه مستقلة، كشركتي سيبور وبورجاز. ولكنه لم يحقق في مهمته الثانية ذلك القدر من النجاح الذي حققه في الأولى؛ لذا فقد وجد نفسه مرغماً على تقديم استقالته في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر 2001 جراء النزاعات الداخلية التي نشبت حول الأصول والممتلكات المفقودة.[2] ولكن طلب ميلر قوبل بالرفض، ليحظى لاحقاً بدعم قوي من جانب جهاز الأمن الاتحادي، والذي تمثل فيما تمثل في اعتقال كبار مديري شركة سيبور بتهم جنائية، الأمر الذي ساعده على حسم الخلافات التجارية بما يرضي شركة غازبروم كل الرضا؛[3] وأسهم في الوقت نفسه في بلورة "ثقافة تجارية جديدة" داخل الشركة تمحورت حول انتزاع "عائدات" سياسية من خلال بسط الهيمنة ذات الطابع الاحتكاري، وخفض مرتبة "قيم ومُثل" معينة (مثل التنافسية، وتحقيق الكفاءة بأقل قدر من التكاليف، بل وحتى الربحية) إلى مسائل ذات مستوى أدنى من حيث الأهمية. وباتت القرارات، التي تتخذ على أرفع مستويات إدارة الشركة وأكثرها انغلاقاً، تنفذ بالسرعة والقسوة التي تنفذ بها "العمليات الخاصة"؛ وأقربها عهداً طرد نائب الرئيس التنفيذي ألكسندر ريازانوف في تشرين الثاني/ نوفمبر 2006.

ولانشغال ميدفيديف وميلر بمعارك الاستحواذ على زمام الهيمنة داخل الشركة، لم تُتح لكل منهما فرص كثيرة للتفكير في مشاريع التوسع الطموح؛ بل اكتفيا بالتركيز على إنجاز العمل في خط أنابيب يامال-أوربا، وتحقيق تقدم أكبر في بناء الخط المعروف باسم "بلو ستريم" Blue Stream. ولم تكن لهذا الأخير أهمية كبيرة بالنسبة لحملة بوتين الرامية إلى بلوغ منزلة "القوة العظمى"؛ خلافاً للأول الذي كان يرتبط ارتباطاً مباشراً بهذه الحملة. ولعل أول الشواهد في هذا الشأن هو الحيز الذي احتلته قضايا الطاقة في قمة بوتين-شرويدر في نيسان/ إبريل 2001 في سان بطرسبرغ، حيث برز دور غازبروم لاعباً مهماً بحكم استحقاقها الذاتي؛ فيما أبدت شركة رورجاز [الألمانية] اهتماماً حذراً بزيادة حجم حصة الأقلية التي تمتلكها [والتي تقل عن نصف إجمالي أسهم الشركة] من 5 إلى 10٪، شريطة "تحرير" المتاجرة بنصيبها من الأسهم.[4]

ولم يحدث إلا في تلك المرحلة المبكرة أن قوي توجه غازبروم نحو تقليل استثماراتها في قاعدتها الإنتاجية الخاصة بها، وزيادتها في مجال توسيع الطاقات التصديرية (Milov, 2006c). وبالتالي، فإن المحصلة الحتمية لهذا التوجه، التي تمثلت في تناقص إمدادات الغاز الطبيعي الداخلية في بلد يتوافر فيه هذا الغاز بغزارة لا نظير لها في العالم بأسره، جاءت لتزيد من تعقيد عملية بلوغ مكانة "القوة العظمة" المبتغاة في خريف ما عُرف بأنه "عصر بوتين".

يوكوس تدفع ثمن الجرأة الزائدة على الحد

منذ مطلع هذا العقد، أخذ النزاع الرئيسي في مجال الطاقة يتصاعد بين منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) وكبريات الدول الغربية المستوردة للنفط، وفي مقدمها الولايات المتحدة الأمريكية. وهو الصراع الذي تورطت فيه موسكو من دون رؤية واضحة للجانب الذي ينبغي أن تقف فيه. وفي أواخر عام 2001، وبسبب مخاوف المنظمة من هبوط محتمل في أسعار النفط (وهو ما بدا وقتذاك افتراضاً محيراً للعقل)، سارعت المنظمة إلى الشروع بممارسة ضغوطها على موسكو لإجراء خفض طوعي في صادراتها النفطية. وكان هناك بين

شركات النفط الروسية من كان يقف إلى جانب عقد اتفاق مع أوبك بهذا الخصوص، وفي طليعتها شركة لوك أويل التي كانت تخطط لزيادة متواضعة في إنتاجها لعام 2002 لا تتجاوز 3٪ فقط. غير أن شركة يوكوس، التي كانت تعتزم زيادة إنتاجها من النفط سريعاً من 57.5 إلى 70 مليون طن، عارضت أي قيود على الإنتاج تفرضها الشركة من تلقاء نفسها.

وعلى الرغم من افتراق الآراء داخل الحكومة الروسية، فإن الغلبة في نهاية الأمر كانت للمخاوف المتعلقة بهشاشة الموازنة العامة إلى حد خطير أمام أي تقلبات تطرأ على سوق النفط؛ فجرى بالتالي فرض سقف موسمي على حجم الصادرات.[5] وعلى الرغم من ذلك، فإن ما خلَّف ردة فعل وتأثيراً قويين هي الحجج التي ساقها ميخائيل خودوركوفسكي التي أراد أن يبرهن بها على أن قدرة منظمة أوبك على التحكم بالسوق النفطية آخذة في الضعف، وأن مصالح روسيا تمكن خدمتها على نحو أفضل من خلال تقديم نفسها بصورة المزود البديل.[6]

وانطلاقاً من الشكوك التي تساور بوتين بشكل دائم حيال ميل المؤسسات التجارية إلى حماية مصالحها الذاتية قبل كل شيء، لم يكن بوتين مقتنعاً بترك حسم هذه المسألة لحصيلة نزاع بين شركتي يوكوس ولوك أويل؛ فعمل جاهداً على مد قناة اتصال شخصية بينه وبين منظمة أوبك؛ والتقى من خلالها بولي العهد السعودي [آنذاك] الأمير عبدالله بن عبدالعزيز في أيلول/ سبتمبر 2003. ولعل الأهم من ذلك بكثير القمة التي جمعته في تشرين الثاني/ نوفمبر 2001 بالرئيس بوش في كراوفورد، والتي وجد فيها بوتين فرصة ليضيف الطاقة بعداً جديداً للتحالف المضاد للإرهاب الذي كان قد شكَّل حديثاً مع الولايات المتحدة الأمريكية. فهو حين يجعل من روسيا المورد البديل الذي يخفف من حدة مخاوف واشنطن حيال اعتمادها على نفط منطقة الخليج، لعله كان يعزز إلى حد بعيد مطالبته بوضع بلاده في منزلة "القوة العظمى".

وفي قمة موسكو في أيار/ مايو 2002، استبق بوتين الانتقادات التي دعت «السيد بوش إلى قول الحقيقة فيما يتعلق بارتداد روسيا عن الديمقراطية» (McFaul, 2002)؛

باقتراحه إطلاق "حوار في مجال الطاقة". وقد حظي حوار الطاقة هذا بانطلاقة رائعة في القمة الأمريكية-الروسية للطاقة التجارية التي انعقدت في هيوستن في تشرين الثاني/ نوفمبر 2002. وشدد جيمس بيكر في خطابه الرئيسي فيها على أن «ما هو أهم من ذلك كله، هو أن تطوير قدرات روسيا الهائلة تطويراً تاماً سيقلل إلى حد كبير من مخاطر تزعزع أسواق النفط العالمية، التي مابرحت تخضع لهيمنة منطقة الشرق الأوسط المضطربة عليها».[7]

ومع أن بعض الأصوات المغالية في حماستها كانت قد وعدت بتخطي المملكة العربية السعودية في موقع المصدر الأكبر للنفط في العالم، فإن الخبراء الأكثر حكمة يقترحون دور "قوة التوازن" الأقل إرهاقاً؛ نظراً إلى أن «روسيا هي البلد الوحيد القادر على التحرك إلى جانب أوبك أو ضدها، والمشاركة رسمياً في مؤتمرات كل من مصدّري هذا الوقود السائل ومستهلكيه (مجموعة الثماني) على حد سواء، ولعب دور "الوسيط النفطي"» (Nikonov, 2002). ولعل دور الوسيط الرفيع المقام هذا كان سيبدو مناسباً تماماً لبوتين شخصياً، ويلبي طموحاته فيما يتعلق بمكانة "القوة العظمى" على نحو مثالي، باستثناء فارق دقيق واحد كان مايزال يثير سخطه؛ وهو أن خودوركوفسكي كان دوماً يتقدم عليه بخطوتين إلى الأمام. فهذا الأخير لم يكتفِ بتقديم العروض والمقترحات لمديري الشركات الغربية، وتنظيم عمليات "توريد تجريبية" من النفط الروسي إلى الأسواق الأمريكية؛ بل صار أيضاً يقترح إقامة مشاريع تثير اهتمامهم إلى أبعد حد، ومنها مد خط أنابيب إلى الميناء العميق الجديد في مورمانسك.[8] أضف إلى ذلك أنه كان يدفع بشركة يوكوس، التي باتت تحقق نمواً سريعاً، إلى مصاف الشركات المحترمة بفضل اعتمادها معايير الشفافية، ويعد العدة للاستحواذ على شركة سيبنفت، ويغري كبريات الشركات الغربية بالدخول في شراكات محتملة معه. ولو كان قد منح من الوقت ما قدره ستة أشهر أخرى لكان هذا العملاق الدولي قد تحول إلى لاعب مستقل كبير النفوذ؛ الأمر الذي لم يكن ليترك لبوتين سوى مهام إشرافية رمزية، من دون أي سيطرة حقيقية على عملية صنع القرار في يوكوس.

ومن هنا، فقد جاءت الهجمة التي شنت على يوكوس ضارية إلى حد أنها أثارت دهشة أكثر مراقبي الأوضاع في روسيا تشاؤماً، وأطلقت موجة من الفزع في نفوس المستثمرين القلقين. وفي واقع الحال، فإن الدوافع الأكثر عمقاً لانتقام بوتين الشخصي هذا ينبغي أن تكون -وهي كذلك فعلاً- مادة لبحث آخر؛ في وقت كانت فيه أعمال القمع والاضطهاد ماتزال تتكشف للعيان.[9] غير أن ما يهمنا أكثر هنا هو الأثر العميق الذي ألقى بظلاله على "حوار الطاقة" مع الولايات المتحدة الأمريكية، فالقمة الثانية للطاقة التجارية، التي انعقدت في سان بطرسبرغ في أيلول/ سبتمبر 2003، كانت قد حددت "مؤشر الخطر" للتعاون بين البلدين، نظراً إلى أن «الرجل الذي تحول إلى رمز يجسد تكوّن طبقة تجارية جديدة تقدمية ذات توجهات دولية في روسيا» قد زُجَّ به في السجن في الشهر التالي (Chow, 2003). فلم تنته الحال بالمشاريع الاستثمارية الكبرى إلى التعليق والإيقاف فحسب، بل إن ادعاء روسيا بقدرتها على الاضطلاع بدور "الوسيط النفطي" بات موضع شك على نحو يتعذر إصلاحه بعد أن أبلغ بوتين أن الغرب لم يبق يقبله "وسيطاً" من أي نوع كان.

غازبروم تغزو أوربا

من المرجح كثيراً أن الكرملين قد أساء تقدير الأثر الذي أحدثته قضية يوكوس داخل الولايات المتحدة الأمريكية؛ غير أن استعداده لقبول مخاطر جدية قد تصيب مصالحه النفطية جاء استناداً إلى تقويمات جديدة أجراها للفرص المتاحة في مجال الغاز الطبيعي. ففي مطلع عام 2003، انتقل محور مناورات موسكو الهادفة إلى بلوغ منزلة "القوة العظمى" إلى أوربا، حين أصبحت الحرب في العراق حقيقة واقعة بعد طول توقع، ودعوة بوتين من قبل شيراك وشرويدر للدخول شريكاً أساسياً في "التحالف الثلاثي" المناوئ للولايات المتحدة الأمريكية. وبحلول العام نفسه، وفي تطور ذي مغزى كبير، أفلحت غازبروم في التغلب على نزاعاتها الداخلية؛ فصارت بالتالي جاهزة للعمل أداةً فاعلة تماماً في تنفيذ هذا "المخطط" الموجه باتجاه أوربا. واستطاع ميلر بنجاح كبير توطيد هيمنته على

أصـول الـشركة وممتلكاتهـا الهائلـة، والإتيـان بحجـج مقنعـة تحـول دون إدخـال أي "إصلاحات ليبرالية الطابع" كانت ستتسبب في تصدع بنية هذه المؤسسة الاحتكارية، وفي إضعاف قدرة الكرملين على إدارة إمدادات الغاز الطبيعي وعائداته المالية.[10]

بيد أن ما أقام عراقيل ليست بالصغيرة أمام الجهود التي بذلت عام 2004 على الطريق نحو أوربا، هو التسابق على جني غنائم شركة يوكوس، في وقت كانت فيه غازبروم تسعى جاهدة للاستيلاء على شركة روزنفت المملوكة للدولة، والتـي كانـت بـدورها تـستهدف الاستحواذ على شركة يوجانسك نفتيجاز، وهي الجزء الأكثر ربحية من الكعكة-الغنيمة. وقد تسبب تعقيد هذا "المخطط" بهذا الشكل في إشعال فتيل صدام مريـر عـلى نحـو غـير مألوف داخل الكرملين؛ فثمة فئة تساند خطط التوسع التـي اعتمـدتها غـازبروم لتوسـيع عملياتها في الميدان النفطي، وأخرى تدافع عن "استقلالية" روزنفت، وهو مـا يعنـي مـن حيث الجوهر التحكم بها من قبل زمرة أخرى من الزمر الموالية لبـوتين.[11] ومـع أن خطـة الإدماج انهارت في آخـر المطـاف، إلا أن "الجانـب المـشرق" مـن المحنـة بالنـسبة لـشركة غازبروم تمثل في نجاحها في تبرئة نفسها من تهمة تقطيع أوصال يوكوس، بالأسلوب الذي كان أندريه إيلاريونوف بليغاً في وصفه بأنه "خديعة العام" (Baev, 2005d).

وعلى أي حال، فإن العامل الذي أسهم ضـمناً، وإلى حـد بعيـد، في تحويـل الغـاز إلى العنصر الأساسي في مساعي روسيا بحثاً عن "القوة العظمـى" إنـما هـو التغـير التـدريجي الذي طرأ على سياسات الطاقة المتبعة في أوربا. فمع أن "حوار الطاقـة" الـروسي-الأوربي كان قد انطلق في تشرين الأول/ أكتوبر 2000، إلا أنه لم يسفر عملياً إلا عـن نتـائج قليلـة خلال السنوات الثلاث الأولى، وهو ما يعزى في المقام الأول إلى امتنـاع روسـيا المتواصـل عن تكييف سياساتها بما يتناسـب وأحكـام "ميثـاق الطاقـة" Energy Charter (1994)، ولاسيما ما يتعلق بـ"بروتوكول المرور" Transit Protocol، وعـن فـتح أسـواقها المحليـة أمام المنافسة. وبرغم ذلك، فإن اكتمال العمل في خط أنابيـب يامـال-أوربـا أوجـب عـلى روسيا زيادة حجم صادراتها من الغاز إلى أوربا بما يراوح بين 125 و130 مليار متر مكعب خلال المدة 1999-2002، ليصل إلى 156 مليار متر مكعب في عام 2005.[12]

ومع أن هذه الزيادة لم تكن على تلك الدرجة من الأهمية (فقد كانت ألمانيا تستحوذ على حصة الأسد منها)، ولكنها أكدت نجاح الضغوط التي مارستها موسكو بالضد مما عُرف بأنه "مرسوم التعجيل" Acceleration Directiv، الذي كان البرلمان الأوربي قد صادق عليه في تموز/ يوليو 2003. وبعد أن أبدت غازبروم شيئاً من المرونة حيال مسألة "بنود الوجهات"، عمدت إلى التصلب فيما يتعلق بقضية العقود الطويلة الأجل، وحققت انتصاراً مهماً أمام "مرسوم أمن الغاز" Gas Security Directive، الذي أقره الاتحاد الأوربي في نيسان/ إبريل 2004، والذي قضى بأن «المستوى الحالي للعقود الطويلة الأجل يعد كافياً»، مشدداً على «دورها البالغ الأهمية».[13]

وفي تقدير جرانت وباريش (Grant and Barysh, 2003)، فقد «كان هناك تنافر متزايد بين محاولات الاتحاد الأوربي الرامية إلى تحرير أسواق الطاقة داخله، وبين إمدادات الغاز الروسي التي توردها شركة احتكارية اسمها غازبروم». وفي واقع الأمر، فإن جهود الاتحاد الأوربي تلك أصابها التراخي مع بدء ارتفاع أسعار النفط إلى ما يتخطى مستوى "حاجز الأمان" (25-30 دولاراً للبرميل الواحد)، ولتحذو حذوها أسعار الغاز؛ وبالتالي فإن ذلك "التنافر" لم يبق يشكل عقبة كأداء كما كانت من قبل. وإذ عمدت روسيا إلى تبني مذهب "القومية الاقتصادية" الذي ربما أشاع البهجة في روح كارل ماركس، فإن دولاً أوربية مهمة شرعت هي الأخرى بمؤازرة "أبطالها القوميين".

وكما أوضحت **الإيكونومست** ('The nationalist resurgence', 2006)، فإن «هناك حقاً أوجه تشابه غير مريحة بين المزاج السائد في الاتحاد الأوربي الآن، والرأسمالية الروسية التي تديرها الدولة. ويبدو أن الحكومة الفرنسية تميل إلى تأسيس ما يشبه شركة غازبروم، ولكن على الطريقة الفرنسية، ليتحول إلى كيان ضخم عظيم النفوذ من الناحية السياسية ويرتبط بعلاقات وتحالفات واسعة ومهمة».

وأمام توسع رقعة الاتحاد الأوربي في عام 2004، عمدت موسكو إلى رفع مستوى "دبلوماسية الغاز" التي تنتهجها إلى آخر جديد تأسيساً على مواقعها القوية في "أوربا

الجديدة". ومع أنها لم تحقق نجاحاً كبيراً في التغلب على رغبة كل من بولندا وجمهورية التشيك في تنويع مصادر إمداداتها من الغاز، فإنها استطاعت تحقيق مكتسبات مهمة في بلغاريا، ودخلت في مفاوضات مع هنغاريا اتسمت بمساومات بارعة وتنازلات متبادلة. وقد آتت هذه الأخيرة ثمارها في حزيران/ يونيو 2006 عندما أبرمت غازبروم وشركة نقل الغاز الطبيعي الهنغارية (المعروفة اختصاراً باسم MOL) صفقة لبناء خط أنابيب لنقل الغاز ومنشآت لتخزينه، وهي التي من شأنها تحويل هنغاريا إلى "مركز" لتجميع إمدادات الغاز الطبيعي الروسي المتجهة إلى منطقة جنوب شرق أوربا. والمفارقة هنا هي أن هذا الاتفاق كان قد وضع في صيغته النهائية قبل ساعات قلائل من وصول الرئيس بوش إلى بودابست لحضور احتفالات إحياء الذكرى الخمسين لانتفاضة عام 1956 (Dempsey, 2006).

وعلى رغم تعرض سمعة بوتين لشيء من الضرر جراء "فضيحة" يوكوس، فقد عمد إلى مضاعفة جهوده الرامية إلى تعزيز مصالح شركة غازبروم وحمايتها خلال جميع لقاءاته التي جمعته بكبار نظرائه الأوربيين، مستغلاً أي فرصة تتاح له، مهما صغرت. ومن ذلك، وعلى سبيل المثال، التيقن من أن علاقة "الصداقة الخاصة" التي تربطه برئيس الوزراء الإيطالي سيلفيو بيرلسكوني ستسهم في بناء صلات جديدة بين غازبروم وشركة أيني الإيطالية.[14] ومهما يكن، فإن ألمانيا شكلت مركز الثقل الرئيسي لشبكة الاتصالات والاتفاقات هذه؛ فقد جرى فيها الربط ما بين اتصالات مشبوهة يعود تاريخها إلى أواخر الثمانينيات، التي كان بوتين في أثنائها يمارس عمله في محطة جهاز المخابرات الروسية في دريسدن، وبين بعض الشخصيات التي عرفت بتجردها من المبادئ الأخلاقية، والتي ظهرت إلى الواجهة في حقبة "الخصخصة الكاسحة"، وارتبطت بعلاقات حميمة قائمة على الثقة مع مؤسسات تتمتع باحترام كبير، مثل كوميرزبانك و درسدنر كلينورت واسرشتاين، أو دويتشه بنك.[15]

وفي الثامن من أيلول/ سبتمبر 2005، حانت في برلين ساعة الانتصار بالنسبة لاتفاقات بوتين وتحالفاته في مجال الغاز الطبيعي، حيث جاء ليقدم شيئاً من الدعم

للمستشار جيرهارد شرويدر (الذي كان بأمس الحاجة إلى قدر من الدعاية المفيـدة خـلال المرحلة النهائية من حملته اليائسة استعداداً للانتخابات البرلمانية) ولإبرام العقد الذي طـال البحث فيه، والخاص ببناء خط أنابيب جديد لشمال أوربا يمتد بـين فيبـورج [في روسـيا] وغريفسوالد [في ألمانيا] مروراً عبر بحر البلطيق.[16] وبعـد خـسارة شرويـدر للانتخابـات بفارق ضئيل، قبل بمنصب رئيس لجنة المساهمين في شركة "نورد سـتريم أي جـي"، التـي أسستها بصفة مشروع مشترك بين كل من شركة غـازبروم (بنـصيب 51٪ مـن الأسـهم)، والشركتين الألمانيتين "بي أي أس أف" BASF و"إي. أو أن" E.ON (بنسبة 24.5٪ لكـل منهما)، لبناء خط الأنابيب الجديد المشار إليه؛ الأمر الذي دفع بـصحيفة **واشـنطن بوسـت** إلى القول: «ماعدا أي سبب آخر، فإن السيد شرويدر جدير بالازدراء بسبب رداءة ذوقـه» .(‘Gerhard Schroeder’s sellout’, 2005)

وتبقى الأسس الاقتصادية التي استند إليها هذا المشروع الباهظ الكلفة موضع شك، وبخاصة ما يتعلق بانخفاض تكاليف البدائل الأخرى إلى حد كبير، ومنها مثلاً الجزء الثاني لخط يامال-أوربا الذي يمر عبر روسـيا البيـضاء وبولنـدا. أضـف إلى ذلـك أن الأسـاس المنطقي الذي يقف وراءه أبعد من أن يكون صـلباً، نظـراً إلى أن إنتـاج روسـيا مـن الغـاز الطبيعي يتوقع له الاستقرار في المستقبل القريـب. لـذا، فـإن كميـات "الوقـود الأزرق" المتاحة للتصدير ستؤول إلى التقلص حتماً (كما جرى بحثه في الفصل الأول). وبرغم ذلك، فإن المشروع يبدو معقولاً من الناحية الجيوسياسية بعد أن عقدت روسيا العزم عـلى إبـداء قدر أكبر من المرونة فيما يتصل بصادراتها من الغاز؛ ومـن ثـم سـيكون بمقـدورها إعطـاء الأفضلية لزبائن معينين، ومنح عوائد المرور أو منعها، حسبما تشاء.[17] وعندما كـان بـوتين عشية عام 2006 يفكر ملياً في الفرص المباشرة التي ستتيحها له رئاسة مجموعة الثماني، فقـد بدا واضحاً تأثره بهذا المشهد وتحمسه للوصول بعائدات "اسـتثماراته" الـسياسية إلى أعـلى مستوى لها، وتحويل إيرادات الغاز الطبيعي إلى "مـدخولات" سياسـية. وهـذا في تقـديره يمثل جوهر مكانة روسيا الجديدة باعتبارها "قوة عظمى في مجال الطاقة"؛ ومن هنـا جـاء

سعيه لإقناع شركائه الأوربيين بأن روسيا يمكن أن تصبح مورداً موثوقاً يستهدف النفع العام لغرض ترسيخ أسس "أمن الطاقة".

ومع ذلك، فكثير من الأوربيين كان مايزال يتعامل معها بشك وحذر، وقد سارع الاتحاد الأوربي إلى التحرك بعد أن اتخذت موسكو الخطوة الأولى بالاتجاه الذي كانت تأمل ألا تواجه فيه إلا مقاومة واهنة ضد قوة الطاقة التي بدأت باستخدامها.

الاتحاد الأوربي يرد الضربة

من خلال استعادة أحداث الماضي والتأمل فيها، فإن ما سمي "حرب الغاز" التي اندلعت مع أوكرانيا في أول أيام عام 2006، تبدو خطأ فادحاً لا داعي له على الإطلاق إلى الحد الذي يصعب معه التصديق أن القيادة الروسية قد أقدمت عليه عن سابق وعي وتصميم. ومع ذلك، فإن الاجتماع الخاص الذي عقده مجلس الأمن الروسي في الثاني والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر 2005، أثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن مسار التحركات الروسية قد تم التخطيط له بدقة فائقة. ففي هذا الاجتماع، عرض بوتين مهمته "الطموحة" لبلوغ موقع "قائد سوق الطاقة العالمية"، مؤكداً «دور روسيا في ضمان أمن الطاقة على المستوى العالمي».[18] وعلى رغم أن حق روسيا في رفع أسعار الغاز المصدّر إلى أوكرانيا مشروع بالفعل، فإن رغبتها - أي روسيا - لإثبات موقعها باعتبارها "قوة عظمى في مجال الطاقة" كانت ستتحقق بشكل فعلي من دون الحاجة إلى تقويض وجهة نظر بوتين القائلة بأن «روسيا تقدّر كثيراً سمعتها شريكاً رصيناً، ومسؤولاً، وجديراً بالاعتماد عليه في سوق مصادر الطاقة... وهي سمعة تستحقها روسيا».

ويمكن القول إجمالاً إن عوامل ثلاثة كان لها أثرها على عملية صنع القرار في الكرملين، وقد تضاربت مع الدوافع الاقتصادية السليمة، وشوهت المنطق الأساسي لمفهوم "أمن الطاقة". الأول، هو الاندفاع المعلن لمعاقبة أوكرانيا بسبب تبنيها الخيار الأوربي في "ثورتها البرتقالية"، الأمر الذي لم يكن في نظر بوتين مجرد انتكاسة كبيرة لحملته

الرامية إلى تأكيد "عظمة" روسيا فحسب، بل وإهانة شخصية قاسية له أيضاً. وقد يقول قائل إن العزم على إضعاف "التحالف البرتقالي"، في المرحلة النهائية من الحملة البرلمانية، كان دافعاً مضافاً بهذا الاتجاه، إلا أنه كان يحتل مرتبة أدنى من الأهمية.[19]

والثاني، هو ميل غازبروم القوي (ومعها، من ثم، ذلك الجانب من فريق الإدارة الرئاسية الذي يرتبط بصلة وثيقة مع إدارتها) نحو اعتماد الأسلوب الراسخ الجذور في حسم الخلافات مع أوكرانيا بشأن الغاز من خلال الصفقات "الودية"، التي تعقد مع شركات "غير شفافة"، ومستفيدين مجهولي الهوية. وفي واقع الحال، فإن إنهاء "حرب الغاز" بشكل سريع قد تم وفقاً لذلك الأسلوب؛ ومايزال هيكل ملكية شركة روزوكرينيرجو، التي مررت لوسطاء مشبوهين أرباحاً مجزية، يشكل لغزاً غامضاً.[20]

والعامل الثالث هو الاستخفاف الواضح بالتكلفة السياسية التي تترتب على هذا النوع من الأخطاء الناجمة عن "التقدم إلى أبعد مما ينبغي"؛ وهو إلى حد ما حصيلة التشويه المنظم للمعلومات داخل الكرملين، حيث يحرص أعضاء الحاشية كل الحرص على إسماع "قيصر" الكرملين ما يطيب له سماعه. أما في معظمه، فهذا الخطأ إنما هو حصيلة غطرسة القوة الجديدة المتأتية من تصور مفاده أن الموارد والثروات التي بحوزة روسيا تعد نفيسة إلى الحد الذي يُسعد أياً كان أن يغفر لها ما ترتكبه من تصرفات سيئة.[21]

وعلى أي حال، فقد جاء القرار الذي صادق عليه بوتين شخصياً بوقف صادرات الغاز إلى أوكرانيا، ولكن ليس عبر أراضيها، ابتداءً من الأول من كانون الثاني/ يناير 2006، ليثير ردة فعل هائلة في عموم أوربا. وضم المعترضون على مد خط أنابيب شمال أوربا (السويد وبولندا وثلاثي بحر البلطيق) أصواتهم إلى أصوات كل من معارضي الاعتماد الزائد على الحد على إمدادات غازبروم (جمهورية التشيك وهولندا وإيطاليا) وأنصار "تحرير" سوق الغاز (المملكة المتحدة)، في إطار الضغوط التي تمارس على الاتحاد الأوربي لانتهاج سياسة جديدة في هذا الشأن. وسرعان ما اتضحت الخطوط العامة العريضة لهذه السياسة في "الورقة الخضراء" التي حملت عنوان "الاستراتيجية الأوربية

لطاقة مستدامة وتنافسية وآمنة"، والتي قام مجلس الطاقة بمناقشتها في الرابع عشر من آذار/ مارس 2006. ومع أن هذه الوثيقة لم تأتِ بكثير من المبادرات الجديدة، فإنها أعادت تأكيد الأولويات الأوربية، وأعطت زخماً جديداً لعملية تنفيذ الأهداف المستمدة من ميثاق الطاقة الرامية إلى "إلغاء الاحتكار"، والتي اعتقدت غازبروم أنها قد تخلصت منها إلى الأبد.[22]

وردت موسكو على هذا الهجوم المضاد بسيل من حملات العلاقات العامة تمحورت حول مقالة بوتين نفسه (Putin, 2006a) التي انتقد فيها ما وصفه بأنه "أنانية الطاقة" التي زعم أن الغرب يمارسها. أما الخطر الأكبر الذي يتعرض له أمن الطاقة العالمي فقد جرى تشخيصه بأنه «غياب الاستقرار في أسواق المواد الهيدروكربونية»؛ وأن الرد المشترك عليه «ينبغي أن يرتكز أساساً على إمدادات مصادر الطاقة الطويلة الأجل، والجديرة بالاعتماد عليها، والمواتية للبيئة، وبأسعار مقبولة لكل من الدول المصدّرة والمستهلكة». غير أن الترجمة الفعلية لهذه "الفلسفة"، وكما عرضها ميلر في بيانات حادة عدة، قد اختُزلت إلى المطالبة بالتخلي عن خطط "تحرير" أسواق الغاز في أوربا، وتم عوضاً عن ذلك تبني نظام العقود الطويلة الأجل التي يجري من خلالها ربط حجم الإمدادات المضمونة من هذه الموارد بأسعار يتم تثبيتها وفقاً لمستوى الأسعار الحالي الذي وصف بأنه "عادل".

كما اشتكت غازبروم بمرارة من "المعايير المزدوجة" التي تحول دون حصولها على الأصول والقدرات التي تتطلبها عمليات التكرير والتسويق والتوزيع داخل دول الاتحاد الأوربي، فيما يجري منذ عام 2006 بيع حصصها لمستثمرين أجانب من دون تمييز أو دقة في الاختيار.[23] وأمام الضغوط التي تعرضا لها لتقديم حجج مقنعة تدعم هذه الشكاوى، جازف خريستينكو (Khristenko, 2006) وميلر بإطلاق التهديدات، بما في ذلك لجوء روسيا إلى فتح طرق بديلة لصادراتها من الغاز باتجاه آسيا.

ولم تكن تهديدات كهذه لتبدو جادة حتى عندما وضع بوتين توقيعه على بيان يتحدث عن اتفاق محتمل على بناء خط أنابيب لنقل الغاز إلى الصين ابتداءً من عام 2011؛ نظراً إلى

أن مشاريع تطوير حقول النفط والغاز في منطقة شرق سيبيريا كانت تتطلب توظيف استثمارات لم تكن غازبروم وقتئذ على استعداد للتفكير فيها، مثلما لم تكن تنوي دعوة شركات صينية لتنفيذ هذه المشاريع. بل إنها في واقع الأمر، ولحماية موقعها الاحتكاري، مارست كل أنواع الضغوط السياسية لمنع مجموعة "تي أن كي-بي بي" TNK-BP من تطوير حقل "كوفيكتا" لغرض تصدير الغاز إلى الصين.[24] غير أن التهديد باستخدام "ورقة الصين"، التي يتعذر لعبها أصلاً، لم يفضِ إلا إلى تقوية اقتناع أوربا بأن «موقف غازبروم ليس ثابتاً كلياً، في أكثر أوصافه اعتدالاً» ('Customer relations, Gazprom-style', 2006). ومع ذلك، فإن الاتحاد الأوربي كان حتى ذلك الوقت مايزال يحذر من استثارة عداء مورّده الذي لا بديل له عنه، وبخاصة منذ أن تأكد له -أي للاتحاد- أن التوصل إلى إجماع في الرأي على تطبيق مبدأ "التنويع" أضحى مهمة صعبة وشاقة.

ولم تكن غازبروم من جانبها تنوي الانتظار حتى يتم التوصل إلى هذا الإجماع، اعتقاداً منها أن الوقت ليس في جانبها تماماً. فكان أن عبأت كل ما لديها من وسائل ضغط في شبكات اتصالاتها الألمانية، لتتمكن بذلك من إبرام اتفاق مع شركة "بي أي أس أف" بشأن تبادل أصول الشركتين وممتلكاتهما؛ فارتفعت وفقاً لذلك حصتها في شركة "وين غاز" من 35٪ إلى 50٪، في مقابل 25٪ من ملكيتها لشركة "سيفيرنفت غازبروم" التي تتحكم بحقل "يوجنو-روسكوي" العملاق للغاز في منطقة غرب سيبيريا. وبالتوقيع على العقد في أثناء زيارة المستشارة الألمانية أنجلينا ميركل لمدينة تومسك الروسية أواخر نيسان/ إبريل 2006، فإن هذا العقد حقق اختراقاً رئيسياً، وإن كان قد قلل من شأنه بعض الشيء تأخر التوصل إلى اتفاق تكميلي مع شركة "رورجاز" التابعة لمجموعة "إي. أو أن"؛ فهذه الأخيرة كانت ستحصل على نسبة 25٪ أخرى من ملكية الشركة الفرعية التابعة لشركة غازبروم، مقابل حصص تعود لها في منظومات توزيع الغاز.[25]

ومهما يكن، فقد تزايدت شكوك الاتحاد الأوربي وتحفظاته حيال أهداف غازبروم الحقيقية من الاستحواذ على أصول وممتلكات أوربية بعد إبرام هذا العقد غير المكتمل،

الذي لم تكن ميركل نفسها قد التزمت به تماماً. ومن هنا، وبدلاً من تحقيق ذلك الاختراق الرئيسي، وجدت موسكو نفسها وهي تنزلق إلى أزمة لا عهد لها بها من قبل في علاقاتها الدولية في مجال الطاقة.

وفي هذه الأزمة، لم تُذع الإدارة الأمريكية سراً حين حذّرت الاتحاد الأوربي من رفع درجة اعتمادها على روسيا، وبعثت برسالة حادة اللهجة إلى موسكو تقول لها فيها إنه «ما من مصالح مشروعة تمكن حمايتها بتحويل النفط والغاز إلى وسائل للترهيب أو الاستفزاز، إما عن طريق استغلال إمداداتها والتلاعب بها، وإما محاولات احتكار وسائط النقل».[26] وباتجاه إخماد فتيل هذه الأزمة، لم تجدِ نفعاً تصريحات وزير الخارجية لافروف التي قال فيها إن "معلومات خاطئة" قد نقلت إلى نائب الرئيس الأمريكي تشيني، أو حتى شكوى وزير الطاقة فيكتور خريستينكو من أن موسكو «تشعر بحيرة شديدة حيال التعليقات الأخيرة التي تدور في الغرب، والتي من شأنها تحريف سياسات الطاقة التي تنتهجها روسيا» (Buckley, 2006). وبات واضحاً أن الوثيقة، التي تقدمت بها روسيا بشأن موضوع "أمن الطاقة"، كانت ستُختزل خلال قمة مجموعة الثماني إلى مجرد بيان أجوف، مادام سبعة من الأعضاء المؤسسين لهذا النادي قد اتفقوا، رغم الخلافات الناشبة بينهم، على خطة لا تتيح لموسكو إلا قدرة محدودة على تحويل صادراتها الهيدروكربونية إلى نفوذ سياسي.

بوتين يشن "هجوم الخريف"، ويتراجع إلى اقتراح منظمة للغاز «على غرار أوبك»

من المرجح إلى حد بعيد أن بوتين (البراجماتي المتزن كما يتخيل نفسه) كان قد وقع ضحية لحملاته الدعائية التي بالغت في تصوير قمة ستريلنا على أنها «الحدث الأمثل في تاريخ مجموعة الثماني»، وحولتها إلى "انتصار" للسياسة الخارجية الروسية.[27] فمع أن وثيقة "برنامج عمل أمن الطاقة العالمي"، التي أقرتها المجموعة، جاءت مليئة بالأمنيات المبنية على الرغبة وليس على معطيات الحقائق والواقع، وبالتعهدات "النبيلة" غير الملزمة، فإنها

خلّفت لدى موسكو شعوراً بالإحباط بسبب فشل خطتها الرامية إلى تحويل موضوع "أمن الطاقة" إلى "آلة حربية" يراد بها دك أسوار التضامن القائم عبر جانبي منطقة الأطلسي (وعبر الباسفيك أيضاً)، والانتقال بروسيا إلى موقع الشريك المتميز، الذي تسمو به فوق أي شكل من أشكال الانتقادات "غير الودية".[28] وكانت الشكوك ماتزال تحوم من أن حفل العشاء الباذخ الذي أقيم في سان بطرسبرغ لم يُزِل من الألسن "المذاق" الذي خلَّفته "حرب الغاز" مع أوكرانيا، وهو الذي أضاف إليه "الأوربيون الجدد" الغاضبون بعضاً من قطرات السم (Socor, 2006d).

وما هو إلا وقت قليل أمضاه بوتين في التفكير في هذه المهمة غير المنجزة حتى أطلق "حرب غاز" جديدة باتجاه أوربا خلال القمة الثلاثية التي جمعته بجاك شيراك وميركل في كومبين الفرنسية، وذلك من منطلق تغيير خطة تطوير حقل "شتوكمان" للغاز الطبيعي من بناء معمل للغاز الطبيعي المسال يستهدف إنتاجه الأسواق الأمريكية، إلى مد خط أنابيب جديد جهة أوربا (Grib, 2006b). وقد جرى عرض هذه الفكرة بإسهاب أكبر خلال زيارة بوتين "العاطفية" لدرسدن في تشرين الأول/ أكتوبر، عندما اقترح ضخ كميات كبيرة جديدة من الغاز من يامال وشتوكمان إلى ألمانيا، واصفاً إياها تحديداً بالبوابة الأوربية للغاز الروسي. بيد أن ميركل، فيما بدا، لم تكن ليسعدها كثيراً أن تصبح الشريك المفضل لروسيا؛ فقد رفضت هذا العرض "السخي"؛ ووقعت بدلاً منه على اتفاق شراكة مع فرنسا في ميدان الطاقة، مؤكدة في الوقت عينه على التزامها بأحكام ميثاق الطاقة (Baev, 2006k).

وقد كان لهذه الإهانة وقع الصاعقة على بوتين؛ ومع ذلك، فقد تكرر توجيه الرسالة التي انطوت عليها خلال القمة الروسية-الأوربية التي عقدت في لاهتي (فنلندا) في وقت لاحق من الشهر نفسه، حين نجحت الدول الأعضاء في تبني موقف مشترك يستند أساساً إلى بنود ميثاق الطاقة.[29] غير أن موسكو تحدت هذا الموقف الموحد، بإصرارها على مناقشة وثيقة جديدة أكثر توازناً، تأخذ في حسابها بصورة أفضل مصالحها في إطار "أمن الطلب".

غير أن قدراتها التفاوضية تعرضت لانتكاسة أخرى على يد بولندا، التي أصرت بعناد شديد على حسم خلافاتها التجارية المتعلقة بصادراتها من اللحوم قبل بدء التباحث بشأن التوصل إلى اتفاق إطاري بهذا الخصوص. ولكن بوتين لم يتخل عن موقفه المعارض، محاولاً تجاهل "المكيدة" البولندية؛ ولكنه مع ذلك لم يعجز عن إدراك أن الخلافات "الفنية" حول البرتوكولات الملحقة بميثاق الطاقة كانت مؤشراً واضحاً على تفاقم النزاعات التي تشوب علاقات بلاده في مجال الطاقة.

أحد جوانب هذه المشكلة تمثل في توجه الاتحاد الأوربي الصريح (وألمانيا بشكل خاص) إلى التعامل مع غازبروم ليس من حيث هي شركة شديدة النفوذ، وإن هي "اعتيادية" من حيث الجوهر، وذات تطلعات تجارية مشروعة، ولكن من حيث هي مؤسسة تابعة للإدارة الرئاسية الروسية، وضعت لنفسها أجندة سياسية اقتحامية لا تكاد تخفى على أحد (Ostrovsky, 2006). وإذ استطاعت مفوضية الاتحاد الأوربي بعد جهد جهيد طرح تشريع يستهدف تقوية سوق الطاقة، فإنها أرادت التحقق من أن هذا "الكائن" الروسي المتقلب الطباع المعني بالطاقة والسياسة معاً لن يستثمر لصالحه هذا القطاع الذي جرى "تحريره" حديثاً.[30]

وسواء أكان بوتين في تلك المرحلة يطمح بالفعل ليكون الرئيس التنفيذي لشركة غازبروم (بعد التخلي عن "العرش" في ربيع عام 2008) أم لم يكن، فهو قد أخذ على محمل شخصي ذلك "التمييز غير المنصف" في التعامل مع الشركة. ومع أنه اشتكى بمرارة من حرمان غازبروم من فرص استثمارية في شبكات نقل الغاز، إلا أنه كان مايزال أعجز من أن يبدد مخاوف المستهلكين من عدم قدرة هذا العملاق الاحتكاري على تطوير حقول جديدة للغاز، بما فيها حقل شتوكمان. بل إنه حتى "التغلغل" إلى قطاع التكرير والتسويق والتوزيع قد يصبح مسألة ملتبسة وموضع شك إلى حد ما في حال عدم زيادة مستويات الإنتاج.

الجانب الآخر، وربما الأكثر أهمية، لهذه المشكلة التي تواجهها روسيا في علاقاتها بمجال الطاقة هو انفصام الصلة بين صادرات الغاز الروسية إلى أوروبا وبين منزلة "القوة

العظمى"، التي كانت تمثل العنصر الجوهري في خطط بوتين. فحسابات الكرملين كانت تقوم على أن مخاوف الاتحاد الأوربي بشأن ضمان "أمن الطاقة" ستتعاظم إلى هاجس جارف إلى الحد الذي يضمن لروسيا حصانة فعلية ضد أي "ملاحقة" سياسية مقابل استعدادها لتوفير "ضمانات أمنية" لإمدادات الطاقة. غير أن هذه الحسابات قد ثبت بطلانها؛ فإلى جانب مواطن الضعف التي انطوى عليها مضمون العرض الروسي، فإن أسلوب الغطرسة الذي تتبعه موسكو في طرحه على طاولات التفاوض، قد دفع هو الآخر بالأوربيين إلى رفضه (Lukyanov, 2006e). وعلى أي حال، فإن الاتحاد الأوربي كان مهيأً لإعطاء الأولوية لقضايا الطاقة، ولكن ليس إلى الحد الذي يجعله يغض الطرف عن اغتيال الصحفية آنا بوليتكوفسكايا، التي كان بوتين مقتنعاً كلياً بأنها شخص غير ذي شأن أو أهمية.

الإحساس بخيبة الأمل والاستياء جراء الفشل في تحويل "قوة الغاز" إلى قدرات سياسية منيعة برز واضحاً في خطاب بوتين "المناهض للقطبية الواحدة" الذي ألقاه في ميونخ. ومع أن قضايا الطاقة لم تحتل موقعاً مركزياً في هذا الخطاب (خلافاً لمعظم المناسبات الأخرى التي شهدها عام 2006)، إلا أن المطالبة بدور "مستقل" في الشؤون العالمية قد طُرحت فيه بشكل واضح وبصوت عال. وبلغة صفقات الغاز، جاءت الترجمة الفعلية لهذه المطالبة في غضون بضعة أيام فقط، عندما شدد بوتين القول على أن مقترح المرشد الأعلى للثورة الإيرانية علي خامنئي بتأسيس منظمة للدول المصدّرة للغاز، على غرار منظمة أوبك، يعد "فكرة مثيرة للاهتمام".

ويأتي هذا في وقت سبق لموسكو فيه أن سخرت من تقرير أعده خبراء اقتصاديون تابعون لحلف الناتو حول ميل روسيا المتزايد إلى تسييس صادراتها من مصادر الطاقة، وحول إمكانية إنشاء كارتل للغاز، معتبرة أن التقرير «لا أساس له على الإطلاق» (Dombey, Buckley and Hoyos, 2006). ولم يكد وزير الصناعة والطاقة، فيكتور خريستينكو، ينهي تأكيده على أن «الشائعات التي تدور حول إقامة كارتلات ومنظمات للغاز شبيهة بأوبك ما هي إلا أقاويل ملفقة من صنع خيال جامح»، حتى جاءته أوامر

بوتين بالمشاركة في مؤتمر الدوحة، حيث كانت تلك "الشائعات" توشك أن تصبح حقيقة واقعة (Tomberg, 2007).

وعلى وجه التعميم، فقد بدا جلياً أمام أعين الخبراء أن الدول المنتجة للغاز لم تكن عازمة على تأسيس آلية لتثبيت الأسعار من شأنها قطع صلة الغاز الطبيعي بأسواق النفط. وعلى هذا، فإن الضجيج الذي أحاط بمقترح تشكيل منظمات كهذه لم يزد على مجرد استفزاز سياسي الطابع.[31] ومهما يكن، فإن استعداد روسيا للدخول طرفاً في عملية الاستفزاز هذه إنما هو دليل واضح على نزوعها إلى استخدام المزيد من أسلحة "الغاز" الهجومية في الصراع من أجل بلوغ موقع القوة السياسية.

استنتاجات

ارتكزت سياسات موسكو الرامية إلى ترسيخ مكانتها من حيث هي "قوة عظمى"، عبر استغلال موقع "قوتها" في عالم "الطاقة" إلى أساس صلب من حيث الموارد المتاحة لها وقدراتها التصديرية. بيد أن هذه السياسات، وكما تبين فيما بعد، قد جاءت بنتائج عكسية على نحو لافت للنظر. فقد بات واضحاً، مع حلول عام 2007، عدم تساوق المسارين الرئيسيين للنشاطات السياسية الروسية، اللذين يتجسد أولهما في النزعة "المركنتلية"، والثاني في إدراج الطاقة على قائمة مكونات منظومة الأمن القومي وعناصرها الأساسية؛ بل إن كلاً منهما كان يفتقر إلى التماسك والترابط على المستوى الداخلي.

فعلى المسار الأول، انصب الاهتمام على الجوانب الصناعية والتجارية لقطاع الطاقة، مع التركيز على استعداد روسيا للعمل وفقاً لقواعد السوق، والالتزام بالمعايير الدولية الصارمة لأخلاقيات العمل التجاري. وكان هذا المسار قد اختطه خودوركوفسكي على نحو مقنع تماماً في عام 2002، ولكن تدمير شركة يوكوس، بأمر من الكرملين، ونهب ممتلكاتها، طمس الجانب الأعظم من مضمون "حوار الطاقة" الروسي-الأمريكي.

ومع أن مناورات موسكو اللاحقة في السوق النفطية كانت تجري بصورة متقطعة، غير أن تزايدها المثير للدهشة جعل من الممكن تحويل الاهتمام إلى قطاع الغاز الذي برزت فيه شركة غازبروم من حيث هي "بطل قومي" حقيقي. ولم يكن التناقض ما بين هدف الاتحاد الأوربي في تحرير أسواق الطاقة الأوربية، وبين الطبيعة الاحتكارية لشركة غازبروم، يشكل عقبة كأداء كما كانت تبدو ظاهرياً، نظراً إلى أن الكثير من الدول الأعضاء بدا مستعداً لإحباط ذلك الهدف، والإبقاء على نظام العقود الطويلة الأجل غير التنافسية. ومع ذلك، فإن غازبروم بقيت عاجزة عن استثمار المزايا الطبيعية للشركة الاحتكارية، بما في ذلك التحكم بالأسعار المحلية، وبالخطط الاستراتيجية لتطوير نشاطاتها. فبرامجها الاستثمارية بقيت تستمد قوة دفعها من "المخططات والدسائس" السياسية. ومن هنا، ففي الوقت الذي أظهرت فيه غازبروم توقاً شديداً إلى الاستحواذ على أصول التكرير والتسويق والتوزيع في أوربا، فقد تعين عليها في الوقت نفسه التعامل مع العواقب الخطيرة والمستمرة لتدني استثماراتها في البنى التحتية الأساسية لقطاع التنقيب والاستخراج.

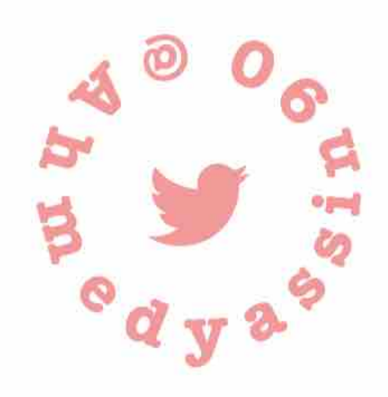
ومن حيث الأساس، فإن المناورات الروسية، سواء في سوق النفط العالمية أو سوق الغاز الأوربية، تظل مقيدة بغياب طاقات الإنتاج الاحتياطية. وبسبب عجز موسكو عن الاستجابة بشكل ملموس سواء للحالات الطارئة التي ترتفع فيها مستويات الطلب الراهنة إلى ذروتها (كما حدث في شتاء 2005/ 2006 البارد على نحو غير معتاد)، أو لتنامي الطلب المتوقع في المنظور المتوسط المدى، فإنها غير قادرة على لعب دور الضامن "الأمن الطاقة".

أما على المسار الثاني، فالمشكلات التي ترتبط به تبدو أكبر بالفعل؛ وذلك لأن إسباغ الطابع الأمني على قطاع الطاقة، حيث ترتقي قضايا إمدادات الطاقة الموثوقة إلى مصاف قضايا "الأمن القومي"، ينطوي ضمناً على أن الحسابات المتعلقة بتحقيق أعلى قدر من الكفاءة من التكاليف المتاحة، والاعتبارات التجارية الأخرى، ستحتل مرتبة أدنى من حيث الأهمية. وحين تشدد موسكو على أن القرارات المتعلقة بقضايا الطاقة تُصاغ وفقاً للأسس المنطقية التي تقف وراء تقويم المخاطر وبناء التحالفات، فسيكون عليها إذاً

"تسويق" نفسها بديلاً "مضموناً" جديراً بالاعتماد عليه عن منطقة الشرق الأوسط المضطربة. ومتى ما تعلق الأمر بالولايات المتحدة الأمريكية، فليس بمقدور موسكو من الناحية الواقعية أن تستهدف أكثر من مساهمة متواضعة في تنويع مصادر الطاقة المستوردة.

أما بالنسبة للاتحاد الأوربي، فإن الهدف كان يمكن أن يكون أكثر طموحاً. فمع نهاية هذا العقد، فإن روسيا قد تكون في الواقع قادرة على زيادة نصيبها في كميات الغاز الطبيعي التي يستهلكها الاتحاد من 25٪ في الوقت الحاضر إلى ما يزيد على الثلث. ومن منظور "الأمن القومي"، فإن اعتماد الاتحاد الأوربي على روسيا على هذا النحو قد لا يكون مقبولاً لديه إلا إذا كان المورد شريكاً جديراً بالثقة، أو حليفاً بالفعل. غير أن روسيا بوتين، وفي إطار المنظومة الحقيقية للتوجهات السياسية، كانت ومازالت تنأى بنفسها عن أوربا؛ و"خرائط الطريق" الأربع التي تم التوقيع عليها في منتصف عام 2005، والتي كان ينبغي الاسترشاد بها لتشكيل أربعة "فضاءات مشتركة" أحدها اقتصادي، مازالت مجرد "أطلس" ممتلئ بالأمنيات القائمة على مجرد الرغبة وليس على الحقائق المعيشة على أرض الواقع. والمشروع الذي وضعه بوتين لروسيا من حيث هي "قوة عظمى" أوربية مايزال مرتكزاً على فكرة الإيقاع بين الشركاء الرئيسيين الثلاثة (ألمانيا وفرنسا وإيطاليا) وبين الاتحاد الأوربي؛ أو بين ألمانيا وبولندا؛ أو بين كبار مستهلكي الغاز الروسي وبين أوكرانيا. ومع أن موارد الطاقة باتت تعد الركن الأساس لهذه "الموازنة"، إلا أن هذا يتناقض تناقضاً مباشراً مع فرضية تحويل روسيا إلى المورد الذي "يسمو فوق اللوم أو الانتقاد".

وقد يقول قائل إن إحراز بعض النقاط التكتيكية مايزال ممكناً، إلا أنه بات من المستحيل نكران الخسائر الاستراتيجية التي تكبدتها روسيا. وعلى كثير من الصعد، وفي مقدمها أوكرانيا، فإن الإخفاق في استخدام سلطة "القوة العظمى في مجال الطاقة" لإجبار الآخرين على الامتثال لرغباتها إنما هو نتاج الجهود الموازية (والمتضاربة) التي بذلت في الوقت عينه لاستخدام "أدوات" الطاقة لدفع عجلة مشروعي "الإمبراطورية" و"الحضارة" إلى أمام.


@Ahmedyassin90

الفصل الحادي عشر

إعادة ترتيب بنية "الإمبراطورية": كارتل نفطي-غازي

في سياق الوصف السقيم لطموحات روسيا في بلوغ "عظمة" حقيقية -على رغم عمق الإيمان بها- ساد الاعتقاد أن تحقيق هذا الهدف المحيّر ممكن من خلال المزج بين مشروعي "الإمبراطورية" و"الحضارة". وهناك حقاً منطق يمكن إدراكه يقف وراء الفرضية القائلة بأن إقرار الأنداد بهذين المشروعين يقتضي موافقتهم على منح روسيا "قوة سيادية" استثنائية، تمكّنها من تولي مسؤولية الحفاظ على النظام في مناطق معينة خارج حدودها، وإدارة ما ينشب من صراعات فيها. وإذ جرى تنقيح المضمون الجوهري لمطالبة روسيا بمنزلة "القوة العظمى" من خلال التأكيد مجدداً على امتلاك القدرة على تلبية الطلب المتنامي على مصادر الطاقة، فقد جرى أيضاً تعديل الأهداف الأساسية لبناء "الإمبراطورية" برفع درجة التحكم بثروات الطاقة وإمداداتها إلى الحد الأقصى.

وفي سياق المفهوم الذي خرج به أناتولي شوبيس إزاء "الإمبراطورية الليبرالية"، جاء أول وصف لهذا التحول إلى استثمار "أوراق" الطاقة لتوسيع أمداء النفوذ السياسي، والذي بدوره سيتيح منافذ أفضل للحصول على موارد الطاقة الجديدة، التي لم تكن حتى ذلك الوقت قد استغلت بعد. وعلى الرغم من فشل برنامجه السياسي الانتخابي في عام 2003، فإن الصدى الذي خلّفه هذا الشعار أثبت قوة الفكرة "الإمبراطورية" وفعاليتها من الناحية السياسية، وصلاحيتها للتطبيق عملياً.[1] وعلى الرغم من أن الفرضية القائلة بأن تبني الليبرالية والعمل على بناء إمبراطورية ليسا بالضرورة نهجين سياسيين متعارضين كانت قد رفضت بشكل فظ، فإن الحجة القائلة بأن «الدينامية الاقتصادية الجديدة لروسيا

يمكن أن تشكل أساساً لمشاركة مربحة، وليست مرهقة، مع حلفاء حقبة ما بعد الاتحاد السوفيتي» كانت قد اعتمدت من قبل أعضاء فريق بوتين في الكرملين الذين كانوا يرسمون مساره إلى الولاية الرئاسية الثانية.

وكان شوبيس قد أولى القدر الأعظم من اهتمامه لمسألة توليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها؛ وقد طُلب إليه مواصلة البحث في مشاريع ذات ثقل سياسي كهذه، ومن بينها بناء محطتين للطاقة الكهرمائية في طاجكستان.[2] وعلى أي حال، فإن مشاريع من هذا النوع لم تكن لها، في نظر أفراد بطانة بوتين، إلا أهمية هامشية؛ فشغلهم الشاغل هو الغاز الطبيعي، يليه النفط بدرجة أقل؛ فهاتان هما السلعتان اللتان اكتسبتا حضوراً سياسياً لا سابق له، وصارتا تدران أرباحاً مذهلة. وقد تعاظمت شهيتهم بهذا الاتجاه بصورة مطّردة، فيما جرى رفع مستوى القدرات المفترضة ليشتمل على هدف تحويل روسيا إلى الضامن الأمني للنظم الاستبدادية في الجنوب السوفيتي السابق؛ لتمسك بالتالي بزمام الهيمنة على مشاريع تطوير ثروات منطقة قزوين الهيدروكربونية ونقلها. ومن هنا، فقد تمحورت الجهود الرامية إلى بناء "إمبراطورية الطاقة الضيقة الأفق" هذه حول أذربيجان وكازاخستان، اللتين حبتهما الطبيعة بثروات طبيعية وفيرة.

ويعرض هذا الفصل بحثاً في أوضاع هذين البلدين، إضافة إلى تركيا، المنافس "الإمبراطوري" التقليدي، الذي أصبح شريكاً مهماً في عملية "إعادة اختراع" الإمبراطورية.

أذربيجان وصدام الأنابيب

حين وضع بوتين أذربيجان على رأس قائمة أولويات سياسته (التي لم تكن قد اكتملت صياغتها بعد) في منطقة القوقاز حال وصوله إلى الكرملين، فإنه قد أثار بذلك دهشة كثير من الخبراء المختصين في موسكو، الذين لم تعد ثمة حاجة لمشورتهم ونصحهم. وفي تلك المرحلة، تمركزت غاياته في استعادة أذربيجان شيئاً فشيئاً إلى أحضان روسيا من

جديد، عن طريق عرض خيارات "ودية" بديلاً عن اعتماد هذا البلد على دعم الغرب واستثماراته. وكان هذا قد اقتضى حتماً خفض مستوى العلاقات الروسية مع أرمينيا التي كانت تُعد حليفاً موثوقاً، وإن كانت حرية المناورة معه محدودة جداً. ومع ذلك، فقد كان يجري التخطيط لعقد بضع صفقات إضافية معه في مجال الطاقة. وفي هذا الخصوص، فقد استند حدس بوتين الداخلي بإمكانية تحقيق اختراق على هذا المضمار إلى افتراضين اثنين: أن الرئيس حيدر علييف كان مستعداً للتحول نحو روسيا؛ وأن النفط الأذربيجاني يمكن أن ينقل عبر نوفوروسيسك. ومع أن كلا الافتراضين كانا موضع شك، بل وثبت خطؤهما بالفعل، فإنهما لم يكونا من دون أساس.

ويمكن القول هنا إن ماضي علييف لم يكن ما استند إليه بوتين في رسم خططه لكسب ثقته وإعادة الروح للعلاقات الروسية-الأذربيجانية من جديد، بل هو مستقبل هذا النظام الراسخ شبه الملكي الذي يحكم باكو. وفي الوقت الذي كان فيه بوتين يشق طريقه بجهد بالغ، برغم كل المصاعب الجمة التي واجهته، نحو إثبات قدراته أمام الغرب الذي تساوره الشكوك حياله، فقد كان متيقناً من أنه بالنسبة لعلييف -ومهما كان حجم الثروات الهيدروكربونية التي سيمكن العثور عليها في الجرف القاري لأذربيجان- فإن الضغوط التي تمارسها عليه الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من "الشركاء" الغربيين، لتبني المزيد من مبادئ الحكم الديمقراطي، كانت أكثر من مجرد عقبة مزعجة (بل وربما صعبة على التذليل) أمام أي عملية "تغريب" مستدامة.

وحسب بوتين أنه يمتلك ورقة رابحة يلعبها مع قرب انتهاء عهد علييف، الذي كان يخطط لنقل السلطة إلى نجله إلهام. ولأنه هو نفسه نتاج تركيبة سياسية "تجترح المعجزات"، فقد عزم على أن يطمئن علييف الأب أنه سيقف بكل إخلاص إلى جانب خطته هذه، في وقت تضاءلت فيه فرص علييف في كسب موافقة الغرب على نظام "الرئاسة الوراثية" الذي يتبناه. فتلك إذاً كانت الرسالة التي نقلها بوتين بنفسه لهذا الأخير حين قام بزيارة رسمية لباكو في كانون الثاني/ يناير 2001.[3]

وفي تلك الأثناء، جرى توظيف جهود جدية لتنفيذ المرحلة الثانية من هذه الخطة: وتلك هي فتح أبواب ميناء نوفوروسيسك الروسي أمام الشحنات النفطية المارة عبر بحر قزوين. وما هي سوى بضعة أشهر حتى تم مد خط أنابيب جانبي عبر أراضي داغستان، ليصبح بإمكان باكو -بل وحتى لزاماً عليها- تصدير بعض من نفطها عبر الأراضي الروسية. ومع أن حجم هذا النفط لم يكن كبيراً، فإن هذا الخيار قد أثبت نجاحه. والأهم من ذلك، فقد جرى بعد انتهاء اجتماع مجلس أمن الطاقة الروسي في نيسان/ إبريل 2004 مباشرة،[4] إزالة جميع العقبات الإدارية التي كانت تعوق بناء خط أنابيب تنجيز- نوفوروسيسك "التابع للقطاع الخاص"، فصار العمل فيه يجري بسرعة قياسية.

واقتضى الجدول الزمني المنقح إنجاز جميع الاختبارات التي تجرى على الخط بحلول منتصف عام 2001؛ ولعل هذا الموعد بدا متأخراً أكثر مما ينبغي، نظراً إلى أن أذربيجان وجورجيا وتركيا كانت (بتوسط الولايات المتحدة الأمريكية) قد وقعت بالفعل في كانون الأول/ ديسمبر 1999 على اتفاق لبناء خط الأنابيب "الاستراتيجي" الخاص بها [وذلك على هامش قمة إسطنبول لمنظمة الأمن والتعاون في أوربا].[5] ومهما يكن من أمر، فإن المنطق الاقتصادي الذي يقف وراء مد خط أنابيب باكو-تبليسي-جيهان بدا آنئذ مهزوزاً إلى الحد الذي جعل موسكو تؤمن بقدرتها على تعطيل هذا المشروع دونما حاجة للتورط في عمل "تخريبي" سياسي ربما كان سيفضي إلى تعزيز شكوك واشنطن حيال نيات روسيا.

ومن هنا، فإن التشغيل السلس لميناء نوفوروسيسك، وتوفير الطاقات اللازمة لخدمة عشرات الناقلات الإضافية، كان حقاً سيشكل حجة مقنعة للغاية؛ لذا فقد دافع الخبراء الروس -على نحو غير تقليدي- عن مبدأ "المنافسة العادلة"، مؤكدين على تدني تكاليف النقل عبر هذا الميناء (Aleksandrov, 2002). وفي واقع الحال، ففي مطلع عام 2001، تعاظمت احتمالات حدوث تراجع جديد في أسعار النفط؛ وبالتالي، فقد تحول حساب مقدار العائدات المتوقعة من استثمار مئات ملايين الدولارات في خط باكو-تبليسي- جيهان (بطول 1750 كيلومتراً) إلى مشكلة عويصة يصعب حسمها.[6]

ومع أن بوتين كان موقناً بأن خططه لن تتعرض للرفض، فإنه -فيما بدا- كان مايزال قليل الدراية بسياسات منطقة القوقاز؛ والانتكاسة الجديدة غير المتوقعة كانت بانتظاره في تلك الزاوية التي اعتبرها "آمنة" ولا تستحق اهتماماً رئاسياً من جانبه، وتلك هي إقليم ناغورني كاراباخ. ففي شباط/ فبراير 2001، تم قبول كل من أرمينيا وأذربيجان في مجلس أوربا؛ وما إن انتهت مراسم الاحتفال بذلك، حتى توجه رئيسا البلدين إلى باريس بدعوة من الرئيس الفرنسي جاك شيراك الذي اختبر استعدادهما للتوصل إلى تسوية لنزاعهما حول الإقليم. وفسرت موسكو من جانبها، لقاء كسر الجليد ذاك على أنه "حفل راقص" دبلوماسي معتاد لن يفضي إلى نتيجة تذكر؛ لذلك فهي قد أخذت تماماً على حين غرّة بمبادرة الرئيس بوش التي توجت أوائل شهر نيسان/ إبريل من العام نفسه بعقد مفاوضات وراء أبواب محكمة الإغلاق في كي ويست (فلوريدا). ومع أن المفاوضات لم تفضِ إلى اختراق مهم، إلا أن الطرفين -طبقاً لانطباعات بنيت على تفهم لطبيعة الأحداث بعد وقوعها- كانا وقتذاك قد اقتربا من التوصل إلى حل وسط، على نحو لم يحدث سابقاً (أو حتى لاحقاً).[7]

وعلى أي حال، فإن فشل المبادرة الأمريكية ما كان ليعيد خطط بوتين إلى مسارها السابق من جديد. ومع ذلك، فهو لم يضمر الضغينة للرئيس بوش؛ وفي غضون شهرين تقريباً، كان الرجلان يقفان وجهاً لوجه في لقاء ساده احترام عميق متبادل، هو أول اجتماع قمة لهما في ليوبليانا (سلوفينيا). وعلى وجه التعميم، فالرئيس الأرميني كوجاريان عُد شخصاً غير جدير بالثقة، ولم يكن بوتين قد وضع في حسابه على الإطلاق بناء علاقة شخصية طيبة معه. أما بالنسبة للرئيس علييف، فقد كانت لبوتين أسباب وجيهة تدعوه للاعتقاد أن العميل العجوز هذا قد خدعه من دون جهد كبير، وإن هو في واقع الحال لم يقطع على نفسه وعوداً يمكن أن يقال عنها بأنه قد حنث بها.

وإلى جانب ذلك، فقد ذهب الظن ببوتين إلى أن علييف لم يضمن لنفسه عهداً من الرئيس بوش برفع العقوبات الاقتصادية التي فرضت على أذربيجان طوال عقد من الزمن

فحسب، أو -وهو الأهم- على مباركة أمريكية لمخططه السياسي القائم على توريث السلطة لأفراد العائلة الحاكمة.[8] وبالنسبة لبوتين، فهذه الشكوك غير القابلة للتحقق منها بدت أكثر أهمية من الحقائق القاطعة التي لا سبيل لإنكارها؛ لذا فهو قد تخلى كلياً عن إقامة أي علاقات ودية ذات طابع شخصي مع أذربيجان.

وتبعاً لذلك، فقد جرى عكس مسار السياسة النفطية؛ إذ طُلب إلى فاغيت أليكبيروف، الرئيس التنفيذي لشركة لوك أويل -الذي كان قد رافق بوتين في زيارته إلى باكو- إلغاء خطط الشركة للانضمام إلى كونسورتيوم خط أنابيب باكو-تبليسي-جيهان، بل وحتى الانسحاب من أي مشاريع تستهدف تطوير الحقول البحرية في القطاع الأذربيجاني.[9] وقد يمكن القول هنا إن ثمة حسابات جيواقتصادية منطقية، وليس مجرد المشاعر الجريحة، هي التي وقفت وراء هذا الانقلاب في المواقف. فالعمل في مد خط أنابيب تنجيز-نوفوروسيسك كان قد اكتمل في الموعد المحدد له، وناقلات النفط المحملة بالنفط الكازاخستاني (المطعّم بشيء من النفط الأذربيجاني) كانت منذ تموز/ يوليو 2001 قد شرعت في الإبحار جهة الموانئ الأوروبية. وفي تلك المرحلة، كانت موسكو على دراية بأن معظم عمليات الحفر والتنقيب في المنطقة الجنوبية من قزوين جاءت مخيبة للآمال، وهي لذلك قد افترضت أنها ستكون بحاجة إلى كميات كبيرة من النفط الكازاخستاني لغرض ملء خط أنابيب باكو-تبليسي-جيهان؛ ما يعني قيام منافسة مباشرة بين الأنبوبين "الاستراتيجيين"، لا بد من أن تقترن بتدخلات سياسية.[10]

وعلى الرغم من أن الجزء الشمالي من البحر، بما في ذلك القطاع الروسي نفسه، يضم ما يكفي من النفط لكلا "الممرين"، فقد كانت لدى الخبراء المعنيين في موسكو من الأسباب ما يشعرهم بالقلق من أن وصول نفط قزوين إلى الأسواق العالمية بهذه الكميات الضخمة يمكن أن يدفع بالأسعار إلى المزيد من التدهور. وعلى هذا، فقد بدا إبطاء العمل في بناء خط أنابيب باكو-تبليسي-جيهان فكرة حسنة.[11]

غير أن الشركات التي استثمرت أموالها في هذا الخط، والمهندسين العاملين فيه، رفضوا أي تباطؤ في إنجازه. وفي صيف عام 2000، وبرفقة عدد من أصدقائه، قطع الصحفي المغامر توماس غولتز، على دراجته النارية، الطريق المقترحة لهذا الخط، ليقوم بتسليم أول برميل من النفط إلى ميناء جيهان.[12] وفي أيار/ مايو 2005، أقيم في باكو احتفال كبير بمناسبة اكتمال العمل في هذا المشروع؛ بيد أن سنة كاملة كان لا بد من أن تنقضي قبل تحميل أول ناقلة بالنفط في الميناء العميق.[13] وفي ذلك الوقت، كانت المخاوف من احتمال هبوط أسعار النفط قد تبددت في معظمها؛ فيما خلصت حسابات المحللين النفطيين في شركتي بي بي و ستات أويل إلى أن الكميات الاحتياطية التي تضمها الحقول الأذربيجانية كافيه لملء خط أنابيب باكو-تبليسي-جيهان لما لا يقل عن خمس سنوات، الأمر الذي سيدر عائدات وفيرة على الاستثمارات الضخمة التي وظفت فيه.[14]

وعلى الرغم من أن موسكو بدت غير مكترثة بهذا الاختراق الجيواقتصادي والسياسي-السيكولوجي، وكأن لا تأثير له فيها، فإنها حرصت على إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة على أرفع المستويات. ففي الأسابيع الأخيرة التي سبقت موعد الانتخابات الرئاسية في 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2003، توجه ألكسندر فولوشين، رئيس الفريق الرئاسي، وفلاديمير روشيلو، الأمين العام لمجلس الأمن الروسي، إلى باكو في زيارة أكدا خلالها وقوف موسكو بثبات وراء الحملة الرئاسية التي يخوضها إلهام، نجل الرئيس حيدر علييف.[15] بيد أن علييف الأب كان موقناً بأن المسائل الرئيسية ذات الصلة بخلافته قد حسمت بالفعل في أثناء زيارته لواشنطن في شباط/ فبراير 2003، ورفض الإقرار باعتراضات منظمة الأمن والتعاون في أوربا حول المخالفات التي رافقت الانتخابات واصفاً إياها بأنها غير ذات شأن.[16]

ومن المهم الإشارة هنا إلى أن اندلاع الثورة في جورجيا في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام ذاته، وسلسلة النزاعات التي نشبت بين موسكو وتبليسي، لم يكن لهما كبير تأثير في طبيعة العلاقات الروسية-الأذربيجانية. ومن المؤكد أن الكرملين كان يتوقع أن يكون

الخوف من تفشي "وباء" الثورة هو القوة الدافعة الأقوى، بيد أن إلهام علييف لم يكن منزعجاً كثيراً من رفقة الرئيس الجورجي ميخائيل ساكاشفيلي، التواق دائماً إلى استخدام الخطاب الديمقراطي.

وعاد بوتين، عشية الانتخابات البرلمانية في أذربيجان في تشرين الثاني/ نوفمبر 2005، ليبعث برسله إلى باكو حاملين معهم رسائل الدعم التام، في الوقت الذي كان فيه فريق مراقبي الانتخابات، الذين أوفدتهم رابطة الدول المستقلة بقيادة روشيلو نفسه، يصدر بياناً يؤكد فيه "حرية الانتخابات ونزاهتها" من دون أي تحفظات. وخلال فترة الاستعداد للانتخابات، تناقلت وسائل الإعلام الروسية تكهنات عن رعاية غربية تجاه "ثورة ملونة" قيل إنها يتم تدبيرها في أذربيجان؛ وهي التكهنات التي كان حرياً أن يتناقلها أولئك الساسة الأذربيجانيون المسكونون بهاجس المؤامرة (Kalabugin, 2005).

وعلى الرغم من ذلك، فإن إلهام علييف حافظ على هدوئه؛ وقد كوفئ بدعوة لزيارة البيت الأبيض، حيث جرى إلغاء جميع الأسئلة المثيرة للحرج، المتعلقة بالإصلاحات الديمقراطية في بلاده، من جدول أعمال المباحثات التي جرت في نيسان/ إبريل 2006.[17] وسعى بوتين من جانبه، إلى إبطال أي تأثير للمباحثات القصيرة التي جرت في حديقة الزهور [في البيت الأبيض]، مهما كان ضئيلاً، وذلك بزيارته "الاستباقية" إلى باكو في شباط/ فبراير 2006. بيد أن التعهدات والوعود التي أطلقها لتمتين علاقات الصداقة بين البلدين لم تفده كثيراً؛ كما لم تكن تحذيراته لأذربيجان من أنها قد تصبح عرضة لضغوط قوية من جانب واشنطن للانضمام إلى التحالف المناهض لإيران، تشكل حافزاً يدفع بأذربيجان للتقارب مع روسيا.[18]

جولة المحادثات الرفيعة المستوى هذه كشفت بشكل واضح عن أن انسحاب روسيا من مشاريع تطوير حقول النفط ونقله في أذربيجان كان تصرفاً خاطئاً ترك موسكو من دون أي أدوات أو وسائل تتيح لها ممارسة ضغوطها ونفوذها هناك. وفي الجهة الأخرى، فإن محاولة التلاعب بأسعار الغاز والطاقة الكهربائية، المصدرين إلى أذربيجان، جاءت

بنتائج مضادة، وضعت أمام رئيس الوزراء الروسي بصورة مباشرة، عندما أبلغ خلال زيارته لباكو في كانون الأول/ ديسمبر 2006 أن أذربيجان لم تبق بحاجة إلى الغاز الروسي، وأن النفط الأذربيجاني لن يصدّر بعد الآن عبر ميناء نوفوروسيسك (Kulikov and Panfilova, 2006).

وقد أفرط بوتين في إطار مخاوفه من الثورات المضادة أيضاً في تقدير قوة تأثير ضغوطه السياسية؛ فقد خاب ظنه عندما رفض علييف الابن بلباقة -في أثناء زيارة قام بها إلى موسكو في تشرين الثاني/ نوفمبر 2006 في طريق عودته إلى بلاده من بروكسل- أن يكون طرفاً في الضغوط التي تُمارس على جورجيا فيما يتعلق بمصادر الطاقة المورّدة إليها (Butrin, 2006c).

ومع ذلك، فإن ثمة خياراً ربما كان مايزال سيصب في صالح روسيا. فموجة المعارضة، التي كان يواجهها نظام الحكم العشائري الفاسد على نحو يثير الذهول، لم تكن مقتصرة على بضعة سياسيين مهمشين، اعتادوا الدخول في مساومات مع الأجهزة الحكومية من خلال تنظيم تظاهرات ومسيرات "متوسطة الحجم". ولعل انفجاراً مباغتاً في النشاطات والفعاليات الاحتجاجية على نحو يتعذر التحكم به بدا أمراً قابلاً للتحقق كلياً؛ ولسوف تلجأ هذه الأجهزة من ثم إلى استخدام ما لديها من أدوات القمع والكبت الشديدة والمؤثرة. ومن المرجح أن أعمال العنف ستكتسب قوى دفع ذاتية على المستوى الداخلي؛ ولكن من المؤكد أن وقوع ما يشبه مجزرة أنديجان (أوزبكستان) (أيار/ مايو 2005) سيشعل فتيل إدانة شديدة واسعة النطاق في عموم أنحاء الغرب. وعندئذ، فإن موسكو ستسارع إلى تقديم "دعمها الأخوي" لأذربيجان. ووقتها أيضاً، فإن إلهام علييف، الأقل دهاءً وثقة بالنفس من والده (وهو السياسي المحنك الذي تدرب في مدرسة لجنة أمن الدولة السوفيتية "كي.جي.بي")، ربما سيجد نفسه في وضع لا يستطيع فيه رفض العرض الذي يقدمه له بوتين.

كازاخستان وحصيلة "التوجهات المتعددة"

من منظور مشروع "الإمبراطورية الجديدة" الممتدة نحو "مقاطعات" كازاخستان الهيدروكربونية المتاخمة، فليس هناك بلد يمكن أن يضاهيه من حيث القيمة والأهمية الكامنتان فيه، فيما يتعلق بضمان سلامة هذا المشروع "النيوإمبريالي"، الذي اتخذ من الطاقة موضوعاً رئيسياً له. وعند تطلع موسكو إليه من موقعها، فمن الطبيعي أنها سترى في هذا الجار الكبير المتاخم للحدود الروسية، بما يضمه من شريحة سكانية كبيرة تتحدث الروسية، ومن احتياطيات ضخمة من النفط والغاز، ليس مجرد بلد من بلدان آسيا الوسطى المجاورة لأفغانستان، والمعرضة لمزيج لا نظير له من المعضلات (ابتداءً بالزيادة السكانية المفرطة، وانتهاءً بالتطرف الإسلامي)؛ بل من حيث هو كيان مستقل، وهدف يحتل أولوية قصوى في خطط المشاركة والتواصل الهادفة إلى التغلغل وبسط النفوذ.

وحينما شرع بوتين في عام 2000 برسم الخطوط العريضة الأولية بهذا الاتجاه، فقد وجد نفسه في وضع غير مواتٍ في مواجهة الرئيس الكازاخستاني، المتمرس الشديد الثقة بالنفس، نور سلطان نزارباييف. ونور سلطان نزارباييف هذا كان قد اتخذ لنفسه موقف المناصر الحقيقي، بل وحتى "الأيديولوجي"، لمشروع التعاون الأوروآسيوي؛ فما كان من بوتين إلا أن قرر مسايرته أملاً في امتلاك وسيلة ضغط ما في هذا الخصوص؛ وكان على صواب حينما افترض أنه غير قادر على أن يتخذ من نزارباييف "حليفاً استراتيجياً" مسلّماً به.[19]

وحتى في تلك المرحلة المبكرة، فإن ثمة شكوكاً كانت ماتزال تساور الكرملين من أن نفط قزوين هو العامل الأهم في خطط بوتين؛ بيد أن أول مراجعة أجراها مجلس الأمن الروسي لسياسات الكرملين كانت قد أثبتت بالفعل أن روسيا قد خسرت زمام المبادرة أمام الشركات النفطية العابرة للقوميات، بقيادة "شيفرون"، بعد أن تحدت هذه الشركات المخاطر التي قد تترتب على تقلب الأوضاع هناك؛ فوظفت استثمارات هائلة في مشاريع يتوقع لها أن تدر عليها عائدات ضخمة. وعوضاً عن طلب موسكو من كبريات شركات

النفط الروسية التصدي لمنافسيها، آثرت تبني استراتيجية أكثر حذراً، تمركزت بشكل أولي على فرض هيمنة "حميدة" على عمليات نقل النفط الكازاخستاني إلى الأسواق العالمية. ولم يكن مفتاح النجاح هنا غير خط الأنابيب الممتد بين حقل تنجيز وميناء نوفوروسيسك، الذي كان قد توقف العمل فيه؛ وفي الحال أعيد "تشغيل" معدات بناء هذا المشروع الاستراتيجي.

وخلافاً لكل خطوط أنابيب النفط الروسية الأخرى (المملوكة لشركة النفط الحكومية ترانزنيفت التي تتولى تشغيلها بنفسها)، فقد كان هذا الخط يمثل مشروعاً مشتركاً أطلق عليه اسم "كونسورتيوم خط أنابيب قزوين"، وفيه لا تزيد حصة روسيا على 24٪، فيما تمتلك كل من كازاخستان وسلطنة عُمان ما نسبته 19٪ و7٪ (على التوالي) منه؛ وتوزعت نسبة الـ 50٪ المتبقية من أسهم المشروع على شركات نفطية عدة (بلغ نصيب شركة شيفرون منها 15٪ تقريباً). ومع أن شكوكاً جدية كانت تنتاب فريق بوتين حيال ترتيب الحصص على هذا النحو، فقد كان عليه قبولها من دون اعتراض؛ وذلك لأن إنجاز هذا المشروع كان وقتئذ أهم بكثير من الإمساك بمقاليد الهيمنة التامة.[20]

ومنذ منتصف عام 2001، بدأ النفط بالتدفق فعلاً عبر هذا الأنبوب، ما أشاع ارتياحاً كبيراً في نفوس الشركاء الدوليين، وهو ما عبّر عنه دون إيفانز، وزير التجارة الأمريكي، الذي حضر احتفالات تدشين الخط. وشيئاً فشيئاً تزايد حجم كميات النفط المصدّرة تزايداً مطّرداً، لتصل ذروتها في عام 2006 حينما بلغت 31 مليون طن (أو 660 ألف برميل يومياً).[21]

وبرغم الأهمية الكبيرة التي اكتسبها هذا الاختراق، فإن موسكو كانت تواصل البحث عن مبادرات جديدة تمنحها قدراً أكبر من التحكم المباشر بثروات كازاخستان النفطية. وكما سبقت الإشارة إليه في الفصل الخامس، فإن نزارباييف أبى تماماً الاستجابة لأي أفكار بشأن تطوير علاقات تتخطى الحدود وتدخل المجتمعات الروسية الأصل القاطنة في شمالي كازاخستان طرفاً فيها؛ مثلما لم يكن معنياً بشكل خاص بالمقترحات

الداعية إلى توسيع أطر التعاون في مجال محاربة الإرهاب. ومن جانب بوتين، لم يكن متحمساً كثيراً لمخططات نزارباييف القائمة على مبدأ "تعدد التوجهات"، الذي ينطوي ضمناً على جعل روسيا مجرد واحدة من عدة وجهات مهمة تتخذها علاقات بلاده الخارجية.[22] ولكي يعطي بوتين مضموناً أوضح لبنى التعاون الأوروآسيوي، فقد اقترح تطوير صيغ التعاون الاقتصادي مع كازاخستان، إلى جانب روسيا البيضاء وأوكرانيا، في إطار ما عُرف أنه "الفضاء الاقتصادي المشترك"، الذي أُطلق في أيلول/ سبتمبر 2003.[23]

وكان من المرجح إلى حد كبير انهيار هذه المبادرة في غضون سنتين تقريباً؛ غير أن توالي سلسلة من الانتكاسات والتحديات كان قد أجبر نزارباييف على إعادة ترتيب منظومة "توجهاته" المتعددة. ولعل التحدي الأكبر، بين تلك التحديات التي واجهت الرئيس الكازاخستاني، هو شبح اندلاع "ثورة ملونة" كتلك التي بلغت حداً ينذر بالخطر في كييف أواخر عام 2004، وفعلت فعلها بقوة على نحو مثير للفزع على مقربة من بلاده، عندما انهار نظام عسكر أكاييف في قرغيزستان بسهولة تدعو للدهشة في شباط/ فبراير 2005. ومن المحتمل أن نزارباييف كان قد أدرك أن بمقدور روسيا تقديم بضعة ضمانات تحول دون حدوث تصعيد مفاجئ في التوترات الداخلية في كازاخستان؛ وخلص في الوقت عينه إلى أن الانتقادات الأوروبية المتزايدة لحملات القمع الاستباقية التي شنها على قوى المعارضة السياسية لا تفيده بشيء، مثلما هي تعهدات الرئيس بوش الجديدة بتعزيز الديمقراطية التي اعتبرها نزارباييف محاولة تخريبية مباشرة لجهوده.

لقد كان نزارباييف بصفته عضواً سابقاً في نظام "المحسوبية" السوفيتي الذائع الصيت، واعياً تماماً إلى أن أميالاً يمكن أن تفصل ما بين الأقوال والأفعال؛ غير أن استعداد الولايات المتحدة الأمريكية الواضح لتقديم دعم فعلي وعملي "للثوار" على اختلاف "ألوانهم"، أثار فيه إحساساً بالقلق من أن "تغيير النظام"، في بلد مهم استراتيجياً كبلده، قد يغدو فرضية تجتذب اهتمام بعض المخططين السياسيين بتأثير دوافع أيديولوجية.[24]

وبموازاة هذه التحولات السياسية، شهد المناخ الاستثماري في كازاخستان حدوث تغيرات ذات شأن كبير. فقد خلص نزاربايف قبيل انتهاء عام 2003 إلى أن شيفرون، وغيرها من كبريات شركات النفط المتعددة القوميات، ينبغي عليها أن تعيد قسطاً أكبر من أرباحها لكازاخستان. ومن هنا، فقد شرع رئيس الوزراء، دانيال أخمتوف، في ممارسة الضغوط عليها للدخول في مفاوضات جديدة بشأن اتفاقيات تقاسم الإنتاج، وزيادة حصة شركة "كازموناي جاز" المملوكة للدولة (Gavrichev, 2004).

وعلى الرغم من أن تصاعد أسعار النفط العالمية جعل هذه التنازلات القسرية أقل إيلاماً بالنسبة للشركات الغربية، فقد بدأت تخشى من التعرض لمطالب جديدة، ومن إقدام دول أخرى، تتقدمها أذربيجان، على الاقتداء بهذه السابقة "الخبيثة". وبالتالي، فقد تسبب امتناع هذه الشركات عن استثمار أموالها في مشاريع جديدة في تأخير عمليات تطوير حقل "كاشاجان" البحري (الأضخم خارج منطقة الشرق الأوسط) الذي كان مقرراً له أصلاً دخول مرحلة الإنتاج في منتصف عام 2005، ولا يمكن له ضخ كميات تجارية إلا بعد منتصف عام 2008.[25]

ومهما يكن، فليست الضغوط التي مورست بترخيص حكومي على المستثمرين هي التي تسببت فقط في امتناع شركات النفط عن توظيف استثمارات جديدة، ولكن التحقيقات القانونية، التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى، بشأن ممارسات تجارية مشبوهة يعود تاريخها إلى مطلع عقد التسعينيات ومنتصفه، كان لها أثرها أيضاً في هذا الخصوص.[26] وقد شملت هذه التحقيقات أفراداً من عائلة نزاربايف نفسه؛ الأمر الذي كشف النقاب عن تفشي الفساد بشكل واسع النطاق في قطاع الطاقة التابع للدولة، والذي أمسى عائقاً رئيسياً أمام النشاطات التجارية في كازاخستان.[27]

ولم يطل الوقت كثيراً بموسكو لتتنبه للفرص التي أتاحها لها انسحاب المستثمرين الغربيين؛ وبدا بوتين تواقاً إلى تحويل زخم محاربة الإرهاب إلى أفضليات وخيارات اقتصادية ملموسة. ومع ذلك، فإن شركات النفط الروسية لم تظهر الكثير من القدرات

التنافسية الفاعلة. وقد لا يمكن تبرير ترددها هذا إلا بالأثر الذي خلّفته "قضية" يوكوس، والذي -على أي حال- لم يكن له وقع مباشر على العلاقات الثنائية بين البلدين، نظراً إلى أن نزارباييف امتنع بحكمة عن اتخاذ أي موقف كان حيال مسألة حساسة داخلية. غير أن التأثير غير المباشر كان أعظم مما كان الكرملين يحسب، فلم تكن شركة يوكوس المحاصرة هي الوحيدة التي كان يتعين عليها إلغاء كل الخطط التي وضعتها لتوسيع نشاطاتها في منطقة قزوين، بل إن شركات نفطية أخرى، بما فيها شركة لوك أويل، المعروفة تقليدياً بنشاطها وبقدرتها على تغيير مجرى الأحداث، كانت مجبرة هي الأخرى على تقليص نطاق مشاريعها الاستثمارية هناك.[28] وفي محاولة من شركة لوك أويل للحفاظ بعض الشيء على علاقات التعاون مع كازاخستان، فضلت الدخول في مشروع مشترك مع شركة كازموناي جاز الكازاخستانية الحكومية لتطوير حقل "خفالينسكوي" النفطي، الذي يقع في القطاع الروسي من بحر قزوين؛ بيد أن كلا الطرفين أقرّا ضمناً أن العمل الفعلي في هذا الحقل قد يبدأ في وقت ما أواخر هذا العقد.[29]

ولم تصل فاعلية "هجوم" الطاقة الروسي في كازاخستان إلى أعلى مستوى لها إلا في تموز/ يوليو 2005، عندما وقع بوتين ونزارباييف على اتفاق لمشروع مشترك يستهدف تطوير حقل كورمانجازي النفطي، الذي قدرت محتوياته بما يصل إلى 980 مليون طن من الاحتياطيات النفطية القابلة للاستخراج، ويتطلب توظيف ما يراوح بين 22 و23 مليار دولار بشكل استثمارات مباشرة فيه (Glumskov and Shahnazaryan, 2006). وقد تولت شركة روزنيفت الحكومية العمل في هذا المشروع عن الجانب الروسي؛ الأمر الذي تسبب في بداية بطيئة جداً للمشروع، نظراً إلى أن هذه الشركة كانت حتى ربيع عام 2005 منشغلة إلى أبعد حد بـ"نهب" أصول شركة يوكوس وممتلكاتها. وعلى الرغم من أن الاكتتاب العام الأولي الناجح الذي جرى في منتصف عام 2006 على ما يقرب من 20٪ من حصصها، كان قد ساعد على التخفيف من عبء ديونها المتراكمة، فإن تأمين استثمارات تقدر بمليارات الدولارات كان مايزال يقع خارج حدود قدراتها المالية.[30]

ومع أن نزارباييف كان واعياً تماماً لتأخر العمل في المشروع لفترات تعذر اختزالها، إلا أنه -فيما بدا- لم يجد بأساً في ذلك على الإطلاق. فقد كان يرى في هذا الارتباط الاقتصادي الوثيق بروسيا أمراً محتوماً، وإن مؤقتاً؛ وصار في الوقت نفسه يعمل بعناية فائقة على استعادة حريته في المناورة. ولم يكن ليصعب عليه قط تقوية "التوجه" الصيني؛ فسمح لشركة النفط الوطنية الصينية بامتلاك النصيب الأكبر من أسهم شركة "بيتروكازاخستان"، الذي يضع في يدها زمام التحكم بإدارة هذه الشركة، مقابل 4.2 مليارات دولار.[31]

كما منح دعمه الكامل لمشروع مد خط أنابيب آتاسو-ألاشانكو (بطول ألف كيلومتر) بكلفة 800 مليون دولار؛ وفي كانون الأول/ ديسمبر 2005، ضغط نزارباييف مزهواً على زر تشغيل محطة الضخ في المشروع ليبدأ النفط بالتدفق نحو مصفاة في مقاطعة زنجيان الصينية (Yermukanov, 2006). وفي واقع الحال، فإن بكين كانت قد أبدت تحمساً شديداً للاستثمار في مشاريع استغلال ثروات الطاقة الكازاخستانية إلى الحد الذي جعل أستانا تميل إلى الحد من نطاق اتفاقات التعاون ما بين البلدين.

إلا أن ما كان نزارباييف يبغي تحقيقه بالفعل هو إعادة ترتيب "التوجه" الغربي لعلاقاته الخارجية. فحين ضمنت له الانتخابات الرئاسية التي أجريت في كانون الأول/ ديسمبر 2005، والتي أحكم سيطرته عليها، ولاية جديدة تمتد لسبع سنوات أخرى، فقد لجأ إلى اتخاذ عدد من التدابير والإجراءات الإدارية باتجاه "دمقرطة" نظام السلطة على المستوى المحلي (Solovyev and Sidorenko, 2006a). وكان هذا كافياً لإشاعة المناخ المناسب لزيارة نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني، الذي وصل إلى أستانا بعد أن ألقى خطاباً شديد اللهجة في فيلنيوس [عاصمة ليتوانيا] داعياً إلى إحراز تقدم على طريق نشر القيم الديمقراطية، ولكنه أحجم عن توجيه أي انتقادات لغياب هذه القيم في كازاخستان.[32] ومع أنه لم يبخل على أستانا بعبارات الثناء والإطراء، فإنه قد عرض على كازاخستان وبشكل واضح ما كان يتوقع منها أن تفعله؛ فكان من دواعي سرور

نزارباييف أن يستجيب لذلك. ولم يمض سوى شهر واحد حتى كان هذا الأخير يوقع على اتفاق لتصدير النفط الكازاخستاني عبر خط أنابيب باكو-تبليسي-جيهان الذي كان سيثبت جدواه من الناحية التجارية ما بعد عام 2010.[33]

وحرص بوتين من جانبه، على جعل رده الانتقامي متزامناً مع موعد قمة ستريلنا لمجموعة الثماني، التي دُعي نزاربايف إليها للظهور إلى جانب بوتين في النقاشات التي كانت ستدور حول مسألة "أمن الطاقة". ومع أن المناسبة كانت موضع تقدير نزارباييف، إلا أن محاولات موسكو الخفية لتقويض مبادرات أستانا الهادفة إلى إصلاح رابطة الدول المستقلة، دفعت بالرئيس الكازاخستاني إلى إعادة تقويم المحصلة النهائية لعشر لقاءات "ودية" أجراها مع بوتين خلال عام 2006.[34] وفي زيارة لنزارباييف إلى موسكو في آذار/ مارس 2007، أعرب عن خيبة أمله في النتائج التي تمخضت عن شراكة البلدين في مجال الطاقة؛ وعرض ضمناً أن لديه من الأسباب ما يدعوه إلى اعتبار زيارته لواشنطن، التي قام بها في أيلول/ سبتمبر 2006، نجاحاً سياسياً مهماً (Dubnov, 2007).

وما إن حل عام 2007 حتى بات واضحاً للعيان أن موسكو على وشك فقدان فرصة ربط كازاخستان بترتيبات ملزمة من شأنها أن تضمن لشركات الطاقة الروسية مواقع الهيمنة في مشاريع تطوير الاحتياطيات الهيدروكربونية الهائلة في الجزء الشمالي الشرقي من بحر قزوين. غير أن بوتين شن هجوماً مضاداً مؤثراً بشكل زيارة طويلة لكازاخستان قام بها في أيار/ مايو 2007 (اشتملت على قمة ثلاثية في تركمانستان)، لينتزع خلالها من نزاربايف إقراراً بـ«التزامه المطلق بنقل معظم -إن لم يكن جميع- صادرات كازاخستان من المواد الهيدروكربونية عبر الأراضي الروسية» (Baev, 2007h). وفي مقابل ذلك، تعين على بوتين أن يقطع على نفسه وعداً بإضافة خط جديد لمشروع "أنابيب قزوين" (إلى حد بعيد ضد رغبة شركة ترانزنيفت وأولوياتها)، وبإشراك كازاخستان في صفقة بناء خط أنابيب جانبي يمتد بين بورغاس وألكساندروبوليس. وكان عليه أيضاً الموافقة على فرض زيادة أخرى على أسعار الغاز الذي سيصدر إلى أوربا من قبل مشروع كازروزغاز المشترك؛

فأقام بالتالي سابقة تستفيد منها تركمانستان، وأطاح آمال شركة غازبروم في "حماية رصيدها" من الغاز عن طريق استيراد الغاز الطبيعي الرخيص الثمن من آسيا الوسطى. وعلى وجه الإجمال، فإن نزارباييف ترك لنفسه مجالاً كافياً للمناورة بسلاحي النفط والغاز، ليضمن اعتماد الزعيم الروسي القادم بصورة جدية على نياته الحسنة.

وهكذا، فقد ارتضت "الإمبراطورية" على مضض بهذا الاتفاق الذي لا يمكن وصفه بالأمثل؛ نظراً إلى أنها غير قادرة إلا على تقديم القليل جداً من الضمانات الأمنية مقابل حاجتها المستميتة لإدامة علاقاتها هذه في ميدان الطاقة.

تركيا ومفترق طرق الغاز

في سياق الفكر الإمبريالي الروسي وما بعده، تظل تركيا دوماً نقطة مرجعية في غاية الأهمية، من حيث إنها تمثل خصماً طبيعياً لا يمكن التعاون معه إلا بقدر محدود جداً. وعلى امتداد عقد التسعينيات، كانت علاقات روسيا الاقتصادية مع تركيا أكثر وثوقاً بكثير من علاقاتها السياسية معها (وهذا عائد في الأغلب إلى تخلي الأولى عن المركزية في نظامها الاقتصادي)، والتي كان الجانبان الأكثر هيمنة فيها هما: التجارة المتنقلة بين البلدين، ومشاريع البناء التي تتميز "برخص الأيدي العاملة" المشاركة فيها (Freedman, 2002).

وفي المخططات الجيوسياسية الروسية المبكرة، كانت تركيا ماتزال توصف بالمنافس الرئيسي في منطقة القوقاز، وهي المنافسة التي زُعم أنها تستمد زخمها من أيديولوجية توسعية تنادي بلم شمل الأقوام ذوي الأصول التركية (التركية والأذربيجانية والتركمانية والقرغيزية، وغيرها).[35] وهذه التصورات إنما تعكس (ولو على نحو محرّف بعض الشيء) رؤية روسية لمرحلة جديدة من مراحل بسط النفوذ التركي في أوراسيا، كما عبّر عنها الرئيس التركي أوزال في منتصف عقد التسعينيات من القرن الماضي (Winrow, 1995). وبالنسبة لبوتين وفريق أقرب معاونيه، فلم يكن بينهم في بادئ الأمر من يشكك بضرورة مواجهة هذا التحدي وتحييده، بل إن هذه المهمة باتت أكثر إلحاحاً بفعل الحاجة إلى ضمان

"حياد" تركيا خلال حرب الشيشان الثانية، كي تمتنع أنقرة عن تقديم الدعم -أو حتى التصريح به- "للإرهابيين" الذين كان حصولهم على الشرعية على المستوى الدولي يعد أمراً في غاية الأهمية بالنسبة لهم.

أول رسل موسكو لأنقرة كان رئيس الوزراء كاسيانوف، الذي زارها في تشرين الأول/ أكتوبر 2000، ليعلن منها أن «روسيا وتركيا شريكتان وليستا قوتين متنافستين؛ ومن الآن فصاعداً، فإن الحكومة ستتخذ من هذا الفهم منطلقاً لها» (Kuznetsova, 2000). وتواصلت عملية كسر الجليد بالإيماءة اللاحقة التي تمثلت في زيارة قام بها أناتولي كفاشنين، رئيس هيئة الأركان العامة، لتركيا في كانون الثاني/ يناير 2002، لتشكل الاتصال الأول من نوعه على الإطلاق على هذا المستوى؛ وليوقع كفاشنين خلالها على اتفاق للتعاون العسكري بين البلدين. ومع أن عملية الإعلان عن الأسلحة الروسية المعروضة للبيع أثارت اهتماماً حذراً لدى أنقرة، إلا أن الأهم من ذلك هو التوصل إلى تفاهم واضح بشأن قيام البلدين بحظر وملاحقة المنظمات الإرهابية التي يمكن أن تقيم معسكرات لها في أحد البلدين لتهديد الآخر.[36]

بيد أن هذه المبادرات الواعدة، التي كانت تبشر بإجراء حوار سياسي يمكن أن يفضي إلى خلق توازن جديد للمصالح في منطقة القوقاز، آلت إلى الانهيار جراء تفاقم الخلافات بشأن نقل نفط منطقة قزوين، بعد أن أحدث افتتاح خط أنابيب تنجيز-نوفوروسيسك في منتصف عام 2001 زيادة حادة في حركة الناقلات الروسية عبر مضيق البوسفور. وفي حين وضعت موسكو في تصورها أن مشروع خط أنابيب "كونسورتيوم قزوين" يمثل البديل الأكفأ لخط أنابيب باكو-تبليسي-جيهان، فإن أنقرة كانت ترى في هذا الأخير مورداً ينطوي على قدر كبير من الأهمية. فجاء هذا التباين في الرؤية ليؤجج الخلافات الناشبة بين البلدين. وهكذا، فقد بدا أن التنافس "الإمبريالي" الذي طال به الزمن، قد اكتسب الآن بعداً نفطياً. ومع ذلك، فقد اعتبر فريق بوتين أن تصدير كميات ضخمة من الغاز الطبيعي سيشكل أداة جوهرية لإخماد فتيل هذا الصراع. وبحسب تقدير فيونا هيل

(Fiona Hill, 2003, p. 63)، فإن «الاتفاقيات التي أبرمت بشأن الغاز قد أسهمت في توثيق الصلة بين روسيا وتركيا»، على الرغم من خلافاتهما النفطية.

ومن خلال تفهم طبيعة الأحداث بعد وقوعها، يغدو بالإمكان القول بأن المراهنة على "قوة الغاز" كانت قد استندت إلى التقديرات المبالغ فيها إلى حد خطير لحجم الطلب المحتمل على الغاز من جانب الأسواق التركية. فدخلت غازبروم -بناء على ذلك- في عقود لامتلاك أصول جديدة في كل من رومانيا وبلغاريا وتطوير البنى التحتية فيهما، سعياً منها لزيادة قدراتها على تجهيز إسطنبول بالغاز. ولعل المشروع الأهم في هذا الخصوص كان بناء خط أنابيب جديد، أطلق عليه اسم بلو ستريم (بطول 1400 كيلومتر) عبر البحر الأسود. ووقع الاختيار على شركة إيني الإيطالية لتكون شريكاً رئيسياً في هذا المشروع الطموح؛ وعلى الرغم من المصاعب الجدية التي اعترضت أعمال البناء، وتزايد نفقاته بشكل مفرط بسبب الفساد الذي لا مفر منه، فقد اكتمل العمل في المشروع في الموعد المحدد له أواخر عام 2002.[37] وعلى أي حال، فإن إنجاز هذا الخط لم يضع حداً للمتاعب التي رافقته. فلم يكن الطلب على الغاز الطبيعي من جانب الطرف المتلقي كافياً، كما تبين لاحقاً؛ إذ إن الأزمة الاقتصادية التي نشبت خلال عام 2001 قد تسببت في انكماش السوق التركية انكماشاً شديداً؛ فلم يكن أمام غازبروم إلا الدخول في مفاوضات مستفيضة حول خفض حجم صادراتها من الغاز وأسعاره.[38]

ومهما يكن، فقد استوجب تعثر الشركة على هذا النحو إجراء مراجعة مهمة بهدف إعادة ترتيب وسائل السياسة الروسية وغاياتها. فهذا المشروع الباهظ التكلفة، الذي كان يؤمل له أن يكون ورقة ضغط شديدة التأثير من أوراق السياسة الخارجية، قد تحول إلى عبء ثقيل؛ ولا بد للسياسات الرئاسية من التكيف باتجاه إنقاذ هذا "الفيل الأبيض"، وهو الوصف الذي يطلق على الأصول التي يجب أن تحاط بعناية ونفقات كبيرتين رغم ضآلة عائدها.

وشهد كانون الأول/ ديسمبر 2004، اجتياز خط فاصل في العلاقات الروسية-التركية عندما قام بوتين بزيارة رسمية لتركيا ليرسي أسس حوار سياسي على مستوى جديد، يتخطى حدود أهداف "الردع" الجيوسياسية التي كانت قد وضعت في مستهل ولايته الأولى.[39] وبرغم أن بضع مشكلات صعبة، وبخاصة ما يتعلق منها بمنطقة القوقاز، ظلت عالقة حتى تلك الساعة، إلا أن قيام رئيس الوزراء التركي برد الزيارة لموسكو في كانون الثاني/ يناير 2005، واللقاء الذي جمعه ببوتين في منتجع سوشي في تموز/ يوليو من العام نفسه، أظهرا أن التعهدات السياسية التي قطعها البلدان بغية إقامة "شراكة ناضجة" بينهما، كانت ماتزال قوية.

ومن المرجح أن الدعاوى التي أطلقها بوتين لتعزيز الاستقرار في القوقاز ربما لم تكن مقنعة إلى حد كبير، كما أن مقترحه بكسر حاجز "العزلة الاقتصادية"، المفروضة على جمهورية قبرص الشمالية، لم يحقق نتيجة آنية؛ ولكن ما إن تعلق الأمر بالغاز الطبيعي، حتى بدا الطرفان عازمين قطعاً على التوصل إلى اتفاق بهذا الشأن (Politov, 2005). ولم يدخر الرئيس الروسي وسعاً من أجل كسب الدعم لكل بند من بنود "قائمة التسوق" التي وضعتها شركة غازبروم، بما فيها بناء مستودعات تحت الأرض، والاستحواذ على شركات تعمل في مجال نقل الغاز.

وفي زيارة جديدة لبوتين إلى تركيا في تشرين الثاني/ نوفمبر 2005، "افتتح" من جديد، برفقة رئيس الوزراء الإيطالي بيرلوسكوني، خط الأنابيب الذي كان قد أنجز منذ أمد ليس بالقصير، فوضع بذلك هدفاً جديداً لمشروع "بلو ستريم"؛ وذاك هو تصدير الغاز الروسي إلى أسواق جنوب أوربا عبر تركيا.[40] فصار بمقدور غازبروم الآن امتلاك مواقع قيادية في هذه الأسواق، تتقدم بها على الكونسورتيوم الذي تتزعمه شركتا بي بي وستات أويل، والذي تولى تطوير حقل شاه دنيز للغاز في أذربيجان، وبنى خط أنابيب "جنوب القوقاز"، بصفة مشروع مواز لخط أنابيب باكو-تبليسي-جيهان - ليمتد من باكو حتى أرضروم شرقي تركيا. ويبدو أن تسوية مشكلات غازبروم في الأسواق التركية على

هذه الصورة قد انطوت أيضاً على ميزة إضافية تمثلت في تقليل اعتماد روسيا على مرور الغاز عبر أوكرانيا؛ غير أن هذه المسألة بالذات كانت الصخرة التي تحطمت عليها خطط بوتين. ذلك أن "حرب الغاز" الروسية-الأوكرانية، التي اندلعت مع حلول عام 2006، كانت قد أثارت فزعاً شديداً داخل الاتحاد الأوربي؛ كما أن احتمالات تلقي كميات أكبر من الغاز الروسي عبر تركيا قد تحولت بالنسبة لبروكسل إلى تحد، بدلاً من أن يشكل فرصة جديدة.

وكان الاتحاد الأوربي، بدلاً من ذلك، قد أولى اهتماماً أكبر بمشروع خط أنابيب نابوكو، الذي يهدف إلى نقل غاز قزوين عبر تركيا إلى "مركز التجميع" النمساوي، عن طريق ربطه بخط أنابيب "جنوب قزوين" الذي أنجز في موعده أواخر عام 2006.[41] ومع أن تركيا لم تكن لتقلقها تحديداً خطط غازبروم ومشاريعها، فإن مشروع نابوكو يكتسب في نظرها أهمية أكبر بكثير، نظراً إلى أنه يضفي قوة إضافية على موقف أنقرة في المفاوضات المرهقة الدائرة حول انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي؛ فتقرر بالتالي تجميد العمل في الجزء الثاني من خط أنابيب "بلو ستريم" (Katik, 2006).

وعلى أي حال، فقد حرصت موسكو على ألا تفرض أي شروط سياسية على تصدير موارد الطاقة الروسية إلى تركيا وعبر أراضيها؛ بل إن الدلائل كانت حتى ذلك الوقت تتجه بشكل واضح في الاتجاه المعاكس، حيث كان بوتين مايزال يسعى لتعزيز العلاقات السياسية مع تركيا، بقصد الدفع بأجندة الغاز إلى أمام. وحين أبرم بوتين في أيار/ مايو 2007 اتفاقاً مع تركمانستان بشأن نقل الغاز الروسي شمالاً، ليقضي بذلك على مشروع خط الأنابيب العابر لبحر قزوين، حاذر من إيراد أي إشارة لتركيا، مهما كانت. وفيما يتعلق "بأجندة النفط" الأكثر إثارة للخلاف والجدل، فقد عملت موسكو على اختزالها إلى أدنى حد ممكن، عندما توصل أخيراً إلى اتفاق طال به البحث مع بلغاريا واليونان حول مد خط أنابيب بورغاس-ألكساندروبوليس، الذي من شأنه التخلص من عنق الزجاجة في مضيق البوسفور حيث تمر الصادرات القادمة من ميناء نوفوروسيسك.[42]

وقصارى القول، إن الافتراض الذي انطوت عليه السياسة الروسية ضمناً هو أن الرفض سيكون مآل طلب تركيا الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، أو أن أنقرة ستشعر بالإحباط حيال مطالب الاتحاد ومماطلاته، إلى الحد الذي يجعلها تدير ظهرها لبروكسل. فاهتمام موسكو بتركيا على الصعيد السياسي قد تناقص بشكل جلي خلال عامي 2006 و2007 بعد أن خاب ظنها بافتراضاتها تلك؛ وبرغم ذلك فإن هذه التوقعات ربما ستطفو على السطح من جديد، نظراً إلى أن المسار المضطرب لحركة توسيع الاتحاد الأوربي مازال يصعب التنبؤ به. ومع ذلك، فليس من المرجح أن تتجه تركيا نحو روسيا لتعقد معها مساومات جيوسياسية بشأن عقد شراكة ذات طابع "إمبراطوري جديد" تشمل منطقتي القوقاز وآسيا الوسطى، مهما بلغت قوة علاقات البلدين في ميدان الطاقة.

استنتاجات

في منتصف العقد الحالي، شهد مشروع روسيا "الإمبراطوري"، الذي بُعث من جديد، تحولاً متميزاً وغير مسبوق تاريخياً، بعد أن أصبحت علاقات روسيا في مجال الطاقة المحتوى الجوهري له. ولم يحتل النفط في هذا المشروع إلا مرتبة ثانوية من حيث الأهمية، وهو ما يعزى في المقام الأول إلى أن المبادئ الرئيسية للتعامل بهذه السلعة إنما تحددها "أيدٍ خفية" تتحكم بأسواقها. أما الغاز الطبيعي فيمثل حالة مختلفة، يتزايد من خلالها اندفاع موسكو لإملاء أسعار وشروط سياسية تستهدف بها بسط أقصى قدر ممكن من الهيمنة على عمليات إنتاج مصدر الطاقة النفيس هذا ونقله وتوزيعه.

وفي الغرب، فإن هذه التحركات، التي صارت تنفذ من منطلق "أمني"، غالباً ما كانت تؤوّل على أنها تقع في إطار تأسيس منظمة للدول المصدرة للغاز على غرار منظمة أوبك؛ غير أن واقع الحال يدلل على أن موسكو لم تسع على الإطلاق لإنشاء تجمع دولي مماثل لتلك المنظمة "المشاكسة" والعديمة الجدوى إلى حد ما.[43] وحتى عندما قبل الكرملين بمبادرة إيران، فإنه كان مدركاً كل الإدراك أن تجمعاً جديداً من هذا النوع من

شأنه «أن يتاجر بالهواء بدلاً من الغاز»؛ وما كان يبغي في الأصل غير توجيه رسالة تحذير إلى الاتحاد الأوربي (Strokan, 2007). وكانت خطط الكرملين الرئيسية تقضي بشراء كل ما يتوافر لآسيا الوسطى من الغاز المتاح للتصدير (إضافة إلى الدخول طرفاً، أينما أمكن ذلك، في مشاريع الإنتاج والنقل)؛ ليمتلك بالتالي موقعاً احتكارياً فاعلاً يتحكم من خلاله بإمدادات الغاز المتجهة للاتحاد الأوربي، ويخفف في الوقت نفسه أيضاً من الضغوط التي تتعرض لها الموجودات المحلية من الغاز.

ولا بد من القول إن هذه الخطة مع ذلك، لم تخلُ من حسنات وعقلانية؛ بيد أن المعضلة الجوهرية التي تعوق تنفيذها تمثلت في ضرورة إيجاد السبيل إلى ضمان حقوق حصرية فيما يتعلق بالمتاجرة بالغاز المنتج في تركمانستان وكازاخستان وأوزبكستان، إضافة إلى أذربيجان، إن أمكن. ومن حيث المبدأ، فقد كان بالإمكان الاتكال على عديد من شبكات الاتصال، وعلى العلاقات التي نشأت في حقبة ما بعد الإمبراطورية، ابتداءً من نشر الروسية لغة مشتركة، وتشجيع التفاعل ما بين النخب السياسية؛ غير أن موسكو أظهرت قدراً يسيراً من الاهتمام بكل جوانب هذه المهمة المزعجة، وآثرت استثمار "عنصر الخوف" المستمد من خطر "الثورات الملونة".

وخلال عام 2004، والعام الذي تلاه بشكل خاص، حقق هذا التوجه بعض النتائج المبتغاة، حين يمم قادة آسيا الوسطى، الذين استبد بهم القلق والتوتر، وجوههم شطر روسيا طلباً لحمايتها، بأي شكل كان؛ بل إن أذربيجان كانت توشك على قلب مسار توجهاتها نحو الغرب. وفي غضون ذلك، كانت تركيا تعد عدتها لتصبح شريكاً أساسياً في هذا المشروع "الإمبراطوري" الجديد القائم على خلق تفاعل ما بين "أمن النظام والطاقة". وشهد عام 2006، الذي اعتبرته أذربيجان مصادفة "عام روسيا"، ضياع الجانب الأعظم من المكاسب التي تحققت لروسيا على مضمار إعادة بناء "الإمبراطورية" باتخاذ الطاقة أساساً لها؛ فتحول عام 2006 إلى عام "الفرص الضائعة"!

وبأي حال من الأحوال، فإن انقلاب المواقف حيال المد "الملون" لم يكن وحده الذي تسبب في تعثر حظوظ موسكو على هذه الصورة. فالتشابه اللافت للنظر ما بين الأنظمة الحاكمة، التي وصلت إلى السلطة في "الشظايا" الغنية بموارد الطاقة التابعة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية السابق، لا يشكل في الواقع أساساً للتقارب فيما بينها؛ فكل منها يضع مصالحه الذاتية أولاً؛ ولم يحدث أن ترجمت هذه الأنظمة مبدأ "التضامن" فيما بينها إلى التأهب لنجدة قائد يعتزم البقاء في السلطة مدى الحياة، ويجد نفسه الآن في محنة.

ومن جانب حكام بلدان آسيا الوسطى فقد خلصوا إلى أن روسيا غير قادرة على مد يد العون الحقيقي لهم، أياً كان نوعه، وقت الأزمة؛ وهناك أيضاً من طمأنهم إلى أن نمط الزعامة الذي ينتهجونه بات مقبولاً فعلاً لدى الغرب، شريطة تفادي أعمال القمع المفرط، على غرار ما حدث في أنديجان.

ولا شك في أن إقدام موسكو على تسييس نظامها التجاري "المركنتلي"، من خلال استغلال احتكارها لإمدادات الغاز، قد أثار ردة فعل "دفاعية" في الدول المجاورة لها جمعاء؛ كما كشفت المساومات الشاقة التي ترتبت على ذلك عن أن الأساس التي ترتكز إليه روسيا، في مطالبتها بامتلاك زمام الهيمنة "الإمبراطورية"، آخذ في التداعي. ومهما يكن، فإن المحصلة الإجمالية لنزعة "تأميم ثروات الطاقة"، التي اتخذت طابعاً استبدادياً، لم تفرز لا هرماً مستقراً للسلطة ولا قدرات تنافسية براجماتية؛ بل "عجزاً" خطيراً في "أمن الطاقة".

الفصل الثاني عشر

أساس "هيدروكربوني" للحضارة المتخيلة

الأفكار الغامضة التي تتحدث عن أن روسيا تشكل حضارة فريدة من نوعها بشكل متميز، لها عديد من الجذور التي تمتد عميقاً في الفكر السياسي الروسي المحافظ، الداعي إلى تركيز السلطات الاقتصادية بيد الدولة (أو ما يسمى "الدولانية")، والذي عادت إليه الحياة من جديد في عهد رئاسة بوتين الثانية. وكما عرض الفصل الثالث، فإن الحاجة الملحة لأفكار كهذه تأتي بدفع من المنطق الذي ارتكز إليه النظام في نشوئه وتطوره، والذي بات عليه ترسيخ الاعتقاد القائل أن افتراقه عن الأنموذج الأوربي للعلاقة القائمة ما بين الدولة والمجتمع ليس مجرد انحراف، بل إنه انفصال ضروري يقود روسيا إلى تأكيد "عظمتها" من جديد.

وفي هذا المشروع غير المترابط، فإن الافتراض بأن قوة روسيا مقدر لها أن تتعاظم لأنها المنتج الأكبر لمصادر الطاقة في العالم، بات يشكل واحداً من المعتقدات الجوهرية. ومع أنه افتراض لا يقبل الجدل في ظاهره، فإنه مثير للخلاف في الوقت نفسه؛ نظراً إلى أن الدولة التي تتوخى "العظمة" ينبغي أن يكون لها دور أكثر تطوراً من مجرد كونها "الدولة النفطية" الكبرى. ومافتئ المنظرون الأيديولوجيون في الكرملين يواجهون أنواعاً شتى من المشكلات التي تنطلق من قاعدة "لا تسأل ولا تُخبر" في سياق تشخيصهم للسمات الرئيسية لهذا الدور. لذا، فإن ضمان غزارة ثروات الطاقة أضحى تلقائياً المشروع القومي الأسمى.[1]

ومن المؤكد أن موقع التفاعل المهم ما بين عملية بناء قوة الطاقة، وإنشاء هيكل مجتمعي معقد، يمكن أن يأخذ شكل "الحضارة"، هو السياسات الداخلية؛ إذ إن النظام

بحاجة إلى تبرير توسيع نطاق هيمنته على قطاع الطاقة بحجة تحقيق ازدهار البلاد عن طريق التوزيع "العادل" للأرباح والعائدات غير المتوقعة. وهناك، على أي حال، بعد خارجي مهم أيضاً؛ فروسيا البيضاء وأوكرانيا ينظر إليهما على نطاق واسع أنهما ليستا مجرد دولتين مجاورتين، بل ركنين مهمين من أركان هذه "الحضارة" ذاتها. وعلى هذا، فإن العلاقات التي ستقام معهما في ميدان الطاقة يفترض بها ألا تضمن تقوية أواصر الترابط الاقتصادي فحسب، بل وإشاعة الانسجام والتساوق بين النظم السياسية.

يسعى هذا الفصل إلى تفحص دور النفط والغاز في عملية تضخيم سلطة النظام التي تبناها بوتين، ويتجه من ثم إلى تقويم لدور الطاقة في تطبيق سياسة توسيع دائرة "الحضارة" الروسية باتجاه روسيا البيضاء وأوكرانيا.

صيانة "السيادة" بتوزيع ريوع الطاقة على "المشاريع القومية"

ظهرت الحاجة إلى وصف نظام "السلطة العمودية"، الذي أقامه بوتين، بأنه «الدعامة المركزية للحضارة الروسية الفريدة» في مستهل ولايته الرئاسية الثانية، عندما جرى فعلاً وضع حد للنقاشات العامة المفتوحة نسبياً التي دارت خلال سنة الانتخابات. وجاء النجاح المدهش الذي حققه حزب رودينا (الوطن الأم) الشعبي الحديث النشأة شبه المعارض، في انتخابات كانون الأول/ ديسمبر 2003 البرلمانية، ليؤكد حاجة شرائح المجتمع الناشطة سياسياً الملحة لخطاب ذي طابع وطني قومي؛ في حين أن الفشل الذريع الذي مني به الحزبان اللذان وجها خطابهما لجمهور الناخبين من ذوي التطلعات الديمقراطية، قد أثبت استمرار تفكك مكونات هذا المعسكر.

ومن جانب آخر، فإن رفض الغرب المتوقع "انتصار" بوتين في الانتخابات الرئاسية قد زاد من حدة مشاعر النفور التي أثارتها أصلاً قضية شركة يوكوس؛ كما أن الدعم الحماسي الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا لعملية إزالة النظام الفاسد من السلطة في جورجيا بطريقة ثورية جاء ليقنع الكرملين بأن الشراكة الاستراتيجية ما بين

الطرفين قد تحولت إلى قوقعة جوفاء. ومن هنا، فقد كـان مـن المنطقـي أن يفـضي التقـويم النهائي لهذه التطورات إلى التهيؤ لاتخاذ خطوات نشطة وفاعلة باتجاه بناء قاعدة أكثـر قـوة وتماسكاً للسلطة المحلية، من شأنها أن تزيد قدرة الدولة على مقاومة الضغوط والتـأثيرات الخارجية "المعادية" والتصدي لها.

ويصف ديمتري ترينين (Dmitri Trenin 2006b) تحولاً من هذا النوع في فكر النظام السياسي الروسي بالخروج من فلك، ربما كان محيطيـاً قليـل الأهميـة، يـدور في عـالم يحتـل القطب الأمريكي موقع المركز فيه، وبمحاولة لتنظيم "نظام شمسي" صغير، ولكنه يتميـز بالاستقلالية.[2] وحال البدء بتنفيذ هذا المشروع، فقد ولّد ديناميات استمدت قوة دفعها من داخلها: فكل خطوة تتخذ على طريـق تيـسير عمـل بنـى ومنظومـات الـسياسة الداخليـة وضمان سلاسته (بما فيها إلغاء انتخابات الحكام الإقليميين) كانـت تـستلزم كـسب دعـم الرأي العام وتعبئته ضد الانتقادات الخارجية والاحتجاجات المحلية؛ وكذلك فإن عمليـة التعبئة هذه اقتضت اتخاذ تدابير جديدة ضد القوى السياسية المعترضة عليهـا؛ ومـن هـذه على سبيل المثال، تشريع قانون ينظم بشكل دقيق نشاطات المنظمات غير الحكومية.

ومن خلال تأكيد "السلطة العليـا" في بنـاء نظـام مركـزي صـارم شـبه ديمقراطـي، اكتشف "فريق" بوتين أن حجم التحديات التي تواجه مصالح البلاد، التـي تـم تحديـدها بأسلوب "سيادي" ارتكز في المقام الأول على بقـاء النظـام لمـا بعـد عـام 2008، قـد ازداد بصورة تناسبية مع الجهود التي يبذلها هذا الفريق استعداداً لتعزيز تلك المصالح.

وعلى هذا المضمار، فإن قطاع الطاقة الخاضع لهيمنة الكرملين، كان قد وفر قوة الـدفع الرئيسية لهذا البناء الذي يقام ذاتياً، والذي أطلق عليه مفهـوم "الحـضارة" ذات الاكتفـاء الذاتي. وفي حين واصلت أسعار النفط ارتفاعها المذهل في الأسواق العالمية، فقـد ضـعف إلى درجة اللامبالاة عزم الغرب، وأوربا تحديداً، على الدخول في مواجهة مع موسكو جراء تراجعها عن الديمقراطية.[3]

وفي الوقت نفسه، واصل الرأي العام في الداخل تأييده الواسع لسياسات بـوتين مـع استمرار النمو الاقتصادي القوي، وتدفق عائدات النفط التي ضـمنت ارتفاعـاً مطّـرداً في الدخول. غير أن ما أراد الكرملين الحصول عليه من حيث الأساس لم يكن الدعم القـوي لتراجعه عن الممارسات الديمقراطية، أو لجني مردودات موارد الطاقة، ولكن الموافقة التي تـترجم إلى وقـف لأي نـشاطات أو فعاليـات سياسـية. وعـلى رغـم تحـذيرات الخـبراء المتخصصين من تدني كفـاءة الإدارة الحكوميـة لـصناعات الـنفط والغـاز، فـإن الـشرائح الأوسع من الرأي العام المحلي كانت ماتزال تقف إلى جانب إعـادة تـأميم أصـول الطاقـة ومواردها، التي كانت -طبقاً للآراء الـشائعة عـلى نطـاق واسـع- قـد سرقـت مـن قبـل "الأوليغاركيين" إبان فورة الخصخصة.[4] بل إن هذه الشرائح عبّرت عن استعدادها أيـضاً لمنح بوتين أي صلاحيات أو سلطات إضافية يطلبهـا، ابتغـاء ضـمان الاسـتقرار الـسياسي الذي اعتبر شرطاً أساسياً لاستمرار فترة الرخاء النادرة الحدوث هذه.

وصارت الأجهزة والسلطات ذات الصلة تبرر، على نحو متزايد، ممارسـات النهـب واللصوصية بذريعة تحقيق هدف نقل روسيا إلى مصاف ذلك العدد القليل جداً من الدول ذات "السيادة الحقيقية" في المنظومة الدولية. وعلى هذا، فقـد أعطـى المجتمـع الـروسي في معظمه موافقته على تأجيل إحداث الإصلاحات الشاقة المطلوبة إلى ما بعد هذه "الأوقات السعيدة" الراهنـة. ولكـن المحـصلة النهائيـة لهـذا "العقـد الاجتماعـي" الزائـف لم تكـن "الحضارة" النابضة بالحياة والنشاط حسبما صورتها الآلة الدعائية الرسمية، بل بـالأحرى "دولة نفطية" خامدة.

ولا ريب في أن تأثير مصطلح "لعنة النفط" الشهير الذي اتخذ مثلاً، والـذي يـراد بـه تجريم الدول التي تجني القسم الأعظم من مدخولاتها من تصدير ثرواتهـا الهيدروكربونيـة كي تعود لتبني النهج الاستبدادي، يفعل فعله بصورة مختلفة في كـل حالـة. ولكـن، وكـما يؤكـد مايكـل روس (Michael Ross, 2001, p. 356) في مقالـة لـه اتـسمت بالريـادة والإبداع، فإن «الأثر الضار الذي يخلّفه النفط ليس مقصوراً على الشرق الأوسط وحده».

ومن جانب توماس فريدمان فقد أسهم في تبسيط هذه الفرضية وجعلها في مستوى مدارك عامة الناس حين جعل منها «القانون الأول للسياسات النفطية»، بافتراض أن «أسعار النفط ووتيرة تعزيز الحريات تتحركان دوماً في اتجاهين متعاكسين في الدول الغنية بالنفط».[5]

أما بالنسبة لبوتين، فإن الأسعار تتحرك باتجاه واحد فقط؛ وهو الارتفاع الحاد في الأسعار (كما حدث في مستهل ولايته الثانية) الذي حتّم سلفاً الانزلاق في عملية بناء "الدولة النفطية". وكانت الآلية الرئيسية لهذه العملية هي التحكم بوسائل الإعلام، وفي مقدمها المحطات التلفزيونية الوطنية. وطبقاً لما أظهرته أبحاث عدد من خبراء الاقتصاد الروس، فإن العائدات المتحققة في قطاع الطاقة لعبت دوراً جوهرياً في اتخاذ القرار بإحكام السيطرة على الإعلام الروسي، نظراً إلى أن الرهانات التي طرحت على مائدة المنافسة السياسية كانت قد تضاعفت مرات عدة.[6]

وفي ظاهر الأمر، فإن تضييق الخناق على وسائل الإعلام بهذه الصورة قد نجح إلى أبعد الحدود في التأسيس لحقيقة ينبغي التسليم بها، ومفادها أن ليس من بديل للنظام القائم؛ ما يعني بالتالي تخليد ظاهرة الخمول واللامبالاة على الصعيد السياسي. وكان لا بد لهذه الحملة من أن تخلق آثاراً سلبية تمثل أحدها في نقص خانق في المعلومات عند القمة الضيقة للهرم البيروقراطي عن القرارات "العليا" التي كانت توجه بلا حساب للمستويات الدنيا داخل هذا الهرم، بل وحتى عن تغير المواقف والآراء داخل المجتمع الروسي بعامة.

ومع أن تقديرات الدعم الشعبي لبوتين، العالية بشكل غير طبيعي، كانت تخضع لرقابة دقيقة من قبل الكرملين، فإن المغزى الحقيقي لها كان مايزال غامضاً، باستثناء المؤشرات التي تدلل على أن أمر نقل السلطة لأي خلف يقع عليه الاختيار في عام 2008، لن يكون شاقاً فحسب، بل وخطيراً بشكل مطلق.[7] وعلى رغم أن بوتين لا يتمتع بملكة

سياسية طبيعية ثاقبة، فقد كان واعياً لخطر الوقوع ضحية لحملاته الدعائية التي تتحدث عن تنامي قوة "الحضارة" التي يُعاد بناؤها. فهناك بين مسارات التفكير البراجماتية ذلك الذي ينطوي ضمناً على أن المبالغة في تصوير مدى قوة ثروات الطاقة وتأثيرها ستقوي حتماً من توقعات عامة الناس بالحصول على مكافآت ذات طابع مادي؛ وذلك نظراً إلى أنه في إطار الأنموذج الروسي للحضارة، فإن الدولة التي صادرت الأصول والموارد الرئيسية من "الأوليغاركيين" الجشعين الأنانيين هي التي يرتجى منها السهر على راحة رعاياها الأوفياء وتلبية احتياجاتهم.[8]

واستجابة من بوتين لهذه التوقعات التي ربما سيصعب إشباعها مستقبلاً، أعلن في أيلول/ سبتمبر 2005، وبشكل مفاجئ بعض الشيء، عن إطلاق أربعة "مشاريع وطنية" تقدر قيمة كل منها بمليار دولار، ولم تكن قد أدرجت في موازنة عام 2006 التي روعي في احتسابها الاهتمام الشديد بأدق تفاصيلها. وفي واقع الحال، فإن الميادين الأربعة التي استهدفتها هذه المشاريع، وهي التعليم، والرعاية الصحية، والزراعة، والإسكان، كانت تعاني بالفعل نقصاً حاداً في التمويلات المخصصة لها. لذا، فإن الأمر الرئاسي في «تركيز الموارد المالية والإدارية على تحسين نمط حياة المواطنين» (Putin, 2005d) كان القرار الأكثر حصافة وتأثيراً. وفي الحال، صار ديمتري ميدفيديف، الذي أوكلت إليه مهمة تنفيذها، يوصف بأنه الخلف المعين لبوتين. ولكن ميدفيديف، وفي غضون ستة أشهر فقط، يتشكى من أن الفساد، وغياب الانضباط الإداري، قد أحالا تلك المشاريع إلى «مصدر خزي على المستوى القومي».[9] وعلى الرغم من الحملات الدعائية الاستثنائية، التي اشتملت على تغطية تلفزيونية يومية، وإصدار جريدة خاصة، وإنشاء موقع إلكتروني http://rost.ru/، فإن الشكوك كانت تساور الرأي العام الروسي في هذا الخصوص.[10]

وكان أحد جوانب المشكلة يتمثل في أن أياً من هذه "المشاريع الوطنية" الأربعة لم يجر التخطيط له وفقاً للتعريف الأساسي "للمشروع"؛ أي ذلك الذي يقتضي ضمناً صياغة مزيج من الأهداف العملية القابلة للتطبيق، والموارد المقدّرة، وجداول التقدم المتحقق في

العمل، والمردودات المتوقعة. وقد كان لبيروقراطية الدولة دور مؤثر في تقويض أي محاولة لتطبيق الخطط الملائمة لإقامة مشاريع من هذا النوع (Privalov, 2006c). غير أن الجانب الأكثر خطورة في هذه المشكلة كان عدم كفاية هذه المشاريع لحل المشكلات الكثيرة المتراكمة في أي من الميادين الأربعة الآنفة الذكر، التي كان ينبغي إدخال إصلاحات بنيوية فيها منذ أمد طويل.

وعوضاً عن تشييد منصة انطلاق للشروع في الإصلاحات الهادفة إلى التحديث والتطوير، فإن المبادرة الرئاسية انطوت في جوهرها على توجيه الموارد وجهة مواقع الخلل الأكثر وضوحاً في المؤسسات والهياكل الحكومية المتداعية. فإلى جانب أنه سيزيد من تفشي الفساد، فإن توجيه التمويلات الحكومية بهذا النحو لم يكن يستهدف حسم المشكلات القائمة، بل مجرد تأجيل تفاقمها بشكل خطير. وفي هذا الخصوص، يرى أندريه ريابوف (Andrei Ryabov, 2006) أن تفضيل "النزعة التفاؤلية" التأكيد على الجانب المشرق من الأشياء على خيار التحديث يعد تصرفاً طبيعياً تتميز به "الدول النفطية" الكارهة لإجراء أي إصلاحات يمكن أن تقضي على مكامن العجز والقصور السائدة عن طريق تفعيل النشاطات والفعاليات الاجتماعية.

ومهما يكن من أمر، فإن مواطن ضعف هذه المشاريع وعيوبها التصميمية كانت واضحة للعيان؛ كما أن وفرتها كانت ترتبط بميزة متأصلة أخرى من مزايا "الدولة النفطية" التي تزيد من جهل القيادة بحقيقة أداء الدولة وإنجازاتها؛ وتلك هي «رخص الثمن المترتب على الأخطاء المرتكبة». ففي الوقت الذي جرى فيه وضع نهاية لإضرابات المدرسين والأطباء في خريف عام 2005، وإخماد "انتفاضة" المتقاعدين مطلع العام الذي تلاه، عن طريق توزيع تمويلات إضافية، فإن الكرملين لم يعد يرى سبباً يدعوه للشك في أن «النفط قادر على إزالة كل شيء»، على حد تعبير فلاديمير تودريس (Vladimir Todres, 2006)، الذي يضيف قوله إن «المشكلة التي تقترن بهذه الأخطاء والحسابات الخاطئة هي أنها تميل إلى التراكم، فيتعدى صداها وتأثيرها في لحظة معينة (يصعب التنبؤ بها) عتبة مرحلة الخطر الحرجة».

وكان «رخص الثمن المترتب على الأخطاء المرتكبة» قد مكّن أفراد بطانة الكرملين من مواصلة بناء "ناطحة سحاب" ربما تمكن تسميتها "بوتمكين" جديدة [نسبة للفيلم الروسي الشهير "المدرعة بوتمكين"] خاصة "بالحضارة" الروسية، بوضع "اللزقات" على مواقع التصدع في ركائز "المشاريع القومية" الأربعة. غير أن الكابوس الوحيد الذي كان يقض مضاجعهم هو هبوط أسعار النفط بصورة مفاجئة؛ ولكن الارتفاع الماراثوني لهذه الأسعار كان قد تسبب في شحة الموارد التي كان يفترض بها أن تمثل السمة المميزة لهذه "الحضارة"؛ وأعني بها موارد الطاقة.

وعلى صعيد الاقتصاد الروسي، فإن كفاءة استهلاك الطاقة كانت متدنية على نحو مفزع؛ كما أن استمرار النمو الاقتصادي كان قد أشاع الاضطراب في ميزان العرض والطلب، كما اتضح هذا في إطفاء الأنوار في عموم أنحاء موسكو في شهر أيار/ مايو 2005.[11] وعلى أي حال، فإن انهيار البنى التحتية الخاصة بتوزيع الغاز، وانعدام الطاقات الاحتياطية اللازمة لتكرير النفط، قد جرى تجاهلها لمدة طويلة إلى الحد الذي بات من المؤكد معه تفاقم مشكلات العرض والإمدادات في المستقبل القريب (Delyagin, 2005a).

هذه المفارقة، المتمثلة في بلد يمتلك احتياطيات وفيرة حقاً من موارد الطاقة، ويعجز عن تأمين احتياجاته الذاتية منها، بل ويطالب في الوقت نفسه بشغل مكانة القوة الضامنة لاستقرار السوق العالمية، إنما تعكس خللاً جوهرياً في تصميم هذه الحضارة "الهيدروكربونية": وذلك هو أن روسيا أكبر وأعقد من أن تفي بمواصفات أنموذج "الدولة النفطية". فالإحصاءات الاجتماعية-الاقتصادية التقريبية تشير إلى أن العدد الإجمالي الأقصى لأبناء طبقة "المستفيدين"، ممن يمكنهم المطالبة بنصيب من الأرباح التي يدرها قطاع الطاقة، يمكن أن يصل إلى 50 مليون شخص؛ وهو ما يترك قرابة 90 مليوناً آخرين في عداد "المحرومين" (Ryabov, 2006). وإذا كان من الممكن التحكم بمشاعر الإحباط والاستياء التي ستخيم على هؤلاء "المحرومين" من خلال إعادة توزيع الأموال

على حساب "المستفيدين"، الذين لم يُظهروا إلا القليل جداً من الاستعداد لمشاركة الآخرين بها، فسوف يظل قائماً المنطق الاقتصادي الصريح القائل بأن قطاعات ومجالات واسعة من المجتمع، ابتداءً بالعلوم الأكاديمية ومروراً بالبرامج الفضائية وانتهاءً بالمشاريع الزراعية المدعومة، ستغدو فائضة عن الحاجة في "الدولة النفطية".[12]

إن الهدف الطموح المتمثل في إعادة بناء روسيا واحدةً من الدول "السيادية" القيادية في هذا العالم، قد لا يمكن تحقيقه إلا من خلال وضع استراتيجية تقوم على توظيف الموارد الضخمة التي يدرها قطاع الطاقة في مشاريع تطوير القدرات البشرية المتمركزة في قطاعات الصناعات والخدمات الرئيسية التي تشكل القوى المحركة لعملية التنمية الشاملة في القرن الجديد (Fedeev, 2006).

وقبيل انقضاء عام 2006، كان بوتين قد أدرك أن الأنموذج البدائي نوعاً ما للدولة الريعية قد أقام أساساً واهناً "للحضارة" المتخيلة. ومن هنا، فقد اقترح، وهو على عتبة آخر سنواته في السلطة، انتهاج مسار أكثر ملاءمة يعاد فيه محور الاهتمام من جديد إلى عملية "التحديث"، كما حدث في مستهل "عصره". ووفقاً لذلك، فقد عُهد إلى سيرجي إيفانوف بمهمة الترويج لسياسة صناعية جديدة، تتركز على تقوية هيمنة الدولة على عدد من القطاعات الرئيسية، واستثارة القدرات الإبداعية (Baev, 2007f). غير أن كفاءة الدولة في الهيمنة المركزية على هذه القطاعات ماتزال متدنية على نحو مريع؛ كما أن تحقق محصلة إيجابية للإدماج القسري، مثلاً، لشركات تصنيع الطائرات الرئيسية (بما في ذلك سوخوي وميج وإليوشن وتوبوليف) في شركة قابضة عملاقة واحدة، لم يكن أمراً مؤكداً. فلا يمكن لأحد، في الوقت نفسه، أن ينكر أن عام 2006 كان الأسوأ في تاريخ الملاحة الجوية الروسية، إذ شهد سقوط 318 ضحية.[13]

ومهما يكن، فإن المشكلة التي اقترنت بعملية "التحديث"، التي جرى تفعيلها حديثاً، لم تكن قلة الوقت المتاح لتنفيذ الوعد بتوفير خدمة شبكة الإنترنت لكل قرية في روسيا

بحلول عام 2015؛ بل إن المشكلة الحقيقية هي أن حملات العلاقات العامة الجديدة لتطوير "القدرات الإبداعية" قد ضاعفت الآمال التي علقها عامة الناس على عملية "التحديث"، والتي كانت قد عُززت أصلاً على نحو مبالغ فيه بتأثير شيوع الحديث عن "عائدات ثروات الطاقة" على نطاق واسع. فبات المجتمع الروسي مقتنعاً بأن ارتفاع مستوى الدخول المتاحة لأبنائه ليس إلا بداية "الأوقات السعيدة" لحصد ريع هذه الثروات؛ غير أن الأنموذج الذي اتبعته الدولة (التي تدور حول محور الكرملين) في السيطرة على هذه الثروات كان ذا قدرات محدودة على تغذية الطفرة الاقتصادية وإدامتها. وهكذا، فإن مشروع "الحضارة"، الذي استند إلى ريوع الطاقة وعائداتها، قد دخل مرحلة الانحدار حتى قبل أن يستنفد قدرته بشكل جلي على توفير الرخاء والرفاهية لأبناء هذه الحضارة.

بناء اتحاد لا وجود له مع روسيا البيضاء

مع أن مركز ثقل مشروع "الحضارة" هذا يكمن من دون ريب في السياسات الداخلية، فإن البيئة الخارجية قد أسهمت في رسم ملامحه بفرضيتين هامتين اثنتين: أولاهما، ضرورة ترسيخ القاعدة القائلة بأن روسيا تختلف اختلافاً كبيراً عن أوربا فيما يتعلق بالنظام السياسي الكلي القائم فيها، وأن هذا الاختلاف مقدر له أن يزداد في سياق عملية بلورة مشروع "السيادة" وصقله. وثانيهما، أن قابلية هذا الأنموذج على البقاء والنمو ينبغي إثباتها من خلال إظهار "جاذبيته" لجارات روسيا، ليمكن بذلك اجتذاب الدول الأقرب من الناحية التاريخية والثقافية إلى تحالفات مهمة بتأثير "المجال المغناطيسي" لهذه "الحضارة" الناهضة. ولا شك في أن روسيا البيضاء تشكل المدخل الأساسي للفرضية الثانية؛ إلا أن الاهتمام المتزايد الذي توليه موسكو لعلاقاتها في مجال الطاقة جعل هذا المدخل أبعد من أن يكون مقنعاً.

وكان الرئيس بوريس يلتسين قد تبنى فكرة بناء اتحاد لا تنفصم عراه مع روسيا البيضاء، حين صار واضحاً أن مبادرته التي أطلقها في كانون الأول/ ديسمبر 1999

(مبادرة بيلوفيتش) بشأن تفكيك الاتحاد السوفيتي، لم تحظ بقبول كبير لدى عامة الناس. وفي محاولة من يلتسين لحرمان خصومه السياسيين من فرصة استثمار شعار "إعادة التوحيد"، الذي حظي بشعبية واسعة النطاق، في السباق الحاسم إلى كرسي الرئاسة، فقد بادر للتوقيع على اتفاق مع الرئيس ألكسندر لوكاشينكو يقضي بتأسيس "جماعة" (1996)، تم في العام اللاحق الارتقاء بها إلى مستوى "اتحاد"؛ وتحولت في عام 1999 إلى "دولة اتحادية".

ولعل يلتسين كان يرى في هذا التحالف "الأخوي" مكوناً هاماً من مكونات إرثه التاريخي؛ أما لوكاشينكو فقد كان متعلقاً إلى جانب مراهنته على مشاعر التعاطف القوية الموالية لروسيا السائدة في بلاده، بأمل لم يكن بعيداً عن التحقق في أن يصبح خلفاً لـ"بوريس، القيصر" الروسي الهرم.[14]

وأوضح بوتين حال وصوله إلى الكرملين بعبارات لا لبس فيها أن تقاسم السلطة في دولة موحدة افتراضياً أمر غير وارد؛ ليقيم بدلاً من ذلك تركيبة من العلاقات الشخصية. ونظراً إلى أن التقارب بين البلدين كان مايزال يلقى دعماً شعبياً واسعاً، فقد حافظ بوتين على بنية الدولة الاتحادية، ولكنه لم يبدِ اهتماماً بتمتين أسسها؛ موحياً في مقولة شهيرة له بوجوب التعامل «مع الذباب ومع كرات اللحم بشكل مستقل».[15] وفي ذاك الوقت، استغل لوكاشينكو حالة التردد تلك ليرسخ هوية روسيا البيضاء من حيث هي "جزيرة استقرار"، مشدداً على اختلافها ليس عن أوربا فحسب، بل وعن روسيا أيضاً بـ"رأسماليتها الأوليغاركية"، وأزماتها الاجتماعية، وصراعاتها الداخلية العنيفة (Lukyanov, 2006b).

وفي محاولة جديدة من جانب بوتين اقترح في أثناء لقاء مطول جمعه بلوكاشينكو في سوشي في أيلول/ سبتمبر 2003 تطبيق النموذج الألماني لتوحيد البلدين، لتصبح مقاطعات روسيا البيضاء الست تابعة لاتحاد روسي أوسع حجماً؛ غير أنه لم يصل إلى نتيجة تذكر، كما كان ذلك متوقعاً (Trenin, 2005).

وعند مفترق طرق كهذا، تصاعدت حدة الخلافات بشأن الغاز وأسعار مروره لتصل إلى مستوى المشكلة السياسية ذات الأولوية القصوى؛ ولتتجاوز من حيث أهميتها مشروع استخدام الروبل الروسي عملةً موحدة للدولة الاتحادية، الذي أحيط بهالة إعلامية ضخمة، لتنتهي به الحال إلى التأجيل لأجل غير مسمى. واستبد بشركة غازبروم الغضب الذي ذهب بها في شباط/ فبراير 2004 إلى حد قطع إمدادات الغاز المتجهة إلى روسيا البيضاء. غير أن لوكاشينكو كان قد عقد العزم على أن ينال مبتغاه، فاستدعى سفيره لدى موسكو، متهماً روسيا بأنها «ممارسة للإرهاب على أرفع المستويات».[16] وخلال أقل من 24 ساعة، عادت إمدادات الغاز للتدفق من جديد؛ وبذلك لا يبقى لدى زبائن غازبروم في بولندا ولتوانيا حجج رسمية لإطلاق الشكاوى.

ولكن لوكاشينكو لم يكن يعتمد على ضغوط هاتين الدولتين فحسب، بل وكذلك على حقيقة أن تأسيس اتحاد مكتمل الجوانب مع روسيا البيضاء كان وقتئذ قد أصبح أمراً في غاية الأهمية بالنسبة للمفهوم الآخذ في النضج الذي وضعه الكرملين "للحضارة" الروسية. فالرئيس بوتين، الذي أعيد انتخابه، كان بحاجة إلى سند مرجعي قوي يدعم به موقفه الأيديولوجي ضد خطر الثورات المدعومة من الغرب الآخذ في التعاظم؛ وإن كان في الوقت نفسه يراهن أيضاً على رحيل لوكاشينكو عن السلطة بانتهاء ولايته الثانية في أيلول/ سبتمبر 2006.[17] بيد أن نظيره هذا لم يكن يخطط ليحيل نفسه على التقاعد، بل إنه توجه، برغم اعتراضات موسكو، للتعجيل في إجراء الاستفتاء الخاص بإلغاء الحد المقرر لأمد الولاية الرئاسية، والذي كان قد فرض خلال الانتخابات البرلمانية التي أجريت في تشرين الأول/ أكتوبر 2004.[18]

ومهما يكن، فإن اهتمام الكرملين كان في ذلك الوقت منصباً كلياً على أوكرانيا؛ والصدمة التي خلّفتها "الثورة البرتقالية" كانت عميقة إلى الحد الذي أوجب التخلي عن لوكاشينكو كي لا ينهار مشروع "الحضارة" الذي لحقت به أضرار بالغة. وفي أثناء قمة كانون الثاني/ يناير 2006، تأكد من جديد أن القوة الدافعة لعملية توحيد البلدين قد

تعطلت تماماً؛ ومن هنا، فقد بدا من المثير للسخرية أقوال "خبراء التقنية السياسية" تلك التي شددوا فيها على التزام الزعيمين التام بهذه العملية لولا أن الأجهزة البيروقراطية في البلدين (والحديث مايزال لهم) تتعمد إبطاءها حفاظاً على مصالحها الذاتية الأنانية.[19]

وانطلاقاً من روح الثقة المتبادلة، طلبت موسكو من لوكاشينكو التعهد بضبط النفس في التعامل مع المعارضة خلال الانتخابات الرئاسية التي كانت ستجرى في آذار/ مارس 2006؛ غير أن مسيرات الاحتجاج التي طافت شوارع مينسك جرى قمعها بوحشية واضحة. فدفع هذا التصرف ببوتين إلى اللجوء إلى الوسيلة التي خال أن نجاحها مؤكد ولا سبيل إلى الوقوف بوجهها؛ فكان أن أعلنت غازبروم في الشهر التالي مطالبتها بثلاثة أضعاف السعر المتفق عليه (Socor, 2006a). ومع أن موسكو حاولت إضفاء طابع تجاري على الخلاف الذي تفجر بين البلدين، فقد كان من السهل على المرء أن يرى أن هناك وراء هذا "الإنذار التجاري" ما هو أكثر من مجرد الرغبة في جني أرباح أكبر، وتأكيد ملكية خط أنابيب بيلترانزجاز، والاستحواذ على أصول وقدرات صناعية إضافية.

ومن الواضح أن الكرملين، بعد أن خلص إلى أن لوكاشينكو يمثل العقبة الرئيسية على الطريق إلى التكامل والاندماج الحقيقيين، قد قرر وضع حد "لمعجزته الاقتصادية" التي أقامها كلياً على مبدأ توفير إمدادات الطاقة بأسعار رخيصة.[20] وعلى أي حال، بدا واضحاً أن بوتين كان قد اكتشف حاجة مشروع "الحضارة" بشكل ملح لتحقيق اختراق فعلي وقاطع؛ وذلك بعد أن أخفقت حملات العلاقات العامة الصاخبة (التي رافقت قمة ستريلنا) في ضمان الدعم الذي كان يؤمل أن تحققه لهذا المشروع. وعلى الرغم من أن أعضاء حاشيته كانوا على اقتناع بأن لوكاشينكو أمسى في وضع تفاوضي ميئوس منه، فقد كان عليهم الإقرار بأنهم، على مضمار بناء دولة الاتحاد، قد خسروا كل أوراق الضغط والتأثير التي كانوا سيستخدمونها في التعامل مع هذا الحليف "الوفي"، وبأنه سيتعين عليهم التغلب على المقاومة الجدية المتوقعة من جانب النخب البيلاروسية التي ترتبط فيما بينها بأواصر وثيقة للغاية.[21]

ومهما يكن من أمر، فقد كانت لدى لوكاشينكو من الأسباب الوجيهة ما يدعوه للوثـوق بصلابة موقفه. فهو قد افترض أن موسكو، بعد "حرب الغاز" التي خاضتها مـع أوكرانيـا في مستهل عام 2006، لن تجازف بقطع إمدادات الغاز المارة عبر أراضي روسيا البيضاء، خوفاً من ردات فعل زبائنها الأوربيين، الذين لن يهبوا لنجدته قطعاً، ولكن مصالحهم ستصبح عرضـة للخطر. وقد كان من دواعي سرور بوتين البالغ أن يوافق لوكاشينكو في اللحظة الأخيرة عـلى تسوية وسط فيما يتعلق بإمدادات الغاز؛ بيد أن مظاهر البهجة في الكرملين تحولت إلى إحساس بالمرارة عندما فرضت مينسك رسوماً جمركية على مرور النفط الروسي عبر أراضيها؛ فأجبرت بذلك شركة ترانزنيفت على وقف ضخ إمداداتها النفطية، ولتشعل بالتالي فتيل "حرب نفـط" جديدة. وهنا، أعلن بوتين (Putin, 2007b)، وقد تملكه الغضب، أن الثمن الذي دفعته روسيا بسبب "صفقة الغاز" تمثل في خسارة أرباح تصل إلى 3.3 مليارات دولار، وهي التي اعتـبرت «دعماً مباشراً لزملائنا في روسيا البيضاء». وتراجعت مينسك مـن جانبهـا خطـوة إلى الـوراء؛ ولكنها تقدمت بعد ذلك بمطالب جديدة من بينها منحها قرضاً من دون فائدة بقيمة 1.5 مليار دولار (Privalov, 2007).

لم يكن لوكاشينكو يريد إثبات قدرته على اتخاذ مواقـف متعنتـة فحـسب، ولكـن لكـي يستغل بشكل مباشر التـضارب الواضـح في الـسياسة الروسـية مـا بـين مـصالح اقتـصادية محدودة، ومصالح قومية "أخوية" يمكن تحسسها بوضوح شديد، على رغم غموضها. وهذا التضارب هو الذي استحال على روسيا بسببه تحقيق انتصار صريح.[22] وكان يعلم أيضاً أن ما عرف بخطة أنشلوس تحظى بشعبية أكبر في روسيا (حيث مـازال 70٪ تقريبـاً مـن الـسكان يؤيدون تعزيز عملية التقارب بين البلدين) مما هي في روسيا البيضاء، حيـث تتأصـل بـشكل عميـق الهويـة القوميـة المـستندة إلى مبـدأ الجـوار مـع "الأخ الأكـبر" ('Social-political situation in Russia in January-February 2007,') (Timmermann, 2006).

وفي هذا الشأن، خلص بوتين إلى أن كل تحرك عنيف من جانب موسكو جاء مـضاداً لخيارات الرأي العام المحلي، وأثار ردات فعل حادة ومعاكسة في روسـيا البيـضاء، فـألحق

بالتالي ضرراً مباشراً بمشروع "الحضارة". لذلك أعاد بوتين التأكيد مجدداً على التزامه بإقامة الدولة الاتحادية في خطابه أمام البرلمان عام 2007. وإلى جانب هذا وذاك، راهن لوكاشينكو أيضاً على اقتراب نقطة التحول في عام 2008، والتي فرضت عليه من حيث الجوهر أن يضمن بقاءه للأشهر الستة الأولى من عام 2007. ولعله في هذا الصدد سيسيء التقدير إلى حد كبير، شأنه في ذلك شأن بوتين عندما راهن عام 2004 على رحيل لوكاشينكو طبقاً للدستور.

القلق حيال مأزق أوكرانيا

على صعيد مشروع "الحضارة" الروسي الناهض، فإن أوكرانيا تمثل مشكلة أصعب، وإن هي أهم بكثير أيضاً، من تلك التي تثيرها روسيا البيضاء. فالمزيج غير المترابط من الأفكار التي تدور حول التاريخ المشترك، ومدركات التقارب الثقافي الحميم، وتقويمات قوة العلاقات المتعددة الجوانب، وهواجس المخاطر الجيوسياسية، قد اختُزل في إجماع نخب موسكو في الرأي على أنه ليس بمقدور روسيا إعادة تأكيد "عظمتها" إلا من خلال التيقن من بقاء أوكرانيا في دائرة هيمنتها السائدة.

وفي إطار هذه التطلعات الطامحة، على رغم عدم وضوحها، كانت الطاقة ومازال تمثل بعداً مستقلاً وحافلاً بالصراعات. وخلافاً لروسيا البيضاء، لم تبدِ أوكرانيا إلا القليل من التحفظات على الديون المتراكمة عن "فواتير" تأخر سدادها لأمد طويل، وتكتفي بمجرد "سحب" الغاز من الأنابيب المارة عبر أراضيها. أما موسكو، ومع أنها تعبّر بصوت عال من حين لآخر عن استيائها وتذمرها، فقد كانت حتى نهاية ولاية بوتين الرئاسية الأولى تفضل التوصل إلى تسوية ما بهذا الخصوص. وعلى الرغم من أن بعض الصفقات الخاصة التي تُعقد مع أوكرانيا بمعونة وسطاء يشك في نزاهتهم، وعبر شركات أجنبية مشبوهة، ربما كانت تدر أرباحاً مجزية على غازبروم، فقد كانت هناك دائماً اعتبارات سياسية "للعلاقات الأخوية" التي تعزز الرغبة في إرضاء طلبات هذا الزبون المتقلب الأهواء.[23]

وفي بادئ الأمر، سعى بوتين إلى إرساء سياسته على أساس ذي قدر أكبر من البراجماتية، والإصرار على حسم مشكلة ديون الغاز الأوكرانية، والتوصل إلى آلية تضمن دفعات ثابتة تغطي صادرات الغاز الروسي ومروره عبر أراضي أوكرانيا. وقد بلغت هذه الجهود ذروتها في الاتفاق الثلاثي الذي تم التوصل إليه في حزيران/ يونيو 2007 بين روسيا وأوكرانيا وألمانيا على تأسيس كونسورتيوم دولي يتولى إدارة خطوط أنابيب الغاز، وإن لم يوضع الاتفاق موضع التطبيق على الإطلاق.[24]

وقبيل انتهاء عام 2003، تحولت السياسة الروسية حيال أوكرانيا عن البراجماتية إلى بناء اتحاد ذي أسس أيديولوجية، حيث لم تكن صادرات الطاقة لتشكل مشكلة فنية يتم تذليلها عبر المباحثات والحلول الوسط، ولكن أداة ضغط يراد بها دفع هذا المشروع السياسي إلى أمام. ويُعزى هذا التحول في أحد أسبابه إلى تقويمات خرجت بها موسكو لمفترق الطرق الذي كانت أوكرانيا تتجه صوبه، والذي رأى فيه أوليكس هاران (Olexiy Haran, 2002) «إما ثورة مخملية وإما اقتباساً للنموذج البيلاروسي (البلروسة)».

ولكن في الأغلب الأعم، فإن هذا الاندفاع نحو التدخل في عملية تبني الخيار أو تقريره، عند مفترق الطرق هذا، كانت تقف وراءه تطورات داخلية في روسيا؛ حيث الاستعدادات كانت تجري للوصول "بديمقراطية بوتين السياسية" إلى مرحلة "العظمة"، فيما كانت أوكرانيا تتجه لتصبح حالة اختبار حاسمة لهذه العملية. ويبرز الشاهد الرئيسي لهذا التحول في الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين روسيا البيضاء وكازاخستان وروسيا وأوكرانيا في أيلول/ سبتمبر 2003، وأحيط بهالة واسعة من الدعاية والإشادة، على إقامة ما عرف أنه "الفضاء الاقتصادي المشترك"؛ وكان واضحاً أن هذه الأخيرة تشكل التابع الرئيسي الذي يدور في فلك الهيمنة الروسية.[25] وما كان هذا "الفضاء" ليخلو من فضائل ومنافع على الصعيد العملي؛ فهو قد مكّن الشركات الروسية، على سبيل المثال، من المشاركة في مشاريع الخصخصة الضخمة في أوكرانيا. بيد أن أيديولوجيا "التوحيد"، واستراتيجية "المواقف المشتركة" ضد "الانتهاكات" الغربية، كانت لهما الغلبة بشكل واضح داخل هذا "الفضاء"؛ الأمر الذي أحاله إلى "منظمة من ورق" (Moshes, 2004b).

وتركز النهج الجديد الذي اختطه بوتين لنفسه على ضمان التناغم التام بين النظامين السياسيين في كل من أوكرانيا وروسيا. ومن هنا، فقد تحولت الانتخابات الرئاسية في الأولى، والتي أجريت خلال شهري تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر 2004، إلى معركة من طراز معارك ستالينجراد، حيث الثمن أكبر مما ينبغي للانتصار الذي يحصد فيه الفائز كل شيء. وأياً كانت النتائج، فإن تفجر الاعتراضات الشعبية على نطاق واسع ضد تزوير الانتخابات (والذي أخفق "فريق العمل الخاص" الذي شكّله الكرملين في التنبؤ به) قد جرى تصويره وتحليله بكل وضوح واستفاضة من زوايا مختلفة ومتنوعة، ناهيك عما أفرزته هذه الاعتراضات من روايات وقصص تدخل في عداد الأساطير.[26]

غير أن الجانب المهم الذي ينبغي التأكيد عليه هنا هو المناورات السياسية البراجماتية، الهادفة إلى ضمان الاحترام التام لمصالح روسيا الاقتصادية (وفي مقدمها تلك المتعلقة بالطاقة)، أياً يكن الفائز؛ في حين أن مسار التحرك الأكثر عقلانية بالنسبة لموسكو -على ما يبدو- لم يكن له حضور في استراتيجية بوتين الرامية إلى تأكيد قوة "الحضارة" الروسية. فالمصالح ذات الصلة بالطاقة قد جرت التضحية بها، في واقع الحال، عن وعي وتصميم مقابل الفوز بعائد سياسي ثانوي، وذلك عندما تم في مطلع شهر آب/ أغسطس 2004 التوقيع على اتفاقية تقضي ببيع الغاز لأوكرانيا بسعر ثابت (50 دولاراً لكل ألف متر مكعب) على مدى السنوات الخمس اللاحقة.[27]

وكان لا بد من مضي بضعة أشهر كي يتسنى للكرملين ابتلاع الهزيمة الشخصية المدمّرة المذلّة التي ألحقتها حشود الجماهير المبتهجة في العاصمة الأوكرانية كييف، والتي ارتدت حلة "برتقالية" اللون "باستراتيجية بوتين الكبرى". ولم يحدث إلا في أواخر آب/ أغسطس 2005 أن أعلن مسؤول في الكرملين (لم يشأ الإفصاح عن هويته) عن تغييرات جذرية في سياسة الكرملين حيال "فضاء" ما بعد السوفيتي؛ ما يعني بالتالي أن النضال، الذي جرى خوضه دونما قواعد، ينبغي أن يُدار الآن "بأسلوب متحضّر".

ومع أن الغايات المقصودة اتسمت ببعد الأثر، فإن توجهاً محدداً واحداً فقط أمكن عرضه بشكل مقتضب؛ وذاك هو أن روسيا ستتوقف عن دعم اقتصادات بلدان رابطة الدول المستقلة من خلال خفض أسعار إمدادات الطاقة، فهذا لم يؤدِّ إلا إلى «خلق أوضاع تقود إلى ثورات برتقالية لا يتغير شيء بعدها بالنسبة للشعوب، بينما يظل القادة، أو بعضهم على الأقل، يتلقون مرتباتهم، بشكل مباشر أو خفي، من الأمريكيين».[28] وعلى الرغم من التأكيد المعلن على مناهضة الغرب، فإن مبدأ "تتجير" العلاقات مع الجارات، اللائي ظهرن إلى الوجود في حقبة ما بعد الاتحاد السوفيتي، سواء تحالفن مع روسيا أم لا، بدا عقلانياً على نحو استثنائي؛ على الرغم من أن المرء سيصعب عليه التصديق أن المنطق السياسي السليم كان سيزداد قوة وثباتاً في أعقاب ذلك الفشل الذريع (Lukyanov, 2005b).

ومع أن السياسة الجديدة قد عُرضت بالشكل الذي يجعلها تبدو وكأنها تغطي منطقة رابطة الدول المستقلة برمتها، فما كان سراً أنها استهدفت أوكرانيا في المقام الأول. وعلى هذا، لم يكن مفاجئاً أن تطالب غازبروم في كانون الأول/ ديسمبر 2005 برفع السعر الأساس الذي تدفعه أوكرانيا مقابل الغاز المستورد. وصلابة موقف موسكو التفاوضي، وقوة الدعم السياسي الذي حظيت به، قد بلغتا حداً جعل المعلقين والمراقبين ضمن التيار السائد في روسيا يبتهجون بالانتصار «ابتهاج مشجعي كرة القدم البرازيليين بالفوز على أيسلندا!» (Privalov, 2005c).

ومع أن موسكو لم تبدِ أي مرونة في المفاوضات الشاقة التي خاضها الجانبان، فمن الواضح أنها بذلك كانت تغالي في تقدير قوة موقفها؛ فقد أعيد فتح صمامات أنبوب الغاز المتجه إلى أوكرانيا مع حلول أول أيام عام 2006. فالأثر السياسي الذي تركته "حرب الغاز" هذه في أوربا جاء شديداً إلى حد أن إبرام اتفاق التسوية لم يحتج إلى أكثر من ثلاثة أيام، عاد الغاز بعدها للتدفق باتجاه أوكرانيا. ومع أن كل طرف نسب "الانتصار" لنفسه، فلم يكن خافياً على أحد أن غازبروم كان عليها تقديم تنازلات مهمة، سواء فيما يتعلق بالأسعار أو بالترتيبات المتخذة مع الشركات التجارية غير الشفافة التي يشترك الجانبان في ملكيتها.[29]

وعلى الرغم من أن الكرملين شدد على أن الاتفاق قد استند إلى "قوانين السوق"، التي ستُتخذ أساساً لإدارة العلاقات الأخرى، إلا أن التحليلات التفصيلية التي أُخضع لها الاتفاق أثبتت أن «الاقتصاد الروسي، وغازبروم تحديداً، لم يجنيا شيئاً على الصعيد العملي، وما تحقق من مكاسب فهي سياسية كلياً» (Rubanov and Sivakov, 2006). وعلى أي حال، فقد كان ممكناً بالمثل الزعم بأن روسيا «قد واجهت إخفاقاً تاماً في محاولة التحدث إلى أوكرانيا بلغة الإنذارات»، على حد تعبير وزير الخارجية الأوكراني بوريس تاراسيك.[30] وواقع الحال يقول إن سياسات "حرب الغاز" كانت أكثر تشوشاً من اقتصادياتها؛ ونكران بوتين المتكرر لوجود أي أجندة سياسية ما كان ليصح إلا إذا فُسر بأن موسكو لم تربط بين الأسعار والتنازلات السياسية ربطاً صريحاً؛ فليس هناك إذاً "ابتزاز" بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة. ومهما يكن، فإن الضغوط المباشرة التي مارستها غازبروم لم تكن منطقية من الناحية الاقتصادية إلا قليلاً جداً، ومن المؤكد أنها كانت ستدر من المكاسب أقل بكثير مما كانت ستفعله المطالبة بزيادات تدريجية. وهكذا، فمن الواضح أن دوافع سياسية كانت تقف وراء تلك الضغوط (Leibin, 2005c).

وكان من الصعب تبين أي أهداف سياسية محددة ذات صلة بانتخابات آذار/ مارس 2006 البرلمانية في أوكرانيا؛ بل إن توقيت "الهجمة" قد عاد بنتائج معاكسة. فكما جاء على لسان الإعلام الروسي نفسه فإن «القوى السياسية الأوكرانية الموالية لروسيا (المناهضة للتحالف البرتقالي) تمثل أولاً الطرف الداعي إلى خفض أسعار الغاز» ('Ukraine: A view through the gas pipe' 2006). وربما كان من السهل جداً اختزال الأجندة السياسية إلى مجرد إظهار قدرة روسيا على «توجيه ضرباتها إلى المناطق الأكثر إيلاماً»، فتكون بذلك قد أخذت بثأرها بشكل بارع من أوكرانيا "الخائنة" عقاباً لها على خذلانها لروسيا.[31]

لا بد من القول هنا إن بوتين كان يستهدف ما هو أكثر من العقاب؛ فلكي يحفظ لمشروع "الحضارة" الذي أصابه الضرر ما تبقى له من صدقية، فقد وجب عليه الدفع بأوكرانيا إلى شفير الإخفاق. ومن هنا، جاءت الحملات الإعلامية المتواصلة الواسعة

النطاق المناوئة لأوكرانيا عبر المحطات التلفزيونية التابعة للدولة، والتي أحدثت تحولات مهمة في مواقف الرأي العام الروسي، فحلت شيئاً فشيئاً صورة "الدولة المعادية" محل مشاعر التعاطف التقليدية مع أوكرانيا.[32] ومن هنا أيضاً، جاءت مشاعر الحبور حيال النزاعات الحزبية التي طال أمدها في أعقاب الانتخابات البرلمانية، وانهيار اتفاق التسوية في ربيع عام 2007؛ إذ جرى تفسير هذه "الفوضى" السياسية على أنها دليل على إخفاق النموذج الديمقراطي "المستورد" من الغرب.

ولا ريب في أن فريق بوتين كان قد أدرك أن إخفاق الدولة في أوكرانيا بشكل مطلق لن يمكن تحقيقه بضربة واحدة فقط، مهما كانت موجعة. وعلى هذا، فحين تراجع خطوة إلى الوراء في "حرب الغاز"، فإن الكرملين إنما أراد إجراء تقويم للأضرار الحاصلة قبل توجيه الضربة التالية. وفي الوقت الذي فوجئ فيه بحدة الانتقادات الغربية لنهجه المستند إلى "القواعد التجارية البحتة" -كما يصفه- فإنه قد أدرك في الوقت عينه أنه سيظل مكتوف الأيدي، حتى خريف عام 2006، بسبب ترؤسه لمجموعة الثماني، والرغبة الجارفة في ضمان سلاسة قمة ستريلنا التي أراد بها تعزيز مكانة روسيا وهيبتها (Orlov and Fugfugosh, 2006).

وإذ أوقفت موسكو مؤقتاً حملتها الموجهة ضد أوكرانيا، فقد عكفت على إجراء تمحيص دقيق لتلك الخلافات الناشبة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي التي يمكن استغلالها في الأشواط اللاحقة على هذا المضمار. ومن المرجح أن ما أشاع السرور في نفس بوتين هو عدم تمكن الرئيس بوش من زيارة كييف في حزيران/ يونيو 2006 (نظراً لعدم وجود حكومة تتولى المسؤولية هناك)؛ إلا أن الرأي الذي كان يدور في أذهان أفراد حاشيته هو أن واشنطن قد تسعى لإقناع يوشينكو باتخاذ موقف التحدي عن طريق التعهد له بوضع أوكرانيا على "المسار السريع" المؤدي إلى عضوية حلف الناتو.

أما بالنسبة للاتحاد الأوربي، فإن الاستنتاج الأهم الذي تم التوصل إليه هو أن هذا الاتحاد لم يكن مهيأً بعد ليعرض على أوكرانيا فرصة واقعية للانضمام إلى عضويته على

المدى المتوسط، وربما ليس بقادر على مد يد العون لها في حال دخل اقتصادها المتعطش لإمدادات الطاقة مرحلة المصاعب الخطيرة. وهو ما دفع بوتين لعرض هذه المسألة بشكل فظ على نظرائه الغربيين: «لقد آزر أصدقاؤنا الغربيون "الأحداث البرتقالية" في أوكرانيا بشكل نشط وفاعل؛ ونحن نرقب بدقة تامة تطور الأحداث هناك طوال الوقت. فهذا البلد مازال يواجه قدراً كبيراً من المشكلات؛ فإن أردتم تقديم الدعم لما يحدث فيه مستقبلاً، فسوف يتعين عليكم دفع ثمن هذا الدعم، فما الذي يجبرنا نحن على دفعه؟».[33]

وقد بدا من الممكن تماماً إيقاع أوكرانيا في هاوية الإفلاس، بسبب ضآلة ما بحوزتها من الأرصدة المالية التي تستطيع بها التخفيف من شدة الأذى الذي يمكن أن تلحقه الزيادة المحتومة في أسعار الغاز بقطاعي الصناعات الثقيلة (التي تفرط عادة في تبديد مصادر الطاقة) والخدمات الاجتماعية. وبدا من السهل أيضاً استغلال الخلافات السياسية العميقة بشأن مسألة الانضمام إلى حلف الناتو، من أجل تضخيم مشكلة غياب القدرة على حكم أوكرانيا. وعلى أي حال، فإن الخطة الرامية إلى تقويض الدولة "الشقيقة" سابقاً لم تتمخض عن شيء قط. فمن الواضح أن هذه الخطة قد أساءت تقدير علو كعب النخب الأوكرانية وقدرتها على حماية مصالحها الذاتية من خلال عقد التسويات داخل فضاء سياسي تعاوني حددت معالمه بكل وضوح.[34] وهي، من جانب آخر، قد غالت كثيراً في تقدير المواقف والمشاعر الموالية لروسيا في المناطق الشرقية من أوكرانيا، وفي عمق انقسام التيارين "الشرقي والغربي" داخل أوكرانيا، والذي لم يصل بأي شكل كان إلى مستوى "التصدع" الذي يسبق الهزة الأرضية.

والأهم من ذلك هو أن خطة كهذه لم يتوافر لها على الإطلاق ما يكفي من الإرادة السياسية أو الموارد والقدرات التي تضمن تنفيذها من دون توقف؛ نظراً إلى أن «الاستيلاء على المناطق الشرقية من أوكرانيا يتطلب سياسة يغلب عليها الجد والتصميم، والاستعداد لتحمل التضحيات. غير أن زخماً مهماً كهذا لا يمكن توليده، سواء من ذلك الجانب، أو من جانبنا» (Dmitri Furman, 2006).

وحين عاد الكرملين في خريف عام 2006 ليولي اهتمامه للقضية الأوكرانية، خلصت "تقويمات المخاطر" التي أجرتها موسكو إلى محصلة نهائية لم تكن متوقعة إلى حد كبير؛ وتلك هي أن الزيادة المفروضة على أسعار الغاز عادت بالنفع على الاقتصاد الأوكراني الذي استعاد عافيته بعد موجة الركود الذي أعقب الثورة، وحقق نمواً كبيراً. بل إن خبراء الاقتصاد الروس صاروا يتحججون بأن هذا "الاختبار" قد أثبت الحاجة إلى مضاعفة أسعار الغاز المحلية، وهو أمر مايزال فريق بوتين يعده تجربة بعيدة الاحتمال، على الرغم من الضغوط التي مارستها غازبروم بهذا الاتجاه (Gavrilenkov, 2006). ومرة أخرى، فقد كان من الممكن أيضاً تضييق خناق الطاقة على أوكرانيا، وتعويق نموها "غير الطبيعي"؛ بيد أن شيئاً كهذا كان سيتطلب أولاً حسم علاقات "الغاز" (التي بنيت وفقاً لمعايير "السوق") مع روسيا البيضاء؛ بعد أن تبين أن هذه الأخيرة، كما عرضنا آنفاً، أكثر ميلاً لإثارة المتاعب مما كان يتوقع أعوان بوتين.

وعاد الكرملين على مضض ليصرف اهتمامه عن أوكرانيا؛ لأن التعلل بالأفكار لإثبات "عظمة" روسيا عن طريق توسيع نطاق سطوتها، ليضم مناطق من دولة سيئة الطالع آخذة في الانهيار (بفعل ضغوط ولّدتها قوة جذب مشروع "الحضارة" الناجح التي لا تقاوم) شيء؛ والقدرة على إدارة أزمة جيوسياسية بهذه الأهمية شيء آخر مخالف تماماً. وفي واقع الحال، فإن فريق بوتين لم يمتلك في أي وقت مضى، البراعة في إدارة الأزمات، أو الحماسة التي تتطلبها مهمة كهذه. لذا، فإن من المرجح أنه، حين وجد نفسه أمام خيار يتسم بالمخاطرة، فضل التراجع حفاظاً على سلامة الوضع الفعلي الراهن، حتى لو كان هذا على حساب تضييع فرصة انتزاع نصر "تاريخي".[35] وعلى أي حال، فإن أي أزمة تضم في ثناياها ديناميتها الذاتية التي قد لا يمكن التنبؤ بها. والكرملين، الذي كان قد عقد العزم على خنق أوكرانيا اقتصادياً، ربما لم يكن متيقناً على الإطلاق من أنه سيمتلك الفرصة التي تتيح له اتخاذ خطوة حكيمة يرفع بها خناق الطاقة عن أوكرانيا.

وفي حال نشوء وضع يتميز بتشديد الضغوط الاقتصادية، ونشوب صراعات سياسية مستعصية، فإن مشكلة التيارات الانفصالية في منطقة القرم، التي كان قد

جرى التقليل من شأنها، يمكن أن تتفجر من جديد بشكل مباغت، لتتحول إلى الفتيل الذي يفجّر أزمة أوسع نطاقاً تستمد زخمها من ديناميتها الخاصة بها. وبكلمة موجزة، فإن الاحتمال الأكثر ترجيحاً هو أن روسيا يمكن أن تواجه تفكك بنى الدولة وهياكلها الحكومية ذاتها، بدلاً من جني "منافع" الكارثة التي يمكن أن تحل في منطقة متاخمة لها.

استنتاجات

كان هدف تحويل قوة الطاقة الروسية إلى أساس يرتكز إليه مشروع "الحضارة" المترامية الأطراف، التي يمكن أن "تبتلع" أوكرانيا وروسيا البيضاء، قد بدا قابلاً للتطبيق في مستهل ولاية بوتين الرئاسية الثانية؛ ولكنه آل إلى إخفاق تام في كييف "الثائرة". وفي واقع الحال، فإن نجاح عملية ترسيخ أسس نظام سياسي ديمقراطي حقاً وأوربي الاتجاه كان سيكشف النقاب عن زيف مشروع "حضارة الديمقراطية السيادية" الروسي، برغم كل ما بحوزة موسكو من ثروات الطاقة ومواردها. وحين رسم مخططاً يدور به حول هذه العقبة ويخترقها، فإن الكرملين لم يتنبه أن مخططه هذا قد تفرع إلى مسارين مختلفين. أولهما كان يتجه نحو انتزاع أقصى قدر من الأرباح من صادرات الطاقة؛ والحجة الأساسية هنا التي بدت براجماتية على نحو لا شائبة فيه قد استندت إلى المقولة التالية: «ما الذي يدعونا إلى تقديم العون لتلك الدول المستقلة؟».[36]

وثانيهما كان موجهاً نحو الوصول بالنفوذ الروسي في أوكرانيا وروسيا البيضاء إلى أعلى مستوياته، وضمان تناغم هذين الحليفين الحميمين مع "صميم الحضارة" الروسية من الناحية السياسية. وربما لم يكن متعذراً كلياً التقدم على كلا المسارين بشكل متزامن، من خلال تقديم معونات محدودة وجني عائدات سياسية ملموسة في المقابل؛ إلا أن انتهاج سياسة مرنة كهذه -كما تبين لاحقاً- كان يقع خارج نطاق قدرات فريق بوتين ومواهبه في مجال استنباط المفاهيم الصحيحة وإدارة حملات العلاقات العامة.

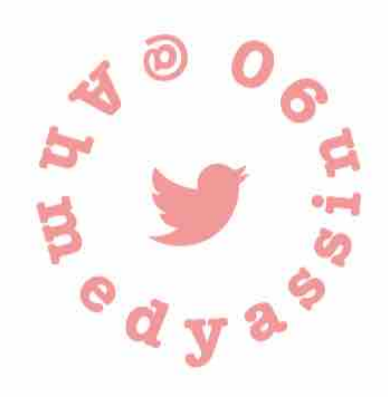
وهكذا، وجدت موسكو نفسها، في آخر سنوات بوتين في الكرملين، أمام طريق مسدود على كلا المسارين (Ryabov 2007). فكان عليها الموافقة على بيع الغاز لروسيا البيضاء وأوكرانيا بأسعار تقل بمقدار الضعفين عن الأسعار التي تتقاضاها من بولندا وألمانيا؛ والموافقة في غضون ذلك أيضاً على استيراد الغاز من آسيا الوسطى بالأسعار ذاتها تقريباً. وبالتالي، فإن هامش الربح بات ضئيلاً جداً. وإضافة إلى ذلك، فإنها قد تسببت في إضعاف مشاعر التعاطف مع روسيا في روسيا البيضاء وفي المناطق الشرقية والجنوبية من أوكرانيا، ناهيك عن نفور القوى السياسية التي دأبت على دعم مشروع الاندماج، ولكنها ترفض من دون ريب غطرسة روسيا وجشعها.

ومن حيث الجوهر، فإن النجاح في تصميم مشروع سياسي والترويج له، بطموح كبير يصل إلى مستوى ترسيخ الدعوة لبناء "حضارة" متميزة، كان مرهوناً بتقديم مجموعة من الأمثولات والفرص المثيرة للاهتمام، والتي من شأنها تعبئة الدعم المحلي لهذا المشروع، وإقناع الدول المجاورة الرئيسية بالاعتراف لروسيا بدور القائد. غير أن روسيا البيضاء وأوكرانيا لم تكونا مقتنعتين، نظراً إلى أن الروس لم يظهروا استعداداً كبيراً لمثل هذه التعبئة. إذ إن اندفاع روسيا نحو حصد عائدات ثروات الطاقة غير المتوقعة قد خلق شعوراً باللامبالاة على المستوى السياسي، فضلاً عن امتناعها المتزايد والمعلن عن تقاسم هذه العائدات مع الجارات الناكرات للجميل.

واتخذت موسكو من استعادة سيطرة الدولة على الثروات الهيدروكربونية وعمليات إنتاجها دعامة مركزية يستند إليها مشروع "الحضارة" هذا. وكان لا بد من أن تحظى عملية إعادة تأميم هذه الثروات بدعم شعبي واسع؛ غير أنه حتى خبراء الاقتصاد أولئك الذين آزروا هذه العملية كانت لديهم تحفظاتهم الجدية عليها. وكما أشار ميخائيل ديميتريف (Mikhail Dmitriev, 2006)، فإنه فيما يتعلق «بكفاءة سيطرة الدولة، فإن روسيا تقف بموازاة الدول الإفريقية»؛ وهو حين يقر بأن «الاختيار في المستقبل القريب بين الكفاءة

والمقبولية لدى المجتمع ينبغي أن يقع على هذه الأخيرة»"، فهو إنـما يقـر بـضرورة حتميـة محزنة.[37]

ولا ريب في أن كساد قطاع النفط والغاز الخاضع لهيمنـة الدولـة سـيقود لا محالـة إلى التهاب أزمة الطاقة المستترة عن الأعين في روسيا، والتي لـن تحـط مـن قـدر "الحـضارة" المتخيلة فحسب، بل وستشعل فتيل "حروب" جديـدة عـلى الجبهـة الغربيـة، نظـراً إلى أن روسيا البيضاء وأوكرانيا ستكونان أول من يعـاني وطـأة الخفـض المقـرر سـلفاً في حجـم الصادرات الهيدروكربونية الروسية.


@Ahmedyassin90

خاتمة

إن القدر الكبير من المصادر المتداولة والآراء الرصينة، التي جرى توليفها في هذا الكتاب، لا تصب بالضرورة في مجموعة مترابطة من الاستنتاجات؛ وإنما تقيم الدليل على أن حالة "الاستقرار السياسي" الذي جاء بها بوتين لم تتمخض عن اتفاق في وجهات النظر على طبيعة المستقبل القريب الذي ينتظر روسيا. والحقائق والأرقام التي تم تجميعها قد لا تسهم في الخروج بتقويم من شأنه تأسيس اتجاه واضح لتطور الأحداث اللاحقة؛ إذ إن أساليب التقديرات الاستقرائية، التي قد تصل إلى مجموعة معقدة من التكهنات المتشابهة فيما بينها، نادراً ما تصح بالنسبة لروسيا.

وليس هناك نموذج يستند إلى نظرية معينة بذاتها وراء هذا السرد المتشعب في الفصول الاثني عشر التي تداخلت فيما بينها على نحو لا يمكن تفاديه، ولا تخضع للاختبار أي فرضية علمية، بل تلقي نظرة فاحصة على الأحداث، في محاولة للتوصل إلى المنطق الذي يقف وراء تواليها. ولا بد هنا من الإقرار من دون تحفظ بأن تفاعل القوى المحركة لهذه الأحداث فيما بينها غالباً ما كان جزافياً.

ومع أن مثل هذه المقاربة التحليلية ربما بدت مخيبة لآمال بعض القراء، فإنها مع ذلك تقدم معطيات غزيرة تصلح لتأسيس فرضيات جديرة بالقبول عن المسارات المحتملة التي ستسلكها روسيا، تقدماً أو تراجعاً، بدءاً من نقطة التحول الفاصلة التي يمكن تأشيرها، على طريقة جورج أورويل، بالأرقام: "2008".

ولعل البنية الأساسية لهذه الفرضيات تمكن إقامتها من خلال وضع سياسات بناء القوة العسكرية وقوة الطاقة جنباً إلى جنب، وربطهما معاً بسياسات إعادة بناء "العظمة" الروسية. وربما بدا هذا المحور الثالث -على أهميته- كأنه ليس أساسياً كلياً في هذه المعادلة

الثلاثية الأبعاد. وفي واقع الحال، فإن سيرجي إيفانوف (Sergei Ivanov, 2006)، في سياق محاولته البرهنة على أن أفق تفكيره أوسع من وجهة نظر وزير الدفاع الضيقة، كان قد صاغ «التركيبة الثلاثية الجديدة للقيم القومية الروسية» على نحو مغاير، كما يأتي: «الديمقراطية السيادية، والاقتصاد القوي، والقوة العسكرية».

وفي رأي ألكسندر جولتز (Aleksandr Golts, 2006f)، فإن الأمر سيتطلب كاتب خطابات على درجة عالية من الخبرة والدراية، ليفسر لنا كيف يمكن للاقتصاد القوي أن يمثل قيمة قومية. ولكن إيفانوف كان في واقع الحال يسعى لإثبات صحة الرأي القائل بأنه ما من شيء غير القوتين الاقتصادية والعسكرية يمكن أن يضمن لهذا البلد أو ذاك ميزة نادرة مثل "السيادة"، وهذه في جوهرها مرادف "العظمة".

إن هاجس الاستحواذ على مكانة استثنائية متفردة ليس بالظاهرة السياسية-النفسية غير المسبوقة؛ إذ إن دومنيك ليفين (Dominique Lieven, 2002, p. 264) يقتبس في كتابه الشهير ما سبق لصحيفة **نوفيا فريميا** *Novoye Vremya* أن كتبته في عام 1914 عن «توق [الشعب الروسي] الذي مابرح شديداً للعظمة». غير أن هذا التوق آخذ في الضعف اليوم بشكل ملحوظ، إلى حد أن استطلاعاً للرأي أجراه مركز ليفادا Livada قد أظهر أن 30٪ فقط من الروس يعتبرون أن بلادهم هي "قوة عظمى"، ولا يريد لها أن تكون كذلك سوى 36٪ منهم؛ فيما فضل 62٪ منهم أن يروا روسيا أكثر غنى وثراءً وليس أكثر تنفذاً وتأثيراً ('Social-political situation in Russia in November 2005').

ومع ذلك، فإن اشتهاء "العظمة" مازال قوياً داخل أوساط النخب السياسية؛ وهو يترجم عادة إلى خطاب يتسم بطموحات عالية (Vladimirov, 2006): «لا أحد خارج روسيا يريد لها أن تصبح حضارة متفردة، أرثوذوكسية، بيضاء، متعددة الأعراق على نحو استثنائي، وقوة عظمى؛ لذا فليس بين نظيراتها من القوى والحضارات المماثلة من سيمد يد العون لها. لقد كُتب لنا أن نكون في عزلة حضارية، وعلينا أن نحسم بأنفسنا كل المشكلات التي نواجهها حفاظاً على بقائنا وتطورنا».

وتأسيساً على ما تقدم، فإن البحث عن "العظمة"، بشتى مظاهره وشواهده، قد خلَّف -ومايزال- تأثيراً قوياً، سواء في قطاع الطاقة الخاضع لسيطرة الدولة عليه، أو في وضعية القوات المسلحة الروسية. وبالنتيجة، فإن التفاعلات الدينامية ما بين الأبعاد الثلاثة لمساعي بوتين في بناء الدولة، أمست حافلة بالصراعات والتناقضات. ويبدو أن من الممكن تشخيص التناقضات الجوهرية، ومن ثم اقتراح الخيارات المحتملة لحسمها؛ ليتسنى بالتالي بناء سيناريوهات موجزة للتحولات التي قد تشهدها روسيا على المدى القريب.

"خطوط التصدع" في التفاعلات الثلاثة

إن التطرف في "مركزية" صنع القرار السياسي، في بلد مترامي الأطراف يقوده نظام معقد إلى أبعد الحدود كروسيا، وتركيز السلطة على نحو مبالغ فيه في المكتب الرئاسي، لم يحقق التماسك والترابط المنطقي للسياسات الروسية؛ فهي مافتئت تتسم بقصر الأمد، والانتهازية-النفعية، وغياب الشفافية. وكل فصل من فصول هذا البحث يكشف النقاب عن التناقضات القائمة ما بين الغايات والوسائل، وانعدام التجانس بين الخطوط العريضة التي يفترض الاهتداء بها بشكل دقيق.

ففي سياق التفاعل المباشر إلى حد ما بين سياسات الطاقة والقوة العسكرية (وقد تناولتها الفصول الثلاثة التي تشكل القسم الثاني من الكتاب)، نجد أن التناقض الأكثر وضوحاً يبرز بين المطالب الملحة لضخ المزيد من الموارد باتجاه تحديث القوات المسلحة وإعادة بناء قطاع الصناعات العسكرية، وبين الحاجة المتزايدة لتوظيف استثمارات أكبر في مشاريع تطوير الأصول والموجودات الثابتة الخاصة بقطاع موارد الطاقة التي جرى استغلالها بإفراط شديد.

وفي الوقت الذي صارت فيه أزمات إمدادات الطاقة المحلية تزداد تفاقماً وخطورة، فقد باتت الأسباب المنطقية التي وقفت وراء تخفيف الأعباء الضريبية على صناعات الغاز

والنفط، وزيادة الاستثمارات الموظفة في مشاريع إنتاج الكهرباء، أكثر قوة ووجاهة. بيد أن تنفيذ برامج إعادة التسلح الضخمة قد اقتضى، في الوقت عينه، تخصيص قدر أعظم من "أموال النفط" لهذا الغرض. ويبرز أيضاً تناقض أدنى شأناً مما سبقه (وإن ظل مهماً من الناحية السياسية) في التفاعل ما بين "الطاقة والأمن": فالمقاربة التقليدية لتعزيز الأمن تشترط بناء منظومة من التحالفات العسكرية-السياسية؛ غير أن استراتيجية "الطاقة أولاً" تنطوي ضمناً على تقليص تكاليف الدعم المقدم للحلفاء الذين يفتقرون إلى الثروات الهيدروكربونية.

وعلى الرغم من أن الوثيقة الموسومة "نظرة شاملة للسياسة الخارجية الروسية" (*Overview of Russian Foreign Policy*, 2007)، التي أعدتها وزارة الخارجية، تنص على أن العلاقات مع بلدان رابطة الدول المستقلة تمثل «الأولوية الأهم للسياسة الخارجية الروسية»، فلم يبق خافياً على أحد امتناع روسيا عن دفع الثمن الذي يترتب عليها دفعه لقاء تولي قيادة هذه المنظمة، وإن هي الآن تلفظ أنفاسها الأخيرة.

وفي إطار التفاعل التقليدي ما بين عمليتي بناء القوة العسكرية وتأكيد "عظمة" روسيا، فإن حالة التضارب التي كانت قد اتضحت ملامحها قبل وصول بوتين إلى الكرملين، ولم يمكن احتواؤها إلا قليلاً خلال سنوات حكمه، تبرز في تأرجح الأولوية بين القوات النووية الاستراتيجية وقوات "الانتشار السريع" التقليدية. ومع أن تحديث الترسانة الاستراتيجية يبدو السبيل الأكثر جدارة بالثقة للحفاظ على رفعة مكانة روسيا دولياً، إلا أن مهمات استعراض القوة، ابتداءً بمنطقة القوقاز، قد لا يمكن إنجازها في غياب "الكتائب الضخمة" ذات القدرات القتالية العالية.

وثمة تناقض مختلف، ومستتر عادة، يظل قائماً ما بين الطموحات السياسية لبناء قدرات قابلة للتطبيق باتجاه استغلال الصراعات التي تنشب على حدود روسيا الجنوبية والتأثير فيها، وبين الهواجس "البيزنطية" المعقدة القائلة بأن مثل هذه القدرات قد يتعذر التحكم فيها كلياً، وربما تتحول إلى قوة مستقلة تُستثمر في مكايد "البلاط" ودسائسه

المتتالية. ومع أن بوتين قد توخى الدقة الفائقة في تهميش أي دور يمكن لـ"كبار الضباط" (من ذوي الخبرات القتالية الحقيقية) أن يلعبوه في الميدان السياسي الذي أحكم سيطرته عليه، فإن هذا قد أفقد الجيش جنرالاته القادرين على بناء وحدات ذات جهوزية عالية وقيادتها.

وفي سياق التفاعل الحديث النشأة والسريع التطور بين السعي لجني أقصى قدر من الأرباح من "قوة الطاقة"، وبلوغ نوع جديد من "العظمة"، هناك تناقضان على مستوى واحد من الأهمية. الأول يتضح بين الرغبة في تقوية الدور الكوني لمصدّر موارد الطاقة الأبرز في العالم، وبين عجزه عن رفع مستويات إنتاج النفط والغاز إلى معدلات تفي بهذا الغرض. وعلى الرغم من أن هيمنة الدولة على قطاع الطاقة هي التي تجعل دور "القوة العظمى في مجال الطاقة" جذاباً إلى هذا الحد، فإنها يمكن أن تؤدي أيضاً إلى قصور إدارته وانعدام فاعليتها، وركود هذه الصناعة ذات الربحية الهائلة.

أما التناقض الثاني فيتضح في الجمع بين هدف زيادة الإيرادات المالية من صادرات الطاقة، والرغبة المغرية في استثمار ميزة "المورد الذي لا بديل له" لحصد عائدات سياسية. وحين لا يمكن فصل قطاع الطاقة عن السياسات العظيمة الشأن، فلا بد من توخي الحذر الشديد عند تحويل هذا القطاع إلى أداة سياسية نافعة. غير أن تجارب موسكو في توظيف "عصا الغاز الكبيرة" كانت وماتزال تجارب خرقاء إلى الحد الذي ألحق ضرراً بالغاً بسمعتها وبدورها ضامنةً لـ"أمن الطاقة"، من دون تحقيق مكاسب تذكر لإثبات جدارتها بهذا الدور.

ويمكن لهذه التناقضات الستة "المزدوجة" أن تشكل "مصفوفة" تشتمل على ما لا يقل عن 64 تركيبة رقمية مختلفة لأي حل ممكن لها. ومع ذلك، فعلى أرض الواقع، فإن كلاً من الخيارات المطروحة كان يحدد معالم الآخر تقليدياً؛ ولعله من الممكن -فيما يبدو- صياغة ثلاثة سيناريوهات أساسية من شأنها أن تمثل المسارات السياسية التي يمكن تتبعها، على رغم تشعبها إلى حد كبير. ولا بد من القول هنا إن صياغة السيناريوهات يعد

ضرباً من ضروب التسلية وتمضية الوقت بالنسبة لجمهرة خبراء موسكو، ومهندسي سياساتها، ورعاة حملات علاقاتها العامة، الذين لا يألون جهداً مجتمعين كي يحققوا على أرض الواقع أحلام بوتين في تأسيس دولة روسية موحدة الصفوف داخلياً، وتحظى بالاحترام خارجياً.[1]

شراء الوقت حتى نفاده تماماً

لا يضم السيناريو الأول مزيجاً محدداً من الخيارات الصعبة، ولكنه يمثل الامتناع المستمر عن صنعها، وميل القيادة الروسية الواضح والصريح لإيجاد حلول "مسكّنة"، وتأجيل القرارات المؤلمة إلى موعد غير مسمى. وأسلوب إدارة شؤون الدولة على هذا النحو يبدو مثيراً للسخط والانزعاج، وإن هو في واقع الأمر يدلل على مواصلة العمل وفقاً لمقاربة بوتين "البراجماتية" التي تقضي بتركيز سلطة صناعة القرار بيد الكرملين كلياً تقريباً.

غير أن الحصيلة لن تأتي بشكل آلية تضمن سلاسة الإشراف على الجهاز البيروقراطي الضخم وإدارته، بل بشكل أحمال إضافية تزداد ثقلاً بفعل مكايد "البلاط" ودسائسه. فعملية الإصلاح الحكومي، التي انطلقت مع تعيين ميخائيل فرادكوف رئيساً للوزراء في آذار/ مارس 2004، قد جرى التخلي عنها عند منتصف الطريق؛ كما أن تركيبة وجود اثنين من النواب لرئيس الوزراء قد تبدو متوازنة من منظور الموقف الانتخابي لاثنين من المرشحين للرئاسة بصورة شبه رسمية (ديمتري ميدفيديف، وسيرجي إيفانوف)، ولكنها لا تنطوي على منطق إداري سليم. وقد جاءت أطول مما ينبغي قائمة الإصلاحات التي أطلقت بصورة فاترة، بل وجرى اختصارها بعد أن جوبهت بمقاومة من داخل الجهاز الإداري، وبالرفض من عامة الناس.

وحلَّ عام 2006 ليضيف إليها، كما كان متوقعاً، قرارات "مصيرية" لم ترَ النور؛ فتركت المعلقين والمراقبين يتساءلون إن كان ذلك العام قد حلَّ على الإطلاق (Butrin, 2006e). ولو عدنا بالذاكرة إلى أحداث الماضي القريب، لتبين أن المبادرة المؤثرة الوحيدة

التي عمل الكرملين على تطبيقها بتصميم حديدي تمثلت في تدمير شركة يوكوس النفطية، وملاحقة إدارتها قضائياً، ابتداءً بميخائيل خودوركوفسكي.

ومن المرجح تماماً أن هذا النمط من المماطلة والتسويف، والتقدم التدرجي، إنما يعكس نزوعاً شخصياً من جانب فلاديمير بوتين، الذي لم يكن على الإطلاق قائداً بالفطرة. ومهما يكن، فإن ما جعل بالإمكان إدامة سلسلة التسويات والحلول الوسط داخل الجهاز البيروقراطي الروسي، على أساس من القواسم المشتركة الدنيا التي تميزت بها ولاية بوتين الرئاسية الثانية، إنما هي الزيادة المذهلة في إيرادات الموازنة العامة، المتأتية من صادرات النفط والغاز تحديداً. وربما كانت هذه الثروة التي جاءت أشبه بالهبة الإلهية كافية من أجل "إخراج" عملية انتقال السلطة خلال عامي 2007 و2008؛ فكبار أفراد الحاشية سيكون بحوزتهم ما يكفي من الغنائم، فيما يتم إشباع رغبات عموم السكان بمعونات اجتماعية سخية. وعلى أي حال، فإن ما بات واضحاً تماماً هو أن انكماش "الريع النفطي" على نحو لم يبق خافياً سيجعل من المتعذر الوفاء بكل الوعود والتعهدات التي يتم قطعها سراً على أن تكون واجبة التطبيق في وقت ما منتصف العقد القادم. ولعل الحسابات الأولية لما سيتبقى من المدخولات المتوقعة، بعد دفع النفقات الموعودة، هي أحد العوامل الرئيسية التي دفعت بوتين للإصرار على التنحي عن "العرش"؛ في وقت ربما كانت فيه مهمة "تهيئة الأجواء" لولاية ثالثة له ستكون أسهل كثيراً من إبرام اتفاق على تسمية خلف له (Piontkovsky, 2007).

وليس من المرجح إلى حد بعيد أن يسهم مثل هذا الاتفاق، الذي توصلت إليه الزمر الفاعلة في الكرملين، في الإتيان إلى قمة السلطة بزعيم مقتدر وديناميمي. والمخاطر التي قد تترتب على فقدان المنفذ المتميز إلى السلطة لن يمكن التقليل منها إلا بالاتفاق على شخصية تمثل حلاً وسطاً، وقادرة على لعب دور الوسيط، من دون أن تطالب بسلطات تنفيذية. وهذا يعني أن المسار الطبيعي لبدء "عصر" ما بعد بوتين هو خلق أوضاع مماثلة لتلك التي كانت سائدة في عصره؛ ولكن أسلوب ترجمة عائدات النفط والغاز إلى استقرار سياسي لن

يبقى صالحاً لتحقيق النتائج المتوخاة. وقد يتصاعد تضارب المصالح حدة داخل الأجهزة البيروقراطية المتنفذة، في حال افتقر الرئيس الجديد -كما هو متوقع حتماً- إلى قدرة بوتين على بسط هيمنته على هذه الأجهزة. غير أن الأكثر إثارة للقلق هو تعاظم الاحتجاجات الشعبية التي ربما سيصعب إخمادها بتوزيع المزيد من الهبات المالية، وهي التي يتجه ما يتوافر منها أصلاً إلى التناقص أكثر فأكثر. ومع أن الاحتياطيات المالية المتراكمة، التي أمكن للاقتصاد الروسي تحقيقها، قد تكون كافية للحفاظ على النظام السياسي وتدعيم أسسه حتى الدورة الانتخابية القادمة التي ستعقد خلال عامي 2011 و2012، إلا أن أساليب المناورات السياسية الجديرة بالاعتماد عليها قد تخفق في اجتياز هذا الاختبار، وربما تسبب هذا في انهيار يأخذ شكل "ثورة ملونة" (تشعل الانتخابات فتيلها عادة).

وقد يبدو مستحيلاً التنبؤ بالمدى الذي سيأخذه هذا الانفجار الثوري؛ كما أن بعض القوى الدافعة التي تقف وراءه قد تصبح مثيرة للقلق إلى أبعد حد من حيث طغيان الحماسة القومية عليها. غير أن العامل المهم الذي يمكن أن يسهم في تطور هذه الأزمة يتمثل في صرامة نظام السلطة الذي بولغ في مركزيته، وصمم على نحو يمكّنه من الصمود أمام التحولات والتطورات الراهنة. وعلى الرغم من أن تواصل تقلص قاعدة الموارد المالية قد يحدث تصدعات عدة في هذا الهرم البيروقراطي، فإن هياكله الأساسية لن يمكن تغييرها إلا بنشوب أزمة سياسية عميقة (Shevtsova, 2007).

ومهما يكن، فإن الانتخابات ليست هي الأجواء اللازمة لمثل هذا الانهيار، الذي يمكن أن يفلت زمامه بفعل مسببات شتى، بما فيها انقطاع إمدادات الطاقة عن مدن مهمة؛ ومن هنا جاء الإحساس الدائم بانعدام الأمن الذي يستحوذ على عقول النخبة الحاكمة. ولعل أحد شواهد "عقدة اللاأمن" هذه هو ذلك الذي ظهر في الإدانة التي وجهت بصورة انفعالية لثورة 17 شباط/ فبراير في ذكراها التسعين. وكان المزاج العام هذا قد خلقته مقالة مطولة لألكسندر سولجينتسين (Aleksandr Solzhenitsyn's, 2007)، إضافة إلى الخطاب الرئيسي الذي ألقاه سوركوف، وقال فيه إن «الثورة ما هي إلا دمار

وخراب قبل كل شيء... فبات لزاماً علينا أن نستبعد الثورات إلى الأبد من أعرافنا وتقاليدنا السياسية».[2]

لا قوة مثل "القوة العنيفة"

يتركز هذا السيناريو على الخيار الاستراتيجي المتمثل في إعطاء الأولوية للبعد العسكري-الأمني التقليدي للسلطة، والذي سيحدد النموذج المتبع في حسم التناقضات الجوهرية التي خلَّفها "عصر" بوتين. ومن غير الصحيح قطعاً تصوير ما اصطلح على تسميتهم "رجال السلطة" داخل الكرملين بشبكة أحكم نسجها، أو مؤسسة تسعى لتنفيذ بنود أجندة تطغى عليها الروحية العسكرية. ففي واقع الحال، فإن معظم "الخبراء" المنحدرين من الأجهزة السرية يترجح بين مواقف متناقضة حيال القوات المسلحة، ناهيك عن الصراعات التي غالباً ما تنشب بينهم. وعلى أي حال، فإن المنطق الأساس الذي يقف وراء حصر مقاليد السلطة بأيدي فريق صغير من "الزملاء" (الذين لا يؤمنون إلا بمصادرة الثروات قسراً، ولا يرون في العلاقات الدولية إلا سلسلة من المؤامرات التي تحاك بدافع من مصالح جيوسياسية)، يمكن أن يفضي إلى خلق نموذج "روسيا القلعة" بصورة مباشرة.[3]

وقد لا يمكن ضمان ديمومة ضخ العائدات التي تدرها موارد الطاقة لقطاع الصناعات العسكرية إلا بتحقق زيادة مهمة في عائدات الصادرات، من أجل الحيلولة دون تراجع معدلات إنتاج النفط والغاز. لذا، فإن هذا السيناريو لا ينسجم مع حدوث هبوط حاد في أسعار السلع الأساسية عالمياً. ومع أنه يستلزم أيضاً تعبئة حقيقية للرأي العام الداخلي، والتي قد لا يمكن تحقيقها عبر الحملات الإعلامية والدعائية فحسب، فإنه ينطوي ضمناً على تدهور خطير في الأوضاع الأمنية، ناهيك عن تصعيد جديد محتمل في "الحرب على الإرهاب". وعلى رغم التحول الذي طرأ على الأوضاع الأمنية الراهنة، فإنها قد تلتهب من جديد في نتيجة غير مباشرة لإخفاق التدخل الأمريكي في العراق الذي تتزايد احتمالاته، والذي قد لا يتسبب في زعزعة الاستقرار على نحو خطير في منطقة

الخليج فحسب، بل وسيجعل من القوة العسكرية أداة سياسية قابلة للاستخدام عملياً بالنسبة لكثير من الدول التي لن تبقى الهيمنة الأمريكية قادرة على ردعها.

أما بالنسبة لروسيا، فإن الهدف الأكثر وضوحاً لاستخدام القدرات العسكرية قد يكون جورجيا، التي شهدت من موسكو خلال هذا العقد الكثير من المناورات السياسية والاستفزازات، والإنذارات، التي يعقبها دائماً التراجع وتغيير المواقف بطريقة خرقاء. وبهذا الاتجاه، لعل ساحل البحر الأسود الجورجي هو الموقع الأسهل لاستهدافه بهجوم كاسح ومباغت، بل إنه سيجعل تقديم حتى الدعم الرمزي من جانب حلف الناتو أمراً مستحيلاً؛ ناهيك عن المكسب الإضافي الذي يتحقق لموسكو في حال أقدمت على تدمير خط أنابيب باكو-تبليسي-جيهان. وربما لن تقلق موسكو تقلق كثيراً من أي "تدابير مضادة" يلجأ إليها حلف الأطلسي، مفترضة أن إخفاق تدخل الحلف عسكرياً في أفغانستان سيزيد من تصدع صفوفه؛ في حين أن تركيا ستكون منشغلة تماماً بالأوضاع المنهارة في العراق.

ولا ريب في أن تحركاً حاسماً من هذا النوع يمكن أن يشكل قطعاً للصلة مع نهج بوتين في المماطلة وكسب الوقت بانتظار ما سيأتي؛ ولكنه إن كان سيحدث فهو بدافع من اليأس الذي يقود إلى التهور، وليس البسالة والشجاعة. وفي هذا الشأن، يذكّرنا دومينيك ليفين (Dominique Lieven, 2002, p. 266) بأن «ما يبدو في نظر المراقبين الأجانب عملاً عدوانياً وتوسعياً ربما هو في واقع الحال وليد إحساس بالضعف والهشاشة. ولو أننا ألقينا نظرة على واقع السياسة الخارجية الروسية خلال القرون الماضية، لاتضح أن الهشاشة والضعف غالباً ما شكّلا دافعاً قوياً قوة الغريزة الفطرية للتوسع الإقليمي».

ومن الجائز أن تفضي عملية "محدودة وظافرة" كهذه إلى تدهور شديد في علاقات موسكو مع الغرب؛ ما يجعل من خطاب بوتين الذي ألقاه في ميونخ حقاً نبوءة حققت نفسها بنفسها. وبالنسبة لأي زعيم متشدد يخلفه، فإن استحضار روح الحرب الباردة من جديد، في غياب سباق تسلح حقيقي، وتراجع خطر المجابهة، يمكن أن يصبح مفيداً إلى

حد بعيد في إدامة تعبئة الرأي العام داخلياً، بما في ذلك على سبيل المثال، العودة إلى نظام الخدمة العسكرية الإلزامية لسنتين. ويمكن لبرامج تعزيز قدرات القوات العسكرية التقليدية أن تنفذ بالتزامن مع تقوية التحالفات الدفاعية، ابتداءً بروسيا البيضاء، التي ربما أمكن إعفاؤها مرة أخرى من دفع أثمان إمدادات الطاقة المجهزة لها بالأسعار السائدة في أسواق الطاقة. غير أن أوكرانيا يمكن أن تشكل تحدياً مهماً بالنسبة لهذا المسار النيوإمبريالي، برغم الدعم المحدود وغير الفعّال -كما يتوقع له أن يكون- الذي سيقدمه لها الاتحاد الأوربي. فالتحركات الاستباقية المثيرة للقلق التي اتخذتها روسيا ضد جورجيا وروسيا البيضاء قد لا تقنع كييف بسلوك مسار التقارب والوفاق؛ كما أن وقف صادرات الطاقة من روسيا، الذي أوجبه نقص الإمدادات المحلية، يمكن أن يثير نزاعات سياسية حادة.

إن مكمن الضعف الرئيسي في هذا السيناريو، ونقطة بداية الانهيار التي يسهل تمييزها على مسار صياغة «نسخة محسّنة بعض الشيء عن النظام السوفيتي»، يتمثلان في تداعي القاعدة الاقتصادية للبلاد؛ نظراً إلى أن غزارة العائدات لا يمكنها تعويض تفتت القاعدة الصناعية؛ بينما الوضع الديمغرافي في روسيا يجعل من المستحيل سلوك المسار التقليدي نحو تحقيق النمو الشامل.

وإذا كانت "الإمبراطورية" قادرة على رد الضربة، فهي لن تستطيع وقف مسار التقهقر الناجم عن عوامل ضعف داخلية وليس جراء ضغوط خارجية. ومن المرجح كثيراً أن تتبدد، في أعقاب أي انتكاسة محتملة، تلك القوى الدافعة التي أسهمت في حشد تأييد الرأي العام الداخلي؛ كما أن الإخفاق في تلبية المطالب الشعبية لتطوير "القطاع الاجتماعي"، كتوفير الوحدات السكنية والرعاية الصحية، يمكن أن يخلق مصاعب خطيرة أمام النظام الجديد الذي سيعتمد أسلوب الصرامة والقسوة الذي انتهجه بوتين. وأي محاولة للعودة إلى النموذج السوفيتي (ناقصاً الأيديولوجية الشيوعية) ربما سيفضي إلى انهيار الدولة من جديد على نحو لم يسبق له مثيل على امتداد تاريخها الطويل داخل حدودها التي تتخذ الآن شكلاً غريباً من نوعه.

الطاقة بهجة سرمدية

لعل هذا التعبير المقتبس من الشاعر وليم بليك يمكن أن يروق لشريحة واسعة من النخب السياسية الروسية بعد أن اكتشفت ضخامة العائدات المالية التي يمكن جنيها من التحكم بإنتاج ثروات الطاقة وإمداداتها؛ إلا أنها لم تكتشف بعد خطورة "الوباء" الذي سيحدثه هذا النوع من التحكم والذي سوف يستشري كالطاعون. وعلى أي حال، فإن سيناريو "الطاقة أولاً" هذا لا بد من أن يفرض تغييراً جوهرياً في الأولويات الاستراتيجية باتجاه زيادة ريوع الثروات الهيدروكربونية إلى أقصى مستوى لها، وتركيز عمليات توزيعها أكثر فأكثر في يدي الكرملين.

وبوجه عام، فإن هذا السيناريو ليس مرهوناً إلى حد كبير بأسعار النفط العالمية (التي تتجه نحو ارتفاعات قياسية ومن ذروة إلى أخرى)، بل وقد يبقى قابلاً للتطبيق حتى في حال تراجعها بنسبة 30٪ تقريباً عن معدلاتها الحالية (70 دولاراً تقريباً للبرميل الواحد)؛ في حين أن هبوطاً أشد يمكن أن يوصف بالحدث الكارثي الذي قد تترتب عليه عواقب لا يمكن التنبؤ بها. ولعل امتلاك القدرة على التكيف وفقاً لتحولات طارئة كهذه يمكن أن يتحقق في جهة عن طريق خفض النفقات غير الضرورية (كتلك التي تخصص سواء للقوات العسكرية التقليدية أو للتحالفات التي تعقدها الدولة)؛ أو في جهة أخرى من خلال تهدئة أصوات الاحتجاج والاعتراض الشعبية بتوظيف التبريرات الجاهزة لتفسير هذه "المصاعب المؤقتة" وتعليلها.

ومن بين الشروط المسبقة المهمة اللازمة لهذا السيناريو نشوء وضع دولي "حميد" نسبياً تبقى فيه التحديات الأمنية التي تواجه روسيا عند مستواها المتدني (ومثلما هي عليه واقعاً منذ منتصف التسعينيات). ووفقاً لذلك، فإن موسكو ربما ستسعى لانتهاج مسار "الحياد"، والامتناع عن الدخول طرفاً في صراعات قد توقع آثاراً سلبية بمصالحها في مجال الطاقة. وقد تعمد، في غضون ذلك، إلى إعطاء الأولوية للقوات النووية الاستراتيجية من حيث التمويلات التي تخصص لها بوصفها الضمانة الأمنية "المطلقة". وعلى صعيد آخر،

ربما يُعاد ترتيب العلاقات مع بلدان رابطة الدول المستقلة على أساس ثنائي من حيث الأساس، مع إسباغ طابع تجاري عليها بشكل صريح بحيث يتمحور حول قضايا المتاجرة بالطاقة ومرور إمداداتها. وفي هذا الخصوص، قد تصبح تركمانستان استثناءً خاصاً، يغدو من الأهمية حياله إدامة احتكار استيراد الغاز الطبيعي من هذا البلد الذي ينعم باحتياطيات وفيرة منه؛ وذلك منعاً لنشوب أزمة خانقة فيما يتعلق بتوفير إمدادات الطاقة داخل روسيا نفسها، ربما بلغت حداً يستدعي القيام بعملية تدخل عسكرية "استباقية"، أو تحت غطاء "حفظ السلام"، برغم التردد الواضح عن ركوب مخاطر أمنية كهذه وإنفاق الأموال على تلبية المتطلبات العسكرية التي تتطلبها.

وفي إطار هذا السيناريو، فإن المحتوى الجوهري لسياسة الدولة سيتمثل في تطوير قطاع الطاقة وتنميته؛ بيد أن تركيز الاهتمام من الناحية السياسية عليه بهذه الصورة لن يضمن لروسيا القدرة على تحقيق زيادة مطّردة في ضغوطها التي تمارسها من حيث هي "قوة عظمى في ميدان الطاقة". كما أن توظيف الاستثمارات في مجال زيادة مستويات الإنتاج، حتى لو جرت إدامتها وفقاً للخطط الموضوعة لعام 2007، لن يؤتي ثماره إلا في النصف الثاني من العقد المقبل. وفي تلك الأثناء، فإن قصور الدولة فيما يتعلق ببسط هيمنتها على هذا القطاع سيتكشف بشكل جلي في تزايد عمليات إساءة استخدام الموارد المتاحة للأغراض المخصصة لها.

وإضافة إلى ما تقدم، في حال استُبعدت الشركات الغربية (والصينية) من المشاركة في تنفيذ المشاريع الضخمة، الرامية إلى تطوير حقول نفطية وغازية جديدة، فإن روسيا بذلك إنما تضيّع على نفسها الحوافز التي من شأنها خلق بيئة تنافسية، وتوفير المنافذ المطلوبة للحصول على التقنيات الحديثة. بل إن الصناعات النووية نفسها، التي باتت تُعد مكوناً تكميلياً هاماً من مكونات قطاع الطاقة وصناعاتها، ستتكبد الكثير من آثار التخلف التقني الذي يمكن بدوره أن يدفع بروسيا إلى وضع غير مواتٍ في الأسواق الخارجية الرئيسية. وفي ظروف كساد الإنتاج وركوده على هذا النحو، فإن مد خطوط أنابيب "استراتيجية"

جديدة يمكن أن يشكل قوة دفع إضافية لتعزيز المفاوضات والمساومات السياسية، ويمهد الطريق أمام تحويل وجهة الصادرات من أوربا إلى الصين، والإيقاع بين الدول التي تمر عبر أراضيها (مثل تركيا وأوكرانيا).

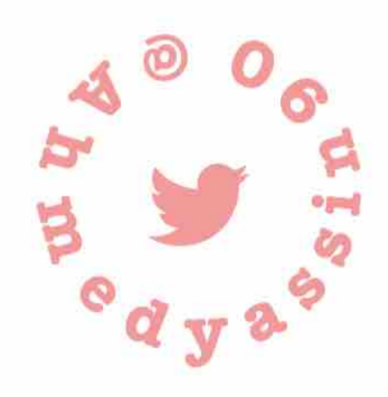
وهكذا، فإن مقولة "لعنة الثروة" الشهيرة، التي تفرض على الدول الغنية بالنفط مضاعفة اعتمادها على عائدات صادراتها، وتباطؤ النمو فيها، ربما ستمتزج مع ظاهرة "لعنة الدولة"، كما يراها أندريه إيلاريونوف (Andrei Illarionov, 2005a)، وهي التي تتسبب بشكل مطّرد بإضعاف مستوى أداء المؤسسات والأجهزة المكلفة بإدارة الثروات النفطية وتوزيع عائداتها (Baev, 2007f). وتجمع آلية هذه "اللعنة" بين تأكُّل حقوق الملكية والنظام القضائي، جراء التطبيق الاعتباطي لخطط الهيمنة التي تضعها الدولة (كما اتضح هذا في تقطيع أوصال شركة يوكوس)، وبين الفساد المستشري في أجهزة نظام الحكم وكياناته، حيث تسود الغلبة للنزعات النفعية على المنطق الاقتصادي السليم، وحيث يبدو الثمن الواجب دفعه مقابل الأخطاء المرتكبة ضئيلاً على نحو خادع. ومن المحتم أن المحصلة النهائية لتسييس النشاطات والعمليات التجارية ذات الصلة بالنفط والغاز هي استفحال الشلل والركود، سواء في قطاع الطاقة أو في عموم مكونات الدولة وأركانها.

إن ظاهرتي "قومية الثروة" و"أنانية الطاقة"، اللتين تشغلان حيزاً مهماً في هذا السيناريو، يمكن أن تتوافقا مع مطالب روسيا بأن يكون لها "نظام فريد من نوعه" و"مهمة حضارية"؛ وهذه المطالب قد فرضت لنفسها بالفعل حضوراً قوياً في الخطاب السياسي المعاصر. ومع أن الطموحات "الإمبراطورية" يمكن التخلي عنها لأنها مكلفة أكثر مما يجب، ولا تحظى بشعبية واسعة (كما عكست ذلك "المسيرة الإمبراطورية" المثيرة للشفقة التي جرت في موسكو في نيسان/ إبريل 2007)، فإن الخطاب الحماسي الداعي لبناء "حضارة" روسية يمكن استخدامه استخداماً نافعاً لتحصين النظام السياسي، الذي يخلف نظام بوتين، ضد أي تدخلات غربية لا مبرر لها. ويمكن لهذا الخطاب أن يكتسب زخماً

قوياً، ويصبح القوة المحركة لسياسة العزلة الذاتية التي ربما لن تصل إلى تلك الحدود القصوى، كما وردت الإشارة إليها في رواية **يوم الفرسان** *Day of the Oprichnik* لفلاديمير سوروكين (Vladimir Sorokin, 2006)، ولكنها قد تحكم على روسيا فعلياً بالتفكك السياسي والاجتماعي. ولعل "العيب" الذي لا مفر منه في هذا السيناريو هو أن روسيا دولة أكثر تعقيداً، واكتظاظاً بالسكان، وتطوراً -من الناحية الثقافية- من أن تُختزل إلى مجرد "دولة نفطية"؛ وبالتالي، فإن احتمال انهيار هذا الأنموذج يظل ماثلاً طوال الوقت؛ نظراً إلى أن إخماد القلاقل والاضطرابات الاجتماعية، في هذه الحالة، سيكون مرهوناً بحجم الطلب العالمي على النفط.

وقصارى القول إن أياً من هذه السيناريوهات الثلاثة، وأعني بها سيناريوهات: "شباط 1917"، و"الإمبراطورية ترد الضربة"، و"يوم الفرسان"، لا ينطوي على كثير مما يمكن أن يعد بتحقيق "المعجزة الروسية"، كما يصفها يرجين وجوستافسون (Yergin and Gustafson, 1993)، في بحث رائع لهما أجرياه قبل 15 عاماً عن تصوراتهما لما يمكن أن يحدث مستقبلاً.

وعلى أي حال، فإن المؤلف مازال مؤمناً إيماناً راسخاً بإمكانية تحقيق اختراق كهذا عن طريق إعادة اكتشاف الديمقراطية، والاندماج من جديد مع أوربا. وهذه الدراسة، التي تبحث عميقاً في التناقضات الاقتصادية ومواطن الضعف الأمنية، ربما بدت وكأنها تفتقر إلى قدر أكبر من الأفكار والآراء الواقعية التي لا يرقى إليها الشك، إلا أن الهدف- الدافع الذي يقف وراءها كان، ومايزال، إعلان خاتمة للفصل الخاص ببوتين من قصة روسيا التي يبدو أنها لا نهاية لها.


@Ahmedyassin90

الهوامش

الفصل الأول

1. إن جوهر هذه التقويمات، التي أثقلت بكثير من الحملات الدعائية، قد جرى عرضه في الكتيب الموسوم "القوة العسكرية السوفيتية" (1981)، الذي اعتادت وزارة الدفاع الأمريكية إصداره سنوياً خلال المدة 1981-1989.

2. يمكن الوقوف على تحليل شامل ووافٍ للتحولات الكارثية التي شهدتها المؤسسة العسكرية السوفيتية إبان عهد جورباتشوف في (Odom, 1998)؛ وانظر أيضاً (Taylor, 2003). وقد عرض المؤلف تقويمه لها بإسهاب في (Baev, 1996).

3. يقدم براين تايلور (Brian Taylor, 2001) استعراضاً دقيقاً للدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية في عهد وزير الدفاع بافل جراتشيف في حسم الأزمة السياسية العنيفة في موسكو خلال تشرين الأول/ أكتوبر 1993.

4. أجرى براين تايلور بحثاً مستفيضاً لهذا المسار (Brian Taylor, 2001). وثمة تحليل سابق أجراه (Blank, 1995, p. 32)، وخلص فيه إلى «تقهقر روسيا في مجال الشؤون المدنية-العسكرية والديمقراطية».

5. مايزال كتاب أناتول ليفين (Anatol Lieven, 1998) يمثل أفضل تحليل لتأثير حرب الشيشان الأولى على المؤسسة العسكرية الروسية.

6. يمكن الاطلاع على تقويم موثوق لهذه النتائج والعواقب في دراسة ('Chechnya and the posture of the Russian Army', 1999).

7. شغل كل من باتورين وكوكوشين منصبي أمين سر مجلس الدفاع ومجلس الأمن القومي الروسيين (على التعاقب). وثمة أفكار بشأن "حروب الممرات" التي خاضها الرجلان يمكن الوقوف عليها في الفصل العاشر من اليوميات الجماعية الموسومة (Epokha Eltsina, 2001). ومن الأمثلة الجيدة على النقاشات التي دارت على المستوى المدني (Arbatov, 1998). والتقرير المطول الذي أعده مجلس السياسات الخارجية والدفاعية تحت عنوان "الإصلاحات العسكرية في الاتحاد الروسي" (1997)، والذي أرفق ببيان المجلس الذي وصف فيه وضعية الجيش بأنها «كارثة قومية تلوح في الأفق» (1997).

8. تم عرض تقويم المؤلف لحجم المشكلات الآنية التي خلقتها حرب الشيشان الثانية في (Baev, 2001b).

9. تفحص المؤلف في (Baev, 2000) هذه الدسائس ومحاولات بوتين لتقديم نفسه باعتباره "قائداً عسكرياً".

10. للوقوف على رؤية مساندة للقضية التي خسرها سيرجييف، انظر (Golts, 2000)؛ وبشأن محدودية نفوذ إيفانوف، انظر (Khodarenok, 2001).

11. انظر (Shlykov, 2000) للتعرف على تقويم نقدي للدور "البروسي" الذي لعبته هيئة الأركان العامة.

12. أثار عزل تروشيف من منصبه القيادي في الشيشان، أواخر عام 2002، فضيحة هامشية تم إخمادها في الحال من خلال "ترقيته" إلى منصب آخر داخل الكرملين؛ وهو المنصب الذي لم يُطلب إليه على الإطلاق، في أثناء وجوده فيه، إبداء رأي أو مشورة. انظر (Poroskov and Shpak, 2003).

13. أشار كثير من الخبراء العسكريين إلى أن التجربة الحقيقية الوحيدة في مجال تنظيم العمليات العسكرية هي التي تجري في أثناء الحرب؛ في حين أن كل "التجارب" الأخرى تتجه عادة إلى الوصول إلى النتيجة التي تأمر بها القيادة العليا. وللوقوف على تحليل نقدي بارع لخطة بالوفسكي، انظر (Kolyvanov, 2006).

14. في منتصف عام 2006، أصدر بوتين أمراً بإلغاء 300 منصب برتبة أدميرال/ جنرال؛ ليخفض بذلك إجمالي عدد حاملي هاتين الرتبتين إلى 1100 ضابط. غير أن الإطار الزمني لهذا الأمر لم يحدد بشكل دقيق. انظر (Kolyvanov, 2006).

15. بحسب أحد الخبراء الاقتصاديين، (Gritsenko, 2004)، فإن «معظم الالتزامات المادية في المجتمع الحديث قد تحولت إلى خرافات قديمة واستبدلت بها منذ وقت طويل الضرائب المالية. ومع ذلك، يظل توفير المجندين الجدد وسيلة لدفع الضرائب بأدوات مادية. ولعل أحد التفسيرات لهذه الخاصية الغريبة، التي لا ينبغي الالتزام بها في القرن الحادي والعشرين، هو أن بلادنا أفقر من أن تستطيع تحمل نفقات جيش ربما يتم تحميل موازنة الدولة العامة كامل نفقاته ومتطلباته».

16. كشف استطلاعان للرأي أجراهما مركز ليفادا (Sedov, 2005) أن نسبة مؤيدي نظام الخدمة العسكرية الإلزامية من سكان البلاد ظلت في عامي 1997 و2000 تراوح بين 33 و34 ٪ (على التوالي)؛ بينما راوحت نسبة مؤيدي نظام التعاقد بين 55 و56٪. وفي عام 2002 تغيرت هذه النسب إلى 27 و 64٪.

17. أجرى المؤلف تقويماً لهذا التحول في الثقافة العسكرية في (Baev, 2002f). وللوقوف على تحليل معمق لعقلية بوتين البيروقراطية، انظر (Herspring, 2002).

18. في عام 2003، لم يقف إلى جانب نظام الخدمة العسكرية الإلزامية سوى 23٪ من الذين استطلعت آراؤهم، فيما أيد نظام التعاقد 71٪ منهم (Sedov, 2005). وفي هذا الخصوص، يقرّ (Aleksandr Golts, 2004a, p. 85) بأن «خطة حزب اتحاد القوى اليمنية كانت مثيرة للجدل وغير واقعية تماماً. وبرغم ذلك، فهي حين عرضت على بوتين في خريف عام 2001، فإنها قد ساهمت في نقل قضية الإصلاحات العسكرية إلى قائمة القضايا الملحة». انظر (Tsimbal, 2004a)، للاطلاع على عرض كامل لهذه الخطة.

19. نقلاً عن: (Bogatirov, 2003). اختيرت فرقة بسكوف السادسة والسبعون المحمولة جواً مادة لهذه "التجربة" التي ترتبت عليها تكاليف كبيرة، ولكنها لم تسفر عن تحسن مماثل في الأداء. انظر (Poroskov, 2003).

20. من بين التحليلات البارعة لهذه المشكلة ما جاء في: (Van Bladel, 2003). كما أن (Voronov, 2003) يقدم وصفاً واضحاً للغاية لمشكلة الهروب من الخدمة العسكرية، مشيراً إلى أن سيرجي بايف هو أول جنرال روسي يلقى مصرعه على أيدي جنود هاربين منذ عام 1917. انظر أيضاً: (Golts, 2004a). وفي نيسان/ إبريل 2006، أقرت الجمعية البرلمانية لمجلس أوربا توصية بشأن ضمان حقوق الإنسان لأفراد القوات المسلحة، والتي أولت اهتماماً خاصاً لظاهرة "الديدوفشينا" dedovshchina المتفشية داخل الجيش الروسي؛ وقد نُشرت الأجزاء ذات الصلة من التوصية في صحيفة *Nezavisimoe voennoe obozrenie*. انظر (Ivanov, 2006a).

21. طبقاً لاستطلاع الرأي الذي أجراه مركز ليفادا (Sedov, 2005)، فقد ارتفعت نسبة مؤيدي نظام الخدمة الإلزامية بمقدار 16 نقطة لتصل إلى 39٪، بينما بقيت نسبة أنصار نظام التعاقد عند مستواها البالغ 52٪. وانظر أيضاً (Dolgin, 2005).

22. في تعليق على محاولة إضعاف قضية أندريه سيجيف داخل المحكمة، يقول ألكسندر جولتز (Aleksandr Golts, 2006d) إن مسؤولي وزارة الدفاع يدركون كل الإدراك أن حالات كحالة سيجيف تحدث يومياً في الجيش الروسي، وهم يرون أن من المهم للغاية أن يبعثوا إلى أفراد المجتمع برسالة صريحة يقولون فيها: أنتم لا تجرؤون على النضال من أجل ضمان حقوق الجنود؛ فلا أحد يمكنه الوصول إلى الحقيقة على الإطلاق.

23. نُشر هذا العرض بشكل مقالة في صحيفة روسيا في الشؤون العالمية (Ivanov, 2004)؛ غير أن النسخة الإنجليزية من النص جاءت أقل إثارة للاهتمام. وللوقوف على تعليق شامل عليها، انظر (Mukhin, 2003b).

24. أبلغ أناتولي كفاشنين، رئيس هيئة الأركان العامة، لجنة الدفاع التابعة لمجلس الدوما بحدة واضحة: «ليس تصرفاً أخلاقياً وصف التحولات التي تشهدها القوات المسلحة بالإصلاحات العسكرية». انظر ('Anatoly Kvashnin on ethics', 2003).

25. استشرف المؤلف الخيارات التي كانت في متناول بوتين في مستهل ولايته الرئاسية الأولى. انظر (Baev, 2001c)؛ وكذلك احتمالات تحقق اختراق خلال ولايته الثانية (Baev, 2004d).

26. انظر (Latynina, 2002) فيما يتعلق بالمناقشات التي جرت بشأن موازنة عام 2003. وفي منتصف هذا العام، بعث وزير المالية برسائل للبرلمان عن تخفيضات محتملة في الموازنة العسكرية لعام 2004. انظر (Korotchenko, 2003).

27. في عام 2006، مُنح سيرجي إيفانوف سلطات جديدة، بوصفه نائباً لرئيس الوزراء، بغية إعادة تنظيم النظام الدفاعي للدول، بهدف ضمان مردودات أفضل للاستثمارات الجديدة الضخمة. غير أن الأفكار والتدابير الجديدة التي اتخذها ظلت مقصورة على تعزيز "مركزية" تدفق التمويلات المخصصة لهذا الغرض وإعادة توزيع المناصب القيادية. انظر (Ivanov, 2006a).

28. على حد اعتقاد (Anatoly Tsyganok, 2005a)، فإنه «من حيث الجوهر، فإن إنتاج صناعات الدبابات يذهب للهند؛ ويتم إنتاج ناقلات الأفراد المدرعة لتجهيز منطقتي الشرق الأوسط وإفريقيا بها؛ ويذهب إنتاج صناعات الطائرات لكل من الصين والهند؛ وتلبي صناعات بناء السفن احتياجات الهند بالدرجة الأولى، والصين بدرجة أقل».

29. أوضح عدد من الخبراء العسكريين أن تسليم دبابات من طراز T-90C لفوج مجهز أصلاً بدبابات من نوع T-80 (الذي تتوافر منه قرابة 5000 دبابة لدى القوات البرية) يضاعف المشكلات الفنية والسوقية نظراً لضعف مستوى التساوق والانسجام بينهما. انظر (Tsiganok, 2005b).

30. المفارقة التي تكمن في هذا التماثل هي أن بطرس الأول كان قد حلَّ الوحدات العسكرية المهنية التي تظهر نزوعاً للتمرد والعصيان، وقام بتشكيل أفواج الحرس على أساس نظام الخدمة الإلزامية الذي كان قد تم إقراره حديثاً. ويعتقد المفكر العسكري الروسي الشهير ألكسندر سفيتشن (Aleksandr Svechin, 2002/1937, p. 252) أن هزيمة روسيا في واقعة نارفا Narva (1700) هي التي أقنعت القيصر الروسي بوقف العمل بالنماذج المأخوذة عن أوربا، و«تطبيق نظام التجنيد الإلزامي الذي ظل نافذاً على امتداد تاريخ روسيا».

31. ظل البرنامج الاتحادي لبناء "الجهوزية الدائمية" للوحدات العسكرية يعاني جراء ضآلة التمويل، ويبدو أنه في طريقه إلى إخفاق "مدبّر مسبقاً". انظر (Vorobyev and Tsymbal, 2006).

32. الاهتمام الذي أولاه بوتين بالقضايا العسكرية في خطابه أمام البرلمان عام 2006 لم يكن له صدى إيجابي بين صفوف الضباط الروس. وطبقاً لبحث علمي اجتماعي، فإن 70٪ من هؤلاء الضباط لا يرون فرصاً للتقدم في حياتهم المهنية، وأن قرابة 100 ألف منهم ينتظرون إحالتهم إلى التقاعد مبكراً بعد تقديم استقالاتهم. انظر (Solovyev and Ivanov, 2006).

الفصل الثاني

1. يتناول كل من (Campbell, 1983) و(Ebel, 1970) بالبحث الإهمال الطويل الذي لحق بقطاعي النفط والغاز الطبيعي. ومن الواضح أن محللي وكالة المخابرات المركزية CIA قد استخفوا بقدرة القيادة السوفيتية على التكيف مع البيئة الجديدة وإعادة ترتيب الأولويات الاستثمارية عندما تكهنوا بتراجع إنتاج النفط في الاتحاد السوفيتي تراجعاً حاداً عن الذروة التي بلغها في عام 1980. ('Prospects for Soviet oil production', 1977). وبالعودة إلى أحداث الماضي، يتبين أن هذا الخطأ الفادح قد جرى عرضه على أنه شاهد أكد قدرة الوكالة على إقناع القادة السوفييت بإحداث تغييرات «لها انعكاسات حقيقية على وضعية إنتاج موارد الطاقة الروسية في الوقت الحاضر». انظر (Tenet, 2001).

2. تم بشكل مستفيض تناول تزايد اعتماد الاتحاد السوفيتي، بشكل مؤذٍ، على عائدات صادرات النفط والغاز، في أحدث كتب إيغور جيدار Egor Gaidar، الموسوم "موت إمبراطورية" (*Death of the Empire*, 2006a). انظر أيضاً (Gustafson, 1989) .

3. لم تتخل القيادة السوفيتية عن شكوكها حيال سياسة "الغاز العظيمة" إلا بعد المصافحة التي جرت بين بريجنيف والمستشار ويلي برانت في تموز/ يوليو 1980. ومن بين الشواهد المقنعة، انظر (Hewitt 1984). ومن خلال استعادة أحداث الماضي، يتضح أن اتخاذ خيار إعطاء الأولوية للغاز الطبيعي جرى في واحدة من اللحظات الأهم من عصر بريجينيف.

4. أحد الشواهد الذي ترك تأثيراً قوياً مبكراً في جورباتشوف هو التقرير الذي أعدته تاتيانا زاسلافسكايا، عالمة الاجتماع التي تنحدر من مقاطعة نوفوسيبيرسك، بتكليف من أندروبوف؛ ولكن خليفته، كونستانتين تشيرنينكو، أهمل التقرير معتبراً إياه مثيراً للمخاوف أكثر مما ينبغي. انظر (Goldman 1994).

5. أحد الأعمال المهمة، التي يمكن الرجوع إليها في هذا الخصوص، هو: (Gustafson 1989)؛ إضافة إلى تحليل زاخر بالبيانات والشواهد لجيدار (Gaidar 2005, pp. 336–360; Gaidar 2006a). وكان

بوتين قد عبر عن هذه الرؤية، التي تحوم حولها الشكوك، في خطابه السنوي للبرلمان في نيسان/ إبريل 2005. وللاطلاع على تعليق دقيق في هذا الشأن، انظر (Bigg 2005).

6. يعتقد جيدار (Gaidar 2006b) «أن سرعة هبوط الأسعار ومقداره لا يمكن فهمهما إلا في سياق الحوار الجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية، بدافع من مخاوفهما من أن أحداث أفغانستان ما هي إلا خطوة أولى على طريق التوسع السوفيتي في الشرق الأوسط». وبهذا الاتجاه، يتفق معه خصمه اللدود ميخائيل ليونتييف (Mikhail Leontyev 2006b) بالقول: «لقد استغل العدو الفرصة ليوقع بنا في فخ الإدمان، ثم يمنع عنا المخدرات. وفي خضم آلامنا المبرحة قمنا بتدمير بلدنا. وإنني أتفق مع جيدار على أن الخط البياني لأسعار النفط يمثل تاريخ مرض الاتحاد السوفيتي وموته».

7. تفيد بعض التقديرات أن الاستثمارات الموظفة في عمليات إنتاج النفط قد ارتفعت بنسبة 40٪ خلال السنوات الأربع الأولى من عهد جورباتشوف. انظر (Gustafson 1989, p. 119).

8. عمل هؤلاء، وهم في خريف أعمارهم، على تبسيط نصيبهم من هذه القصة وجعله في متناول مدارك عامة الناس: (Gaidar, 1998; Chubais, 1999). وثمة استنتاجات قيمة يمكن الاطلاع عليها في: (Boyko et al. 1995) و(Åslund 1995). وهناك كثير من الأعمال الأكاديمية المتنوعة التي تحتوي على تقويم للأخطاء التي وقع فيها جيدار. انظر (Klein and Pomer 2001); (Stiglitz 2002)؛ (Shmelev 1999)؛ (Reddaway and Glinsky 2001).

9. فيما يتعلق بالمطامح الاحتكارية لشركة غازبروم التي لا يمكن كبح جماحها، انظر (Kryukov and Moe 1996). ولمزيد من الفائدة، انظر (Rutland 1996). وحول الدور الذي لعبه تشيرنومردين، انظر (Goldman 2003, pp. 105–116).

10. حاول جيدار وقف مخطط الخصخصة هذا الذي سبق أن ضمن للأيدي العاملة حماية مصالحها ضد المشترين الخارجيين، وإن كان في واقع الحال -أي المخطط- قد سمح للإدارة بضمان الملكية من دون حاجة لاستثمار رؤوس الأموال. بيد أن جيدار خسر المعركة لصالح "المديرين الحمر". انظر (Kokh, 1998).

11. يمكن الوقوف على تحليل مفصل لهذا التفكك، والتماسك الذي تبعه في هياكل الملكية، في: (Lane 1999).

12. يقدم (Freeland 2000) عرضاً بارعاً لهذه الملحمة القاتمة التي عرفت بقضية "القروض من أجل الحصص".

13. طرح (Gaddy and Ickes 1998) مصطلح "الاقتصاد الافتراضي" هذا بشكل مبسط في مقالة نشرت بعد أسبوعين من واقعة الانهيار المالي في مصادفة لافتة للنظر.

14. تقدم (Shevtsova 2003) بحثاً جيداً في عملية "صناعة" الرئيس التالي لروسيا. وفي هذا الصدد، يعرض (Sakwa 2004) تحليلاً أكثر أهمية.

15. هناك بالتأكيد كثير من العوامل الفعّالة التي جعلت من الممكن حدوث هذا التحول التام؛ ولكن، وكما يشير (Gaddy 2002, p. 131)، فإن «العلاقة الإحصائية بين أسعار النفط والإنتاج الصناعي وثيقة جداً إلى الحد الذي يجعلنا ننسب للنفط فعلياً الفضل في كل ما حققه الاقتصاد الروسي من أداء في حقبة ما بعد آب/ أغسطس 1998».

16. حول الجدل الذي دار بشأن شركة سيدانكو، انظر (Whalen 2001). وفيما يتعلق بمجمل عملية إعادة ترتيب قطاع النفط وتنشيطه، انظر (Hill and Fee 2002).

17. تبنى خودوركوفسكي أيضاً أسلوباً شخصياً متواضعاً يختلف بوضوح عن ذاك الذي يتبعه "الروس الجدد" والذي تميز بالإسراف والبذخ. انظر (Khlebnikov 2002).

18. حتى في معسكر العمل السيبيري، كان خودوركوفسكي يفتخر بسرد تلك الرواية؛ بيد أن العرض الذي قدمه في مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي كان أنموذجاً لرؤية واضحة لا لبس فيها تماماً. انظر (Khodorkovsky, 2002).

19. كان بوريس فيدوروف (2001)، عضو مجلس إدارة غازبروم ووزير المالية السابق، هو البادئ بمهاجمة فياخريف علانية، بمساندة ضمنية من جانب الكرملين.

20. جرى اعتقال ياكوف جولدوفسكي، رئيس شركة سيبور لصناعة البتروكيماويات، في مكتب ميلر، وأودع السجن لأشهر عدة، فيما سارعت غازبروم إلى "ابتلاع" شركته. انظر (Rozhkova 2005).

21. يمكن الاطلاع على مجموعة جيدة من الحجج، التي صيغت بشكل لا شائبة فيه، في محاضر جلسات المؤتمر الذي نظمته الوكالة الدولية للطاقة أواخر عام 2003 تحت عنوان «أمن الطاقة: دور شركات الغاز الروسية» (2003).

22. ماتزال وثيقة "الاستراتيجية الروسية للطاقة حتى عام 2020" (2003)، متوافرة على موقع وزارة الصناعة والطاقة، على رغم أنه من الواضح أنها بحاجة إلى تنقيحات وتعديلات جدية.

23. نشرت المحتويات الرئيسية للتقرير في صحيفة *Komsomolskaya Pravda* الواسعة الانتشار.

24. هذه الوثيقة غير العادية ربما مثلت آخر المحاولات اليائسة لألكسندر فولوشين، رئيس فريق الإدارة الرئاسية (الذي استقال من منصبه بعد أسبوع واحد من اعتقال خودوركوفسكي) لإقناع بوتين بالعدول عن قراره، وذلك من خلال الترويج لـ"نظرية مؤامرة" بديلة.

25. يمكن الرجوع إلى موقع خودوركوفسكي الإلكتروني الشخصي (www.khodorkovsky.ru) للاطلاع على كثير من البيانات الوقائعية، والتعليقات الداخلية والخارجية المتعاطفة معه.

26. انظر (Gevorkyan 2004) و(Baev 2005a).

27. يصف يفجيني ياسين (Evgeny Yasin 2005, pp. 191–192)، عميد خبراء الاقتصاد الروس، المزاعم التي قيلت عن يوكوس بأنها "المثيرة للضحك"؛ وتلك التي قيلت عن تدميرها بأنها "الانتصار المخزي". وقد أجرى بريفالوف (Privalov 2005a) بحثاً مستفيضاً لهذه القضية؛ والاستنتاج الذي تم التوصل إليه عن الطابع السياسي لهذه "المحاكمة " لا يرقى إليه الشك.

28. يقدّر تقرير استشراف الطاقة العالمية World Energy Outlook 2006، ص92، إنتاج روسيا من النفط لعام 2005 بما يربو على 9.2 ملايين برميل يومياً؛ بينما يرى فلاديمير ميلوف (Vladimir Milov 2007a) أن المستوى المعياري، المقدّر بعشرة ملايين برميل في اليوم الواحد، كان سيمكن تحقيقه في ذلك العام في حال عدم أخذ "قضية يوكوس" في الحسبان.

29. يشير تقرير البنك الدولي، الذي يتردد ذكره على نطاق واسع في وسائل الإعلام الروسية، إلى أن التدخلات الحكومية قد أضرت إلى حد ما بالمناخ الاستثماري؛ ولكنه -مع ذلك- يشيد بجودة الأداء على مستوى الاقتصاد الكلي ('World Bank report on Russia's economy', 2004). وطبقاً لمقال لصحيفة **إكسبيرت** *Expert*، فإن إعادة توزيع الملكيات والأصول الخاصة في عموم أرجاء البلاد تسببت في عقم السياسة الاقتصادية وانعدام جدواها ('Caesars and comrades', 2005). انظر أيضاً: (Hill 2004).

30. أطلق إيلاريونوف هذا الوصف خلال مؤتمر صحفي أواخر كانون الأول/ ديسمبر 2004؛ وكان على بوتين أن يدلي بملاحظات مطمئنة في مؤتمر صحفي عقده مع صحفيين ألمان أوائل ذلك الشهر (Berger 2004).

31. تعرض (Latynina 2005a) تحليلاً لاعتماد بوتين على هذه المجموعة على نحو يتعذر الحد منه، والذي اتخذ طابعاً سيكولوجياً أكثر منه سياسياً.

32. يخمن (Piontkovsky 2005) أن غضب بوتين جاء بدافع من مصالحه الشخصية. غير أن بعض المحللين يرى أن توقيت الهجوم على خودوركوفسكي قد فرضه عزم هذا الأخير على بدء مفاوضات

مع شركة أكسون موبيل بقصد بيع نصف شركته على غرار أنموذج تأسيس شركة TNK-BP البريطانية-الروسية (Volkov 2003).

33. حول استراتيجية تحويل لوك أويل إلى شركة "عابرة للحدود القومية"، انظر (Sivakov 2006).

34. يرى كل من (Mastepanov and Shafranik 2003) أن بالإمكان الوصول إلى مستوى إنتاجي مستقر عند 450 مليون طن سنوياً بنهاية هذا العقد، في حال جرى توظيف مليارات الدولارات الأمريكية في تطوير حقول جديدة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن انخفاض حجم الاستثمارات، أوائل عقد الثمانينيات، تسبب في تراجع إنتاج النفط في الاتحاد السوفيتي من 616 مليون طن في عام 1983 إلى 595 مليون طن عام 1985. وقد أسهمت التدابير العاجلة التي اتخذها جورباتشوف (بعد زيارة قام بها إلى مدينة تيومين Tyumen في أيلول/ سبتمبر 1985) في رفع معدلات الإنتاج إلى ذروة جديدة بلغت 624 مليون طن في عام 1988، كان نصيب روسيا منها يقرب من 569 مليون طن، انظر: .(Gustafson 1989, pp. 107–123)

35. في أثناء زيارة لشرق سيبيريا ربيع عام 2007، وعد رئيس الوزراء فرادكوف بمعاقبة الشركات النفطية بعد أن اكتشف أنها في عام 2005 لم تستثمر سوى 4.2 مليارات روبل من أصل إجمالي الاستثمارات المخطط لها البالغة 189 مليار روبل، وبأن استثماراتها في العام الذي تلاه لم تزد على ستة مليارات روبل. انظر (Netreba and Rebrov 2007).

36. ذكرت مقالة افتتاحية لصحيفة **فاينانشال تايمز** *Financial Times* أن بوتين لم يوافق على فرض ضرائب بقيمة مليار دولار على شركة TNK-BP البريطانية-الروسية، وعبّرت عن اعتقادها أن ثمة تداعيات خطيرة يمكن أن تترتب على مستقبل روسيا السياسي والاقتصادي، نظراً إلى أنها توحي بأن بوتين لم يعد يمسك بزمام الهيمنة التامة على البيروقراطية الروسية، انظر ('Another Yukos?' 2005).

37. إن النقطة الجوهرية في هذا العمل التخريبي هي أن الإخفاق في بدء عملية التطوير ربما كان سيفضي إلى قيام وزارة البيئة بإلغاء الامتياز الممنوح لشركة TNK-BP البريطانية-الروسية الخاص بحقل كوفيكتا. ومن المرجح كلياً أن قرار بوتين بتغيير حاكم مقاطعة إركوتسك في تموز/ يوليو 2005 جاء بفعل ضغوط مارستها عليه شركة غازبروم (Makarkin 2005).

38. تناول (Milov 2005) بالبحث المنطق المشكوك فيه الذي وقف وراء صفقة شركة سيبنيفت؛ وترى (Latynina 2005b) أن رومان أبراموفيتش لم يكن إلا واجهة للمستفيدين الحقيقيين داخل الكرملين.

39. ثمة تناقض واضح بين الوجه "السوفيتي" لشركة غازبروم، واستراتيجيها المعلنة التي تعتزم بها تحويل نفسها إلى شركة غاز عملاقة عابرة للحدود القومية، وتقف على قدم المساواة مع شركات من قبيل أكسون موبايل -مثلاً- التي تشكل في الخطاب "الوطني" رمزاً لـ"الإمبريالية" الأمريكية. انظر .(Rubanov and Sivakov 2005)

40. في كانون الثاني/ يناير 2007، أقرَّ مجلس إدارة غازبروم العناصر الرئيسية لتمويلات البرنامج الاستثماري لعامي 2007 و2008 (623.73 و702.95 مليار روبل، على التوالي)؛ وتم نشرها على موقع الشركة: www.gazprom.ru/eng/ ews/2007/01/22219.shtml.

41. عبَّر تشوبايس، في سياق عرضه لخططه الإصلاحية المنقحة، عن "رأي شخصي" مفاده أن استراتيجية غازبروم في التوسع بكل الاتجاهات ابتداءً بميدان الإعلام وانتهاءً بصناعة الفحم، "باستثناء" التوسع في إنتاج الغاز، ليست "صحيحة كلياً". وأكد أيضاً على أن مسار «رأسمالية الدولة ليس إلا طريقاً مسدودة، وسرعان ما سيغدو هذا واضحاً لكل رأسماليي الدولة»، انظر (Gorelov 2007a).

42. لم يكن بيروقراطيو "روسيا المتحدة" ليتمكنوا من فهم القدرات الإصلاحية للرائد تشي، ولكنهم يقدرون أفكاره في حماية الاقتصاد الوطني ضد تغلغل الشركات العابرة للحدود القومية. انظر (Rudneva and Nikolaeva 2006).

43. وفقاً لتحليلات إيلاريونوف، فإن "المرض الهولندي" يصيب الاقتصاد جراء زيادة قيمة العملة وارتفاع معدل التضخم. و"المرض الأرجنتيني" يكمن في تبني سياسة تقوم على دعم القطاعات التي تفتقر إلى القدرة التنافسية من خلال إعادة توزيع ريوع الموارد. وينتشر "المرض الفنزويلي" عن طريق تأميم الصناعات الرئيسية. ويدلل "المرض الزيمبابوي" على سيطرة بيروقراطية تامة على الحياة السياسية.

الفصل الثالث

1. في مقابلة أجرتها مع ميدفيديف (2006) صحيفة **إكسبيرت** *Expert*، ذكر أن التعريفات الإضافية لمصطلح "الديمقراطية" قد خلَّفت "مذاقاً غريباً". وقد شدد على هذه النقطة في منتدى دافوس الاقتصادي العالمي لعام 2007. انظر (Baev 2007d) و(Belkovsky2007) . وقد نأى بوتين بنفسه عن هذه النقاشات خلال لقاء مع مجموعة مختارة من الخبراء الغربيين في آب/ أغسطس 2006، انظر (Belkovsky 2007).

2. أُطلق هذا التأكيد في لقاء جمع عدداً من نشطاء حزب "روسيا المتحدة" الموالي للكرملين، ممن ليسوا على درجة عالية من الخبرة والدراية، انظر (Golts 2006a) للاطلاع على تعليق بارع بهذا الخصوص. وقد زاد سوركوف Surkov مفهومه توضيحاً وصقلاً من خلال مقالة بعنوان «تأميم المستقبل» (Surkov 2006b).

3. على حد تعبير أحد أبرز خبراء الاقتصاد، فإن الإحساس بالقلق على نطاق واسع حيال عدم استقرار قطاع الطاقة قد ارتقى إلى مستوى "مرض هولندي يصيب الرؤوس"، انظر (Guriev 2006).

4. للوقوف على مقارنة دقيقة بين "العظمة" الروسية و"العظمة" الفرنسية، انظر (Lukyanov 2005a).

5. يقدم سيرجي ميدفيديف (Sergei Medvedev 1999) استشرافاً ذكياً للبعد السياسي للفضاء الروسي.

6. في سياق الربط ما بين حملة إيفان الثالث، للاعتراف به نداً لإمبراطور روما المقدسة، وحملة بوتين للاعتراف به نداً للمستشار جيرهارد شرويدر والرئيس جاك شيراك، يرى آيفر نيومان (Iver Neumann 2005, p. 25) أن «المسألة ذات الصلة بمكانة روسيا بالنسبة إلى القوى الأوربية الأخرى مافتئت تدور في أذهاننا».

7. أثار حلول الذكرى الأربعين لهذه الرحلة في نيسان/ إبريل 2006، العديد من التأملات العاطفية الحساسة. انظر (Bruni 2006) للوقوف على أحد التقويمات الرصينة القليلة لوضعية البرنامج الفضائي الروسي.

8. يقدم (Pipes 1996) مثالاً حقيقياً للدراسات التي تركز على حملة روسيا التوسعية التي يزعم أنها لا يمكن وقفها عند حد، انظر (Lieven 2000/2001) للاطلاع على انتقاد في هذا الخصوص.

9. يعرض (Dugin 2004a) في كثير من كتبه ومقالاته، صورة مغايرة ودقيقة إلى حد ما للأوضاع الجيوسياسية التقليدية. ويقدم (Leontyev 2006a) برنامجاً شخصياً (Odnako) على القناة الأولى للتلفزيون الروسي (www.1tv.ru). يمكن الاطلاع على تحليل معمق لمسار الإمبراطورية الروسية في محاضرة ألقاها ألكسي ميلر (Alexei Miller 2005). وانظر (Dominique Lieven 2002) للوقوف على بحث رصين وإبداعي.

10. يقدم ليونتيف (Leontyev 2006b) مناقشة نقدية صريحة في هذا الشأن. وكان يفترض بما سمي "المسيرة الإمبراطورية" التي جرت في موسكو في نيسان/ إبريل 2007 أن تعكس التقبل الجماهيري لهذه الأفكار، انظر (Gevorkyan 2007).

11. في اعتقاد (Iver Neumann 1996, pp. 25–27) أن هذه "الصيغة" قد تم التوصل إليها في تلك الحقبة التي لم يكن أحد فيها ليشكك في انتماء روسيا إلى أوربا؛ وأن مسألة الفجوة التي يتعذر تجسيرها لم تطرح إلا في العقد الرابع من القرن السابع عشر، وهو الذي وُصف بالعقد "الاستثنائي". وللوقوف على تحليل ذي صلة، انظر (Miller 2007).

12. اكتسب هذا الموقف الأخير شعبيته في غضون أحداث التمرد العرقية التي شهدتها ضواحي باريس في خريف عام 2005، والتظاهرات التي طافت في مطلع عام 2006 الكثير من المدن الإسلامية احتجاجاً على الرسوم الكاريكاتيرية الدنماركية "المسيئة". انظر (Privalov 2005b).

13. سيقت هذه الحجة "الحضارية" الراديكالية في مذكرة مطولة حظيت بدعم كبير من داخل الكرملين، وأذهلت أنصار بوتين الليبراليين بعد نشرها من دون ترخيص، انظر (Yuriev 2004).

14. لم يجرِ نقل المقالة، التي عُرفت بأنها "بيان الألفية"، إلى الموقع الإلكتروني الذي كان قد أعيد إطلاقه (http://president.kremlin.ru/mainpage.shtml). انظر (Sakwa 2004) للوقوف على تحليل دقيق ومعمق.

15. أصاب يلتسين الذهول جراء هذا الإهمال الصريح للترسانة النووية الروسية إلى حد أنه أمر مجلس الأمن القومي الروسي بوضع برنامج عاجل لتحديثها إلى المستوى الذي يجعل منها أداة "قابلة للاستخدام" (Sokov 2000a).

16. بعد أن أُخذ فصيل المظليين المحاصر على حين غرة، تعين عليه الاعتماد على قوات الناتو للحصول على الإمدادات والمؤن، نظراً إلى أن أجواء بلغاريا وهنغاريا ورومانيا كانت مغلقة أمام طائرات النقل الروسية. انظر (Allison 2004a)و(Gobarev 1999) .

17. في مقالة افتتاحية علقت صحيفة **نيويورك تايمز** *New York Times* على ذلك الاختبار بالقول: «لقد حان الوقت كي يعلم السيد بوتين أننا نتقصى نياته ودوافعه بعناية فائقة، وأننا لا يروق لنا ما نراه». انظر ('Revisiting Putin's soul', 2006).

18. انظر (Baev 2003a) للاطلاع على تقويمات المؤلف للطبيعة الذرائعية لهذا التعهد ومحدودية نطاقه.

19. يمثل العرض الذي قدمه خودوروفسكي (2000) في مؤسسة كارنيجي للسلام العالمي (واشنطن) أنموذجاً مثالياً لخططه المضخمة غير القابلة للتطبيق.

20. أطلق تصريح بوتين، الذي قال فيه: «إن العمل العسكري ضد العراق يعد خطأ سياسياً فادحاً»، العنان لحملة إعلامية جارفة وشرسة مناهضة للولايات المتحدة الأمريكية، قادتها وسائل الإعلام التي تعبّر عن الآراء والمواقف العامة السائدة؛ ولم يمكن إخمادها -وإن جزئياً- إلا في تصريح لاحق له قال فيه: «إن روسيا غير معنية بأي هزيمة تلحق بالولايات المتحدة الأمريكية»، انظر، على سبيل المثال، (Tretyakov 2003).

21. نُسب هذا الاقتباس لكوندوليزا رايس. وحول ضبط النفس الذي مارسته واشنطن في "معاقبة فرنسا"، انظر ('Which way now for French policy?' 2003)، وفي تقويم دقيق لبيري أندرسون (Perry Anderson 2006)، فإن «المواقف الأوروبية المعادية للحرب كانت واسعة النطاق ولكنها ليست عميقة». وقد جاء هذا التقويم في سياق استعراض أندرسون لكتاب فرانسيس فوكوياما الموسوم **أميركا في مفترق طرق**، الذي شدد فيه على الضرر الكبير الذي أصاب العلاقات القائمة بين الحلفاء.

22. هذه المبادرة الطموحة، وإن هي ليست ناجحة تماماً، فقد أشيد بها على أنها تشير إلى «بداية عصر الإمبراطورية الأوروآسيوية الاقتصادية الجديدة»، انظر (Dugin 2004b).

23. تم تناول الأزمتين كلتيهما بصورة مستفيضة في الفصل الحادي عشر. ولإلقاء نظرة أوسع، انظر (Markedonov 2004).

24. بحسب ليليا شيفتسوفا (Lilia Shevtsova 2005)، «فإن احتمالات انتقال أوكرانيا إلى معسكر الغرب، من خلال تغيير النظام الحاكم فيها، باتت تمثل صدمة بالنسبة للنخب الروسية، تماثل في آلامها تقريباً آلام تفكك الاتحاد السوفيتي».

25. يحذر أركادي موشيس (Arkady Moshes 2004a)، أحد أفضل الخبراء الروس في شؤون أوكرانيا، من الأخطاء الناجمة عن الفهم الساذج للتصدعات التي تصيب النخب السياسية الأوكرانية، ومن المخاطر التي قد تترتب على توسيع حدود النفوذ الروسي.

26. يعرض كوليسنيكوف (Kolesnikov 2005a) انطباعاته المباشرة والمثيرة للاهتمام عن "الثورة البرتقالية".

27. يضفي جوناثان ستيل (Jonathan Steele 2004) شيئاً من المصداقية على هذه المزاعم، بالقول «إن يوشينكو كان قد حصل على موافقة الغرب، وقد تدفقت سيول الأموال على الجماعات التي تؤازره».

28. ثمة تفسير لهذه الفكرة يعرضه (Yury Baluyevsky 2007a, p. 30) رئيس هيئة الأركان العامة الذي كان قد قال: «إن الحضارة الروسية بحاجة إلى قرون كي تظهر إلى الوجود» ويعترض فيه «على فرض الحضارة الأوربية على روسيا»؛ ويشدد القول على «إن روسيا ليست أوربية، وليست آسيوية، بل وحتى ليست أوروآسيوية. وأود أن أؤكد على أنها: روسيا وحسب!».

29. في لقاء بوتين مع رئيس أوزبكستان إسلام كريموف في حزيران/ يونيو 2005، شدد بوتين على حقيقة وجود تورط خارجي في "أحداث" أنديجان، وخلص إلى «أننا نشعر بالارتياح لإعادة الأوضاع تحت السيطرة بنجاح»، انظر (Gabuev 2005).

30. في نيسان/ إبريل 2005، كان 58٪ من خبراء موسكو يرون أن حدوث أزمة "ثورية" في روسيا أمر محتمل الحدوث، في حين أن هذه النسبة لم تزد، في كانون الأول/ ديسمبر 2004، على 28٪ فقط. انظر (Glikin and Saidukova 2005). وفي خضم سيل من التكهنات المثيرة للفزع، رأى أحد المراقبين المتمرسين أن «روسيا ليست مهددة بخطر الثورة؛ بل إنها مهددة بخطر الخوف من اندلاع ثورة داخل الكرملين»، انظر (Cherkasov 2005).

31. كان فلاديسلاف سوركوف، الذي يعتبر نفسه المنظر الأهم لظاهرة "البوتينية"، هو من طرح هذه الفكرة في شباط/ فبراير 2006. انظر (Golts 2006a).

32. يرى (Leonid Radzikhovsky 2006a)، أحد أبرع المعلقين السياسيين في موسكو، أن «الحسد الطبقي يمثل كابوساً بالنسبة للنخبة الحاكمة. وفي مجتمع مقسم بشكل حاد إلى طبقات متخاصمة (كما هي الحال دائماً في اقتصادات المواد الخام)، فإن المهمة الأيديولوجية الرئيسية هي الحؤول دون ظهور وعي طبقي. والسبيل إلى تحقيق ذلك هو إحلال إسفين الحسد الطبقي (الكراهية) محل إسفين الحسد العرقي (الكراهية، أيضاً)».

33. من اللافت للنظر أن المناسبة كانت زيارته القصيرة لغروزني في كانون الأول/ ديسمبر 2005 لحضور الجلسة الأولى للبرلمان الشيشاني الذي انتخب حديثاً، انظر (Baev 2005c).

34. يعتقد (Alexei Makarkin 2006) أن تأثير ذلك الإعلان يرتبط بطموحات كيريل الشخصية أكثر من ارتباطه بدور الكنيسة في صياغة أيديولوجية الدولة الجديدة.

35. يرى عدد أكبر من المعلقين الليبراليين أن الكنيسة لا ينبغي لها أن تنسى الدروس المريرة التي تمخضت عن تحالفاتها الوثيقة السابقة مع الدولة؛ ويوضح هؤلاء أن «مفردات المسودة المقترحة لإعلان حقوق الإنسان تتشابه على نحو يدعو للاستغراب من المسلمات التي وضعها الكرملين لمفهوم "الديمقراطية السيادية المطاوعة"»، انظر (Novoprudsky 2006).

36. عرض بوتين هذا التقويم في خطابه أمام البرلمان في نيسان/ إبريل 2005، والذي كرر فيه القول إن «روسيا كانت، وماتزال، وستظل بطبيعة الحال قوة أوربية كبرى». وللاطلاع على بحث نقدي جاد، انظر (Leibin 2005).

37. يعترض (Dmitri Medvedev 2005) على السلطة الممنوحة لرئيس الإدارة الرئاسية بالقول: «في حال أخفقنا في تقوية تماسك النخب، فإن روسيا قد تختفي بوصفها دولة موحدة... وربما سيبدو تفكك الاتحاد السوفيتي أشبه بحفل تقيمه إحدى رياض الأطفال إذا ما قورن بانهيار الدولة الروسية الحديثة». وفي الحال، أطلق (Vladislav Surkov 2004) وصف "الطابور الخامس" على قوى المعارضة، متهماً إياها بأنها تضمر «الكراهية لا لروسيا بوتين وحسب، بل لروسيا ذاتها». ويعرض (Milov 2007c) مقارنة وافية مع التطورات التي شهدتها روسيا البيضاء.

38. يؤشر هذا الخطاب، الذي ألقي في مؤتمر رفيع المستوى عقد في فيلنيوس، إلى تحول مهم في طبيعة العلاقات الأمريكية-الروسية، انظر (Golts 2006b)؛ و (McFaul 2006)؛ و(Privalov 2006b). وللوقوف على تقويم المؤلف، انظر (Baev 2006a).

الفصل الرابع

1. للاطلاع على بحث شامل لنطاق هذا الانهيار وعواقبه، انظر (Genin 2001).

2. في ظل تصاعد معدلات التضخم، وعدم انتظام الإنفاق، يغدو متعذراً الخروج بتقديرات ذات معنى للانخفاض الحاد في النفقات العسكرية خلال المدة 1990-1993؛ بيد أن عدداً من التقويمات الموثوقة (Cooper, 1998) أظهر أن حجم التمويلات المتاحة لتلبية الاحتياجات العسكرية قد جرى تخفيضه مرة أخرى في عام 1995 بما يزيد على الثلث. ويرى (Steven Miller 2004, p. 11) أن «هذه الوقائع التي تحيط بالموازنة العامة قد عُدت حافزاً قوياً لإجراء الإصلاحات المطلوبة. وتبعاً للظواهر، بدا ببساطة أن من غير الممكن الحفاظ على القوات المسلحة بشكلها الذي ورثناه، من خلال إنفاق ما يتوافر لدى روسيا من أموال تخصصها للنفقات الدفاعية».

3. بذلت حكومة كيرينكو جهداً متواضعاً لزيادة مستوى شفافية النفقات الحربية، إذ عقدت آمالها على الجنرال جورجي أولينيك، رئيس إدارة الموازنة والتمويلات العسكرية في وزارة الدفاع، الذي أدين لاحقاً بتهمة الاختلاس. انظر (Statsky 2003).

4. طبقاً لترينين ومالاشينكو (Trenin and Malashenko 2004, p. 158)، فإن ذروة النفقات المباشرة جاءت في عام 2000 حين خصص للحرب ما نسبته 20٪ من الموازنة العسكرية. وكان الجانب الأعظم من تخصيصات "إعادة البناء"، التي ارتفعت من 300 مليون دولار عام 2000 إلى 500 مليون دولار في عام 2001، قد أنفق على إقامة البنى التحتية المساندة للقوات المقاتلة.

5. أكد الجنرال أناتولي سيتنوف، رئيس إدارة تسليح القوات المسلحة، أن تخصيصات مالية قد تصل إلى 16 مليار دولار كان يتطلب توفيرها لغرض إعادة تسليح الجيش الروسي بالصورة النظامية المعتادة؛ أي ما يرقى إلى تجهيزه بما يراوح بين 300 و350 دبابة، و150-200 طائرة، و50-70 طائرة عمودية سنوياً. وفي واقع الحال، فإن هذا المبلغ "المستهدف" يزيد بضعفين تقريباً على إجمالي الموازنة العسكرية، انظر ('Prospects and plans for armament modernization' 2000).

6. أقرّ مجلس الأمن القومي الروسي في ذلك الاجتماع الخطوط التوجيهية لـ"سياسة الصناعات العسكرية" حتى عام 2015، ولكنها لم تشتمل على عقد أي صفقات شراء ضخمة في المستقبل القريب، انظر (Mukhin 2003a).

7. أوضح (Aleksandr Golts 2004b) أن تخصيص 18 مليار دولار لعام 2005 يتخطى أكثر أمنيات إيغور سيرجييف تفاؤلاً (إجمالي المبالغ التي خصصت لعام 1999 كانت أقل من هذا المبلغ بخمسة

أضعاف)؛ غير أن القيادة العليا قبلت به "حداً أدنى"، مؤكدة إصرارها على الرقم-الهدف الذي يمثل 3.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي (بدلاً من 2.7٪). وحول التحقيقات التي أجرتها هيئة المحاسبة، انظر (Solovyev and Elensky 2004).

8. بيّن وزير المالي ألكسي كودرين (2006) أن المتطلبات الاستثنائية للسنة التي تسبق الانتخابات تقتضي تحقيق نمو كهذا؛ ولكنه أكد في الوقت نفسه أن الموازنة ينبغي "من حيث المبدأ" أن تزداد بصورة تناسبية مع النمو الاقتصادي الإجمالي الذي يراوح بين 5 و6٪.

9. يشير (Vitaly Tsimbal 2004b) إلى أن الزيادة الضرورية في التخصيصات المالية لموازنة عام 2005 كانت قد حُجبت تماماً خلف عناوين سرية من قبيل "عمليات محاربة الإرهاب".

10. جرى في موازنة عام 2006 تجميد الأموال المخصصة لبرامج البحث والتطوير، نظراً إلى أن القسم الأكبر منها كان قد تم توظيفه في تعزيز "طاقات الإنتاج الحرة غير الخاضعة للرقابة الحكومية" في كثير من المنشآت والمشاريع "الاستراتيجية". ومهما يكن، فإن النتائج لم تكن حافزة إلى زيادة النمو. انظر (Myasnikov 2005b).

11. وفقاً لتقدير (Vitaly Shlykov 2001)، فإن ما يصل إلى 90٪ من أصل 1700 منشأة (تضم قرابة مليون موظف) لم تتلقَ من القوات المسلحة، وعلى مدى سنوات، أي طلب شراء من أي نوع كان. وبالتالي، فإن ما عرف بأنه "المجمع الصناعي العسكري" تحول إلى مجرد خرافة.

12. رسلان بوخوف Ruslan Pukhov، نقلاً عن (Aron Tsypin 2004) الذي أوضح أيضاً أن الزيادة الأولية في الطلبات الدفاعية لم يتم تسجيلها على الإطلاق في كشوفات الحسابات الختامية للشركات الرئيسية، ولم تحقق زيادات مماثلة في معدلات تجهيز منظومات الأسلحة الحديثة.

13. استمرت المنافسة الحادة داخل شركة سوخوي "القابضة" التي تم إدماجها رسمياً، في الوقت الذي تسبب فيه إدماج شركتي ألماز Almaz وأنتي Antei، المنتجتين الرئيسيتين لمنظومات الدفاع الجوي، في وقوع سلسلة من الحوادث المميتة، بما في ذلك مقتل إيغور كليموف، المدير العام الذي كان قد تم تعيينه حديثاً، انظر (Aleksandrov 2003).

14. في إشارته إلى غياب الشفافية في توزيع التمويلات وعائدات الحصص، خلصت (Irina Savitskaya 2004) إلى أن «هذا التزاحم للاستحواذ على أموال وزارة الدفاع أكثر شبهاً بالصدامات الإجرامية من أجل كسب مناطق النفوذ منه إلى عملية بناء دولة».

15. في أواخر عام 2005، توقع عدد من الخبراء حدوث تراجع عن المستوى العالي الذي تحقق عام 2004 (5.8 مليارات دولار)، غير أن بعض الصفقات غير المعلنة أضافت ما مجموعه مليار دولار، انظر (Khazbiev 2006a).

16. نتيجة لذلك، فإن سعر دبابة القتال الرئيسية طراز تي-90 كان في عام 2006 قد بلغ 42 مليون روبل، ولكنه ارتفع إلى 58 مليون روبل في عام 2007، انظر (Kulikov 2006).

17. جرى تقليص قائمة المشاريع والمنشآت "الاستراتيجية" إلى 1000 تقريباً، وكانت 150 منشأة منها قد أفلست من الناحية الفنية، وعدد مماثل منها جاء ميزان مدفوعاتها سلبياً. ولم يزد متوسط هامش الربح في هذه الصناعات على 3٪ تقريباً. وبلغت نسبة الاستخدام الفعلي للإمكانات التصنيعية المتاحة 40٪. ومن هنا، فإن عملية تعزيز "طاقات الإنتاج الحرة" كانت واحدة من المعوقات الرئيسية في هذا الخصوص، انظر (Kirillov 2006) و(Myasnikov 2006c).

18. تم تحديد القيمة الإجمالية لهذا البرنامج بما يناهز خمسة تريليونات روبل، كانت ستغطي شراء 3000 منظومة سلاح جديدة، وتحديث 5000 منظومة موجودة أصلاً. وعلى أي حال، فإن القسم الأكبر من التوريدات كان مخططاً له أن يتم في العقد المقبل. حول هذا الموضوع، انظر (Myasnikov 2006) و(Ivanov and Babakin 2006b).

19. في آب/ أغسطس 2006، التقى بوتين "قادة" الصناعات الجوية، في مقر إقامته الصيفي بمنتجع سوشي، بغية حثهم على ضرورة توحيد جهودهم؛ ولكن اللقاء لم يسفر عن أي اتفاق على استراتيجية تضمن تطوير هذا القطاع، باستثناء تطبيق تدابير حمائية ضد المستوردات "غير الوطنية". انظر (Plugatarev and Myasnikov 2006) و(Khazbiev 2006b).

20. ذكرت صحيفة **فيدوموستي** *Vedomosti* الاقتصادية في مقال افتتاحي لها، أن «سيرجي إيفانوف، وبعد خمس سنوات قضاها في منصب وزير الدفاع، لم يحقق أي نتائج ذات مغزى في عملية إصلاح الجيش وتقوية القدرات الدفاعية». انظر ('Aggressive helplessness' 2006).

21. في منتصف عام 2006، أوضحت ليليا شيفتسوفا (Lilia Shevtsova 2006b)، أحد أبرع محللي الظاهرة "البوتينية"، أن الصراعات التقليدية ما بين أفراد بطانة بوتين، الذين يسعى كل منهم لإسقاط الآخر من فوق جدران الكرملين، قد كشفت النقاب عن «الشكوك التي تساور الطبقة السياسية الروسية حيال قدرة نظام مغلق، يخضع لهيمنة مركز قيادي واحد، على تأمين الاستقرار وضمان بقائه نفسه».

22. وفقاً لاعتقاد (Shevtsova 2003, pp. 105, 109)، فإن «يلتسين اعتبر الأوليغاركية قاعدة طبيعية لنظامه». أما بوتين فلم يتطلع إلى شيء من هذا القبيل، وكان مقتنعاً بأن «جميع الأوليغاركيين الروس ما كانوا ليحصلوا على ممتلكاتهم هذه إلا بفضل قنوات الاتصال التي أقاموها مع أعضاء بطانة يلتسين. أما اليوم، فإن النظام الجديد يريد استعادة سيطرته عليهم وعلى نشاطاتهم من خلال مصادرة مشاريعهم الكبرى».

23. على حد وصف (Radzikhovsky 2006b) له، فإن بيريزوفسكي «هو المخطط الأكثر نبوغاً في حقبة ما بعد الاتحاد السوفيتي».

24. تشير (Yulia Latynina 2005g) إلى أن كوكورا هو «الشخص الوحيد الذي يمتلك معلومات كاملة عن الشبكات المعقدة لشركات النفط المقامة في الخارج»؛ وتعتقد أن غياب المطالبة بفدية يوحي بوجود صفقة من نوع آخر مع الخاطفين.

25. يرى عديد من الخبراء أن زيادة الضرائب قد قللت من أرباح القطاع النفطي، الذي لم يستثمر سوى 12 مليار دولار في عام 2005، وما يقرب من 13 مليار دولار في العام الذي تلاه. وفي واقع الأمر، فإن الشركات الخاصة كان سيمكنها مضاعفة حجم الاستثمارات، ولكنها تراجعت عن ذلك بفعل اتساع نطاق هيمنة الدولة، انظر (Berezinskaya and Mironov 2006).

26. بعد وقت قصير على تشكيل اللجنة القومية لمحاربة الإرهاب مطلع عام 2006، وجّه الكرملين خطاباً سرياً للاتحادات التجارية الكبرى يحثها فيه "على المساهمة طوعياً" في تدعيم نشاطاتها. انظر (Butrin 2006b).

27. في وقت إعداد هذا البحث، نُشرت على شبكة الإنترنت معلومات مقتضبة عن الحريق الذي اندلع في الغواصة دانيل موسكوفسكي Daniil Moskovsky، وتسبب في مقتل شخصين، انظر ('Fire on nuclear submarine' 2006).

الفصل الخامس

1. ظهر كثير جداً من التأويلات التخمينية المثيرة للهلع عن المخاطر الكامنة في ما عُرف بـ"لعبة قزوين الكبرى". وللاطلاع على تحليل جاد ومتوازن، انظر (Müller 2000)؛ ولاستعراض رائع في هذا الشأن، انظر (Kleveman 2003).

2. على رغم أهمية ذلك اللقاء، فليس بوسع المؤلف الاتفاق مع (Oksana Antonenko 2004, p. 247) الذي وصفه بأنه "الحدث الحاسم" الذي «اكتسبت المصالح الاقتصادية بعده مكانة أعظم»؛ في حين أن «السياسات الروسية في منطقة قزوين كانت قبل ذلك مدفوعة باعتبارات سياسية وأمنية في المقام الأول».

3. يرى كل من (Oliker and Szayna 2003, pp. 356–357) أيضاً أن «العامل الحاسم الذي يحدد قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على التدخل في المستقبل القريب سيكون حصيلة تقويم حملة محاربة

الإرهاب... ومن المرجح أن تحقيق مستوى أدنى من النجاح سيعني تنامي الوجود الأمريكي في منطقة قزوين».

4. يرى (Rajan Menon 2003, p. 191)، في إطار توقعاته للاضطرابات المحتملة في العراق أن «استخدام القوة بثبات وعزم شديدين بات من العوامل البالغة الأهمية في مواصلة الحرب على الإرهاب؛ وسوف يظل القلق يساور القيادة الأمريكية من أن رحيلها المتعجل عن منطقة آسيا الوسطى الكبرى سيبعث برسالة خاطئة، وقد يستثير المزيد من الأعمال الإرهابية. وطبقاً لذلك (إن لم يكن نقيضاً له) فكلما ازدادت منطقة آسيا الوسطى الكبرى اضطراباً، تعاظمت مخاوف أمريكا المعلنة حيال فك الاشتباك هناك».

5. للاطلاع على بحث تفصيلي لهذه القضية المتفجرة، انظر (Polat 2002, pp. 151–166).

6. قد لا يمكن وصف "استعراض القوة" هذا بأنه "المبهر"؛ فروسيا ما كانت لتستطيع إلا نشر جزء ضئيل من القوات العسكرية التي كانت قد استخدمت في الهجوم على باكو في كانون الثاني/ يناير 1990. انظر (Uneasy aftermath of Putin's Azerbaijan's visit 2001).

7. تم تناول هذه الحادثة المستقلة عبر منظور أوسع، انظر (Katik 2004).

8. شددت التعليقات التي ظهرت عبر وسائل الإعلام الروسية على أن «قمة قزوين لم تكن غير ذات فائدة؛ فهي قد أسفرت عن قيام الكرملين بإجراء مراجعة جادة لسياسات القوة التي يتبعها في المنطقة»، انظر (Golotuyk, 2002).

9. يقدم (Sokut 2002a) وصفاً تفصيلياً لهذه المناورات.

10. في حزيران/ يونيو 2004، أجريت مناورات عسكرية واسعة النطاق في الشرق الأقصى الروسي لإظهار القدرة على نشر قوات عسكرية محمولة جواً في مساحات واسعة ونائية. وفي تقديري، فإنه «عوضاً عن استثارة موجة كاسحة (تسونامي) من التعليقات المفزعة في الغرب بإجراء مناورات أخرى في منطقة قزوين، مماثلة لتلك التي أجريت صيف عام 2002، فإن موسكو قد حققت غايتها بطريقة بارعة، وإن هي أقل فاعلية وتأثيراً»، انظر (Baev, 2004f).

11. حول بناء القوات البحرية، انظر (Mukhin 2004a)؛ وعن الفئة الجديدة من الزوارق الحربية، انظر (Timchenko 2006).

12. وفقاً لما يراه (Roger McDermott 2006a) في هذه الحالة، فإنه «غالباً ما تفتقر المبادرات وبرامج المساعدات الخارجية إلى الدعم من جانب السلطات المعنية في أستانا؛ وهي المسؤولة عن اتخاذ القرارات الضرورية لتعزيز الأمن في منطقة قزوين».

13. انظر (Ismail 2005) و(Mamedov 2006) للوقوف على النقاشات المكثفة (والجوفاء من حيث الجوهر) حول القاعدة الأمريكية "المفترضة". وحول ردة الفعل على زيارة دونالد رامسفيلد لباكو في نيسان/ إبريل 2005، انظر (Talyshli 2005)، فسَّر كثير من المعلقين تبني الجيش الأذربيجاني في عام 2006 بعض المعايير التي يستخدمها حلف الناتو على أنه مؤشر ثابت على التحول إلى الجانب "الآخر"، انظر (Panfilova 2006).

14. يقول (Steven Main 2005, p. 7) في دراسة ممتازة له: «سواء أردنا، نحن في الغرب، الإقرار بذلك أم لا، فإن الوجود العسكري الروسي في منطقة بحر قزوين لا يضمن حماية المصالح الروسية في هذه المنطقة فحسب، بل يضمن أيضاً أن الدول الأخرى المطلة عليه تجني منافع أمنية من وجود قوات عسكرية في المنطقة جديرة بالتعويل عليها، وكبيرة بما يكفي للتصرف كقوة رادعة، من دون أن تضطر هذه الدول إلى تحمل شيء من نفقاتها؛ ناهيك عن أنها تكفل قدراً من الاستقرار في المنطقة بأسرها».

15. للاطلاع على فحص أجراه المؤلف لهذه التفاعلات ذات المحتوى الضئيل، انظر (Baev 2001a). وبالنسبة للتحليل الذي أجراه مؤخراً، والذي أغنى به هذا الفصل، انظر (Baev 2006c).

16. يقدم (Khodarenok 2002a) واحداً من الأمثلة المتميزة في هذا الخصوص. ووجهة النظر هذه ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحجة القائلة بأن الهدف الرئيسي للتدخل الأمريكي في العراق هو فرض السيطرة على احتياطياته النفطية، انظر (Bykov 2003).

17. انظر، على سبيل المثال (Fairbanks 2002). وانظر (Cohen 2005) للوقوف على مثال أقرب زمناً.

18. ليس واضحاً حجم الحيز الذي شغلته مسألة تجارة المخدرات في هذه الصفقة؛ وليس هناك سوى القليل جداً من المعلومات عن الأوضاع السائدة حالياً في المناطق الحدودية بين أفغانستان وتركمانستان، التي يقال إن قوافل الأفيون تمر عبرها من دون مضايقات تذكر. انظر (Khohlov 2005).

19. أبرمت تركمانستان بعد مشاورات كان لا بد من أن تجريها مع تركيا، اتفاقاً في مطلع عام 1999 مع شركة بي أس جي-إنترناشنال PSG International (التابعة لشركة بكتال Bechtel) لبناء خط أنابيب "عبر-قزوين" بكلفة تقديرية بلغت 2.5 مليار دولار. وماتزال هذه المعلومات متاحة على موقع شركة بكتال، انظر ('PSG secures lead role in US$2.5 billion Transcaspian pipeline project' 1999). وخلال قمة منظمة الأمن والتعاون في أوربا، التي عقدت في إسطنبول في كانون الأول/ ديسمبر 1999، وقعت كل من أذربيجان وجورجيا وتركمانستان وتركيا على "خطاب نيات" بشأن هذا المشروع.

20. انظر ('Cracks in the Marble' 2003) للوقوف على تحليل ثاقب في هذا الخصوص.

21. طالبت عشق أباد بزيادة كبيرة في السعر اعتباراً من الأول من كانون الثاني/ يناير 2005؛ بيد أن غازبروم رفضت هذا الطلب رفضاً قاطعاً، مشيرة إلى الالتزامات التعاقدية الصريحة بهذا الشأن، انظر (Shahinoglu et al. 2005). ومع أن نيازوف اضطر إلى التراجع عن طلبه، إلا أنه نال بغيته في السنة التالية عندما تعين على موسكو الموافقة على مضاعفة أسعار الغاز المستورد في أعقاب "حرب الغاز" التي خاضتها مع أوكرانيا، انظر (Milov 2007b).

22. أفرغ أحد العقول المدبرة للتدخل الروسي الكارثي في أوكرانيا هذه الفرضية بصيغة «توجيه ضربة للثورة في الوجه»، انظر (Gleb Pavlovsky 2005b).

23. للوقوف على تحليل دقيق ومعمق لهذا الانهيار السياسي، انظر (Marat 2006).

24. لقد كان وزير الدفاع، سيرجي إيفانوف، هو الذي وجه هذه الرسالة بوضوح شديد في أثناء الاجتماع المشترك لمجلس روسيا وحلف الناتو؛ مشدداً على أن الهجوم الذي شنه الإرهابيون انطلاقاً من أفغانستان هو السبب الرئيسي وراء حمام الدم هذا، انظر (Dubnov 2005).

25. انظر (Daly et al. 2006) للوقوف على تحليل نقدي للجهود غير المنسقة والفرص الضائعة في السياسة الأمريكية حيال أوزبكستان.

26. جرى تسريب مذكرة "الدروس المستفادة"، التي قدمها توريسبيكوف، وزير الداخلية الكازاخستاني، إلى الصحافة، فتسبب هذا في فضيحة ليست بالعادية نظراً لتأكيد المذكرة الصريح على إمكانية استخدام القوة المسلحة ضد المتظاهرين، انظر (Solovyev 2005).

27. قامت غازبروم بعد توليها تشغيل خطوط أنابيب الغاز الاستراتيجية في أوزبكستان، باستثمار 100 مليون دولار في مشاريع تحديث هذه الأنابيب، بغية زيادة كميات الغاز التركمانستاني المارة عبرها بنسبة تصل إلى 20٪ تقريباً (Samedova and Gavshina 2005). وكانت أوزبكستان قد صدّرت لروسيا ثمانية وتسعة مليارات متر مكعب من الغاز في عامي 2005 و2006 (على التوالي)، ووافقت على تجهيزها بما يناهز 13 مليار متر مكعب في عام 2007 (Grivach 2006a).

28. على الرغم من أن تصرف "تركمان باشي" شكّل انتهاكاً صريحاً للعقد المبرم، فإن موقفه ازداد قوة جراء موافقة غازبروم على دفع سعر أعلى لكازاخستان، انظر (Polivanov 2006).

29. يعتقد (Stephen Blank 2006a) أن زيارة تشيني «ربما تدلل أيضاً على أن الإدارة صارت تدرك أكثر فأكثر أن مشروعها الديمقراطي وصل إلى طريق مسدودة، بل وخلّف نتائج عكسية إلى حد كبير في منطقة آسيا الوسطى».

30. كما قلت سابقاً، فإن «روسيا متورطة باحتضانها الزائف لهذا الـ"تركمان باشي" الناكر الجميل، وهي تعلم جيداً أن "حفل الشاي الهائج" هذا (العلاقة المضطربة) يمكن أن ينتهي فجأة في أي لحظة تاركاً إياها مع ركام من الخزف المحطم». انظر (Baev 2006g, p. 15).

31. حول الدور الصيني في هذا الخصوص، انظر (Torbakov 2006). وحول خيار خط أنابيب عبر- قزوين، انظر (Blagov 2007b). وهنا يشير (Stanislav Belkovsky 2006) بطريقة مؤثرة إلى أن «تركمان باشي نجح في تنفيذ مفهومين كان الكرملين مايزال يسعى لصقلهما بشق الأنفس، وهما: "إمبراطورية الطاقة" و"الديمقراطية السيادية"».

32. حول دوافع هذه "الحملة الصليبية" المخفقة وتنظيمها، انظر (Derluguian 1999). ولمزيد من الفائدة، انظر (Lanskoy 2002).

33. يقدم (Abdullaev 1999) صورة دقيقة لتغير المواقف في داغستان. وللوقوف على وصف دقيق وتفصيلي للعمليات القتالية، انظر (Blandy 2000).

34. للاطلاع على بحث في هذا التدمير المتعمد، انظر (Baev 2001a). وعن خلفية الصناعة النفطية في الشيشان، انظر (Ebel 1995).

35. للوقوف على تحليل يستند إلى معلومات موثوقة للأوضاع في داغستان في مطلع هذا العقد، وعلى مقارنة مفيدة مع أوضاع الشيشان انظر (Kisriev 2003). ويقدم (Zürcher et al. 2005) منظوراً مقارناً آخر.

36. بحسب (Sergei Markedonov 2005b)، فـ«نحن في أكبر جمهوريات منطقة شمال القوقاز نواجه إرهاباً من نوعية أخرى وبدرجة أعلى من الخطورة مما هو في الشيشان المجاورة».

37. مثلما جرى تقريباً بالنسبة إلى "تقرير كوزاك"، فقد سربت المذكرة إلى صحف الإثارة (التابلويد)؛ وبالتالي، فإن صداها سيجعل من المتعذر على الكرملين تجاهلها، انظر (Deeva 2005).

38. تناقلت الصحف هذا التقويم غير المتجانس للأوضاع، إن لم يكن غريباً؛ ولكن جرى حذفه من تقرير الرحلة الذي نشر على الموقع الرئاسي. انظر على سبيل المثال: (Sukhov 2005). وفي تقدير (Yulia Latynina 2005f) فإن «المتمردين لم يتسللوا إلى داغستان، فهم يقيمون فيها... والحديث في داغستان، في زمن الحرب، عن حماية المصطافين في منطقة كراسنودار يعني من حيث الجوهر شطب داغستان».

39. بعد زيارة لداغستان، ذكر غاري كاسباروف أن «الانفجار في منطقة شمال القوقاز بات حتمياً، وقد تنفصل المنطقة بأسرها عن روسيا (Ryklin 2005)؛ فيما يرى (Boris Sokolov 2006) أن «ليس ثمة أسباب منطقية تدعو لإبقاء جمهوريات شمال القوقاز ضمن روسيا».

40. يعرض (Nick Paton Walsh 2005) صورة دقيقة لـ"جيوب الإسلاميين" هذه. وللوقوف على صورة أشمل في منتصف عام 2006، انظر (Latynina 2006c).

41. يعتقد (Dunlop and Menon 2006, p. 111) أن «المتطرفين الإسلاميين إذا ما استطاعوا إقامة مواطئ قدم آمنة في عموم منطقة شمال القوقاز، فإن المعادلة السياسية في أذربيجان المسلمة وفي آسيا الوسطى يمكن أن تتغير هي الأخرى».

42. حول التفجيرات التي تعرضت لها خطوط الأنابيب في داغستان، انظر (Tsyganok 2004). وللاطلاع على ملاحظات المؤلف بشأن تعهد بوتين غير المرتجى بحماية الإسلام، انظر (Baev 2005c).

43. طبقاً لصحفيين محليين، فإن ذلك "البرنامج الذي بث حياً" قد جرى تنظيمه والتحكم به وكأنه "عملية خاصة". انظر (Rybina 2006).

الفصل السادس

1. انظر (Dwan and Pavliuk 2000) للاطلاع على استعراض أوسع للعلاقات القائمة بين تلك الدول. ويقدم (Allison 2001) تقويماً متوازناً للسياسات التي انتهجتها روسيا مع الدول المجاورة.

2. يخلص (Fedor Lukyanov 2006c) إلى القول إن الحشود الضخمة التي شهدتها كييف، وجهت «ضربة مميتة لتركيبة الفضاء الروسي في حقبة ما بعد الاتحاد السوفيتي. فالصدمة الأوكرانية قد قضت على ما تبقى من أوهام تدور، سواء حول الدور الفريد الذي تلعبه موسكو في الإمبراطورية السابقة، أو حول استعداد الغرب للقبول بهذا الدور».

3. للاطلاع على تحليل معمق وجاد، انظر (Light 2003).

4. في محاولة لتقويم هذا التحول الماكر في الموقف (Baev, 2002e)، أوضح المؤلف أن «بوتين قد أظهر ولعاً بهذه القوة السياسية "الناعمة"وبراعة في استخدامها لبناء ركائز هيمنة روسيا على "الخارج القريب"... وتعكس هذه الاتصالات والتحالفات، التي اتخذت طابعاً شخصياً، تحولاً هاماً في أسلوب موسكو في التعامل مع رابطة الدول المستقلة. فهي اليوم لا تتبنى استراتيجية استغلال الصراعات والتلاعب بها التي اعتادت اتباعها أوائل عقد التسعينيات، ولكن استراتيجية استغلال الرؤساء والتلاعب بهم».

5. يخلص (Dmitri Trenin 2004a) إلى أن «المشكلة الرئيسية التي تواجه صياغة مشروع رابطة الدول المستقلة هي افتقار موسكو إلى استراتيجية طويلة الأجل، ناهيك عن آليات تنفيذها، والأشخاص الذي يتولون الدفع بها إلى أمام؛ الأمر الذي يجعل هذا المشروع هشاً وغير مستقر».

6. انظر (Marat 2006) للوقوف على تقويم مفيد للمسار السياسي الذي سلكته قرغيزستان في حقبة ما بعد الثورة.

7. انظر (Baev 2005j) للاطلاع على بحث أجراه المؤلف على التأثير الذي خلّفته هذه القمة. وانظر (Socor 2005) للوقوف على رؤية أكثر تشكيكاً لقمة رابطة الدول المستقلة التي عقدت في موسكو في أيار/ مايو 2005. ويشدد (Andrei Kokoshin 2005) على أن قمة كازاخستان انتهت "بأفضل مما كان متوقعاً"، نظراً إلى أنه «حتى الساسة الذي يجاهرون بميلهم إلى المعسكر الأطلسي-الأوربي لم يكن بوسعهم أن يديروا ظهورهم لرابطة الدول المستقلة».

8. في إشارة إلى انشغال روسيا إلى حد كبير في قضايا التعاون الاقتصادي مع شركائها في الرابطة، يخلص (Fedor Lukyanov 2005b)، إلى أنه «مع التخلي عن أوهام القوة العظمى، فقد بات واضحاً في الحال أن اهتمام معظم الدول الأعضاء في الرابطة بروسيا بات أكبر من اهتمام روسيا بهذه الدول».

9. قدم المحللون في موسكو تعريفاً مغايراً لتركيبة «منطقة الموالاة لروسيا داخل رابطة الدول المستقلة». وعلى سبيل المثال، فإن (Egozaryan and Gromov 2005) يضمان أذربيجان أيضاً إليها، في حين أن (Belkovsky 2005) يقترح منظومة جديدة وهي "رابطة حلفاء روسيا" (صار يرمز إليها باختصار SSSR)، مفترضاً بقاء أوزبكستان وأذربيجان خارجها.

10. أبدى أناتولي كيناخ، سكرتير مجلس الأمن القومي الأوكراني، تذمره من أن رابطة الدول المستقلة قد فقدت وظائفها الاقتصادية وتحولت إلى "تجمع لتبادل الأحاديث" عن أمور العمل. انظر (Solovyev and Sidorenko 2006b).

11. بعد سلسلة المناورات العسكرية التي أجريت صيف عام 2005، توصل الخبراء العسكريون الروس إلى أن المنظومة المشتركة للدفاعات الجوية هي البنية النافعة الوحيدة داخل منظمة معاهدة الأمن الجماعي (CSTO)؛ انظر (Babakin 2005a). وحول "تجاهل" الاختبارات التي أجرتها كوريا الشمالية على صواريخها، انظر (Litovkin 2006) و(Blinov et al. 2006).

12. شدد وزير الدفاع الروسي، سيرجي إيفانوف، الذي كان قد أشرف على المناورات، على أنها لا صلة لها بالأوضاع السياسية في منطقة آسيا الوسطى. ومع ذلك، فإن نيكولاي بورديوجا، الأمين العام لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي، يرى أن آلية عمل المنظمة كان ينبغي تفعيلها من أجل الحد من الفوضى العنيفة في بيشكيك. انظر ('CSTO military forces could have helped Kyrgyzstan' 2005).

13. بحسب (Stephen Blank 2006b)، فإن «إقحام منظمة معاهدة الأمن الجماعي بين حلف الناتو وكل دولة من دول آسيا الوسطى كان ربما سيمنح موسكو قدرة أكبر على التحكم بنشاطات حلف

الأطلسي في المنطقة، والحد بصورة مؤثرة من إمكانية قادة هذه الدول على إقامة علاقات مستقلة مع بروكسل».

14. أطلق لوكاشينكو على المناورات العسكرية الروسية-البيلاروسية المشتركة تسمية "درع الاتحاد-2006"؛ وفيها قامت القوات المتحالفة للبلدين بصد "غزو" غربي لروسيا البيضاء. انظر (Timofeeva 2006) و(Mukhin 2006).

15. وصف بوتين، الذي بلغ الثالثة والخمسين من العمر وقتئذ، الاندماج بـ"أفضل هدية عيد ميلاد" كان يأمل تلقيها. وفي واقع الحال، وخلال قمتي منظمة معاهدة الأمن الجماعي والمجموعة الاقتصادية الأوربية (ECC)، اللتين عقدتا في موسكو في حزيران/ يونيو 2005، لم تكن روزا أوتونباييفا، وزيرة خارجية قرغيزستان، متأكدة تماماً، في لحظة من اللحظات، إن كانت ستحضر جلسات هذه القمة أو تلك. انظر (Blagov 2005b) و(Kolesnikov 2005b).

16. الأساس الذي قامت عليه هذه المنظمة هو ما سمي بآلية "شنغهاي-5"، التي انبثقت أصلاً عن معاهدة "تعميق الثقة العسكرية في المناطق الحدودية" التي وقعت عليها عام 1996 كل من الصين وكازاخستان وقرغيزستان وروسيا وطاجكستان؛ واستكملت في العام اللاحق بمعاهدة «تخفيض القوات العسكرية في المناطق الحدودية». وفي عام 2001، انضمت أوزبكستان إلى هذه الدول الخمس، بعد إضفاء الطابع الرسمي على علاقاتها التعاونية في إطار منظمة شنغهاي للتعاون. انظر (Beehner 2006).

17. من اللافت للنظر أن معظم "الخطابات المهمة" التي تُنشر على الموقع الرسمي لمنظمة شنغهاي للتعاون (www.sectsco.org) هي تلك التي تعود لأمينها العام الجنرال زانغ ديغوانغ.

18. انظر (Vlasova et al. 2005) للوقوف على تقويم لانعكاسات النمو "غير المسبوق تاريخياً"، الذي حققته الصين، على روسيا. وللاطلاع على رؤية جيوسياسية، انظر (Dugi 2006).

19. للوقوف على محاولة لإثبات بطلان مقولات "المشككين" الذي يجاهرون بأفكار "لاوطنية"، انظر (SCO and the Great Game 2006).

20. يذكرنا أحد الخبراء الروس في تقويمه لهذه المنافسة المحتملة بـ«تعقيد العلاقات القائمة بين روسيا والصين في مجال الطاقة، بتأثير مجموعة من مشكلات ذات صلة بميادين أخرى في إطار علاقاتهما الثنائية»، انظر (Rubanov 2006).

21. انظر Maksim Shein، نقلاً عن (Rubanov 2006). وانظر أيضاً (Fedorov 2006)؛ وحول مصالح الصين في تركمانستان، انظر (Kimmage 2006).

22. يرى (Stephen Blank 2005b) أن «هذه المناورات تستهدف إثبات أن هاتين القوتين يمكنهما - وسوف تعملان على- استخدام قوة عسكرية كبيرة وفاعلة في مناطق حساسة ومهمة من آسيا، وهذا ينطوي أيضاً على بعد عسكري؛ وعلى أقل تقدير وفقاً لمبدأ تعددية الأطراف الذي تتبناه منظمة شنغهاي للتعاون». وهو يذهب إلى القول أيضاً بأن «عضوية موسكو في هذه المنظمة تجبرها على مجاراة الصين؛ وبالتالي، اتخاذ مواقف لعلها ما كانت ستتخذها بخلاف ذلك، وتتيح لها في الوقت نفسه فرض نفوذها على القوة الصينية بما يخدم مصالحها -وإن مؤقتاً- في آسيا الوسطى».

23. من جانب الصين ظلت ترفض إطلاق عملية "مهمة السلام-2007" كمناورات مشتركة لمنظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي. انظر (Myasnikov and Ivanov 2007).

24. بالعودة إلى الأحداث الماضية وتأملها، يتبين أن ميل كريموف لمتابعة هذه الفرضية (التي صيغت بعناية فائقة من خلال المطالبة صراحة بانسحاب القوات الأمريكية) بدا متوقعاً تماماً؛ وإن هو خلّف صدمة حقيقية في واشنطن. انظر (Marten 2005).

25. وفقاً لتأكيد (Richard A. Boucher 2006, p. 15)، مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون جنوب ووسط آسيا، في أثناء مؤتمر كابل للشراكة والتجارة والتنمية في آسيا الوسطى الكبرى، فإن «الدول لا ينبغي أن تُترك لسوق واحدة فقط؛ ولا ينبغي أن تشعر بأنها "محشورة" بين قوتين اثنتين... ونحن نضع نصب أعيننا بالفعل تحقيق أقصى مستوى ممكن لحركة موارد الطاقة، والأشخاص، والسلع، والمعلومات، من سهول كازاخستان حتى المحيط الهندي». انظر أيضاً (Starr 2005a).

26. شخّص (Dmitri Trenin 2003) هذا المأزق في مرحلة مبكرة من الحرب على حركة طالبان وتنظيم القاعدة؛ ولكن مقترحه لعقد شراكة روسية-أمريكية في آسيا الوسطى ظل مجرد صوت في "بوادي" الأعمال والأبحاث التحليلية التي شاعت في موسكو.

27. بحسب (Ariel Cohen 2006)، فإن «صنّاع السياسة الأمريكيين يسعون حالياً لتطوير استراتيجية تمكنهم من إبطال قدرة منظمة شنغهاي للتعاون على التأثير في تطورات الأحداث الإقليمية».

28. يعرض (Vladimir Milov 2006b) وجهة نظر مماثلة بالقول إن «سياسة موسكو حيال جاراتها مابرحت نزوية وانتقائية؛ فليس مستبعداً أن تنقلب مواقف موسكو من تقديم الدعم السخي لها إلى قطع المعونات عنها بشكل فظ... وما هي إلا تصرفات غريبة تجعلها -أي الجارات- تولي الأدبار في كل الاتجاهات».

الفصل السابع

1. هذه الترجمة الرسمية (Putin 2006b) لا تنقل بشكل سليم تماماً عبارة الإطراء molodtsy (التي تعني بالإنجليزية: "أشخاص رائعون، ممتازون") التي تكرر ذكرها مرتين في النص الروسي. والمقطع المقتبس من إيلين Ilyin مأخوذ أيضاً من الخطاب نفسه.

2. لا يعرف كثير عن المراسيم الثلاثة التي أقرت في ذلك الاجتماع، باستثناء التأكيد بشكل خاص على تطوير أسلحة نووية تكتيكية جديدة، انظر (Sokut 1999). وحول الأثر العميق الذي خلفته أزمة كوسوفا على الفكر النووي في روسيا، انظر (Sokov 2000a).

3. كان الجنرال ويسلي كلارك، القائد العام لقوات حلف الناتو، قد أمر قوات التحالف باستعادة مطار برشتينا من القوات الروسية باستخدام القوة؛ غير أن القائد الميداني، الجنرال البريطاني مايكل جاكسون، كانت لديه القدرة والشجاعة على مخالفة الأمر ورفض شن الهجوم؛ ليدخل سجلات التاريخ العسكري بمقولته: «لن أشعل فتيل الحرب العالمية الثالثة إكراماً لك». انظر (Confrontation over Pristina airport 2000).

4. يمكن الاطلاع على بحث دقيق يقدمه (Blank 2001) في هذا الخصوص. وكما أشرت قبلاً إلى هذه النصوص، فإن «الهوة الفاصلة بين الدور المتخيل (الذي جرى وصفه بإسهاب) للمؤسسة العسكرية، وبين الوضعية الحقيقية للقوات الدفاعية الروسية، تبدو غير قابلة للتصديق بسبب عمقها الشديد». انظر (Baev, 2004d, p. 56).

5. ذهب كفاشنين بعيداً إلى حد القول إن روسيا ليست بحاجة إلى تكافؤ استراتيجي "مصطنع" مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ وإنها قادرة بصورة فاعلة على ردع أي عدوان بقوة قد لا تزيد على 150 صاروخاً من الصواريخ البالستية العابرة للقارات (ICBM). وقد استند كثير من الردود المعاكسة إلى المنطق الأساسي القائل بأن «روسيا ليس بوسعها البقاء قوةً من الدرجة الثانية. ونظراً لموقعها على المستوى العالمي، فليس هناك ما يكفل لها البقاء إلا كونها قوة عظمى. وبما أن قدراتها الاقتصادية قد تراجعت بشكل حاد، فما من شيء غير قدرات الردع النووية الجديرة بالاعتماد عليها ما يمكن أن يضمن لها الحفاظ على مكانتها هذه» (Rogov 2000). وللوقوف على استشراف موثوق لهذه النقاشات، انظر (Sokov 2000b).

6. عاد مفهوم " التدمير المتبادل المضمون " للظهور من جديد مع حلول عام 2006، عندما نشرت مجلة **فورين أفيرز** *Foreign Affairs* مقالاً استند إلى بحث كمي قديم يقود إلى الاستنتاج بأن ترسانة روسيا الاستراتيجية يمكن القضاء عليها تماماً بضربة تستهدف نزع أسلحتها (Liber and Press

2006). فسارع عشرات الخبراء والسياسيين في موسكو إلى الإعراب عن اقتناعهم بأن ضربة انتقامية يمكن أن تلحق بالولايات المتحدة الأمريكية أضراراً وخسائر لن تكون مقبولة لديها. وقد تناول (Golts 2006c) ضحالة هذه الآراء القائمة على الأمنيات المجردة. وحول هذه المسألة، يعرض (Sokov 2007) وجهة نظر معمقة وجادة. ويمكن الاطلاع على نقاشات تفصيلية بشأنها عبر مدونة بافل بودفيج (Podvig 2006).

7. أجرى (Main 2003) بحثاً دقيقاً لهذه المكايد. وللاطلاع على وجهة نظر مساندة بشأن معارك سيرجيف الشاقة، انظر (Golts 2000).

8. لم يزد نص معاهدة موسكو لخفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (الموقعة في أيار/ مايو 2002) على ثلاث صفحات، مقارنة بمعاهدة ستارت-1 التي تتألف من قرابة 500 صفحة؛ وهي، بحسب خبراء أمريكيين، «لم تجعل العالم أكثر أمناً مما كان عليه قبلاً؛ والأسوأ من ذلك إخفاقها في تحقيق تخفيض حقيقي في الأسلحة النووية». انظر (Daalder and Lindsay 2002). وللوقوف على تحليل نافع للمعاهدتين المعروفتين باسم ستارت-1 وستارت-2، انظر (Graham and LaVera 2003).

9. خلص التقرير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية التي «مافتئت ترى في روسيا عدواً رئيسياً لها»، ولا يمكنها «التساهل حيال خطر انبعاث روسيا من جديد»، قد تسعى عام 2010 لامتلاك القدرة الكافية لتدمير كل ترسانات روسيا النووية بضربة واحدة. انظر (Anisimov and Baranets 2003).

10. ثمة تقويم دقيق يخلص إلى أن «وزارة الدفاع باتت مقتنعة بأنه لا شيء غير القوة العسكرية يمكن أن يكفل لروسيا أمنها ويحمي مصالحها، وبخاصة في ضوء ميل واشنطن لشن عمليات عسكرية أحادية الجانب، غالباً ما تكون طائشة وغير منطقية تماماً». انظر (Sokov 2003).

11. في نيسان/ إبريل 2004، دعا بوتين الرئيس الفرنسي جاك شيراك لزيارة مركز فضائي روسي سري في كراسنوزنامينسك من أجل تعزيز الأجندة الاستراتيجية لـ"محور" موسكو-برلين-باريس الآخذ في التداعي؛ بيد أن ذلك لم يحقق له شيئاً يذكر، على رغم أن «مصدراً رفيع المستوى في الكرملين أكد على أن الفرنسيين كانوا خلف أبواب مغلقة (في كراسنوزنامينسك، ومن ثم في نوفو-أوجاريفو، حيث انتهت المباحثات في وقت متأخر ليلاً) قد أبدوا اهتماماً جدياً بالصواريخ الروسية الجديدة». انظر (Kolesnikov 2004).

12. خلال اجتماع بوتين مع كبار ضباطه في تشرين الثاني/ نوفمبر 2004، وفيما هو يتباهى بالأبحاث والاختبارات التي أجريت على منظومات صواريخ ربما ما كانت لتظهر قريباً في دول نووية أخرى، شدد بوتين على «أننا لو قللنا اهتمامنا بمثل هذه المنظومات الدفاعية، ومنها درع الصواريخ النووية،

فقد تبرز أمامنا تهديدات جديدة». ولا تتوافر على الموقع الرئاسي الترجمة الإنجليزية لهذه الملاحظات. انظر (Petrovskaya 2004)؛ وللاطلاع على تعليقات المؤلف، انظر (Baev 2004e).

13. النبرة الحازمة التي اتسم بها خطاب تشيني أقنعت الكثير من الخبراء المتخصصين بأن زمن "الشراكة الاستراتيجية" قد بلغ نهايته (McFaul 2006)؛ بينما اعتبرها أنصار الكرملين «استفزازاً بغيضاً متعمداً» (Pavlovsky 2006a). وقد تناول المؤلف في (Baev 2006b) مضمون "جواب" بوتين عنه.

14. للوقوف على تعليق متفائل بشكل مميّز على هذا الخطاب، انظر (Bykov and Vlasova 2007). وانظر أيضاً (Not a cold war, but a cold tiff 2007).

15. حول الجانب النووي لهذه العقيدة الجديدة، انظر (Korobushin 2007). وحول الحاجة إلى الحفاظ على معاهدة إزالة القذائف المتوسطة والقصيرة المدى (INF)، انظر (Arbatov 2007). وفيما يتعلق بترقية سيرديوكوف، انظر (Golts 2007b).

16. يقدم (Aleksin 2000) واحداً من التحليلات المفصلة لنظرية "الصدام العدائي".

17. تقر (Latynina 2005c) بالموقف الحاسم الذي اتخذه بوتين؛ وانظر (Baev 2005h) للوقوف على تعليق المؤلف. وحول كارثة كورسك، انظر (Baev 2002c) و(Kramer 2000). ويقدم (Pokrovsky 2004) تصوراً واضحاً وعميقاً حول تأكُّل ثقافة "المهنية" في سلاح البحرية.

18. للاطلاع على بحث تفصيلي لهذه المناورات، انظر (Sokov 2004).

19. حول المخاطر ذات الصلة بنشر صواريخ بولافا، وعدم كفاية الاختبارات التي أجريت عليها، انظر (Myasnikov 2006a). وعن التجارب الفاشلة، انظر (Myasnikov 2006b). وفي هذا الشأن، يرى بافل فليجنجاور (Pavel Felgengauer 2006a) أن وضعية القوات الروسية، التي تستخدم فئتين من غواصات الخدمة الفعلية المجهزة بنوعين مختلفين من الصواريخ، وفئة أخرى مجهزة بصواريخ مختلفة ستدخل الخدمة في المستقبل القريب، قد شكلت مفاضلة "لاتماثلية" حقاً مع القوات الأمريكية التي تستخدم طرازاً واحداً من الغواصات (فئة أوهايو) ونوعاً واحداً من الصواريخ (*Trident* II D-5).

20. هذه الطائرة، وهي إحدى ثماني طائرات من طراز تي يو-160 تم الحصول عليها من أوكرانيا عام 1999، كانت قد تفككت في الجو بشكل سريع حتى إن الطيارين الأربعة الذين كانوا على متنها لم يتمكنوا من مغادرتها. انظر (Mukhin et al. 2003).

21. ذكر بوتين أيضاً (Putin 2005b)، وربما على نحو غير مترابط منطقياً، أنه «من المؤكد أننا في الصراعات المستقبلية المحتملة -لا قدّر الله- نعرف بأن القوات الجوية في عالم اليوم تحتل مكانة

متميزة. ولعل بإمكاني أن أقول، ولسوء الحظ، إننا حتى الآن لم نمنح هذا الجانب من قدراتنا الاهتمام الذي يستحق».

22. وعد خفوروف أيضاً أن طائرتين اثنتين من طراز تي يو-160 سيتم تسليمهما لجيشه في عام 2006. انظر ('Canadian radars did not detect Russian strategic bombers' 2006). وكانت قوات قيادة الدفاع الفضائي لأمريكا الشمالية قد أطلقت مقاتلاتها من طراز أف-15 سي و سي أف-18 لاعتراض القاذفات الروسية خلال المناورات اللاحقة التي أجريت في أيلول/ سبتمبر 2006. انظر ('NORAD intercepts Russian aircraft'2006).

23. كشف بوتين النقاب عن هذه الصفقة خلال اجتماعه مع كبار ضباطه في تشرين الثاني/ نوفمبر 2004، والتي تركزت على وثيقة "الكتاب الأبيض" (انظر الهامش رقم 12). وفي حديث خلال اجتماع طاولة مستديرة حول الاستقرار الاستراتيجي، كان قد عقد على مستوى الخبراء في نيسان/ إبريل 2006، جادل ألكسي أرباتوف، وعلى نحو مقنع، بأن السبيل الوحيد للحفاظ على الحد الأدنى من "الاكتفاء المعقول" من القوات الاستراتيجية هو التوسع في امتلاك [صواريخ] توبول-أم Topol-M بمعدل 25-30 صاروخاً سنوياً. انظر (Kadrmatov 2006).

24. تقل دقة إصابة هذا الرأس الحربي كثيراً عن المؤشر المعياري للنماذج الأقدم؛ لذا فإن نشره لا يكون منطقياً إلا من حيث قدرته على اختراق المنظومات الدفاعية الاستراتيجية الأمريكية التي لم يتم نشرها بعد. انظر (Felgengauer 2006b).

25. أثارت أوكرانيا أواخر عام 2005 مسألة زيادة الأجور المفروضة على استخدام محطات الإنذار المبكّر هذه؛ وهي لم توافق على العرض المقدم إليها بمبلغ 1.2 مليار دولار بعد الأخذ في الاعتبار نسبة التضخم. انظر ('Ukraine is preparing an asymmetric response' 2005).

26. وجدت روسيا نفسها مطلع أيار/ مايو 2006 من دون أقمار صناعية استخبارية عاملة؛ نظراً لتغيير الجدول الزمني لمواعيد إطلاق مثل هذه الأقمار لغرض تنفيذ المزيد من المشاريع التجارية. انظر ('Russia has no intelligence satellites on orbit' 2006). ولم يكن العمر التشغيلي لقمر الاستطلاع البصري كوبالت-أم Kobalt-M -الذي أطلق لملء الفراغ الحاصل- ليزيد على 120 يوماً في مداره. انظر (Safronov 2006). وفي منتصف أيلول/ سبتمبر، جرى إطلاق تابع استخباري آخر من طراز Sputnik-2423 (سلسلة DON)، ولكنه أوقف عن العمل في منتصف شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، أي قبل انقضاء "متوسط عمره" التشغيلي المتوقع البالغ 120 يوماً. انظر (Lantratov and Safronov 2006).

27. وفقاً لما يراه أحد الخبراء، فإن «المشكلة الرئيسية التي يواجهها نظام جلوناس Glonass لا تكمن في الأقمار الصناعية، بل هي بالأحرى ضآلة قاعدة المشترين، وغياب الحوافز الواضحة اللازمة لتطوير جميع أنواع الطلبات والاستخدامات (سواء كانت التجارية أو غيرها) التي يمكن لهذا النظام تدعيمها». انظر ('Glonass is getting presidential attention' 2005). وقد أشار بوتين إلى أن «الحس الوطني السليم لدى مستخدمي النظام في الدولة» يمكن أن يمثل علاجاً لهذه المشكلة. انظر (Romanov 2007).

28. لم يتضح بعد منشأ هذه الاستفزازات والقوى المحركة التي تقف وراءها. انظر (Leibin 2005b) و(Podvig 2005). وحول ما يُعرف بـ"البرامج التعاونية للحد من التهديدات" Cooperative Threat Reduction (CTR)، انظر (Gottemoeller 2005).

29. فيما يتعلق بالمسألة الأولى، انظر (Pollack 2004). وبشأن الأخيرة، فإن المقالة التحريضية للكاتبين (Mearsheimer and Walt 2006) قد أسست لإطار جديد من الجدل والنقاش.

30. انظر (Orlov and Vinnikov 2005) للوقوف على تحليل متوازن ومعمق. ويمثل (Arbatov 2006b) مصدراً جيداً آخر.

31. أضفى الاتفاق المعروف بـ"بروتوكول جور-تشيرنومردين" طابعاً رسمياً على الوعد الذي قطعه يلتسين لبيل كلنتون عام 1994 بعدم عقد أي صفقات جديدة مع إيران، باستثناء تسليمها جميع الأسلحة المشمولة بالعقود التي كانت ماتزال نافذة حتى ذلك الوقت. وقد أقدم بوتين على مخاطرة محسوبة بإلغاء هذا البروتوكول أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر 2000، عندما صار واضحاً اندحار جور في السباق الانتخابي المحموم. وللوقوف على بحث تفصيلي، انظر (Shaffer 2001). وفي هذا الخصوص، يدعو (Migranyan 2001) إلى وضع أجندة جديدة للتقارب مع إيران.

32. أكد بوتين (Putin 2005c) «أننا نرفض رفضاً قاطعاً أي محاولة من جانب إيران لامتلاك الأسلحة النووية. وحول هذه القضية، فإن موقفنا يتطابق كلياً مع الموقف الإسرائيلي». وأضاف لاحقاً قوله: «إن من الواجب على شركائنا الإيرانيين التخلي عن تشغيل تقانة الدورة الكاملة للوقود النووي، وعليهم ألا يقيموا العقبات أمام إخضاع برامجهم النووية لإشراف دولي تام».

33. كانت وجهة نظر المؤلف وقتذاك هي أن «بريطانيا وفرنسا وألمانيا تسعى جميعاً إلى "توليف" حزمة من الحوافز بغية إقناع إيران بالعدول عن تطوير مشروعها الخاص بتخصيب اليورانيوم. غير أن استعداد موسكو لإبرام صفقتها الخاصة بها، على رغم وصول المفاوضات الإيرانية-الأوروبية إلى طريق مسدود، يُعد حافزاً مضاداً قوياً». (Baev 2005i).

34. وفقا لما يراه (Dmitri Trenin 2006a)، فإن الغرب كان في صيف عام 2006 قد استكمل عملية إعادة تقويم علاقاته مع روسيا؛ وبقيت إيران تمثل الخيار الوحيد المتاح للدخول في أي نشاطات تعاونية، نظراً إلى أنه «لم يتبق هناك وقت أو مغزى لمناقشة أي قضية أخرى».

35. لا يبتعد هذا التقويم النهائي بشكل عام عن الاستنتاج الواقعي الذي خلص إليه (Barry Posen 2006) من أنه «ما من سبب يدعو للاعتقاد أننا قادرون على "ترويض" إيران النووية».

36. يعكس ضعف كفاءة الضربات الجوية التي وجهت لصربيا، والفشل المتكرر في إصابة أهداف محددة في أفغانستان، احتمالاً قوياً بوجود "خدعة" عسكرية أمريكية. انظر (Cirincione 2006)؛ وانظر أيضاً ('Military fantasies on Iran'2006).

37. كان بوتين، في خطابه الموجه إلى البرلمان، قد أعلن عن معارضة روسيا لهذه الخطة، ولقرار "التعليق" (Putin 2007d)؛ فيما تناول (Baluyevsky 2007b) هذه الاعتراضات بشكل مستفيض.

38. يسعى (Orlov and Fugfugosh 2006, p. 42) إلى إثبات أن «موسكو، وخلافاً للقمم السابقة، لا تعتزم إظهار القلق حيال إرثها النووي، مثلما أنها لا تخطط للتخلي عنها».

الفصل الثامن

1. يقتبس (Dominique Lieven 2002, p. 267) في بحثه الممتاز عن الإمبراطورية الروسية، عن الأمير ألكسندر بارياتنسكي، الذي وضع في عام 1859 نهاية ظافرة للحرب القوقازية الكبرى، قوله إن «إنجلترا استعرضت قوتها من خلال الذهب. أما روسيا المحرومة منه، فقد كان عليها خوض الصراع بقوة السلاح».

2. يقدم (Jonson and Archer 1996) واحداً من أول البحوث المنهجية لهذه السياسات التي غالباً ما ذهبت إلى أبعد من مجرد صياغة المفاهيم. ويعرض (Allison and Bluth 1998) مزيجاً مفيداً من مختلف وجهات النظر؛ فيما يمثل (Allison 2004a) تقويماً أكثر عمقاً. وللوقوف على أول تقويم للمؤلف، انظر (Baev 1994).

3. انظر (Baev 1996) للوقوف على تقويم المؤلف التفصيلي لهذه الخطط. وللاطلاع على عرض واضح محدد العالم، انظر (Hall 1993).

4. حظي هذا الفصل من فصول الحرب الشيشانية بحملة دعائية ضخمة، وشكَّل مادة روائية لمسلسلين تلفزيونيين. وفي هذا الشأن يقدم (Cherkasov 2006) تحليلاً دقيقاً للأخطاء التي أوقعت تلك الوحدة العسكرية في الفخ.

5. بحسب (Roy Allison 2004a, p. 152)، فإن «النمط القتالي المتبع في العمليات العسكرية الأمريكية في أفغانستان قد أدهش من دون ريب المؤسسة العسكرية الروسية، بقدر ما أذهلها الانهيار السريع لنظام طالبان». وقد تناول المؤلف بالبحث تأثير حربي الشيشان وأفغانستان. انظر (Baev 2003c).

6. فيما يتعلق بهذه العمليات، بات واضحاً أن أهل الفكر العسكري كانوا يسعون جاهدين لإيجاد مخرج من مأزق "مفاهيمي" حيال وضع تعين فيه على القوات المسلحة تنفيذ مهمات لم تكن قد امتلكت القدرات الضرورية ولا التدريب الكافي لتنفيذها. انظر، مثلاً (Nikolaev 2002).

7. انظر (Lambeth 1997)، للوقوف على تقويم مبالغ فيه نوعاً ما لفرص ليبيد السياسية.

8. في مطلع عام 2005، بحث مجلس الأمن القومي الروسي مسألة إدماج وحدات القوات الخاصة الروسية (المعروفة باسم Spetsnaz)، على اختلافها، في تشكيل جديد يطلق عليه اسم قوات العمليات الخاصة، ولكن من دون التوصل إلى قرار بهذا الشأن. انظر (Litovkin 2005).

9. انظر (Loriya 2003) للحصول على صورة صحفية جيدة للجنرال شباك.

10. خضعت فرقة بسكوف السادسة والسبعون المحمولة جواً لتجربة هي الكبرى من حيث التغييرات الجذرية التي أجريت فيها؛ وأصبحت منذ عام 2004 الفرقة الأولى التي لا تضم عناصر من المجندين الإلزاميين. ومع ذلك، فإن أداءها القتالي لم يشهد تحسناً على نحو يمكن التحقق منه. انظر (Babakin 2006a). ولم يتلق فوج ريازان 137 المحمول جواً إلا منتصف عام 2006 أول بضع عربات مدرعة من طراز بي آر دي-4. انظر ('Ryazan blue berets get a gun-armed APC' 2006).

11. يجادل (Aleksandr Golts 2005b) عن جدارة بأن «هذا السلاح ليس مصمماً لتوجيه ضربة على درجة عالية من الدقة في التصويب؛ بل لاختراق منظومات الدفاع الجوي القوية. ويصعب التصديق بجدية المؤسسة العسكرية الروسية في خوض حرب ضد الولايات المتحدة الأمريكية. والمشكلة تكمن في أن محللينا الاستراتيجيين لا يعرفون سيناريو آخر، ولا يعتزمون تطويره. ومن المحتم أن أي مناورات أخرى ستكشف النقاب عن مواطن الضعف في برامج التدريب القتالية، وعن الهدر في الموارد».

12. يعرض (Jonson 1998) واحداً من أفضل الأبحاث التي أجريت بشأن هذا التدخل. كما أن (Andrei Nikolaev 1998)، مدير إدارة الحدود الاتحادية خلال المدة 1993-1997، يقدم في يومياته صورة شديدة الوضوح للجهود الشاقة التي بذلت من أجل إغلاق الحدود مع أفغانستان.

13. يشير (Amin Saikal 2000, p. 51) بشكل دقيق إلى أن «ما أثار غضب روسيا أيضاً هو حفل الاستقبال الذي أقامته طالبان للمقاتلين الإسلاميين الشيشانيين؛ والسماح لهم بفتح ممثلية لهم في

كابل، واستخدام أفغانستان قاعدةً تدريبية وقناة تمر عبرها عناصر المقاومة المناوئة لروسيا القادمة من الشيشان».

14. عقد الاجتماع في دوشانبي (طاجكستان)، بحضور طرف ثالث ممثلاً بـوزير الخارجيـة الإيـراني كـمال خرازي. انظر (Dubnov 2000).

15. واصلت روسيا، حتى عام 2006، إمداد أفغانستان بالأسلحة، والتحقق من وصولها للعناصر الموالية لها في التحالف الشمالي السابق، وفي مقدمها الجنرال محمد فهيم، الذي كـان لغايـة أواخـر عـام 2004 يشغل منصب وزير الدفاع. انظر (Allison 2004a, p. 151). وفي تفسير لإنهـاء بـرامج الإمـدادات هذه، التي بلغت كلفتها قرابة 100 مليون دولار على مـدى خمـس سـنوات، ذكـر مـسؤول روسي أن «كابل باتت تتجه جهة الولايات المتحدة الأمريكية لتنفيذ عملية بناء قواتها المسلحة الوطنيـة». انظـر ('Russia discontinues free supply of arms to Afghanistan' 2005).

16. يقدم (Allison 2004b) تقويماً لأولى الخطوات التي اتخذت باتجاه تطبيق الخطة.

17. يرى خبير محلي أن هذه القاعدة «تمثل قوة ردع مناسبة بوجه الرئيس الأوزبكي كريموف، الـذي كـان -بخلاف ذلك- سيغتصب أرضنا منذ وقت طويل». انظر (Karshiboev et al. 2004).

18. استثمرت روسيا مبلغاً ضئيلاً لم يزد على 10.5 ملايين دولار في إعادة بناء قاعدة (كانت) خلال عامي 2004 و2005. لذا، فلم يزد حجم القوة التي نشرت أواخر عام 2005 بصورة دائمة في القاعـدة عـلى 250 عنصراً، وقد اقتصرت مهمتها على توفير عمليات الإسناد لخمس أو ست طـائرات مقاتلـة مـن طرازي سوخوي-27 وسوخوي-25. انظر (Plugatarev 2005b).

19. كان كريموف، حتى مطلع عام 2005، مايزال يعارض "عسكرة" المنطقة، واستمرار التنـافس القـائم بين القوى العظمى؛ ويؤكد قوله: «إنني لا أفهم السبب وراء وجود قاعدتين جويتين في قرغيزسـتان، روسية وأمريكية، تبعد كل منهما عن الأخرى 30 كيلومتراً فقط. هذا ليس استعراضـاً للقـوة، ولكنـه ببساطة أمر غير طبيعي». انظر (Panfilova 2005).

20. بحسب (Daly et al. 2006, p. 61)، فإن معاهدة التحالف الروسية-الأوزبكية (الموقعة في موسـكو في 14 تشرين الثاني/ نوفمبر) تعكس، بشكل مخيب للآمال، تضاؤل صـدقية واشـنطن كقـوة ضـامنة للأمن والاستقرار في آسيا الوسطى؛ وبخاصة أمن واستقرار أوزبكستان، البلد الأكثر أهميـة في هـذه المنطقة من الناحية الاستراتيجية.

21. هذا التقويم الاستراتيجي قاد (Stephen Blank 2006c) إلى الاسـتنتاج بأنـه «فـيما يتعلـق بالقواعـد الأجنبية، التي تمثل الرمز الأشد تأثيراً لاستعراض القدرات القتالية، فإن الحقيقة التي تظل قائمة هي تعاظم التنافس الحاد يوماً بعد آخر».

22. توصل (Valery Panyushkin 2006) إلى أن السعر الذي يباع به الجرام الواحد من الهيروين الأفغاني العالي النوعية في شوارع موسكو كان ألف روبل تقريباً؛ ما دفعه إلى الاستنتاج بأن «هذا السعر وهـذه النوعية يؤكدان وجود قناة واسعة ودائمة لنقل الهيروين وتوزيعه من دون التعرض لمخاطر كبيرة».

23. تكررت على لسان مسؤولين روس مرات عدة الإشارة إلى تعليق الرئيس بوتين بقوله: «إنهم [حلـف الناتو] لم يفعلوا شيئاً، ولو يسيراً، للحد من خطـر المخـدرات». انظـر (Alekseeva 2004). وحـول البرنـامج الـذي وضـعه الاتحـاد الأوربي، انظـر ('Central Asia: What role for the European Union?' 2006).

24. وصف مقال ساخر نشرته صحيفة **ذي أونيون** *The Onion* خيبة أمـل "الثـوريين" الـذين كـانوا قـد أعدوا أنفسهم ليصبحوا "شهداء" في المعارك الدموية اليائسة التي كانوا سيخوضـونها ضـد القـوات الموالية للنظام الحاكم. انظر ('Bloodless coup a real letdown' 2005).

25. نشرت المؤسسة العسكرية القرغيزية 300 جندي تقريباً في المنطقـة، وقـد تكبـدت 12 إصـابة قبـل أن تتمكن من قتل أربعة متمردين. انظر (Valiev and Orozobekova 2006).

26. للاطلاع على نظرة شاملة وواقعية للعلاقات الروسية-الجورجية في ذلك الوقت، انظر (Devdariani 2005).

27. أثارت هذه السياسة النشطة التي لا تكاد تخفى على أحد فزع الخبراء الأمريكيين الـذين تـذرعوا بـأن على واشنطن رسم "خـط أحمـر" حـول مـسألة اسـتقلال جورجيـا. انظـر (Haig and Sicherman 2001). وعن مشاعر القلـق التـي شـاعت في تبليـسي بـشأن جيورجـادزه، انظـر (Dzhorbenadze 2005).

28. سعى المؤلف في ذلك الوقت إلى إثبات أن هذه التوقفات والانقطاعات المتكررة، مهـما كانـت مؤلمـة، كانت عرضية أكثر مما ينبغي بحيث لا يمكن اعتبارها دليلاً على انتهاج سياسة ثابتـة (Baev 2001a). غير أن الاتحاد الأوربي، مع ذلك، وجه انتقاداته لروسيا بسبب استغلال اعتماد جورجيا عليها في مجال الطاقة لأغراض سياسية. انظر (Jack 2001). وحـول تـرنح جورجيـا عـلى شـفير الإخفـاق، انظـر (Lieven 2001).

29. في تقويم للإصلاحات العـسكرية في جورجيـا، يـذكر (David Darchiashvili 2005, p. 132) أنهـا كانت في أواخر عام 2003 قد «شكّلت أربع كتائب تضم عناصر مهنيـة محترفـة مدربـة عـلى حـروب مكافحة الإرهاب وحركات التمرد». للاطلاع على وجهة نظر المؤلف حول التأثير المحتمل للبرنامج المعروف اختصاراً بـ GTEP، انظر (Baev 2002a).

30. رأى المؤلف وقتذاك أن الأوساط المحيطة بالنخبة السياسية في موسكو، بعد أن شعرت باستياء بوتين حيال تحركات شيفردنادزه المستميتة في موالاته للغرب، سارعت لشن هجماتها على جورجيا مستخدمة كل "أسلحة" حملات العلاقات العامة المتاحة لديها... حتى إنه صار يصعب عليه كبح جماح أفراد بطانته ممن أفرطوا في حماستهم؛ لذا فقد صار يجد نفسه مرة بعد أخرى في وضع أصبح فيه الصراع المسلح هو الخطوة المنطقية التالية. انظر (Baev 2002b).

31. يمثل (Yavlinsky 2002) واحداً من الأصوات النقدية الرصينة النادرة في موسكو التي اكتسحتها حملة دعائية شوفينية.

32. يجادل (Nikolai Sokov 2002)، عن بصيرة ثاقبة، بأن «من الواضح أن المؤسسة السياسية في موسكو كانت تأمل في أن روسيا، بصفتها حليفاً للولايات المتحدة الأمريكية في الحرب على الإرهاب، سيتاح لها هامش أكبر لحرية الحركة مما كان سيتاح للاتحاد السوفيتي (السابق)».

33. انظر ('Georgia keeps sights set on the West' 2003). وفي الوقت نفسه، كان بوتين ميالاً، في بادئ الأمر، لإعطاء ساكاشفيلي "فائدة الشك"، وبخاصة منذ أن عبّر هذا الأخير، في لقاء جمع الرجلين وجهاً لوجه في شباط/ فبراير 2004، عن إعجابه برؤية بوتين الاستراتيجية ونهجه السياسي. انظر (Torbakov 2004).

34. انظر تقرير مجموعة الأزمات الدولية ('Saakashvili's Ajara success' 2004)، للوقوف على عرض جيد لتلك الحرب الانفصالية التي أمكن تفاديها في اللحظة الأخيرة بشق الأنفس. وتفسيري لذلك الموقف السلبي الذي اتخذه الكرملين إبان تلك الأزمة، والذي لم يكن في محله، هو أنه كان وليد حسابات خاطئة. انظر (Baev 2004b). وفي وجهة نظر مثيرة للاهتمام، يذكر (Bruno Coppieters 2005, pp. 362–363) أن موسكو فضلت البقاء بعيداً بسبب «خوفها من فقدان الاستقرار تماماً في جورجيا؛ وفي حالة كهذه، فإن الخطر الناجم عن تدخل روسيا في النزاعات الجورجية الداخلية سيكون أشد من خطر تدخلها في صراعات انفصالية».

35. وفقاً لتقويم مجموعة الأزمات الدولية، فإن "عسكرة" الصراع من جديد كانت ستقلب مسار عقد كامل من التقدم. انظر ('Georgia: Avoiding war in South Ossetia' 2004). وكانت «سياسة ساكاشفيلي الاستفزازية المبنية على قرع طبول الحرب» قد أثارت قلق الكثير من الخبراء الغربيين المتخصصين. انظر (Zürcher 2005, p. 114).

36. حول العقيدة العسكرية المطبقة في جورجيا، انظر (Novikov 2005). ووقتذاك، حذر عديد من المحللين الروس من أن ساكاشفيلي بات رهينة خطابه الحماسي الطنان؛ وربما سيحاول استعادة الأراضي التي فقدها. انظر (Markedonov 2005a).

37. على مدى أسبوعين، انخرطت وحدات عسكرية محمولة مختلفة، بما فيها كتيبتان محمولتان جواً، وأخرى بحرية، ولواء من القوات الخاصة، تضم مجتمعة قرابة 6000 جندي، بإسناد من 250 دبابة وناقلة أشخاص وقطع من سلاح المدفعية، في مناورات مكثفة أجريت في داغستان، وأوسيتيا الشمالية، ومقاطعة ستافروبول. انظر (Plugatarev 2006b) و(Poroskov 2006).

38. في تعليق على عملية التصويت تلك، تشير (Latynina 2007) إلى أن كل الخطوات التي اتخذت تطبيقاً للسياسة الروسية ولّدت نتائج تتعارض مع الأهداف المعلنة؛ وهو ما يرجع بالدرجة الأولى إلى اقتناع المرؤوسين التابعين بأنهم لن يطردوا من مناصبهم أياً تكن الأضرار التي تجرها أخطاؤهم الفادحة على سمعة روسيا، ما داموا سيقدمون الحلول التي ترضي بوتين.

39. طبقاً لأحد التقويمات الجادة، فإن «المشكلة تكمن في أنه لا وجود اليوم في روسيا، كما كانت حالها في مطلع عقد التسعينيات من القرن الماضي، لضوابط كابحة يمكن أن تحول دون التورط في مغامرة عسكرية». انظر ('Fancying a "small and victorious" one' 2006).

الفصل التاسع

1. يرى مارشال بو Poe أن التاريخ الروسي لا ينبغي أن ينظر إليه على أنه «مجموعة ممارسات عقيمة في ظل الجور والطغيان»؛ نظراً إلى أن الدولة، في ظل "اللحظة الروسية"الفريدة من نوعها، كانت في واقع الحال قادرة «على الوقوف بوجه أوربا، وعلى بناء إمبراطورية ضخمة».

2. انظر (Baev 2003b) للوقوف على التحليل الأولي للمؤلف. ولا أعتقد أن أي باحث يمكن أن يعثر على دراسة أكثر استفاضة وعمقاً من تلك التي أجراها (Kramer 2004/2005).

3. يعرض (Matthew Evangelista 2002) تقويماً دقيقاً للتأثير المحدود، والمبالغ فيه غالباً، الذي تحدثه الشيشان على وحدة الأراضي الإقليمية الروسية.

4. أظهرت استطلاعات الرأي التي أجراها مركز ليفادا نفسها أن 23٪ و19٪ من السكان أكدوا في عامي 2000 و2006 (على التوالي)، أنهم سيسعدهم انفصال الشيشان فعلاً؛ بينما أعرب 9٪ و13٪ من السكان (في العامين المذكورين، على التوالي) عن تيقنهم من أن الانفصال قد وقع بالفعل. انظر ('Social-political situation in Russia in June 2006' 2006).

5. بحسب (Dmitri Trenin and Alexei Malashenko 2004, p. 155)، فإن «الحرب الشيشانية الثانية أشرت نقطة تحول في موقف الرأي العام الروسي حيال القوات المسلحة... فصار الجيش يعد من جديد القوة الحامية الرئيسية».

6. في تقويم لحالات التزوير الفاضحة في هذه الانتخابات، يشدد (Aleksei Malashenko 2003) على دور عامل الخوف وتأثيره، ويذهب إلى الاعتقاد أن «التصدع الحاصل في المجتمع الشيشاني يمكن أن يتعمق».

7. وفقاً لما أشار إليه (Malashenko 2006 p. 40) في ملحق لبحثه التحليلي الأولي، فإن «النخبة الحاكمة تتألف بالدرجة الأولى اليوم من عناصر انفصالية سابقة آمنت بغياب أي فرص تضمن نجاح قضيتها. ويقف وراء هذا الإدراك، إلى حد غير قليل، شيوع الأيديولوجية الوهابية بين الجماعات المتطرفة في معسكر "المجاهدين"؛ ولم يكن هذا المذهب متوافقاً مع "الإسلام" الشيشاني».

8. في النعي الذي نشره (Georgi Derluguian 2005b) يبين «أن مسخادوف كان في شباط/ فبراير 1997 قد أصبح رئيساً بعد أن نال شرعية ثلاثية الأبعاد: فهو البطل القومي، والفائز الصريح في انتخابات حقيقية، والأهم من هذا وذاك، هو رمز عودة الحياة الطبيعية المنظمة. والمفارقة هنا هي أنه حافظ على وضعه ضابطاً جديراً بالاحترام حقاً».

9. استطاع (Thomas de Waal 2006) أن يوجز حياته المهنية ببلاغة بارعة، بالقول إن «باساييف كان مقاتلاً موهوباً وداعية متوقد الذهن؛ وكان أيضاً إنساناً منحرفاً ومتوحشاً. ولعل قلة قليلة فقط ستشعر بالحزن لموته؛ فالغالبية العظمى من الشيشانيين ستتنفس الصعداء، لأن ذلك الذي شوه سمعتهم أمام العالم قد مات».

10. يرى (Dmitri Oreshkin 2005) أن هذه المحاولة الرامية إلى شراء ولاء نخب محلية "طفيلية" قد لا تؤدي إلا إلى تفككها وانهيارها.

11. انظر (Baev 2004h) و(Baev 2005k) و(Baev 2006c) للاطلاع على هذا الموضوع كما عرضه المؤلف وزاده تفصيلاً. وللوقوف على وجهة نظر مخالفة، انظر (Stepanova 2005).

12. في تقويم لإغلاق آخر محطة تلفزيونية مستقلة في حزيران/ يونيو 2003، يرى (Vladimir Kara-Murza 2006) أن «من المرجح كثيراً أن روسيا، في ذلك اليوم، قد خسرت حقها في أن توصف ببلد ديمقراطي». انظر أيضاً: (Albats 2006).

13. انظر (Herd and Aldis 2003) للوقوف على مجموعة أُحكم توليفها من التحليلات التكميلية لديناميات العمليات الإقليمية في روسيا في مستهل عصر بوتين.

14. تأثر فهم المؤلف لهذه التحولات المعقدة إلى حد بعيد بآراء نيكولاي بيتروف الذي أصدر مجموعة من التحليلات الثاقبة لنزعة "الإقليمية" الروسية. انظر على سبيل المثال (Petrov 2002).

15. يلقي (Andrei Kolesnikov 2006d) نظرة ساخرة على "الهالة المتميزة" التي تحيط بمباني اللجنة المركزية الممتدة بغير نظام في الساحة القديمة، على نحو يستثير «الغرائز البيولوجية لكوادر الأجهزة الحكومية الروسية التي تهرع إلى مكان "التفريخ" المعتاد قرب الكرملين».

16. تقف (Olga Kryshtanovskaya 2002) في طليعة علماء الاجتماع في تحليلهم لهذه الظاهرة. وللوقوف على بحث أكثر تفصيلاً لها، انظر (Kryshtanovskaya 2005)؛ وانظر (Karatnycky 2003) للاطلاع على تعليق سياسي دقيق بهذا الشأن.

17. في البيان الرسمي المتعلق بهذا "الاستحواذ الودي"، شدد بوتين على الحاجة إلى تعزيز مستوى الكفاءة وعمليات التنسيق في إطار محاربة الإرهاب. انظر (Galeotti 2003).

18. هناك كثير من الشواهد التي تدلل على أن جهاز الأمن الاتحادي كان مايزال قادراً، سواء على مراقبة العمليات الجارية في الشيشان عن كثب، أو التحكم بنشر القوات التابعة لمجموعة القيادة العملياتية. وقد أجرى (Kramer 2004/2005) بحثاً هو الأكثر دقة لدور هذا الجهاز. انظر أيضاً (Gromov 2005).

19. كانت الحاجة واضحة تماماً لتكليف جهاز الأمن الاتحادي بمهمة رئاسة هذه اللجنة بشكل دائم بموجب مرسوم رئاسي خاص. انظر (Soldatov 2006).

20. هذه الأجندة كانت موضوعاً لتحليل أجراه المؤلف. انظر (Baev 2004i).

21. للاطلاع على تحليل دقيق لخطاب بوتين، انظر (Dolgin 2004). ولعل بالإمكان اقتفاء أثر الظاهرة الغريبة التي شخصها (Mikhail Fishman 2005) في ذلك الخطاب أصلاً «فقد اكتسب "مفهوم أمن الدولة" طابعاً قدسياً. بيد أن السمة الجوهرية لهذا الأمن تكمن في عدم إمكانية تحقيقه من حيث المبدأ».

22. في سعي لإيجاد حلقة الوصل المفقودة، يعتقد (Vitaly Tretyakov 2004a) أن «أزمة الأمن القومي الروسي، التي أدرك المجتمع والسلطات المعنية وجودها في إثر حادثة بيسلان، قد تداخلت مع الأزمة السياسية الأشد حدة والآخذة في التطور منذ أمد طويل (تحت غطاء الاستقرار)؛ وهي التي يحلو للمسؤولية الروس تسميتها "أزمة القدرة على التحكم". وكل من هاتين الأزمتين تضاعف الأخرى: فكلما ازدادت الهجمات الإرهابية، تفاقم غياب القدرة على التحكم؛ وكلما تفاقم غياب القدرة على التحكم، تزايدت الفرص المتاحة أمام الإرهابيين».

23. على حد وصف أحد المراقبين للاحتفالات التي أقيمت في سان بطرسبرغ، فإنه «لم يكن مفاجئاً حقاً هذا الظهور غير المتوقع لجنود ورجال شرطة مسلحين وعربات مدرعة مموهة بلون الصحراء في احتفالات مدنية» (Fraizer 2003, p. 47).

24. التعديلات التي أدخلت على قانون مكافحة التطرف، والتي أقرها مجلس دوما الدولة في تموز/ يوليو 2006، أفضت إلى توسيع تعريف التطرف على النحو الذي يجعل «المعارضين السياسيين هم الهدف المقصود بدلاً من الإرهابيين والمتطرفين»، على حد تعبير (Vladimir Ryzhkov 2006). وكان بوتين في آخر خطبه أمام البرلمان (Putin 2007d) قد طلب تشديد أحكام هذا القانون أكثر فأكثر.

25. انظر (Baev 2006i) للاطلاع على بحث أجراه المؤلف عن اغتيال موفلادي بايساروف. وانظر أيضاً (Baev 2007b).

26. يمكن الاطلاع على عرض جيد للتطورات السياسية والأمنية في منطقة القوقاز الشمالية مطلع هذا العقد في (Derluguian 2005d).

27. حول الأداء المتميز لرسلان أوشيف، انظر (Derluguian 2001). وتعرض (Evangelista 2004) تقويماً ممتازاً للمكيدة التي اقترنت بإزاحته.

28. حسبما أوضح (Pavel Felgengauer 2004)، فإنه حتى عمليات من هذا النوع، يتم الإعداد لها بدقة عالية، يمكن أن تكون عرضة لخطر الفشل؛ بيد أن الدعم الذي تناله مجاميع المتمردين من السكان المحليين قد ساعدها على العثور على أهدافها، وعلى أن تتوارى عن الأنظار من دون أن تترك أثراً وراءها. انظر أيضاً (Politkovskaya 2004).

29. انظر (Dunlop 2005) للوقوف على فحص مستفيض لهذه المأساة المروعة. ويعرض (David Remnick 2004) تقويماً معمقاً لخيارات بوتين الصعبة في منطقة القوقاز الشمالية.

30. جرى، وبشكل متعمد على الأرجح، تسريب ما سمي "تقرير كوزاك" إلى إحدى صحف الإثارة. انظر (Khinshtein 2005). وللوقوف على تحليل جيد بهذا الشأن، انظر (Blandy 2005).

31. للتعرف على التحقيقات التي أجريت بشأن هذه الأزمة وعواقبها السياسية، انظر (Smirnov 2005). وللوقوف على خلفية شاملة، انظر (Latynina 2005d) .

32. عندما كان وزير الداخلية، رشيد نورجالييف، يقدم تقريره مزهواً بنجاح العمليات المنفذة في منطقة القوقاز الشمالية، وبَّخه بوتين بسبب استخدامه مصطلحات مربكة (مثل جماعات *jamaat*)؛ وأمره بتسمية الإرهابيين بأسمائهم الفعلية ليس غير. انظر (Baev 2005l).

33. انظر (Borogan and Soldatov 2006) للاطلاع على تحقيق صحفي مستقل. وللوقوف على تحليل موجز ومعمق، انظر (Derluguian 2005a).

34. انظر (Latynina 2006b) بشأن المخطط التآمري الذي اقترن باستبدال ماجوميدوف.

35. انظر (Baev 2006d). وقد أحال سوفمين نفسه على التقاعد بهدوء في عام 2007.

36. في تقدير (Dunlop and Menon 2006, pp. 109–110)، أن «هذه السياسة قد تضع على كاهل المركز أكثر مما ينبغي من الأعباء؛ وقد تستثير في الوقت عينه ردة فعل عنيفة معاكسة من جانب النخب المحلية المصممة على إبقاء الأوضاع القائمة على الأرض فعلاً على ما هي عليه، مادامت تضع السلطة والثروة في متناول يدها».

37. راوحت نسبة التحويلات المباشرة، في موازنات جمهوريات القوقاز الشمالية، بين 75 و90٪. انظر (Nikitina et al. 2005).

38. أجرى (Georgi Derluguian 2005c) بحثاً مقنعاً لهذا المسار.

39. وفقاً لاستطلاع الرأي الذي أجراه مركز ليفادا في تموز/ يوليو 2006، ذكر 24٪ فقط من الذين استطلعت آراؤهم أن اختراقاً قد تحقق بالفعل؛ بينما أعرب 59٪ منهم عن اقتناعه بأن الصراع مع المتمردين سيستمر لسنوات كثيرة. انظر (’Russians on the death of Shamil Basaev‘ 2006).

الفصل العاشر

1. كان فياخريف يأمل في أن يكافأ بتمديد عقده، تقديراً للدور الذي لعبه شخصياً في استحواذ شركة غازبروم بصورة "غير ودية" على محطة "إن تي في" التلفزيونية المستقلة. ويقال إن بوتين كان قد أعطاه وعداً قاطعاً بذلك في أثناء لقاء جمع الرجلين في الرابع من آذار/ مارس 2001؛ بيد أنه أجهز عليه بضربة قاضية قبل نهاية شهر أيار/ مايو. وقد شغل ميلر منصب نائب وزير الطاقة لفترة وجيزة؛ وكان قبل ذلك رئيساً لشركة "البلطيق لمنظومات الأنابيب" Baltic Pipeline System، التي تضم ما مجموعه 22 موظفاً. انظر (Goryaev 2001a) و(Portnikov 2001).

2. في ذلك الوقت، ذكرت تسريبات عدة أن ميلر كان طرفاً في أكثر من نزاع، ليس مع فريق فياخريف من كبار المديرين وحسب، بل ومع ميدفيديف أيضاً. انظر (Goryaev 2001b).

3. كان ميدفيديف، ومعه كبار "القائمين" على إدارة غازبروم من مسؤولين حكوميين، كرئيس الوزراء ميخائيل كاسيانوف، ووزير التنمية الاقتصادية جيرمان جريف، يفضلون التوصل إلى تسوية مع شركة سيبور، بيد أن ميلر توصل إلى أن بإمكانه انتزاع مقاليد السيطرة من أيدي الرئيس التنفيذي ياكوف جولدوفسكي عن طريق إيداعه السجن. انظر (Goryaev 2002).

4. انظر (Romanova and Mukhin 2001). تم في آخر الأمر زيادة نصيب شركة إي. أو أن رورجاز إلى 6.8٪. وجدير بالذكر هنا أن بروكهارد بيرجمان، رئيس المجلس التنفيذي لهذه الأخيرة، كان منذ عام 2000 عضواً في مجلس إدارة شركة غازبروم. وبرغم علاقاته الوثيقة مع فياخريف، فقد رفض عن حكمة وتعقل اتخاذ موقف محدد في أثناء الخلاف الذي نشب داخل الإدارة في عام 2001. انظر (Starobin 2001).

5. أظهرت تقديرات الخبراء المعنيين أن هذه التخفيضات التي تمت بتنسيق مسبق كانت قد أفضت إلى ارتفاع أسعار النفط من 18 إلى 26 دولاراً للبرميل الواحد؛ بيد أن غزارة الكميات المتوافرة منه في الأسواق المحلية تسببت في تراجع أسعاره. فكانت المحصلة النهائية لهذه "التجربة" خسائر بلغت 270 مليون دولار تقريباً. انظر (Tymenev 2002).

6. يرى (Aleksandrov and Orlov 2002)، في سياق اعتراضهما على الأصوات الداعية إلى إبرام صفقات جديدة مع منظمة أوبك، أن «فترة الأسعار غير المواتية هي الوقت الأنسب لتعزيز التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية... فإن أضاع الكرملين هذه الفرصة، فسيكون قد ارتكب خطأً لا يغتفر».

7. طبقاً لما ورد في التقرير المتفائل الذي أعده مركز بيكر ('US–Russia Commercial Energy Summit' 2003). غير أن محللين آخرين يرون أن «روسيا قد انتحلت لنفسها دور المورد النفطي الجدير بالتعويل عليه والمفضل لدى الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي ودول صناعية أخرى. وفي حال اكتسبت صيتاً كهذا، فإن الاعتماد الغربي المتعاظم على النفط والغاز الروسيين سيؤدي، أكثر من أي شيء آخر، إلى تنشيط عملية إدماج روسيا في حظيرة المجتمع الدولي». انظر ('Two geopolitical shifts' 2002).

8. قامت شركة يوكوس في تموز/ يوليو 2002 بشحن قرابة مليوني برميل من النفط الخام إلى هيوستن بواسطة ناقلة عملاقة؛ انظر (Koliandre 2002). وفيما يتعلق بمشروع مورمانسك Murmansk ، فقد ضمن خودوركوفسكي عقد شراكة مع شركة لوك أويل؛ وإن كان قد أصرَّ على أن مشروع خط الأنابيب هذا (بطاقة 60 مليون طن سنوياً) يجب أن يكون مشروعاً خاصاً لا يخضع لسيطرة شركة ترانزنيفت المملوكة للدولة. انظر (Ignatova et al. 2002).

9. لقد كان (Sergei Parkhomenko 2006) هو من شدد القول على أن حكماً قاسياً جائراً آخر تصدره المحكمة بحق سفيتلانا باخمينا، محامية شركة يوكوس، سيعيد إلى الذاكرة مصطلح "القمع" السوفيتي. وحول الاتهامات الجديدة لكل من خودوركوفسكي وليبيديف، انظر (Nikitinsky 2007) و(Gaidar 2007).

10. المقترح الذي أعدته وزارة التنمية الاقتصادية والتجارة، بإشراف من جريف، كـان يـستهدف تقـسيم غازبروم نحو خمس إلى ست شركات إنتاجية مستقلة؛ غير أن المقترح رفض من جانب بـوتين، الـذي كان منذ أواخر عام 2002 قد عود نفسه مراقبة قطاع الغاز مراقبة دقيقة، ليخلص إلى أنـه لا شيء غـير السيطرة الاحتكارية يمكن أن يتوافق مع أفكاره فيما يتعلق بالجانب الإداري. انظر (Milov 2005c).

11. في خضم هذا النزاع الصاخب، جرى إسكات أصوات الخبراء الاقتصاديين بشكل تام. ومـع ذلـك، فقد أثار جريف اعتراضاته على غلوّ غازبروم في نزعتها الاحتكارية التي تجاوزت الحد؛ مشيراً إلى أنـه «في حال عدم تحديث القانون الخاص بمكافحة الاحتكار، فإن البلاد محكـوم عليهـا بالـدمار». انظـر (Frumkin 2004). وللوقوف على تقويم المؤلف، انظر (Baev 2004c, 2005e).

12. الـرقم الأحـدث المتـوافر مـن شركـة غـازبروم لا يغنـي بـشيء كثـير تحديـداً، انظـر (www.gazprom.ru/articles/article20153.shtml).

13. تناول (Stern 2005, pp. 129–139) هذه المناورة ببحث دقيق.

14. تم في أيار/ مايو 2005 التوقيع على هذا الاتفاق، الذي يعد الأول من نوعه على الإطلاق، بين شركتي غازبروم وإيني حول التسليمات المباشرة من الغـاز الـروسي للمـستهلكين الإيطـاليين. ولكنـه انهـار بالفعل في تشرين الأول/ أكتوبر من العـام نفـسه، حـين كـشفت التحقيقـات التـي أجراهـا البرلمـان الإيطالي عن دلائل على حالات فساد ترتبط بشكل مبـاشر ببيرلـسكوني. انظـر (Ratnikova 2005) (Baev 2005f).

15. انظر (Benoit et al. 2005) فيما يتعلق بانعدام فائدة الصلات القديمة التي أقامهـا بـوتين، وبخاصـة مع ماتياس وارينج. وبـشأن النـشاطات المتقاطعـة لكـل مـن بـوريس ونيكـولاس جـوردان، انظـر (Alyakrinskaya 2004). وللاطلاع على وجهة نظر المؤلف، انظر (Baev 2005g).

16. اختص بوتين (Putin 2004a) هذا المشروع بالذكر في خطابه أمام الجمعية الاتحادية عام 2004، قائلاً: «... إن بناء خط شمال أوربا لنقل الغاز لأمر في غاية الأهمية. فهو سيجعل من الممكن تنويـع خطـوط تدفق الصادرات، وسيربط بصورة مباشرة بين شبكات روسيا ودول منطقة البلطيق وبين شبكة الغاز الأوربية برمتها».

17. حسبما يوضح (Pekka Sutela 2005) بشكل دقيق، فإن «المشكلة بالنـسبة للاتحـاد الأوربي لا تكمـن في وجود أكثر مما ينبغي من موارد الطاقة الروسية... بل إن التنافس ما بين المـشترين، ولـيس الحـصة العظمى من السوق، هو الذي سيمنح روسيا أدوات الضغط».

18. باستثناء خطاب بوتين الافتتاحي (Putin's 2005a)، لم يجر نشر أي معلومات عن المشاورات التي أجريت في ذلك الاجتماع. انظر (Tatarinov 2005). ويتلخص الاعتقاد الذي تناقلته التعليقات العامة في أن «مواقف روسيا حيال الصراع مع أوكرانيا تعتبر قوية، لأن السياسة المتبعة في قطاع الغاز لا تصاغ وفقاً لحسابات سياسية مشوشة، بل انطلاقاً من استراتيجية زعامة العالم في ميدان الطاقة». انظر ('The supplier of energy security'2005).

19. في تقدير (Alexei Miller 2006) أن «روسيا كانت سترحب بحدوث تغيير في السلطة في أوكرانيا من خلال انتصار كبير يحققه حزب يانوكوفيتش. ولكن أي حكومة كانت ستأتي إلى السلطة في أوكرانيا، حتى أكثرها موالاة لروسيا، لن تكون قادرة على إحداث تغيير جذري في الأوضاع، منذ أن صار واضحاً أن من غير المحتمل خفض الأسعار الآخذة في التصاعد».

20. في نيسان/ إبريل 2006، وتحت ضغوط وزارة العدل الأمريكية، تمت تسمية اثنين من رجال الأعمال الذين لا يعرف عنهم الكثير (ديمتري فيرتاش وإيفان فورسين) بصفة مستفيدين؛ غير أنه تعذر تعقب أثر الدفعات المالية الفعلية. انظر (Berezhnoi 2006).

21. يرى (Fedor Lukyanov 2006a) أن جذور النخبة الروسية تمتد عميقاً، "جينياً وعقلياً"، إلى عهد "العجز المزمن في الموازنة" السوفيتي. ومن هنا، فإن التحكم بالمواد الخام التي يتزايد الطلب عليها قد ترجم إلى تصرفات طائشة وإحجام عن تقويم العواقب.

22. في تعليق على هذا "الكتاب الأخضر"، رأت صحيفة **الإيكونومست** أن «الاتحاد الأوربي يستحق الانتقاد الشديد جراء تدخله في الميادين التي لا حاجة لأحد به فيها. وما أندر المجالات التي يمكن تبرير تدخله فيها، ولو جزئياً». انظر ('Energetic debate' 2006) .

23. بحسب أحد المعلقين الروس، فإن بوتين وميلر وغيرهما من المسؤولين الروس حاولوا «زيادة مواقفهم صلابة»؛ ولكن كان من السهل سماع أصوات تعبر عن «غضب مكبوت وسوء معاملة شخصية» (Todres 2006) .

24. سعى اللورد براون، الرئيس التنفيذي لشركة بريتش بتروليوم، إلى حسم هذه المشكلة عن طريق إقامة علاقات شخصية مع بوتين وتطويرها؛ ولكنه لم يستطع إقناع غازبروم بالعدول عن تنفيذ خطتها الرامية إلى حرمان "الأيدي الأجنبية" من الترخيص الذي أصدرته وزارة الثروات القومية لتطوير حقل كوفيكتا. انظر (Belton 2007).

25. تحت وطأة الضغوط التي مورست على غازبروم في أثناء المفاوضات، وافقت على منح شركة بي أي أس أف أيضاً ما نسبته 10٪ من الحصص "الممتازة" التي لا تخولها حق التصويت في شركة سيفرنيفت

غازبروم؛ ولكنها لم تكن ليسرها عرض شركة إي. أو أن بمنحها 40٪ من أسهم شركة توزيع الغاز الهنغارية أم أو أل. وفي بادئ الأمر، فإن شركة إي. أو أن الألمانية، التي ترتبط بشراكة طويلة الأمد مع غازبروم، وغالباً ما كانت "الصديق" الذي يقف إلى جانبها "وقت الضائقة"، بدت متحمسة للوصول بفرصة العمل التجارية هذه إلى أعلى مستوى لها؛ ولكنها خلصت -فيما يبدو- إلى رأي آخر فيما بعد. انظر (Grib 2006a).

26. تصريح نائب الرئيس ديك تشيني (Cheney 2006) هذا جاء منسجماً مع ملاحظات أدلت بها وزيرة الخارجية رايس (Rice 2006) التي رأت أن ثمة "دافعاً سياسياً واضحاً" يقف وراء السلوك الروسي، الذي جاء مغايراً «لما كان متوقعاً من عضو مسؤول في مجموعة الثماني».

27. استأجرت موسكو شركة كيتشوم الأمريكية المتخصصة في مجال العلاقات العامة، لغرض توفير التغطية الإعلامية لقمة ستريلنا (Kaftan 2007).

28. أوجز (Dmitri Butrin 2006d) خطة العمل هذه بالقول: «ينبغي علينا أن نتأمل في ما يجب عمله؛ ولكن لا يكاد يكون هناك ما يمكن عمله بأي حال من الأحوال».

29. تم الكشف عن الجهود الشاقة والدؤوبة، التي بُذلت في صياغة هذا البرنامج، عبر مجموعة من مذكرات سرية لم تعرها وزارة الخارجية الإسبانية اهتماماً، ونشرتها صحيفة **البايس** *El Pais* الإسبانية (Kobo 2006).

30. بحسب (Vladimir Milov 2006d, p. 9)، فإن «الوقت قد حان لكي ندرك أن ترك أمر الحوار الروسي-الأوربي لشركات الغاز الاحتكارية الأوربية وللحكومات التي تدعمها، إنما هي مقاربة محكوم عليها بالفشل».

31. في سياق النقاشات التي أجراها الكونجرس الأمريكي، جرى وصف مقترح تأسيس «منظمة للغاز على غرار منظمة أوبك» بأنها «منظمة للسلب والابتزاز»، انظر (Sidorov 2007). وللوقوف على تعليق متوازن، انظر (Bush 2007).

الفصل الحادي عشر

1. أشار (Svyatoslav Kaspe 2005) بشكل سليم إلى أنه «حتى أولئك الذين يرون في تشوبايس العدو رقم 1، ويعتبرون كل ما يقوله غوايات شيطانية»، مايزال يتعين عليهم توضيح موقفهم حيال شعار "الإمبراطورية الليبرالية". للاطلاع على مقال نقدي موجز، انظر (Hestanov 2004).

2. هذا المشروع المتعثر يشكل جزءاً من اتفاق شامل أبرمه بوتين ورحمانوف في تشرين الأول/ أكتوبر 2004، ويشتمل أيضاً على بناء مصنع للألمنيوم، وتأجير محطة نوريك الفضائية بصورة دائمة، إضافة إلى شطب جزء كبير من ديون طاجكستان لروسيا. انظر (Blagov 2006a).

3. حول استعداد بوتين لبذل جهود إضافية أكبر بقصد التوصل إلى اتفاق مع علييف، ابتداءً بحسم مشكلة الحدود البحرية، انظر (Shermatova 2001). وعن مخاوف علييف بشأن موقف واشنطن، انظر (Pravosudov 2001).

4. انظر الفصل الخامس، الهامش رقم (2).

5. حظي خط الأنابيب هذا بدعم كبير خلال السنوات الأخيرة من عهد إدارة كلنتون؛ غير أن الآراء تباينت إلى حد كبير بين أعضاء الفريق الجمهوري، وكما أظهر ذلك تقرير معهد كاتو (Kober 2000).

6. يعرض (Starr 2005b, p. 9) تصوراته عن المزاج الذي كان سائداً في منتصف عام 2006: «نظم المشككون صفوفهم من جديد، ليحذّروا من حتمية حدوث تجاوزات ضخمة في تكاليف بناء الخط؛ ومن أنه حتى لو تم إنجاز المشروع بما يشبه المعجزة ضمن الموازنة المخصصة له، فلن يكون هناك من النفط ما يكفي لإبقاء هذا الأنبوب الضخم مليئاً به طوال الوقت».

7. لم تصدر حتى اليوم تقارير مفصلة عن ذلك الاجتماع. للاطلاع على أفكار وتصورات معمقة بهذا الصدد، انظر (De Waal 2003a, pp. 279–280, 2004). وفيما بدا، فإن الرئيس جورج بوش، الذي كان قد نُصّب حديثاً، أراد تعجيل هذه المبادرة، سعياً منه إلى بدء ولايته الرئاسية بعمل ناجح. ولكن خيبة الأمل التي أصابته جراء الفشل دفعته إلى إزالة ناغورني كاراباخ من خريطته المعدنية الصنع.

8. على الرغم من الاعتراضات التي أبداها "اللوبي" الأرمني، فقد وقع الرئيس بوش على إلغاء الفصل 907 من قانون دعم الحرية، منهياً بذلك القيود المفروضة على المساعدات الاقتصادية الأمريكية لأذربيجان، والتي كان الكونجرس الأمريكي قد أقرها في تشرين الأول/ أكتوبر 1992، مع تفاقم الصراع الدائر بشأن إقليم ناغورني كاراباخ. انظر (O'Lear 2002).

9. انظر (Kasaev et al. 2001) حول دور أليكبيروف في رسم سياسة التقارب. وعن قيام شركة لوك أويل بتصفية أصولها المربحة في أذربيجان، انظر (Blum 2003).

10. تجزم دراسة أصدرتها مؤسسة راند RAND بأن «النفط الخام الكازاخستاني، الذي يشحن بوساطة الناقلات أو عبر خطوط الأنابيب من تنجيز إلى باكو، استكمالاً لشحنات النفط الأذربيجاني، يمكن أن يساعد على إدامة حيوية المشروع، من خلال التقليل من المخاطر الناجمة عن النقص المحتمل في

إنتاج أذربيجان النفطي». وإذ اعتبر مؤلفو الدراسة أن حقل تنجيز يمكن أن «يصبح عاملاً حاسماً من عوامل نجاح المشروع مستقبلاً»، فقد بادروا حتى إلى تغيير التسمية المختصرة للمشروع إلى "TBTC". انظر (Oliker and Szayna 2003, p. 117)

11. انظر (Kashavtsev 2004). للاطلاع على تقويم المؤلف، انظر (Baev 2004a).

12. أثار فيلم "أوديسا النفط" Oil Odyssey 2000 إعجاباً كبيراً في عديد من الندوات الأكاديمية. انظر (Goltz 2001).

13. آثرت السلطات الروسية تجاهل هذه الاحتفالات في عامي 2005 و2006. انظر (Gulieva and Abasov 2005).

14. أقدمت شركة بريتش بتروليوم على مجازفة مدروسة (وإن هي حقاً غير جديرة بالتعويل عليها)، وذلك لأن الشكوك كانت في أول سنوات بناء الخط (وحتى منتصف عام 2003) ماتزال تحوم حول إمكانية توفير الكميات المطلوبة من النفط لضخ مليون برميل يومياً عبر هذا الخط؛ انظر (Roberts 2004). وبحسب مقال افتتاحي في صحيفة **وول ستريت جورنال يورب** *Wall Street Journal Europe* ('BP's big bet' 2003)، فإن «شركة بريتش بتروليوم تستكشف الطريق الآن؛ والكل يتطلع ليرى أي اتجاه ستأخذه هذه المغامرة».

15. مهما يكن، فهما لم يقدما أكثر من مجرد تلميح عن تغيير محتمل في الموقف حيال مسألة ناغورني كاراباخ. انظر (Marchuk and Babaeva 2003).

16. جرى سحق تظاهرات الاحتجاج التي طافت شوارع باكو بعنف شديد؛ انظر (Rzayev 2003). وفي كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه، توفي حيدر علييف عن عمر يناهز الثمانين عاماً. وبعناية فائقة، عمل إلهام علييف على إحاطة نفسه بهالة من التقديس على أنه "رجل دولة عظيم". وللوقوف على تقويم متوازن بهذا الخصوص، انظر (De Waal 2003b).

17. وفقاً لما أرادت **الإيكونومست** إثباته في مقالها ('Use a long spoon', 2006)، فإن «هذه الشرعية التي منحتها عامة الناس ستعود بالضرر على أذربيجان، وعلى أمريكا أيضاً في نهاية المطاف... فهذه الأخيرة ربما ستقف يوماً ما في مواجهة بلد مسلم غني بالنفط في منطقة متفجرة خاب أملها في الديمقراطية وفي الغرب، ولاسيما أنها سريعة التأثر بأفكار ونظريات أخرى».

18. على الرغم من أن علييف الابن لديه من الأسباب الوجيهة التي تثير قلقه حيال المواجهة المتصاعدة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، فإنه قد خلص إلى أن الوقوف إلى جانب روسيا "الانتهازية" لن يعود عليه إلا بمنافع ضئيلة. انظر (Mustafaev and Zygar 2006).

19. في الحفل الذي أقامه الكرملين في شباط/ فبراير 2006، لمناسبة عيد ميلاد بوريس يلتسين الخامس والسبعين، اقترح نزارباييف، بشكل مميّز، شرب نخب «...الاتحاد الأوروآسيوي... الذي سيتحقق حتماً!». انظر (Kolesnikov 2006b).

20. في مطلع عام 2006، منح الكرملين شركة ترانزنيفت حق إدارة نصيبه في مشروع خط أنابيب بحر قزوين، الأمر الذي أثار فزع إدارة (الكونسورتيوم) بسبب التضارب الواضح في المصالح؛ نظراً إلى أن هذه الشركة تُعد «منافساً مباشراً في مجال نقل النفط الكازاخستاني». انظر (Skornyakova 2006).

21. انظر ('Caspian pipeline'2002) للاطلاع على عرض مركز لمشروع خط أنابيب بحر قزوين، والذي يمكن من خلاله الوقوف على الكيفية التي أمكن بها تحقيق التطابق بين فلسفتين متباعدتين إلى حد بعيد لإقامة كيانات نفطية على مدى سنوات القرن العشرين.

22. للوقوف على تقويم مستفيض لهذه المقاربة الهادفة إلى تفادي الاتكالية، انظر (Olcott 2002). للمزيد من الفائدة، انظر (Bukkvoll 2004).

23. هذه المبادرة الطموحة، وإن هي ليست بالناجحة كثيراً، كانت موضع إشادة من قبل (Aleksandr Dugin 2004b)، بصفتها «بداية عصر إمبراطورية أوروآسيوية اقتصادية جديدة».

24. إذ يتذمر (Stephen Blank 2005a) من الجهل المحزن الذي تتسم به السياسات الأمريكية، تعين عليه الإقرار بأن «السياسة الأمريكية مافتئت تتسبب في دفع نزارباييف بعيداً عن أمريكا وفي تقربه من روسيا والصين».

25. تُقدّر احتياطيات حقل كاشاجان القابلة للاستخراج بما يراوح بين سبعة وتسعة مليارات برميل؛ بيد أن المصاعب التي أحاطت بمشاريع التطوير رفعت التكاليف المتوقعة إلى 30 مليار دولار. ومع أن شركة أجيب هي المقاول الرئيسي، إلا أن شركة KazMunaiGaz تسعى لزيادة حصتها ودورها التشغيلي. انظر (Shahnazaryan 2005).

26. ومن هنا، فإن (Seymour Hersh 2001, p. 48) يرى أن «نشاطات شركة موربيل في روسيا وكازاخستان لم تكن بدافع من الرغبة بتحقيق أرباح سريعة بالدرجة الأولى. فالشركة تضع نصب عينها أيضاً هدفاً استراتيجياً، ألا وهو إيجاد منفذ يوصلها إلى حقل تنجيز النفطي العملاق».

27. على الرغم من النجاحات التي حققتها في مجال الإصلاح الاقتصادي، فإن كازاخستان تندرج ضمن المئة الثانية على قائمة مؤشر مدركات الفساد Corruption Perception Index للدول الأكثر فساداً الذي تعده منظمة الشفافية الدولية (2004، 2005، Transparency International 2006)، (المرتبة 111-120 في عام 2006، و107-117 في عام 2005، و 122-128 في عام 2004).

28. انظر (Baev 2004g)، للاطلاع على بحث أجراه المؤلف عن هذا الركود في الفعاليات التجارية.

29. أعلنت الشركتان عن خطة لاستثمار ما يصل إلى مليار دولار في هذا المشروع. انظر ('Lukoil and KazMunaiGas will develop the Caspian together' 2005). وفي هذا الصدد، يقدم (Marten 2006) تحليلاً متوازناً.

30. حظي هذا الاكتتاب بشعبية كبيرة على مستوى السوق المحلية؛ ولكنه على المستوى الدولي أثار جدلاً وخلافاً "غير مرغوب فيهما". وفي هذا الخصوص، ترى **الإيكونومست** في مقال لها ('Thou shalt not steal', 2006)، أنه «منذ انهيار الشيوعية، دأب رجال الأعمال الروس، بمن فيهم خودوركوفسكي، على المراهنة مرة بعد أخرى على إصابة الأجانب بفقدان الذاكرة، اعتقاداً منهم أن جشع المستثمرين، وشيء من حملات العلاقات العامة، سيحجبان ذكريات الأفعال المحظورة وغياب الاستقرار... ولكن المقامرة هذه المرة لا بد من أن تؤول إلى الفشل». وفي آذار/ مارس 2007، حصلت شركة روزنيفت على قروض كبيرة جديدة (بلغت في مجموعها 22 مليار دولار) بقصد "لملمة" قضية يوكوس. انظر (Topalov 2007).

31. حاولت شركة لوك أويل الاعتراض على عملية الاستحواذ هذه، ولكنها لم تحظ بدعم المحاكم الدولية لها. انظر (Rebrov 2005).

32. لم يفت على المعلقين الروس هذا التغير في الموقف، منبهين للرغبة الأمريكية المتجددة في تعزيز هذه "الشراكة الاستراتيجية". انظر على سبيل المثال: (Dubnov 2006).

33. مع أن هذه الكميات القليلة من النفط كان يمكن نقلها بوساطة الصهاريج، إلا أن تطبيق الاتفاق بكامل بنوده يظل مرهوناً بمد خط أنابيب عبر بحر قزوين، وهو المشروع الذي كان بمقدور روسيا عرقلة تنفيذه بوسائل كثيرة. انظر (Denison 2006).

34. جاءت قمة رابطة الدول المستقلة، الفارغة من أي محتوى إلى حد مخيب للآمال، والتي عقدت في مينسك في تشرين الثاني/ نوفمبر 2006، لتزيد من مرارة ذكريات نزاربايف الشخصية عن انهيار الاتحاد السوفيتي قبل 15 عاماً مضت. انظر (Satpaev 2006).

35. يشكل "الكتاب الأبيض" (Belaya Kniga 1996) مثالاً جيداً لهذا النمط من التفكير، الذي كان - مع ذلك- قد شاع على نطاق واسع جراء الإحساس بالهشاشة في أعقاب الهزيمة في الحرب الشيشانية الأولى.

36. لم تمض سوى أسابيع قلائل على هذا الاجتماع، حتى فجر الجنرال تونسر كيلينك، سكرتير مجلس الأمن القومي الروسي، زلزالاً سياسياً عندما تقدم باقتراح -كان واضحاً أنه جاء بدفع من شعوره

بالإحباط حيال بطء المباحثات الجارية مع الاتحاد الأوربي- مفاده أن على تركيا أن تشرع بالتطلع شرقاً بحثاً عن حلفاء جدد، مشيراً إلى روسيا طرفاً يقف على قمة الشركاء الواعدين. انظر (Torbakov 2002) و(Smith 2002).

37. المشروع المشترك بين شركتي غازبروم وإيني، لبناء خط أنابيب هو الأعمق من نوعه (2150 متراً تحت سطح الماء)، كان قد أنشئ عام 1996؛ ولكن لم يحدث إلا في عام 2000، وبعد أن ضمنت موسكو توفير التمويلات الكافية، أن تقدم العمل في هذا المشروع إلى أمام بسرعة ستاخانوف Stakhanov [نسبة إلى عامل المناجم السوفيتي ألكسي ستاخانوف الذي حقق أرقاماً قياسية مذهلة في الإنتاج عام 1935] . انظر (Lelyveld 2002).

38. التسوية المؤقتة، التي تم التوصل إليها أواخر 2003 (لتكون السنة التي شهدت تراجعاً كبيراً في الأداء) وضعت في تصورها تحقق عائدات متأخرة على استثمارات المشروع. انظر: (Burtin 2003) و(Orehin and Skornyakova 2003).

39. كان من المقرر للزيارة أصلاً أن تتم مطلع أيلول/ سبتمبر 2004، ولكنها أجلت بعد وقوع هجوم بيسلان الإرهابي. ولعل إحدى المزايا الجديرة بالانتباه في النقاشات العامة هي اعتراضات بوتين ذات الطابع العاطفي على تقسيم أوربا إلى "فئتين، أولى وثانية"؛ في إشارة صريحة إلى الانشقاقات الداخلية في ألمانيا. انظر (Grigoryeva 2005).

40. جرى التخلي عن مقترحات أولية بفتح خط تصديري باتجاه إسرائيل باعتبار أنها غير قابلة للتطبيق؛ غير أن العلاقات الوثيقة التي تجمع بين بوتين وبيرلسكوني ، كانت حتى هزيمة هذا الأخير في انتخابات نيسان/ إبريل البرلمانية، تُعد في نظر الكرملين أساساً قوياً لـ"هجمة" توجه نحو إيطاليا. انظر (Baev 2004k).

41. دارت نقاشات ساخنة حول هذه المسألة في قمة الاتحاد الأوربي للطاقة، التي عقدت في آذار/ مارس 2006 (O'Rourke 2006)؛ وجرى بحثها من ثم بصورة مفصلة خلال زيارة الرئيس علييف لبروكسل في تشرين الثاني/ نوفمبر. انظر (Lobjakas 2006).

42. اقترن التوقيع على هذه الصفقة (خلال زيارة بوتين لليونان في آذار/ مارس 2007) بضجيج عالٍ؛ غير أن نزارباييف أوضح في الحال أن الاتفاق قد لا يكون منطقياً كثيراً من دون مشاركة كازاخستان فيه. انظر (Gritsenko 2007).

43. ثمة تقرير سري، أعدته مجموعة من خبراء الناتو الاقتصاديين حول هذه القضية، جرى نشره علناً في صحيفة **فاينانشال تايمز** (Dombey et al. 2006)؛ غير أن المسؤولين الروس لم يعيروه اهتماماً (Grivach and Shpakov 2006).

الفصل الثاني عشر

1. يرى (Fedor Lukyanov 2005a) أن «عبارات من قبيل "قوة عظمى في مجال الطاقة" أو "زعيمة العالم في هذا المجال للقرن الحادي والعشرين" لا بد من أن تدخل البهجة في النفوس؛ ولكن هناك أيضاً أموراً مزعجة؛ وقد لا يتحقق بهذه الطريقة أي إنجاز على صعيد امتلاك النفوذ والحفاظ عليه. بل ربما يبدو من المخجل ألا تتوافر لنا أي أداة تأثير أخرى غير ورقة الطاقة. وقد يتساءل المرء: وماذا عن عظمة تاريخنا وثقافتنا وعلومنا؟ وهل ستكون كفة "الأنبوب" هي الأرجح أمام أي شيء آخر؟».

2. شدد (Trenin 2006c) في شهادته أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي، أيضاً على أن موسكو ليست معنية بالعودة مرة أخرى إلى أي مواجهة ثنائية من مواجهات الحرب الباردة؛ ولكنها تنشد النهوض بدور مشابه لما كان لروسيا من دور في مستهل القرن العشرين. فهي دولة «ذات ماضٍ قيصري، ورأسمالية، ومنفتحة، وحرة نسبياً في كثير من الجوانب (وإن ليس في الميدان السياسي)، وتنادي بالقومية على نحو متزايد، وتتصرف على نحو حازم وقاطع على المستوى الدولي».

3. من خلال إمعان النظر في هذه "الترضية" الأوروبية عشية قمة مجموعة الثماني في سان بطرسبرغ، خلص (Diehl 2006) إلى أن «المسؤولين الأمريكيين، أمام هذا القصور الأوروبي الواضح في الأداء، قد أقنعوا أنفسهم بالتكيف لقمة لا بد من أن بوتين سيضفي على نفسه فيها صورة زعيم لقوة عظمى تُبعث من جديد».

4. يدعو دلياجين (Mikhail Delyagin 2005a) إلى تبني خطة استراتيجية لتحديث قطاع النفط والغاز؛ ومن دونها فإن «البيروقراطية الحاكمة ستواصل العمل على قطع غصن النفط الذي لا تجلس عليه وحدها (وفي هذه الحالة ينبغي تشجيعها على ذلك) فحسب، بل وروسيا بأسرها». وفي الاتجاه نفسه، يرى (Sergei Guriev 2005)، الذي يختلف مع دلياجين Delyagin في عديد من التقويمات الاقتصادية، أن علينا «ألا نشعر بالسعادة حيال غياب كفاءة الآلة البيروقراطية التي بناها الكرملين؛ فهذا سيكلفنا غالياً بعد رحيل الحكام الحاليين».

5. يضع (Friedman 2006) روسيا في مصاف الأمثولات الرئيسية التي تثبت صحة نظريته: فلو أن بوش تطلع في دخيلة بوتين اليوم في ظل سعر ستين دولاراً للبرميل، لبدا كل شيء أسود كسواد النفط.

6. في اعتقاد (Egorov et al. 2006) أن على كل حاكم استبدادي أن يقيم توازناً بين ما يقوله لعامة الناس وما يقوله لنفسه، وبذلك سيحدد درجة سيطرته على وسائل الإعلام وتحكمه بها. فقد كان

بوتين بفضل خلفيته المهنية وهو أحد عناصر جهاز المخابرات السوفيتي، مدركاً تماماً الخطر الكامن في عدم حصوله على المعلومات الوافية عن التوترات الخفية داخل المجتمع الروسي. وبرغم ذلك، فإن تأثير العامل النفطي قد أفضى إلى انكماش الفضاء الإعلامي الحر بصورة تدريجية.

7. الأرقام التي أفرزها الاستطلاع تمخضت عن استنتاج ثابت يتلخص في أنه «لا أحد من المرشحين المحتملين عن حزب السلطة يمكنه إثبات صحة دعواه لدى الكرملين». انظر ('Heritage without heirs', 2006).

8. استند هذا الاستنتاج إلى كثير من استطلاعات الرأي التي أظهرت ميلاً قوياً لإنفاق ريوع النفط فوراً على برامج الرعاية الصحية، وليس مراكمتها فيها عرف بـ"صندوق الاستقرار" (أو الحد من تقلبات الأسعار)، (Balatskii 2005). ويرى (Igor Mintusov 2005) أن «المعلومات المتوافرة عن الأموال الموجودة في خزائن الدولة تتراكم بأسرع من وتيرة نمو الدخل الحقيقي».

9. يشير (Hisamov 2006) إلى أوجه التشابه في التفكير بين فريق بوتين، و"فريق المفكرين الذين تجمعوا قبل مئة سنة تقريباً حول فلاديمير لينين".

10. أظهرت استطلاعات الرأي التي أجراها مركز ليفادا ما بين آذار/ مارس وأيلول/ سبتمبر 2006 أن 57-58٪ ممن استطلعت آراؤهم افترضوا أن "المشاريع القومية" قد لا يكون لها أي تأثير في حياتهم؛ فيما أعرب 43٪ و47٪ (على التوالي) عن اقتناعهم بأن الأموال التي ستخصص لهذا الغرض لن تستخدم بالكفاءة المطلوبة، بينما ذهب الظن بما نسبته 31٪ و30٪ منهم إلى القول بأن هذه الأموال قد تتعرض للسرقة. انظر ('Would the "national projects" improve life of Russians?' 2006; 'Russians on the "national projects" ', 2006)

11. يستهلك الاقتصاد الروسي من الكهرباء، لكل وحدة من وحدات الناتج المحلي الإجمالي، ما يزيد بضعفين على ما يستهلكه الاقتصاد الصيني؛ بينما يقل هذا المؤشر في الولايات المتحدة الأمريكية بما يعادل سبعة أضعاف ('Noncompetitive advantage' 2006). وحول هشاشة شبكات الطاقة الروسية، انظر ('Social-political blackout' 2005).

12. وفق ما يراه فلاديمير ميلوف، فإن «محاولة التشبه بالكويت أو النرويج من جانب بلد يبلغ تعداد سكانه قرابة 150 مليون نسمة، ليست خطأً جسيماً فحسب، بل إنها جريمة». انظر ('Not enough for everyone' 2006).

13. حول مكامن الضعف في خطط تأسيس "شركات قابضة" تخضع لسيطرة الدولة، انظر (Khazbiev 2007). وبشأن سجل الكوارث الجوية لعام 2006، انظر ('Deadly record' 2007). وفيما يتعلق بتسييس استراتيجية الابتكار والتجديد، انظر (Medovnikov et al. 2007).

14. في وجهة نظر ثاقبة، يرى (Dmitri Furman 2006) «أنه في الواقع رجل ساذج؛ فهو منذ أمد طويل لم يفهم أن الاندماج بروسيا يعني فقدان السلطة. والمنطق الذي يقف وراء تصرفات لوكاشينكو... وهو كان مقتنعاً إلى حد بعيد أنه زعيم جيد وذكي إلى الحد الذي سيضعه قطعاً على رأس دولة الاتحاد تلك... ويبدو أنه قد أدرك الآن ما الذي يمكن أن يعنيه هذا الاتحاد بالنسبة له».

15. الدعابة التهكمية التي تميزت بها قمة سان بطرسبرغ في حزيران/ يونيو 2002 تمثلت في الرد على مقترح لوكاشينكو بإقامة اتحاد من دولتين متكافئتين؛ وقد رفض هذا الأخير مقترحاً مضاداً من جانب بوتين بـ«الانضمام إلى روسيا كأحد توابعها» واصفاً إياه بـ"المهين". انظر (Plugatarev and Nezvanov 2002).

16. ردت وزارة الخارجية الروسية ببيان اتهمت فيه لوكاشينكو بارتكاب "أخطاء شاملة في سياساته الداخلية والخارجية". انظر (Grivach and Dzaguto 2004).

17. يعتقد (Sergei Karaganov 2004) أن "نظرية الاندماج اللاهوتية" وفرت غطاءً زائفاً لحقيقة مفادها أن مشروع الدول الاتحادية قد بلغ طريقاً مسدودة. وهو يحذر أيضاً من إطالة أمد ولاية لوكاشينكو التي «قد لا توقف تفكك البلاد، ولكنها ستعزز حتماً الطبيعة القمعية للنظام».

18. وفق (Vitali Silitski 2005)، فإن المسألة بالنسبة للوكاشينكو لم تزد على اختيار "اللحظة المناسبة"، وهي التي جاءت بعد أيام على مأساة بيسلان، « فاستثمرها الزعيم البيلوروسي ليكشف عن أوجه الاختلاف الصارخة بين استقرار روسيا البيضاء والفوضى التي تعم روسيا».

19. يذهب (Gleb Pavlovsky 2006b) إلى الاعتقاد أن كلا الزعيمين يولي أهمية كبيرة لضمان الاستقرار، إلى الحد الذي لم يترك إلا حيزاً ضيقاً للخيارات المتاحة الأخرى. ومع أن لوكاشينكو كان في سان بطرسبرغ قد شدد على أن الاندماج قد اتخذ على مدى عشر سنوات طابعاً متميزاً لا رجعة عنه، إلا أنه يرفض قطع خطوة واحدة باتجاه التصديق على القانون الدستوري. انظر (Nikolaeva 2006).

20. في مقالة جديرة بالاهتمام، يذكر (Kirill Koktysh 2006, p. 111) أن «"المعجزة البيلاروسية"، وبعد معاينتها عن كثب، لم تكن إلا مجرد "معجزة في المناورة"، وليست نمواً حقيقياً أو مستداماً».

21. في سياق التنبيه لاستعداد فريق بوتين للمضي قدماً في مواجهة هذا الرفض، يحذر (Andrei Piontkovsky 2006) من أنه «بات واضحاً أن قضية "الاتحاد مع روسيا البيضاء" قد انتقلت من ميدان الحسابات السياسية إلى آخر ذي طابع قدسي، حيث لا يبقى للنقاشات والتحليلات المنطقية أي جدوى أو تأثير».

22. يجادل (Arkady Moshes 2006b) بأن أزمة النفط والغاز التي نشبت مع روسيا البيضاء قد ذكَّرت الطبقة السياسية الروسية بأن المصالح القومية لا يمكن اختزالها إلى أنانية قومية، وأنها ينبغي أن تُغرس في النفس بحيث تصبح مبدأً تهتدي به الأمة بأسرها، لا مجرد مجموعة صغيرة من المديرين التنفيذيين.

23. وفقاً لتقديرات (Arkady Moshes 2001)، فإنه إلى جانب عدم تسديد أقيام الاستيرادات المسجلة، فإن ما معدله 10 مليارات متر مكعب (تصل قيمتها إلى 800 مليون دولار) تختفي سنوياً من خط الأنابيب في أوكرانيا؛ ولكن «القيادة الروسية عجزت عن توفير الدعم السياسي الفاعل الذي تحتاجه شركة غازبروم كي تتمكن من وضع حد لهذه النشاطات القائمة على الخداع والتضليل». ويذكر أيضاً أن موقف موسكو قد لا يمكن تبريره بصورة منطقية؛ وإن كان قد تطرق في الوقت نفسه إلى "إغراءات اندماجية" ترتبط بأهداف غامضة، بل "وربما وهمية".

24. فور صدور "إعلان النيات" من جانب بوتين وكوتشما وشرويدر، سارعت روسيا وأوكرانيا إلى التوقيع على عقد متوسط الأجل لمرور الغاز. وبموجب هذا العقد، فإن سعر نقل 110 مليارات متر مكعب تقريباً من الغاز الروسي يتم الاتفاق عليه سنوياً. انظر (Aglamishyan 2002).

25. بدا هذا التحمس السياسي متناقضاً مع شكوك الخبراء الاقتصاديين الذين حذروا من أن «الخلافات التي تشوب العلاقات بين روسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء وكازاخستان أعقد من أن تجعل أي اتحاد اقتصادي مجدياً أو فاعلاً». انظر (Shokhina 2003).

26. يعرض (Kolesnikov 2005a) تصورات مهنية ثاقبة في هذا الخصوص؛ وللوقوف على طيف واسع من الآراء المستندة إلى خبرة ودراية واسعتين، انظر (Pogrebinsky 2005). ويقدم (Zatulin 2005) الصيغة الأولية "للدروس المستفادة" في موسكو.

27. يرى (Andrei Illarionov 2005c) أنه ليس من باب المصادفة أن تغطي هذه الاتفاقية السنوات الخمس للولاية الرئاسية المتوقعة لفكتور يانوكوفيتش، الذي أبدت موسكو استعدادها لمساندته حليفاً سياسياً لها. ويخلص إيلاريونوف إلى القول إن أفكار "العظمة القومية" الخطرة، التي تقتضي دائماً تقديم التضحيات، لا علاقة لها بـ"المصالح القومية".

28. أضاف المصدر أيضاً قوله جازماً إن السياسة الجديدة لم تكن لتستهدف استعادة النفوذ الروسي الذي «زُعم أنه فقد نتيجة للثورة البرتقالية. فمثل هذا النفوذ لم يكن له وجود على الإطلاق، ولكن أموال تُهدر وغاز روسي يُسرق». انظر (Samarina 2005).

29. مع أن بوتين ويوشتشينكو أشادا كلاهما بهذه الاتفاقية بوصفها "شفافة تماماً"، فإن عدد المستفيدين غير المعروفين الذي جاءت به كان حتى أكبر مما ورد في الاتفاقيات السابقة. انظر (Shleinov 2006) و(Butrin 2006a).

30. تسببت الاتفاقية في الأزمة الحكومية التي نشبت في أوكرانيا، بعد أن حمّلت القوى والجماعات المعارضة، على اختلافها، المفاوضين الأوكرانيين مسؤولية "إهدار المصالح القومية". انظر ('The head of Ukrainian MFA called the agreement with GAZPROM the fiasco of Russian policy' 2006)

31. من هنا يرى (Vladimir Milov 2005b) أنه «ليس هناك وراء إحجام روسيا عن التوصل إلى أي حلول وسط غير رغبة القيادة الروسية الخفية، وبوتين نفسه كما هو واضح، في الأخذ بالثأر من السلطات الأوكرانية لهزيمة العام الماضي».

32. الموقف الإيجابي حيال أوكرانيا كان طاغياً في تشرين الثاني/ نوفمبر 2004 (79٪ مقابل 16٪ فقط اتخذوا موقفاً سلبياً). غير أن هذه النسبة تراجعت إلى 68٪ خلال الشهر نفسه من العام اللاحق (مقابل 24٪)؛ ومن ثم إلى 52٪ في شباط/ فبراير 2006 (مقابل 39٪). انظر (Sedov 2006).

33. هذا السؤال الذي أريد به التأثير في النفوس، لا ابتغاء الحصول على جواب، جرى طرحه على الصحفيين (Putin 2006c)، بعد أن كان قد أثير قبل ذلك بأسبوع في أثناء القمة الروسية-الأوربية. انظر (Cullinson 2006).

34. كما يراه (Arkady Moshes 2006a)، فإن «هذا النظام المتعدد الطبقات، القائم على التسويات، والضوابط، والتوازنات، الذي نراه اليوم، لا يشبه ما كان متبعاً قبل سنة ونصف السنة، وهو أكثر تساوقاً مع عملية تستهدف إصلاحات منهجية شاملة».

35. صار (Gleb Pavlovsky 2006c)، ومنذ منتصف عام 2006، بعد أن خلّف وراءه خيبة أمله في كييف "البرتقالية"، يميل إلى الاعتقاد أن «انهيار أوكرانيا هو السيناريو الذي ينبغي عليها منع وقوعه بأي وسيلة كانت. ولا بد لنا من التعاون مع الأوربيين في هذا الخصوص، نظراً إلى أن الأمريكيين يلعبون دوراً مدمراً، ويصعب كثيراً التعاون معهم».

36. يرى (Vladimir Milov 2007d) أن الخلاف بشأن حجم هذه الإعانات قد جرى تضخيمه على نحو خطير من جانب الآلة الدعائية الرسمية.

37. في تعليق على هذه المقالة، يرى (Mikhail Arsenin 2006) أن عملية "التأميم" (وهي بالمعنى الحقيقي "إعادة توزيع الملكيات الخاصة") أحدثت من التصدعات الخطيرة في النظام الاقتصادي ما هو أكثر مما جرته عليه عملية الخصخصة التي قوبلت بالإدانة والشجب على أوسع نطاق.

الخاتمة

1. يمثل كتاب **العالم من حول روسيا** *Mir vokrug Rossii: 2017* الصادر عام 2007 عملاً آخر من الدراسات المعمقة التي ينشرها مجلس السياسات الخارجية والدفاعية. وقد انتقد وزير الخارجية الروسي لافروف (Lavrov 2007) الطروحات والفرضيات الرئيسية التي جاء بها الكتاب لأنها -في تقديره- ليست على درجة كافية من التفاؤل. ويقدم (Khodorkovsky 2007) مجموعة مثيرة للاهتمام من التوقعات؛ فيما يعرض (Kortunov 2007) أنموذجاً أحدث عهداً للتفكير الإيجابي الواقعي.

2. يقدم (Sokolov 2007) أفكاره بشكل معمق عن "التجربة التاريخية لسقوط الملكية" التي «تثير فزع حكام الدولة اليوم». انظر أيضاً (Radzikhovsky 2007).

3. ترى (Olga Kryshtanovskaya 2007) أن «أوضاع عناصر أجهزة البوليس السري السوفيتي (خلال 1917-1922)، باتت مستقرة على نحو قد يصعب تصديقه؛ وهو ما يعزى في المقام الأول إلى أن نظام السلطة هذا قد تأسس على تقاليد الدولة الأوتوقراطية الطاعنة في القدم».

المراجع

Abdullaev, Nabi, 1999. 'Dagestan turns its back on Chechnya', *IWPR Caucasus Reporting Service*, (hereafter, *CRS*) 10 December (www.iwpr.net/?p=crs&s=f&o=158933&apc_state=henicrs1999).

'Aggressive helplessness', 2006. *Vedomosti*, 16 February.

Aglamishyan, Varvara, 2002. 'Moscow-Kiev: The bargaining is over', *Nezavisimaya gazeta*, 18 June.

Albats, Evgenia, 2006. 'Five years ago there was an NTV', *Ezhednevny zhurnal*, 14 April (www.ej.ru/?a=note&id=3556).

Aleksandrov, Vladimir, 2003. '*Chekist* from St. Petersburg will preside over the air defense consortium', *Nezavisimoe voennoe obozrenie* (hereafter, *NVO*), 15 August.

Aleksandrov, Yuri, 2002. 'Baku-Ceyhan: Where is the oil?' *Politcom.ru*, 12 September (www.politcom.ru/2002/p_neft11.php).

Aleksandrov, Yuri and Dmitry Orlov, 2002. 'OPEC or Russia?' *Nezavisimaya gazeta*, 28 February.

Alekseeva, Natalya, 2004. 'Putin points to NATO's mistakes', *Izvestia*, 24 September.

Aleksin, Valery, 2000. 'Most probably, *Kursk* was rammed by a foreign submarine', *NVO*, 15 September.

Aliyev, Ali, 2007. 'Energy dreams', *Expert*, 6 April.

Allison, Roy, 2001. 'Russia and the new states of Eurasia', pp. 443–452 in Archie Brown (ed.), *Contemporary Russian Politics: A Reader*. Oxford: Oxford University Press.

—— 2004a. 'Russia, regional conflict, and the use of military power', pp. 121–156 in Steven E. Miller and Dmitri Trenin (eds), *The Russian Military: Power and Policy*. Cambridge, MA: The MIT Press.

—— 2004b. 'Strategic reassertion in Russia's Central Asia Policy', *International Affairs*, vol. 80, no. 2, pp. 277–293.

—— 2004c. 'Regionalism, regional structures and security management in Central Asia', *International Affairs*, vol. 80, no. 3, pp. 463–483.

Allison, Roy and Christoph Bluth (eds), 1998. *Security Dilemmas in Russia and Eurasia*. London: RIIA.

Alyakrinskaua, Natalya, 2004. 'Brothers in mind', *Moskovskie novosti*, 3 December.

'Anatoly Kvashnin on ethics', 2003. *Grani.ru*, 10 February (http://grani.ru/War/m.22429.html).

Anderson, Perry, 2006. 'Inside man', *The Nation*, 24 April (www.thenation.com/doc/20060424/anderson).

Anisimov, Evgeny and Viktor Baranets, 2003. 'Will America attack Russia in 2010?' *Komsomolskaya pravda*, 21 May.

Anjaparidze, Zaal, 2006. 'FSB claims Georgia planning "provocation" during G8 meeting', *Eurasia Daily Monitor* (hereafter, *EDM*) 14 July (www.jamestown.org/edm/article.php?article_id=2371271).

'Another *Yukos*?', 2005. *Financial Times*, 13 April.

Antonenko, Oksana, 2004. 'Russia's policy in the Caspian region', pp. 244–262 in Shirin Akiner (ed.), *The Caspian: Politics, Energy and Security*. London and New York: RoutledgeCurzon.

Aptekar, Pavel, 2000. 'Lessons from the conqueror of the Caucasus', *Vesti.ru*, 27 April (http://vesti.lenta.ru/daynews/2000/04/27/65baryatinsky/).

Arbatov, Alexei G., 1998. 'Military reform in Russia: Dilemmas, obstacles, and prospects', *International Security*, vol. 22, no. 4, pp. 83–134.

—— 2004. 'Military reform: From crisis to stagnation', pp. 95–119 in Steven E. Miller and Dmitri Trenin (eds), *The Russian Military: Power and Policy*. Cambridge, MA, and London: The MIT Press.

—— 2006a. 'Russian military policy adrift', *Briefing Paper*, vol. 8, no. 6, November, Moscow: Carnegie Moscow Center.

—— 2006b. 'Russia and the Iranian nuclear crisis', *Web Commentary*, 23 May (www.carnegieendowment.org/publications/index.cfm?fa=view&id=18364&prog=zgp&proj=znpp).

—— 2007. 'A dangerous and useless step', *NVO*, 2 March.

Arbatov, Alexei and Petr Romashkin, 2003. 'The budget as a mirror of the military reform', *NVO*, 17 January.

Arsenin, Mikhail, 2006. 'Essays in applied research on literature', *Polit.ru*, 13 February (www.polit.ru/author/2006/02/09/arsenin.html).

Åslund, Anders, 1995. *How Russia Became a Market Economy*. Washington, DC: Brookings.

Åslund, Anders, 2002. *Building Capitalism: The Transformation of the Former Soviet Block*. Cambridge: Cambridge University Press.

—— 2005. 'Russian resources: Curse or rents?' *Eurasian Geography and Economics*, vol. 46, no. 8, pp. 610–617.

—— 2006. 'Russia's energy policy: A framing comment', *Eurasian Geography and Economics*, vol. 47, no. 3, pp. 312–328.

Babakin, Aleksandr, 2005a. 'The funeral of the joint air defense system would have to wait', *NVO*, 2 September.

—— 2005b. 'The numbers of air carriers are declining', *NVO*, 1 July.

—— 2005c. 'Trotskyst ideas has penetrated into Genshtab', *NVO*, 16 December.

—— 2006a. 'Flying infantry must remain a separate branch', interview with General Aleksandr Kolmakov, Commander of the VDV, *NVO*, 26 May.

—— 2006b. 'Or we will not have modern weapons', *NVO*, 4 August.

—— 2006c. 'Redundant commanders', *NVO*, 7 July.

Baev, Pavel K., 1994. 'Russia's experiments and experience in conflict management and peacekeeping', *International Peacekeeping*, vol. 1, no. 3, pp. 245–260.

—— 1996. *The Russian Army in a Time of Troubles*. London: Sage.

—— 2000. 'Putin's court: How the military fit in', *PONARS Memo* 153, Washington, DC: Council on Foreign Relations, December.

—— 2001a. 'Russia's policies in the Caucasus and the Caspian area', *European Security*, vol. 10, no. 2, pp. 95–110.

—— 2001b. 'The Russian army and Chechnya: Victory instead of reform?' pp. 75–95 in Stephen J. Cimbala (ed.), *Russia's Military into the Twenty-First Century*. London and Portland, OR: Frank Cass.

—— 2001c. 'Russian military: The best case', pp. 35–45 in Mark Galeotti and Ian Synge (eds), *Putin's Russia: Scenarios for 2005*. London: Jane's Special Report, February.

—— 2001d. 'Russian military: The worst case', pp. 99–108 in Mark Galeotti and Ian Synge (eds), *Putin's Russia: Scenarios for 2005*. London: Jane's Special Report, February.

—— 2002a. 'Could the Pankisi gorge decide the fate of the Caucasus?' *CACI Analyst*, 24 April (www.cacianalyst.org/view_article.php?articleid=25).

—— 2002b. 'Russia's virtual war against Georgia: Risks of a PR offensive', *PONARS Memo* 251, Washington, DC: CSIS, October (www.csis.org/media/csis/pubs/pm_0251.pdf).
—— 2002c. 'The Russian navy after the *Kursk*: Still proud but with poor navigation', *PONARS Memo* 215, Washington, DC: CSIS, January.
—— 2002d. 'Gunboats in the great anti-terrorist game', *CACI Analyst*, 28 August (www.cacianalyst.org/view_article.php?articleid=17&SMSESSION=NO).
—— 2002e. 'The CIS: Refusing to fade away', *Russia and Eurasia Review*, 22 October (www.jamestown.org/publications_details.php?volume_id=15&&issue_id=608).
—— 2002f. 'The plight of the Russian military: Shallow identity and self-defeating culture', *Armed Forces & Society*, vol. 29, no. 1, pp. 129–146.
—— 2003a. 'Putin's western choice: Too good to be true?' *European Security*, vol. 12, no. 1, pp. 1–16.
—— 2003b. 'Examining the "terrorism-war" dichotomy in the "Russia-Chechnya" case', *Contemporary Security Policy*, vol. 24, no. 2, pp. 29–46.
—— 2003c. 'The challenge of "small wars" for the Russian military', pp. 189–208 in Anne Aldis and Roger McDermott (eds), *Russian Military Reform 1992–2002*. London: Frank Cass.
—— 2004a. 'Russia's happiness in multiple pipelines', *CACI Analyst*, 16 June (www.cacianalyst.org/view_article.php?articleid=2452).
—— 2004b. 'Ajaria's failed secession and Russia's Caucasian choices', *CACI Analyst*, 19 May (www.cacianalyst.org/view_article.php?articleid=2377).
—— 2004c. 'Greed, GAZPROM, and Gref: The making of a super-monopoly', *EDM*, 8 December (www.jamestown.org/edm/article.php?article_id=2368969).
—— 2004d. 'The trajectory of the Russian military: downsizing, degeneration, and defeat', pp. 43–72 in Steven E. Miller and Dmitri Trenin (eds), *The Russian Military: Power and Policy*. Cambridge, MA, and London: The MIT Press.
—— 2004e. 'Putin's "wonder" missiles: Bluff, threat or pep talk?' *EDM*, 22 November (www.jamestown.org/edm/article.php?article_id=2368892).
—— 2004f. 'Kremlin launches military exercises in Russian far east', *EDM*, 10 June (www.jamestown.org/edm/article.php?article_id=2368077).
—— 2004g. 'The destruction of *Yukos* and the slowdown of Russian Caspian projects', *CACI Analyst*, 3 November (www.cacianalyst.org/view_article.php?articleid=2798).
—— 2004h. 'Instrumentalizing counter-terrorism for regime consolidation in Putin's Russia', *Studies in Conflict & Terrorism*, vol. 27, no. 4, pp. 337–352.
—— 2004i. 'The evolution of Putin's regime: Inner circles and outer walls', *Problems of Post-Communism*, vol. 51, no. 6, pp. 3–13.
—— 2004j. 'The decline of the general staff leaves reform in limbo', *Jane's Intelligence Review*, vol. 16, no. 10, pp. 48–49.
—— 2004k. 'Putin and Berlusconi: An odd friendship between President Bush's best friends', *EDM*, 8 November (www.jamestown.org/edm/article.php?article_id= 2368814).
—— 2005a. 'Public sentiment turns towards Khodorkovsky', *EDM*, 27 May (www.jamestown.org/edm/article.php?article_id=2369808).
—— 2005b. 'Russian newly invented holiday becomes a day of Nazi unity', *EDM*, 9 November (www.jamestown.org/edm/article.php?article_id=2370446).
—— 2005c. 'Putin protects Islam and praises democracy in Grozny', *EDM*, 14 December (www.jamestown.org/edm/article.php?article_id=2370597).
—— 2005d. 'What is wrong with Andrei Illarionov?' *EDM*, 7 January (www.jamestown.org/edm/article.php?article_id=2369060).

—— 2005e. 'GAZPROM's crisis of overgrowth', *EDM*, 31 January (www.jamestown.org/edm/article.php?article_id=2369173).
—— 2005f. 'GAZPROM loses Italian deal, corruption could cause more upsets', *EDM*, 24 October (www.jamestown.org/edm/article.php?article_id=2370379).
—— 2005g. 'Disentangling the Moscow-Berlin axis: Follow the money', *EDM*, 1 August (www.jamestown.org/edm/article.php?article_id=2370085).
—— 2005h. 'Putin's sinking presidency: What efficiency?' *EDM*, 8 August (www.jamestown.org/edm/article.php?article_id=2370120).
—— 2005i. 'Moscow insists on seeing no evil in Iran', *EDM*, 3 March (www.jamestown.org/edm/article.php?article_id=2369360).
—— 2005j. 'Russia evolves its commonwealth policy', *Jane's Intelligence Review*, vol. 17, no. 11, pp. 44–45.
—— 2005k. 'Counter-terrorism as a building block for Putin's regime', pp. 323–344 in Jakob Hedenskog, Vilhelm Konnander, Bertil Nygren, Ingmar Oldberg and Christer Pursiainen (eds), *Russia as a Great Power: Dimensions of Security under Putin*. London: Routledge.
—— 2005l. 'The North Caucasus slips out of control', *EDM*, 4 April (www.jamestown.org/edm/article.php?article_id=2369543).
—— 2005m. 'Sergei Ivanov challenges new political generation', *EDM*, 13 June (www.jamestown.org/edm/article.php?article_id=2369871).
—— 2005n. 'Putin's team in disarray over oil money', *EDM*, 21 March (www.jamestown.org/edm/article.php?article_id=2369450).
—— 2006a. 'After Vilnius, Putin has to reconsider his prospects', *EDM*, 8 May (www.jamestown.org/edm/article.php?article_id=2371059).
—— 2006b. 'Russia's virtual military shield against US criticism', *EDM*, 15 May (www.jamestown.org/edm/article.php?article_id=2371085).
—— 2006c. 'Putin's counter-terrorism: Parameters of a strategic dead-end', *Small Wars & Insurgencies*, vol. 17, no. 1, pp. 1–21.
—— 2006d. 'Russian quasi-federalism and Georgia's non-existent territorial integrity', *CACI Analyst*, 3 May (www.cacianalyst.org/view_article.php?articleid=4201).
—— 2006e. 'Shifting battlefields of the Chechen war', *Chechnya Weekly*, 20 April (www.jamestown.org/publications_details.php?volume_id=416&issue_id=3697&article_id=2371008).
—— 2006f. 'Ustinov's firing reveals clan maneuvering inside Kremlin', *EDM*, 5 June (www.jamestown.org/edm/article.php?article_id=2371148).
—— 2006g. 'Turning counter-terrorism into counter-revolution: Russia focuses on Kazakhstan and engages Turkmenistan', *European Security*, vol. 15, no. 1, pp. 3–22.
—— 2006h. 'Russia ignores the Riga summit and expects NATO to fail in Afghanistan', *EDM*, 4 December (www.jamestown.org/edm/article.php?article_id=2371704).
—— 2006i. 'The Chechen execution squad comes to Moscow', *EDM*, 22 November (www.jamestown.org/edm/article.php?article_id=2371665).
—— 2006j. 'The Russian march that wasn't: Moscow avoids a holiday porgom', *EDM*, 6 November (www.jamestown.org/edm/article.php?article_id=2371616).
—— 2006k. 'Is Putin becoming desperate about being "best friends" with Germany?' *EDM*, 19 October (www.jamestown.org/edm/article.php?article_id=2371552).
—— 2007a. 'Putin plans to "stay the course" for 2008', *EDM*, 5 February (www.jamestown.org/edm/article.php?article_id=2371875).
—— 2007b. 'Moscow is reminded that "war on terror" is not over', *EDM*, 22 January (www.jamestown.org/edm/article.php?article_id=2371825).

—— 2007c. 'Russia's military PR part of Kremlin intrigues', *EDM*, 19 March (www.jamestown.org/edm/article.php?article_id=2372017).
—— 2007d. 'Putin is lost between East and West, but Medvedev shines in Davos', *EDM*, 29 January (www.jamestown.org/edm/article.php?article_id=2371844).
—— 2007e. 'Putin expands the government and derogates the military', *EDM*, 20 February (www.jamestown.org/edm/article.php?article_id=2371922).
—— 2007f. 'Russian economic dynamism undermined by "state curse" ', *EDM*, 9 April (www.jamestown.org/edm/article.php?article_id=2372082).
—— 2007g. 'The Iranian test for Putin's new course', *EDM*, 26 February (www.jamestown.org/edm/article.php?article_id=2371946).
—— 2007h. 'Putin's double triumph not yet in the bag', *EDM*, 14 May (www.jamestown.org/edm/article.php?article_id=2372161).
Balatskii, Evgeny, 2005. 'Petro-dollars: What the people want', *Vedomosti*, 8 September.
Baluyevsky, Yury, 2007a. 'Security index of a globalized world: The Russian dimension', *Security Index*, vol. 13, no. 1 (81), pp. 27–38.
—— 2007b. 'On anti-missile defence', *Rossiiskaya gazeta*, 4 May.
Beehner, Lionel, 2006. 'The rise of the Shanghai Cooperation Organization', *Backgrounder*, Council on Foreign Relations, 12 June (www.cfr.org/publication/10883/rise_of_the_shanghai_cooperation_organization.html).
Belaya Kniga Rossiiskih Spetssluzhb (The White Book of Russian Special Services), 1996. Moscow: Obozrevatel.
Belkovsky, Stanislav, 2005. 'SSSR – the future of Russia', *Lenta.ru*, 12 April (http://vip.lenta.ru/doc/2005/04/11/ussr/).
—— 2006. 'The master of the gas sands', *Kommersant*, 26 December.
—— 2007. 'The empire of small evil', *Ezhednevny zhurnal*, 12 March (www.ej.ru/?a=note&id=6369).
Belton, Catherine, 2007. 'BP under pressure on the Kovykta field', *Financial Times*, 28 February.
Benoit, Bertrand, Neil Buckley and Patrick Jenkins, 2005. 'E-spy who helped Dresdner gain influence in the Kremlin', *Financial Times*, 22 December.
Berezhnoi, Vladimir, 2006. 'Who owns Ukrainian gas', *Izvestia*, 26 April.
Berezinskaya, Olga and Valery Mironov, 2006. 'The most important industry', *Kommersant*, 22 August.
Berger, Mikhail, 2004. 'It looks like they got scared', *Ezhenedelny zhurnal*, 21 December (http://supernew.ej.ru/149/life/ispug/index.html).
Bigg, Claire, 2005. 'Was Soviet collapse last century's worst geopolitical catastrophe?' *RFE/RL Newsline*, 29 April (www.rferl.org/featuresarticle/2005/4/725C2B55-E0C0–488F-B720–0283BDF98C10.html).
Blagov, Sergei, 2005a. 'Russia eyes stronger clout in Caspian region', *Eurasia Insight*, 17 July (www.eurasianet.org/departments/insight/articles/eav071505.shtml).
—— 2005b. 'CACO and EEC merge to eliminate overlapping goals', *EDM*, 11 October (www.jamestown.org/edm/article.php?article_id=2370322).
—— 2006a. 'Russia renews diplomatic-economic offensive in Central Asia', *Eurasia Insight*, 19 April (www.eurasianet.org/departments/business/articles/eav041906. shtml).
—— 2006b. 'Deal with Turkmenistan enhances Russia's energy positions in Central Asia', *Eurasia Insight*, 3 July (www.eurasianet.org/departments/insight/articles/eav012406.shtml).
—— 2007a. 'Russian economic ties with Uzbekistan hit turbulence', *EDM*, 8 March (www.jamestown.org/edm/article.php?article_id=2371978).

—— 2007b. 'Itera suggests reviving Zarit consortium for Caspian exploration', *EDM*, 14 March (www.jamestown.org/edm/article.php?article_id=2372001).

Blandy, C.W., 2000. 'Dagestan: The storm. Part I: The invasion of Avaristan. Part II: The federal assault on the Kadar complex', *Caucasus Series* P30, Conflict Studies Research Centre, Royal Military Academy Sandhurst, Camberley, March.

—— 2005. 'North Caucasus: On the brink of far-reaching destabilisation', *Caucasus Series* 05/36, Conflict Studies Research Centre, Defence Academy of the UK, Camberley, August.

Blank, Stephen J., 1995. *Russian Defense Legislation and Russian Democracy*. Carlisle, PA: US Army War College.

—— 1998. *Russia's Armed Forces on the Brink of Reform*. Carlisle, PA: US Army War College.

—— 2001. 'The new turn in Russian defense policy: Russia's Defense Doctrine and National Security Concept', pp. 53–74 in Stephen J. Cimbala (ed.), *The Russian Military into the Twenty-First Century*. London: Frank Cass.

—— 2005a. 'Kazakhstan's foreign policy in a time of turmoil', *Eurasianet*, 27 April (www.eurasianet.org/departments/insight/articles/eav042705.shtml).

—— 2005b. 'The Central Asian dimension of Russo-Chinese exercises', *CACI Analyst*, 21 September (www.cacianalyst.org/view_article.php?articleid=3662).

—— 2006a. 'America strikes back? Geopolitical rivalry in Central Asia and the Caucasus', *CACI Analyst*, 17 May (www.cacianalyst.org/view_article.php?articleid=4233&SMSESSION=NO).

—— 2006b. 'Russia looks to build a new security system in Central Asia', *Eurasia Insight*, 4 January (www.eurasianet.org/departments/insight/articles/eav010406.shtml).

—— 2006c. 'Beyond Afghanistan: The future of American bases in Central Asia', *CACI Analyst*, 26 July (www.cacianalyst.org/view_article.php?articleid=4349).

Blinov, Artur, Vladimir Ivanov, Aleksandr Babakin and Igor Verba, 2006. 'Under the fire of friendly missiles', *Nezavisimaya gazeta*, 6 July.

'Bloodless coup a real letdown', 2005. *The Onion*, 16 February (www.theonion.com/content/node/30906).

Blum, Douglas W., 2003. 'Why did Lukoil *really* pull out of the Azeri–Chirac–Guneshli oilfield?' *PONARS Memo* 286, January, Washington, DC: CSIS.

Bogatirov, Aleksandr, 2003. 'Our profession is to serve the Motherland', *Krasnaya zvezda*, 2 April.

Borogan, Irina and Andrei Soldatov, 2006. 'Basaev left the rebels in distress', *Novaya gazeta*, 22 June.

Boucher, Richard A., 2006. 'Keynote speech', pp. 13–18 in Nicklas Noring (ed.), *First Kabul Conference on Partnership, Trade and Development in Greater Central Asia*, CACI Paper, Washington, DC: Johns Hopkins University-SAIS, April.

Boyko, Maxim, Andrei Shleifer and Robert Vishny, 1995. *Privatizing Russia*. Cambridge, MA: The MIT Press.

'BP's big bet', 2003. *Wall Street Journal Europe*, 13 February.

Bremmer, Ian, 2005/2006. 'Who is in charge in the Kremlin?' *World Policy Journal*, vol. XXII, no. 4, pp. 1–6.

Brodsky, Joseph, 1996. 'The main enemy of mankind is vulgarness in the heart', interview with *Gazeta Wyborcza*, reprinted in *Izvestia*, 3 February.

Bruni, Lev, 2006. 'The first one, the most loved', *Vermya novostei*, 12 April.

Buckley, Neil, 2006. 'Russia's energy minister hits back at Cheney', *Financial Times*, 7 May.

Bukkvoll, Tor, 2004. 'Astana's privatized independence: Private and national interests in the foreign policy of Nursultan Nazarbaev', *Nationalities Papers*, vol. 32, no. 3, pp. 631–650.

Bush, Jason, 2007. 'A "Gas OPEC"? Mostly a pipe dream', *Business Week*, 2 February.

Butrin, Dmitri, 2003. 'GAZPROM has corrected the Turkish mistake', *Kommersant*, 21 November.

—— 2006a. 'Miller's cocktail', *Kommersant*, 10 January.

—— 2006b. 'Anti-terror-invest', *Kommersant*, 9 March.

—— 2006c. 'Ilham Aliev changes the travel plans', *Kommersant*, 9 November.

—— 2006d. 'The three-mice summit', *Kommersant*, 18 July.

—— 2006e. 'The lost year of the puzzled country', *Gazeta.ru*, 18 December (www.gazeta.ru/column/butrin/1166048.shtml).

Butrin, Dmitri and Petr Netreba, 2007. 'The state will go on an oil-&-gas diet', *Kommersant*, 12 March.

Bykov, Pavel, 2003. 'The price of the issue', *Expert*, 31 March.

Bykov, Pavel and Olga Vlasova, 2007. 'Who would like that?' *Expert*, 19 February.

'Caesars and comrades', 2005. *Expert*, 11 April.

Campbell, Robert W., 1983. *The Economics of Soviet Oil and Gas*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press.

'Canadian radars did not detect Russian strategic bombers', 2006. *Lenta.ru*, 22 April (http://lenta.ru/news/2006/04/22/fly/).

'Caspian pipeline: A history of square pegs into round holes', 2002. *News & Trends: Central Asia*, vol. 7, no. 12, Alexander's Gas & Oil Connections (www.gasandoil.com /goc/news/ntc22449.htm).

'Central Asia: What role for the European Union?', 2006. *Asia Report* 113, International Crisis Group, 10 April (www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=4065&l=1).

Chadova, Elena, 2006. 'Negotiations on US military base in Kyrgyzstan raise transparency concerns', *Eurasia Insight*, 5 June (www.eurasianet.org/departments/insight/articles/ eav060506.shtml).

'Chechnya and the posture of the Russian Army', 1999. *Voenny Vestnik*, no. 6, October (www. mfit.ru/defensive/vestnik/vestnik6_1.html).

Cheney, Richard, 2006. 'Remarks at the 2006 Vilnius conference', 4 May (www. whitehouse. gov/news/releases/2006/05/20060504–1.html).

Cherkasov, Aleksandr, 2006. 'PR on the blood of paratroopers', *Polit.ru*, 8 March (www.polit.ru/author/2006/03/07/6_rota.html).

Cherkasov, Gleb, 2005. 'Loons and the forthcoming storm', *Gazeta.ru*, 16 February (www. gazeta.ru/comments/2005/02/16_a_240466.shtml).

Chow, Edward C., 2003. 'U.S.-Russia energy dialogue: policy, projects, or photo-op?' *Foreign Service Journal*, December (www.afsa.org/fsj/dec03/chow.pdf).

Chubais, Anatoly B. (ed.), 1999. *Privatizatsiya po rossiiski* (Privatization Russian Style). Moscow: Vagirus.

Cirincione, Joseph, 2006. 'No military options', *Issue Brief*, Washington, DC: CEOP, February (www.carnegieendowment.org/publications/index.cfm?fa=view&id=18006 &prog=zgp&proj=znpp).

Cohen, Ariel (ed.), 2005. *Eurasia in Balance: The US and the Regional Power Shift*. Aldershot: Ashgate.

—— 2006. 'Washington ponders ways to counter the rise of the Shanghai Cooperation Organization', *Eurasia Insight*, 15 June (www.eurasianet.org/departments/insight/ articles/eav061506.shtml).

'Confrontation over Pristina airport', 2000. *BBC World News*, 9 March (http://news.bbc.co.uk/2/hi/europe/671495.stm).

Cooper, Julian, 1998. 'The military expenditures of the USSR and Russian Federation', in *SIPRI Yearbook 1998*, Oxford: Oxford University Press.

Coppieters, Bruno, 2005. 'Locating Georgian security', pp. 339–387 in Bruno Coppieters and Robert Legvold (eds), *Statehood and Security: Georgia after the Rose Revolution*. Cambridge, MA: The MIT Press.

Cornell, Svante E., 2006. 'Eurasia: Crisis and Opportunity', *The Journal of International Security Affairs*, no. 11, Fall, pp. 29–38.

Corruption Perception Index, 2004. Transparency International (www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi).

—— 2005. Transparency International (www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi).

—— 2006. Transparency International (www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi).

'Cracks in the marble: Turkmenistan's failing dictatorship', 2003. *Asia Report* 44, Brussels: International Crisis Group, January (www.crisisgroup.org/home/index. cfm?id=1445&l=1).

'CSTO military forces could have helped Kyrgyzstan', 2005. *NVO*, 8 April.

Cullinson, Alan, 2006. 'Russia tests Ukraine gas truce', *Wall Street Journal*, 7 June, p. A8.

'Current status of the Russian army as a looming national catastrophe', 1997. Statement of the Council on Foreign and Defense Policy, 14 February (www.svop.ru/live/materials.asp?m_id=6973).

'Customer relations, *Gazprom*-style', 2006. *The Economist*, 27 April.

Daalder, Ivo H. and James M. Lindsay, 2002. 'One-day wonder: The dangerous absurdity of Bush-Putin arms treaty', *The American Prospect*, vol. 13, no. 15, 26 August (www.prospect.org/cs/articles?article=oneday_wonder).

Daly, John C.K., Kurt H. Meppen, Vladimir Socor and S. Frederick Starr, 2006. 'Anatomy of a Crisis: US–Uzbekistan relations, 2001–2005', *Silk Road Paper*, Washington,

DC: Johns Hopkins University SAIS, February.

Darchiashvili, David, 2005. 'Georgia defense policy and military reform', pp. 117–151 in Bruno Coppieters and Robert Legvold (eds), *Statehood and Security: Georgia after the Rose Revolution*. Cambridge, MA: The MIT Press.

De Waal, Thomas, 2003a. *The Black Garden: Armenia and Azerbaijan Through Peace and War*. New York and London: New York University Press.

—— 2003b. 'Heidar Aliev: A political colossus', *IWPR CRS*, 18 December (www.iwpr.net/?p=crs&s=f&o=158717&apc_state=henicrs2003).

—— 2004. 'Karabakh: The ceasefire's troubled anniversary', *IWPR CRS*, 12 May. (www.iwpr.net/?p=crs&s=f&o=160731&apc_state=henicrsce0aecfe19308d0fa0c4416708e1a01b).

—— 2006. 'Basaev: From rebel to vicious extremist', *IWPR CRS*, 11 July (www.iwpr.net/?p=crs&s=f&o=322196&apc_state=henpcrs).

'Deadly record', 2007. *Lenta.ru*, 14 March (http://lenta.ru/articles/2007/03/14/crash/).

Deeva, Ekaterina, 2005. 'How Dagestan will be exploded', *Moskovskii komsomolets*, 8 July.

Delyagin, Mikhail, 2005a. 'How not to break the oil-&-gas spine', *Polit.ru*, 29 November (www.polit.ru/author/2005/11/25/neftgaz.html).

—— 2005b. 'After CIS: Russia's loneliness', *Russia in Global Affairs*, July–August, pp. 142–151.

Dempsey, Judy, 2006. 'Gazprom's grip on Western Europe tightens with pipelines to Hungary', *International Herald Tribune*, 22 June.

Denison, Michael, 2006. 'Kazakh decision to join BTC pipeline may alter delicate regional dynamics', *CACI Analyst*, 28 June (www.cacianalyst.org/view_article.php?articleid=4290&SMSESSION=NO).
Derluguian, Georgi M., 1999. 'Che Guevaras in turbans', *New Left Review*, no. 237, September–October, pp. 3–27.
—— 2001. 'A Soviet general and nation-building', *Chicago Tribune*, 28 October.
—— 2003. 'Whose truth?' Introduction to Anna Politkovskaya, pp. 1–25 in *A Small Corner of Hell: Dispatches from Chechnya*. Chicago: University of Chicago Press.
—— 2005a. 'Nalchik as the Russian Andijan', *Izvestia*, 18 October.
—— 2005b. 'The last Chechen soldier of the Soviet empire', *Izvestia*, 10 March.
—— 2005c. 'The coming revolutions in the North Caucasus', *PONARS Memo* 378, Washington, DC: CSIS, December.
—— 2005d. *Bourdieu's Secret Admirer in the Caucasus: A World-System Biography*. Chicago: University of Chicago Press.
Devdariani, Jaba, 2005. 'Georgia and Russia: The troubled road to accommodation', pp. 153–203 in Bruno Coppieters and Robert Legvold (eds), *Statehood and Security: Georgia after the Rose Revolution*. Cambridge, MA: The MIT Press.
Diehl, Jackson, 2006. 'Crumbling before Putin', *Washington Post*, 19 June.
Dmitriev, Mikhail, 2006. 'In defense of nationalization', *Kommersant*, 30 January.
'Doklad premier-ministra SSSR V.S. Pavlova na V sessii Verhovnogo Soveta SSSR' (Report of Prime Minister V.S. Pavlov at the V session of the Supreme Council of the USSR), 1991. *Izvestia*, 23 April.
Dolgin, Boris, 2004. 'What has Vladimir Putin re-evaluated?' *Polit.ru*, 6 September (www.polit.ru/analytics/2004/09/06/quest.html).
—— 2005. 'Let's stand for our boys', *Polit.ru*, 14 January (www.polit.ru/author/2005/01/14/army.html).
—— 2006. 'The end of a gold-plated era', *Polit.ru*, 22 December (www.polit.ru/author/2006/12/22/turkmen.html).
Dombey, Daniel, Neil Buckley and Carola Hoyos, 2006. 'NATO fears Russian plans for "gas OPEC"', *Financial Times*, 13 November.
Dubnov, Arkady, 2000. 'The plan of the marshal', *Vremya novostei*, 27 October.
—— 2005. 'Discontent on Andijan', *Vremya novostei*, 10 June.
—— 2006. 'Listen to Cheney but don't pick up your nose', *Vremya novostei*, 11 May.
—— 2007. 'Lukewarm atmosphere in Russian–Kazakhstan summit', *Vremya novostei*, 20 March.
Dugin, Aleksandr, 2004a. *Proekt 'Evraziya'* (Project Eurasia), Moscow: EKSMO.
—— 2004b. 'They started an Empire', *Politcom.Ru*, 21 January (www.politcom.ru/2004/pvz341.php).
—— 2006. 'It is logical for Peking to stay on the Eurasian side of barricades', *KM.ru*, 26 April (www.km.ru/comment/index.asp?data=26.04.2006%2012:00:00&archive=on).
Dunlop, John, 2005. *Beslan: Russia's 9/11?* Washington, DC: Jamestown Foundation.
Dunlop, John B. and Rajan Menon, 2006. 'Chaos in the North Caucasus and Russia's future', *Survival*, vol. 48, no. 2, pp. 97–114.
Dwan, Renata and Oleksandr Pavliuk, 2000. *Building Security in the New States of Eurasia: Subregional Cooperation in the Former Soviet Space*. New York and London: M.E. Sharpe.
Dzhorbenadze, Irina, 2005. 'Tbilisi expects a counter-revolution from Moscow', *Rosbalt*, 2 December (www.rosbalt.ru/2005/12/04/236656.html).
Ebel, Robert E., 1970. *Communist Trade in Oil and Gas*. New York: Praeger.

—— 1995. 'The History and Politics of the Chechen Oil', *Caspian Crossroads*, vol. 1, no. 1, Winter (http://ourworld.compuserve.com/HOMEPAGES/USAZERB/3.htm).
Efremov, Gerbert A., 2006. 'Rearmament with *Topol*-M appears to be an anachronism', *NVO*, 26 May.
Egorov, Georgy, Sergei M. Guriev and Konstantin Sonin, 2006. 'Media freedom, bureaucratic incentives, and the resource curse', paper of the Center for Economic Policy Research, June (http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=898888).
Egozaryan, Valery and Andrei Gromov, 2005. 'After the divorce', *Expert*, 4 April.
'Energetic debate', 2006. *The Economist*, 11 March, p. 30.
'Energy security: The role of Russian gas companies', 2003. Conference proceedings, the International Energy Agency, 25 November (www.iea.org/textbase/work/2003/soyuzgaz/proceedings/programme.htm).
'Energy strategy of Russia for the period to 2020', 2003. Ministry of Industry and Energy (www.minprom.gov.ru/docs/strateg/1).
Epokha Eltsina (Yeltsin's Epoch), 2001. Moscow: Vagirus.
Evangelista, Matthew, 2002. *The Chechen Wars: Will Russia Go the Way of the Soviet Union?* Washington, DC: Brookings Institution.
—— 2004. 'Ingushetia as a microcosm of Puitn's reforms', *PONARS Memo* 346, Washington, DC: CSIS, November.
Fadeev, Valery, 2006. 'Coming back to Russia', *Expert*, 16 January.
Fairbanks, Charles, 2002. 'Bases of debate: America in Central Asia: Being there', *The National Interest*, No. 68, January, pp. 39–53 (www.nationalinterest.org/General.aspx?id=92&id2=11172).
'Fancying a "small and victorious" one', 2006. *Gazeta.ru*, 4 August (www.gazeta.ru/comments/2006/08/02_e_725241.shtml).
Fedorov, Boris, 2001. 'Gazprom: A test case for President Putin', presentation at theCarnegie Endowment for International Peace, Washington, DC, 18 April (www.carnegieendowment.org/events/index.cfm?fa=eventDetail&id=310).
Fedorov, Yuri, 2006. 'The Shanghai knot: Russian-Chinese cooperation is in fact competition', *Kommersant*, 10 April.
Felgengauer, Pavel, 2004. 'Nazran: Rebels win by skill not quantity', *Novaya gazeta*, 28 June.
—— 2006a. '*Bulava* is no headache for smart alecks', *Novaya gazeta*, 30 October.
—— 2006b. '*Kuzkina mat* modernized', *Novaya gazeta*, 9 February.
—— 2007. 'Russian Security Council plans to draft military doctrine', *EDM*, 22 March (www.jamestown.org/edm/article.php?article_id=2372031).
'Fire on nuclear submarine *Daniil Moskovsky*', 2006. *Newsru.com*, 7 September (http://newsru.com/russia/07sep2006/submarin.html).
Fishman, Mikhail, 2005. 'Security as sickness', *Gazeta.ru*, 26 May (www.gazeta.ru/column/fishman/291264.shtml).
Fraizer, Ian, 2003. 'Invented city', *The New Yorker*, 28 July, pp. 37–47.
Freedman, Robert, 2002. 'Putin and the Middle East', *Middle East Review of International Affairs*, vol. 6, no. 2, pp. 1–16.
Freeland, Chrystia, 2000. *Sale of the Century*. Toronto: Doubleday.
Friedman, Thomas L., 2006. 'The first law of petropolitics', *Foreign Policy*, May/June, pp. 28–36.
'From Koptsev to Kondopoga', 2006. *Kommersant*, 28 December.
Frumkin, Konstantin, 2004. 'Gref promised the end to the country', *Izvestia*, 25 November.
Fuller, Liz, 2005. 'Georgia/Russia: Withdrawal agreement clears first hurdle', *Eurasia Insight*, 22 June (www.eurasianet.org/departments/insight/articles/pp.062205.shtml).

Furman, Dmitri, 2004. 'Inevitable growing up', *Polit.ru*, 29 December (www.polit.ru/analytics/2004/12/26/furm.html).
—— 2006. 'I am not sure our authorities know what they want', interview with *Polit.ru*, 12 May (www.polit.ru/analytics/2006/05/10/furman2.html).
Gabuev, Aleksandr, 2005. 'Vladimir Putin justifies his trust in Islam Karimov', *Kommersant*, 30 June.
—— 2007. 'Moscow greets Nursultan Nazarbaev like a foreigner', *Kommersant*, 19 March.
Gaddy, Clifford G., 2002. 'Has Russia entered a period of sustainable economic growth?' pp. 125–144 in Andrew C. Kuchins (ed.), *Russia after the Fall*. Washington, DC: CEIP.
Gaddy, Cliffort G. and Barry W. Ickes, 1998. 'Russia's virtual economy', *Foreign Affairs*, vol. 77, no. 5, pp. 53–67.
—— 2005. 'Resource rents and the Russian economy', *Eurasian Geography and Economics*, vol. 46, no. 8, pp. 559–583.
Gaidar, Egor T., 1998. *Dni porazhenii i pobed* (Days of Defeats and Victories). Moscow: Eurasia (published in English as Jegor Gaidar, *The Days of Defeat and Victory*, Seattle: University of Washington Press, 1999).
—— 2005. *Dolgoe vremya: Rossiya v mire* (Long Time: Russia in the World). Moscow: Delo.
—— 2006a. *Gibel Imperii: Uroki dlya sovremennoi Rossii* (Death of the Empire: Lessons for Contemporary Russia), Moscow: Rossiiskaya politicheskaya entsiklopedia.
—— 2006b. 'Coutry and oil: The price of steel in the voice', *Vedomosti*, 17 May.
—— 2007. 'The rule of outstretched hand', *The New Times*, no. 4, 5 March.
Galeotti, Mark, 2002. 'Moscow dismayed by unfaithful CARs', *Jane's Intelligence Review*, June, pp. 50–51.
—— 2003. 'Putin reintroduces centralised intelligence', *Jane's Intelligence Review*, May, pp. 52–53.
Galich, Aleksandr A., 2003. *Izbrannoe* (Select Works). Anthology of Russian humor and satire, vol. 25, Moscow: Eksmo.
Gavrichev, Sergei, 2004. 'A change of course: Kazakhstan alters the guidelines for developing of the Caspian shelf', *RusEnergy*, 16 April (www.rusenergy.com/politics/a16042004.htm).
Gavrilenkov, Evgeny, 2006. 'Economic growth: We have to become introverts', *Vedomosti*, 7 November.
Genin, Vlad E. (ed.), 2001. *The Anatomy of Russian Defense Conversion*. Walnut Creek, CA: Vega Press.
'Georgia: Avoiding war in South Ossetia', 2004. *Europe Report* 159, Brussels: International Crisis Group, 26 November.
'Georgia keeps sights set on the West', 2003. *BBC News*, 24 November (http://news.bbc.co.uk/2/hi/europe/3232158.stm).
'Gerhard Schroeder's sellout', 2005, *Washington Post*, 13 December.
Gevorkyan, Natalya, 2004. 'Low truth', *Gazeta.ru*, 22 December (www.gazeta.ru/column/gevorkyan/254490.shtml).
—— 2006. 'A group of gods', *Gazeta.ru*, 19 July (www.gazeta.ru/column/gevorkyan/704388.shtml).
—— 2007. 'My friend and the empire', *Gazeta.ru*, 21 March (www.gazeta.ru/column/gevorkyan/1503671.shtml).
Gevorkyan, Natalya, Vladimir Kolesnikov and Natalya Timakova, 1999. *Ot Pervogo Litsa: Razgovory s Vladimirom Putinym* (In the First Person: Talks with Vladimir Putin). Moscow: Vagirus.

Glikin, Maksim and Marina Saidukova, 2005. 'Politologists now believe in changes', *Nezavisimaya gazeta*, 27 May.
'Glonass is getting presidential attention', 2005. *Russian strategic nuclear forces*, 26 December (http://russianforces.org/blog/2005/12/glonass_is_getting_presidentia.shtml).
Glumskov, Dmitry and Artur Shahnazaryan, 2006. 'Splitting a billion', *Expert*, 29 May.
Gnusarev, Aleksandr, 2007. 'Russian navy: The course to modernization', interview with *Rossiiskaya gazeta*, 6 March.
Gobarev, Victor, 1999. 'Russia–NATO relations after the Kosovo crisis: Strategic implications', *Journal of Slavic Military Studies*, vol. 12, no. 3, pp. 1–17.
Goldman, Marshall I., 1994. *Lost Opportunity: Why Economic Reforms in Russia Have Not Worked*. New York: W.W. Norton.
—— 2003. *The Piratization of Russia: Russian Reform Goes Awry*. London and New York: Routledge.
Golotuyk, Yuri, 2002. 'President summed up the results of the summit', *Vremya novostei*, 26 April.
Golts, Aleksandr, 2000. 'The last chance of a technocrat', *Itogi*, 28 July.
—— 2004a. 'The social and political condition of the Russian military', pp. 73–94 in Steven E. Miller and Dmitri Trenin (eds), *The Russian Military: Power and Policy*. Cambridge, MA, and London: The MIT Press.
—— 2004b. 'Drafting money in the autumn', *Ezhenedelny zhurnal*, 27 September (http://supernew.ej.ru/138/tema/05/index.html).
—— 2005a. 'Tank wipes cleans all footprints', *Ezhenedelny zhurnal*, 17 January (http://supernew.ej.ru/150/tema/goltz17/index.html).
—— 2005b. 'According to the old scenario', *Ezhednevny zhurnal*, 22 August (www.ej.ru/?a=note&id=1648).
—— 2006a. 'Forward, to the victory of Putinism', *Ezhednevny Zhurnal*, 3 March (www.ej.ru/?a=note&id=3169).
—— 2006b. 'The change of tone', *Ezhednevny zhurnal*, 5 May (www.ej.ru/?a=note &id=3725).
—— 2006c. 'Unequal fight with own shadow', *Ezhednevny zhurnal*, 26 April (www.ej.ru/?a=note&id=3638).
—— 2006d. 'Debilitization is on the march', *Ezhednevny zhurnal*, 19 July (www.ej.ru/?a =note&id=4334).
—— 2006e. 'Minus one division', *Ezhednevny zhurnal*, 15 December (www.ej.ru/?a =note&id=5638).
—— 2006f. 'Week-end with soft enemies', *Ezhednevny zhurnal*, 15 July (www.ej.ru/?a =note&id=4308).
—— 2007a. 'Dneprovia against Dvinia', *Ezhednevny zhurnal*, 10 January (www.ej.ru/ ?a=note&id=5829).
—— 2007b. 'Civilian control a la Putin', *Ezhednevny zhurnal*, 24 February (www.ej.ru/?a =note&id=6230).
Golts, Aleksandr and Dmitry Pinsker, 2000a. 'Supreme commander's headquarters', *Itogi*, 11 July (www.itogi.ru/paper2000.nsf/Article/Itogi_2000_07_07_213904.html).
—— 2000b. 'Babylonian vertical', *Itogi*, 15 August (www.itogi.ru/paper 2000.nsf/Article/Itogi_2000_08_14_102305.html).
Goltz, Thomas, 2001. 'Sea of instability: Caspian politics and pipelines', seminar at the Belfer Center for Science and International Affairs, Harvard University, 10 April (http://bcsia.ksg.harvard.edu/publication.cfm?ctype=event_reports&item_id=79).
Gomart, Thomas, 2006. 'The paradox of inconsistency', *Russia in Global Affairs*, May–June, pp. 62–71.

Gorelov, Nikolai, 2007a. 'The bird-troika from Chubais', *Vremya novostei*, 14 February.
—— 2007b. 'Dynamic renaissance', *Vremya novostei*, 4 April.
Goryaev, Ivan, 2001a. 'Autumn feast in GAZPROM', *Grani.ru*, 27 September (http://grani.ru/Politics/Russia/m.3300.html).
—— 2001b. 'No, he will not go completely', *Grani.ru*, 30 October (http://grani.ru/Politics/Russia/m.3304.html).
—— 2002. 'Gas arestocrasy', *Grani.ru*, 9 January (http://grani.ru/Politics/Russia/m.3307.html).
Gottemoeller, Rose, 2002. 'New shape of the East–West nuclear relationship', pp. 260–277 in Andrew C. Kuchins (ed.), *Russia after the Fall*, Washington, DC: CEIP.
—— 2004. 'Nuclear weapons in current Russian policy', pp. 183–215 in Steven E. Miller and Dmitri Trenin (eds), *The Russian Military: Power and Policy*. Cambridge, MA, and London: The MIT Press.
—— 2005. 'Cooperative threat reduction beyond Russia', *Washington Quarterly*, vol. 28, no. 2, pp 145–158.
—— 2006. 'The Russia card', *New York Times*, 3 May.
Graham, Thomas and Damien J. LaVera, 2003. *Cornerstones of Security: Arms Control Treaties in the Nuclear Era*. Seattle: University of Washington Press.
Grant, Charles and Katinka Barysh, 2003. 'The EU-Russia energy dialogue', *CER Briefing Note*, May (www.cer.org.uk/pdf/briefing_eu_russia.pdf).
Grib, Natalya, 2006a. 'Changes on the western front', *Kommersant*, 18 May.
—— 2006b. 'Gas with direct impact', *Kommersant*, 15 November.
Grigoryeva, Ekaterina, 2005. 'Shuttle-traders and tourists pushed Putin and the Turkish leadership to negotiations', *Izvestiya*, 7 December.
Gritsenko, Grigory, 2004. 'The draft as a physical tax', *Polit.ru*, 8 October (www.polit.ru/analytics/2004/10/08/army.html).
—— 2007. 'Oil with no intermediaries', *Polit.ru*, 19 March (www.polit.ru/author/2007/03/19/oil.html).
Grivach, Aleksei, 2006a. 'Central Asian rates for Gazprom', *Vremya novostei*, 23 January.
—— 2006b. 'Miller got rid of Ryazanov', *Vremya novostei*, 16 November.
Grivach, Alexei and Vladimir Dzaguto, 2004. 'The Union was poisoned by gas', *Vremya novostei*, 20 February.
Grivach, Alexei and Yuri Shpakov, 2006. 'The phantom of "gas OPEC" wanders across Europe', *Vermya novostei*, 15 November.
Gromov, Andrei, 2005. 'Security: A year after Beslan', *Expert*, 29 August.
Gromov, Andrei and Shamsudin Mamaev, 2006. 'The end of Basaev: The epoch of Chechen terrorism came to an end with Basaev's destruction', *Expert*, 17 July.
Gulieva, Gulnaz and Rafat Abasov, 2005. 'Azerbaijan en route to oil riches', *IWPR CRS*, 26 May (www.iwpr.net/?apc_state=henicrs&s=i&o=488f9f4326101ea9edbbe65d3c90cca3).
Guriev, Sergei, 2005. 'The worse is the worse', *Gazeta.ru*, 16 August (www.gazeta.ru/comments/2005/08/16_a_355535.shtml).
—— 2006. 'Raw materials mentality', *Kommersant*, 29 March.
Gustafson, Thane, 1989. *Crisis Amid Plenty: The Politics of Soviet Energy under Brezhnev and Gorbachev*, Princeton, NJ: Princeton University Press.
Haig, Alexander M. Jr. and Harvey Sicherman, 2001. 'From Russia without love', *ENotes*, Washington, DC: Foreign Policy Research Institute, 2 March (www.fpri.org/enotes/russia.20010302.haigsicherman.withoutlove.html).
Hall, Robert, 1993. 'Russia's mobile forces – rationale and structure', *Jane's Intelligence Review*, April, pp. 154–155.

Haran, Olexiy, 2002. 'Ukraine at the crossroads: Velvet revolution or Belarusification', *PONARS Memo* 261, Washington, DC: CSIS, October.
Herd, Graeme P. and Anne Aldis (eds), 2003. *Russian Regions and Regionalism*. London: RoutledgeCurzon.
'Heritage without heirs', 2006. *Gazeta.ru*, 4 May (www.gazeta.ru/comments/2006/05/04_e_631951.shtml).
Hersh, Seymour M., 2001. 'The price of oil', *The New Yorker*, 9 July, pp. 48–65.
Herspring, Dale R., 2002. 'Putin and the armed forces', pp. 173–194 in Dale R. Herspring (ed.), *Putin's Russia: Past Imperfect, Future Uncertain*. Lanham, MD: Rowman & Littlefield.
Hestanov, Ruslan, 2004. 'Regional empire', *Russkii zhurnal*, 14 January (http://old.russ.ru/politics/20040114-hest.html).
Hewett, Ed A., 1984. *Energy, Economics and Foreign Policy in the Soviet Union*. Washington, DC: Brookings.
'Hidden threat', 2006. *Vedomosti*, 28 March.
Hill, Fiona, 2003. 'Seismic shifts in Eurasia: The changing relationship between Turkey and Russia and its implication for the South Caucasus', *Journal of Southeast European and Black Sea Studies*, vol. 3, no. 3, pp. 55–75.
—— 2004. 'Putin, Yukos and Russia', *The Globalist*, 1 December (www.brookings.edu/views/articles/hillf/20041201.htm).
Hill, Fiona and Florence Fee, 2002. 'Fuelling the future: Prospects for Russian oil and gas', *Demokratizatsiya*, vol. 10, no. 4, pp. 462–487.
Hisamov, Iskander, 2006. 'A meeting with reality', *Kommersant*, 7 March.
Ignatova, Maria, Ekaterina Kravchenko and Alexei Tihonov, 2002. 'The first private pipeline will appear soon', *Izvestia*, 27 November.
Ilf, Ilya and Evgeny Petrov, 2006. *Zolotoi Telenok* (The Golden Calf). Moscow: Eksmo.
Illarionov, Andrei, 2004. Interview with *Moscow echo*, 30 December (www.echo.msk.ru/interview/33755/).
—— 2005a. 'Dangerous turn', *Rossiiskaya gazeta*, 23 September.
—— 2005b. 'Russian economy becomes state-run', *Newsru.com*, 11 November (http://newsru.com/finance/11nov2005/illar.html).
—— 2005c. Interview with *Moscow echo*, 31 December (www.echo.msk.ru/interview/40891/).
—— 2006. 'Political freedom and prosperity', report presented at the conference 'Transitional Economies in Post-Industrial World', Institute for the Economy in Transition, Moscow, 20 March (www.iet.ru/files/text/confer/2006_03_20/Illarionov.pdf).
Isaev, Timur, 2006. '*Lukoil* will develop oil and gas on Dagestan's Caspian sea-shelf', *Kavkazsky uzel*, 27 October (www.kavkaz.memo.ru/newstext/news/id/1094540.html).
Ismail, Alman Mir, 2005. 'A base or not a base for Azerbaijan?' *Eurasia Insight*, 12 September (www.eurasianet.org/departments/insight/articles/eav091205ru.shtml).
Ismailzade, Fariz, 2007. 'Tehran reminds Azerbaijan to keep distance from Washington', *EDM*, 2 March (www.jamestown.org/edm/article.php?article_id=2371967).
Ivanov, Sergei, 2004. 'Russia's geopolitical priorities and armed forces', *Russia in Global Affairs*, January–February, pp. 38–51.
—— 2006. 'The triad of national values', *Izvestia*, 13 July.
Ivanov, Vladimir, 2006a. 'Dedovshchina from the Atlantic to the Pacific', *NVO*, 21 April.
—— 2006b. 'A still-born monster', *NVO*, 7 July.
Ivanov, Vladimir and Viktor Myasnikov, 2006. 'The chosen of the OPK have guaranteed their prosperity', *NVO*, 9 June.
Ivanov, Vladimir and Igor Plugatarev, 2005. 'Moscow's shoot to Khanabad', *NVO*, 9 September.

Izmailov, Vyacheslav, 2006. 'Disbanding the gangs', *Novaya gazeta*, 31 July.
Jack, Andrew, 2001. 'Russia warned over attitude to Georgia', *Financial Times*, 19 January.
Jonson, Lena, 1998. 'The Tajik war: A challenge to Russian policy', *Discussion Paper* 74, London: RIIA, March.
Jonson, Lena and Clive Archer (eds), 1996. *Peacekeeping and the Role of Russia in Eurasia*. Boulder, CO: Westview Press.
Kadrmatov, Ruslan, 2006. 'Power and feebleness', *Lenta.ru*, 14 April (http://lenta.ru/articles/2006/04/14/strateg/).
Kaftan, Larisa, 2007. 'The G8 success is recognized in the West', *Komsomolskaya pravda*, 14 March.
Kalabugin, Valery, 2005. 'Azerbaijan: What color will a revolution take?' *Nezavisimaya gazeta*, 3 June.
Karaganov, Sergei, 2004. 'Russia and Belarus: Getting rid of the myths', *Rossiiskaya gazeta*, 12 February.
Kara-Murza, Vladimir, 2006. 'Three years in the dark', *Ezhednevny zhurnal*, 22 June (www.ej.ru/?a=note&id=4111).
Karatnycky, Adrian, 2003. 'Jobs for the boys: Putin's new militocracy', *Wall Street Journal*, 13 June.
Karshiboev, Nuriddin, Viktoria Panfilova and Igor Plugatarev, 2004. 'Russian military base appeared in Tajikistan', *Nezavisimaya gazeta*, 18 October.
Kasaev, Alan, 2001. 'Russian Security Council has decided to close down the CIS', *Nezavisimaya gazeta*, 7 February.
Kasaev, Alan, Asya Gadzhizade and Dmitry Kosyrev, 2001. 'Russia shapes a new policy for the trans-Caucasus', *Nezavisimaya gazeta*, 11 January.
Kashavtsev, Vladilen, 2004. 'Caspian apple of discord', *Neft Rossii*, no. 10, October (www.oilru.com/nr/137/2744/).
Kasparov, Garry, 2007. 'Putin's gangster state', *Wall Street Journal*, 30 March.
Kaspe, Svyatoslav, 2005. 'Reflections at the entrance to the empire', *Expert*, 17 October.
Kasyanov, Mikhail, 2006. 'Diagnosis: Peace and quiet are prescribed', *Vedomosti*, 24 April.
Katik, Mevlut, 2004. 'Militarization of the Caspian sea', pp. 297–310 in Shirin Akiner (ed.), *The Caspian: Politics, Energy and Security*. London and New York: RoutledgeCurzon.
—— 2006. 'Russian pipeline play poses dilemma for Turkey', *Eurasia Insight*, 27 September (www.eurasianet.org/departments/insight/articles/eav092706a.shtml).
Khazbiev, Aleksei, 2006a. 'Mysterious weapons are eagerly bought', *Expert*, 20 February.
—— 2006b. 'The choice of the target', *Expert*, 13 March.
—— 2007. 'Dinosaurs come back', *Expert*, 15 January.
Khinshtein, Aleksandr, 2005. 'The Caucasus for sale, bargaining encouraged. The sensational report of Dmitry Kozak', *Moskovsky komsomolets*, 16 June.
Khlebnikov, Paul, 2002. 'The oligarch who came in from the cold', *Forbes*, 18 March, pp. 110–114.
Khodarenok, Mikhail, 2001. 'The Grachev effect', *Nezavisimaya gazeta*, 22 August.
—— 2002a. 'The necklace of US bases', *NVO*, 29 March.
—— 2002b. 'Threaten and forget', *NVO*, 4 October.
Khodorkovsky, Mikhail, 2002. 'Stabilizing world oil markets: Russia's role in global recovery', presentation at the Carnegie Endowment for International Peace, Washington, DC, 8 February (www.carnegieendowment.org/events/index.cfm?fa=eventDetail&id=454&& prog=zru).
—— 2005. 'Left turn – 2', *Kommersant*, 11 November.

—— (ed.), 2007. *Mir v 2020 gody* (The World in Year 2020), Moscow: Algoritm.
Khohlov, Igor, 2005. 'Heroin in exchange for democracy', *Lenta.ru*, 20 June (http://lenta.ru/articles/2005/06/20/opium/).
Khristenko, Viktor, 2006. 'Russia's energy strategy: Breakthrough towards the East', *Vedomosti*, 6 February.
Kimmage, Daniel, 2006. 'Turkmenistan-China pipeline project has far-reaching implications', *RFE/RL Newsline*, 10 April (www.rferl.org/featuresarticle/2006/4/55F9574D-407A-4777–9724–944E6C2ECD7B.html).
Kirillov, Nikolai, 2006. 'The Achilles heel of the defense potential', *NVO*, 10 November.
Kisriev, Enver, 2003. 'Why is there stability in Dagestan but not in Chechnya?' pp. 103–126 in Christoph Zürcher and Jan Koehler (eds), *Potentials of Disorder*. Manchester: Manchester University Press.
Klein, Lawrence R. and Marshall Pomer (eds), 2001. *The New Russia: Transition Gone Awry*. Stanford: Stanford University Press.
Kleveman, Lutz, 2003. *The New Great Game: Blood and Oil in Central Asia*. New York: Atlantic Monthly Press.
Kober, Stanley, 2000. 'The great game, round 2: Washington's misguided support for the Baku-Ceyhan oil pipeline', *Foreign Policy Briefing* 63, Washington, DC: Cato Institute (www.cato.org/pub_display.php?pub_id=1587).
Kobo, Juan, 2006. 'Stale summit', *Kommersant*, 13 November.
Kokh, Alfred, 1998. *The Selling of the Soviet Empire: Politics and Economics of Russia's Privatization*. New York: Liberty.
Kokoshin, Andrei, 2005. 'CIS cracked a bit but did not fall apart', interview with *Nezavisimaya gazeta*, 14 September.
Koktysh, Kirill, 2006. 'The Belarus identity-building project', *Pro et Contra*, March–June, pp. 105–115.
Kolesnikov, Andrei, 2004. 'Conquest by space', *Kommersant*, 7 April.
—— 2005a. *Pervyi Ukrainskii* (The First Ukraininan). Moscow: Vagirus.
—— 2005b. 'Aleksandr Lukashenko substituted a revolution with himself', *Kommersant*, 23 June.
—— 2006a. 'Either gay, or the Slavs', *Grani.ru*, 4 May (http://grani.ru/opinion/m.105244.html).
—— 2006b. 'Boris Yeltsin said good-bye to his epoch', *Kommersant*, 6 February.
—— 2006c. 'Vladimir Putin preferred Islam Karimov to Aleksandr Lukashenko', *Kommersant*, 24 June.
—— 2006d. 'The last march of the Soviets', *Gazeta.ru*, 25 July (www.gazeta.ru/column/kolesnikov/707654.shtml).
Koliandre, Alexander, 2002. 'Oil trade strengthens US–Russian ties', *BBC News*, 8 July (http://news.bbc.co.uk/1/hi/business/2116133.stm).
Kolyvanov, Georgy, 2006. 'Reduction-generals are in charge of military reform', *NVO*, 17 March.
Korobushin, Varfolomei, 2007. 'There is no alternative yet', *NVO*, 2 February.
Korotchenko, Igor, 2003. 'Finance ministry cuts the military order', *Nezavisimaya gazeta*, 20 June.
Kortunov, Sergei, 2007. 'Military–political context of Russia's economic and social development', paper presented at the VIII Higher School of Economics annual conference, Moscow (http://new.hse.ru/sites/mbd/program.aspx).
Kramer, Andrew E., 2006. 'Russian oil reversal stirs outcry', *International Herald Tribune*, 19 September.

Kramer, Mark, 2000. 'The sinking of the *Kursk*', *PONARS Memo* 145, Cambridge, MA: Harvard University, September.
—— 2004/2005. 'The perils of counter-insurgency: Russia's war in Chechnya', *International Security*, vol. 29, no. 3, pp. 5–63.
Kryshtanovskaya, Olga, 2002. 'Putin's regime: A liberal militocracy?' *Pro et Contra*, Autumn, pp. 158–180.
—— 2005. *Anatomiya rossiiskoi elity* (The Anatomy of the Russian Elite), Moscow: Zakharov.
—— 2007. 'The position of chekists is now fantastically stable', *Kommersant-Vlast*, 19 March.
Kryukov, Valery and Arild Moe, 1996. *Gazprom: Internal Structure, Management Principles and Financial Flows*. London: RIIA.
Kuchins, Andrew C. (ed.), 2002. *Russia after the Fall*. Washington, DC: CEIP.
Kudrin, Alexei, 2006. 'I know better about the financial policy', interview with *Kommersant*, 15 August.
Kulikov, Sergei, 2006. 'Hit by the rouble, very painfully', *NVO*, 4 August.
Kulikov, Sergei and Viktoria Panfilova, 2006. 'Acceleration towards the West', *Nezavisimaya gazeta*, 5 December.
Kuznetsova, Vera, 2000. 'All the best to the Turks', *Vremya novostei*, 24 October.
Lambeth, Benjamin S., 1997. *The Warrior Who Would Rule Russia: A Profile of Aleksandr Lebed*. Santa Monica, CA: RAND.
Lane, David (ed.), 1999. *The Political Economy of Russian Oil*. Lanham, MA: Rowman & Littlefield.
Lanskoy, Miriam, 2002. 'Dagestan and Chechnya: The Wahhabi challenge to the state', *SAIS Review*, vol. 12, no. 2, Summer–Fall, pp. 167–192.
Lantratov, Konstantin and Ivan Safronov, 2006. 'The last Russian spy broke down on the orbit', *Kommersant*, 20 November.
Latynina, Yulia, 2002. 'Black hole in the third reading', *Novaya gazeta*, 25 November.
— 2005a. 'Yukos measured in deci-rebas', *Ezhednevny zhurnal*, 18 March (www.ej.ru/?a=note&id=473).
— 2005b. 'Abramovich free-to-go', *Ezhednevny zhurnal*, 29 September (www.ej.ru/?a=note&id=1952).
— 2005c. 'She sank but he rose up', *Ezhednevny zhurnal*, 8 August (www.ej.ru/?a=note&id=1553).
— 2005d. 'Mountains come to Magomet', *Novaya gazeta*, 12 September.
— 2005e. 'The reasons for killings in Dagestan', *Ezhednevny zhurnal*, 3 February (www.ej.ru/?a=note&id=112).
— 2005f. 'Boots in Dagestan', *Ezhednevny zhurnal*, 18 July (www.ej.ru/?a=note&id=1443).
— 2005g. 'This is a failure: On the systemic crisis of President Putin's regime', *Novaya gazeta*, 14 February.
— 2006a. 'New declaration of human rights', *Ezhednevny zhurnal*, 7 April (www.ej.ru/?a=note&id=3495).
— 2006b. 'Dagestan and political corpses', *Ezhednevny zhurnal*, 20 February (www.ej.ru/?a=note&id=3069).
— 2006c. 'Dagestan needs an amnesty', *Novaya gazeta*, 15 May.
— 2007. 'The Georgian Pact-2007', *Ezhednevny zhurnal*, 14 March (www.ej.ru/?a=note&id=6394).

Lavrov, Sergei, 2007. Speech at the XV Assembly of the Council on Foreign and Defense Policy, 17 March (www.mid.ru/brp_4.nsf/2fee282eb6df40e643256999005e6e8c/f3c5edc2dadb268dc32572a10041cd8f?OpenDocument).

Leibin, Vitaly, 2005a. 'Power has limits', *Polit.ru*, 26 April (www.polit.ru/analytics/2005/04/26/ideol.html).

— 2005b. 'Occupation of Russia: Hidden lessons of the Bratislava summit', *Polit.ru*, 28 February (www.polit.ru/author/2005/02/28/leiba.html).

— 2005c. 'Nuances of gas imperialism', *Polit.ru*, 12 December (www.polit.ru/author/2005/12/12/gazz.html).

— 2006. 'The so-called army', *Polit.ru*, 22 February (www.polit.ru/author/2006/02/22/army1.html).

Lelyveld, Michael, 2002. 'Blue stream pipeline: A technological feat but an economic misadventure', *RFE/RL Newsline*, 23 October (www.rferl.org/features/2002/10/2310 2002155651.asp).

Leontyev, Mikhail, 2006a. 'The restoration of Russia's future', *Komsomolskaya Pravda*, 26 April.

— 2006b. 'The concept "Russia as energy super-power" ', *Russkii zhurnal*, 27 October (http://russ.ru/politics/docs/koncept_rossiya_kak_energeticheskaya_sverhderzhava).

Lieber, Keir A. and Daryl G. Press, 2006. 'The rise of US nuclear primacy', *Foreign Affairs*, vol. 85, no. 2, pp. 42–54.

Lieven, Anatol, 1998. *Chechnya: Tombstone of Russian Power*. New Haven, CT: Yale University Press.

— 2001. 'Georgia: A failing state?' *Eurasia Insight*, 30 January (www.eurasia net.org/departments/insight/articles/eav013001.shtml).

— 2000/2001. 'Against Russophobia', *World Policy Journal*, vol. XVII, no. 4, pp. 25–31.

Lieven, Dominique, 2002. *The Russian Empire and Its Rivals*. New Haven, CT: Yale University Press.

Light, Margot, 2003. 'International relations of Russia and the commonwealth of independent states', pp. 3–10 in *Eastern Europe, Russia and Central Asia 2004*. London and New York: Europa Publications.

Litovkin, Dmitri, 2006. 'Korean missile went towards Vladivostok', *Izvestia*, 10 July.

Litovkin, Viktor, 2005. 'Spetsnaz to be reorganized', *RIA Novosti*, 22 March (http://en.rian.ru/analysis/20050322/39700137.html)

Lobjakas, Ahto, 2006. 'Azerbaijan: EU taking note of Baku's strength', *RFE/RL Newsline*, 7 November (www.rferl.org/features/features_Article.aspx?m=11&y=2006&id=0F418 E0F-3F21–4AE3–8F3E-BCEEB1C4BE40).

Loriya, Elena, 2003. 'Our paratroopers can lose to Americans only in basketball', interview with Georgy Shpak, *Izvestia*, 18 March.

'*Lukoil* and *KazMunaiGas* will develop the Caspian together', 2005. *Lenta.ru*, 14 March (http://lenta.ru/news/2005/03/14/sp/).

Lukyanov, Fedor, 2004. 'The anti-gravitation pole', *Gazeta.ru*, 23 July (www.gazeta.ru/comments/2004/07/a_138170.shtml).

—— 2005a. 'Valve's own pride', *Gazeta.ru*, 29 December (www.gazeta.ru/column/lukyanov/508590.shtml).

—— 2005b. 'The shoots of self-control', *Gazeta.ru*, 25 August (www.gazeta.ru/column/lukyanov/360875.shtml).

—— 2006a. 'A view on things', *Kommersant*, 15 February.

—— 2006b. 'The code of the state', *Gazeta.ru*, 16 March (www.gazeta.ru/column/lukyanov/563830.shtml).

—— 2006c. 'The long year in Russia's policy', *Kommersant*, 17 July.

—— 2006d. 'A view on revanchism', *Kommersant*, 1 August.
—— 2006e. 'Vlaues and prices', *Gazeta.ru*, 19 October (www.gazeta.ru/column/lukyanov/946920.shtml).
—— 2007a. 'From Berlin to Munich', *Gazeta.ru*, 15 February (www.gazeta.ru/column/lukyanov/1377298.shtml).
—— 2007b. 'The never-ending construction of integration', *Gazeta.ru*, 18 January (www.gazeta.ru/column/lukyanov/1269504.shtml).
McDermott, Roger, 2004. 'Russia launches large-scale military exercises', *EDM*, 22 June (www.jamestown.org/edm/article.php?article_id=2368134).
—— 2006a. 'Kazakhstan boosting Caspian security', *EDM*, 23 May (www.jamestown.org/edm/article.php?article_id=2371108).
—— 2006b. 'Nazarbaev's Caspian security deals: What can Moscow offer?' *EDM*, 27 June (www.jamestown.org/edm/article.php?article_id=2371222).
—— 2007. 'Russian using CSTO to counterbalance NATO', *EDM*, 6 March (www.jamestown.org/edm/article.php?article_id=2371973).
McDermott, Roger, Pavel Baev and Alex Vatanka, 2002. 'Central Asian states: Split loyalties', *Jane's Defence Weekly*, 16 October, pp. 82–90.
McFaul, Michael A., 2001. *Russia's Unfinished Revolution: Political Change from Gorbachev to Putin*. Ithaca, NY: Cornell University Press.
—— 2002. 'Taking the Russia summit a step further', *New York Times*, 20 May.
—— 2006. 'The end of partnership', *Kommersant*, 11 May.
Main, Steven J., 2003. 'The strategic rocket forces, 1991–2002', pp. 99–123 in Anne C. Aldis and Roger N. McDermott (eds), *Russian Military Reform 1992–2002*. London: Frank Cass.
—— 2005. 'The bear, the peacock, the sturgeon, the eagle and the black, black oil: Contemporary regional power politics in the Caspian sea', Conflict Studies Research ru/?a=note&id=2348).
—— 2006. 'The church myth in present-day Russia', *Ezhednevny zhurnal*, 24 April (www.ej.ru/?a=note&id=3627).
—— 2007a. 'Weak Alkhanov and triumphant Ramzan', *Ezhednevny zhurnal*, 13 February (www.ej.ru/?a=note&id=6113).
—— 2007b. 'Two chapels on one island', *Ezhednevny zhurnal*, 17 May (www.ej.ru/?a=note&id=7052).
Malashenko, Aleksei, 2003. 'Chechnya for internal and external consumption', *Briefing* of the Moscow Carnegie Center, September–October.
—— 2006. *How the Elections Were Held in Chechnya*. Moscow: Carnegie Center.
Mamadshoyev, Marat, 2000. 'The Central Asian insurgency raises questions about civilian sympathies and military capabilities', *Eurasia Insight*, 5 August (www.eurasianet.org/departments/insight/articles/eav082500.shtml).
Mamedov, Sohbet, 2006. 'Pentagon builds bridgeheads in Azerbaijan', *NVO*, 17 February.
Marat, Erika, 2006. *The Tulip Revolution: Kyrgyzstan One Year After*. Washington, DC: Jamestown Foundation.
Marchuk, Galina and Usnia Babaeva, 2003. 'Aliev Jr. tells the opposition to brush the streets', *Nezavisimaya gazeta*, 6 October.
Markedonov, Sergei, 2004. 'It is time to act not "concentrate" ', *Nezavisimaya gazeta*, 20 December.
—— 2005a. 'Georgian challenge without a Russian response', *Polit.ru*, 30 November (www.polit.ru/analytics/2005/11/30/georgia.html).
—— 2005b. 'Terrorism in Dagestan will become problem no. 1', *Prognosis.ru*, 5 July (www.prognosis.ru/news/region/2005/7/5/markedonov.html).

—— 2007. 'The Russian effect of the Chechen castling', *Polit.ru*, 21 February (www.polit.ru/author/2007/02/21/putin_kadyrov.html).
Marten, Kimberly, 2005. 'Understanding the impact of K2 closure', *PONARS Memo* 401, Washington, DC: CSIS, December.
—— 2006. 'Disrupting the balance: Russian efforts to control Kazakhstan's oil', *PONARS Memo* 428, Washington, DC: CSIS, December.
Mastepanov, Aleksei and Yuri Shafranik, 2003. 'Current tasks of Russia's oil policy', *Mirovaya energeticheskaya politika*, September, pp. 36–39.
Mearsheimer, John and Stephen Walt, 2006. 'The Israel lobby', *London Review of Books*, 23 March.
Medovnikov, Dan, Stanislav Rozmirovich and Irik Imamutdinov, 2007. 'Elephants on a glade', *Expert*, 15 January.
Medvedev, Dmitri, 2005. 'As for the group struggle in the administration . . . we are not the CPSU Central Committee ', interview with *Expert*, 4 April.
—— 2006. 'The common prosperity and the individual interests', interview with *Expert*, 24 July.
Medvedev, Sergei, 1999. 'A general theory of Russian space', pp. 15–43 in Jeremy Smith (ed.), *Beyond the Limits: The Concept of Space in Russian History and Culture*. Helsinki: Suomen.
Menon, Rajan, 2003. 'The new great game in Central Asia', *Survival*, vol. 45, no. 2, pp. 187–204.
Migranyan, Andranik, 2001. 'The Iranian test for Russian foreign policy', *Nezavisimaya gazeta*, 15 March.
Mikhailov, Andreai, Sergei Sokut and Dmitri Gornostaev, 2000. 'It will be hard to get the Taliban', *Nezavisimaya gazeta*, 24 May.
'Military fantasies on Iran', 2006. *New York Times*, 11 April.
'Military reform in the Russian Federation', 1997. Report of the Council on Foreign and Defense Policy, 12 July (www.svop.ru/live/materials.asp?m_id=6974).
Miller, Alexei, 2005. 'Empire and nation as imagined in Russian nationalism', *Polit.ru*, 31 March (www.polit.ru/lectures/2005/04/14/miller.html).
—— 2006. 'Yushchenko has nothing to lose', *Polit.ru*, 3 January (www.polit.ru/analytics/2006/01/03/miller.html).
—— 2007. 'Count Uvarov's triad', *Polit.ru*, 11 April (www.polit.ru/lectures/2007/04/11/uvarov.html).
Miller, Steven E., 2004. 'Moscow's military power: Russia's search for security in the age of transition', pp. 1–41 in Steven E. Miller and Dmitri Trenin (eds), *The Russian Military: Power and Policy*. Cambridge, MA, and London: The MIT Press.
Milov, Vladimir, 2005a. '$13 billion for football players', *Vedomosti*, 6 October.
—— 2005b. 'Gas aggression', *Vedomosti*, 15 December.
—— 2005c. 'The gas president', *Novaya gazeta*, 26 December.
—— 2006a. Interview with *Moscow echo*, 2 March (www.echo.msk.ru/interview/42109/).
—— 2006b. 'What do we want from the neighbors?' *Vedomosti*, 1 June.
—— 2006c. 'The masters of the pipes', *Novaya gazeta*, 27 July.
—— 2006d. 'The EU-Russia energy dialogue: Compettiton versus monopolies', *Russie.Nei.Visions* 13, Paris: IFRI, September (www.ifri.org/frontDispatcher/ifri/recherche/russie_et_monde_post_sovi_tique_1040123098618/russie_cei_visions_1111748684650).
—— 2007a. 'The rise of state energy companies and its effect on oil & gas sectors in Russia', presentation at the International Petroleum Week, London, 13 February (www.milov.info/speech.php?id=442).

—— 2007b. 'The economic results of 2006 for the energy sector', presentation of the Institute of Energy Policy report, 18 January (www.milov.info/speech.php?id=421).
—— 2007c. 'The Belorussian mirror', *Vedomosti*, 10 January.
—— 2007d. 'What subsidies?' *Vedomosti*, 24 January.
Mintusov, Igor, 2005. 'Life after oil', *Gazeta.ru*, 27 December (www.gazeta.ru/comments/2005/12/21_x_503055.shtml).
Mir vokrug Rossii: 2017 – Kontury nedalekogo budushchego (World Around Russia:2017 – The Contours of the Near Future), 2007. Moscow: Council on Foreign and Defense Policy.
Moe, Arild, 2006. 'Sjtokman-beslutningen: Forklaringer og implikasjoner' (The Shtokman decision: Explanations and implications), *Nordisk Østforum*, vol. 20, no. 4, pp. 389–403.
Moshes, Arkady, 2001. 'The Slav triangle: Ukraine and Belarus in Russian foreign policy in the 1990s', *Pro et Contra*, vol. 6, no. 1–2, pp. 107–121.
—— 2004a. 'Ukraine after Kuchma', *Russia in Global Affairs*, September–October, pp. 188–199.
—— 2004b. 'Intangible and virtual', *Moskovskie novosti*, 28 May.
—— 2006a. 'Change in the air in Ukraine', *Russia in Global Affairs*, April–June, pp. 142–155.
—— 2006b. 'Gas fist and national interest', *Gazeta.ru*, 28 December (www.gazeta.ru/comments/2006/12/28_a_1200572.shtml).
Mukhin, Vladimir, 2003a. 'Military industry survives by exporting arms', *Nezavisimaya gazeta*, 26 February.
—— 2003b. 'Russia defines new defense guidelines', *NVO*, 10 October.
—— 2004a. 'Russia promotes militarization of the Caspian', *NVO*, 20 December.
—— 2004b. 'Mostly special forces are fighting in Chechnya', *NVO*, 12 November.
—— 2006. 'Moscow and Minsk defend the Molotov-Ribbentrop Pact', *Nezavisimaya gazeta*, 19 June.
Mukhin, Vladimir, Igor Plugatarev and Vadim Solovyev, 2003. 'The symbol of Russian military might collapsed', *NVO*, 26 September.
Müller, Friedeman, 2000. 'Energy development and transport network cooperation in Central Asia and the South Caucasus', pp. 177–199 in Renata Dwan and Oleksandr Pavliuk (eds), *Building Security in the New States of Eurasia*, Armonk, NY, and London: M.E. Sharp.
Mustafaev, Rafael and Mihail Zygar, 2006. 'Sheikh from Moscow', *Kommersant*, 22 February.
Myasnikov, Viktor, 2005a. 'Defense expenditures grow but the deliveries of weapons stagnate', *NVO*, 28 August.
—— 2005b. 'The struggle for the defense order money heats up', *NVO*, 11 November.
—— 2006a. '*Bulava* dangerous for us', *NVO*, 13 January.
—— 2006b. 'The short flight of *Bulava*', *NVO*, 3 November.
—— 2006c. 'Another 365 hard days for the military industry', *NVO*, 29 December.
—— 2007a. 'Minister without uniform', *NVO*, 2 March.
—— 2007b. 'Politician on the rise is slowed down', *Nezavisimaya gazeta*, 16 March.
Myasnikov, Viktor and Aleksandr Grigoryev, 2006. 'Super-innovations of the chief of the general staff take no root in the troops', *NVO*, 20 October.
Myasnikov, Viktor and Vladimir Ivanov, 2007. 'Moscow and China will play war game', *Nezavisimaya gazeta*, 1 March.
Netreba, Petr, 2006. 'Ivanov day: Defense minister will form a parallel government', *Kommersant*, 21 March.

Netreba, Petr and Denis Rebrov, 2007. 'The PM has found a pipeline', *Kommersant*, 14 March.

Neumann, Iver B., 1996. *Russia and the Idea of Europe*. London: Routledge.

—— 2005. 'Russia as a great power', pp. 13–28 in Jakob Hedenskog *et al.* (eds), *Russia as a Great Power: Dimensions of Security under Putin*. London and New York: Routledge.

Nikitina, Larisa, Kseniya Veretennikova, Vera Sitnina and Mikhail Vorobyev, 2005. 'Objects of the Fedration', *Vremya novostei*, 20 July.

Nikitinsky, Leonid, 2007. 'Race of the courts: Strasbourg and Basmanny', *Novaya gazeta*, 26 March.

Nikolaev, Andrei, 1998. *Na Perelome: Zapiski Russkogo Generala* (At the Break-Point: Diary of a Russian General). Moscow: Sovremennyi Pisatel.

—— 2002. 'We are in a terrorist war', *Nezavisimaya gazeta*, 15 November.

Nikolaeva, Anna, 2006. 'Endless integration', *Vedomosti*, 25 January.

Nikonov, Vyacheslav, 2002. 'Back to the concert, global this time', *Russia in Global Affairs*, November–December, pp. 78–99.

'Non-competetive advantage', 2006. *Kommersant*, 13 February.

'NORAD intercepts Russian aircraft', 2006. *NORAD Newsroom*, 29 September (www.norad.mil/News/2006/092906.html).

'Not a cold war, but a cold tiff', 2007. *The Economist*, 15 February.

'Not enough for everyone', 2006. *Kommersant*, 27 April.

Novikov, Vladimir, 2005. 'Georgian military doctrine descended from the mountains', *Kommersant*, 29 November.

Novikova, Evgeniya, 2006. 'FSB in *Rosneft*: Everybody needs money', *Expert*, 14 September.

Novoprudsky, Semyon, 2006. 'Political sexual orientation', *Gazeta.ru*, 5 May (www.gazeta.ru/column/novoprudsky/631903.shtml).

Odom, William E., 1998. *The Collapse of the Soviet Military*. New Haven, CT: Yale University Press.

Olcott, Martha Brill, 2002. *Kazakhstan: Unfulfilled Promise*. Washington, DC: CEIP.

O'Lear, Shannon, 2002. 'Armenia, Azerbaijan and the United States: Power shift in the Caucasus or business as usual?' *Swords and Plowshares*, vol. XIV, no. 1, pp. 13–17 (www.acdis.uiuc.edu/Research/S&Ps/2002-Su/S&P-Su2002.pdf).

Oliker, Olga and Thomas S. Szayna, 2003. 'Sources of conflicts and paths to US involvement', pp. 307–358 in Olga Oliker and Thomas S. Szayna (eds), *Faultlines of Conflict in Central Asia and the South Caucasus*. Santa Monica, CA: RAND.

Orehin, Petr and Anna Skornyakova, 2003. 'GAZPROM tries to save the Blue Stream', *Nezavisimaya gazeta*, 26 August.

Oreshkin, Dmitri, 2005. 'Russia could rely on nobody in Chechnya', *Kavkaz-Forum*, 22 August (www.kavkaz-forum.ru/politic/12412.html).

Orlov, Vladimir A. and Miriam Fugfugosh, 2006. 'The G8 Strelna summit and Russia's national power', *The Washington Quarterly*, vol. 29, no. 3, pp. 35–48.

Orlov, Vladimir A. and Alexander Vinnikov, 2005. 'The great guessing game: Russia and the Iranian nuclear issue', *The Washington Quarterly*, vol. 28, no. 2, pp. 49–66.

O'Rourke, Breffni, 2006. 'Caspian: EU invests in new pipeline', *RFE/RL Newsline*, 27 June (www.rferl.org/features/features_Article.aspx?m=06&y=2006&id=03531B6DAD4F-4488-B54D-177E9411EB42).

Ostrovsky, Arkady, 2006. 'Gazprom acts as lever in Putin's power play', *Financial Times*, 13 March.

Ostrovsky, Arkady and Isabel Gorst, 2005. 'TNK-BP chief attacks Russia's uncertain investment climate', *Financial Times*, 13 April.
'Overview of Russian Foreign Policy', 2007. Foreign Ministry of the Russian Federation (www.mid.ru/brp_4.nsf/sps/690A2BAF968B1FA4C32572B100304A6E).
Panfilova, Viktoria, 2005. 'Islam Karimov: In the empire, we were considered second class', *Nezavisimaya gazeta*, 14 January.
—— 2006. 'Logical drift towards NATO', *Nezavisimaya gazeta*, 1 December.
Panyushkin, Valery, 2006. 'Political substance', *Kommersant*, 10 July.
Parkhomenko, Sergei, 2006. 'The meaning of events', *Moscow echo*, 28 April (www.echo.msk.ru/programs/sut/43198/).
Pavlovsky, Gleb, 2003. 'On the negative consequences of the "summer offensive" of the minority group opposed to the course of the President', *Russkii zhurnal*, 2 September (http://old.russ.ru/politics/20030902_gp.html).
—— 2005a. 'A European project without Russia: A new draft', *Russkii zhurnal*, 16 June (http://old.russ.ru/culture/20050616_pavl.html).
—— 2005b. 'On the planning of the 2007–2015 election cycle', *Russkii zhurnal*, 27 February (http://old.russ.ru/culture/20050227_gp.html).
—— 2006a. 'It was a deliberately nasty statement', interview with *Strana.ru*, 4 May (www.strana.ru/stories/01/11/14/2017/280734.html).
—— 2006b. 'Belarus is a nerve point of the European integration', *Kreml.org*, 15 February (http://kreml.org/opinions/110524439).
—— 2006c. 'In the neutral zone', interview with *Nezavisimaya gazeta*, 27 June.
Plugatarev, Igor and Anatoly Nezvanov, 2002. 'Three days that have shaken Belarus and Russia', *Nezavisimaya gazeta*, 20 June.
Petrov, Nikolai, 2001. 'Policization versus democratization: 20 months of Putin's "federal" reform', *PONARS Memo* 241, Washington, DC: CSIS, December.
—— 2002. 'Seven faces of Putin's Russia', *Security Dialogue*, vol. 33, no. 1, pp. 73–91.
—— 2004. 'Putin's anti-federal reform-2: Back to the USSR', *PONARS Memo* 339, Washington, DC: CSIS, November.
Petrovskaya, Yulia, 2004. 'Diplomacy of nuclear incontinence', *Nezavisimaya gazeta*, 18 November.
Piontkovsky, Andrei, 2005. 'The mistake of engineer Khodorkovsky', *Grani.ru*, 21 October (www.grani.ru/opinion/piontkovsky/m.96899.html).
—— 2006. 'Hard to swallow', *Grani.ru*, 17 May (www.grani.ru/opinion/piontkovsky/m.105729.html).
—— 2007. 'The end of history Russian style', *Grani.ru*, 2 March (www.grani.ru/opinion/piontkovsky/m.118752.html).
Pipes, Richard, 1996. 'Russia's past, Russia's future', *Commentary*, June 1996.
Plugatarev, Igor, 2004. 'Defense ministry has enough money only for the "inner circle" ', *NVO*, 12 November.
—— 2005a. 'The first five years of CIS anti-terror', *NVO*, 24 June.
—— 2005b. 'Kant airbase: Control over the whole Central Asia', *NVO*, 30 September.
—— 2005c. 'Dushanbe does not have enough forces for guarding the Pyanj border', *NVO*, 2 December.
—— 2006a. 'Reliable military protection for oil', *Nezavisimaya gazeta*, 1 June.
—— 2006b. 'Brinksmanship on the edge of war', *NVO*, 21 July.
—— 2006c. 'General prosecutor made peace with the defense ministry', *NVO*, 11 August.
—— 2007a. 'Accomplishments and Augean stables of Sergei Ivanov', *NVO*, 2 March.
—— 2007b. 'Companies of suicide victims are the results of hundreds of tragedies', *NVO*, 23 March.

Plugatarev, Igor and Viktor Myasnikov, 2006. 'Without presidential efforts the air industry would not unite', *NVO*, 25 August.

Plugatarev, Igor and Anatoly Tsyganok, 2005. 'Russia builds a new army of the old type', *NVO*, 25 March.

Podvig, Pavel, 2005. 'US wants to take over Russian nuclear arsenal?' *Russian Strategic Nuclear Forces*, 11 February (http://russianforces.org/blog/2005/02/us_wants_to_take_over_russian.shtml).

—— 2006. 'Speaking of nuclear primacy', *Russian Strategic Nuclear Forces*, 10 March (http://russianforces.org/blog/2006/03/speaking_of_nuclear_primacy.shtml).

—— 2007. 'Missiles old and new', *Russian Strategic Nuclear Forces*, 28 February (http://russianforces.org/blog/2007/02/missiles_old_and_new.shtml).

Poe, Marshall T., 2003. *The Russian Moment in World History*, Princeton, NJ: Princeton University Press.

Pogrebinsky, Mikhail, 2005. *Oranzhevaya Revoliutsiya: Versii, Khronika, Dokumenty* (The Orange Revolution: Versions, Chronicle, Documents), Kiev: Optima.

Pokrovsky, Aleksandr, 2004. *Rasstrelyat!* (Firing Squad), St. Petersburg: Inapress.

Polat, Necati, 2002. *Boundary Issues in Central Asia*, Ardsley, NY: Transnational Publishers.

Politkovskaya, Anna, 2004. 'The country of spreading rakes', *Novaya gazeta*, 28 June.

Politov, Yuri, 2005. 'Resource exchange: Putin will try to reunify Cyprus', *Izvestia*, 19 July.

Polivanov, Aleksandr, 2006. 'There is no more cheap gas', *Lenta.ru*, 30 June (http://lenta.ru/articles/2006/06/30/turkmengaz/).

Pollack, Kenneth M., 2004. *The Persian Puzzle: The Conflict Between Iran and America*. New York: Random House.

Poroskov, Nikolai, 2003. 'The Potemkin division', *Vremya novostei*, 25 December.

—— 2006. 'The "Blue" side starts and everybody loses', *Vremya novostei*, 27 July.

Poroskov, Nikolai and Vladimir Shpak, 2003. 'Gennady Troshev is back in the center of an intrigue', *Vremya novostei*, 19 February.

Portnikov, Vitlay, 2001. 'Putin got access to money', *Grani.ru*, 30 May (www.grani.ru/Politics/Russia/m.3293.html).

Posen, Barry R., 2006. 'We can live with a nuclear Iran', *New York Times*, 27 February.

Pravosudov, Sergei, 2001. 'Aliev turned to the northern neighbor', *Nezavisimaya gazeta*, 13 January.

Privalov, Aleksandr, 2005a. 'On the future *Yukos* case', *Expert*, 4 April.

—— 2005b. 'On the Notre Dame mosque', *Expert*, 7 November.

—— 2005c. 'On the gas hysterics', *Expert*, 12 December.

—— 2006a. 'On Voltaire, Rousseau, and prosecutor Ustinov', *Expert*, 18 April.

—— 2006b. 'On the speech of vice president Cheney', *Expert*, 8 May.

—— 2006c. 'On national projects', *Expert*, 6 March.

—— 2007. 'On the Slavic assortment', *Expert*, 26 February.

'Prospects for Soviet oil production', 1977. ER77–10270, Washington, DC: CIA, April.

'Prospects and plans for armament modernization', 2000. Interview with General Anatoly Sitnov, *Krasnaya zvezda*, 10 June.

'PSG secures lead role in US$2.5 billion Transcaspian pipeline project', 1999. *Bechtel News Releases*, 19 February (www.bechtel.com/newsarticles/190.asp).

Puchnin, Vladimir, 2006. 'The sea power comes to the end', *NVO*, 22 December.

Putin, Vladimir V., 1999. 'Russia on the threshold of a new millennium'. Originally published on the official website www.government.gov.ru; currently available in Russian in the Web archive of *Nezavisimaya gazeta*, 30 December (www.ng.ru/politics/1999–12–30/4_millenium.html).

—— 2000. 'The state will pay its debts', speech in Nizhny Novgorod on 21 March, *NVO*, 31 March.
—— 2003a. Address to the Federal Assembly, 16 May.
—— 2003b. Concluding remarks at a meeting with the leading personnel of the Russian Armed Forces, 2 October.
—— 2004a. Address to the Federal Assembly, 26 May.
—— 2004b. Press-conference with the Russian and foreign media, 23 December.
—— 2005a. Opening address at the Security Council session on Russia's role in guaranteeing international energy security, 22 December.
—— 2005b. President's live television and radio dialogue with the nation, 27 September.
—— 2005c. Press statement and answers to questions following talks with President of Israel Moshe Katsav, 28 April.
—— 2005d. Speech at the meeting with the Cabinet Members, the Heads of the Federal Assembly, and State Council Members, 5 September.
—— 2005e. Address to the Federal Assembly, 25 April.
—— 2006a. 'The upcoming G8 summit in St. Petersburg: Challenges, opportunities and responsibility', 1 March.
—— 2006b. Address to the Federal Assembly, 10 May.
—— 2006c. Meeting with the leaders of the news agencies of the G8 countries, 2 June.
—— 2006d. 'SCO – a new model of successful international cooperation', 14 June.
—— 2007a. Speech at the Munich Conference on Security Policy, 10 February.
—— 2007b. Excerpts from the transcript of the meeting with cabinet ministers, 9 January.
—— 2007c. '50 years of the European integration and Russia', 25 March.
—— 2007d. Address to the Federal Assembly, 26 April.
Radzikhovsky, Leonid, 2006a. 'Race/class', *Ezhednevny zhurnal*, 12 April (www.ej.ru/?a=note&id=3524).
—— 2006b. 'Anarcho-oligarch', *Ezhednevny zhurnal*, 24 January (www.ej.ru/?a=note&id=2853).
—— 2006c. 'Strong castling', *Ezhednevny zhurnal*, 29 June (www.ej.ru/?a=note&id=4145).
—— 2007. 'February – crooked roads', *Rossiiskaya gazeta*, 6 March.
Rastopshin, Mikhail, 2007. 'Strategic loss of pace', *NVO*, 9 February.
Ratnikova, Natalya, 2005. 'Friend Silvio turned down the deal with GAZPROM', *Politcom.ru*, 21 October (http://politcom.ru/article.php?id=1548).
Rebrov, Denis, 2005. 'Black line to the under-heaven', *Vremya novostei*, 16 December.
Reddaway, Peter and Dmitry Glinsky, 2001. *The Tragedy of Russia's Reforms: Market Bolshevism Against Democracy*. Washington, DC: US Institute of Peace.
Remnick, David, 2004. 'Prisoner of the Caucasus', *The New Yorker*, 20 September.
'Revisiting Putin's soul', 2006. *New York Times*, 4 December.
Rice, Condoleezza, 2006. Remarks at the State Department Correspondents Association breakfast, 5 January (www.state.gov/secretary/rm/2006/58725.htm).
Roberts, John, 2004. 'Pipeline politics', pp. 77–89 in Shirin Akiner (ed.), *The Caspian: Politics, Energy and Security*. London and New York: RoutledgeCurzon.
Rogov, Sergei, 2000. 'Putting the stake on the nuclear shield', *NVO*, 4 August.
Romanov, Igor, 2007. 'Putin has chosen GLONASS', *Nezavisimaya gazeta*, 13 March.
Romanova, Lyudmila, 2002. 'Five president, six opinions and one scandal', *Nezavisimaya gazeta*, 25 April.
Romanova, Lyudmila and Vladimir Mukhin, 2001. 'Putin and Schröder meet in St. Petersburg', *Nezavisimaya gazeta*, 10 April.
Ross, Michael L., 2001. 'Does oil hinder democracy?' *World Politics*, vol. 53, no. 3, pp. 325–361.

Rotar, Igor, 2006. 'Resurgence of Islamic radicalism in Tajikistan's Ferghana Valley', *Terrorism Focus*, 18 April (www.jamestown.org/terrorism/news/article.php?articleid =2369965).

Rozhkova, Maria, 2005. 'I would like to return to Russia', interview with Yakov Goldovsky, *Vedomsti*, 31 October.

Rubanov, Ivan, 2006. 'China is there to stay', *Expert*, 27 March.

Rubanov, Ivan and Dmitri Sivakov, 2005. 'We want more', *Expert*, 10 October.

—— 2006. 'Skillfully laid trap', *Expert*, 23 January.

Rudensky, Nikolai, 2006. 'Verified democracy', *Grani.ru*, 23 November (www.grani.ru/ opinion/rudensky/m.114794.html).

Rudneva, Elena and Anna Nikolaeva, 2006. 'Let's be like Che', *Vedomosti*, 12 July.

'Russia discontinues free supply of arms to Afghanistan', 2005. *Vremya novostei*, 10 November.

'Russia has no intelligence satellites on orbit', 2006. *Lenta.ru*, 3 May (http://lenta.ru/ news/2006/05/03/satellit/).

'Russians on the death of Shamil Basaev, the leader of Chechen separatists', 2006. Levada Center poll, 19 July (www.levada.ru/press/2006071902.html).

'Russians on the "national projects" ', 2006. Levada Center poll, 27 September (www.levada.ru/press/2006092700.html).

Rutland, Peter, 1996. 'Russia's natural gas leviathan', *Transition*, 3 May, pp. 6–13.

—— 2003. 'Russia's response to U.S. regional influence', pp. 27–50 in *NBR Analysis: Regional Power Plays in the Caucasus and Central Asia* (www.nbr.org/publications/ analysis/pdf/vol14no4.pdf).

Ryabov, Andrei, 2006. 'Power and powerlessness of "petro-state" ', *Gazeta.ru*, 18 January (www.gazeta.ru/comments/2006/01/17_x_519295.shtml).

—— 2007. 'There is no cost-free hegemony', *Gazeta.ru*, 10 January (www.gazeta.ru/ comments/2007/01/09_a_1238751.shtml).

'Ryazan blue berets get a gun-armed APC', 2006. *Lenta.ru*, 20 June (http://lenta.ru/news/ 2006/06/20/vdv/).

Rybina, Yulia, 2006. 'Direct line with distortions in some places', *Kommersant-Vlast*, 30 October.

Ryklin, Aleksandr, 2005. 'We are losing it', *Novaya gazeta*, 14 July.

Ryzhkov, Vladimir, 2006. 'The main extremists are in the Kremlin', interview with *Novaya gazeta*, 27 July.

Rzayev, Shahin, 2003. 'Ilham election ends in violence', *IWPR CRS*, 17 October (www.iwpr.net/?p=crs&s=f&o=159347&apc_state=henicrs2003).

'Saakashvili's Ajara success: Repeatable elsewhere in Georgia?', 2004. *Europe Briefing* 34, Brussels: International Crisis Group, 18 August.

Safronov, Ivan, 2006. 'Russian spies back into orbit', *Kommersant*, 5 May.

Saikal, Amin, 2000. 'The role of outside actors in Afghanistan', *Middle East Policy*, vol. 7, no. 4, pp. 50–57.

Sakwa, Richard, 2004. *Putin: Russia's Choice*. London and New York: Routledge.

Samarina, Aleksandra, 2005. 'The West was asked to become more civilized', *Nezavisimaya gazeta*, 24 August.

Samedova, Evlaliya and Oksana Gavshina, 2005. 'Double armor for Gazprom', *Nezavisimaya gazeta*, 28 September.

Satpaev, Dosum, 2006. 'The duo of bear and snow leopard', *Nezavisimaya gazeta*, 11 December.

Savitskaya, Irina, 2004. 'What the army will get?' *Polit.ru*, 26 May (www.polit.ru/ country/2004/05/24/order.html).

'SCO and the "great game": Where the Russian pipelines will go', 2006. *America-Russia.net*, 10 June (www.america-russia.net/eng/business/120429934?user_session=f875810c7646564e601660160fb3ac56).

Sedov, Lev, 2005. 'Transformations in the army as reflected in the public opinion', overview of the Levada Center polls, 7 September (www.levada.ru/press/2005090701.html).

—— 2006. 'The country and the world', overview of the Levada Center polls, 6 May (www.levada.ru/press/2006050600.html).

Sergeev, Igor, 2002. 'Agreements with US are within reach', interview with *NVO*, 8 February.

Shaffer, Brenda, 2001. 'Partners in need: The strategic relationship of Russia and Iran', *Policy Paper* 57, Washington, DC: Institute for Near East Policy.

Shahinoglu, Emin, Olga Mazaeva and Anna Skornyakova, 2005. 'Gas wars in the CIS space', *Nezavisimaya gazeta*, 13 January.

Shahnazaryan, Artur, 2005. 'The mirage of Kashagan', *Expert*, 3 October.

Sharavin, Aleksandr, 2005. 'Thirteen lost years: It is easier to form a new army than to reorganize the one we have', *NVO*, 23 December.

Sheglova, Tatyana, 2006. 'Sovereign philology', *Lenta.ru*, 13 September (http://lenta.ru/articles/2006/09/13/surkov/).

Shermatova, Sanobar, 2001. 'Working on past mistakes', *Moskovskie novosti*, 16–21 January.

Shevtsova, Lilia, 2003. *Putin's Russia*. Washington, DC: CEIP.

—— 2005. 'Russia 2005: The logic of retreat', *Nezavisimaya gazeta*, 25 January.

—— 2006a. 'Crisis of the system is inevitable', *Polit.ru*, 12 January (www.polit.ru/analytics/2006/01/12/shevts2.html).

—— 2006b. 'Transfer of power: The elite breaks the hermetic seal', *Vedomosti*, 31 July.

—— 2007. 'We are present at the end of the life cycle of this political regime', interview with *Polit.ru*, 19 March (www.polit.ru/analytics/2007/03/19/shevtsova.html).

Shleinov, Roman, 2006. 'Who is left on the pipe', *Novaya gazeta*, 16 January.

Shlykov, Vitaly, 2000. 'Does Russia need the general staff?' *Voenny Vestnik*, no. 7, October (www.mfit.ru/defensive/vestnik/vestnik7_1.html).

—— 2001. 'Potemkin complex', *Itogi*, 19 June.

—— 2004. 'The economics of defense in Russia and the legacy of structural militatization', pp. 157–182 in Steven E. Miller and Dmitri Trenin (eds), *The Russian Military: Power and Policy*. Cambridge, MA, and London: The MIT Press.

—— 2005. 'Russian defense economy and structural militarization', *Ezhednevny zhurnal*, 24 January (www.ej.ru/experts/entry/10).

Shmelev, Nikolai P., 1999. 'On the consensus in the Russian economic and social policy', *Voprosy Ekonomiki*, no. 8, pp. 49–63.

Shmelev, Nikolai P. and Vladimir Popov, 1989. *The Turning Point: Revitalizing the Soviet Economy*. New York: Doubleday.

Shokhina, Ekaterina, 2003. 'The space of unfriendliness', *Expert*, 29 September.

—— 2007. 'Oil collapse', *Expert*, 13 April.

Shuvalov, Igor, 2006. 'In the circle of light', interview with *Moscow echo*, 15 July (www.echo.msk.ru/programs/sorokina/44853/).

Sidorov, Dmitri, 2007. 'Russia is targeted in a cartel operation', *Kommersant*, 4 April.

Silitski, Vitali, 2005. 'Internal developments in Belarus', pp. 25–45 in Dov Lynch (ed.), *Changing Belarus*, Chaillot Paper No. 85, Paris: ISS, November.

Sinelnikov, Sergei G., 1995. *Bydzhetnyi krizis v Rossii: 1985–1995* (Budget Crisis in Russia: 1985–1995). Moscow: Eurasia.

Sivakov, Dmitri, 2006. 'Sorry, Russia – and farewell', *Expert*, 30 October.
Skornyakova, Anna, 2006. 'Russia has found a manager for CPC', *Kommersant*, 13 January.
Smirnov, Andrei, 2005. 'Kremlin appoints new government in Karachaevo-Cherkessia', *EDM*, 16 February (www.jamestown.org/edm/article.php?article_id=2369264).
Smith, Mark A., 2002. 'Russia and Turkey', *CSRS Paper* F80, Sandhurst: Conflict Studies Research Centre, September.
'Social-political blackout', 2005. *Gazeta.ru*, 26 May (www.gazeta.ru/comments/2005/05/26_e_291253.shtml).
'Social-political situation in Russia in November 2005', 2005. Levada Center poll, 8 December (www.levada.ru/press/2005120801.html).
'Social-political situation in Russia in June 2006', 2006. Levada Center poll, 29 June (www.levada.ru/press/2006062901.html).
'Social-political situation in Russia in January–February 2007', 2007. Levada Center poll, 7 March (www.levada.ru/press/2007030702.html).
Socor, Vlad, 2005. 'CIS summit: Decorative yet acrimonious', *EDM*, 12 May (www.jamestown.org/edm/article.php?article_id=2369746).
—— 2006a. 'GAZPROM squeezing Belarus', *EDM*, 7 April (www.jamestown.org/edm/article.php?article_id=2370959).
—— 2006b. 'Uzbekistan accedes to Collective Security Treaty Organization', *EDM*, 27 June (www.jamestown.org/edm/article.php?article_id=2371223).
—— 2006c. 'Russia augmenting air base in Kyrgyzstan', *EDM*, 21 February (www.jamestown.org/edm/article.php?article_id=2370794).
—— 2006d. 'Seven Russian challenges to the West's energy security', *EDM*, 6 September (www.jamestown.org/edm/article.php?article_id=2371410).
Sokolov, Boris, 2006. 'The Caucasus will be given to the "enemies" ', *Prognosis.ru*, 15 February (www.prognosis.ru/news/region/2006/2/15/sokolov.html).
—— 2007. 'Lies in the back of the revolution', *Grani.ru*, 15 March (www.grani.ru/Society/History/m.119356.html).
Sokov, Nikolai, 2000a. 'Kosovo syndrome and the great nuclear debate of 2000', *PONARS Memo* 181, Cambridge, MA: Harvard University, November.
—— 2000b. 'Denuclearization of Russian defense policy?' *CNS Report*, 17 July (www.cns.miis.edu/pubs/reports/denuke.htm).
—— 2002. 'Quod Licet Iovi: Preemptive use of military force in Russian foreign policy', *PONARS Memo* 254, Washington, DC: CSIS, October.
—— 2003. 'Russian ministry of defense's new policy paper: The nuclear angle', *CNS Report*, 10 October (www.cns.miis.edu/pubs/reports/sok1003.htm).
—— 2004. 'Military exercises in Russia: Naval deterrence failures compensated by strategic rocket success', *CNS Research Story*, 24 February (www.cns.miis.edu/pubs/week/040224.htm).
—— 2007. 'Second thoughts about a first strike', *Non-Proliferation Review*, vol. 14, no. 1, pp. 139–147.
Sokut, Sergei, 1999. 'Russia's priority state interest', *NVO*, 7 May.
—— 2002a. 'The military return to the Caspian', *NVO*, 16 August.
—— 2002b. 'We will deter terrorists from Bishkek', *NVO*, 6 December.
—— 2002c. 'Defense industry goes into a free cruise', *NVO*, 29 November.
Soldatov, Andrei, 2006. 'Presidential administration will keep an eye on Lubyanka', *Novaya gazeta*, 20 February.
Solovyev, Vadim, 2002. 'It is easier to build a new army that to reform the existing one', *Nezavisimaya gazeta*, 12 September.

—— 2004. 'The north Caucasus: Another 22 June 1941', *NVO*, 25 June.

Solovyev, Vadim and Oleg Elensky, 2004. 'Defense minister loses the trust of the Kremlin', *NVO*, 11 June.

Solovyev, Vadim and Vladimir Ivanov, 2006. 'Quiet mutiny in the officer corps', *NVO*, 2 June.

Solovyev, Vadim and Vitaly Tsimbal, 2007. 'State plans in the military sphere remain non-transparent', *NVO*, 16 March.

Solovyev, Vladimir, 2005. 'The goal justifies the special means', *Kommersant*, 24 June.

Solovyev, Vladimir and Aleksandr Sidorenko, 2006a. 'Raw materials and democratization', *Kommersant*, 7 June.

—— 2006b. 'Ukraine has found an exit from the CIS', *Kommersant*, 6 May.

Solzhenitsyn, Aleksandr, 2007. 'Thoughts about the February revolution', *Rossiiskaya gazeta*, 27 February.

Sorokin, Vladimir, 2006. *Den oprichnika* (Day of the Oprichnik), Moscow: Zakharov.

Sotsialisticheskie strany i strany kapitlizma v 1986 g (Socialist Countries and Capitalist States in 1986), 1987. Moscow: Goskomstat.

Soviet Military Power, 1981. Washington, DC: US Department of Defense.

Starobin, Paul, 2001. 'Give Gazprom a fresh start, President Putin', *Business Week*, 4 June.

Starr, Frederick S., 2005a. 'A partnership for Central Asia', *Foreign Affairs*, vol. 84, no. 4, pp. 164–178.

Starr, Frederick S., 2005b. 'The Baku–Tbilisi–Ceyhan pipeline: School of modernity', pp. 7–16 in Frederick S. Starr and Svante E. Cornell (eds), *The Baku–Tbilisi–Ceyhan Pipeline: Oil Window to the West*. Washington, DC: Johns Hopkins University.

Statsky, Vladimir, 2003. 'The minefield of the head of the military budgeting', *NVO*, 21 November.

Steele, Jonathan, 2004. 'Ukraine's post-modern coup d'etat', *Guardian*, 26 November.

Stepanov, Andrei, 2007. 'A Caucasian radar', *Rossiiskaya gazeta*, 3 March.

Stepanova, Ekaterina, 2005. 'Russia's approach to the fight against terrorism', pp. 301–322 in Jakob Hedenskog, Vilhelm Konnander, Bertil Nygren, Ingmar Oldberg and Christer Pursiainen (eds), *Russia as a Great Power: Dimensions of Security under Putin*. London: Routledge.

Stern, Jonathan P., 2005. *The Future of Russian Gas and GAZPROM*. Oxford: Oxford University Press for the Oxford Institute for Energy Studies.

Stiglitz, Joseph, 2002. *Globalization & Its Discontents*. New York: W.W. Norton.

Strokan, Sergei, 2007. 'The price of the question', *Kommersant*, 19 March.

Sukhov, Ivan, 2005. 'Real time regime', *Vremya novostei*, 18 July.

Surkov, Vladislav, 2004. 'Putin strengthens the state not himself', interview with *Komsomolskaya pravda*, 28 September.

—— 2006a. 'Sovereignty is a political synonym of competitiveness', lecture for activists of *United Russia*, 7 February (www.test.edinros.ru/news.html?id=111148).

—— 2006b. 'Nationalization of the future', *Expert*, 20 November.

Sutela, Pekka, 2005. 'How much Russian energy is good for Europe?' presentation at the Carnegie Endowment for International Peace, 10 November (www.carnegie endowment.org/events/index.cfm?fa=eventDetail&id=829&&prog=zru).

Svechin, Aleksandr, 2002/1937. *Evolytsiya Voennogo Iskusstva* (Evolution of the Military Art). Moscow: Akademicheskii proekt.

Talyshli, Almman, 2005. 'Rumsfeld's Baku trip stirs controversy', *Eurasia Insight*, 13 April (www.eurasianet.org/departments/insight/articles/eav041305.shtml).

Tatarinov, Dmitri, 2005. 'Energy power will replace military might', *Kommersant*, 23 December.

Tavernise, Sabrina, 2002. 'In Russia, executive returns and a company disappears', *New York Times*, 26 September.
Taylor, Brian, 2001. 'Russia's passive army: Rethinking military coups', *Comparative Political Studies*, vol. 34, no. 8, pp. 924–952.
—— 2003. 'The Soviet military and the disintegration of the USSR', *Journal of Cold War Studies*, vol. 5, no. 1, pp. 17–66.
Tendler, Steward and Daniel McGrory, 2006. 'Spy's murder prompts fears over plans for dealing with "dirty bombs" attacks', *The Times*, 11 December.
Tenet, George J., 2001. Remarks of the Director of Central Intelligence at the Conference on CIA's Analysis of the Soviet Union, 1947–1991, Princeton, NJ: Princeton University, 8 March (www.fas.org/irp/cia/product/dci_speech_03082001.html).
'The head of Ukrainian MFA called the agreement with GAZPROM the "fiasco of Russian policy" ', 2006. *Lenta.ru*, 4 January (www.lenta.ru/news/2006/01/04/fiasco/).
'The nationalist resurgence', 2006. *The Economist*, 2 March.
'The state and the oligarchy', 2003. The Report of the Council on National Strategy, *Komsomolskaya pravda*, 3 June.
'The supplier of energy security', 2005. *Expert*, 26 December.
'Thou shalt not steal', 2006. *The Economist*, 27 May.
Timchenko, Svyatoslav, 2006. 'Large caliber for the Caspian', *NVO*, 3 April.
Timmermann, Heinz, 2006. 'The special case of Belarus', *Russia in Global Affairs*, March–April, pp. 96–105.
Timofeeva, Olga, 2006. 'Two states, one army', *Izvestia*, 27 June.
Todres, Vladimir, 2006. 'Jupiter, you are angry', *Vedomosti*, 28 April.
Tomberg, Igor, 2007. 'Economic pluses and political minuses of a "gas OPEC" ', *RIANovosti*, 30 January (www.rian.ru/analytics/20070130/59913519.html).
Topalov, Aleksei, 2007. 'Rosneft takes a loan to bury Yukos', *Gazeta.ru*, 20 March (www.gazeta.ru/2007/03/20/oa_234340.shtml).
Torbakov, Igor, 2002. 'Eurasian idea could bring together erstwhile enemies Turkey and Russia', *Eurasia Insight*, 18 March (www.eurasianet.org/departments/insight/articles/eav031802.shtml).
—— 2004. 'Russian policy-makers struggle to respond to political changes in Georgia', *Eurasia Insight*, 8 January (www.eurasianet.org/departments/insight/articles/eav010804.shtml).
—— 2006. 'Russia watches wearily as Chinese-Turkmen economic cooperation expands', *Eurasia Insight*, 29 August (www.eurasianet.org/departments/insight/articles/eav082906.shtml).
Trenin, Dmitri, 2003. 'Southern watch: Russia's policy in Central Asia', *Journal of International Affairs*, vol. 56, no. 2, pp. 119–131.
—— 2004a. 'Moscow's *Realpolitik*: Russia locks itself in the post-Soviet space', *Nezavisimaya gazeta*, 9 February.
—— 2004b. 'Gold eagle, red star', pp. 217–232 in Steven E. Miller and Dmitri Trenin (eds), *The Russian Military: Power and Policy*. Cambridge, MA, and London: The MIT Press.
—— 2004c. 'Somebody wants a third world war', *Novaya gazeta*, 29 November.
—— 2005. 'Moscow's relations with Belarus: An awkward ally', pp. 67–78 in Dov Lynch (ed.), *Changing Belarus*, Chaillot Paper No. 85, Paris: ISS, November.
—— 2006a. 'Former potential partner', *Gazeta.ru*, 18 May (www.gazeta.ru/comments/2006/05/16_x_640342.shtml).
—— 2006b. 'Putin's deal with the US has failed', interview with *Polit.ru*, 6 July (www.polit.ru/analytics/2006/07/06/trenin.html).

—— 2006c. 'Developments in Russia and their potential impact on the future of USRussian relationship', testimony for the US Senate Foreign Relation Committee, 29 June (www.carnegie.ru/en/pubs/media/74442.htm).

Trenin, Dmitri V. and Alexei V. Malashenko, 2004. *Russia's Restless Frontier: The Chechnya Factor in Post-Soviet Russia*. Washington, DC: CEIP.

Tretyakov, Vitaly, 2003. 'It is America's funeral', *Rossiiskaya gazeta*, 21 March.

—— 2004a. 'Putin's choice as Russia's choice', *Rossiiskaya gazeta*, 17 September.

—— 2004b. 'Bendukidze's mission: Smart move of Georgian leadership', *Rossiiskaya gazeta*, 3 June.

Tsimbal, Vitaly, 2004a. 'Reform is a slip of tongue', *Polit.ru*, 12 February (www. polit.ru/country/2004/02/12/tzimbl.html).

—— 2004b. 'The military secret of inefficiency', *Gazeta.ru*, 30 September (www.gazeta.ru/comments/2004/09/29_x_178807.shtml).

Tsyganok, Anatoly, 2004. 'Danger! Explosion! Pipeline! On Russia's energy security', *Globalrus.ru*, 15 December (www.globalrus.ru/comments/139362/).

—— 2005a. 'National features of Russia's defense industry', *Polit.ru*, 2 September (www.polit.ru/analytics/2005/09/02/wic.html).

—— 2005b. 'State defense illusion instead of state defense order', *Polit.ru*, 11 November (www.polit.ru/analytics/2005/11/11/zakaz.html).

—— 2006. 'Military *kliykva* for the Russian society', *Polit.ru*, 12 May (www. polit.ru/author/2006/05/12/poslanie_voen.html).

Tsypin, Aron, 2004. 'How the state defense order will be spent', *Polit.ru*, 21 September (www.polit.ru/economy/2004/09/21/opk.html).

'Two geopolitical shifts: Oil', 2002. *Jane's Foreign Report* 2691, 13 June.

Tymenev, Yuri, 2002. 'Russia and world oil prices', *Mirovaya energeticheskaya politika*, August.

Tyson, Ann Scott, 2005. 'Russia and China bullying Central Asia, US says', *Washington Post*, 15 July.

'Ukraine: A view through the gas pipe', 2006. *Expert*, 23 January.

'Ukraine is preparing an asymmetric response', 2005. *Grani.ru*, 12 December (www.grani.ru/Politics/World/Europe/Ukraine/m.99493.html).

'Uneasy aftermath of Putin's Azerbaijan's visit', 2001. *Eurasia Monitor*, January 16 (www.jamestown.org/publications_details.php?volume_id=24&issue_id=1939&articl e_id=17942).

'US-Russia Commercial Energy Summit', 2003. *Baker Institute Study* 21, February (http://bakerinstitute.org/Pubs/study_21.pdf).

'Use a long spoon', 2006. *The Economist*, 4 May.

'Uzbekistan: In for the long-haul', 2006. *Asia Briefing* 45, International Crisis Group, 16 February (www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=3952&l=1).

Valiev, Bakhtiyor and Cholpon Orozobekova, 2006. 'Kyrgyz-Tajik border raid stokes fears', *IWPR Reporting Central Asia*, 19 May (www.iwpr.net/?p=rca&s=f&o= 262000&apc_state=henirca200605).

Van Bladel, Joris, 2003. 'Russian soldiers in the barracks: A portrait of a subculture', pp. 60–72 in Anne C. Aldis and Roger N. McDermott (eds), *Russian Military Reform, 1992–2002*. London: Frank Cass.

Vladimirov, Aleksandr, 2006. 'Strategic essay: On the military part of the President's address', *Politicheskii klass*, July (www.politklass.ru/cgi-bin/list.pl?mon=7&year=2006).

Vlasova, Olga, Vladimir Popov and Aleksei Khazbiev, 2005. 'The great march', *Expert*, 4 July.

Volkov, Vadim, 2003. 'The Yukos affair: Terminating the implicit contract', *PONARS Memo* 307, Washington, DC: CSIS, November.

Volodin, Viktor and Petr Iskenderov, 2006. 'Bushehr is safe', *Vremya novostei*, 25 December.

Voronov, Vladimir, 2003. 'Dezertiada', *Konservator*, 17 January (www.hro.org/editions/press/0103/17/17010318.htm).

Vorobyev, Eduard and Vitaly Tsymbal, 2006. 'The failure of the contract system is preprogrammed', *NVO*, 27 October.

Vorontsov, Vadim and Aleksandr Shirokov, 2007. 'Killer coal', *Expert*, 26 March.

Walsh, Nick Paton, 2005. 'Rise of Islamic militancy casts shadow of Chechnya over Caucasus villages', *Guardian*, 23 September.

—— 2006. 'Georgian leader attacks Russia after gas blasts', *Guardian*, 23 January.

Whalen, Jeanne, 2001. 'Potanin reaps big gain on *Sidanco* sale', *Wall Street Journal*, 3 August.

'Which way now for French policy?', 2003. *The Economist*, 24 July.

Winrow, Gareth, 1995. *Turkey in Post-Soviet Central Asia*. London: RIIA.

'World Bank report on Russia's economy', 2004. *Vremya novostei*, 22 November.

World Energy Outlook 2006, 2006. Paris: OECD/International Energy Agency.

'Would the "national projects" improve life of Russians?', 2006. Levada Center poll, 5 April (www.levada.ru/press/2006040501.html).

Yakovlev, Vladimir, 1999. 'Russia's military–political trump card', interview with *NVO*, 17 December.

Yasin, Evgeny, 2003. 'Precedent at the crossroads', *Izvestiya*, 12 August.

—— 2005. *Prizhivetsya li Demokratiya v Rossii* (Will Democracy Survive in Russia), Moscow: Novoe izdatelstvo.

Yavlinsky, Grigory, 2002. 'This could prove a costly escapade', *Moscow Times*, 23 September.

Yergin, Daniel and Thane Gustafson, 1993. *Russia 2010 and What it Means for the World*, New York: Random House.

Yermukanov, Marat, 2006. 'Kazakh–Chinese pipeline: A bond of strategic partnership or source of tensions?' *CACI Analyst*, 11 January (www.cacianalyst.org/view_article.php?articleid=3932&SMSESSION=NO).

Yuriev, Mikhail, 2004. 'The Fortress Russia: A concept for the president', *Novaya gazeta*, 15 March.

Zatulin, Konstantin, 2005. 'The struggle for Ukraine: What next?' *Russia in Global Affairs*, January–February, pp. 76–86.

Zürcher, Christoph, 2005. 'Georgia's time of troubles', pp. 83–115 in Bruno Coppieters and Robert Legvold (eds), *Statehood and Security: Georgia after the Rose Revolution*. Cambridge, MA: The MIT Press.

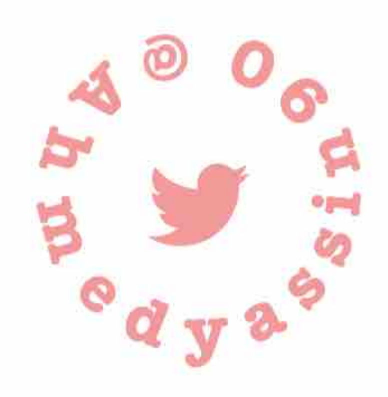
Zürcher, Christoph, Pavel Baev and Jan Koehler, 2005. 'Civil wars in the Caucasus', pp. 259–298 in Paul Collier and Nicholas Sambanis (eds), *Understanding Civil War: Evidence and Analysis*, vol. II, Washington, DC: The World Bank.

Zygar, Mikhail, 2005. 'Third among equals: Moscow, Delhi and Peking forge a counterrevolution union', *Kommersant*, 3 June.

All electronic references were accessed on 4 June 2007.

The titles of articles in Russian print media (*Kommersant*, *Vedomosti*, etc.) and electronic media (*Lenta.ru*, *Gazeta.ru*, etc.) are translated from Russian.

Translations of President Putin's speeches are available at the English version of the presidential website that should be accessed from the mainpage (http://president.kremlin.ru/mainpage.shtml).


@Ahmedyassin90